

فتاویٰ قاضیخان

۱۰ رو: چنیفہ فاعانت تصحیح مولوی محمد مراد مفتی سوپریم کورٹ و مولوی حافظ احمد کبیر
امین مدرسہ کینیڈا و مولوی محمد سلیمان مری مولوی جرنیل کینیڈا و مولوی غلام
عیسیٰ متعلق صدر دیوانہ و مولوی تمبر الدین ارزانی پشمار جلد قالب طبع پذیرفت

مطبع

اشپانک لیٹہوگرافٹ ٹامس بلاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد اول

از کتاب الطہارت تا کتاب النکاح بیان صد و شانزدہ صفحہ

۱۸۳۵ء خ عیسوی

۳۷۹۱	دانه نمبر
الف ۱۲	فن نمبر
ع ۱۰۷	کتاب نمبر

مهرست جلد اول فتاویٰ قاضیخان

۳	فصل فی رسم الفتح
۴	کتاب الطهارة
۴	فصل فی المیاء
۶	فصل فی الماء الراکد
۶	فصل فی البئر
۱۰	فصل فیما یقع فی البئر
۱۶	فصل فی ماء الحمام
۱۷	فصل فی الماء المستعمل
۲۰	فصل فیما لا یجوز به التوضی
۲۲	فصل فی الأسار
	فصل فی الحاسة الیة یضییب الثوب
نمر ۳	ابوالخف او البدن او الارض
۳۶	باب الوضوء والعمل فی وضوء الوضوء
۴۴	فصل فیما ینقص الوضوء
۵۱	فصل فی النوم
۵۲	فصل فیما یوجب الغسل
۵۷	فصل فی المسح علی الخفین
۶۵	باب التیمم
۷۵	فصل فی صورة التیمم

٤٦	فصل في ما يجوز له التيمم
٦٢	فصل في ما يجوز به التيمم
٨٠	فصل في المسجد
٨٥	كتاب الصلاة
٨٥	باب الأذان
٨٤	فصل في معرفة القبلة
٨٤	واما معرفة الأوقات
٩٢	مسائل اشتباه القبلة
٩٤	مسائل الأذان
١٠٠	باب افتتاح الصلاة
١٠٠	أمانه الصلاة
١٠٩	فصل في من يصح الاقتداء به وفي من لا يصح
١٣٣	فصل في المسبوق
١٢٨	فصل في مسائل الشك
١٣٣	مسائل الريا
١٣٢	فصل في الترتيب وقضاء المتروكات
١٢٠	فصل في الاستحلاف
١٢٣	باب الحديث في الصلاة وما يكره فيها وما لا يكره ...
١٢٣	فصل في ما يكره في الصلاة
١٢٤	فصل في ما يوجب السهو

١ ٥	فصل في ما يفسد الصلوة
١ ٩ ٨	فصل في قراءة القرآن
١ ٦ ٣	مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب
١ ١ ٤	باب صلوة المسافر
٢ ٢ ٦	باب صلوة المريض
٢ ٠ ٥	باب صلوة الجمعة
٣ ١ ٤	باب صلوة العيدين وتكبيرات ابام الشير
	باب غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة
٣ ٢ ٦	على الجنائز والتكفين وغير ذلك
٣ ٣ ٥	كتاب الصوم
	الفصل الاول في روية الهلال من يجب عليه الصوم
٣ ٣ ٥	ومن لا يجب
١ ٣ ١	الفصل الثاني في النية
	الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الافطار
٣ ٠ ٦	وفي الاحكام المتعلقة به
١ ٣ ١ ٤	الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره
٢ ٠ ٧ ٣	الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم
٢ ٠ ٧ ٥	الفصل السادس فيما يفسد الصوم
٢ ٥ ٣	الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط
٣ ٥ ٢	فصل فيمن يجب عليه التقشبه ومن لا يجب

٢٥٢	فصل في النذر بالصوم
٢٥١	فصل في الاعتكاف
٢٤٢	فصل في صدقة الفطر
٢٤٩	باب التراويح
٢٤١	فصل في مقدار التراويح
٢٤٣	فصل في وقت التراويح
٢٤٢	فصل في نية التراويح
٢٤٥	فصل في مقدار انقراءة التراويح
٢٤٤	فصل في الشك في التراويح
٢٤٨	فصل في السهو
٢٨١	فصل في اقامة الصبيان في التراويح
٢٨٣	فصل في اداء التراويح قاعدا
٢٨٢	فصل في الوتر
٢٨٠	كتاب الزكاة
٢٨٥	فصل في صدقة الابل
٢٨٦	فصل في صدقة البقر
٢٨٦	فصل في صدقة الغنم
٢٨٧	فصل في صدقة الحبلان والغصان والحمايل
٢٨٨	فصل في النخل
٢٨٤	فصل في مال التجارة

٣٠١	فصل في اداء الزكاة
٣٠٥	فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة
٣٠٦	فصل في تعجيل الزكاة
٣٠٦	فصل فيمن يوضع فيه الزكاة
٣١١	فصل في النذر
٣١٢	فصل في العشر والخراج
٣١٩	فصل في العشر
٣٢٠	فصل في خراج الرأس
٣٢١	فصل في احياء الموات
٣٢٢	كتاب الحج
٣٣١	فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج
٣٣٢	فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور
٣٣٣	فصل فيما يجب بلبس المخيط وازالة التفت
٣٣٢	فصل فيما يجب بقتل الصيد والهوام
٣٣٤	فصل في كيفية اداء الحج
٣٣٤	فصل في العمرة
٣٣٤	فصل في القران
٣٥٠	فصل في التمتع
٣٥١	فصل في فائت الحج
٣٥٢	فصل في الاحصار

٣٥٣	فصل في الحج عن الميت
٣٥٨	فصل في محظورات الحرم
٣٥٩	فصل في المقطعات
٣٥٩	فصل في الادعية والاذكار
٣٥٨	كتاب النكاح
٣٥٨	الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح
٣٥٨	الفصل الاول في الالفاظ التي يتعقد بها النكاح
٣٥٤	فصل في النكاح على الشرط
٣٨٠	فصل في شرائط النكاح
٣٩٢	فصل في نكاح المماليك
٣٩٢	فصل في فسخ عقد الفصول
٣٩٢	فصل في الوكالة
٣٩٢	فصل في الكفاءة
٣٩٢	فصل في الادليات
٣٩٠	باب في المحرمات
٣٩٤	فصل في اقرار احد الزوجين بالحرمة
٣٩١	فصل في مسائل النسب
٣٩٥	باب في ذكر مسائل المهر
٣٩٥	فصل في المنة

٢٢٢	في تكرار المهر
٢٢٨	فصل في الخلوة
٢٥٠	فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت
٢٥٣	في اختلاف الزوجين في متاع البيت
٢٥٤	فصل في دعوى النكاح
٢٦٣	في العنين
٢٦٤	فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح
٢٦٥	باب الرضاع
٢٦٤	فصل في الحضنة
٢٦٩	باب النفقة
٢٩٤	فصل في القسم
٢٩٨	فصل في نفقة العدة
٥٠١	فصل في حقوق الزوجة
٥٠٣	فصل في المرأة التي لا تدركها منكوحة أو مطلقه
٥٠٥	فصل في نفقة الأولاد
٥٠٩	فصل في نفقة الوالدين وذوي الأرحام
٥٠٣	فصل في نفقة المملوك
	تمت فهرست جلد اول من فتاوي قاضي خان

۳۷۹۵	دافعہ نمبر
۲۴۴۴	فہرست نمبر
۱۰۷ ع	کتاب نمبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين حد ايقر بنا
الى مرضات الله تعالى وكرامته وصلوة تبلغنا الى محبة الرسول وشفاعته حمدا
به يفتح كل مقال ويختتم وصلوة ينال بها ما يطلب ويغتنم قال الشيخ القاضي
الامام الاجل الزاهد البارع الكبير الاستاذ فخر الملة والدين امام الائمة في
العالمين مفتي الشرق والصين فقيه السلف استاذ الخلف ذو المحامد والمكام
الحسن بن المنصور بن محمد دالاف بن جندى تقى الله بالرحمة والرضوان ذكره
في هذا الكتاب من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة اليها وتدور عليها
واقعات الامة وتقتصر عليها اشغالات الفقهاء والائمة وهي انواع واقسام فمنها
ما هي مروية عن اصحابنا المتقدمين ومنها ما هي منقولة عن المشايخ المتأخرين
رضوان الله عليهم اجمعين ورتبته ترتيب الكتب المعروفة وجعلت كل جنس
فصلا وبينت لكل فرع اصلا وفيما اكثر في الاقاويل من المتأخرين اختصرت
على قول او قولين وقد مت ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر اجابة للطالبين
وتدبره لا اغنى وعلا الله توكلت فيما تمت واستعصمت من الخطاء فيما

نويت وهو حسيي ونعم المعين وعليه اتوكل وبه استعين **فصل في**

رسم المفتي المفتي في زماننا من اصحابنا اذ استفتي عن مسألة وسئل

عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف

بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه وان كان مجتهدا متقنا لان

الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعد وهم واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم ولا

ينظر الى قول من خالفهم ولا تقبل حجة لانهم عرفوا الادلة وميزوا بين ما صح

وثبت وبين ضده وان كانت المسئلة مختلفا فيهما بين اصحابنا فان كان مع

اي حنيفة رحمه الله احد صاحبيه ياخذ بقولهما الوفور الشرائط واستجماع

ادلة الصواب فيهما وان خالف ابا حنيفة صاحبا في ذلك فان كان اختلفا في

اختلف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبيه لتغير

احوال الناس وفي المزارعة والمعاملة ونحوهما يختار قولهما للاجتماع المتأخر

على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد ويعمل بما افضى اليه

رايه وقال عبد الله بن المبارك ياخذ بقول ابي حنيفة رحمه الله ويكتفي به

في المجتهد قال بعضهم من سئل من عشر مسائل مثلا فيصيب في الثمانية و

يخطئ في البقية فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط

ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعبادات الناس وعرفهم

وان كان المسئلة في غير ظاهرها الرواية ان كانت توافق اصول اصحابنا يعمل

بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وافق فيها المتأخرون على شئ يعمل به

وان اختلفوا يجتهد ويفتي بما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا غير

مجتهد ياخذ بقول من هو واقفه الناس عنده ويضيف الجواب اليه

٣
فان كان رفقته الناس عنده . فيمصر آخر يرجع اليه الكتاب ويتثبت في الجواب ولا يشك .
خوف من الافتراء على الله تعالى بحريم كلال وصدده والله الموفق للصواب

كتاب الطهارة

فصل في المياه

الماء الذي يتوضأ به ثلثة . الماء الجاري . والماء الراكد . وماء البير واقواها الماء الحار
ان كان قوي الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يجب وقوع النجاسة فيه ما لم يظهر
ان النجاسة فيه بلون او طعم او ريح ماء النهر والقناة والختل عذرة فاغترف انسان بقرب
العذرة تجاوز الماء طاهر ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة ماء النهر اذا انقطع من
اعلاه لا يتغير حكمه به بانقطاع الاعلى ويجوز التوضي بما يجري فيه . حفيزان يخرج الماء من
احدهما ويدخل في الاخرى فتوضا انسان فيما بينهما جاز ماء الحفيز التي اضمخ فيها الماء فاسد
الماء اذا جرى على الجيفة او فيها النكاح كان الماء كثير الاقستين فيه الجيفة فالماء طاهر وان كانت
تستين لفلة الماء فالماء مجس وعن ابي يوسف رحمه الله سابقة تسغبره وقع فيها كلب

او طعمه قال الفقيه نوح جفر رحمه الله مساء عند فاذا جرى الماء على الكلب وغمره في النهر
فيكون ماء غالب عليه بحيث لا يرى اما اذا كان يستين الكلب تحت الماء الذي
سحب عليه ولا يجري في جانبيه ماء له قوة الجريان فتوضا انسان من اسفله بنبغيان لا يجوز
ويكون نجسا . سطح عليه نجاسة تجر عليه المطران كان اكثر الماء يجري على النجاسة
فالماء مجس وما اصاب الثوب من قطاره يفسده قال محمد رحمه الله ان كانت النجاسة في
حاشي واحد من السطح او جانبيين فالماء الذي يجري على السطح طاهر وان كانت النجاسة في
ثلاثة جوانب فلما مجس هذا اذا كانت النجاسة على السطح فان كانت عند الميزاب او فيه فالماء

نجس مادامت النجاسة فيه فان زالت النجاسة بجريان الماء عليها فابعد ما من الماء طام
 . حوض به يدخل الماء في جانب ويخرج من جانب قالوا ان كان اربعاً في اربع فادونه يجوز
 فيه التوضي وان كان فوق ذلك لا يجوز الا في موضع دخول الماء وخروجه لان في الوجه
 الاول ما يقع فيه من الماء المستعمل لا يستقر فيه بل يخرج كما دخل فكان جارياً واذ الوجه
 الثاني يستقر فيه الماء ولا يخرج البعد زمان . وكذا قالوا في عين ماء هي سبع في سبع ينبع
 الماء من اسفلها ويخرج من منفذ ما لا يجوز فيها التوضي الا في موضع خروج الماء منها
 والاصح ان التقدير غير لازم انما الاعتماد على ما ذكرنا من المعنى فيستقر فيه ان كان ما
 وقع من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه يجوز فيه التوضي والا فلا ذلك
 يختلف بكثرة الماء الذي يدخل فيه وقوته وعن محمد رحمه الله في كوزين احدهما
 طام والاخر نجس فصيا من فوق واختلط الماء في الهواء يكون طاماً . الماء الذي
 جريه ضعيف لا تستبين فيه الحركة قال بعضهم ان كان بحال لو التقي فيه تنبذ لائن^ب
 من ساعته لا يجوز فيه التوضي الا ان يمكث بين كل غرتين مقدار ما يغلب على
 ظنه ذهاب ما وقع فيه من الماء المستعمل وقال بعضهم ان كان بحيث لو رفع الماء
 لغسل عضو ينقطع جريه ثم يتصل قبل ان يعود غسلته اليه يجوز فيه التوضي
 وان كان ينقطع ولا يتصل قبل ان يعود اليه الغسله لا يقبل فيه الا ان يمكث
 بين كل غرتين مقدار ما قلنا وان اراد التوضي فيه يجعل وجهه الى مورد الماء ويجعل
 النهر بين قدميه ان كان صغيراً واختلفوا في كراهة البول في الماء الجاري والاصح هو
 الكراهة ثم انما جريه قد اقلت صفته فصار بعض الماء يدخل في الثلب ثم يخرج
 منها الى النهر فهو على ما ذكرنا في الحوض الصغير ان كان ما يقع فيها من الماء المستعمل
 لا يستقر جازواً ولا فلا . المجنب اذا قام في المطر الشديد فنجس ما بعد ما تمضمض

واستنشق حتى اغتسل اعضاءه جاز لان ماء جار

فصل في الماء الراكد

يجوز الوضوء والاغتسال في الحوض الكبير واختلفوا في حده قال بعضهم اذا كان الحوض بحال لو اغتسل انسان في جانب لا يضرب الطرف الذي يقابله اي لا يرتفع ولا ينخفض فهو كبير وعامة المشايخ قالوا ان كان عشرين ذراعاً فهو كبير يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكرباس هو الصحيح لان ذراع المساحة بالمسوحات اليق واختلفوا في قدر عمقه قال بعضهم ان كان بحال لو رفع بكفه لا ينحسر ما تحته من الارض فهو عميق رواه ابو يوسف عن اب حنيفة رحمهما الله وقال بعضهم ان كان بحال لو اغترف لا تصيب يده وجه الارض فهو عميق. حوض اعلاه عشرين ذراعاً واسفله اقل منه جاز فيه الوضوء يعتبر فيه وجه الماء فان قل ماوه وانتهى الى موضع هو اقل من عشرين ذراعاً يجوز فيه التوضي هذا ان كان الماء في اسفل الحوض اكثر من الماء الذي كان في اعلاه واتى الماء الطاهر الى الماء النجس مرة فاما اذا كان الماء الطاهر اكثر من الماء الذي في اسفله ينبغي ان يكون طاهراً وان كان الحوض مدوراً اختلفوا في مقداره انه لم يكن حتى يكون كبيراً واقصى ما قيل فيه ان يكون حوله ثمانية واربعون ذراعاً ولو كان الحوض مستقيماً وكوته اقل من عشرة اذرع ينظر ان كان الماء منفصلاً عن السقف جاز فيه الوضوء حوض كبير انجم ونقب ان كان الماء تحت الجمد غير ملتزق بالجمد جاز فيه الوضوء وان كان ملتزقاً بالجمد الا انه يتحرك بالتحريك فان تحرك الماء عند ادخال كل عضو مرة جاز وان لم يتحرك من النقب وان بسط على وجه الجمد بقدر ما لو رفع الماء بكفه لا يتحرك ما تحته من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا وان كان الماء في النقب كالماء في الطست لا يجوز

فيه الوضوء إلا أن يكون النقب عشرًا وعشر. حوض كبير فيه مشرعة تؤضأ انسان
في المشرعة وأغتسل ان كان الماء متصلًا بالألواح بمنزلة الباب لا يجوز فيه الوضوء
واتصال ماء المشرعة بالماء الخارج منها لا ينتفع كحوض كبير انشعب منه حوض
صغير فتوضأ انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلًا
بماء الحوض الكبير. وكذا لا يعتبر اتصال ماء المشرعة بما تحتها من الماء اذا كانت الألواح
مشدودة. حوض كبير وقعت فيه نجاسة ان كانت مرسية كالعدرة ونحوها لا يجوز
الوضوء في موضع العدرة ولا الاغتسال في ذلك الموضع بل يتنحى الى ناحية اخرى
بينه وبين النجاسة أكثر من الحوض الصغير وان كانت النجاسة غير مرسية
كالبول ونحوه فعلى قول مشايخ العراق رحمه الله هي والمرئية سواء. وقال مشايخنا
ومشايخ بلخ رحمه الله جاز الوضوء في موضع النجاسة. واجمعوا على أنه لو توضأ انسان
في الحوض الكبير واغتسل كان لغيره ان يغتسل في موضع الاغتسال. غدير عظيم يمس
في الصيف واثت الدواب فيه ثم دخل فيه الماء وامتلا فينظر ان كانت النجاسة في موضع
دخول الماء فالكل نجس وان انجد ذلك الماء كان نجسًا لان كل ما دخل فيه صار نجسًا فلا
يظهر بعد ذلك وان لم تكن النجاسة في موضع دخول الماء فاجتمع الماء في مكان طاهر عشرين
عشر ثم تعدى الى موضع النجاسة كان الماء طاهرًا وانجد للنجد منه طاهرًا لم يظهر فيه
اثر النجاسة. وكذا الغدير اذا قل ماؤه صار اربعة اربع وقعت فيه نجاسة ثم دخل
الماء ان صار الماء الجدي عشرين في عشرين قبل ان يصل الى النجس كان طاهرًا. حوض صغير
تنجس ماؤه فدخل الملمن جانب وخرج من جانب قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
يصير طاهرًا لان الماء الجاري غلب على النجس فكان بمنزلة الماء الجاري وقال
ابو بكر بن بسعد رحمه الله لا يطمح حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في

المحوض من الماء النجس . خندق طوله مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين
 قال عامة المشايخ لا يجوز فيه الوضوء . ولو بال فيه انسان يتنجس من كل
 جانب عشرة أذرع قال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق
 كثيراً بحيث لو بسط يكون عشراً في عشر . ويجوز التوضؤ في المحوض الكبير المتين
 اذا لم يعلم نجاسته لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث . اذا ورد
 الرجل ماء فأخبره مسلم بأنه نجس لا يجوز له ان يتوضأ بذلك الماء قالوا هذا
 اذا كان المخبر عدلاً فان كان فاسقاً لا يصدق وفي المستور روايتان في رواية
 المستور بمنزلة الفاسق وفي رواية بمنزلة العدل . حوض كبير كرى منه
 رجل نهرا واجرى فيه الماء وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فكبرى منه
 رجل آخر نهرا واجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل وتأويله اذا كان بين
 المكانين قليل مسافة وفي مسألة الحفرين لو كان بينهما قليل مسافة
 كان الماء الثاني طاهراً كذا قال خلف بن ايوب ونصير بن يحيى رحمهما الله
 وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول
 يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر حكم الاستعمال
 اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه
 ماء جار يجتمع في المكان الثاني ويصير مستعملاً لا يظهر بعد ذلك . الماء الطاهر
 اذا كان في موضع هو عشر في عشر وقعت فيه نجاسة ثم اجتمع ذلك الماء في مكان هو
 اقل من عشر في عشر يكون طاهراً ولو كان الماء في مكان ضيق هو اقل من عشر في عشر
 وقعت فيه نجاسة ثم انبسط ذلك الماء وصار عشر في عشر كان نجساً العبرة في هذا
 وقت وقوع النجاسة حوصاً اعلاه صفق واسفله عشر في عشر وقعت فيه النجاسة

فتنجس اعلاه ثم انتهى الى الموضع هو عشر في عشر طاهر او يجعل كل النجاسة وقعت فيه
للحال كالحوض المجرد اذا كان الماء في نقيه ونقيه اقل من عشر في عشر يتنجس ما كان في
التب فلن قل الماء وتسقل يطهر وقال بعضهم لا يطهر منزلة الماء القليل اذا وقعت
فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشر في عشر وينبغي ان يكون اجواب على التفصيل ان كان
الماء الذي يتنجس في اعلى الحوض اكثر من الماء الذي في اسفله ووقع الماء النجس في
الاسفل جملة كان نجسا ويصير النجس غالبا على الطاهر في وقت واحد فان وقع الماء
النجس في الاسفل على التدريج والتفريق كان طاهرا كالعذير اليابس اذا كان فيه
نجاسات وموضع دخول الماء طاهر واجتمع الماء في مكان طاهر هو عشر في عشر ثم تعد
بعد ذلك الى موضع النجاسة

فصل في البئر

يحتاج المعرفة حكم البئر والمعرفة حكم الواقع فيها . اما الاول فقال مالك رحمه الله
البئر بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماءه بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير طعمه او لونه او
ريحه وقال الشافعي رحمه الله اذا بلغ الماء ثلثين لا يفسد بوقوع النجاسة فيه وعندنا
البئر بمنزلة الحوض الصغير تفسد بما يفسد به الحوض الصغر لان يكون كبير عشرين
في عشر بئر بالوعة جعلوها بئر ماء ان جعلت اوسع واعق مقدار ما يصل اليه
النجاسة كان طاهرا وان حضرت اعق ولم تحل اوسع من الاول فجوابها نجس وقعرها
طاهر . بئر تنجس بفار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة
الزبح . وكذا بئر وجب فيها نزع عشرين دلو او نزع عشرة دلو سبق الماء ثم عاد بعد
ذلك لا ينزع منه بعد ذلك شيء . وينبغي ان يكون بين بئر بالوعة وبين بئر
الماء بمقدار ما لا يصل النجاسة الى بئر الماء وقد روي الكتاب بنجاسة اذ رع

او تسعة وذلك غير لازم انما المعتبر عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض

ورخاوتها

فصل فيما يقع في البثر

الواقع فيه انواع . منها ما لا يفسد . ومنها ما يفسد جميع الماء . ومنها ما يفسد البعض . اما الاول فالأدمى الطاهر اذا وقع في البثر لطلب الدلو او التبريد وليس على اعضائه نجاسة وخرج حيا فانه لا يفسد فالماء طاهر وطهور لا ينزع منه شئ وكذا لو وقعت فيه شاة وخرجت حية الا ان مهنا ينزع عشرون دلو للتسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع وتوضأ منه جاز . وذكر في الكتاب الاحسن ان ينزع منها دلاء ولم يقدر عن محمد رحمه الله في كل موضع ينزع لا ينزع اقل من عشرين دلو الا ان الشرع لم يرد بنزع ما دون العشرين . وكذا الحمار والبغل اذا وقع في بثر فخرج حيا لم يصب الماء فم الواقع وان اصاب ينزع به جميع الماء وكذا لو وقع في البثر ما يبوكل لحمه من الابل والبق والطيور والدجاجة المحبوسة وان كانت محلاة فوكت في البثر وخرجت حية لا يتوضأ من ذلك البثر استحسانا واحتياطاً وثقة وان توضأ به جاز كما لو شربت من اناء . وكذلك سكان البيت كالفأرة والهرّة والحية اذا وقعت وخرجت حية عند ابي حنيفة رحمه الله ينزع منها دلاء عشرة او اكثر لكرامة السور وان لم ينزع وتوضأ به جاز . وكذا الصبي اذا دخل يده في البثر او في الاناء لا يتوضأ منه استحساناً اما لم ينزع وان لم ينزع وتوضأ جاز . واما ما يفسد ماء البثر فهو على نوعين احدهما ينزع منه كل الماء والثاني ينزع منه البعض اما الاول فاذا وقعت فيه قطرة من الخمر او غيرها من الاشربة التي لا يحل شربها او الدم او البول . بول الصبي والحمار يفتيه سواء . وكذا بول ما يبوكل لحمه وبول

ما لا يוכל لحمه . وكذا لو مات فيها شاة أو ما هو مثله في الجنة كالطير والأدعي وأما
 فيه ما له دم سائل كالغارة ونحوها إذا انتفخت وتفسخت أو وقع فيها ذئب الفأرة أو قطعة
 من لحم الميتة أو وقع فيها كلب وتخزين مات أو لم يميت أصاب الماء فيه أو لم يصب أما
 التخزين فلا عين نجس والكلب كذلك ولهذا الواجب للكلب وانتفض فاصاً
 الثوب أكثر من قدر الدرع فسد أو لأن ما واه في النجاسات وسائر السباع
 بمنزلة الكلب وكذلك لو توضأ فيه طاهر أو اغتسل لأن الماء المستعمل في إقامة
 القرية أو إسقاط الفرض نجس في أظهر الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله وكذلك لو
 وقع المحدث أو الجنب في البئر لطلب الدلو وعلو أعضائه نجاسة فإن
 لم يكن مستنجياً أو كان مستنجياً بالحج فانه يترجى كل الماء وإن لم يكن على
 أعضائه نجاسة فمن أبي حنيفة رحمه الله ثلث روايات والأظهر انه
 يصير الماء نجساً ويخرج الرجل من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى
 لو كان تمضمض واستشق حل له قراءة القرآن . لو وقعت الحائض
 بعد انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب ولو
 وقعت قبل انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل
 الطاهر إذا اغتسل للتبريد لأنها لا تخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير
 الماء مستحلاً . لو وقعت في البئر خرقة أو خشبة نجسة يترجى كل الماء
 والروث واختاء البقرة منزلة البول وعن محمد رحمه الله التينة والتينتان
 عفو وبول الهرة والغارة وخرؤهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء
 والثوب . وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والثوب لتعد الاحتراز
 عنه بخبر ما لا يוכל لحمه من الطيور لا يفسد الماء والثوب في ظاهر

الرواية عن أبي خيفة رحمه الله وأبو يوسف رحمه الله لتعذر الامتناع عنه ولو وقع بعير الجبل والغنم في البئر لا يفسد ما لم يفتش والفلحش فيه ما يستكثره الناس وليسير ما يستقبله وقيل ان كان لا يفسد كل دلو عن بكرة او بعرتين فهو فلحش وعن محمد رحمه الله ان اخذ ربيع وجه الماء فهو فلحش كثير ويستوى فيه الرطب واليابس والصحيح والمنكسر كان ذلك في الصرور في المغارة وما يعلو من جوف الدابة ثم يعور حكمة حكم الروث والبر خريماً ما يוכל منه من الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة المخلاة وفرواية البط والاوز بمنزلة الدجاجة توزق سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش ويفسد ماء الاذنان لا يفسد ماء البئر . موت الطيور في الماء يفسد الماء وسوى فيه البري والبحري . وموت ما لا دم له كالسمك والسرطان والحية وكل ما يعيش فللماء لا يفسد ماء الا في غيره . وموت ما لا دم له كالسمك ونحوه كما لا يفسد الماء لا يفسد غيره كالصير ونحوه وكذا الضفدع بري كانت او بحرية فان كانت الحية او الضفدع عظيمة لم ادم سائل تفسد الماء وكذا الوزغة الكبيرة فرواية عن ابي يوسف رحمه الله جلد آدمي لو حمله اذا وقع في الماء ان كان مقدارا الظفر يفسد وان كان دونه لا يفسد . ولو وقع في الماء ظفر لا يفسد للماء شعر الخنزير اذا وقع في الماء يفسد . لانه نجس العين وشعر آدمي طاهر فظاهر الرواية اذا وقعت في الماء القليل لا يفسد وعلى قول من يقول بانه نجس لا يفسد ما لم يكن كثيرا اكثر من قدر الدرهم . عرق الانسان ولبنها يفسد الماء ولا يفسد الثوب ما لم يفتش بمنزلة سور الحمار . عظم الميتة وموتها وشعرها وعصبها وقرنها وظلها وحافرها اذا دبس . لم يبق عليها دسومة لا يفسد الماء . المحدث اذا غسل اطراف اصابعه ولم يفسد عصبها ما اشار الحاكم رحمه الله في المختصر الى انه بصير مستحلاً وعن ابي يوسف رحمه الله انه بصير مستحلاً ما لم يغسل اعضاؤه من غير اعضاء خضوة

كالجنب والفخذ إذا وقع في البثرة أو فارتان أو ثلث فأرات ينزع فيها عشرون
 دلو أو ثلثون لأن العارة لا تكون فوق الجرد ثم في الجرد ين لا ينزع أكثر من عشرين
 أو ثلثين دلو. وإن وقع فيها أربع فأرات فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأربع
 كالثلث وعلى قول محمد رحمه الله الأربع كالخمس وفي الخمس ينزع منها أربعون
 دلو أو خمسون فكل ذلك في الأربع. وإذا وجب نزع بعض الماء بعد من الدلاء
 فالعبرة في ذلك دلو هذه البثرة فإن جاؤا بدلو عظيم يسع فيها عشرون دلو أم
 دلوهم جاز لحصول المقصود. إذا نزع الماء وحكم بطهارة البثرة حكم بطهارة الدلو
 والرشاء تبعاً لمن غسل يده من نجاسة بفمقة وحكم بطهارة اليد بحكم بطهارة
 العروة. وكذلك يجب النحر إذا صار خلا وحكم بطهارة ما فيه يحكم بطهارة
 الحجب. وفي كل موضع ينزع جميع الماء فإيسر الطرق في ذلك أن يجاء بقصبة
 ويرسل فيها دلو يجعل على راس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم
 ينقص فينزع بحسب ذلك ولا يجب نزع الطين لمكان الحجج وما ينزع
 من ماء البثرة لا يطين به المسجد احتياطاً. بئر تنجس ماءه فأرادوا نزع الماء
 بعد زمان وقد ازداد الماء اختلافوا فيه منهم من قال يعتبر الماء عند وقوع
 النجاسة فيه حتى لو نزعوا ذلك المقدار بقدر ذراع أو ذراعين يصير الماء طاهراً
 وطهوراً وثمرة ذلك تظهر في الرجل إذا أخذ في النزع فبقي فجاء من الغد ووجد
 الماء أكثر مما ترك فمنهم من قال ينزع جميع الماء ومنهم من قال ينزع مقدار
 الماء الذي بقى عند الترك هو الصحيح. المرأة إذا وصلت ذوائبها بشعر
 غيرها ثم غسلت ذلك الشعر لا يصير الماء مستعملاً. وإن غسل راس
 عليه شعر طويل يصير الماء مستعملاً بغسل الشعر لأن النابت من

الرأس تبع للراس ما دام متصلا به فيصير الماء مستعملا يغسل به بخلاف
 المسئلة الأولى . عظم القليل اذا لم يكن عليه دسومة وغسله لا يفسد الماء
 القليل ويباح الاستفاح به في قول ابن خزيمة وابن يوسف رحمهما الله . عظم
 الانسان اذا وقع في الماء لا يفسد لانه طاهر بجميع اجزائه وانما لا يباح الاستفاح
 به كرامة له . الميت المسلم اذا غسل ووقع في الماء القليل لا يفسد والكافر
 يفسد وان غسل غير مرة . السقط اذا استهل فحكمه حكم الكبير ان وقع
 في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان كان لم يستهل يفسد الماء وان غسل
 غير مرة . ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد الا اذا سأل عن المدم
 المرأة اذا اكلت طعاما فسقط من فيها شيء يكره اكله . وكذا لو كسرت عضوا
 ويصل قبل ان يغسل ذلك العضو . ولو اكلت فأرة فشربت من اناء في
 فوه يفسد وان شربت بعد ساعة لا يفسده . ولو وقعت المرأة في جيباء
 فاخرجت حية من ساعتها ففوضا انسان من ذلك الماء جاز . بشران وقعت
 في كل واحدة منهما مرة وماتت فاخرجت من البئر ونزع من احد ههنا ولو صب
 في الاخرى ينزع من الثانية جميع الماء كما لو وقع فيها شاة وماتت . بشر وجب فيها نزع
 اربعين دلو او فتر حوايو ما عشرين ويوما عشرين جاز لا يشترط النزع المتدراك وكذا
 الثوب اذا اتنجس ووجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرتين جاز
 لحصول المقصود . بشر وجد فيها فأرة ميتة ان كانت مفتحة تعاد صلوة ثلاثة ايام
 ولياليها وان كانت غير مفتحة تعاد صلوة يوم وليلة في قول ابن خزيمة رحمه الله وكذا
 لورا واطاثر اوقع في بئر فاخرج ميتا بعد ايام ولا يدري انه ميت مات بعد الوقوع ان كان
 مسفحا تعاد صلوة ثلاثة ايام ولياليها وان لم يكن مفتحا تعاد صلوة يوم وليلة

فأرآة ماتت فجب فوقعت قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزج منه عشرون
دلو او ثلثون دلو كان الفأرة وقعت في البئر. وأن وقعت الفأرة في البرق فصبحت
ثم صب قطرة من ذلك الماء في بئر فانه ينزج جميع الماء كان الفأرة وقعت في
البئر متفسخة. بيضة سقطت من الدجاجة في عرقة او ماء لا تفسد ذلك
وكذا السخلة اذا سقطت من امها ووقعت في الماء مبتلة لا تفسد وكذلك
الانفخة اذا خرجت من الشاة بعد موتها. اذا مات العقرب او القراد او الجحاة
في الماء لا يفسد وان وقعت فيها حية ومات فيها ينزج منه دلو ثم في
رواية ينزج عشرون دلو او ثلثون وفي رواية ان نزج اقل من عشرة جاز
اذا وقع في البئر سام ابرص ومات فيها ينزج منها عشرون دلو في ظاهر
الرواية الصعوة والعصفورة بمنزلة الفأرة لاستوائهما في الجحاة. والحمامة
والورشان بمنزلة السنور ينزج منها اربعون دلو او خمسون وان تفسخ شيء من
ذلك ينزج جميع الماء. والبط والاوزا كان صغيرا فهو كالديجاجة ينزج منها اربعون
او خمسون وان كان كبيرا فهو كالجمل العظيم ينزج جميع الماء. صب ماء الوضوء
في بئر عند ابي حنيفة رحمه الله ينزج كل الماء وعند صاحبيه ان كان استنجى
بذلك الماء فكذلك وان لم يكن استنجى به فعلى قول محمد رحمه الله لا يكون نجسا
لكن ينزج منها عشرون دلو يصير الماء طهورا. فأرآة ماتت في دهن يفسد الدهن
فان كان الدهن جامدا قورما حوله وينتفع بالبلية الا لكل شيء وان كان ذا ثياب لا ينتفع
به في الأبدان الا ان يغسل في قول ابي يوسف رحمه الله. وطريق غسله ياتى بعد
هذا ان شاء الله تعالى. فانه وقعت في بئر وماتت ينزج منها عشرون دلو فان نزج
منها دلو وصب في بئر طاهر كان حكم الثانية كما كان حكم الاولى قبل نزج هذا الدلو

ان كان المصوب هو الدلو الاول ينزع من البئر الثانية عشرون دلو وان صلب الدلو
 الثاني ينزع من الثانية تسعة عشرون صب الدلو العاشر ينزع من الثانية
 احد عشر دلو وهو الصحيح لان الاولى كانت تظلم قبل نزع هذا الدلو باحد عشر دلو
 فكذا الثانية . لو نزع الدلو الاخير من البئر فما دام الدلو الاخير في هواء هذه
 البئر لا يحكم بطهارة ماء البئر حتى لا يجوز التوضي بماء البئر وان نزع الدلو الاخير
 عن راس البئر يحكم بطهارة البئر فارة ما انت فيجب ماء نصيب الحجب في بئر ينزع الاكثر
 مما حب فيه من عشرين دلو او عند ابي يوسف رحمه الله بنزع المصوب وعشرون
 دلو . الا انه كالبئر في حكم البعرة والبرعتين فيما روى عن ابي حنيفة رحمه الله . رجل
 نزع ماء بئر انسان فيبس البئر لا يضمن شيئا ولو صب ماء الأنية يضمن لان ماء
 الأنية مملوك وماء البئر غير مملوك

فصل في ماء الحمام

دخول الحمام مشروع للرجال والنساء جميعا خلا لما قاله بعض الناس . روى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتنور وقال بن وليد رضي الله عنه
 دخل حمام حص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة . اذا خرج من
 الحمام ولم يتوضأ ولم يغتسل خارج الحمام لا بأس به عند عامة العلماء رحمهم الله ^{وختلف}
 المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة
 وابي يوسف رحمهم الله ان ذلك الماء طاهر ما لم يعلم ان فيه جنبا حتى لو خرج انسان
 من الحمام وقد ادخل رجله في ذلك الماء ولم يغسلها بعد الخروج وصلى بجزاء ماء حوض
 الحمام طاهر عند من لم يعلم بوقوع النجاسة فيه . فان ادخل رجل يده في الحوض وعلها
 نجاسة فان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوبة ولا يغترف منه انسان بالصعفة

يتنجس ماء الحوض وان كان يغترف الناس من الحوض بقصاعهم ولا يدخل من
الأنبوب ماء او على العكس اختلفوا فيه واكثرهم على انه يتنجس ماء الحوض وان كان
الناس يغترفون بقصاعهم ويدخل الماء من الأنبوب اختلفوا فيه واكثرهم على انه
لا يتنجس البردى اذا القى في الماء النجس ابتداء فعلى قول محمد رحمه الله لا يظهر ابداء
حتى لو اتخن وامنه شر الماء النعل كان نجسا وعلى قول ابي يوسف رحمه الله وعامة
المشايخ يغسل ثلاث مرات ويصبر في كل مرة ويجفف في كل مرة فيطهر وكذا النعل الجديد
اذا اصابه ماء نجس وتشرب على قول محمد رحمه الله لا يظهر ابداء وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله اذا ادخله الماء الطاهر ثلاث مرات وجفف في كل مرة فيطهر وينبغي لمن
دخل الحمام ان يمكث مكانا متعارفا ويصب الماء صبا متعارفا من غير اسراف
حوض الحمام اذا تنجس ودخل فيه الماء لا يظهره الم يخرج منه مثل ما كان فيه
ثلاث مرات وقال بعضهم اذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لغلبة الماء
الجاري عليه والاول احوط

فصل في الماء المستعمل

اتفقوا الصحابة ارحمهم الله في الروايات الظاهرة على ان الماء المستعمل في البدن لا يبق
ظهورا واختلفوا في طهارته وفي السبب الذي يصير به الماء مستعملا وفي الوقت
الذي ياخذ الماء حكم الاستعمال اما السبب فاتفقوا على انه يصير مستعملا اذا
استعمله للطهارة واختلفوا فيه انه هل يصير مستعملا لسقوط الفرض اذا لم ينو ذلك
او قصد التبرد او اخراج الدلو من البئر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله يصير
مستعملا وقال محمد رحمه الله في المشهور عنه لا يصير مستعملا واما وقت ثبوت حكم
الاستعمال فاتفقوا على انه مادام على العضو لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الزوال

عن العضو واختلفوا فيه قال بعضهم يصير مستعملاً وانكأ في الهواء بعد بدليل ان المحدث
اذ اغسل ذراعيه فامسك انسان يديه تحت ذراعيه وغسلها ابداً لك الماء
لا يجوز محروى ذلك عن اصحابنا رحمهم الله . وكذا المحدث اذ اغسل عضواً فاضل
ان يجتمع في المكان غسل به عضواً آخر لا يجوز الا على قول ابي مطيع البلخي رحمه الله قال
بعضهم لا يصير مستعملاً ما لم يستقر في مكان ويسكن عن التحرك . واما الاختلاف
في طهارة الماء المستعمل ونجاسته قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله في المشهور
عنهما هو نجس . وقال محمد رحمه الله طاهر فان اصاب ذلك الماء ثوباً ان كان ذلك
الماء ماء الاستنجاء فاصابه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه الصلوة عند تأوان
لم يكن ذلك ماء الاستنجاء فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
لا يمنع ما لم يفتش . والفاحش عند ابي حنيفة ما يستفحشه الناظر وقيل
ان كان ريع الثوب فهو كثير وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان شبراً في شبر
فهو كثير وفي رواية محمد عن ابي يوسف رحمهما الله يقدر بالربع وقيل
اراد به ربع الكم وربع الذيل لأربع جميع الثوب . المحدث والجنب اذا
ادخل يده في الاناء للاغتراف وليس عليه نجاسة لا يفسد الماء وكذلك
اذا وقع الكوز في الجب وادخل يده في الجب الى المرفق لأخراج الكوز لا يصيب
الماء مستعملاً وكذا الجنب اذا ادخل يده ورجليه في البئر لطلب الدلو
لا يصير الماء مستعملاً لكان الضرورة . الجنب اذا اخذ الماء بفيه
لا يريد به المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله . وكذلك الواحد
الماء بفيه وغسل اعضاءه بذلك الماء واخذ الماء بفيه وملاؤ به الأنية
كان طاهر وظهوراً وقال ابو يوسف رحمه الله لا يبق طهوراً هو الصحيح اما

لأنه صار الماء مستعملاً لسقوط الفرض أو لأنه خالطه البراق فلا يكون طهوراً
ولو أدخل يده أو رجله في الأناء للتبريد يصير الماء مستعملاً لأنعدام الضرورة ولو
أدخل المحدث رأسه في الأناء يريد به المسح لا يصير الماء مستعملاً في قول أبي
يوسف رحمه الله قال روح اغماً يتنجس الماء في كل شيء يغسل ويريد به الغسل
أما ما يسمح فلا يصير الماء مستعملاً وإن أراد به المسح . وقال محمد رحمه الله إذا
كان على ذراعيه جباثر فغسهما في الماء أو غمس رأسه في الأناء لا يجوز ويصير
الماء مستعملاً . المجنب إذا شرب الماء قبل أن يتمضمض هل ينوب عن المضمضة
قالوا إن كان فقيهاً لا ينوب عن المضمضة لأنه يمص مصاً فلا يصل الماء إلى كل الفم
وإن كان جاهلاً ينوب لأن الجاهل يعب الماء عبا فيصل الماء إلى كل الفم . انتفاع
الغسالة في الأناء إن كان قليلاً لا يفسد وحده القليل إن لا يستبين مواقع القطر
في الماء كالطل وإن كان يستبين ذلك ويرى فهو كثير ولا بأس للمتوضي والمغتسل
أن يتمسح بالمنديل روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك
ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره للمتوضي دون الغتسل والصحيح ما قلنا إلا أنه
ينبغي أن لا يبالغ ولا يستقصي ليبقى أثر الوضوء على أعضائه . غسالة الميت من
الماء الأول والثالث والثالث فاسد وما يصيب ثوب الغاسل من ذلك قد رد لا يمكن
الاحتراز عنه يكون عفواً . والثوب الذي يمسح به الميت طاهر اعتباراً بثوب المحي
المحدث إذا استنجى فإصاب الماء ذيله أو كفه إن أصابه الماء الأول والثاني
أو الثالث يتنجس بنجاسة غليظة وإن أصابه الماء الرابع يتنجس بنجاسة الماء
للمستعمل . ويكره شرب الماء المستعمل . المحدث إذا توضأ في أرض المسجد
لا يجوز في قول أبي خنيفة ولأبي يوسف رحمهما الله لأن عندهما الماء المستعمل

نجس وان توضأ في اناء في المسجد جاز عند هم . ويكره التجرّد في المسجد . وكما
يصير الماء مستعملاً بازالة الحدث والحجابة يصير مستعملاً بالفعل للاكل قبل
الطعام وبعد . وكذا لو اغتسل للاحرام او للاسلام او للوضوء على الوضوء و صلاة
الجمعة وصلاة العيد وليلة عرفة وليلة القدر . وكذا اذا اغتسل المرأة
للحيض او النفاس او غسل ميتاً ثم اغتسل فان الماء يصير مستعملاً في هذه
الوجوه لا قامة القرية . ولو توضأ الطاهر لازالة الطين او الدرن او العجين او
اغتسل الطاهر للتبرّد لا يصير الماء مستعملاً في هذه الوجوه . الصبي العاقل اذا
توضأ او اغتسل يريد به التطهير ينبغي ان يصير الماء مستعملاً لانه نوى قربة معتبرة

فصل فيما لا يجوز به التوضي

لا يجوز التوضي بماء الفواكه وتفسيره ان يدق التفاح او السفرجل دقاً ناعماً ثم
يعصر فيستخرج منه الماء وقال بعضهم تفسيره ان يدق التفاح او السفرجل
ويطبخ بالماء ثم يعصر فيستخرج منه الماء . وفي الوجهين لا يجوز به التوضي لانه
ليس بماء المطلق . ولا يجوز التوضي بماء البطيخ والقثاء القثد ولا بالماء الذي
يسيل من الكرم في الربيع كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ولا بماء الورد
والزعفران ولا بماء الصابون والحرض اذا ذهب وقته وصار ثخيناً . فان بقيت
رقته ولطافته جاز به التوضي . وكذا لو طبخ بالماء ما يقصد به المبالغة والتنظيف
كالسدر والحرض وان تغير لونه لكن لم يذهب رقيقته يجوز به التوضي وان صار
ثخيناً مثل السويق لا يجوز به التوضي . ولو توضأ بماء السيل يجوز وان خالطه
التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فرائياً كان او اجالاً . وان كان ثخيناً كالطين
لا يجوز به التوضي . وكذا التوضي بماء الزعفران والورد والعصفري يجوز ان كان

رقيقاً والماء غالب وإن غلبته الحمرة وصار متماسكاً لا يجوز به التوضي ثم عند أبي
 يوسف ربح يعتبر الغلبة من حيث الأجزاء لا من حيث اللون هو الصحيح. وعلى قول
 محمد رحمه الله يعتبر الغلبة بتغير اللون والطعم والريح. ويجوز التوضي بالماء الذي
 ألقي فيه الحصى والباقى الميسل وتغير طعمه ولونه لكن لم يذهب رفته ولوطيخ
 فيه الحصى والباقى وريح الباقى يوجد منه لا يجوز به التوضي. وذكر المناهض
 إذا لم يذهب رقة الماء ولم يسلب عنه اسم الماء جاز به الوضوء. وكذا الويل الخبز
 بالماء وبقي رقيقاً جاز به الوضوء وإن صار ثخيناً لا يجوز. وكذا الوالقي الزاج في
 الماء حتى أسود لكن لم يذهب رفته جاز به التوضي. ولو وقع الثلج في الماء وصار ثخيناً
 غليظاً لا يجوز به التوضي لأنه بمنزلة الجمد وإن لم يصير ثخيناً جاز. ولو توضع في
 حوض أنجم ماء إلا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوءه. وإن كان الجمد على
 وجه الماء قطعاً قطعاً كان كثيراً لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز وإن كان قليلاً يتحرك
 بتحريك الماء يجوز بمنزلة ما لو كان على وجه الماء عيدان أو خشب تتحرك بتحريك
 الماء يجوز به التوضي والأفلا. ولو توضع بالثلج كان يذوب ويسيل الماء على
 أعضائه يجوز والأفلا. وإن بال جاهل في الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ
 إن لم يتغير طعم الماء ولونه أو ريحه يجوز والأفلا وإن كان الماء راكداً إن كان
 قليلاً لا يجوز فيه التوضي أصلاً وإن كان كثيراً لا يجوز التوضي في موضع النجاسة
 وكذا الوصب خابية النخري في نهر عظيم ورجل أسفل منه يتوضأ ويشرب جاز
 إن لم يظلم رأسه في ذلك. إذا كان على يده نحاسة ومسحها بنحوه قبلولة
 ثلث حرمان حكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى يظهر إذا كان الماء متقاطر على يده
 ولا يجوز التوضي بشيء من الأسربة ولا تغيرها من المايعات نحو الخل والمرق إلا

بنبذ القرفة ويجوز به التوضي عند عدم الماء المطلق في قول أبي حنيفة الأول
 ووجوده يمنع التيمم في قوله . وتفسير النبذ ان يلقى القرفة الماء فيأخذ الماء حادثة
 ولا يصير تخينا ولا مسكرا وان صار مسكرا لا يحل شربه فلا يجوز به التوضي
 وان طبع اد في طينة فالصحيح انه لا يجوز التوضي به على قول أبي يوسف ربح
 يتيمم ولا يتوضأ بنبذ التمر وهو قول أبي حنيفة الآخر وعلى قول محمد ربح يجمع بينه
 وبين التيمم فان كان معه سور الحمار ونبذ التمر يتوضأ بسور الحمار ويتيمم
 ولا يلتفت الى نبذ التمر لان سور الحمار كان طهورا في الأصل وانما صار
 مشكوكا بشربه الحمارا ما نبذ التمر ما كان طهورا في الأصل . وفي رواية يجمع بين
 الكل . وما يحل شربه اذا اصاب ثوبا لا يفسد . الماء اذا اخطأ بالمخاطب بالبراق

جازه التوضي ويكره

فصل في الاسار

من الاسار سور طامرا كراهة فيه وهو سور ما يוכל لحي من الانعام والطيور وسور
 الأدمى على اى صفة كان . وسور مكروه وهو سور سواكن البيوت كالفأرة والحية
 والوزغة والهرة في قول أبي حنيفة ومحمد ربح . واختلف الشافعي في بول المرأة والفأرة
 فمنهم من جعله عفوا اذا اصاب ثوبا لا يفسد ومنهم من قدره بالكثير الفاحش والصحيح
 انه يفسد وسور الدجاجة المخلاة مكروه . وكذا سور سباع الطير . وسور نجس وهو
 سور الخنزير وسور الكلب وسور السباع الوحش كالاسد والفهد ونحو ذلك
 وسور مشكوك وهو سور الحمار والبغل . واختلفوا في الشك قال بعضهم الشك في
 طهارته حتى لو وقع في الماء القليل يفسد . وان اصاب الثوب والبدن لا يفسد
 والصحيح ان الشك في طهره ربه وعينه طاهر في ظاهره . والله لا يفسد الماء والثوب

وذكر ثمنس الأئمة الحلوئرح ان عرفهما نجس وانما جعل عفوا في النوب والبدن
 لمكان الضرورة. وفي طهارة لبس الاثان روايتان. اما سؤوال القرس عن اي خيفة
 رح فيه روايتان واظهرهما انه طاهر وطهور وهو قولهما ثم السؤوال الطاهر بمنزلة الماء
 المطلق. وان استعمل الكروه مع القدرة على الماء المطلق صححت طهارته ويكره وفي
 المشكوك يجمع بينه وبين التيمم ولو اكتفى باحد هما وصلح لا يجوز صلواته

فصل في النجاسة التي

تصيب الثوب او المحف او البدن او الارض. النجاسة نوعان غليظة وخفيفة
 فالخفيفة لا تمنع ما لم تفحش والغليظة اذا زادت على قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة
 واختلفوا في مقدار الدرهم انه يعتبر وزن او بسطا الصحيح ان في التجسدة كالعدنة
 والروث وكحم الميتة يعتبر قدر الدرهم وذا في غير التجسدة كالخمر والدم والبول
 يعتبر القدر بسطا. واختلفوا ايضا في الدرهم الذي يقدر به. قال ثمنس للأئمة
 السرخس رح يعتبر فيه اكبر دراهم البلد اذا كان في البلد دراهم مختلفة. ثم النجاسة
 الغليظة ما لا شبهة في نجاستها وثبت نجاستها بدليل مقطوع به كالدمل السفوح
 وكحم الميتة وبول ما لا يוכל لحمه. واما الروث واختاء البقر فعند اي خيفة رحمه الله
 نجس بنجاسة غليظة وعند صاحبيه رح خفيفة لا فرق عندهم بين الماكول وغير
 الماكول في كل ما يعتبر فيه الفاحش فهو مقدار الربع في قول محمد رح وهو رواية عن
 اي خيفة رح وقال ابو يوسف رحمه الله شبر في شبر وفي رواية دراع في ذراع. بول
 ما يוכל لحمه نجس في قول اي خيفة وايه يوسف رحمه الله بنجاسة خفيفة لتعارض
 الادلة قال محمد رح طاهر. العذرة ونحو الكلب وجميع السباع نجس بنجاسة
 غليظة. جزء ما يוכל لحمه من الطيور طاهر الا ماله راحة كريمة كخروف الدجاج

والبط والاذن فهو نجس نجاسة غليظة . ذرق سباع الطير كالبارى والحداة لا يفسد
 الثوب . واختلف المشايخ في بول المرأة والفأرة اذا اصاب الثوب قال بعضهم يفسد اذا
 زاد على قدر الدم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد اصلا وقال بعضهم استحسانا
 يفسد اذا فحش ويظهر اثر الضرورة في التخفيف لا في سلب النجاسة دم السمك وما
 يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم يفسد اذا
 فحش . دم الحمة والوزغة يفسد الثوب والماء ودم البق والبعوض والبرغوث لا يفسد
 عندنا . الطحالب والكبد طاهران قبل الغسل حتى لو اطل به وجهه انحف وصلي جارت
 صلوته . وما يقى من الدم فعروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان فحش
 وعن ابي يوسف رحمه الله يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد القدر . الدم الذي
 يظهر على راس المخرج وانتفخ ولم يسلم ليس بنجس في قول ابي يوسف رحم وقال محمد
 رحم نجس . ماء الطابق نجس قياسا ليس بنجس استحسانا . صورته اذا حرق
 العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسد . استحسانا ما لم يظلمه اثر
 النجاسة فيه . وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كوته طابق . وبيت
 البالوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر منه . وكذا الحمام اذا
 امرق فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوتهما وتقاطر منه . وكذا الوكان في
 الاصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من اسفل لكوز في القياس يكون نجسا
 لان البلة في اسفل الكوز صار نجسا بخار الاصطبل وفي الاستحسان لا
 يتنجس لان الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فما يترشح منه يكون طاهرا
 اذا صلي معه شعر الأدمى قد ذكرنا انه يجوز صلوته . ولو قلع انسان سنه
 او قطع اذنه ثم اعادها الى مكانها وصل او صلي وسنه او اذنه في كفه يجوز

صلوته في ظاهر الرواية . وكذا الوصل في عنقه فلا دة فيها من كلب ان ذئب
يجوز صلوته . وما يطهر جلده بالذباغ يطهر لحمه بالذكاة ذكره شمس
الائمة الحلواني رح . وقيل يجوز لبشر طان يكون الذكاة من اهلها في محلها
وهو ما بين اللبة واللحين . وقد سمي بحيث لو كان ما كولا يحل اكله بتلك
الذكاة . وذكر الناطق رح اذا صلى ومعه من لحم السباع كالثعلب ونحوه
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وان كان مذبوحا . ولو صلى ومعه
لحم بازي قد ذبح جازت صلوته لان سؤر الثعلب ونحوه نجس وما كان
سؤره نجسا لا يطهر لحمه بالذكاة وانما يطهر اذا لم يكن سؤره نجسا وعن
الفتية ابن جعفر رح اذا صلى ومعه لحم سباع الوحش قد ذبح لا يجوز صلوته
ولو وقع في الماء افسده . وذكر الناطق رح اذا صلى على جلد كلب
او ذئب قد ذبح جازت صاوته . الكلب اذا اخذ ثوب انسان او عضوه
بفيه ان اخذ في الغضب لا يفسد وان اخذ في المزاح واللعب يفسد لان
في الوجه الاول ياخذ بسنه وسنه ليس بنجس وفي الوجه الثاني ياخذ بفيه
ولعابه نجس اذا مشى كلب على تلح فوضع الانسان رجله على ذلك الموضع
ان كان التلح رطبا بحيث لو وضع عليه شيء يبتل يصير التلح نجسا وما يصيبه
يكون نجسا وان لم يكن رطبا لا يتنجس وقيل بانه لا يتنجس التلح وهو محمول
على الوجه الثاني . وكذا الكلب اذا مشى في طين وردغة يتنجس الطين
والردغة . اذا صلى وهو حامل شهيد اعليه دمه جازت صلوته وان
اصاب دم الشهيد ثوب انسان افسده . لعاب الفيل نجس كلعاب
الفهد والاسد اذا اصاب الثوب فخرطوه تنجسه الثوب النجس اذا غسل

ثلاثا وعصر مرة لا يظهر الا في رواية عن ابي يوسف رح وان غسل ثلاثا وعصر في كل
مرة ثم تقاطرت منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في المرة الثالثة وبالغ بحيث لو
عصره لا يسيل منه الماء فالكل ظاهر والا فتقاطر منه نجس فاذا اصاب شيئا افسد
اذا غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك لكن لم يبالغ فيه صيانة
لثوب لا يجوز. اذا نام الكلب على حصير المسجد ان كان يابسا لم يتنجس وان كان
وطبا ولم يظهر اثر النجاسة فيه فكذلك اذا رمى بعدرة في نهر فانقمح الماء من وقوعها
فاصاب ثوبا ان ظهر لونه النجاسة فيه يصير نجسا ولا فلا. وكذا الوبال الحمار فماء
جار فاصاب الرش ثوب انسان لا يفسد ما لم يتقن انه بول وان كان الماء راكدا
وزاد على قدر الدرهم افسد الكلب اذا خرج من الماء وانتفض صا ثوب انسان افسد
قل ان كان ذلك ماء المطر لا يفسد الا اذا اصاب المطر جلده وفي ظاهر الرواية
اطلق ولم يفصل. اذا صلى ومعه فأرة او حبة يجوز صلوته وقد اساء. وكذا اكل ما
يجوز التوضيؤ سورة. وان كان في كمه ثعلب او جر وكتب لا يجوز صلوته لان سورة
نجس لا يجوز التوضيؤ به. ولو صلى ومعه جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته.
وان كانت مذبوحة لان جلد ما يتحمل الدباغ فلا يقام الذكاة ثم لم الدباغ واما
فيمس الحية تذكر شمس الائمة الكلو لا ينجس الصحيح انه طاهر. اذا صلى وفيه بيضة
مذرة قد حال معها ما جازت صلوته. وكذا البيضة التي فيها فرج خيت السضة
الرطبة او السخلة الرطبة اذا وقعت في ثوب لا يفسد في قياس قول ابى حنيفة رح
امراة صلت ومعه اصير ميت ان لم يكن استهل فصلوته فافسدة غسل اوله
يغسل وان كان قد استهل ولم يغسل فكذلك وان كان قد غسل جازت
صلوته. والمستحب ان لا يصل على هذه الحالة. ثوب اصابه عصير ومضغ

على ذلك أيام جازت صلوته فيلغى على أن لا يصير حراما التوب امرأة
صلت ومعها دود القر جازت صلوتها لأنه ليس بنجس. ثوب اصاب
النجاسة طرفا منه ونسب ذلك الموضع فغسل منه طرفا جازت الصلوة فيه
إذا قلنا ماء الغم ينبغي أن يغسل منه فان لم يغسل حتى صلى جازت صلوته
لأنه يطهر بالبزاف في قول أبي حنيفة وإليه يوصف روح. وكذا إذا شرب
الخمر ثم صلى بعد زمان. وكذا إذا أصابت النجاسة بعض أعضائه كحسها
بلسانه حتى ذهب أثرها. وكذا السكين إذا تنجس فحس به لسانه ومسحه
بوريقه. وكذا الصبي إذا قاء على ثدي الأم ثم مص الثدي مرار يطرأ إذا صلى
في ثوب محشوطاته نجس وظهارته طاهر جازت صلوته في قول محمد روح
ويجعل كتوبين وعلى قول أبي يوسف روح لا تجوز ويجعل كتوب واحد ولو صلى
في ثوب محشوطاته طاهر وظهارته كذلك وحشوه نجس جازت صلوته
في قول محمد روح. وذكر في السيروا يدل على هذا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
لا يجوز صلوته في الفضلين وقوله أقرب إلى الاحتياط الأرض والشجر إذا
أصابته نجاسة فإصابتهما المطر ولم يبق لها الأثر تنصير طاهرا. إذا صلى ومعه
تكة من شعر الكلب جازت صلوته لأنه تنبع. المرأة إذا اختضت بماء نجس
وغسلت ذلك الموضع ثلاثا ماء طاهر يطهر لأنها اتت بماء في دسها وينبغي
أن لا يكون طاهرا ما دام يخرج منه الماء الملوّن بلون الحناء. إذا كان على
بدن الرجل نقطة بيست ما تحتها من رطوبة فلم يدعها الجلبة عنها فوضأ وأمر الماء
على الجلبة جاز وأن لم يصب الماء تحتها لأن الواجب غسل الظاهر دون الباطن
الحمار إذا وقع في الملقى وصلح الحمار كان الكل طاهرا حتى أكله في قول محمد رحمه الله

قول ابي يوسف رح نجس وكذا العذرة اذا احرقت فصارت رمادا. والطين
النجس اذا جعل منه الكوز والقدر فطبخ يكون طاهرا الجلد اللد بوح اذا اصابته
نجاسة ان كان صلبا لا ينشف النجاسة لصلابته يطهر بالغسل في قولهم وان كان
ينشف النجاسة ان امكن عصو في كل مرة فيطهروا ان كان لا يمكن عصو عند
ابي يوسف رح يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر وعند محمد رح لا يطهر ابدا
وعلى هذا الخلاف اللحم اذا طبخ بالنحر والحديد اذا موء بالماء النجس عند محمد
رحه الله لا يطهر ابدا وعند ابي يوسف رح يغسل اللحم في الماء الطاهر ثلثا فيطهر
والحديد يموء بالماء الطاهر ثلثا ويبرد في كل مرة فيطهر. وكذا الحصى من
البردى اذا اصابته نجاسة وهو جدي لا يطهر عند محمد رح وعند ابي يوسف
رح يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر وقد ذكرنا هذا في شراك النعل والبوريات
القصب يغسل ثلثا ويجفف في كل مرة ويطهر بالاخلاف لانه لا ينشف النجاسة
وعن محمد رحه الله جند الميتة اذا بفس ووقع في الماء لا يفسد. ولو صلى معه
جازت صلواته وان ذكر من قدر الدرهم. اذا ادبغ بالرماد او بالملح او بالسحرة
وما يمنع من الفساد ويخرجه عن حد الاكل فهو دباغ. الخشب اذا اصابته
النجاسة ثم اصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض اذا اصابها
النجاسة ثم اصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل وان لم يصب المطر الارض يطهر
بالخفاف اذا المبق اثر النجاسة. واختلفوا في الشجر والكلاب ما دام قائما على الارض
يطهر بالخفاف وبعد ما تطعم لا يطهر الا بالغسل. وكذا الحصى حكمها حكم الارض
اذا نجس بحف. ذهب اثرها الاجرة ان كانت مفروشة فحكمها حكم الارض
يطهر بالخفاف وان كانت موضوعة تنقل وتحول من مكان الى مكان ان كانت

النجاسة على الجانب الذي يلي الأرض جازت الصلوة عليها وان كانت النجاسة
 على الجانب الذي قام عليه المصلح لا يجوز. والبساط الذي بعض امرأته
 نجس جازت الصلوة على الظاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الآخر
 يتحركه أو لا يتحرك لأن البساط بمنزلة الأرض فيشترط فيها طهارة مكان
 المصلح. بخلاف ما إذا صلى في ثوب طرفه ظاهر وطرف منه نجس فلبس الظاهر
 والقى الطرف النجس على الأرض ان كان ما على الأرض يتحرك يتحركه لا يجوز صلوة
 إذا أراد أن يصلي على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر ان كان التراب
 قليلا بحيث لو استشمه بجذرا شحة النجاسة لا يجوز وان كان التراب كثيرا
 لا يجدر بهج النجاسة يجوز. الحجر اذا اصابته النجاسة ان كان حجرا لا يشرب
 النجاسة كحجر الرخا يكون يديه طهارته وان كان يشرب لا يطهر الا بالفضل
 اللبن اذا اصابته نجاسة وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف لأنه ليس بارض
 وان كان مفروشا وصلى عليه احد بعد الجفاف جازت صلوته لأنه صار كوجه
 الأرض فان قلع بعد ذلك هل يعود نجس فيه روايتان. اذا قام المصلح على مكان
 ظاهر ثم تحول الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما
 يمكنه فيه اداء احدى ركن جازت صلوته والا فلا. اذا صلى ومعه نافلة مسك
 ان كانت النافلة يابسة جازت صلوته لأنها بمنزلة المدبوعة وان كانت رطبة
 فان كانت نافلة دابة مذبوحة جازت صلوته لأنها طاهرة وان لم تكن مذبوحة
 فصلاوته فاسدة. والمسك حلال على كل حال يوكل في الطعام ويجعل في الأدوية
 لا يقال بان المسك دم لأنها وان كانت دما فقد تغيرت فصارت طاهرا كراماد
 لعذرة. الصبي اذا بال في الثور او مسحت المرأة الثور بخرقه مبلولة نجسة

تم حيزت افكانت النجاسة قد دبست ولم يبق بلبها قبل الصاق الخبز بالنور لا
 يتنجس الخبز لان النار لما اكلت البلة صار كالارض اذ ايدبست بالشمس وان
 الصقت الخبز بالنور طال قيام البلة بالخبز تنجس . وقيل ان كان الخبز خبز حطة
 او شعير لا يتنجس وان كان الخبز خبز الارز او الجاورس يتنجس لان ذلك يشف
 اذا صلى معه درهم تنجس جانباه الصحيح انه لا يمنع جواز الصلوة لان الكل درهم
 واحد . وان صلى في ثوب ذي طاق واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل
 من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر فلو جمعيا يكون اكثر من
 قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في ثوب
 واحد . ولو كانت النجاسة على البساط او الارض تحت القدمين يجمع كفا
 الثوب الواحد . ولو صلى في ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم
 لو جمعيا يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلوة ولو
 صلى في ثوب ذي طاقين فاصابت النجاسة احد الطاقين اقل من قدر الدرهم
 ونفذت الى الآخر على قوله ابي يوسف ربح هو كثوب واحد لا يمنع جواز الصلوة
 وعلى قول محمد ربح يمنع وقيل ان كان مضر يامنع عندهم وقول ابي يوسف ربح
 اوسع وقول محمد ربح احوط . وفيما اذا كانت البطانة نجسادون الظهارة او كان
 الخشونجسا الاخرط قول ابي يوسف ربح . الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر هو
 الصحيح لانه متولد من البلغم . اذا جعل الهرقين في الطين وطين به شئ فيس
 فوضع عليه سندبل مبلول لا يتنجس . السرقين الجاف او التراب النجس اذا
 هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه اثر النجاسة . ولو مر الريح على
 النجاسات وثمة ثوب مبلول معلق يصيبه الريح قيل بانه يتنجس . اذا صلح

مصارين شاة ميتة وصل معهما جازت صلواته . وكذا الواصلح الماشاة ودبنها
وجعل فيها اللبن او السمن جاز . وكذا الكرش وكل ما يمنع من الفساد وينج
عن حد الاكل فهو دباغ كان ذلك بالتراب او بالشمس ونحوه وقال ابو يوسف
رح الكرش لا يقبل الدباغ لانه بمنزلة اللحم . اذا دخل المرأة في اصبعه لحة
يكره ذلك في قول ايحيى راح لان عنده لا يباح التداءي ببول ما يوصل
محمه . الخف اذا اصابته النجاسة ان كانت النجاسة متجسدة كالغذرة
والروث والمزيطهر بالمت اذا دبست وان كانت النجاسة رطبة في ظاهر المرأة
لا يطهر الا بالفضل وعن اي يوسف راح انفسحه على وجه المبالغة بحيث لا يبقى
لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم البلوى وان لم يكن النجاسة متجسدة كالخمر
والبول لا يطهر الا بالفضل . وعن اي يوسف راح اذا القي عليه ترايا فصح
يطهر لانها تصير في معنى المتجسدة يؤخذ به . والثوب لا يطهر الا بالفضل
الا في المنى فانه يطهر بالفرك . وقيل من المرأة لا يطهر بالفرك لانه رقيق
بمنزلة البول . قال مجد الاثمة الصحيح انه لا فرق بين منى الرجل ومنى
المرأة . والبدن لا يطهر من جميع ذلك الا بالفضل . ولو مسح موضع الجملة
ثلث مرات بثلاث خرق مبلولة قد مر قبل هذا انه يجوز ان كان الماء متقاطرا
اذا اصاب الثوب منى ففرك وحكم بطهارته ثم اصابه ماء بعد ذلك الصحيح
انه لا يعود نجسا والارض اذا اصابها النجاسة فحفت وزهبا اثرها ثم اصابها
الماء بعد ذلك الصحيح انها لا يعود نجسا . وكذا الوجفت الارض وزهبا اثر
النجاسة ثم رش عليها الماء وجلس عليها لا باس به . التراب الطاهر اذا جعل
طينا بالماء النجس او على العكس الصحيح ان الطين نجس ايها كان نجسا . خف

بطانة تساقه من الكرباس فدخل في خروقه ماء نجس فغسل الخف وكذلك باليد
وملأه ثلاث مرات وامرأق الماء بصير طاهرا لأنه اتى بما هو الممكن. أذا دبح شاة
ومسح السكين بصوفها حتى ذهب اثرها يطهر. وكذا السيف اذا نتجس فسهى بتراب
او خرقة وذهب اثر الدم. ثوب اصابته نجاسة رطبة القى عليها ثوبا وصل على ان كان ثوبا
يمكن ان يجعل من عرضه ثوبين كالنهار الى مجوز في قول محمد رح وان كان لا يمكن ان
يجعل من عرضه ثوبين لا يجوز. ولو القى عليها البند وصل على قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح يجوز صلوته فيه. وقال شمس الائمة الحلواني رح لا يجوز الا ان
يلقى على هذا الطرف الطرف الاخر يصير بمنزلة الثوبين وان كانت النجاسة يابسة
جازت صلوته على كل حال لانها لا تلتصق بالثوب الملقى عليها. اذا نام الرجل
على فراش اصابه منه وبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه فان لم يظهر اثر
البلل في جسده لا يتنجس بدنه وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب
بلل الفراش جسده وظهر اثره في جسده يتنجس بدنه. وكذا الرجل اذا غسل
رجله ومشي على ارض نجسة بغير مكعب فابتل الارض من بلل رجله ^{سود}
وجه الارض لكن لم يظهر اثر بلل الارض في رجله فصلى جازت صلوته وان كان
بلل الماء في الرجل كثيرا حتى مشى على الارض وابتل وجه الارض فصار طينا شم
اصاب الطين رجله لا يجوز صلوته. قيل ان كانت النجاسة في الارض يابسة
فمر عليها برجل مبلولة لا يتنجس رجله وان كانت النجاسة في الارض رطبة و
رجله يابس يتنجس الرجل. رجل دخل مريطا فاصاب رجله من الاروات شيء فصلى
قالوا لا بأس به ما لم ينحس لعموم البلوى. وعن محمد رح انه رخص في الاروات حين
قدم الري لما رأى فيه من البلوى. وان اصاب الخف شيء يعتبر فيه تدويره

والمراد من الربع ربع مادون الكهين لما فوقهما لان ما فوقهما زيادة على النصف
 اذا استنجى الرجل وجري ماء الاستنجاء تحت رجله وهو متخفف ان لم يدخل
 ماء الاستنجاء في خفه لا بأس به ويظهر خفه تبعا لطهارة موضع الاستنجاء كما
 قلنا فعروة القمبة اذا اخذ ما يبل نجس وغسل يده ثلثا اذا ظهرت يده يظهر العروة
 تبعا. الحصى من البردي اذا تنجس ان كانت النجاسة رطبة يفضل بالماء ثلثا ويؤتى
 على الحصى حتى يخرج الماء من انقابه وان كانت النجاسة قد دبست في الحصى
 يدلك حتى تلبس النجاسة وترزول بالماء. ولو كان الحصى من القصب ذكرنا في هذا
 الفصل انه يفضل ثلثا فيطهر. البساط النجس اذا القى في الماء الجاري فجرى عليه
 الماء ليلة يطهر. الاجتر اذا تنجس وهو غير مفروش ان كان قد يماست لم يفضل
 ثلثا فيطهر وان كان جديدا يفضل ثلثا ويخفف في كل مرة. اذا تنجس اليد بد من
 نجس فمسها ثلثا من غير عرض وفي اثر الدهن في يده على قياس قول ابو يوسف
 رج يطهر. اذا امسح الرجل في ثوب ورأى فيه اثر الدم لا ينجسه لان كل ما لا يكون
 حدا لا يكون نجسا. اذا وجد الشعر في بعر الابل والغنم يفضل ثلثا ويوكل. وان كان
 في اخشاء البقر لا يوكل. اذا احرق الرجل راس شاة قد تلطخت بالدم ولم يفضل
 وطبخه في قدر جاز ولا يفسد المرققة. اللحم اذا كان عليه دم مسفوح كان نجسا
 وان لم يكن عليه من الدم المسفوح لا يكون نجسا. الطائر اذا وقع في قدر ومات
 فيه ان وقع حالة الغليان فالكل فاسد بهراق جميع ما كان فيه وان وقع بعدما
 سكن عن الغليان يصب المرققة ويغسل اللحم الذي كان فيه فيوكل. اذا صب الطباخ في
 القدر مكان الخل خرا غليظا فالكل نجس لا يطهر ابدا. وما روي عن ابو يوسف رج انه يغسل
 ثلث مرات لا يؤخذ به. كذا الحطة اذا طبخت في الخمر لا يطهر ابدا قال رضى الله عنه

وعندى اذا صب فيه الخل وعرك حتى صار الكل خلا لا بأس به. ولو صب الخمر
على حنطة يفسد ثلثا ويخفف في كل مرة. البعر اذا وقع في الحلب عند الحلب
فومي من ساعته لا بأس به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يطهر بعد ذلك
اذا صلى على الدابة وفي سرجه نجاسة امكن ذلك من عرق الدابة لا بأس به لانه
مشكل فلا يمنع الجواز وان كان من دم او عذرة اكثر من قدر الدرهم لا يجوز بعرفنا
اذا وقعت في حنطة نظمت الحنطة لا بأس باكل الدقيق الا ان يكون كثير ايطهر اثره
بتغير الطعم وغيره. خبز وجد في خلاله بعرفارة ان كان البعر على صلابته رمى البعر
ويؤكل الخبز. خر صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخل وصار حامضا بحيث لا يمكن
اكله لمخوضته وجوضتها حوضه الخل لا بأس باكلها. وعلى هذا في جميع المسائل اذا
صب فيه الخل وصار خلا لا بأس باكلها. قارة وقعت في خمر ثم استخرجت قبل التفسخ ثم
صارت خلا لا بأس باكلها وان تفسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله
وكذا الكلب اذا ولغ في عصير ثم تمزج ثم تحلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا
يصير خلا. الخمر اذا صب في ماء او الماء صب في خمر ثم صار خلا اختلفوا فيه قال بعضهم
يحل اكله وكذا خل ايكة. التحل النجس اذا صب في خمر صار حلا يكون نجسا لان النجس
لم يتغير. دن الخمر اذا غسل ثلثا وكان عتيقا مستعملا يطهر. وكذا الوصب فيه
الخل يصير طاهرا. دن العصير اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وسكر من الغليظ
وانتقص ثم صار خلا ان ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار الخل الى راس
الدن يصير طاهرا في قول من يقول بتطهير النجاسة بما سوى الماء من المائعات
وكذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل ثلثا. الرغيف اذا القى في الخمر
ثم صار الخمر خلا اختلفوا فيه والصحيح انه طاهر اذا لم يبق فيه رايحة الخمر وكذا

البصل اذا التقى في الخمر لم تخلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا والتبن النفس
اذا جعل في الطين انكان التبن قائما يرى عينه كان نجسا انكان كثيرا والا فلا
اذا صلى في قيص من غير سراويل انكانت الركبة والسرة مستورتين جازت صلوته و
كذلك لو كانت الركبة مستورة والسرة مكشوفة . وعلى العكس لا يجوز . وكذا الوصل على
هذا الوجه في ازار واحد لان السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على
قول من يجعل الركبة عضوا كاملا ما على قول من يجعل الركبة مع الفخذ عضوا واحدا
لا تغسل صلوته لان الركبة لا تبلغ ربع الجملة . المجنب اذا دخل الحمام وانزرو صب
الماء على جسده وخرج يحكم بطهارة الاذا وان لم يبصره مروي ذلك عن ابي يوسف رح
وان لم يكن الرجل مستنجيا فهو نجس . اذا شرب الخمر ونام وسال من فيه شيء على
وسادته ان كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريحها ينبغي ان يكون طاهرا في قول
ابيحيفة واياه يوسف رحمه الله ويظهر الفم بريقه . اذا وقعت النجاسة في صبيغ
فانه يصيغ به الثوب ثم يغسل تلكا فيطهر كالمرأة اذا خضبت بمخاء نجس . اذا قتر
الخمر وصل لم يجز صلوته انكان ما اصابه الخمر اكثر من قدر الدرهم وانكان اقل
من ذلك جازت صلوته . وان شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات جازت صلوته
في قول ابي حنيفة واياه يوسف رح . وكذا اذا قاء الرجل فصل في هو على هذا الوجه . الا ان
اذا انجست ببول واحتاج الناس الى غسلها فان كانت رخصة يصب الماء عليها تلكا
يطهر وان كانت صلبة قالوا يصب الماء عليها ويدهلك ثم يفشف بصوف او خمرة
يفعل كذلك ثلث مرات فتطهر . وان صب عليها ماء كثيرا حتى تفرقت النجاسة
ولم يبق ريحها ولا لونها وتركت حتى جفت تطهر . اذا كانت النجاسة تحت القدم

قدر الدرهم لو جمعت تصيرا أكثر من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع جواز الصلوة
 وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود او في موضع الركبتين او اليدين فلا يجعل
 ثكلته لم يضع الغضو على النجاسة هذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جازت
 صلوته ولو وضع القدم على النجاسة لا تجوز ولا يجعل كأنه لم يضع وبكره
 الصلوة في سبع مواطن في قوارع الطريق لانه يصير غاصبا عن الغير وفي معاطن
 الأبل والزبله والجوزة والخرج والمغسل والحمام لان هذه المواضع لا تخلو عن
 النجاسات غالباً فان غسل في الحمام موضعاً ليس فيه تماثيل وصلّى فيه لأبأس
 به وكان واحد من الزهاد يفعل كذلك ولا بأس بالصلوة في موضع جلوس الحمامي
 لانه لا نجاسة فيها ومنها الصلوة في المقبرة لانهما تشبه باليهود فان كان فيهما موضع
 اعد للصلوة فيه ليس فيه مقبر ولا نجاسة لأبأس به ومنها الصلوة على سطح
 البيت واراد به الكعبة لما فيه من تراءى التعظيم ولا بأس بالصلوة والسجود
 على الحشيش والحصى والبسط والبوارى ولو صلى على وجه الأرض وبسط
 كفه على الأرض لصيانة وجهه عن التراب او لدفع حر الأرض او برده فسجد على
 الكم لأبأس به ولو كانت الأرض نجسة فخلع نعليه وقام على نعليه جاز اما اذا كان
 النعل ظاهراً وباطنه ظاهراً وان كان مائلاً الأرض منه نجساً فذلك وهو
 بمنزلة ثوب ذي طاقين واسفله نجس وقام على الظاهر وقدم ران كان الرجل في
 نعله او في مكعبه لا يجوز وكذا لو بسط كفه على موضع النجاسة وسجد على
 كفه لا يجوز ذاب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسد الا ان يغلب ويكثر
 ويجوز الصلوة في الثلج ان كان لبدية وليستقر فيه الجبين لانه بمنزلة الأرض وان كان
 يغيث فيه الجبين ولا يستقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوق

وكل ما لا يستقر فيه الجهة كالدخل والجوارس ويجوز على الخنطة والشعر لأنه
 يستقر فيه الجبين ويجد حجم ما تحته. ولو سجد على ظهر الميت اذ كان على الميت لبد
 لا يجد حجم الميت حاد صلوته لأنه سجد على اللبد وان كان يجد حجم الميت لا يجوز له
 سجد على الميت. ولا يصل في طين وردغة لأن فيه نلطخ الوجه والثوب. وان كانت
 الأرض ندية بحيث لو وضع جبهته عليها انتلطخ لأبأس به. ولأبأس بالصلوة
 على الجملة ان كانت موضوعة على الأرض لانها منزلة السرير وان كانت على عنق الدابة
 وهي تسير ولا تسير في صلوة على الدابة. اذا صلى في أرض الغير فهو على وجهين اما
 ان كانت لمسلم او كافرا ان كانت لكافرا لا تجوز لانه لا يرضع بصلوة المسلم في أرضه وان كانت
 لمسلم فان كانت مزروعة او مكروبة لا يصل لانه لا يرضع به صاحب الأرض وان لم تكن
 مزروعة لا تضرها صلوة لأبأس به لأن صاحب الأرض يرضع بذلك. وان ابتلى بين
 ان يصل في الطريق وبين ان يصل في أرض غير مزروعة كانت الصلوة في الطريق أولى لأن
 له حق في الطريق ولاحق له في أرض الغير الشبهة اذا تنجست فاصابها المطر ثلث مرات
 والشمس ثلث مرات تظهر اذا تقوى الرجل جبهته فوجد فيها فارة منه أن لم يكن
 للجهة ثقب يعبد كل صلوة صلا ما من حين لبسها وان كان للجهة ثقب يعبد
 صلوة ثلثة ايام وليا البها في قول ايحيى رحمه الله وعندهما لا يعيد الا ان يعلم الوقت ^{الذي}
 مات فيها كما قلنا في البئر. ولو شرع في الصلوة وفي كمه فرخة حية فلما فرغ
 من الصلوة نظر فيها فاذا هي ميتة ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلوة
 لا يلزمه الاعادة وان غلب على ظنه انها ماتت في الصلوة لزمته الاعادة
 اذا شرع الرجل في الصلوة مرأى في ثوبه نجاسة اقل من قدر الدرهم ان كان
 مقتدا او علم انه لو قطع الصلوة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلوة

او يدرك جماعة اخرى في موضع آخر فانه يقطع الصلوة ويغسل الثوب لانه
 قطع للاكمال وان كان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى مضى على صلوته
 ولو رأى في ثوب امامه نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان من مذهب المقتد
 ان النجاسة القليلة لا تمنع جواز الصلوة ومذهب الامام انها تمنع فصله الامام
 وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدي ولا يجوز صلوة الامام وان كان مذهبها
 على العكس فحكمها على العكس اذا رأى الرجل في ثوب غير نجاسة اكثر من
 قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لو اخبره بذلك يغسل النجاسة فانه يخبره ولا
 يسعه ان لا يخبره وان كان في قلبه انه لا يلتفت الى كلامه وسعه ان لا يخبره والامر
 بالمعروف على هذا اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الريع منع جواز الصلوة
 لانه انكشف ربع عضو كامل ولتراد حول جميع البدن من ذلك الموضع رجل
 صلى في قميص واحد محلول الحجب جازت صلوته وان كان نظره يقع على عورتها في
 الركوع سواء كان عريض اللحية او لم يكن وعورته لا يظهر فحقه انما يظهر في حق
 الغير ولو وقع نظر المصل على غورة الغير لا تنفس صلوته في قول ابي حنيفة ربح
 وان نظر المصل الى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها ولو نظر الى فرج امر
 امرأة حرمت عليه امرأته ولو نظر الى فرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعا يصير رجعا
 ولا يفسد صلوته في الوجوه كلها في قول ابي حنيفة ربح الدمن النجس اذا اصاب
 ثوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وصار اكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا
 فيه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع جواز الصلوة واذا بسط الثوب الطاهر اليابس على
 ارض نجسة مبتلة وظهرت البلة في الثوب لكن لم يصير رطبا ولا بجالا لعصر يسيل
 منه شئ متقاطر لكن موضع الندرة يعرف من سائر المواضع الصحيحة انه لا ينجس

وكذا الوَلَفُ الثوب النجس في ثوب طاهر والنجس رطب مبتل وظهرت مندرة
في الثوب الطاهر لكن لا يصير بحال لو عصر يسيل منه شيء متقاطر لا يصير نجسا والله اعلم

باب الوضوء والغسل

في الباب فصول سبعة. فصل في صفة الوضوء. وفصل فيما ينقضه. وفصل
في النوم. وفصل في صفة الغسل. وفصل فيما يوجب. وفصل في السمع على
الخفين. وفصل في الحيض

فرض الوضوء غسل الاعضاء للفرضة. والوضوء انواع ثلاثة فرض وهو وضوء
الحدث عند القيام الى الصلوة. وواجب وهو الوضوء للطواف. وان طأ
بالبيت بدونه جازطوافه ويكون تاركا للواجب وعندوب وذلك غير معدود
فمنها الوضوء للنوم اذا اراد النوم يستحب له ان يتوضأ. ومنها المحافظة على
الوضوء وتفسيرها ان يتوضأ كلما احدث ليكون على الوضوء في الاوقات كلها
ومنها الوضوء بعد الغيبة وبعد انشاء الشعر. ومنها الوضوء لغسل الميت.
ومنها الوضوء على الوضوء. ومنها الوضوء اذا احتك قهقهة. وسنن الوضوء
كثيرة. فمنها الاستنجاء اذا اراد ان يتوضأ بعدما احدث فانه يفضل موضع
النجاسة فان ترك الاستنجاء بالماء استنجى بالحجر او بالمدرجا ولا يعتبر فيه العدة
عندنا وانما المعتبر فيه الانقاء. والاستنجاء بالماء بعد الاستنجاء بالحجر ادب
عندنا ويفضل يديه. اختلفوا انه يفضل يديه قبل الاستنجاء او بعده. والاصح
انه يفضل امرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده. ويسمى واختلفوا ايضا
في وقت التسمية والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد
الفرغ من الاستنجاء وسر العورة. ولا يسن الاستنجاء في حدث الريح

والنوم وان جاوزت النجاسة موضع الخرج ان كان المجاوز اكثر من قدر
الدرهم يفترض غسلها بالماء وان كان درهما فمادونه لا يفترض غسلها بالماء
في قول ايحيى وفي يوسف رح فان لم يغسل النجاسة وصلح جاز ويبيح ان
يمشي خطوات ثم يستنجي. وصورة الاستنجاء بالماء ان يرخي موضع الاستنجاء
كل الارضاء حتى يتم التنظيف ويستنجي باصبع واصبعين او ثلثة ببطون الاصابع
لا يرفسها الحرز اعن الاستمتاع بالاصبع والمرأة في ذلك كالرجل الا انها تقعد
من فرجة بين رجليها وتفضل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها في فرجها لما قلنا
وفي الاستنجاء بالحجر يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان
في الصيف وفي الشتاء يقبل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
لان في الصيف خصاء متدليتان فلو اقبل بالاول يتلطخ خصياه فلا يقبل
ولا كذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات
كلها فان كان صائما لا ينبغي ان يقوم عن موضع الاستنجاء حتى يشف ذلك
الموضع بخمرة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه ولا يتنفس في
الاستنجاء لهذا. والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف
العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء
قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا. ويبالغ في الاستنجاء في
الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف فان استنجي في الشتاء بماء سخين كان بمنزلة
ما لو استنجي في الصيف بالماء البارد الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي
بالماء البارد ويستنجي باليسري فان شلت يده اليسرى ولا يجد من
نصب الماء عليه لا يستنجي الا ان يقدر على الاستنجاء بالماء بيد اليمنى

بان كان على ضفة تهر جار. وأن شلت يداه. وعجز عن الوضوء والتيمم بمسح ذراعيه
 مع اللرفقين على الارض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة. وكذا قالوا للريض
 اذا لم يكن له امرأة وعجز عن الوضوء وله ابن او اخ فانه يوضيه الا انه لا بمس فرجه
 الا من يحل له وطبها. والمرأة للريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها
 ابنة او اخت توضيها وليسقط عنها الاستنجاء. واذا اراد المتوضئ ان يغسل يديه
 ياخذ الاء بيد اليسرى ويصبه على اليمنى ثلاثا ثم اليسرى وان لم يكن معه انية
 صغيرة فانه يضترف من التور باصابع يده اليسرى مضمومة لا بالكف ثم يغسل
 وجهه يضع الماء على جبينه حتى ينحدر الماء الى اسفل الذقن ولا يضع على خديه ولا
 على انفه ولا يضرب على جبينه ضربا عفيفا. ويغسل شعر الشارب والحاجبين وما
 كان من شعر اللحية على اصل الذقن. ولا يجب اصال الماء الى منابت الشعر الا ان
 يكون الشعر قليلا يسد والمنابت. ولا يجب اصال الماء الى داخل العينين ومن الناس
 من قال لا يضم العينين كل الضم ولا يفتح كل الفتح حتى يصل الماء الى استناره وجواب
 عنه. فان كان الرجل ملتجيا لا يجب غسل ما استرسل من الذقن. وكذا الرجل
 شعره ذوابتين وشدهما حول الراس او اسلهما. وكذا اللحم اذا تلبد راسه
 فوصل الماء الى اصول شعره كفاه كما في شعر اللحية. ولا يسر تخليل اللحية في قول
 ابى حنيفة ومحمد رج. ويستحب ان يمسح ثلث اللحية او ربعها. وفي بعض الروايات
 يمسح كلها وهو الاصح. ويغسل الموضع المنكشف بين العذار والاذن في قول
 محمد رج وهو رواية عن ابى حنيفة رج. فان امر المولى على شعر الذقن ثم حلقه لا يجب
 عليه غسل الذقن. وكذا الوحل الحلب او الشارب او مسحه واسه ثم حلق
 او قلم اظافيره لا يلزمه الاعادة ولو كان به فرجة فارفع طلع ما واطراف القرمة

متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القيقح ففضل الجلد ولم يصل
الماء الى ما تحت الجلد جاز وضوءه لان ما تحت الجلد غير ظاهر ولا يفترض
غسله. اذا اغتسلت المرأة من الحيض والجنابة وفي اطفارها عجيين او طين
او نجاس او الصباغ اذ اتوضأ وفي اطفارها عجيين او طين او ما اشبه ذلك اختلفوا
فيه قال بعضهم يتم غسله وضوءه لان ذلك لا يمنع وصول الماء الى باطنه و
اجمعوا على ان الدرن لا يمنع تمام الغسل والوضوء لانه يتولد من ذلك الموضع.
وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه. ذكر الناطق في رح ان الطعام يمنع تمام الغسل لان
يخرج الطعام ويجري الماء على ذلك الموضع. الآقف اذا اغتسل من الجنابة ولم
يصل الماء تحت الجلد وغسل ما فضل من الجلد عن الحشفة وما يخرج منه
البول عن راس الحشفة يخرج عن الجنابة لان ذلك خلقي وعن بعضهم انه لا يخرج
وكذا ما يكون من البدن يقال بالفارسية فلنباح لا يمنع تمام الغسل لانه
يتولد من البدن بمنزلة الدرن. ولو كان على يديه خبز ممضوغ قد جف
ويبس واغتسل لا يخرج من الجنابة حتى يذ لك ذلك الموضع ويجري
الماء تحته لانه لا حرج فيه. ولو كان على اعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل عليها
جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على ظاهر الجلد ثم نزع الجلد ولم يغسل ما تحتها
وصلح جازت صلواته. ولو كان في اصبعه خاتم ان كان واسعا لا يحتاج الى
تحريكه وان كان ضيقا ولم يحركه روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن
ابن يوسف ومحمد رح انه يحوز. قال بعضهم في الضيق لا بد من التحريك. ثم
يسمع براسه فرضا وسنة بماء واحد مرة واحدة. وقال الشافعي رح يمسح
ثلاث مرات بثلاث ميلم عند الوضوء ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة

ولا بد بمقدار المفروض ريع الرأس بثلاث أصابع فان مسح باصبع واحد
 ظهرا وبطنا وجنبا ووقع ذلك في ثلاثة مواضع جاز وان مسح باصبعين لا يجوز
 الا ان يمسح بالابهام والسبابة مفتوحتين يضعهما مع ابنيهما من الكف على
 راسه فيجوز ويكون ذلك بمنزلة ثلث أصابع. وان مسح بثلاث أصابع
 موضوعة غير مدودة روى هشام عن ابن جنيفة واية يوسف وابن رستم
 عن محمد بن ابي جوز والاسياعب في مسح الرأس سنة. وصورة ذلك ان يضع اصابع
 يديه على مقدم راسه وكفيه على فؤديه ويمد يدهما الى عقاه فيجوز واسار بعضهم
 الطريق آخر احتراز عن استعمال الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الا بكلفة و
 مشقة فيجوز الاول ولا يصبر الماء مستعملا ضرورة اقامة السنة. وان مسح
 بثلاث أصابع مدودة غير انه وقع على الشعران وقع على شعر تحت راس جاز
 وان وقع على شعر تحت جبهة او رقبة غير الرأس لا يجوز لان ماء على الرأس
 يكون من الرأس. ولهذا اختلف ان لا يضع يده على رأس فلان فوضع يده
 على شعر تحت راس حث. ولو مسحت المرأة فوق الخماران وصل الماء الى الشعر
 جاز والا فلا. وقال بعضهم ان كان الخمار جل يد اغبر مضول لا يجوز لانه لا يقبل
 الماء. وقال بعضهم ان ضربت يد ما بلولة فوق الخمار حتى يصل الماء الى شعرها
 جاز. والاضل لها ان تمسح تحت الخمار. ويمسح الاذنين بماء الرأس وان لم يمسح
 على الرأس ومسح الاذنين لا ينوب ذلك عن مسح الرأس. ولم ينقل عن اصحابنا
 وج ادخال الاصبع فصماخ الاذنين. وعن ابي يوسف رجع انه كان يفعل ذلك
 واما مسح الرقبة فليس بادب ولا بنة. وقال بعضهم موسنة. وعقد لخلاف
 الاقاويل بان فعله اولى من تركه. ولو غس راسه في اناء جاز عن المسح في قول

اي يوسف رجه وقد مر هذا. ثم فصل رجليه كما قال في الكتاب. ويسمى غسل كل عضو. ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله واذ اخرج من الوضوء يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويشرب فضل وضوئه قائماً. والغسل عن الجنابة والحيض والنفس واحد بصورة واحدة يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده. واختلفوا انه هل يمسح راسه في الوضوء قبل الغسل. قال بعضهم لا يمسح وقال بعضهم يمسح وهو الصحيح

فصل فيما ينقض الوضوء

الغاائط ينقض الوضوء قل اكثر. وكذا البول والريح من الدبر. وان خرج الريح من الذكر او من قبل المرأة لا ينقض الوضوء. وللغضاة اذا خرج من قبلها رجه قال الشيخ الامام ابو حنيفة البخاري رجه هو حدث. وعن محمد رجه الله شل عنه فقال ان كان يوجد رجه ذلك فهو حدث وقيل ان كان مسموعاً او متناً فهو حدث والا فلا. وقال الكرخي رجه يستحب لها ان تتوضأ. ولو خرجت الدودة من قبل الغضاة فهي بمنزلة الريح الذي يخرج من قبلها. الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث. وان خرجت من قبل المرأة او الذكر فكذلك وكذلك المحجم. ولو سقطت الدودة من الجرح لا ينقض القيح والدم والصد يد اذا سال عن راس الجرح نقض الوضوء. وان علا وانفخ ولم يسد لا ينقض. ولو القي عليه تراها او ماد او مسحه بخرقه ثم وثم ان كان بحال لو تركه بسبل نقض الوضوء والا فلا. والرعاف ينقض وكذا الوتر والدم من الراس اما لان من الانف ولم يظهر على الارنبه نقض الوضوء. ولو قاء

ملأ الفم طعاما او ماء نقض الوضوء. وان لم يملأ لا ينقض واختلف في ملأ
 الفم قال بعضهم ما لا يمكن امساكه الا بكلفة ومشقة يكون ملأ الفم قال
 بعضهم ما لا يمكن الكلام معه يكون ملأ الفم وان قاء مرتين او مرارا بحيث
 لو جمع ذلك يكون ملأ الفم ان كان قبل سكون الغشيان يجمع. وان قاء بها
 نقض الوضوء وان لم يملأ الفم في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج. وان قاء
 بلغها ملأ الفم لا ينقض في قول ابي حنيفة ومحمد رج ولو كان الرجل اقلف و
 خرج البول من احليله وبقي في قلفته نقض الوضوء. وكذا لو خرج البول من
 الفرج الداخل للمرأة دون الخارج نقض الوضوء. ولو نزل البول من المثانة
 الى الاحليل ولم يظهر على راس الاحليل لا ينقض. ولو كان في بطنه جائفة
 وسقط منها ردة لا ينقض. الجبوب اذا خرج منه ماء يشبه البول فان
 كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو بول ينقض
 الوضوء. وان كان لا يقدر على امساكه لا ينقض ما لم يسيل. واذا تبين
 الخنثى انه رجل فالفرج الاخر منه بمنزلة الحجرج. واذا تبين انه امرأة فالفرج
 الاخر منه بمنزلة الحجرج لا ينقض الوضوء ما لم يخرج منه وما لم يسيل
 ولو كان لذكر الرجل جرح له راسا واحدا لم يخرج منه ما يسيل في مجرى البول
 والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول فالاول بمنزلة الاحليل. اذا ظهر
 البول على راسه بنقض الوضوء وان لم يسيل ولا يتوضأ في الثاني ما لم يسيل
 اذا انحدر في احليله قطنة وغيبها ثم خرجت او اخرجها فنقض الوضوء ولو كان
 طرف منه خارجا لا ينقض الوضوء. وان اقترع في احليله دهنا ثم عاد لا وضوء
 فيه. بخلاف ما لو احتقن بدهن ثم عاد. ولو اُمخِل في دبر شيئا وطرف منه

خارج ثم أخرجه لا وضوء عليه . قالوا أنا ويل هذا إذا لم يكن عليه بلبث وان
كان عليه بلبث نقض الوضوء . وكذا لو حمل شيئاً فقام وطرف منه خارج ثم
خرج ان كان عليه بلبث نقض الوضوء والافلا وان صب الدهن في اذنه ثم عاد
بعد يوم ان خرج من انفه او اذنه لا وضوء عليه . وكذا الماء فان خرج من
الغم نقض الوضوء لان ما يخرج من الغم لا يخرج الا بعد الوصول الى الجوف و
انه موضع النجاسة اما الاول ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع
النجاسة . وكذا السعوط اذا عاد من الانف بعد ايام لا ينقض . ولو احتشيت
المرأة في الفرج الخارج فابتل الجانب الداخل بطلت طهارتها لان الفرج
الخارج بمنزلة الايمن يعتبر الخروج من الفرج الداخل فاذا خرج البول من
الفرج الداخل فابتل ما كان في الخارج ينتقض الوضوء . الدودة اذا سقطت
من الاذن او الانف لا ينقض الوضوء . والغرب في العين بمنزلة الجرح فما
يسيل منه ينقض الوضوء بخلاف الدمع . رجل يسيل الدم من احد منخريه
فتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المنخر الاخر نقض الوضوء
ولو كان به جدرى بعضهما يسيل وبعضها ليس بسائل فسال التي لم
يكن سائلاً نقض الوضوء لانها بمنزلة الفروج لا بمنزلة قرح واحد و
اذا خاف الرجل خروج البول فحشاه حليلاً بقطنه ولولا القطنه يخرج منه
البول ملائس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطنه . وان
ابتل الطرف الداخل من القطنه فكذلك ما لم يبتل الطرف الظاهر
منها . المباشرة الفاحشة تنقض الوضوء استحساناً . وتفسيرها ان

لا تنقض الوضوء ما لم يعلم بالخروج . والأغواء ينقض الوضوء في الأحوال كلها مثل أو كثر . وخروج المني لأعن شهوة بأن يسقط من مكان مرتفع أو ما شبه ذلك لا يوجب الغسل وينقض الوضوء والمذي ينقض الوضوء وهو ماء رقيق يخرج عند الشهوة وكذا الودي وهو ماء رقيق يخرج بعد البول . إذا مضت العلقمة وامتلائت من الدم ينقض الوضوء لأنها وإن شقت يخرج منها دم سائل . والقراد إذا كان صغيرا فهو بمنزلة البعوض والذباب لا ينقض الوضوء وإن كان كبيرا يخرج منها دم سائل فهو بمنزلة العلقمة . ولو بزق الرجل وفيه دم إن كان الدم غالبا نقض الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استحسانا . وإن عض شيئا فرأى عليه دما من أسنانه لا وضوء عليه . وكذا الخلال لأنه ليس بسائل . التمهقة في صلوة لماركوع وسجود تنقض الطهارة والصلوة رضا كانت ونفلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلوة . ولو وقفه في سجدة التلاوة أو في صلوة الحنافة تبطل ما كان فيها لا تنقض الطهارة والفحك يبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة . والتبسم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة والتمهقة صحك له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم تبد رواه الحسن عن أبي حنيفة ربح . وأغحك ما يبد وأسنانه وليس له صوت والتمهقة عامد كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلوة . وتبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولو صلى الفريضة بالإيماء بعد روقه فيها ينقض الوضوء لأنها ذات ركوع وسجود وقيام الأيماء مقام الركوع والسجود . ولو صلى

المكتوبة أو التطوع راجحاً خارج مصر أو القرية وقهقهة فيها انتقض الوضوء وإن كان في مصر أو قرية لا ينتقض في قول أبي حنيفة رجع لأنه ليس في صلاة. وكذلك لو افتتح التطوع راجحاً خارج مصر ثم دخل مصر ثم قهقهه لأوضوء عليه في قول أبي حنيفة رجع. ولو صلى في مصر ركعة تطوعاً راجحاً ثم خرج من مصر يريد السفر قهقهه لأوضوء عليه في قول أبي حنيفة رجع. ولو صلى راجحاً وهو منهمزم من العدو واللدابة واقعة أو سائرة أو تعد وبه وهو يؤمى إيماء إلى القبلة أو إلى غير هاتئ قهقهه كان عليه الوضوء. إذا خرج الإمام عن صلواته لأعلى وجه القطع بل على وجه الإفساد بأن قهقهه أو أحدث متعمداً ثم قهقهه المأموم لا ينتقض وضوء المأموم لأن الجزء الذي لا قهقهه القهقهة أو أحدث العمد من صلوة الإمام قد فسد وفساد فسد ذلك الجزء من صلوة المأموم. ولهذا لو كان المأموم مسبوقاً يفسد صلوة السبوق فإذا فسدت صلوة المأموم لا ينتقض طهارته بالقهقهة ولو تكلم الإمام أو سلم متعمداً بعد التشهد ثم قهقهه المأموم انتقض طهارته لأن سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدي من الصلوة في الصحيح من الجواب فإذا قهقهه المقتدي في صلواته انتقضت طهارته. ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامداً بعد الفراغ من التشهد كان على المقتدي أن يسلم في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة رجع. ولو قهقهه الإمام أو أحدث متعمداً لسلام على المقتدي. ولو قهقهه القوم دون الإمام تمت صلواتهم وانتقض طهارتهم ولا تنسد صلوة الإمام. ولو قهقهه القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلواتهم وانتقض طهارتهم وكذلك لو قهقهه الإمام والقوم معا تمت صلوة الكل وانصبت طهارة الكل. ولو سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قعد

قلداً والتشهد ثم تهتة لأوضوء عليه لأنه صحح خروجه عن الصلوة قل خروج
 الامام فلا ينتقض طهارته. ولو صلى فريضة عند طلوع الشمس او عند غروبها
 سوى عصر يومه لم يكن دخلاً في الصلوة فلا ينتقض طهارته بالتهتة فيها
 ولو شرع في التطوع عند طلوع الشمس او عند غروبها ثم تهتة كان عليه الوضوء
 رجل مسافر صلى ركعة من الظهر بغير قراءة او صلىها وقعد قدر التشهد ثم ضحك
 تهتة كان عليه الوضوء في قول ابى حنيفة وابى يوسف راجح لان التحريم باقية
 وكذا المقيم اذا صلى ركعة من الفجر بغير قراءة ثم تهتة. وكذا الرجل اذا صلى ركعة
 من الفجر ثم طلعت الشمس ثم تهتة في قياس قول ابى حنيفة راجح. وكذا لك مصل
 المكتوبة اذا تذكر فائتة ثم ضحك تهتة. وكذا الرجل اذا نوى امامة النساء فجل
 امرأه وقامت بحجبه واقعدت به ثم تهتة الرجل كان عليه الوضوء. قال شمس
 الائمة الحلو ان رجلاً اذا وقفت بحجب الامام وكبرت بعد تكبيره لان التحريم
 باقية. فلما اذ اكبرت مع الامام لا ينعقد تحريمه الامام فلا ينتقض طهارته الامام
 ولو وقفت المرأة بحجب امام يومها ثم ضحك تهتة فيه روايتان في رواية لأوضوء
 عليها انها ليست في صلوة وفي رواية عليها الوضوء. اذا سلم الامام ثم تدكر اب
 عليه سجدة الثلاثة ثم ضحك تهتة كان عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة
 اذا شرع في ركعتين تطوعاً صلى ركعة بغير قراءة او صلاهما ثم ضحك تهتة في رواية
 كان عليه الوضوء. مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم نوى الاقامة ثم ضحك تهتة
 لأوضوء عليه مونية الاقامة بعد السلام تكون قطعاً للصلوة. المصل بالتحرى اذا
 علم في الصلوة انه صلى للغير جهة القبلة مضى على صلواته بعد العلم فسدت صلواته
 وان ضحك تهتة لأوضوء عليه في رواية. ما سمع الخف اذا انقضت مدة مسحه

في الصلوة ثم قهقهة لا وضوء عليه. وكذا أما سمح الحجة فلا يرى ثم قهقهة لا وضوء عليه
 الصحيح إذا افتتح المكتوبة قاعدا أو مضطجعا ثم قهقهة كان عليه الوضوء في رواية
 وكذا القاري إذا اقتدى بالأمي أو الأخرس أو الصحيح إذا اقتدى بالمومي ثم
 قهقهة كان عليه الوضوء. وكذا التوضي إذا اقتدى بالتميم والتوضي يرى للماء و
 الإمام لا يرى ثم خصت للتوضي كان عليه الوضوء. وكذا المقتدي إذا كان يعلم أن
 إمامه يصل إلى غير القبلة والإمام لا يعلم فخصت المقتدي كان عليه الوضوء
 وإن كان الإمام يعلم أنه افتتح الصلوة إلى غير القبلة فخصت المقتدي لا وضوء على
 المقتدي. وكذا لو كان المقتدي يعلم أن على الإمام فائتة والإمام لا يعلم فخصت
 المقتدي كان عليه الوضوء. رجل صلى بقوم فعدوا عدد التشهد ولم يشهدوا ثم ضحك
 الإمام ثم ضحك القوم فإن الإمام يعيد الوضوء ولا يعيد القوم في قول أبي حنيفة و
 أبو يوسف صح. الأمي إذا تعلم سورة في الصلوة ثم قهقهة روى عن أبي يوسف رجح
 أن عليه الوضوء. القاري إذا صلى ركعة ثم وجد ثوبا ثم قهقهة في رواية لا وضوء
 عليه لأنه لم يبين في الصلوة. وفي رواية عليه الوضوء وكذا الأمة إذا صلت
 بغير قناع ركعة ثم اعتقت وهي تعلم بالعق ثم ضحكت قهقهة في رواية لا
 وضوء عليها. وفي رواية عليها الوضوء. رجل افتتح العصر خلف من يصل
 الظهر والمقتدي لا يعلم كان سارعا في التطوع ويؤمر بالمضي وإن قهقهة كان
 عليه الوضوء. رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهوذا كرلها أو
 كان في صلوة العيد فرالت الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر
 أو صلى ومقامه ظاهر وموضع سجوده منجس ثم قهقهة كان عليه الوضوء
 إذا حدث الرجل في "صلوة فتوضأ للسنة ثم قهقهة كان عليه الوضوء

فصل في النوم

تكاثر العلماء في تفصيل احوال النوم وهو على وجهين. الأول أن يكون في
الصلوة. والثاني أن يكون خارج الصلوة. أما الأول فظاهر المذهب
أن النوم في الصلوة لا يكون حلاً تاماً قائماً اوراكها وساجلها إلا أن يكون
مضطجعاً أو مستكناً. والأضطجاع على نوعين أن غلبت عيناه فنام ثم اضطجع
في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سبقه الحدث يتوضأ ويبني وإن تعد النوا
في الصلوة مضطجعاً فإنه يتوضأ ويستقبل ومن عجز عن الصلوة قائماً أو قاعداً
فصل مضطجعاً فنام فيها ينقض وضوءه. ولو نام ساجداً في الصلوة ذكرنا
أنه لا يكون حلاً تاماً في ظاهر الرواية. فإن تعد النوم في سجوده ينتقض
طهارته ويفسد صلاته. ولو تعد النوم في قيامه أو ركوعه لا ينتقض
طهارته في قولهم. وأما الوجه الثاني إذا نام خارج الصلوة على هيئة الركوع
والسجود قال شمس الأئمة الحلواني رح يكون حلاً تاماً في ظاهر الرواية وقيل
أن كان ساجداً على وجه السنة بأن كان رافعاً بطنه عن فخذه بحافياً عضداً
عن جنبه بحيث يرى من خلفه عفرة ابطنه لا يكون حلاً تاماً. وإن كان
ساجداً على غير وجه السنة بأن الصق بطنه بفخذيه وافترش بذراعيه
كان حلاً تاماً وإن كان قاعداً مستوياً اليقبة على الأرض مستوثقاً مسكته
ولم يسند ظهره الاثنى لأوضوء عليه. وإن نام قاعداً واضعاً اليقبة على
عقبه كما يفعل الكلب لأوضوء عليه في قول أبي يوسف رح. وقبل هو قول
أبي حنيفة رح وإن نام قاعداً مستوياً اليقبة على الأرض مستنداً الحائط أو
الأسطوانة عن أبي حنيفة رح أنه لأوضوء عليه. وهكذا قال الفقيه أبو الليث رح

وَأَن نَّامَ مَتْرِبَعًا وَقَدْ اسْتَدَّ ظَهْرُهُ إِلَى شَيْءٍ قَالَ شَمْسُ الْأُتْمَةِ الْحُلَاوِي رَحَّ لَا يَكُونُ
 حَدَثًا. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ رَحَّ إِنَّكَ بَعْدَ مَا لَوْ أَدْبَلَ السَّنْدَ يَسْقُطُ فَهُوَ حَدَثٌ وَالْأَفْلَا
 وَأَن نَّامَ جَالِسًا وَهُوَ كَانَ يَتَمَاثَلُ وَرَبَّمَا يَزُولُ مَقْعِدُهُ عَنْ الْأَرْضِ قَالَ شَمْسُ
 الْأُتْمَةِ الْحُلَاوِي رَحَّ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَدَثًا وَأَن نَّامَ جَالِسًا وَسَقَطَ. قَالَ
 شَمْسُ الْأُتْمَةِ الْحُلَاوِي رَحَّ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ عَنْ إِيْخِيْفَةِ رَحَّ أَنَّهُ إِنْ أَنْتَبَهَ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ
 مَقْعِدُهُ عَنْ الْأَرْضِ لَا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ. وَأَن أَنْتَبَهَ بَعْدَ مَا زَالَ مَقْعِدُهُ عَنْ الْأَرْضِ
 انْتَقَضَ وَضُوءُهُ سَقَطَ أَوْ لَمْ يَسْقُطْ. وَأَن نَّامَ قَاعِدًا مَتَوْرِكًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ نَامَ قَاعِدًا
 وَهُوَ كَانَ يَتَمَاثَلُ وَرَبَّمَا يَزُولُ مَقْعِدُهُ عَنْ الْأَرْضِ. وَحَقِيقَةُ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْبُورَ
 اسْتَرْخَاءَ الْمَفَاصِلِ فَإِذَا لَمْ يَسْقُطْ عَلَى وَجْهِهِ وَلَمْ يَقْرُبْ إِلَى السَّقُوطِ حَتَّى أَنْتَبَهَ فَقَدْ نَعَدَهُ
 الْأَسْتَرْخَاءَ. وَأَن نَّامَ عَلَى رَأْسِ التَّنُورِ وَهُوَ جَالِسٌ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ كَانَ حَدَثًا لِأَنَّ
 ذَلِكَ سَبَبُ اسْتَرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. وَأَن نَامَ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فِي سَجٍّ أَوْ كَأَنَّ لَا يَنْتَقِضُ
 وَضُوءُهُ لِعَدَمِ اسْتَرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. النَّعَاسُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ وَهُوَ قَلِيلٌ نَوْمٌ لَا يَشْتَبِهُ
 عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَا يُقَالُ وَيَحْرَى عِنْدَهُ. السَّكَرَانُ إِذَا افْتَأَقَ إِنَّكَ سَكْرَانًا لَا يَعْرِفُ
 الرَّجُلُ مِنَ الْمَرَأَةِ عَلَيْهِ الْوَضُوءَ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَعْمَاءِ مَسَّ الدُّكَّاءِ وَالْمَرَأَةُ لَا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ عِنْدَنَا

فصل فيما يوجب الغسل

أَسْبَابُ الْغُسْلِ ثَلَاثَةُ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضُ وَالنَّعَاسُ. الْجَنَابَةُ تَنْتَبِثُ بِسَبْعِينَ أَحَدَهَا
 انْفِصَالُ الْمَخِ عَنْ شَهْوَةِ الثَّلَاثَةِ الْإِيلَاجِ فِي الْأَرْمَى. وَاخْتَلَفَ عِبَارَاتُ السَّلَفِ
 فِي الْإِيلَاجِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَنَابَةُ بَعْنُ مُحَمَّدٍ رَحَّ إِذَا تَلَقَّى الْخِتَانَانِ وَتَوَارَتِ
 الْحَشْفَةُ يَجِبُ الْغُسْلُ. وَعَنْ إِيْخِيْفِ يَوْسُفٍ رَحَّ إِذَا تَوَارَتِ الْحَشْفَةُ فِي قَبْلِ
 أَوْ دُبُرٍ مِنَ الْأَرْمَى يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَإِنْ

الأيلاج في الدبر يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به وإن لم يوجد
 فيه النقاء الختائين. والأيلاج في البهائم لا يوجب الغسل ما لم ينزل لأنه ناقص
 في قضاء الشهوة بمنزلة الاستمتاع بالكف فلا يوجب الغسل بدون الانزال
 والأيلاج في الميت بمنزلة الأيلاج في البهائم لكان نقصان في قضاء الشهوة
 وكذا الأيلاج في الصغيرة التي لا تجمّع مثلها لا يوجب الغسل في قول محمد رح
 بدون الانزال. إذا أتى الرجل امرأته وهي عذراء أوجامعها فيما دون الفرج
 لا يغسل عليه ما لم ينزل لأن قيام العذرة يمنع موادة الحشفة وبدونها لا
 يجب الغسل ما لم ينزل. ولا يغسل على المرأة أيضاً ما لم تنزل لأنعدام السبب في
 حتها وهي موادة الحشفة. وكذا إذا كانت ثيباً ولم يتوار الحشفة. فإن خرج منه
 ودي أو مذي كان عليه الوضوء. إذا جمعت المرأة فيما دون الفرج ووصل
 للنيء إلى رحمها وهي بكر أو ثيب لا يغسل عليها لفقد السبب وهو الانزال أو
 موادة الحشفة حتى لو جبلت كان عليها الغسل لوجود الانزال. غلام ابن عشر
 سنين جامع امرأة البالغة عليها الغسل لوجود السبب وهو موادة الحشفة
 بعد توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لأنعدام الخطاب إلا أنه يومر بالغسل
 اعتياداً وتخلقا كما يومر بالطهارة والصلوة. ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة
 فالجواب على العكس. وجاع التحية يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به
 لموادة الحشفة. وإذا اغتسلت المرأة بعد الجماع فخرج منها بقية من الزوج لا
 يلزمها إعادة الغسل في قولهم لأن الخارج إذا لم يكن من المرأة كان بمنزلة الحدث
 للمرأة إذا احتلت ولم يخرج منها المني حكى عن الفقيه أبي جعفر رح أنه قال ما لم يخرج
 المني من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الأحوال كلها. وبه أخذ شمس الأئمة

المحلوات رحمه الله واليه اشار الحاكم الشهيد في المختصر فانه قال والمرأة في الاحتلام كالرجل وفي احتلام الرجل لا بد من خروج المني فكذلك احتلام المرأة الا ان الفرج الخارج منها بمنزلة الايتين فيعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . وقال بعضهم اذا وسدت المرأة الذة الانزال كان عليها الغسل ذكر في صلوة ابن عمر الله بن المبارك امرأة قالت معي جني ياتني في النوم حرارا واجل في نفسي ما اجد اذا جامعني زوجي قال لا تغسل عليها وليس للرجل ان يجامع امرأته اذا كان الحجاب الذي بين القبل والدبر قد انقطع الا ان يمكنه اتيانها في قبلها من غير تعدى . اذا احتلم الرجل وانفصل المني عن موضعه الا انه لم ينظم على راس الاحليل لا يلزمه الغسل لان الحجابا يتعلق بخروج المني وهو الانتقال من موضع الى موضع يلحقه حكم التطهير . وفي المرأة ذكرنا انه يعتبر الخروج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج . اذا استيقظ الرجل من منامه وهو يتيقن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يتذكر الانزال لا يغسل عليه . وان انتبه ورأى على فراشه او فخذ منيا كان عليه الغسل تذكر الاحتلام او يتذكر . وان رأى المذي يلزمه الغسل في قول ابى حنيفة ومحمد . رج تذكر الاحتلام او لم يتذكر . وقال ابو يوسف . رج ان تذكر الاحتلام يلزمه الغسل والا فلا . وفي صلوة الأصل اذا استيقظ وعنده انه لم يحلم ووجد بللا على الغسل في قول ابى حنيفة ومحمد . الحجب اذا اغتسل قبل ان يقول و صلى جازت صلواته فان خرج منه المني بعد ذلك كان عليه الغسل في قول ابى حنيفة ومحمد . رج خلافا لابي يوسف . رج ولا يعيد ما صلى . وعلى هذا الخلاف اذا استمتع بالكف فلا انفصل المني احد باحليله هي سكنت

شهوته ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأته فيما دون الفرج. اولحلم فاستبظ
قبل خروج المني فاخذ بذكروه حتى سكنت شهوته ثم خرج منه المني كان عليه
الغسل في قول ابى حنيفة ومحمد ر.ج ولو اغتسل بعد ما بال ثم خرج منه مني
او مذي لا يغسل عليه في قولهم. اذا استيقظ الرجل من منامه فوجد على طرف
احبله بلة لا يدري انها مني او مذي فانه يغتسل الا ان يكون قد انتشر ذكره
قبل النوم فلما استيقظ وجد البلة فنهض لا يغسل عليه لانه اذا كان منتشرا
قبل النوم فما وجد من البلة بعد الانتباه يكون من آثار ذلك الانتشار فلا يلزمه
الغسل الا ان يكون أكثر رايه انه مني فيغسل يلزمه الغسل. اما اذا كان ذكره ساكنا
حين نام يجعل تلك البلة منيا ويلزمه الغسل. قال شمس الأئمة الحلوة في هذا
مسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها. اذا نام الرجل قائما
او قاعدا او ماشيا فوجد مذي كان عليه الغسل في قول ابى حنيفة ومحمد ر.ج بمنزلة
ما لو نام مضطجعا. الرجل اذا صر مغمى عليه ثم افاق فوجد مذي فافا لا يغسل
عليه. وكذا السكران اذا افاق ثم وجد مذي. وليس هذا النوم لان معياره النائم
سببه ما يجد من اللذة والراحة التي يهيج منها الشهوة واما الغماء والسكر فليسا
من اسباب الراحة. اذا نام الرجل والمرأة في فراش واحد فلما استبظا وجد منيا
بينهما كل واحد منهما ينكر الاحتلام وان يكون ذلك منيه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ر.ج الغسل عليهما احتياطا. وقال غيره ان كان الماء غلبا ابض مهيون
الرجل. وان كان رقيقا اصفر مهيون والمرأة. وقال بعضهم ان وقع طولاهم من الرجل
وان كان مدورا مهيون المرأة. وعلى الرجل غسل من ماء الاغتسال والوضوء للمرأة لانها
من الحيض الباردة فيكون معة الماكول والملبوس. الكافراذ الجنب شه

اسلم قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح عليه الفضل . قال ولو
حاضت الكافرة ثم طهرت من حيضها ثم اسلمت لا يغسل عليها وأشار الى الفرق في
السير الكبير قال لان السبب في حق الجنب هو الجنابة والجنابة مما يستند ام
فكان لدوامها حكم الابتداء فيصير كأنه اجب بعد الاسلام . واما السبب في
المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستند ام فلم يوجد السبب بعد الاسلام
وقال بعضهم لا يغسل عليها . ورفق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المحدث
اذا اسلم ثم اراد ان يصلي كان عليه الوضوء قال لان السبب في حق المحدث هو
القيام الى الصلوة وذلك وجد بعد الاسلام بخلاف الحيض والجنابة فان ثمة
لم يوجد السبب بعد الاسلام . وهذه فصول اربعة . الاول والثاني ما قلنا . و
الثالث الصبي اذا بلغ بالاحكام . والرابع المرأة اذا بلغت بالحيض بعضهم قالوا في
المرأة اذا بلغت يجب الفصل وفي الصبي لا يجب . والاحوط وجوب الفصل في
الفصول كلها . المرأة اذا الجنبت ثم حاضت ان شاءت اغتسلت وان
شاءت اخرت الاغتسال لانه لا فائدة في التجميل فانها ان كانت تخرج
من الجنابة لا تخرج من الحيض وحكمها واحد اذا امنى الرجل من غير شهوة
وانتشار لا يغسل عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وان بال الرجل
فخرج منه منى ان كان ذكره منتشر كان عليه الفصل والا فلا . الرجل اذا
كان غريباً به شبق وفرط شهوة قالوا له ان يعالج بدن كره لتسكين الشهوة
ولا نقول هو ما جاور على ذلك فعن ابي حنيفة ربح انه قال حسبت ان ينجو
راساً براس . الحنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب له ان يغسل
يديه وفاه وان ترك لا بأس به . واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والجنب

سواء . وقال بعضهم لا يستحب ههنا لأن بالفضل لا يزول نجاسة الحيض
عن الفم واليد . بخلاف النجاسة . وينبغي للمجنب أن يدخل أصبعه في سمته عند
الاعتسال . وأن علم أنه يصل الماء من غير إدخال الأصبع أجزاء . ومن أحتمل في
المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته فإن كان ذلك في جوف الليل وخاف الخروج
يستحب له أن يتيمم . إذا توضأ المحدث أو اغتسل الجنب بعد البول ثم رأى
على ذكره بللاً ولا يعلم أنه ماء أو بول فانه يعيد الوضوء . وأن اعترض له ذلك في
الصلوة والشيطان بوسوسه بذلك كثيراً وهو لا يتيقن بالنجاسة فانه يضيء
في صلواته ولا يلتفت إليه حتى يستيقن أنه بول . وينبغي لمن ابتلى بذلك أن يضيء
فرجه بالماء حتى إذا رأى بللاً يجعل ذلك من الماء لا من البول

فصل في المسح على الخفين

المسح على الخفين جازئ عند عامة العلماء بأثار مشهورة قريبة من المتواتر روي
عن النبي بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال السنة أن
تحب الشخين ولا تطعن في الختئين وتمسح على الخفين وعن أبي حنيفة رحمه الله قال من
السنة أن تفضل الشخين وتحب الختئين وترى المسح على الخفين . وعن الكوفي
رجح من أنكر المسح على الخفين يخشى عليه الكفر وكل من أنكر ذلك من الصالحين
رضي الله تعالى عنهم فقد رجع عنه قبل موته . والخف الذي يجوز عليه
المسح ما يكون صالحاً لقطع المسافة والمشى المتتابع عادة ويسترا الكعبين
وما تحتهما . وصورة المسح على الخفين أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه
اليمنى ويضع أصابع يده اليسرى على مقدم خفه اليسرى ويمد يدها إلى الساق
فوق الكعبين ويعرج بين أصابعه وأن يمد يده إلى الساق ويمد يده إلى الأصابع

جاز. ولا يسن فيه التكرار. وأن مسح برؤس الأصابع وجاز في أصول الأصابع
 والكف لا يجوز إلا أن يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدراً للوجوب
 وذلك ثلاثة أصابع من أصغر أصابع اليد. وأن مسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز
 وأن مسح بالأيهام والسبابة أن كانتا مفتوحتين جاز لأن ما بينهما مقدار
 أصبع آخر وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس وأن مسح بأصبع واحد ثم بغيره فمسح
 الخف ثانياً وثالثاً مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه جاز كأنه مسح
 بثلاثة أصابع ويجوز المسح على الخف بببل الغسل كانت البلة قاطرة أو
 لم تكن ولا يجوز بببل بعد المسح. وتفسيره إذا توضأ ثم مسح الخف ببلة
 بقيت على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببلة
 بقيت على الكف بعد المسح لا يجوز لأنه مسح الخف ببلة مستعملة بخلاف
 الأول ولا يمسح بعد مضى المدة. ومدة المقيم يوم وليلة. ومدة المسافر ثلاثة
 أيام ولياليها. يعتبر المدة من وقت الحدث لامن وقت اللبس ولامن وقت
 المسح عندنا. وتفسير ذلك أن المقيم إذا حدث بعد طلوع الفجر فوضأ ودام
 على وضوئه إلى الضحوة ولبس خفيه ثم أحدث بعد الزوال ولم يتوضأ حتى دخل
 وقت العصر ثم توضأ فإنه مسح إلى ما بعد الزوال من الغد ويعتبر المدة من وقت
 الحدث بعد اللبس وإذا انقضت المدة وهو على وضوئه فإنه ينزع خفيه ^{ويغسل}
 رجله خاصة. وأن انقضت مدة المسح وهو محدث فإنه ينزع خفيه وليست قبل
 الوضوء. ولو نزع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع إحدى الخفين وهو على
 وضوئه فإنه ينزع خفيه ويغسل رجله. وأن نزع بعض الخف فإن خرج أكثر
 العقب إلى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة يرحم من إلى يوم

رج اذا خرج الأكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل . وعن محمد رج اذا بقى الخف مقدار ثلاثة اصابع من ظهر القدم لا ينتقض مسح . ولو كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسح . اذا لبس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه المقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له . ولو لبس خفان فتقخر زه او اصابه شق يدخل فيه ثلاثة اصابع اذا دخلت الا انه لا يرى شيء من قدميه جاز عليه المسح لان المانع انكتشاف ما يجب غسله ولم ينكشف وكذا اذا ظهر اصبع او اصبعان . وكذا لو كان طول الخرق أكثر من ثلاثة اصابع وانفتاحه اقل من ثلاثة اصابع جاز المسح عليه وان كان انفتاحه ثلاثة اصابع يظهر منه اطراف ثلاثة اصابع من اصفر اصابع الرجل لا يجوز لان الثلاث أكثر القدم فاذا ظهر ذلك يجب غسله فيجب غسل الباقي هذا اذا كان الخرق في مقدم الخف في اعلى القدم وراسفله . فان كان الخرق في موضع العقب ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب جاز عليه المسح وان كان أكثر لا يجوز . وعن ابن حنيفة رج في رواية اخرى مسح حتى يبدو أكثر من نصف العقب ولو كان الرجل اعرج يمشي على صدر قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له ان يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق . ولو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع القدم حتى يخرج العقب واذا وضع القدم عاد العقب للموضع وهذا اما لباس به يجوز عليه المسح . ولو قطعت رجلاه ان بقى من ظهر القدم مقدار ثلاثة اصابع فلبس عليها الخف جاز له ان يمسح على الخف اذا كان مسحه يقع على جميع الباقى وان كان اللثة بقى من ظهر القدم اقل من ثلاثة اصابع لا يجوز عليه المسح . وكذا لو بقى مما يلي العقب مقدار ثلاثة اصابع ولم يبق من قبل الا اصابع مقدار ذلك لا يجوز المسح

لان محل المسح المقدم دون المؤخر. وكذا لو قطعت رجله من الكعب لا يمسح
 لان غسل محل القطع واجب عند ما فيجب عليه غسل الرجل الاخرى. ولو
 لم يكن له الا رجل واحدة فلبس عليها الخف جازله ان يمسح. ولو ظهر من الخف
 الخصر والوسط والابهام من كل اصبع منها شئ لا يجوز المسح ولو ظهر من الخرق
 الابهام وهي مقدار ثلثة اصابع من غيرها جاز عليها المسح يعتبر في هذا نفس الاصابع
 ويسوي في الصغير والكبير ولو كان في احدى الخفين خرق قد راصع وفي الاخرى
 قد راصعين جاز المسح عليهما ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قد ر
 اصبع في مؤخره مثل ذلك وفي جانبه مثل ذلك كل ذلك كان في الاسفل من
 الساق لا يجوز لانه اذ لجمع يصير قدر ثلثة اصابع. وان تفرق ذلك في الخفين
 لا يمنع المسح لان ما في الخفين لا يخل في صلاحتهما لقطع المسافة. بخلاف النجاسة
 المتفرقة في الثوب فانها تجمع كانت في ثوب او ثوبين. وكذا النجاسة تحت القدمين
 اذا كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير اكثر. وكذا لو كانت
 النجاسة على الخف فانها تجمع كانت في خف او خفين لان المانع ثمة استعمال
 النجاسة الكثيرة. ولا يعتبر الخرق في الساق لان عدم الساق لا يمنع المسح
 فالخرق اولى. المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في الحاجة
 لا لبس الخف اذا احتاج الى المسح فحاض الماء او اصابه مطر وابتل جاز. وكذا
 لو امر غيره بان يمسحه يمسح جاز. المسافر اذا انقضت مدة مسحه وهو يخاف
 ذهاب الرجل من البر جازله ان يمسح لمكان الضرورة. وان كان لا يخاف
 على رجله ينزع خفيه ويغسل رجله. ما مسح الخف اذا ام الغاسل جاز
 بخلاف صاحب الحجج السائل اذا ام الصحيح. ما مسح الخف اذا احدث

في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم انقضت مدة مسحه قبل ان يتوضأ كان له
 ان يغسل رجله ويبنى على صلوته كالمصلح بالتيمم اذا حدث في صلوته
 فانصرف ثم وجد ماء كان له ان يتوضأ ويبنى على صلوته. ماسح الخف
 اذا كان مسافرا فاقام بعد ما استكمل مدة الإقامة فانه ينزع خفيه و
 يغسل رجله. وان اقام قبل استكمال مدة الإقامة يتم مدة الإقامة
 والمقيم اذا سافر بعد ما استكمل مدة الإقامة فانه ينزع خفيه ويغسل
 رجله لانه لما انقضت مدة الإقامة ثبت حكم الحدث السابق في الرجل
 فيلزمه غسل رجله ولا يلزمه غسل سائر الأعضاء. وان سافر قبل
 استكمال مدة الإقامة ان سافر بعد الحدث قبل المسح كان له ان
 يمسح مدة السفر ثلثة ايام ولياليها. وان سافر بعد الحدث وبعد المسح
 فكذلك عندنا. وشرط جواز المسح على الخف ان يكون لا لبس الخف على
 طهارة كاملة قبل الحدث سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله
 او غسل رجله او لآثم لبس خفيه قبل الحدث او غسل احدى رجله
 ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الآخر ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة
 قبل الحدث. رجل له خف واسع الساق ان بقي من قدمه خارج الساق
 في الخف مقدار ثلثة اصابع سوى اصابع الرجل جاز مسحه. وان بقي من قدمه
 خارج الساق مقدار ثلثة اصابع بعضها من القدم وبعضها من الاصابع
 لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلثة اصابع كلها من القدم لا اعتبار
 للاصابع. ماسح الخف اذا دخل الماء خفه وابتل من رجله قدر ثلثة اصابع
 او اقل لا يبطل مسحه لان هذا القدر لا يجري عن غسل الرجل فلا يبطل به حكم

المسح . وان ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب بطل المسح مروي ذلك عن أبي بصير
 رحمه الله . ما مسح الخف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة ولم يجد ماء فانه
 يمضي على صلوته لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاجته بعد انقضاء
 المدة الى غسل الرجلين . ولو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين
 فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضي على صلوته ومن المشايخ
 من قال تفسد صلوته والاول اصح . المحدث اذا تيمم عند عدم الماء وليس
 الخف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه ويغسل رجله لان التيمم عند
 وجود الماء يصير محمداً بالحدث السابق . وكما يجوز المسح على الخف يجوز
 المسح على الجبائر اذا كان يضر المسح على الجراحة واذا كان لا يضره المسح
 على الجراحة لا يجوز المسح على الجبائر . وكذا المقصد قالوا هذا اذا كان الفصد
 والجراحة في موضع واحد الرابط امكنه ان يشده بنفسه . وان كان لا يمكن جاز
 المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة . واذا مسح على الجبيرة
 هل يشترط فيه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بحواشي زادته انه لا يشترط
 فيه الاستيعاب وان مسح على الاكثر جاز . وان مسح على النصف وما دونه
 لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله لا يفتصد ان يؤثم غيره وقيل من غلبه الدم لا يؤثم غيره لانه يخاف خروج
 الدم . وقيل لا يؤثم على الفور ويؤثم بعد زمان صاحب الجرح السائل اذا منع
 خروج الدم بعلاج او رباط لا يكون صاحب جرح سائل والمفتصد ليس
 بصاحب جرح سائل لانه يتمكن من منع الدم بعصابة او غيرها فلهذا كان له ان يؤثم
 غيره . رجل باحد رجله قرحة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحة وليس

الخف عليها ثم احدث فانه لا يمسح على الخف لانه لو مسح على الخف
 يمسح على الجبيرة. والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير
 جامعا بين الغسل والمسح. ولو لبس الخف عليها كان له ان يمسح لانه
 لبس الخف عليها ما بعد الغسل. رجل باحدى رجليه بثرة فغسل رجله
 ولبس الخف عليها ثم احدث ومسح على الخفين وصلى صلوات فلما
 نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا
 يعلم انها قد انشقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح
 ينظر ان كان رأس الجراحة قد يبس وكان الرجل قد لبس الخف عند
 طلوع الفجر ونزع الخف بعد العشاء الاخيرة فانه لا يعيد الفجر، يعيدها
 بعد ما من الصلوات. وان نزع الخف ورأس الجراحة مبلول بالدم
 فانه لا يعيد شيئا من الصلوات. اذا مسح على الخف ثم تقشرت الجلد
 الظاهرة من الخف وبقيت الباطنة لا يلزمه اعادة المسح لانه الخف
 بحكم التركيب صار كشئ واحد فلا يلزمه اعادة المسح. صاحبة الجبيرة اذا
 مسح على الجبيرة ولبس الخف عليها ثم احدث ومسح على الخف ثم سقطت
 الجبيرة عن برة بطل المسح على الخف. رجل باصبعه قرحة واراد ان يوافي
 اصبعه وهي تجاوز موضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز لمكان الضرورة
 وكذا لو كان على يده او رجله جراحة او قرحة تحمل عليها الجبائر والجبائر تزيد على
 موضع القرحة والجراحة كان له ان يمسح عليها. وكذلك المقصد. قيل هذا
 اذا مسح جميع الموضع الذي اخذته العصابة حكى عن القاضي الامام ابو علي النسفي
 رح انه كان لا يجيز للمسح على عصابة للعنصر ويجيز على خرقه للفصل وقال

ما يأخذ العصابة بفصل. وبعضهم يجوز والمسح على العصابة ايضاً وعليه
 الاعتماد. اذا مسح على العصابة ثم سقطت العصابة فبذلها بالآخرى
 الاولى ان يعيد المسح على الثانية وان لم يعد اجزأ لان المسح على الاولى
 بمنزلة الغسل. ولهذا لا يتوقت بوقت فصار كما لو مسح راسه ثم خلق
 بخلاف ما لو مسح على الخف وسقط ولبس خفاً آخر لا يجوز له المسح على
 الثاني. وان مسح على الجوربين فهو على وجه ان كانا رقيقين غير منعلين لا
 يجوز للمسح عليهما في قولهم وان كانا ثخينين منعلين جاز للمسح عليهما في قولهم
 ثم على رواية الحسن ينبغي ان يكون النعل الى الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ النعل
 الى اسفل القدم جاز والثخين ان يقوم على الساق من غير شد ولا يسقط ولا
 ينشف وقال بعضهم لا ينشفان معنى قوله لا ينشفان اى لا يجاوز الماء الى القدم
 وقيل معنى قوله لا ينشفان اى لا ينشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم
 وان كانا ثخينين غير منعلين لا يجوز للمسح عليهما في قول ابي حنيفة رح وفي قول حنبل
 يجوز. وعن ابي حنيفة صح انه رجع الى قولهما قبل موته. ويجوز للمسح على الخف الذي
 يكون من اللبد وان لم يكن منعلًا لانه يمكن قطع المسافة به. وكذا على الخف الذي
 يقال له بالفارسية پيش بند وهو ان يكون مشقوقاً مشدوداً وما يقال
 بالفارسية جارق ان كان يستر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا
 قد راصب واحصبين جاز للمسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر
 الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز. وبعضهم يجوز واذلك لان عوام الناس
 يسافرون به خصوصاً في بلاد المشرق. ويجوز للمسح على الجرموقين اما اذا
 لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمنزلة الخف هذا اذا كان

الجرموق من الأديم أو من الصرم فان كان من جلد يقال بالفارسية كشت
فكذلك. وان كان من الكرباس لا يجوز المسح عليه. وان لبسهما على الخفين
لا يخلوان لبسهما بعد ما لبس الخفين واحدا ثم مسح على الخفين ولبسهما
بعد ما احدا ثم قبل ان يمسح على الخفين لا يجوز المسح على الجرموقين بالاجماع
وان لبس الجرموقين قبل ان يحدث ويمسح جاز المسح على الجرموقين عندنا
خلافا للشافعية. وان لبس الخفين فوق الخفين هو على هذه التفاصيل
ايضا. وان لبس الخفين واحدا الجرموق جاز له ان يمسح على الخف الذي
لا جرموق عليه وعلى الجرموق. ولو لبس الخفين ولبس عليهما الجرموقين
ومسح على الجرموقين ثم نزع الجرموقين فانه يعيد المسح على الخفين. وان نزع
احد الجرموقين في ظاهر الرواية يمسح على الخف البادي وعلى الجرموق الباقى
وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله يمسح على الخف البادي لا غير وعن ابي
يوسف رحمه الله في رواية بنزع الجرموق الباقى ويمسح على الخفين

باب التيمم في الباب فصول

فصل في صورة التيمم. فصل فيمن يجوز له التيمم. فصل فيما يجوز به التيمم
فصل فيما ينتقض به التيمم. اما صورة التيمم ما ذكر في الاصل قال يضع
يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد فاللفظ
الاول ان يكون على وجه اللين. والثاني ان يكون الوضع على وجه الشدة
وهذا اوله ليدخل القرب في اثناء الاصابع. ثم قال ابو يوسف رحمه الله
فيهما ويد برو هو غير لازم النشاء فعل وان شاء لم يفعل ثم ينتقضهما ما يمسح
فيهما وجهه ثم يضرب يده مرة اخرى على الارض ثم ينفضهما مرة واحدة.

كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمد من رؤس الأصابع إلى المرافق ويمسح
المرافق ثم يديرهما إلى البطن الساعد ويمد هما إلى الكف وهل يمسح الكف
تكملاً وإليه . قال بعضهم لا يمسح لأنه مسح مرة حين ضرب يديه على
الأرض . ثم يضع بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمنى
ولم يذكر في الكتاب تحليل الأصابع ولا بد منه ليتم الاستيعاب . وإن
تيمم بأصبع أو أصبعين لا يجوز لما قلنا في مسح الخف ومسح الرأس . وإن مسح
وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجزيه . ولو تمسكت في التراب فاصاب
التراب وجهه وكفيه وذراعيه جاز ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطاً
فاصاب الغبار وجهه وذراعيه لم يجز حتى يمسح وينوى به التيمم . وكذا لو ذر
رجل على وجهه تراباً لم يجز . فإن مسح ينوى به التيمم والغبار عليه جاز في قول
أبي حنيفة رح . واستيعاب العضوين في التيمم شرط في ظاهر الرواية حتى لو لم يمسح
مابين الحاجبين والعينين ولم يحرك الخاتم ان كان خفيفاً وكذا المرأة السوار لم يجز
وشرط شيان النية والعجز عن استعمال الماء . أما النية إذا نوى به التطهير جاز
ولا يشترط نية التيمم للجنازة والحد ث . وقال بعضهم لا بد من ذلك . وعن محمد
رح الجنب إذا تيمم بيده الوضوء لجزأه عن الجنازة . وإن تيمم لطلق الصلوة أو
الطوع أو المكتوبة جاز له أن يصل بذكر لك التيمم أيتها صلوة كانت . وكذا لو تيمم
لصلوة الجنازة أو لسجدة التلاوة وهو مسافر جاز له أداء الصلوة بذكر لك التيمم
ولو تيمم لقراءة القرآن عن ظهر القلب أو عن المصحف أو لزيارة القبر أو لدفن
الميت أو للاذان أو الإقامة أو لدخول المسجد أو لخروجه بان دخل المسجد وهو
متوضئ ثم أحدث أو لمس المصحف وصل بذكر لك التيمم اختلفوا فيه . قال عامة

العلماء لا يجوز وقال ابو بكر بن سعيد البلخي رح يجوز. ولو تيمم للسلام او
لرد السلام لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم. ولو تيمم الكافر للاسلام
واسلم لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في قول ابي حنيفة ومحمد رح.
وكذلك لو تيمم يريد به تعليم الغير لا يجوز له اداء الصلوة بذلك التيمم في
ظاهر الرواية

فصل فيما يجوز له التيمم

ويجوز التيمم للمحدث والمجنابة والحيض عند عامة العلماء. وهل يشترط
تجاوزه طلب الماء في العرانات يشترط وفي الغلواة لا يشترط الا ان يغلب
على ظن المسافرين لو طلب الماء يجدوا لخبر بذلك فح يفترض عليه الطلب
يميناً ويساراً على قدر غلوة ولا يبلغ ميلاً ولا يضر بنفسه او اصحابه
ومن خرج من مصر او السواد للاخطاب او الاحتشاش او لطلب الدابة
فحضرتة الصلوة فان كان الماء قريباً منه لا يجوز له التيمم وان خاف خروج
الوقت. اختلفوا في حد القرب. قال الفقيه ابو جعفر رح اجمع اصحابنا رح
على انه يجوز للمسافر ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل وان كان اقل
من ذلك لا يجوز اذا كان يعلم به المسافر وان خاف خروج الوقت. ولا
يجوز للمقيم ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شيء في الزيادة عن
ابي حنيفة وابي يوسف رح وعن محمد رح انه يجوز اذا كان الماء على قدر
ميلين وهو اختيار الفقيه ابي بكر بن الفضل رح وعن الكرخي رح انه قال
اذا خرج المقيم من مصر او من السواد للاخطاب او الاحتشاش فان كان
في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه

أخذ أكثر للمشايخ خرج وإذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر وعن
 أبي جعفر خرج إذا كان خارج المصرو لا يسمع اصوات انسان اجزاء التيمم
 وقليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصرو
 انما الفرق بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة والافطار والمسح على
 الخفين. ولو كان مع المسافر ماء وهو يخاف على نفسه العطش جاز له التيمم
 ولو كان راى مع رفيقه ماء فان كان في غالب ظنه انه يعطيه لا يجوز له ان يتيمم بل
 يسأله فان لم يعطه بغير عوض يستام منه ولا يجعل بالتيمم فان باعه بمثل الثمن
 او بغبن يسير فان كان معه مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد لا يتيمم. وان
 باعه بثمن غال يجوز له التيمم واختلفوا في حد الغالة عن ابي حنيفة ج إذا كان لا
 يبيع الا بضعف القيمة فهو غال وقال بعضهم ما لا يدخل تحت تقويم المقومين
 فهو غال ويعتبر قيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء
 ولو كان في رحله ماء زعزم وقد رصص راس القبة يحمله للهدية او ما اشبه
 ذلك وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم. قالوا الحيلة في ذلك
 ان يهبها من غير ويسلم قال مولانا رضي الله عنه هذا ليس بصحيح عندي فانه لو رآه
 مع غيره ماء يبيعه بمثل الثمن او بغبن يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم فاذا
 تمكن من الرجوع في الهبة كيف يجوز له التيمم. ولو راى مع رفيقه ماء فتيمم قبل ان
 يسأل وصلى جاز وان سأل بعد ذلك فاعطاء الماء يلزمه الاعادة. وان سأل
 فابى ثم تيمم فصل ثم اعطاء الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلوة. ولو كان معه
 سور حمار فانه يجمع بينه وبين التيمم. فان توطأ بسور الحمار وصلى ثم تيمم وصلى
 تلك الصلوة الصحيحة انه لا يلزمه الاعادة. وكذا لو بدأ بالتيمم وصلى ثم توطأ

بسؤر الحمار وصل لا يلزمه الاعادة. ولو تيمم وصل ثم اهراق سؤر الحمار يلزمه
 اعادة التيمم والصلاة لاحضال ان سؤر الحمار كان طهورا لجماعة من التيممين
 اذ ارادوا ماء فصلواتهم قد رما يكفي لاحد هم ان كان الماء مباحا فسدت صلواتهم
 وان كان مملوكا للرجل فقال المالك ابحت لكل واحد منكم او قال من شاء منكم
 فليتوضأ فسدت صلواتهم وان قال ابحت لكم جميعا لم تنفسد صلواتهم للساكنين
 اذا شرع في الصلاة بالتيمم ثم جاء انسان معه ماء فانه يفيض في صلواته فاذا سلم
 فسأله ان منع جازت صلواته وان اعطاه بطلت صلواته وعن محمد ربح اذا راى
 في الصلاة مع غيره ماء وفي غالب ظنه انه يعطيه بطلت صلواته. التيمم اذا صلى
 بقوم تيممين ركعة فجاء رجل معه كوز من ماء يكفي لاحد هم فقال هو لعل ان رجل
 من القوم فسدت صلوات ذلك الرجل ويمضي القوم على صلواتهم. فاذا فرغوا سأله
 الماء ان اعطى الامام توضأ الامام ويستقبل المصلين ويستقبل القوم معه وان منع الامام
 والقوم فصلوة الكل تامة. فلان الذي جاء بالكوز قال للتيممين قبل الترتيب
 في الصلاة من شاء منكم فليتوضأ انتقض تيممهم. وان قال هو لكم او هو بينكم لا
 ينتقض تيممهم. قوم من التيممين شرعوا في الصلاة فجاء رجل ومعه ماء يكفي
 لاحد هم فقال من يريد منكم الماء ينتقض تيممهم. قوم من التيممين منهم متيمم
 للجنازة ومنهم متيمم للوضوء وامامهم متوضي فجاء رجل بكوز من ماء يكفي لاحد هم
 فقال هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم فسدت صلوة التيممين عن الحدث
 ولم تفسد صلوة التيممين عن الجنازة لوجود القدرة على الماء لكل واحد
 من الفريق الاول دون الثاني. ولو كان الامام متيمما للحدث فسدت
 صلوة الكل لفساد صلوة الامام. ولو كان الامام متيمما للجنازة والماء

لا يكفي للجنباة فصوله الامام ومن خلفه من للتوضيين والتميمين للجنباة
تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلوة التميمين للحدث لقد تم
على الطهارة بالماء. وان كان الماء يكفي للجنباة فان كان الامام متوضيا
فصلوته وصلوة التوضيين تامة وصلوة التميمين فاسدة وان كان الا
متيما عن اي شيء كان فسدت صلوة الكل. رجلان يصليان احدهما
عريان والاخر متيما فجاء رجل وقال معي ماء فتوضأ به ايها المتيمم
ومعي ثوب فغدا ايها العريان فسدت صلواتهما. كذا قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل رح. متيمم على الماء وهو قائم ذكر في بعض الروايات ان على
قول ابى حنيفة تج ينتقض تيمة. وقيل ينبغي ان لا ينتقض عند الكل
لانه لو تيمم وبقر به ماء لا يعلم به يجوز تيمة عند الكل انما الخلاف بين ابى حنيفة
وابى يوسف رح فيما افاتيم وفي رجله ماء لا يعلم به ثلثة في السفر جنب
وحائض وميت وثم ماء قد رمايكني لاحد ثم فان كان الماء ملكا لاحد ثم
فهو اول به وان كان الماء لهما جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيمم للكل. وان
كان الماء مباحا كان الجنب اوله لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والوطئ
يصلح اما المرأة فيفضل الجنب وتيمم المرأة وييم الميت. ولو كان الماء
بين الاب والابن فالاب اوله به لان له حق تملك مال الابن. ولو وهب لاهم
رجل ماء بقدر ما يكفي لاحد ثم قالوا الرجل اوله به لان الميت ليس من اهل
قبول العبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل. قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا
الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة الشاع فيما يحتمل القسمة لا تقيد
الملك وان اتصل بها القبض. المسافر اذا انتهى الى نثر وليس منه ولو كان له ان

يُتِمُّ لِحْزَةً عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعَهُ دَلْوٌ وَلَيْسَ مَعَهُ رِشَاءٌ قَالُوا
هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَسْدٌ يَلْصِقُ لَذَلِكَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَسْدٌ يَلْصِقُ لَذَلِكَ
لَا يُتِمُّ. وَلَوْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ دَلْوٌ مَمْلُوكٌ لِرَفِيقِهِ فَقَالَ لَهُ رَفِيقُهُ أَنْتَ ظَرَحِي
اسْتِغْنِ الْمَاءَ ثُمَّ ادْفَعْهُ إِلَيْكَ فَالْمُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ تِمُّ وَلَمْ
يَنْتَظِرْ جَازٍ وَكَذَا لَوْ كَانَ عَرِيَانًا مَعَ رَفِيقِهِ ثَوْبٌ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ ظَرَحِي أَصْلِحْ ثُمَّ ادْفَعْهُ
إِلَيْكَ يَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ وَصَلَّى عَرِيَانًا جَازٍ قَوْلُ
أَبِي حَنِيفَةَ رَج. وَلَوْ كَانَ مَعَ رَفِيقِهِ مَاءٌ يَكْفِي لَهَا فَقَالَ أَنْتَ ظَرَحِي أَفْرِغْ مِنَ الصَّلَاةِ
ثُمَّ ادْفَعْهُ إِلَيْكَ لَزِمَهُ أَنْ يَنْتَظِرَ وَأَنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ. وَلَوْ تِمُّ وَلَمْ
يَنْتَظِرْ لَا يَجُوزُ فَالْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَج. أَنْ فِي الْمَمْلُوكِ لَا يَثْبُتُ الْقُدْرَةُ
بِالْبَدَلِ وَالْإِبَاحَةُ فِي الْمَاءِ تَثْبُتُ الْقُدْرَةُ بِالْإِبَاحَةِ. المصلي بالتيمم إذا
وجد الماء بعد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الإعادة. وَلَوْ وَجَدَ فِي خِلَالِ
الصَّلَاةِ فَسَدَتْ صَلَوَتُهُ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ بَعْدَ الْفَرَغِ مِنَ الْأَرْكَانِ قَبْلَ
الشَّهَادَةِ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَج.
وَأَنْ وَجَدَ بَعْدَ مَا سَلَّمَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَتُهُ. وَكَذَا لَوْ وَجَدَ
بَعْدَ مَا سَلَّمَ وَعَلَيْهِ سَهْوَانٌ وَجَدَ بَعْدَ مَا عَادَ إِلَى السُّجُودِ السَّهْوُ فَسَدَتْ صَلَوَتُهُ
فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَنْ وَجَدَ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ لَا تَفْسُدُ عِنْدَ الْكُلِّ
المصلي بالتيمم إذا حدث في صلواته فأنصرف ليتيمم إلا أنه لم يجد تراباً فلم
يتيمم حتى وجد ماءً ذكر بعض العلماء فيما جرحوا الفتاوى أنه يتوضأ ويبنى.
قَالَ مَوْلَانَا رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَدْ ذَكَرْتُ الْمَسْئَلَةَ كَذَلِكَ فِي فِصْلِ مَسْجِدِ الْخَفِ
وَذَكَرَ الْحَاكِمُ الشَّهَادَةَ رَج. فِي الْمُخْتَصَرِ إِنَّهُ تَوَضَّأَ وَاسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ. وَذَكَرَ

شمس الأئمة الحلواني رح في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشيخ الامام
اسماعيل الراصد رح يقول وجدت رواية عن ابي يوسف رح انه يتوضأ
ويبني قال هذا اقيس لمذهبه لان اقتداء التوضي بالتيمم يجوز عند
فكذلك بناء الموضوع على التيمم فيحتمل ان ما ذكره الحاكم الشهيد قول
محمد رح . مسافر اجنب فشرع في الصلوة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجد
ماء قد رما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به ويبني ذكره الباقي في فتاواه قال وهذا
قول آخر لمحمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح . المصلي بالوضوء اذا سبقه
الحدث فذهب ليتوضأ فلم يجد ماء فتيمم ثم قبل انصرافه الى مقامه وجد
الماء توضأ وبني . ولو انصرف الى مقامه ثم وجد الماء توضأ واستقبل استحسانا
الجنب اذا كان به جراحات في عامة جسده . وهو لا يستطيع غسل الجراحات
ويستطيع غسل ما بقى فانه يتيمم ويصل لانه لو غسل غير موضع الجراحات
يصل الماء الجراحة فيضرها لاجرم لو امكنه ان يغسل غير موضع الجراحة
ويسمح الجراحة بالماء ان كان لا يضر المصحح او يعصبها بخرقه ويمسح على
الخرقة فعل . وان كان اكثر اعضائه صحيحا فان كانت الجراحة على راسه
وسائر جسده صحيح فانه يدع الراس ويغسل سائر الاعضاء ويمسح موضع
الجراحة لان الاكثر حكم الكل . وكذلك لو كان محدثا به جراحات وان كان اكثر
اعضائه الوضوء جريحا تيمم ولم يستعمل الماء . وان كان اكثر اعضائه صحيحا
غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان امكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت
الجراحة على راسه ووجهه ويده . وليس على رجله جراحة يباح له التيمم
على عكسه لاسما . وقيل . بقتل الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على راسه وجهه

ويديده جراحة وليس على رجله جراحة لا يباح له التيمم اذ لم يكن الاكثر من كل
 عضو مجاً، وان استوى الجرح والصحيح تطوأ فيه قال بعضهم لا يسقط
 غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط كما يباح التيمم عند خوف الهلاك او تلف
 عضو يباح له التيمم عندنا اذا خاف زيادة المرض واذا زال المرض المبيح للتيمم
 ينتقض تيممه الجنب الصحيح في المصرا اذا خاف الهلاك من الاعتسال يباح له التيمم
 في قول ابى حنيفة ربح. والمسافر اذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في
 قولهم. واما المحدث في المصرا اذا خاف الهلاك من التوضي اختفوا فيه على
 قول ابى حنيفة ربح والصحيح انه لا يباح له التيمم. قال مشائخنا ربح في ديارنا
 لا يباح للمقيم ان يتيمم لان في عرف ديارنا الجرح الحمام يعطى بعد الخروج فيمكنه ان يدخل
 الحمام ويغتسل فيتعلل بالعسرة عند الخروج. ومن به جدي اوجسبة
 يجوز له التيمم لان الاعتسال يضره. ومن لا يقد ربح على الوضوء الممشقة لا يباح
 له التيمم. المسافر اذا مر في الغلاة بماء موضوع فجب او نحوه لا ينتقض تيممه و
 ليس له ان يتوضأ منه لانه وضع للشرب لا للوضوء. والمباح في نوع لا يجوز
 استعماله في نوع اخر الا ان يكون الماء كثيرا ويستدل لكثرة علمه انه وضع للشرب
 والوضوء جميعا في توضأ ولا يتيمم. وذكر القاضى الامام ابو علي الغنص عن الشيخ
 الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضي للوضوء
 للوضوء لا يباح منه الشرب. الأسير في دار الحرب اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلاة
 يتيمم ويصل بالايماء ثم يعيد اذا خرج وكذا الرجل اذا قال له غيره ان توضأت
 حبستك او قتلتك فانه يصل بالتيمم ثم يعيد بمنزلة الحبوس في المصرا اذ لم يجد
 ماء ووجد ترابا نظيفا فانه ستمه ثم يصل. لو ان المحمدر اذ المجد ماء دلا لا اما

نظيفا لا يصلح في قول ابي حنيفة ومحمد ربح واجمعوا على ان الماشي لا يصلح وهو
 يمشي. ولا الساجح وهو يسبح. ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان خاف
 خروج الوقت ولا حبس الرجل الطاهر في المكان النجس يصلح بالايام ثم بعيد
 كان ذلك في الحضرة والسفر قال محمد ربح في السفر لا يعيد وفي الحضرة يعيد للعلم
 بالتيمم اذا راي سرايا وطن انه ماء فانصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت صلوته
 جاوز موضع صلوته او لم يجاوز. ومن هذا الجنس مسائل اهل هذه. و
 منها اذا راي حرة على ثوبه فظن انها نحاسة فانصرف ليغسلها ثم علم انها لم تكن نجاسة
 ومنها اذا ظن انه تراءى مع الراس او لم يتوضأ أصلا فانصرف ثم علم انه كان قد توضأ
 ومسح. ومنها اذا ظن في الظاهر انه لم يصل الفجر فانصرف ثم علم انه قد صلاها. ومنها
 ما مسح الخف اذا ظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلوته
 في هذه الوجوه بالاستدبار جاوز موضع صلوته او لم يجاوز. ويفارق هذا الجنس
 مسئلتان. الاولى اذا ظن في صلوته انه رعب فانصرف ثم علم انه لم يرعب. والثانية
 قوم صلوا بالجماعة غفرا واسودوا وظنوا عدوا فانصرف بعضهم ليقوم بازاء العدو
 ثم علموا انه كان غبارا او دواب ان جاوزوا موضع صلواتهم فسدت صلواتهم
 والا فلا. المصلحة بالتيمم اذا راي سرايا ان كان اكبر رآيه انه ماء يباح له ان ينصرف
 وان استوى الظن ان يصلح له قطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان
 ظهر انه كان ماء يلزمه الاعادة والا فلا. التوضي اذا اقتدى بالتيمم ثم
 راي المقتدي ماء ولم ير امامه فسدت صلوة المقتدي دون صلوة
 الامام. التيمم اذا امر بالماء وهو نائم ينتقض تيممه في قول ابي حنيفة صح
 وقيل لا ينتقض عند الكل كالوكان يقظا نائما فربما يوضع بقرعة ماء ولم يعلم

به مريض لا يضره الماء الا انه لا يقدر على استعمال الماء بنفسه ان لم يكن
 احد هناك يعينه جازله التيمم بالاتفاق وان كان معه احد يعينه على
 استعمال الماء ان كان المعين حرا وامرأة جازله التيمم في قول ابى حنيفة ربح و
 ان كان معه مملوك اختلف المشايخ ربح فيه على قول ابى حنيفة ربح قال
 بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل ان كان المعين يعينه بغير بدل لا يجوز له التيمم
 عند الكل. ومن جنس هذا مسائل احديهما هذه. ومنها انه اذا كان لا يقدر
 على التوجه الى القبلة بنفسه وثمة من يوجهه الى القبلة. ومنها اذا كان على فراش
 نجس لا يمكنه ان يتحول الى مكان طاهر وثمة احد يحوله. واجمعوا على انه اذا
 عجز عن القيام بنفسه وثمة احد يعينه صلى قاعدا جاز. وعلى هذا الخلاف
 الاعمى اذا وجد قائل الحج والجمعة عند ابى حنيفة لا يلزمه الجمعة والحج.
 المقعد اذا وجد من يحمله للصلاة الجمعة ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 ربح لاجعة عليه عند الكل وينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعات
 بلا خلاف. وذكر القاضى الامام ابو على السفدي ربح ان الكل على الخلاف المسافر
 اذا لم يكن على طلع من اللخافة يتيمم ويصله ليكون محرز ثواب الاداء في اول الوقت
 وان كان على طلع من الماء يستحب له ان ينتظر لكن لا يفرط في التأخير حتى لا يقع
 الصلاة في وقت مكروه. ولا يؤخر العصر الى تغير الشمس. مسافر اجب ولم يجد ماء
 فتيمم صلى ثم احدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للجنازة فانه لا يتيمم. مسافر
 اجب بغسل راسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنازة لانها
 باقية فان تيمم وشرع في الصلاة ثم فهمه ثم وجد ماء يكفي للاغتسال فانه يغسل
 به اعضاء وضوئه وما بقي من جسده لو لم يكن غسله في المرة الاولى ولا يغسل

فرجة فانه لو احدث حدثا غير صحك ثم وجل ماء يغسل به اعضاء وضوئه وما يقى من جسده لم يكن غسلها في المرة الاولى لانتفاض التيمم في اعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الضحك في الصلوة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل. ومن الناس من لجى اللفظ على ظاهرها انها لا تنقض طهارة الغسل. والصحيح انها تنقض ويلزمه الوضوء عن ابي يوسف رح انه لا يلزمه غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا

فصل فيما يجوز به التيمم

يجوز التيمم بكل ما كان من اجزاء الارض كالتراب والرمل والجص والنورة والمغرة والسبخة والزرنج والمرداسنج والاثمد والكحل والطين الاحمر والحجر الذي عليه غبار ولم يكن بان كان مغسولا او امس مد قوفا او غير مد فوق في قول ابي حنيفة رح. وقال محمد رح ان كان الحجر مد قوفا وعليه غبار جاز به التيمم والا فلا. ولو تيمم بارض قدر رش عليها الماء وبقي فيها ندوة جاز ويجوز التيمم بالاجر والحصى والكيزان والجباب والحيطان من المدر ولا يجوز بالغضارة ان كان وجهها مطليا بالانك فان لم يكن مطليا او تيمم بظهرها جاز. ولو تيمم بالخرق ان كان عليه غبار جاز وان لم يكن عليه غبار فان كان متخذا من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية جاز وان جعل فيه شئ من الادوية ولم يكن عليه غبار لا يجوز ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتيمم به لكن يبلطخ به بعض ثيابه او جسده. ويترأى حتى يجف ثم يتيمم به. وقال الشيخ الكرخي رح يجوز التيمم بالطين. وذكر شمس الائمة الحلواني رح انه لا ينبغي ان يتيمم بالطين لان في

نلطيح الوجه ولو فعل جاز. ولو نفّض ثوبه أو لبسه أو سرجه فتيّم بغباره
 جاز. ويجوز التيمم بالعقيق والزبرجد لأنهما من أجزاء الأرض. ولا يجوز بالآل
 لأنها خلقت من الماء. ولا يجوز التيمم بالذهب والفضة والحديد والرصاص
 والنحاس والصفرو كل ما يذوب وينطبع ولا بالملح المائي. ولتخلوا في الحجبة
 والصحيح هو الجواز. ولا يجوز بالرماد لأنه من أجزاء الشجر. ومن أجزاء الأرض ولو
 تيمم بالثوب أو اللبد لا يجوز. وإن ضرب يده عليه ولو رقى به تراب فتيّم به جاز
 وكذا الوضوء يده على حطة أو شعيرة فلزق التراب أو الغبار بيد فتيّم بذلك جاز
 وإذا احترقت الأرض بالنار ان اختلط بالرماد يعتبر فيه الغالب إن كانت الغلبة
 للتراب حازبه التيمم والأفلا. وكذا التراب إذا خلطه باليس من أجزاء الأرض يعتبر
 فيه الغلبة. الأرض إذا أصابته النجاسة فيبست وزهّب أثرها جاز الصلوة
 عليها ولا يجوز بها التيمم. مسافر معه سوّجار وماء طاهر ولا يعرف أحدهما من
 الآخر قال محمد ربح يتوضأ بهما ولا يتيمم. المصلّي بالتيمم إذا رأى سوّجارا فإنه
 يمضي على صلوته ولا يقطع بالشك ثم بعيد بسوّر الحمار. ولو رأى نبذ القصر
 فكذلك عند محمد ربح. وقال أبو حنيفة ربح يقطع صلوته ويصلي بنبذ القصر
 واعتراض الردّة على التيمم لا يبطل حتى لو أسلم وصلى بذلك التيمم يجوز عندنا. ^{جنب}
 تيمم للظهر وصلى ثم أحدث فحضرته العصر ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ
 لأن المجنبة قد زالت بالتيمم فإذا أحدث بعد التيمم ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه
 يتوضأ به فإن توضأ للعصر وصلى ثم مر بماء وعلم به ولم يغتسل حتى حضرته المغرب
 وقد أحدث أولم يحدث ومعه ماء قد رما يتوضأ به لأنه لما مر بماء يكفي للاغتسال
 عارضا فهذا يجب معه ماء لا يكفي للاغتسال فيتيمم. إذا تيمم ثم شك في تيممه

انه احدث اولم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث كما اذا قوضا ثم شك
 في الحدث. اذ انلا اية السجدة في المصرو ليس معه ماء لا يجوز له التيمم لانه لا
 يخاف فوتها يتوضأ بعد ذلك ثم يسجد. اذا شهد الجبانة يوم العيد مع الامم
 وخاف الفوت لو اشتغل بالوضوء جاز له الشروع بالتيمم فان حدث في
 صلوته جاز له البناء بالتيمم اذا كان الشروع بالوضوء في قول ايحيى في رج
 وقال صاحباه لا يجوز له البناء بالتيمم. ولو احدث في صلوة الجمعة لا يبنى
 بالتيمم لان الجمعة تقوت الخلف وهو الظهر ولا يقيم السلطان لصلوة
 العيد ولا الولي لصلوة الجنازة. رجل رأى التيمم الى الرسغ او الورق ركعة
 واحدة وفعل ذلك زمانا ثم رأى الورق ثلثا والتيمم الى المرفق لا يعيد ماصلي
 قبل لانه كان مجتهدا فيما فعل ولو لم يكن من اهل الرأي فعل ذلك من غير
 ان يسئل احد اثم سأل فافقه ان التيمم الى المرفق وان الورق ثلث فانه يعيد
 ماصلي لانه ما كان مجتهدا فيه. واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غير جاز
 مسافرا حدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قد رما يكفي للوضوء او للنجاسة
 ولا يكفي لهما فانه يفسل الثوب به ويصلي بالتيمم. فان قوضا بالماء وصل في
 الثوب النجس جاز ويكون مسيئا فيما فعل. واذا تيمم لصلوة الجنازة وصلي
 جاز له ان يصلي بذلك التيمم على جنازة اخرى قبل ان يقدر على الوضوء. كمالو
 تيمم للكتابة وصله كان له ان يصلي مكتوبة اخرى. رجل اتى من المياه
 اى حيا وطلب ماء فلم يجد فصله بالتيمم فهو على وجهين ان رأى قوما من اهله
 فلم يسألهم فصله بالتيمم ثم سألهم فاجروا بالماء لم يجز وان سألهم فلم يجبروا واول
 بر قوما من اهله جازت صلوته مسافرا فربى الماء في رحله او في رحله ماء

ولم يعلم به فتيم فصل جازت الصلوة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وكذا لو كان
 على شطنهرا وجب بئر ولم يعلم به. وعن أبي يوسف رحم. في هذين الفصلين ^{يتان} رما
 ولو صلى عريا أو معه ثوب لا يعلم به ذكر الشيخ الكرخي رحم. أنه على هذا الخلاف
 المسافر إذا وجد ماء قد رما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له التيمم إلا
 إذا خاف على نفسه العطش أو على دابته ولو كان متيمها فوجد ماء قد رما
 يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلثا ثلثا فبقى الماء فإنه
 يعيد التيمم. إذا حدث الإمام في صلوة الجنازة قال الفقيه أبو بكر محمد
 بن الفضل رحم. إن استخلف متوضيا ثم تيمم وصلى خلفه أجزأه في قولهم جميعا. وإن تيمم
 هذا الذي أحدث وام الناس وأتم جازت صلوة الكل في قول أبي حنيفة وإبي
 يوسف رحم. وعلى قول محمد وزفر رحم. صلوة المتوضين فاسدة وصلوة المتيممين
 جائزة وهذه المسئلة دليل على أن في صلوة الجنازة يجوز البناء والاستخلاف
 ويجوز فيها اقتداء المتوضي بالتيمم كما في غيرها من الصلوة. إذا أراد أن يتيمم
 فضرب ضربة واحدة ثم أحدث فمسح بذلك التراب وجهه ثم ضرب ضربة
 أخرى لليدين إلى المرفقين جازا المصلي بالتيمم إذا قال له نصراني خذ الماء فإنه
 يضره على صلواته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك
 فإذا فرغ من الصلوة سأل أنه أعطاه أعاد الصلوة والأفلا إذا تيمم الرجل ثم أصاب بعض
 جسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم فإنه يمسحها بخمرة أو تراب ويصلي لأن المسح
 يقلل النجاسة وإن كان لا يستأصلها. وإن صلى ولم يمسح جاز وهذا الاستنجاء
 بالحجر سواء. إذا ظهرت المسافرة من جيفها أو أياها أقل من عشرة فتيمة إن صلت ^{لك}
 التيمم حل الزوج إن سطا ما عند الكل وإن لم تصل لأذكر كما في الأصل واختلف فيه المشايخ

ريح قال بعضهم يحل للزج وطئها قبل الصلوة عند مجئ ريح ولا يحل عند هبها
 لان عند هبها لا ينقطع حق الرجعة قبل الصلوة وعلل ذلك محمد بن سفيان بن عيينة
 ان لا يطأها المسافر اذا لم يجد الماء وجد الثلج ان كان ذلك في مكان البرد وزمانه
 يجوز له التيمم لان التوضيء بالنج لا يجوز الا بشرط ان يسيل الماء على اعضائه ويغسلها
 وذلك لا يتصور في زمان الشتاء فاذا عجز عن التوضيء يباح له التيمم رجل لم يجد الاثوة
 الكلب فانه يتيمم لانه نجس فكان وجوده كعدمه جنب لم يمسجد فيه عين ماء لا يجد
 ماء غيره لا يباح له ان يدخل المسجد عند ناس غير نبيهم قال الشافعي يباح له
 الاجتياز ولا يباح القعود ولو كان الرجل في المسجد فغلبه النوم واحتمل تكليفه
 قال بعضهم لا يباح له الخروج قبل التيمم وقال بعضهم يباح .

فصل في المسجد

يكره المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثمة موضع اتخذ لذلك لا يصلي فيه
 او توضع فيه اثناء قدوم قبل هذا ولا يترك في المسجد لافوق البواري ولا تحت الحصى
 لانا امرنا بتعظيم المسجد وصونها عن النجاسة في اخذ النجاسة بشوبه ولا يلقها
 في المسجد وان اضطررنا لذلك كان الالقاء فوق الحصى اهلون من الالقاء تحت
 الحصى لان البواري ليست بمسجد حقيقة ومايتها مسجد حقيقة فان
 لم يكن فيه بواري يدفن فيها في التراب او تحت الحصى ولا يتركها على وجه الارض
 ولا يترك على اساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل الى القبلة وغيرها
 ويكره مسح الرجل من طين والرغبة باسطوانة المسجد او بجائظته ولو
 مسح بقطعة حصير لمقااة في المسجد لا يصلي عليها فانا الاول ان لا يفعل ذلك
 وان فعل فلا بأس به وان مسح بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب

مجموع في ناحية غير منبسط لأبأس به وإن كان منبسطا مفروشا يكره لأنه
 بمنزلة أرض المسجد. وإن استعمل خشبة موضوعة في المسجد لأبأس به لأن
 الخشبة ليست من المسجد. وإن كان في المسجد عش خطاف لأبأس بأن يرى
 بها تنزيها للمسجد. ولا يخفى في المسجد بئر ماء لأنه لو حفر يدخل فيه النسوان
 والصبيان فيذهب حرمه المسجد ومهابته. ولو كان البئر قد يما يترك
 كبير من زم. وإن حفر في المسجد بئر فتل في شيء إن حفر أهل المسجد أو رجل
 آخر إذا ن أهله لا يضمن الحافر. وإن حفر غير إذا ن أهل المسجد يضمن الحافر ما
 تلف فيه سواء كان البئر يضر المسجد أو لا يضر كما لو حفر بئر إذا ملك الغير غير إذا ن
 وكما لو علق رجل لبس من أهل المسجد قد بلا أو بسط حصيرا فتل في شيء إنسان
 كان ضامنا في قول أبي حنيفة ربح. ويكره غرس الشجر في المسجد لأنه يشبه البيعة
 ويشغل مكان الصلوة إلا أن يكون منفعة للمسجد بأن كانت الأرض نزهة لا يستقر
 أساطينها في غرس فيه الشجر ليقول النزهة. ولأبأس بأن يتخذ في المسجد بيت وضع
 فيه الحصر ومقاع المسجد به جرت العادة من غير تكبر ولا يجوز أن يتخذ في
 المسجد طريقا يمر فيه من غير عز رفان فعل بعد رجاز. ويصلي في كل يوم تحية
 المسجد مرة واحدة لأنه في كل مرة. ولو تعلق بثياب المصلي شيء من بردى المسجد
 أو حصير فخرجه ولم يتعمد ذلك لا يجب عليه الأعادة لأنه يسير لا يعتبر. ويكره
 أن يخط في المسجد لأنه أعد للعبادة دون الاكتساب. كذا الأوراق والفقهاء إذا
 كتب باجرة أو المعلم إذا علم الصبيان باجرة. وإن فعلوا بغير أجر فلا بأس به. وعن
 محمد بن سلمة ربح إذا أقعد الرجل في المسجد خياط يخط فيه ويحفظ المسجد عن
 الصبيان والبهائم لأبأس به ولكن لا يدق الثوب دقا فحشا يضر المسجد

لان فيه ضرورة. ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلبس بشيء
 يضمن. وقيل لا بأس بالغريب ان ينلم في المسجد ويكره الجلوس في المسجد المصيبة
 ثلاثة ايام او اقل. وفي غير المسجد يرخس للرجال ثلاثة ايام والترك اولى. ويكره اتخاف
 الضيافة في المصيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا او كبيرا غائبا ولا بأس للمعتكف
 ان يبيع ويشترى في المسجد وتكلموا في صلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه
 الجماعة. قال عامة المشايخ يكره الامس عدل من مطر او نحوه سواء كان الميت والقوم
 في المسجد او كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد
 والامام والقوم في المسجد واختلفوا في وجه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام
 وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس في المسجد. قال بعضهم لا يكره لان
 سبب الكراهة ادخال الميت في المسجد واختلاف المكانين بين الامام وبين
 الميت. وبعضهم كرموا على كل حال لان عادة السلف جرت لصلوة الجنازة
 باعداد موضع على حدة فلوم يكره ذلك لما عذر والها موضعا على حدة. مسجد بني
 على سور المدينة قالوا لا يصلي فيه لان السور حق العلامة. ويتنبى ان يكون
 الجواب على التفصيل ان كانت البلدة فتحت عنوة وبنوا مسجدا باذن الامام
 جازت فيه الصلوة لان للامام ان يجعل الطريق مسجدا فهذا اولى. وعن ابي يوسف
 رج ذكره الناطق في رج في الواقعات اذا بنى في ارض الغصب مسجدا وحماما وحانوتا
 لا بأس بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الحانوت والحمام ويدخل الحانوت لشراء
 المتاع. اما الصلوة في ارض الغير ان كانت للذي تكرر لانه ياله ذلك ويتضرر به وان
 كانت لمسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لان صاحبها لا يتضرر به
 وان كانت مزروعة او مكروبة فان كان بينهما صداقة ومودة او كان صاحبها حاس

الخلق يرضى بذلك لأبأس به. إذا كان لمنزل الرجل مسجدان يذهب
 إلى ما كان أقدم فأن كانا سواء يذهب إلى ما كان أقرب من منزله. وإن
 استويا فهو مخير. وإن كان قوم أحدهما أكثر فأن كان فقيها يذهب إلى الذي
 قومه أقل ليكثر الجمع بسببه وإن لم يكن فقيها يذهب حيث أحب وينبغي
 أن يكون الجواب على التفصيل أن كان هو ممن يؤم الناس فكذا لك وإن
 كان ممن يقتدي بغيره يذهب إلى ما كان إمامه أصح وأفقه. رجل صلى
 في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يصلي في مسجد حيه فإنه يصلي في مسجد
 منزله وإن كان قومه أقل ولم يكن في مسجد منزله مؤذن فإنه يذهب إلى
 مسجد منزله ويؤذن فيه ويصلي وإن كان واحد إلا أن المسجد منزله حقه عليه
 فيؤدى حقه. مؤذن مسجد لا يحضر مسجد أحد قالوا يؤذن هو وقيقم ويصلي
 وحده فذلك أحب من أن يصلي في مسجد آخر. رجل فاتته الجماعة في مسجد
 حيه فإن ذهب إلى مسجد آخر وصلى فيه بجماعة فهو حسن. وإن صلى في مسجد
 حيه وحده فهو حسن. وإن دخل منزله وصلى فيه بأهله فهو حسن. وإن
 دخل مسجد ثم أقیم لمسجد آخر لا ينبغي أن يخرج منه حتى يصلي لما جاءه الأخبأ
 عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام إذا فاتت لأحدكم صلوة في مسجد
 فليصلها في مسجد. ولا يتبع الساجد وقبل أن يدخل المسجد له الخيار على
 الوجه الذي قلنا. هذا إذا كان الرجل من عرض الناس فاما إذا كان عالما أو
 معروفا يذهب إلى المسجد ويصلي فيه. وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل
 أن كان الرجل ممن يحسن القراءة فكذا لك. وإن كان ممن يلحن في القراءة فالأفضل
 أن يطلب غير مقتدي به. وإن فاتته التكمرة الأولى في مسجد أو ركعة

اوركتان فالأفضل ان يصلي في مسجد. ولا يذهب إلى المسجد آخر لأنه صار
 محراً بفضل الجماعة في مسجد فلا يترك حتى يسجد. ولو افتتح الصلوة ثم أقيم
 في مسجد قالوا بانه يقطع الصلوة ويصلي بالجماعة ما لم يصل أكثر الصلوة. ولو
 افتتح الصلوة في منزله ثم سمع الإقامة في مسجد أو في مسجد آخر فإنه يتم
 الصلوة. إذا كان إمام الحجاز أو أكل ربوا له ان يتحول إلى مسجد آخر
 رجل بني مسجد أو جعله لله تعالى فهو حق الناس بمرمته وعمارته وبسط
 البواري والحصر والقناديل والأذان والإقامة والإمامة ان كان اهلاً لذلك
 وان لم يكن اهلاً فالرأي في ذلك اليه. الجماعة وصلح الجنازة لهما حكم المسجد
 عند أداء الصلوة حتى يصبح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة. وليس لهما
 حكم المسجد في حق المرور وحرمة الدخول للجنب. وفناء المسجد له حكم المسجد
 حتى لو فاء في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف
 متصلة ولا المسجد ملأنا اليه اشار محمد ربح في باب صلوة الجمعة فقال صح الاقتداء
 وطاقت المسجد والسدة وان لم تكن الصفوف متصلة ولا يصح في دار الصيارفة
 الا اذا كانت الصفوف متصلة لان الطاقات بالكوفة متصلة بالمسجد ليس
 بينها وبين المسجد طريق فلا يشترط فيها اتصال الصفوف. فاما دار الصيارفة
 فمنفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق فيشترط فيها اتصال الصفوف
 فعلى هذا يصح الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانها
 من فناء المسجد متصلة بالمسجد رجل حفر بئر في فناء المسجد أو هدم حائط
 المسجد فإنه يوم بالتسوية ولا يقضي بالنقصان. وكذا لو حفر بئر في فناء قوم يوم
 بالتسوية وله هدم حائط الدار رجل ملكه أو حفر بئر فيها يصح التقصان

تقوم صلوات الصخرة بجماعة ووسط الصفوف موضع مقدار حوض أو قنطرة
ليرقيم فيه أحد جازت صلواتهم فكانت الصفوف حواله ذلك الموضع متصلة
لان الصفوف اذا كانت متصلة وراء ذلك الموضع يكون الكل في حكم مسجد
واحد. دار فيها مسجد ان كانت الدار اذا اغلقت كان المسجد جماعة من كان
في الدار فهو في حكم مسجد جماعة يثبت فيه احكام المسجد من حرمة البيع و
حرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه. وان كانت
الدار اذا اغلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا
مسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون الناس عن الصلوة فيه. ولا بأس بان
يتزلف سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل لان لهم ان يؤخر والصلوة الى
ثلث الليل. ولا يتراء اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف ذلك او كان ذلك
معتادا في ذلك الموضع. ويجوز ان يدرس الكتاب بضوئه قبل الصلوة
وبعد ما دام الناس يصلون فيه مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم
يصل فيه الناس فوجا فوجا بجماعة الا فضل ان يصل فيه كل فريق باذان و
قائمة على حدة. مسجد كبير من رجال بين يدي المصل في اي مقدار يكره المرور
فيه ولا يكره حتى رجل عن ابي نصر محمد بن سلام انه قدره بخمسين ذراعا و
فيها دون ذلك يكره وقال غيره في مقدار ما يكون بين المصطف الاول والثاني
الذي عليه المحراب يكره وفيها وراء ذلك لا يكره. وبقيّة مسائل المسجد
تأتي في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى

كتاب الصلاة

باب الاذان

الاذان سنة لأداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الأمة
وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مصر او قرية او محلة اجبرهم
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم. وأهلية الاذان تعتمد معرفة القبلة والعلم
بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة ابتداء وانتهاء
فيحتاج الى معرفة القبلة والاذان شرع لاحضار الناس الى المسجد لأداء
الصلوة واحلامهم بدخول وقت الصلوة وبأباحة الافطار وجمعة الاسحأ
فاذا لم يعرف الوقت يكون اذانه سببا للفتنة. قال رضي الله تعالى عنه
فجعلت الباب على فصلين . فصل في معرفة القبلة . فصل في
معرفة مواقيت الصلوة وذكر مسائل اشتباه القبلة ومسائل
الاذان بعد ها

أما الاول

اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة ويلزمه التوجه اليه بها ثم
تعين لكل قوم منها مقام فلاهل الشام الركن الشامي . ولاهل المدينة
موضع الحطيم واليزاب . ولاهل اليمن الركن اليماني . ولاهل الهند ما بين
الركن اليماني الى الحجر ولاهل خراسان والمشرق الباب ومقام برهسيه
يختلفوا في قبلة من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله البرجاني عليه التوجه
الي عين الكعبة . وقال غيره من المشائخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وجهة
الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى المحاريب التي نصبها
الصحابه والتابعون رضي الله تعالى عنهم فحين فتحو العراق جعلوا قبلة اهلها

عن يمينه والمشرق عن يساره. وهكذا قال محمد ربح وإنما قال ذلك لقول عيسى
الله تعالى عنه إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبلة
لاهل العراق. وحين فتح خراسان جعلوا قبلة اهلها ما بين مغرب الصيف ومغرب
الشتاء فعلمنا اتباعهم واتباعهم في استقبال الحاريب المنصوبة فان لم تكن فالسؤال
عن الاهل. اما في البحار والمغازي فندليل القبلة النجوم لما روي عن عمر رضي الله
تعالى عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدون به القبلة وعن ابي يوسف ربح انه
قال في قبلة اهل الري اجعل المجدى على منكبك اليمين. واختلف المشايخ ربح فيما
سوى ذلك من الامصار. وقال بعضهم اذا جعلت بنات نعش الصغرى على
اذنك اليمين وانحرقت قبيل الا شمالك فتلك القبلة. وقال بعضهم اذا جعلت
المجدى خلف اذنك اليمين فتلك القبلة وعن عبد الله بن المبارك وابو
مطيع وابو معاذ وسلم بن سالم وعلي بن يونس ربح انهم قالوا قبلتنا المغرب
وعن بعضهم اذا كانت الشمس بوجه الجوز في آخر وقت الظهيرة استقبلت الشمس
بوجهك فتلك القبلة. عن الفقيه ابي جعفر ربح انه قال اذا قمت مستقبلاً للمغرب في
وقت العشاء الأخيرة يكون فوق راسك نجمان مضيآن هما موضع زوال الشمس
من راسك وهما مقابلان والذي عن يمينك يقال له النسر الواقع والذي عن يسارك
يقال له النسر الطائر وهو سرعما سقوطا فاذا سقط الذي عن يمينك فيسقطه
يكون بجذء منكبك اليمين واذا سقط النسر الطائر كان سقوطه في وجهك
بجذء عينك اليمين فالقبلة ما بينهما. قال الفقيه ابو جعفر ربح قبلة بخارا
هي على قبلتنا. وعن القاضي الامام صدر الاسلام ما هو قريب من هذا
فانه قال القبلة بين النسرين النسر الواقع وهو الذي يسميه الناس

في ديار ناسيا به وهو عند نضج العنب في ديار ناوقت العشب الاخيرة
 يكون حذاء رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين
 ذراعا في مرمى العين فاذا امر على راسك يكون القبلة بينهما وعن الشيخ
 الامام ابي منصور الماتريدي رح قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى
 مغرب الشمس في طول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى
 مغرب الشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع الثلثين
 عن يمينك والثلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك. وهذه الاقاويل بعضها
 قريب من بعض واقربها الى المقص ما قاله الفقيه ابو جعفر والقاضي الامام
 صدر الاسلام رح رجل اشتبهت عليه القبلة فاخبره رجلان ان القبلة
 الى هذا الجانب وهو يتحري الجانب اخر فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع
 لم يلتفت الى كلامهما لانهما يقولان عن الاجتهاد فلا يترك اجتهادهما بلجتها
 غيره. وانكرا فان اهل ذلك الموضع فعليه ان ياخذ بقولهما ولا يجوز له ان
 يتخالفهما لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلته من غيره عادة فكان خبرهما عن
 علم رجل دخل في الصلوة بالتخري واجتهاد كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم الصلوة
 فحول وجهه الى القبلة فنجاء رجل قد علم بحاله الاول ودخل في صلوته وصلوة
 الاول حائزة وصلوة الداخل فاسدة. وعن ابي يوسف رح انه يجوز صلوة
 الداخل ايضا. الا اني اذا صلى ركعة الى غير قبلة فنجاء رجل وحوله الى القبلة
 واقتدى به فهو على وجهين ان كان الاعمي حين افتتح الصلوة وجد من يسأله
 عن القبلة فلم يسأله فسدت صلوة الامام والمقتدى. وان لم يجد الاعمي

على صلوة كان اولها الى غير القبلة . رجل صلى الى غير القبلة متمدا روى عن الشيخ
 رح انه يكفر وان اصاب القبلة وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح . وكذا اذا صلى
 في الثوب النجس او بغير طهارة . وبعض المشايخ قالوا ان فعل ذلك بتاويل
 قوله تعالى فايما تاولوا فثم وجه الله لا يكون كافرا وقال مشايخ بنجار منهم القاضي
 الامام ابو علي السفدي وشمس الائمة الحلواني رح اذا صلى الى غير القبلة لا يكفر
 وكذا اذا صلى في الثوب النجس لان الصلوة الى غير القبلة جائزة حالة الاختيار
 وهو التطوع على الدابة . ومن العلماء من جوز الصلوة في الثوب النجس فلا يحكم
 بكفره . اما اذا صلى بغير الطهارة متمدا فانه يصير كافرا . وقال شمس الائمة الحلواني
 رح يكون زنديقا لان احد الرجوز الصلوة بغير طهارة فيكون استخفا فابا الله
 تعالى . رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحري ثم تبين انه صلى بغير القبلة جاز
 صلوته لانه ليس عليه ان يفرج ابواب الناس للسؤال عن القبلة . ولا يعرف
 القبلة بمس الجدران والحيطان لان الحوائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز
 المحراب من غيره وعسى يكون ثمرة هامة تؤذيه فجازله التحري . المصلي اذا نوى مقام
 ابراهيم ولم ينو الكعبة تكلموا فيه . قال الفقيه ابو احمد العياضي لم يكن الرجل
 الى مكة اجزاء لان عنده المقام والبيت واحد . وان كان الى مكة لا يجوز له لانه
 عرف ان المقام غير البيت فلا يجوز صلوته الا ان يريد به الجهة فيجوز صلوته
 ولو نوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز صلوته لان المحراب ليس بقبلة بل
 هو علامة . وقوله وجهت وجهي للصلوة لا ينوب عن نية القبلة بعض
 مسائل النية ياتي في باب افتتاح الصلوة انشاء الله تعالى . واما معرفة الادوات
 فالاول وقت الفجر حين يطلع الفجر المستطير الفجر فجران سمي العرب الاول

كاذبا وهو البياض الذي يبدو كذب السرحان ويعقبه ظلم لا يخرج به
 وقت العشاء ولا يثبت به شيء من احكام النهار والثاني هو البياض الذي
 يستطيع ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطير الذي لك
 يثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر
 واخر وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر فتقو على ان اول
 وقت الظهر حين تزول الشمس. واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة
 رح آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى فيئ الزوال. وقال
 صاحباه رح حين صار ظل كل شيء مثله سوى فيئ الزوال. وطريق معرفة
 الزوال وفيئ الزوال ان تغز زخشبته مستوية فارض مستوية فنادام الظل في
 الانقصاص فالشمس في حد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس
 قد زالت فاجعل على راس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون
 فيئ الزوال فاذا ازداد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل اصل العود سوى
 فيئ الزوال يخرج وقت الظهر في قول ابى حنيفة رض. وعندهما اذا صارت
 الزيادة مثل العود سوى فيئ الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد رح
 انه جعل لمعرفة زوال الشمس طريقا اخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة
 فنادام الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تنزل واذا صارت الشمس
 على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت. واول وقت العصر حين يخرج
 وقت الظهر على الاختلاف واخر وقتها حين تغرب الشمس. ويكره التأخير
 الى تغير الشمس. واختلفوا في ذلك التغير قال بعضهم والتغير في ضوء الشمس
 الذي على راس الحيطان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير في قرصها

وأما يعرف التغير في فرصهما أن ينظر إلى فرصهما أن أمكنه أن ينظر إلى فرصهما ولم
 تتغير عينا. علم أن الشمس قد تغير. وأن لم يمكنه النظر علم أن الشمس لم تتغير. و
 أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وأخر ما حين يغيب الشفق. وقال
 الشافعي رحمه الله وقتها مفدا ما يمكن فيه من أداء ثلث ركعات حتى لو تمكن بعد
 غروب الشمس من أداء ثلث ركعات ولم يصل فيه ثم صلى بعد كان قاضيا
 لا مؤديا. وأول وقت العشاء حين يغيب الشفق لا خلاف فيه إنما اختلفوا
 في الشفق قال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله هي الحمرة. وقال أبو حنيفة رحمه الله
 هو البياض الذي يلي الحمرة حتى لو صلى العشاء بعد ما غاب الحمرة ولم يغيب البياض
 المعترض الذي يكون بعد الحمرة لا تجوز عنده. ثم تأخير العشاء إلى ثلث الليل
 مستحب وإلى نصف الليل مباح وإلى آخر الليل مكروه والأفضل في صلاة الفجر
 التنبؤ عندنا. وقال الشافعي رحمه الله التعليل بالاداء
 في أول الوقت في سائر الصلوة أفضل. وقال الطحاوي رحمه الله في صلاة الفجر
 سدا بالتعليل ويختتم بالتنوير إذا كان يربا أطالة القراءة والتمتع لا يربى فاف
 أفضل. أجمعوا على أن المستحب في صلاة الفجر صلاة الفجر لانه هو التعليل. وحل التنوير
 ما قاله شمس الأئمة الحلواني والقاضي الإمام أبو علي النيسابوري رحمه الله في الصلاة
 بعد انتشار البياض في وقت لو صلى الفجر بقراءة مسنونة ما بين أربعين آية
 إلى ستين آية أو أكثر ويرتل القراءة فإذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهو في طهارته
 يمكنه أن يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل أبو بكر وعمر رضي
 الله تعالى عنهما. ويؤخر الظهور في الصيف ويعجل في الشتاء. ويؤخر العصر في الصيف
 والشتاء جميعا. ويعجل المغرب في الصيف والشتاء جميعا. ويعجل العشاء في

ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل لقوله عليه الصلوة والسلام لعاذر رضي الله تعالى
عنه آخر العشاء في الشتاء فإن الليل فيه طويل وعجل في الصيف فإن الليل
فيه قصير هذا إذا كانت السماء مصحية فإن كانت متغيمة يؤخر الفجر والظهر
والغروب ويعجل العصر والعشاء ووقت الوتر من حين يصل العشاء إلى طلوع
الفجر. والأفضل أن يصلحها في آخر الليل إذا كان يشق من نفسه أنه يستيقظ
في آخر الليل. وإن كان لا يشق فالأفضل أن يصلحها في أول الليل. وإن أوتر قبل
العشاء متعمدا لا يجوز. وإن صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السحر فأوتر
فلما فرغ من الوتر ذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء فإنه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر
في قول: بخيفة ربح. ويجوز قضاء الفوائت في أي وقت شاء إلا في ثلث ساعات
لا يجوز فيها التطوع ولا يجوز المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة
إذا طلعت الشمس حتى ترتفع وعند الانتصاف لما نزل الشمس وعند احمرار
الشمس إلا أن تغيب العصر يومه فإنه يجوز أداءها عند الغروب. وعن أبي يوسف ربح
أنه قال يجوز التطوع عند انتصاف يوم الجمعة. وتسعة أوقات يجوز فيها
قضاء الفوائت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها نفل لها سبب
كالنذر وركعتي الطواف وتحية المسجد أو لم يكن لها سبب. بعد طلوع
الفجر قبل صلوة الفجر لا يجوز إلا سنة الفجر. وبعد الفريضة قبل طلوع الشمس
وبعد صلوة العصر قبل التغير. وبعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب. وعند
الخطبة يوم الجمعة. وعند إقامة يوم الجمعة. وعند خطبة العيد من
وعند خطبة الكسوف. وعند خطبة الاستسقاء. ويجوز التطوع قبل
العصر وأختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة إذا طلعت الشمس قال

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل رح ما دام الانسان يقدر على النظر الى
 قرص الشمس فهي في الطلوع لا يباح فيه الصلوة واذا عجز عن النظر يباح
 فيه الصلوة. وذكر في الكتاب اذا طلعت الشمس لا يحل حتى ترتفع قدر
 ربح او محين ويكره اداء النوافل في هذه الاوقات في سائر الاماكن. وعند
 الشافعي رح لا يكره بمكة. واذا افتتح التطوع في الاوقات المكرهه فانه يتطوع
 ثم يتصفي في ظاهر الرواية. ولا يجوز الجمع بين الصلوتين في وقت واحد بعد
 ما عندنا الا صلوة الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمزدلفة فانه
 يؤخر الظهر ويجعل العصر ويصليهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب الوقت
 العشاء ويصليهما في وقت العشاء ويجوز عند الشافعي رح الجمع بين
 الصلوتين بعد السفر والمرض والمطر ولا يتطوع قبل للمغرب ولا قبل صلوة
 العيد بن في المشهور ويتطوع بعد صلوة العيد ما شاء. ومن بعض الصحابة
 انهم كانوا يتطوعون قبل صلوة العيد. ولا يصل يوم الجمعة اذا خرج الامام
 للخطبة. فان افتتح الاربع قبل الجمعة ثم خرج الامام ذكر في النوادر انه
 ان كان صلى ركعة يضيف اليها اخرى ويخفف القراءة يقرأ بفاتحة الكتاب
 وشي من السورة وبه اخذ المشايخ. ولم يذكر في النوادر انه لو صلى ركعتين
 وقعد على راس الركعتين وقام الى الثالثة لم يقيد بها بالسجدة حتى خرج
 الامام واختلف فيه المشايخ قال بعضهم يعود الى القعدة ويسلم وقال بعضهم
 يتبها الربعا ويخفف القراءة. وهكذا اذا شرع في الاربع قبل الظهر ثم اقيمت
 للظهر. وان كان في الركعة الاولى ولم يقيد بها بالسجدة فانه يتبها ركعتين واذا سلم
 على راس الركعتين حكى عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح انه قال يقضى

اربعا مسائل اشتباه القبلة رجل صلى في الصلوة الى جهة من غير شك ولا تحري ان تبين
انه اصاب القبلة او كان اكبر رأيه ذلك او لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن ذلك
للموضع فصلوته جائزة لان فعل المسلم محمول على الصحة وكل من قام لأداء الصلوة
يجعل مستقبل القبلة حتى تبين خلافه وان تبين انه اخطأ فصلوته فاسدة وان شك
في القبلة فصل الى جهة من غير تحري ان تبين انه اخطأ القبلة او اكبر رأيه ذلك او لم
يتبين من حاله شيء فصلوته فاسدة . وان تبين انه اصاب فصلوته جائزة . وان كان
اكبر رأيه انه اصاب القبلة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي
رحم الصحيح انه لا يجوز صلوته . وان صلى الى جهة بالتحري ان لم يظهر من حاله شيء او
ظهر انه اصاب او كان في اكبر رأيه ذلك فصلوته جائزة بالاتفاق . وان ظهر انه
اخطأ كذلك عندنا . وان اشتبهت عليه القبلة فتحري ودفع تحريه على جهة
فأعرض عن تلك الجهة وصلى الى جهة اخرى وتبين انه اصاب القبلة فصلوته
فاسدة وعن أبي حنيفة رح انه يحشى عليه الكفر هذا اذا تبين الامر بعد الفراغ
من الصلوة . وان ظهر الامر في خلال الصلوة ففي الوجه الاول وهو ما اذا صلى
الى جهة من غير شك ولا تحري فيه ان ظهر انه اخطأ يلزمه الاستقبال لانه لو
ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الاعادة فاذا ظهر في خلال الصلوة
استقبال الصلوة . وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم
صلوته ولا يستقبل لان صلوته كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ . فاذا تبين انه اصاب
القبلة لا يتغير حاله . وفي المسئلة الثانية وهو ما اذا شك في القبلة وصلى الى
جهة من غير تحري في خلال الصلوة انه اخطأ استقبل الصلوة لان صلوته كانت
فاسدة لهذا يلزمه الاعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال . وان ظهر انه اصاب

القبلة فكذا لك يستقبل الصلوة لان افتتاحه كان ضعيفا لا يحكم بجواز الصلوة ما يعلم
بالاصابة فاذا قوي حاله لا يجوز له البناء. بخلاف ما اذا علم بالاصابة بعد الفراغ
حيث لا يعيد لان ثم لا يحتاج الى البناء. واما في المسئلة الثالثة وهو اذا شك و
افتتح الصلوة الوجهة بالتحري ثم تبين في خلال الصلوة انه خطأ فانه يستقبل
الجهة الثانية ويمضي على صلوته. وان ظهر انه اصاب بمضي على صلوته لان
افتتاحه ههنا كان صحيحا فجاز له البناء وفي المسئلة الرابعة انه اذا شك في تحري
الجهة ثم اعرض عن تلك الجهة وصل الجهة اخرى فظهر له في خلال الصلوة انه
خطأ او كان اكبر رآيه ذلك فانه يستقبل الصلوة. وان ظهر انه اصاب القبلة
فكذا لك لان افتتاحه كان فاسدا ولهذا لو ظهر بعد الفراغ انه اصاب القبلة
يلزمه الاعادة فيلزمه الاستقبال بالطريق الاولى. ولو اشتبهت عليه القبلة
فصل ركعة بالتحري فتحول رآيه الجهة اخرى وصل الثانية الى تلك الجهة
هكذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات روي عن محمد رجع انه يجوز ولو صلى
ركعة بالتحري ثم تحول رآيه الجهة اخرى فصل الركعة الثانية الى الجهة
الثانية ثم تحول رآيه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ رجع منهم من قال
يتم صلوته الى الجهة الاولى ومنهم قال يستقبل الصلوة. رجل اشتبهت
عليه القبلة بمكة ولم يكن يحضيه من يسأله فصل بالتحري ثم ظهر انه خطأ
حكى ابن رستم عن محمد رجع انه لا اعادة عليه. وكذا لو كان الاشتباه بالمدينة
رجل دخل مسجد الاحزاب له وقبلته مشكلة فصل بالتحري ثم ظهر انه
خطأ كما عليه الاعادة لانه كان قادرا على السؤال من الامل فلا يجوز له التحري
وان تبين انه اصاب القبلة جازت صلوته لحصول المقصود وصارت هذا

المسئلة بمنزلة ما لوشك في القبلة وصلح من غير تخير ثم اذا ظهر انه اصاب
القبلة يجوز صلوته

مسائل الاذان

اذا اذن قبل الوقت يكره ويعاد في الوقت. وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكره
في الفجر في النصف الاخير من الليل ولا يعاد ويكره الاذان مع الجنابة ولا يكره مع
الحديث في رواية. والاقامة تكره معهما جميعا خمسة يكره اذا نهم واذا اذنا
يعاد الصبي الذي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والجنب وثلاثة لا يعاد
اذا نهم. الحديث في ظاهر الرواية. والقاعد اذا اذن يكره ولا يعاد. وكذا الركب
في المصر والمسافر اذا نهم راكبا لا يكره وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يفتح
الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة. خمس خصال لو وجد في الاذان
او في الاقامة يوجب الاستقبال اذا غشي على المؤذن في الاذان او في الاقامة
يستقبل غيره وكذا اذا مات المؤذن في الاذان او في الاقامة. وكذا اذا سبق الحث
في الاذان او في الاقامة فذهب ليتوضأ يستقبل غيره او يستقبل هو اذا رجع
اذ احصر المؤذن في خلال الاذان او في الاقامة وعجز عن الاتمام ولم يكن هناك
من يلقنه يجب الاستقبال. وكذا اذا خرس في الاذان او في الاقامة وعجز عن
الاطمالم يستقبل غيره. وينبغي ان يؤذن على الميمنة او خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد
جماعة من اهل المسجد اذ نوافل المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم
فهضر قوم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذنوا على وجه الجهر
بالاعلان ثم علوا ما صنع الفريق الاول فلهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة
بجماعة الاولى لانهما اقيمت على وجه السنة باظهار الاذان والاقامة فلا يبطل حق

الباقين. ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة لما قلنا. ولا يكره في البيوت والكروم وضلاع القرى لان اذان القرية والمصرا اذان لهم فان تركوا الاذان والاقامة جاز وان اذنا كانا اولين صلوا بالجماعة في المفاز ان تركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره. وقيل لا يترك الاذان ابدا. وليس لغير المكتوبة نحو الوتر وعلوة العبد وعلوة الجنابة وجماعة النساء اذان واقامة ولا بأس بالتطوع في الاذان وهو تحسين الصوت من غير ان يتغير فان تغير لم يحسن او مد او ما اشبه ذلك كره. وكذلك قراءة القرآن. وقال شمس الائمة الحلواني ربح انما يكره ذلك فيما كان من الاذكار اما في قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لا بأس فيه بادخال مد ونحوه. المؤذن اذا لم يكن عالما باوقات الصلوة قالوا لا يستحق ثواب المؤذنين. ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ على الاذان والامامة اجرا فان لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته فجمعوا له في كل وقت شيئا فهو حسن يطيب له ذلك ولا يكون اجرا. اتجا اذان واحد بعد واحد على المنارة يوم الجمعة قال شمس الائمة الحلواني ربح الصحيح ان اللجب للسعي ونزلة التجارة هو الاذان الاول ليس للثاني من المحرمة ما يكون للاول. ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان في الاقامة او يمشي لانه شبيه بالصلوة فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال. واذا انتهى المؤذن في الاقامة لقوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء اتى بها في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة اما ما كان المؤذن اوله يمكن. الاذان خمسة عشر كلمة وآخر الاذان عند نالاله الا الله. والاقامة سبعة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان وكلمتان منها قوله قد قامت الصلوة مرتين. واذان الفجر في بلاد ناسبة عشر كلمة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمتان قوله الصلوة

ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى ربع عشر قيمتها قالوا
 هذا في افراس العرب لانها الاستغاوت فاحشا اما في افراسنا قوم يدرى عن كل
 مائتى درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فاعن ابى خيفة ربع فيه روايتان
 وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة في النواذر يجب على
 قول ابي يوسف ومحمد والمشافير ربع لان زكاة الخيل قالوا والفتوى على قولهما
 واجمعوا على ان الامام لا يأخذ منه صدقة الخيل جبرا

فصل في مال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما ما خلق تمنا وهو الذهب والفضة وزكاة الذهب
 والفضة ونصابهما ما قال في الكتاب في كل مائتى درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين
 مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان او لم يكن مصوغا كان او غير مصوغ حليا
 كان للرجال او النساء عندنا تبركا كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن للتأويل
 وفي الدراهم وزن سبعة وتفسيره ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل
 بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان
 بوجوب في كل مائتى درهم تجارة وهي الغطارفة خمسة منها ويقول انها ^{النفقة} العز
 في بلادنا يقوم بها الاشياء ومنهزها النساء ويشترى بها الخسيس والنفيس
 بمنزلة الدراهم في ذلك الرطل بثلثة شمس الائمة الحلواني رح وشمس الائمة ^{خمس} المسر
 رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكاة عند الكل الا ان يكون النصف من كل
 درهم فضة او يبلغ قيمتها مائتى درهم وعشرين مثقالا كان الخش غالبا في منزلة
 القلوس والفلوس بمنزلة الصقران نواها للتجارة وبلغت قيمتها مائتى درهم يجب
 فيها الزكاة والا فلا. وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة لان الله

باب افتتاح الصلوة

افتتاح الصلوة بعد تقديم طهارة البدن والثوب والمكان وستر العورة يتعلق باستقبال القبلة ونية الصلوة والتحريمة. أما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصل الى الحراب لا يشترط. وان كان يصل الى الصحن يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز. اما نية الصلوة امر لا بد منها. الكلام في ذلك في مواضع الاول فصل النية. والثاني في وقتها. والثالث في كعبتها. اما اصلها ان يقصد بقلبه فان قصد بقلبه وذكر بلسانه كان افضل وعند الشافعي راجح لا بد من الذكر باللسان. واما وقت النية اجمع علمائنا على ان افضل ان تكون مقارنة للشرع. ولا يكون شاربعا بنية متأخرة وعن الشيخ الكرخي جاز ان يجوز بنية متأخرة عن التحريمة واختلفوا على قوله انه الى متى يجوز قال بعضهم الى انتهاء النشاء وقال بعضهم الى التعوذ وقال بعضهم الى ان يركع وقال بعضهم الى ان يرفع راسه من الركوع. فان نوى قبل الشرع روي عن محمد راجح انه لو نوى عند الوضوء انه يصل الظهر والعصر مع الامام ولم يستغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية جازت صلواته بتلك النية. هكذا روي عن ابي حنيفة وابي يوسف وعن محمد بن سلمة راجح اذا كان عند الشرع بحيث لو سئل انه صلوة يصلح عليه البداهة من غير تفكر فهي نية تامة جازت صلواته وان احتاج الى تأمل وتفكر لا يجوز. واما كيفية النية لا يخلو اما ان يكون منفردا او مقتديا وكل ذلك على وجهين اما ان يكون مفترضا او متغلا مؤديا او قاضيا فالمتغلا يجوز صلواته بنية الصلوة. وكذا التراويح وسائر السنن عند

مشاختلفوا في ذلك وإن كان مفترضا فإن كان منفردا لا يكفي نية الصلوة لأن الفرض
 مشروع كما أن النفل مشروع فلا يتعين الفرض ولا يكفي نية الفرض أيضا لأن
 الفرض أنواع فلا بد من التعيين فإن نوى فرض الوقت يجوز إلا في الجمعة لأن
 العلماء اختلفوا في فرض الوقت في هذا اليوم فلا جرم لو كان فرض الوقت عنده
 الجمعة يجوز وإن لم ينو فرض الوقت في غير الجمعة لكنه نوى الظهر لا يجوز لأن
 هذا الوقت كما يقبل ظهر هذا اليوم يقبل ظهر يوم آخر وإن نوى ظهر الوقت
 أو عصر الوقت ولم ينو عدد الركعات جاز لأنه لما نوى الظهر فقد نوى عدد
 الركعات هذا إذا كان يصل في الوقت. فإن صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم
 بخروج الوقت فنوا الظهر لا يجوز لما قلنا. ولو نوى فرض الوقت لا يجوز أيضا لأن
 بعد خروج وقت الظهر فرض الوقت يكون العصر فإذا نوى فرض الوقت كان
 ناديا للعصر صلوة الظهر لا تجوز بنية العصر. ولو كان الفوائت كثيرة ^{اشتغل} فاشغل
 بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر والعصر ونحوهما لأن بنية قضاء الفائتة لا
 يتعين البعض. وينوى أيضا ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا لأن عند اجتماع الظهرين
 في الذمة لا يتعين أحدهما واختلاف الوقت بمنزلة اختلاف السبب واختلاف
 الصلوة. وإذا أراد تسهيل الأمر ينوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه فإذا نوى
 الأول فصل في إيليه يصير أولا. وكذلك النوى آخر ظهر عليه فصل في ما قبله يصير
 آخر. فرق بين الصلوة وبين الصوم في الصوم لو كان عليه قضاء يومين ففضى
 يوما ولم يعين يوما جاز لأن في الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب
 عليه أكمل العدد. أما في الصلوة السبب مختلف وهو الوقت باختلاف السبب
 يختلف الواجب فلا بد من التعيين لاجرم لو كان عليه قضاء يومين من رمضان

يحتاج الى التعيين. وذكر في التتبع عن ابي حنيفة رح رجل فاتته عصر يوم فقبضه
ارباعا ماعليه وهو يرى ان عليه الظهر لا يجوز بمنزلة ما لو صلى اربعاء عشا
عليه وقد جهل الصلوة التي عليه لم يجز حتى ينويها ويصليها ولهذا قال ابو حنيفة
رح رجل فاتته صلوة من يوم وليلة واشتبه عليه انها اية صلوة كانت فانه صلى
صلوة كل اليوم لم يجز ماعليه رجل افتتح المكتوبة وظن انها تطوع فصل على نية
التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة لان قران النية بكل جزء من اجزاء الصلوة
متعذر فليشترط قران النية بالجزء الاول. وكذا الوشع في التطوع فظن انها مكتوبة
كانت صلواته تطوعا لما قلنا. ولو كبر للتطوع تركب ينوي به الفرض يصير شارعا في
الفريضة وكذا المسبوق اذا قام للقضاء ما سبق فشك في صلواته فكبر ينوي به ^{استقبل} الا
يصير خارجا عما كان فيها لان حكم صلوة المسبوق يخالف حكم صلوة المنفرد لانه يجوز
الاقتداء بالمنفرد ولا يجوز بالمسبوق فكان بمنزلة الفرض مع التطوع. واذا اراد الرجل ان
يصل ظهر يومه وعند ان وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جان
لانه لما خرج الوقت تقر بظهر اليوم في ذمته. فاذا نوى ظهر اليوم فقد نوى ماعليه
الا انه قضى ماعليه بنية الاداء وقضاء ماعليه بنية الاداء يجوز الاترى ان الاسبر
اذا اشتبه عليه رمضان فتحرى شهرا وصام فوقع صومه بعد رمضان جاز فهذا
قضاء بنية الاداء. وان وقع صومه قبل رمضان لا يجوز لان صومه قبل رمضان
لا يكون قضاء ولا يكون اداء. هذا اذا كان منفردا اما ان كان مافهم بمنزلة المنفرد
ولو كان مقديا فالمقتدي ينوي ما ينوي المنفرد وينوي الاقتداء ايضا لان
الاقتداء لا يجوز بدون النية. فاذا نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة لا يجوز
لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل. وقال بعضهم يجوز

ولكن لو قال نويت ان اصلي مع الامام وذكرني باب الحديث اذا اقتدى
 بالامام ينوي صلاة الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلاة في الظهر او في الجمعة
 اجزاء ايت هما كانت لانه نوى الدخول في صلاة الامام مقتديا به فيصير
 شارعا في صلاته. ولو نوى الاقتداء بالامام ولم ينو صلوة الامام لكنه نوى
 الظاهر فاذا هي الجمعة فانه لا يجوز لان اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء ولو
 لم ينو الاقتداء لكنه نوى صلاة الامام ونوى فرض الامام لا يصح اقتداءه
 الا ان ينوي فرض الامام مقتديا به او ينوي الشرع في صلاة الامام لانه لما
 نوى الشرع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض الامام مقتديا به. وقال
 بعضهم اذا نوى الشرع في صلاة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا
 انتظر تكبيرة الامام وكبر مع الامام يجوز ويكون مقتديا به. والاحسن انه
 يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصل الامام. ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء
 بالامام اختلفوا فيه بعضه يجوز واذلك لان الجمعة لا تكون الامع الامام. و
 لو نوى الاقتداء بالامام في صلاة الجمعة ونوى الظهور الجمعة جميعا بعضهم
 جوز واذلك ورجحانية الجمعة بحكم الاقتداء. ولو نوى الاقتداء بالامام
 ولم يخطر بباله انه زيد او عمر وجاز اقتداءه ولو نوى الاقتداء بالامام وهو
 يرى انه زيد فاذا هو عمر صح اقتداءه لان العبرة لما نوى لما يرى وهو
 قد نوى الاقتداء بالامام. ولو قال اقتديت بزيد او نوى الاقتداء بزيد
 فاذا هو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بزيد
 هذا كما هو في الصوم لو قال نويت ان اقضي صوم الخميس فاذا عليه صوم يوم
 اخر لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم

الخميس فاذا عليه صوم يوم أخر جاز. ولو نوى الشرع في صلاة الإمام والأما
 لم يشترع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الإمام اذا شرع الإمام
 لانه ما قصد الشرع في صلاة الإمام المحال انما قصد الشرع في صلاة الإمام
 اذا شرع الإمام. ولو نوى الشرع في صلاة الإمام على ظن ان الإمام قد شرع
 ولم يشترع الإمام بعد فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز. ولو كان المقتدى
 يرى شخص الإمام وقال اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله وظهر انه
 جعفر جاز. وكذا لو كان في آخر الصفوف ولا يرى شخص الإمام فقال اقتديت
 بالإمام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز. انما
 لانه عرفه بالإشارة ولغت التسمية. وينبغي للمقتدى عند كثرة القوم ان
 لا يمين الإمام ولكن يقول اقتديت بالإمام القائم في هذا المحراب فيما يصلي
 الإمام فانا اصله تلك فاذا نرى ذلك جاز. وكذا في صلاة الجماعة لا ينبغي ان
 يعين الميت بان نوى الصلوة على فلان الميت لان المقتدى اذا كان بعيدا من
 الميت يحتمل ان يكون الميت غير ذلك ولكن ينبغي ان ينوى الاقتداء بالإمام
 في الصلوة على الميت الذي يصلي الإمام عليه. المقتدى في النية يحتاج الى ان
 ينوى اربعة اشياء ينو الصلوة ويعين الصلوة وينوى الاقتداء وينوى القبلة
 والافضل ان ينوى الاقتداء عند افتتاح الإمام الصلوة. فان نوى الاقتداء
 به حين وقف الإمام موقوف الامامة جاز عند اكثر المشايخ وج والمنفرد
 يحتاج الى ثلث نيات نية الصلوة لله تعالى وتعيين اية الصلوة وينوى القبلة
 وفي نية الكعبة ينوى عرصة الكعبة لا البناء. فان نوى الصلوة ولم ينو الصلوة
 مستعاضا كان شارعا في النقل لان المسلم لا يصلي لنيل الله تعالى. ولو ترك فيه اية

صلوة لا يجوز في الفرض لما قلنا أو الإمام ينوي ما ينوي المنفرد لانه منفرد في حق نفسه ولا
 يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى ان لا يؤم فلا نأجاء فلان واقتدى به جاز. رجل لم يعرف
 ان الصلوات الخمس فرض على العباد الا انه كان يصلي في مواقيتها لا يجوز وعليه قضاءها
 لانه لو نوى الفرض فلا يجوز. وكذا اذا علم ان منها فريضة ومنها سنة ولم يعرف
 الفريضة من السنة ولا ينوي الفريضة في الكل لا يجوز المكتوبات. وان نوى
 الفريضة في الكل يجوز وان كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فعليه مع الامام
 ونوى صلوة الامام جازت. وان كان يعلم الفرائض من النوافل لكن لا يعلم على الصلوة
 من الفريضة والسنة جازت صلوته لانه نوى الفرض في صلوته وان ام هذا الرجل
 غيره وهو لا يعلم الفرائض من النوافل فصله ونوى الفرض في الكل جازت صلوته. اما
 صلوة القوم فكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة العصر والمغرب والعشاء
 يجوز صلوة القوم ايضا وكل صلوة قبلها سنة كصلوة الفجر والظهر لا يجوز صلوة القوم
 . واذا تمت النية لمن اراد الافتتاح بكبر ويرفع يديه فيصير يشارعا في الصلوة
 واختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته اما وقت الرفع فهو حالة التكبير مقارنا
 له بد ايته عند بلايته وختمه عند ختمه وكيفيته ما قال ابو جعفر ^{نقص} قال
 اولا اصابعه ويضمها فاذا اراد التكبير ينشر اصابعه ولا يفرج بين اصابعه
 كل التفريج ولا يضمها كل الضم وانما يفرج بين اصابعه كل التفريج في الركوع و
 يضم كل الضم في السجود ويرفع يديه خذاء اذ نيه ويمس طرف ايهاميه
 شحمة اذ نيه واصابعه فوق اذنيه. والمرأة ترفع اليد كما يرفع الرجل في رواية
 الحسن عن ابي حنيفة ر. وقال محمد بن مقاتل الرازي ر. رفع المرأة خذاء
 . ما يروى في ذلك حديثا وذلك اقرب الى الستر ثم تكبيرة الافتتاح

عندنا شرط وقال الشافعي رحمه ركن وثمرة الخلاف تظهر في بناء الفعل على تحريمة الغرض
 عندنا يجوز وعنده لا يجوز فان افتتح الصلوة بالتحميد وبالتهليل وبالتسبيح
 فقال سبحان الله وقال الله لجل وقال الله عظم وقال الله وارب ولم يزد او قال لا
 اله الا الله او لا اله الا الله او تبارك الله يصير شارعا في الصلوة. وكذا لو قال
 اللهم بصير شارعا عند الفقهاء. ولو قال استغفر الله او قال اللهم اغفر لي
 لا يصير شارعا انما يصير شارعا بما تجرد شاء. ولو قال الكبير او قال الاكبر او
 قال اكبر قالوا لا يصير شارعا وهذا كله قول ابي حنيفة ومعه ربع. اما على قول ابي يوسف
 ربع اذا كان يحسن التكبير لا يصير شارعا الا بلفظه التكبير. ولو قال بالفارسية خذ بزرگ است
 لو قال خذ بزرگ او قال بنام خدا می بزرگ يصير شارعا في الصلوة في قول ابي حنيفة ربع وقال
 صلحها لا يصير شارعا اذا كان يحسن العربية. وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية
 عند ابي حنيفة ربع يجوز وان كان يحسن العربية وعندهما اذا كان يحسن العربية
 لا يجوز وتفسد صلواته كذا ذكره شمس الائمة المحلوا في ربع وعلى هذا الخلاف
 جميع اذا كان الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع والسجود
 فان قال بالفارسية بارب بيا مرزا اذا كان يحسن العربية تفسد صلواته
 وعنده لا تفسد. وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والترنجية والحباشية و
 النبطية. ويبني على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلاثة. احدها من دفع الثانية
 اذا كتب تفسير القرآن بالفارسية عند ابي حنيفة ربع يكره مسه المحاض والجنب
 وعلى قول اهل المدينة لا يكره. وقول صاحبه في هذا مشتبه والصحيح من قولهما
 كقوله لا نهما ياخذ ان بالاحتياط. والثالثة التي اذا تعلم تفسير سورة من القرآن
 نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند ابي حنيفة ربع يخرج من ان يكون اميا لا يجوز

صلوته الأبقراء ما يعلم وهو قول أبي يوسف ومحمد رحم لان قولهما يمين لا يحسن العربية
كقول أبي خنيفة رحم. وحكى شمس الدين الحلواني رحم عن القاضي الإمام أبي علي بن سفي رحم في صلاة
الجماعة لو دعا الإمام بالفارسية يجوز ويصح اقتداء الناس به في قول أبي خنيفة رحم
سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن وعندهما إذا كان يحسن العربية لا يجوز أن يدعو
بالفارسية ولا يجوز صلوته ولا صلاة القوم وإن كان لا يحسن العربية يجوز صلوته
واقتهاء من يحسن العربية باطل ويصير مصليا وحده فعمل هذا في المكتوبة إذا كان الإمام
لا يحسن العربية واقتدى به من يحسن العربية يجوز في قول أبي خنيفة رحم وعندهما
لا يجوز بمنزلة القاري إذا اقتدى بالأمي ولو قرأ آية السجدة بالفارسية على قول أبي خنيفة
رح يجب عليه وعليه من سمعها السجدة علم السامع أنها آية السجدة أو لم يعلم وعلى
التالي أن يخبر السامع أنها آية السجدة وعلى قولهما أن كان التالي يحسن العربية لم يكن
تلاوة أصلا وإن كان لا يحسن فهي تلاوة في حقه. أما السامع أن علم أنها آية السجدة
يلزمه السجدة والأفلا. ويكبر المقتدي مع الإمام. فإن قال المقتدي الله أكبر
وقوله أكبر وقع قبل قول الإمام ذلك قال الفقيه أبو جعفر رحم الأصح أنه لا يكون
شارعا عندهم وكذلك لو أدرك الإمام في الركوع فقال الله أكبر إلا أن قوله الله كان
في قيامه وقوله أكبر في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة واجمعوا على أن المقتدي
لو فرغ من قوله الله قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر
الروايات. وإذا فرغ من تكبيرة الافتتاح يأتى بالتناء بقول سبحانك اللهم انسخ
أما ما كان أو مقتديا أو منفردا إذا كان المقتدي قبل تكبير الإمام هل يصير شارعا
في صلاة نفسه أشار في الأصل إلى أنه يصير شارعا. وفي رواية النوادر لا يصير شارعا
حتى لو ضحك فقهه لا ينتقض طهارته قيل ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحم

وما ذكر في النوادر قول محمد بن محمد بن محمد يجعل الاقتداء بمن ايسر في الصلاة
منزلة الاقتداء بالمحافظ والحارو ثم لا يصير شارعا ابو يوسف بن يقول
المحافظ والحار لا يصلح اماما له اصلا بخلاف الرجل. وكما فرغ من التكبير
يضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة. وكذلك في تكبيرات العيدين وتكبيرات
الجماعة والقنوت. ويرسل في القومة بين الركوع والسجود ولا يقول وجهت
وجهي للذي الاخره لا قبل التثاء ولا بعده. وعن ابي يوسف بن اذا فرغ من
التكبير يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض نيفاه انا من
المشركين ان صلاتي ونسبي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
امرت وانا اول المسلمين. وفي بعض الروايات وانا من المسلمين وعند ابي حنيفة
ومحمد بن لو قال ذلك قبل التكبير لاحضار القلب فهو من. والافضل في
تكبيرة الافتتاح في قول ابي حنيفة بن ان يكون تكبير المقتدي بمقارن التكبير
الامام وعلى قول صاحبه يكبر بعد تكبير الامام فان كبر بمقارن التكبير الامام
لا يصير شارعا في الصلوة في احدي الروايتين عن ابي يوسف بن وعلى قول محمد
بن يصير شارعا واختلفا في تسليم المقتدي عند ابي يوسف بن محمد بن يسلم
بعد الامام وعن ابي حنيفة بن فيه روايتان في رواية يسلم بعد الامام وفي رواية
يسلم مقارن التسليم الامام. قال الفقيه ابو جعفر بن المختار ان ينظر الى اسلم
الامام عن يمينه فيسلم المقتدي عن يمينه واذا فرغ الامام عن يساره فيسلم المقتدي
عن يساره فان لم يكبر المقتدي مع الامام وكبر قبل فرغ الامام من قراءة الفاتحة
كان محرزا ثواب تكبيرة الافتتاح. ولا يقول في التثاء جل ثناؤك. ولو ادرك المقتدي
الامام في الركوع فانه يكبر للافتتاح قائما ويترك التثاء ويكبر ويركع. وان ادرك

الامام في السجود فإنه يكبر للافتتاح قائماً وياية بالشاء ثم يكبر ويسجد : كذا قالوا
 أدركت الامام في الفعدة . ولو أدركت الامام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل لا ياية بالشاء بل يستمع . وقال غيره ياية بالشاء قال مولانا رضي الله تعالى
 عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الامام يحكمهم بالقراءة لا ياية بالشاء
 ولو كان يسر بالقراءة ياية بالشاء . ولو ان المسبوق لم يأت بالشاء في اول الصلوة فقام
 القضاء ما سبق ذكره اليكسانيات انه ياية بالشاء عند محمد ربح ولم يذكر فيه خلافا
 وبعد الفراغ من الشاء بتعوذ اما ما كان او منفرد . ولا يتعوذ فان كان مقتداً في قول اليك
 خيفة ومحمد ربح والمسبوق اذا قام في قضاء ما سبق قالوا ان تعوذ كان حسناً والاحتاد
 فالتعوذ هو اللفظ للعول يعود بالله من الشيطان الرجيم قال الفقيه ابو جعفر ربح المختار
 قوله اسعبد بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقاً للكتاب الله تعالى وهو قول متعارفاً
 قرات القرآن فاستعد بالله من الشيطان الرجيم ثم يشرع في القراءة اما ما كان او منفرداً
 وان كان مقتداً لا يقرأ وان كان الامام امياً لا يصح اقتداء القاري به والله اعلم

فصل فيمن يصح الاقتداء وقيم لا يصح

لا يصح الاقتداء بالمرأة ولا بالمجنون المطبق فان كان محن ويفيق يصح الاقتداء في
 زمان الافاقة ولا يصح بالسكان ولا بالصبيان وعلى قول ائمة بل ربح يصح الاقتداء
 بالصبيان في الترويح والسفن المطلقة . ولا يصح اقتداء القاري بالامي ولا بالاممي
 ولو صلى الامي زحاً وبجبهه ياربي صلى تلك الصلوة لا يجوز صلوة الامي وان لم يكن
 القاري في الصلوة جازت صلوة الاممي . ولا يصح اقتداء الاممي بالآخرس
 ويصح اقتداء الآخرس بالامي . الاممي اذا اقتدى بالقاري فتعلم سورة في وسط
 الصلوة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح لا تفسد صلوة لان صلوة

كانت بقراءة . وقال غيره تفسد صلاته لانه يقوى حاله ولا يصح اقتداء الكايس
 بالهاري ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد
 خروج الوقت . ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت . وبعده . وكذا المقيم اذا
 صلى ركعتين من العصر فعربت الشمس فجاء مسافر واقتدى به في هذا العصر
 لا يصح اقتداءه . ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بالمؤمي . وصح اقتداء القائم
 بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالتفعل . وعلى القلب
 يجوز . ولا يجوز اقتداء للمفترض بالمفترض الا عند اختلاف الفرضين بان
 كان احد هما يصلي الظهر والاخر يصلي العصر . وكذا صاحب الظهر اذا لم لا صاحب
 الجمعة او الامام يصلي الجمعة والقوم يصلي الظهر . وكذا اظهر الامس وظهر اليوم
 لانها فرضان مختلفان في اختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين بانه ذلك
 بعد هذا ان شاء الله تعالى . ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين ونذر الرجل الاخر ان
 يصلي ركعتين ثم اقتدى احدهما بالآخر لا يجوز . ولو نذر ان يصلي ركعتين فقال
 رجل اخر علي ان اصلي نيتك الركعتين المنذرتين ثم اقتدى احدهما بالآخر
 جاز . ولو نذر الرجل ان يصلي ركعتين ورجل اخر حلف وقال والله لاصلي
 ركعتين فاقتدى الحالف بالناذر حرار ولو اقتدى الناذر بالحالف لا يصح .
 ولو ان رجلين طاف كل واحد منهما اسبوعا فاقتدى احدهما بالآخر في ركعة
 الطواف لا يصح اقتداءه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو حلف رجلان كل
 واحد منهما ان يصلي ركعتين فاقتدى احدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع
 بالمتطوع . ولو ان خفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب ابي يوسف
 ومحمد صح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لان كل واحد

منهما يحتاج الزينة الوتر فلم يختلف بينهما. رجل شرع في ركعتين تطوعاً ثم افسد
ورجل آخر شرع في ركعتين تطوعاً ثم افسد فاقضى احد هما بالآخر في قضاء لا يجوز
وكذا لو اقتدى احد هما برجل يصلي مندورة. ولو ان قوما افتتحو التطوع مع الامام
ثم افسدوا فاقضى بالامام في قضاء تلك الصلوة واقتدى بعض القوم ببعض
صح اقتداؤهم. ويجوز اقتداء المتوضيعة بالثيم في قول ابي حنيفة وايدى يوسف رح.
ويجوز اقتداء ماسح الخف بماسح الخف وكذا اقتداء الغاسل بالماسح وصاحب
الحجج بمثله. ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ما سبق بمثله ولا اقتداء اللاحق
بمثله وامامة المفتصل لغيره وقد مر قبل هذا انه اذا كان يأمن من خروج الدم
يجوز. ويجوز امامة الاحد للثيم بمنزلة اقتداء القائم بالقاعد ولا يصح اقتداء
النازل بالراكب. امامة الثلث لغير الثلث ذكر الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
انه انصح لان ما يقول صارت لغة له وقال غيره لا تصح وصلوة الامام في هذه المسائل
جائزة الا اذا كان الامام امياً واقتدى به القاري فان صلوة الامي لا تجوز.
وكذا الاخرس اذا اقتدى به الامي فانه لا يجوز صلوة الاخرس ايضاً. وفي كل موضع
لا يجوز الاقتداء هل يصير المقتدي شارعاً في صلوة نفسه في رواية باب الحديث
لا يصير شارعاً. وكذا في رواية الزيادات حتى لو ضحك ثمعه لا ينتقض طهارته
وفي رواية باب الاذان يصير شارعاً. قيل ما ذكر في باب الحديث قول محمد رح
وما ذكر في باب الاذان قول ابي حنيفة وايدى يوسف رح بناء على ان فساد الجماعة
يوجب فساد الجماعة في قول محمد رح وعلى قولهما لا يوجب. والقاري اذا اقتدى
بالامي ذكر الكرخي انه يصير شارعاً في الصلوة ثم اذا جاء اوان القراءة تفسد صلوة
وقال غيره لا يصير شارعاً في الصلوة اصلاً مسافراً شرع في قضاء الغائبة فجاء مقيم

عليه تلك الفائتة واقتدى بالمسافر ثم سبق الإمام الحدث فذهب ليتوضأ
وبقي المقيم منفردا قال الشيخ الإمام ابو بكر محمد بن الفضل رح فسدت صلاة
المقيم لاندخلة مكان الامام من الامام ولا يصير هذا المقيم اماما للمسافر لانه
لا يصلح اماما للمسافر في قضاء الفائتة. واما صلاة السافر في نظر ان كان استخلف
المقيم فسدت صلاته وان لم يستخلف لا تفسد لان استخلافه بمنزلة استخلاف
المرأة. نظير لسئلة الرجل اذا لم نساء فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ولم يستخلف
امرأة فسدت صلاة النساء ولم تفسد صلاة الرجل. ولو ان الرجل الذي
ام نساء احلث ولم يستخلف واحدة منهم لكن تقدمت واحدة منهم قبل
خروج الامام عن المسجد ذكر في النوادر ان صلاة الرجل لم تفسد لانه لم يرض
بامامة هاروي الحسن عن ابي حنيفة رح انه قال تفسد صلاة الرجل ذكر شمس
الاثمة الحلواني رح ان شيخنا كان يميل الى هذا. امام سبقه الحدث في الصلوة فاقتدى
به رجل قبل ان يخرج من المسجد حكى الفقيه ابو جعفر رح انه يصح اقتداءه و اشار محمد
رح في الاصل الى هذا. ويصح الاقتداء باهل الأهواء الكهنية والقدونية والرافضة
الغالية ومن يقول بخلق القرآن. وفي بعض الروايات الخطابية وكذا المشبهة لا يجوز
الصلوة خلفهم. اما من سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره. وكذا الاقتداء بمن كان معروفا
باكل الربا والفسق مروى ذلك عن ابي حنيفة رح ابي يوسف رح لا ينبغي للقوام يوم
صاحب خصومة في الدين فان صلى رجل خلفه جاز قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز ان
يكون مراد ابي يوسف رح الذين ينظرون في دقائق الكلام. وعن ابي يوسف رح من
طلب الدين بالخصومات فقد تندق ومن طلب المال بالكتمان فقد افلس ومن طلب
غريب الحديث فقد كذب. واما الاقتداء بشفوي الذهاب قالوا لا بأس به اذ لم يكن

متعصبا ولا شاكاً في إيمانه ولا متحرفاً تحريفاً حشاشاً عن القلة ولا شكاً أنه إذا جاوز
 المقارب كان ملحقاً. وأن يكون متروكاً من الخارج النجس من غير السبيلين ^{من} يمتنع
 بالماء القليل الذي وضعت فيه النجاسة. الفاسق إذا كان يؤم وعجز القوم عن
 منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلوة الجمعة يقصدى به ولا يترك الجمعة
 بامامته لأن في الجمعة لا يوجد غيره. ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلوة
 خلف كل موافق. وأما في غير الجمعة من المكتورات فهو بسبيل من يتحول
 إلى مسجد آخر ولا يأنتم بذلك لأن قصده الصلوة خلف تقي. وإذا صلى الرجل
 خلف فاسق أو مبتدع يكون محرراً ثواب الجماعة لما روينا من الحديث لكن
 لا ينال ثواب من يصلي خلف عالم تقي. قال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف
 عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي من الأنبياء. رجلاً ن عمماً في الفقه والصالح سواء
 إلا أن أحدهما أقرأ فقدم أهل المسجد الآخر ولم يقدموا أقرأهما وقد أساءوا
 ولا يأتون. وكذا الرجل إذا قلد القضاء وهو من أهله وغيره أفضل منه وكذا
 الوالي. أما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخلافة إلا أفضلهم وهذا في الخلفاء خاصة
 وعليه إجماع الأمة. وإن اختلف بعض القوم لهذا والبعض لهذا فالعبرة بالاجتماع
 الأكثر. رجل أم قوماً هم له كارهون فأنكأ الكراهة لفساد فيه أو لانهم
 أحق بامامة منه كره له ذلك. وإن كان هو أحق بالإمامة لا كره لأن الجاهل
 والفاسق يكره العالم والصالح. رجل أم قوماً يشهرتهم قال كنت محسباً فانه مجبر على الإسلام
 ولا يقبل قوله وصلواتهم جائزة وكذا الوفاة صليت بكم المدعى على غير وضوء وهو
 مباح لا يقبل قوله وإن لم يكن كذلك وإحتمل أنه قال ذلك على وجه التوبيخ و
 الاعتباط بإعاد وصلواتهم العبد إذا قل عمل فاحية فصلهم جائزة ^{استفتح} صلواتهم ولو

فقط لا يجوز قضاء بمنزلة المحذور في القذف اذا صلى بالناس جازت صلواته
ولو قضيه او شهد لا يجوز ويجوز امامة الاعراب والامم والعبد وولد الزنا وغيرهم
اوله وقد مر في الاذان لا بأس للرجل ان يؤم الناس وعلى يديه تصاوير لانها
مستورة بالثياب. وكذا الوصل وفي اصبعه خاتم فيه صورة صغيرة او صلّى معه
دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة. المقتدى اذ اراد ان يثوب الامام بخاتمة اقل
من قدر الدرهم وعند انهما مانعة جواز الصلوة وعند الامام انها لا تمنع
جازت صلوة الامام ولا يجوز صلوة المقتدى لانه يعتقد فساد صلوة الامام
وفساد الاقتداء به. ولو كان رأى الامام ان النخاسة القليلة تمنع الا انه لم يعلم
بالنخاسة وفي رأى المقتدى انها لا تمنع جازت صلوة المقتدى لانه يعتقد جواز
صلوة الامام وصحة الاقتداء به المتفعل اذا اقتدى بالمعتز واحد من الامام و
خرج من المسجد ان استخلف المتفعل فسدت صلواتهما وان لم استخلف جازت
صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى وفيه ومسئلة النساء سواء. وكذا المقيم
اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت فاحداث الامام فهو على هذا الوجه ويكره
ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره ذكر في النوادر وعليه علامة
الشاخ ربح. والارتفاع المكروه مقدور بقامة الوسط ذكره الكرخي ربح وان كان بين
الامام والمقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه الجملة والا وفار لا يمنع الاقتداء وان كان
واسعا يمر فيه الجملة والا وفار يمنع فان قام المقتدى في عرض الطريق واقتدى بالامام
جاز ويكره اما الجوار لانه اذا قام في الطريق لم يبق بينه وبين الامام طريق يمر فيه الجملة
فان قام رجل اخر خلف المقتدى وراء الطريق واقتدى به لا يصح اقتداءه لان صلوة
من قام على الطريق مكروه فصار يحق من خاف وجوده كعدمه ولو كان على الطريق

نلتهم جازت صلوة من خلفهم لان الثلاثة صف في بعض الروايات وعند اتصال
 الصفوف لا يتبع الطريق حائلا. وكذا اذا كان حلفه اثنان على قياس قول أبي يوسف
 يحوز صلوة من خلفهما وعلى قول محمد بن يحيى لا تحوز له قام الامام في الطريق واصل
 الناس حلفه في الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين المسلمين من خلفه في الطريق
 مقدار ما يراه فيه العجلة جازت صلوة. وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الى اخر الصف
 ولو كان بين الامام وبين المقتدي نهر يجري فيه الذئب يوق مع الاقتداء لقوله
 عليه الصلوة والسلام ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف
 من النساء والنهر المطلق والطريق المطلق ما يكون كبير او حذل الكسر ما قلنا وان كان
 بينهما حائط ذكر في الاصل انه لا يمنع الاقتداء لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها والناس في المسجد يصلون بصلوة ورؤيته
 لحسن عن ابى حنيفة رجع ان الحائط مع الاقتداء لما روى عمر رضي الله تعالى عنه انه
 قال من كان بينه وبين الامام نهر وحائط او طريق فليس معه قالوا ما ذكر في
 الاصل محمول على ما اذا كان الحائط نصرا اسه مقلد لرعيه بين الصفيين راع
 او راعان كما يكون بين المسجد الصفيين والشتوي. وما ذكر في السواد محمول على ما
 اذا كان الحائط من الحجر او المد راسه يكون او سمع من العرجة بين الصفيين فاداء
 كان الحائط كبير او عليه باب مفتوح او نقب لو اراد الوصول الى الامام يمكنه
 ولا يشتبه حال الامام بجماع او رؤيته صحيح الاقتداء في قولهم. وان كان عليه باب
 مسدود وعليه نقب صغير مثل البجعة لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن
 لا يشتبه عليه حال الامام لاختلافوا فيه ذكر شمس الائمة المحلولة في رح العبرة في
 هذا الاشتباه حال الامام وعدم اشتباهه لا للتمكن من الوصول الى الامام لان

الاقتداء بمتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة. والذي يصح هذا الاختيار ما
 روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصل في حجرة عائشة رضي الله تعالى
 عنها والناس يصلون بصلوته ونحن نعلم أنهم ما كانوا يتمكنون من الوصول
 إليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها. ولو قام على سطح المسجد واقتدى بإمام
 في المسجد فهو على هذا التفصيل أيضاً إن كان للسطح باب في المسجد ولا يشتهبه
 عليه حال الإمام صح الاقتداء في قولهم وإن لم يكن له باب في المسجد ولكن
 لا يشتهبه عليه حال الإمام صح الاقتداء أيضاً وإن اشتبه عليه حال الإمام
 لا يصح. وكذا لو قام في الميزنة فمقتدى بإمام في المسجد. وإن قام على المجد
 الذي يكون بين دار وبين المسجد ولم يشتهبه عليه حال الإمام يصح الاقتداء.
 وإن قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وإن كان لا يشتهبه
 عليه حال الإمام لأن بين المسجد وبين سطح الدار كثير التحلل فصار المكان
 مختلفاً. أما البيت مع المسجد لم يتحلل إلا الحائط فلم يختلف المكان وعند فتح
 المكان يصح الاقتداء إذا اشتبه عليه حال الإمام. ولو قام خارج المسجد على
 دكان متصل بالمسجد فقد جاز قبل هذا. وكذا لو كان في المسجد الجامع منبر
 إن كان صغيراً لا يمنع وإن كان كبيراً على التفسير الذي ذكرنا يمنع. ولو صلى بالناس
 في الجماعة صلاة العيد جازت صلواتهم وإن كان بين الصفوف فضاء واسع
 لأن الجماعة عند أداء الصلاة لها حكم المسجد. وإن اقتدى برجل في الصلوة
 بينه وبين الإمام مقدار ما يمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء. وقال
 بعضهم إن كان بينه وبين الإمام أقل ثلثة أذرع لا يمنع الاقتداء فيوم صلوا
 على ظهر ظلة في المسجد وتحتهم وقد أمهم نساء وطريق لا يجوز صلواتهم لأن

الطريق وصف النساء ما منع من الاقتداء وان كن ثلاثا في ظاهر الرواية لا يجوز
صلوة ثلاثة من الرجال من كل صف الى اخر الصفوف ويجوز صلوة الباقيين و
ان كن صفوا واحدا تقصد صلوة الكل. وفي بعض الروايات ان كن ثلاثا فهو صف
حتى لا يجوز صلوة الكل. وان كان الذين فوق الظلة بجدا منهم من تحتهم نساء
جازت صلوة من كان على الظلة لانه ليس بينهم وبين الامام نساء ولا محاذة
فهنا المكان الحائل فلا تقصد صلواتهم كرجل وامرأة صليا صلوة واحدة وبينهما
حائط جازت صلواتهما الصلوة على الرفوف التي تكون في المسجد ان كان يجرد
مكانا في صحن المسجد يكره. وان كان لا يجرد لا يكره. اذا ضاق المسجد على القوم
لا بأس بان يقوم الامام في الطاق لمكان العذر. وان قام من غير عذر كره.
المقتدى اذا تقدم على امامه لم يجز صلوته وان كان المقتدى اطول من الامام
وراسه عند السجود يقع قبل راس الامام جازت صلوته وكذا المرأة اذا
صلت مع زوجها في البيت ان كان قد ماها بمحذوء قدم الزوج لا يجوز صلواتهما
بالجماعة. وان كان قد ماها خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع راس المرأة في
السجود قبل راس الزوج جازت صلواتهما لان العبرة للقدم. الا ترى ان صيد
الحرم اذا كان رجلا خارج الحرم وراسه في الحرم يحل اخذه. وان كان على العكس لا يحل
وكذا لو كان راس الامام وسجوده في الطاق وقد ماها خارج الطاق لا يكره. وان كان
قد ماها في الطاق يكره. اذا فرغ الامام من التشهد فاراد ان يسلم فلما قال السلام اقتدى
به رجل قبل ان يقول عليكم لا يكون شارعا في صلوة الامام لان قوله السلام كلام
تام الا ترى ان المصل اذا اراد ان يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكرانه في الصلوة
فسكت فانه يكون خارجا عن الصلوة. اذا اقتدى بامام لا يدري انه مقيم او

مسافراً قالوا لا يصح اقتداءه لأن العلم بحال الإمام شرط أداء الصلوة بالجماعة
 وكذا تعين الإمام من المقتدي. إذا أوردك الإمام في الركوع فكبر كما لم يكن
 شارباً في الصلوة إلا أن يكون إلى القيام أقرب لأن محل تكبيرة الافتتاح هو
 القيام. إذا انتهى إلى الإمام في الركوع فكبر يريد به تكبيرة الركوع أن كبر وهو قائم
 جازت صلواته ويكون تكبيرة الافتتاح. وإن كبر وهو راكع لم يجز لما ذكرنا أن محل
 تكبيرة الافتتاح هو القيام إذا صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة
 فقام صف حلف الإمام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم
 الناس فيه ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رح في وقعاته وقال أقرب الأقاويل
 إلى الصواب أن يقع أن كان الإمام في المقصورة والقوم بسراى خاصة يجوز
 وكذا لو كان الإمام بمسجد أنبار والناس بسراى خاصة يجوز ولو كان الإمام
 في المقصورة والقوم بمسجد منارة لا يجوز. وكذا في سجدة التلاوة إذا قرأها مرتين
 مرة في هذا المكان ومرة في ذلك ففي كل موضع يصح الاقتداء. لا يتكرر الوجه
 وإذا صاوى على الدابة بجماعة جازت صلوة الإمام ومن كان معه على دابته ولا
 صلوة غيره في ظاهر الرواية. إذا قام الإمام في الثالثة قبل أن يفرغ المقتدي من
 التشهد فإن المقتدي يتم التشهد ثم يقوم. وكذا لو سلم الإمام قبل أن يفرغ
 المقتدي من التشهد فإنه يتم التشهد. ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي
 من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصل على النبي عليه الصلوة و
 السلام فإنه يسلم مع الإمام بخلاف التشهد لا قراءة التشهد واجبة ولهذا
 يلزمه السهو بتركه ساهياً بخلاف الدعاء والصلوة على النبي عليه الصلوة
 والسلام. ولو تكلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من التشهد فإنه يتم

التشهد لأن الكلام بمنزلة السلام. وإن أحدث الإمام سجد قبل أن يفرغ المقتدي
 من التشهد فإنه لا يثبت التشهد. ولو رفع الإمام راسه من الركوع أو السجود وقبل
 أن يسبح المقتدي ثلثاً تكلموا فيه. والصحيح أنه يتابع الإمام لأن متابعة الإمام
 فرض فلا بد منه السنة. وقال بعضهم يتم التسبيح ثلثاً لأن من العلماء من لم
 يجوز الصلوة ما لم يسبح ثلثاً. ونور كح الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدي
 من القنوت فإنه يتابع لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدر. ولو ركع الإمام
 في الوتر ولم يقرأ المقتدي من القنوت شيئاً ان خاف فوت الركوع فإنه
 يركع وإن كان لا يخاف يفت ثم يركع. ولو فرغ للمقتدي من التشهد قبل فواج
 الإمام وذهب أو تكلم جازت صلواته لأن تمام الصلوة متعلق بالقعدة. و
 قد تستعده الإمام في حق المقتدي. رجل نسي القنوت ولم يتذكر حتى رفع
 راسه من الركوع فإنه لا يفت لأن هذه الغفوة بين الركوع والسجود ليس لها حكم
 القيام ولا يسجد للسجود في آخر الصلوة. رجل صلى وحده فجاء قوم واقتدوا به بعد ما صلى
 الرجل ركعة أو ركعتين ثم سبق الإمام أحدث فتأخر واستخلف واحداً من القوم ولا يدرك
 الإمام الثاني كما صلى الإمام الأول ولم يقف عليه ولا يعرف القوم أيضاً وقد خرج الإمام من المسجد
 قالوا إن كان الإمام سبقه أحدث وهو قائم فإن الثاني يصل ركعة ويقعد قبل التشهد ثم
 يقوم ويم صلوة نفسه ولا يتابعه القوم في ذلك ولكن يسكن القوم إلى أن يفرغ الإمام
 الثاني من الصلوة فإذا فرغ قام القوم ويتمون صلواتهم وحدها لأن الأمر
 يحتمل أنه كان بقي على الإمام الأول آخر الركعات فحين صلى الثاني
 تلك الركعة يتم صلوة الإمام فلما اقتدوا به بعد ذلك فيما بقي من صلوة
 القوم تفسد صلواتهم ولا يشتغلون. يضاً بالقضاء وحده أنا قبل أن

يفرغ الثاني من صلوته لاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة ولما
 فلوا اشتغلوا بالقضاء قبل اتمام صلوة الامام الاول تفسد صلوتهم فكان
 الاقرب الى الصواب ما قلنا. رجل اقتدى بالامام في المغرب ينوي التطوع
 فصلة الامام اربع ركعات وقعد على راس الثلاثة وتابعه المقتدى في ذلك.
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح تفسد صلوة المقتدى لان الرابعة
 وجبت على المقتدى بالشرع وعلى الامام بالقيام اليها فصار كرجل اوجب على
 نفسه اربع ركعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره فلا يجوز صلوة المقتدى.
 المقتدى اذا اتى بالركوع والسجود قبل الامام هذه المسئلة على خمسة اوجه اما
 ان اتى بالركوع والسجود قبل الامام او بعد الامام او اتى بالركوع قبل الامام
 وسجد مع الامام او اتى بالركوع مع الامام وسجد قبله او اتى بالركوع والسجود
 قبل الامام ثم يدركه الامام في اخرهما في الركعات كلها فان اتى بالركوع والسجود
 قبل الامام في الركعات كلها يجب عليه ان يصلي ركعة واحدة بغير رواية ويتم
 صلوته لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام يقع مع رافلا ففعل
 ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة
 تامة. وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة ينتقل الى الثانية فتصير ركعتان
 وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلث ركعات بقيت الرابعة بغير
 ركوع وسجود فيصل ركعة بغير قراءة ويتم صلوته. اما اذا ركع مع امام و
 سجد قبله يجب عليه قضاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام
 اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية
 مع الامام وسجد قبله. قلنا. غلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت

ركعة وظلت الركعة الثانية لانها بقيت قياماً وركوعاً بلا سجود ثم لما ركع الثالثة
 مع الإمام وسجد قبله لم يعتبر هذه السجدة . فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقلت
 السجدة من الرابعة الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فيصير في الحكم ركعتان فيجب
 عليه قضاء ركعتين بخير قراءة ويقيم صلوته . ولما اذركم قبل الإمام وسجد معه
 بحسب عليه قضاء أربع ركعات بصير قراءة لان السجود مع الإمام لا يعتبر اذا سبق له
 الركوع فيلزمه أربع ركعات . وإن أدركه الإمام في الركوع والسجود اخرها يجوز
 لانه انما هما الواجب لكنه يكره . وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جاز
 صلوته واذا صلى الإمام أربع ركعات وقعد على راس الرابعة وقام الى الخامسة
 ساهياً لا يتابعه المقتدي بل يمكث جالساً فان عاد الإمام الى القعدة ولم
 يقعد الخامسة بالسجدة وسلم سلم معه المقتدي وإن قعد الخامسة بالسجدة
 سلم المقتدي ولا ينظر الإمام . فان تكلم الإمام بعد ما قعد الخامسة بالسجدة
 لا يلزمه شيء في قول الشيخية رح وعنه قول رفيع يقضي ركعتين . اذا زاد الإمام
 في صلوته سجدة لا يتابعه المقتدي لانه خطأ أجمعاً ولا متابعة في الخطأ بخلاف
 ما اذا ترك الإمام القعدة الاولى في ذوات الأربع فان المقتدي يتابعه
 ولا يقعد وكذا لو زاد في تكبيرات العيد يتابعه المقتدي في ذلك الا اذا جاوز
 الإمام قاذيل الصحابة وسمع المقتدي التكبير من الإمام في لا يتابعه . لو كبر في
 صلوته الجنائز خمساً ساهياً لا يتابعه المقتدي . ولو أن الإمام لم يقعد على راس
 الرابعة وقام الى الخامسة ساهياً وتشهد المقتدي وسلم قبل ان يقعد الإمام
 الخامسة بالسجدة ثم قعد بها بالسجدة فسدت صلوته جميعاً . رجل انتهى
 الى الإمام بعد ما ركع الإمام ورفع راسه من الركوع فكبر المقتدي للركعة

قول الشيخية رح

ركع وسجد سجدتين مع الإمام لم يكن المقتدي مدركاً لتلك الركعة للعارف ولا تقسب
 صلوته. ولكن لو أدركه في السجدة الأولى فكبر وركع وسجد سجدتين لم تقسب صلوه له
 بخلاف ما إذا أدرك الإمام بعد ما ركع وسجد سجدة واحدة ورفع رأسه من السجدة
 فاقترى به الرجل وركع وسجد سجدتين حيث تقسب صلوته لأن المقتدي إذا اشعر
 فصوله الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يسجد أو بعد ما سجد
 ولم يرفع رأسه من السجدة كان عليه متابعة الإمام في السجدة وإن لم تكن السجدة
 محسوبة من صلوته فلم يوجد منه الزيادة ركوع فلم تقسب صلوته أما إذا اشعر في
 صلوة الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من السجدة لم يكن عليه متابعة الإمام في السجدة
 مكان أنيا زيادة ركوع وسجود وزيادة ركعة تامة في الصلوة موجبة فساد
 الصلوة. رجل أدرك الإمام في قيام الركعة الأولى وركع مع الإمام ولم يقتر
 على أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية ركب المقتدي
 معه ثانياً وسجد أربع سجديات للركعتين جميعاً كانت السجدتان منها
 للركعة الأولى ويعيد الركعة الثانية كلها لأنه لما لم يسجد للركعة
 الأولى حتى ركع ثانياً فاداسجد أربع سجديات فالسجدتان منها التحقتا
 بأحد الركوعين فارتفع الركوع الآخر فاداسجد سجدتين والسجدة
 بدون الركوع لا يعتبر كان عليه قضاء الركعة الثانية. المقتدي إذا ركع مع
 الإمام فتذكر الإمام أنه ترك السورة فعاد إلى القيام والمقتدي كان في آخر
 الصفوف فظن أن الإمام انحط للسجود فسجد للمقتدي سجدتين والإمام
 في القيام بعد يجوز صلوته مع الإمام ويكون مسبوقاً بركعة لأن الإمام لما عاد إلى
 القيام ارتفع الركوع الذي أتى به مع الإمام وصار كأنه لم يدرك مع الإمام

من الركعة الأولى السجدةتين فكان عليه قضاء ركعة. وكان المقتدي في ركوعه
 حين قرأ الإمام السورة أدرك المقتدي في الركوع حازوا ويكون مسبوقاً بركعة
 لأن الإمام شاركه في الركوع وان قل. المقتدي إذا رفع رأسه من السجدة
 تسل الإمام واطال الإمام السجدة وظن المقتدي أن الإمام في السجدة الثانية
 فسجد ثانياً وكان الإمام في السجدة الأولى قالوا لنوى متابعة الإمام أو نوى
 السجدة التي تان فيها الإمام أو نوى السجدة الأولى جاز وأن نوى المقتدي
 لسجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام رأسه عن السجدة وانخط
 للسجدة الثانية فقبل أن يضع الإمام وجهه على الأرض للسجدة الثانية رفع
 المقتدي رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدي وعليه إعادة
 تلك السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلاته. رجل أدرك الإمام في الركوع فانه
 بركم ولا يأتى النساء في الركوع بل يأتى بالنساء. رت لأن إنشاء سنة وأند سبيح
 كـ ذلك ونسب سبحات في محلها فإتية بالنسبيح. أدرك الإمام في الركوع في
 صلوة العيد فانه يأتى بتكبيرات العيد في الركوع لأن التكبيرات تسبيح
 سنة والاستغفار بالواجب أو في الإمام. أن نور من صلاة يسجد له أن
 يتحول إلى يمين القبلة. وكذا أنوار دان يتطوع بعد المكتبة. وأصله فمكان
 المكتوبة كيلا يشبهه على القوم. وتيسر له أن يكون في يمين القبلة ويتر
 في يمين القبلة لأن اليمين قضا على اليسار ويمين القبلة ما يكون بجلاء
 يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجلاء يمين المستقبل.

فصل في السبوق

رجلان سبقا ببعض الصلوة فعلا إلى قضاء ما سبقا واقتدى أحدهما

بالأخر فسدت صلاة المقتدي قراءاً ولم يقرأ وجعل اقتدي بالأمام في
ذوات الأربع فحدث الإمام وقدم هذا الرجل والمقتدي لا يدري ان
الإمام لم صلى ولم يبق عليه فان المقتدي يصل اربع ركعات ويقعد في كل
ركعة احتياطاً. اذا ظن الإمام ان عليه سهوا فسجد للسهو وتابعة للمسبوق
في ذلك ثم علم ان الإمام لم يكن عليه سهو فيه روايتان واختلف المشايخ لا خلا
الروايتين واشهرهما ان صلاة المسبوق تفسد وقال الشيخ الإمام ابو حفص
الكبير ربح لا تفسد. وان لم يعلم انه لم يكن سهواً على الإمام لم تفسد صلاة المسبوق
في قولهم. الإمام اذا سبقه الحدث في ذوات الأربع واستخلف مسبوقة بركعتين فان
المسبوق يصل ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الإمام ثم يقوم بقضاء ما سبق. ولو ان
هذا المسبوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كما لو اقتدى المقيم بالمسافر
فاحدث المسافر واستخلف المقيم فصل المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته
لان الخليفة قائم مقام الاول ما لم يفرغ عن صلاة الاول والاول لو ترك هذه القعدة
فسدت صلاته فكذلك اذا ترك الثاني المسبوق بركة اذا سلم مع الإمام ساهياً
لا يلزمه سجود السهو لانه مقتضى بعد. وان سلم بعد الإمام كان عليه السهو
لانه صار منفرداً. المسبوق اذا اشك في صلاته بعد ما قام الى قضاء ما سبق انه
سبق بركة او ركعتين فكبر ينوي الاستقبال يصير خارجاً عن الصلوة. وكذا
المسبوق اذا سلم مع الإمام ناسياً فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى به الانتقال
يصير خارجاً عما كان فيه بخلاف المنفرد اذا اشك فكبر ينوي الاستقبال فانه
لا يكون خارجاً لان صلاة المسبوق تتخالف صلاة المنفرد الا ترى انه يصح

اخرى بان كان في الغرض فكبر ينوي النقل او على العكس فانه يصير خارجا عما
 كان فيه . اما ما صلى بقوم فسبقه الحدث واستخلف رجلا فتذكر الثاني انه
 لم يصل الفجر فسدت صلوة الاول والثاني والقوم . ولو ان الامام الذي سبقه
 الحدث وخرج من المسجد تذكر فائتة فسدت صلوته خاصة لانه لما خرج من
 المسجد صار كواحد من القوم . وان تذكر الامام الاول فائتة قبل ان يخرج من
 المسجد فسدت صلوته وصلوة الثاني وصلوة القوم لان الامام الاول ماذا
 في المسجد فكانه قائم في المحراب فاذا فسدت صلوته فسدت صلواتهم جميعا
 اذا تذكر الامام فائتة بعد السلام وخلفه مسبوق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رح لا رواية لها في الكتب . وعندي ان صلوة المسبوق لا تنفسد
 كما لو ارتد الامام بعد السلام وخلفه مسبوق . رجل صلى بقوم صلوة النجى
 فلم يواحد من القوم بعد الفراغ من التشهد واطال الامام الدعاء واخر السلام
 الى ان طلعت الشمس فسدت صلوة الامام ولا تنفسد صلوة من سبقه
 بالسلام . وكذا لو تذكر الامام سجدة تلاوة بعد سلام هذا الرجل فسجد الامام
 للتلاوة بعد سلام هذا الرجل او كانت الصلوة ظهرا وادرك الامام الجمعة
 لا تنفسد صلوة من سلم اذا لم يدرك الجمعة . وكذا المسبوق بركعة اذا قام الى
 قضاء ركعة بعد سلام الامام ثم تذكر الامام سجدة تلاوة وسجد لها لا تنفسد صلوة
 المسبوق الا اذا تابعه في السجدة . اذا صلى الامام الظهر اربع ركعات وقعد على الرابعة
 وقام الى الخامسة ساهيا فاجاء افسان واقتدى به في صلوة الظهر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رح يصح اقتداء الرجل لان الامام ما لم يقيد الخامسة بالسجدة يكون في
 تحمية تطلب الصلوة . اذا قام الامام الى الخامسة وتابعه للمسبوق ان كان الامام

قعد على الرابعة فسدت صلوة المسبوق، وإن لم يكن قعد لا تنفس صلوة المسبوق
 حتى يقعد الخامسة بالسجدة. فإذا قعد ما بالسجدة فسدت صلوة الكل لأن الإمام
 إذا قعد على الرابعة تمت صلوته في حق المسبوق فلا يجوز للمسبوق مناعته، وإن لم يكن
 قعد على راس الرابعة يكون في حكم الصلوة الأولى ولهذا قالوا إن الإمام إذا لم يقعد على
 راس الرابعة وقام إلى الخامسة لا يسلم المقتدي، الم يقعد الإمام الخامسة بالسجدة
 بخلافه إذا قعد الإمام على راس الرابعة. الإمام إذا لم يقعد في المغرب على راس الثالثة
 وقام إلى الرابعة فشهد المقتدي وسلم قيل إن يقعد الإمام الرابعة بالسجدة فسدت
 صلوته لما قلنا. رجلاً ن صلى في الصحراء وأتم أحدهما بالأخر وقام على يمين الإمام فجاءه
 ثالث وجذب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر للاقتراح حكى عن الشيخ الإمام إلى بكر
 بن الطرخان رح أنه لا تنفس صلوة المؤتم جذب به الثالث إلى نفسه قبل التكبير
 أو بعد لأن الثالث لما توجه للصلوة وقام مقام الصلوة صار ذلك الموضع مسجداً
 لهم ويكون الثالث كالداخل في صلواتهما وقال غيره من المشايخ إذا جاء الثالث لأحد
 المؤتم إلى نفسه لكن يتقدم الإمام ويقوم في موضع سجوده فيصير الثالث شامع من كان
 على يمين الإمام خلف الإمام لأن الإمام ما لم يجاوز موضع سجوده لا تنفس صلوته
 إذا اقتدى المتفل بالمتفرض فأحدث للفترض وخرج من المسجد فسدت صلوة
 الإمام ولا تنفس صلوة المتفل. رجل صلى المغرب في منزله فذهب واقتدى برجل
 يصلي المغرب تطوعاً فقام الإمام إلى الرابعة فاسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه القدي
 قالوا فسدت صلوة الإمام والمقتدي ولا يقال صلوة الإمام انقضت فقلنا في قول
 أبي حنيفة وإليه يوسف رح فندفع أن لا تنفس صلوة القدي والجواب عنه إن صلوة
 الإمام وإن صارت فقلنا إلا أنها كانت فرضاً صار في الحكم مستقلاً، بحجة الفرض إلى

ضرورة النفل ويصير كانه صلى صلاتين بتحرمتين فيصير المقتدى مصليا صلاة
 واحدة بامامين من غير عذر والمحدث فلا يجوز. وكذلك لو قعد الامام على الثالثة
 حتى تمت المغرب للامام لان تحريمه الامام في الرابعة كتحريمه على عدة فاذا سلم
 يصير مصليا ركعة واحدة. المسبوق اذا سلم مع الامام على ظن ان عليه ان يسلم
 مع الامام فهو سلام عمل يمنع البناء مسافر صلى ركعة فجاء مسافر واقتدى
 به فاحدث الامام واستخلف المسبوق وذهب الامام للوضوء فنوى الإقامة
 والامام الثاني نوى الإقامة ايضا ثم جاء الامام الاول كيف يفعل. قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا حضر الامام الاول يقتل بالثاني فاذا صلى
 الامام الثاني الركعة الثانية يقعد قبل التشهد ويستخلف رجلا مسافرا
 من القوم اذ ركع اول الصلاة حتى يسلم بالقوم ثم يقوم الثاني فيصلي ثلث
 ركعات والامام الاول يصلي ركعتين بعد سلام الامام الثاني ولا يتغير فرض القوم
 بنبة الثاني. المسبوق اذا بدأ بقتلها فاته قالوا يكره له ذلك لانه مخالف لسنة
 ولا تفسد صلاته المسبوق اذا قعد مع الامام كيف يفعل اختلفوا فيه ^{الصحيح} و
 انه يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الامام اذا خاف انه لو
 انتظر سلام الامام يبر الناس بين يديه كان له ان يقوم بقضاء ما سبق ولا ينظر
 سلام الامام المنفرد الذي عليه سهوا والامام لا ياتي بالدعاء في التشهد الذي
 يكون قبل سجود السهو. المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة التي يجهر فيها لا ياتي
 بالتناء فاذا قام القضاء اسبق ياتي بالتناء ويتعوذ للقراءة وعند ابي يوسف
 رج يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند القراءة ايضا. المسبوق بركعتين اذا

الامام بعض الصلوة ثم قاما بقضيان فنسى احدهما انه بكم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدا رما قضي صاحبه ولم يقعد به يجوز صلواته مسافرا وقد بالمقيم بعد ما صلى الامام ثلث ركعات وعليه سهو فسجد للسهو وتابعه المقتدى ثم قام وقضى ما سبق به يجوز صلواته

فصل في مسائل الشك

والاختلاف بين الامام والقوم . مصلح المغرب اذا شك انه في الركعة الاولى ام في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد ثم يقوم ويصل ركعة ويقعد ثم يقوم ويصل ركعة ويقعد . ولو شك بعد السلام انه صلى ثلثا ام اربعا يحكم بالجواز بناء على الظاهر . ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد رحمه الله بسم صلواته ايضا ولا ينبغي عليه رجل صلى وحده او اماما صلى بقوم فلما سلم احبره رجل على انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصلى انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر . ولو شك المصلى في قول المخبر انه صادق او كاذب روى عن محمد رحمه الله يصح صلواته احتيا لمؤان شك في قول رجلين عدلين يصح صلواته وان لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله . واوقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام صليت اربعا فان كان الامام على يمين لا بعيد الصلوة بقولهم وان لم يكن على يمين اخذ بقولهم فان اختلف القوم فقال بعضهم صلى ثلثا وقال بعضهم صلى اربعا والامام مع احد الفريقين يوحى بقول الامام وان كان معه واحد لمكان الامام فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدىا به صح اعتدائهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداءا بالتفعل بالتفعل وان لم

انه صلى ثلثا واستيقن واحد انه صلى اربعا والامام والقوم في شك ليس على
الامام والقوم شيء لان قول المستيقن بالنقصان عارضة قول المستيقن بالتمام
والظاهر بعد الفراغ هو التمام فلا يعاد وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة لا يقيضه
لا يبطل ييقن غيره. ولو كان الامام استيقن انه صلى ثلثا كان عليه ان يعيد
بالقوم لانه ييقن بالنقصان ولا اعادة على الذي ييقن بالتمام لما قلنا. ولو استيقن
واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها
اختياطا وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا استيقن عدلان بالنقصان واخبرا
بذلك. رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم ندكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا
يدري من اية سهوة تركها قالوا يعيد صلاة الفجر والوتر لانهم يفسدون ان يترك
القراءة في ركعة واحدة. ولو تدكر انه ترك القراءة في الركعتين يعيد صلاة الفجر والوتر
والوتر. ولو تدكر انه ترك القراءة في الاربع يعيد صلاة الظهر والعصر والعشاء
ولا يعيد الفجر والوتر والغرب. ولو اجتمع اهل قرية على ترك الوتر ادبهم الامام
حبسهم فان لم يستمعوا فاتهم. وان امتنعوا عن اداء السنن قال مشايخ بنحو ان يعاقبهم كما يف
على ترك الفرائض وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله قال لو انكر اهل بلدة السواك
فاتهم كما يقال المرتدين. امام صلى المغرب فقال بعض القوم صليت ثلثا وقال
بعضهم صليت ركعتين وكلا الفريقين عند ثقة يوجب قول الفريق الذي كان
الامام معهم. فان اعادوا مرة اخرى مع الامام فالواصلة من يقول صلى الامام ركعتين
فاسد لاحتمال ان الامام كان مستغلا في الثانية وصلاة الفريق الاخر والامام جائز
ولو كان حلقه مسبوق فاقتدى به في الثانية لا يجوز صلواته. رجل صلى الوتر

في كل ركعة احتياطاً ويقرأ في كل ركعة. أما القنوت قال أئمة بلخ فينت في الركعة الأولى
 لا يرفع عن الشيخ الإمام إلا حفص الكبير رج أنه يفت في الركعة الثانية أيضاً وبه أخذ القاضي
 الإمام أبو علي النسفي رج. وأجمعوا على أن المسبوق بركعتين إذا قنت مع الإمام
 في الركعة الثالثة لا يفت مرة أخرى. وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل
 رج لا يفت مرة أخرى في مسألة الشك. وفرق القاضي الإمام أبو علي
 النسفي رج بين الشاك والمسبوق لأن قنوت المسبوق مع الإمام موقع في موضعه
 لأنه كان مأموراً به فلا يفت مرة أخرى لأن تكرار القنوت ليس بمشروع. أما
 في مسألة الشك لم يتيقن بوقوع الأول في موضعه فيفت مرة أخرى. ولو أوتر
 فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ القرآن أو قرأ الفاتحة دون السورة فتذكر في
 الركوع فإنه يعود إلى القيام ويقرأ ويقت ويركع لأنه لم يعاد إلى القيام كما هو في
 حكم الفريضة فإن رخص ركوعه ولو نسي القنوت فتذكر في الركوع فيه روايتان
 والصحيح أنه لا يفت في الركوع ولا يعود إلى القيام فإن عاد إلى القيام وقنت ولم
 يعد الركوع لم تغسل صلواته لأن ركوعه قائم لم يرتفع. ومن يقضي الصلوات
 يقضي الأوتار بقنوتها لأن قضاء الوتر واجب ولا وتر بدون القنوت. ومن
 لا يحسن القنوت يقول ربنا اثنان الدنيا حسنة إلا آخره. قال الفقيه أبو
 الليث رج يقول اللهم اغفر لي ويكره ثلثاً واختلفوا أنه هل يصلي على النبي
 عليه الصلوة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا أنه هل يحجر
 بالقنوت أم يخاف ويتجمل الإمام عن المقتدى أو لا يتجمل لم يذكر هذا في
 ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رج أن الإمام يحجر بالقنوت ويتخير الموم
 إنشاء قرأ وإن شاء آمن وإذا قرأ إنشاء جهر وإنشاء خافت وقال الإمام

أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله عندي أن يخفى الإمام. وكذا المقتدى لأنه ذكر
 كسائر الأذكار وثناء الافتتاح وتكبيرات الركوع والسجود. وبعضهم جعلوا
 القنوت بمنزلة القراءة يتحملة الإمام عن المقتدى ويجهر به مصلّي الظهر إذا
 صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في
 الطلوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا أنه يكون في الظهر والشك ليس
 بشيء. رجل صلى ركعتين ثم شك أنه مقيم أو مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم
 أنه مقيم فإنه يصيد صلوة المقيمين لأن هذا سلام عمداً. مصلّي العصر إذا تذكر
 أنه ترك سجدة واحدة ولا يدري أنه تركها من صلوة الظهر أو من صلوة العصر الذي
 هو فيها فإنه يتحرى فإن لم يقع تحريه على شيء يتم العصر وسجد سجدة واحدة
 لاحتمال أنه تركها من العصر ثم يصيد الظهر احتياطاً ثم يصيد العصر وإن لم يصيد
 فلا شيء عليه. ولو توهم أنه لم يكبر تكبيرة الافتتاح ثم ييقن أنه كبر جازله للمضي
 وإن أدى ركناً. مصلّي الفجر إذا شك في السجود أنه صلى ركعتين أم ثلاثاً قالوا إن
 كان في السجدة الأولى يمكنه اصلاح الصلوة لأنه إن كان صلى ركعتين كان
 عليه اتمام هذه الركعة لأنها ثانية فتجوز^١. ولو كانت الثالثة من وجه لا تقصد
 صلوته عند محمد رحمه الله لما تذكر في السجدة الأولى ارتفعت تلك السجدة
 أصلاً وصارت كأنها لم تكن كالوسيلة المحدث في السجدة الأولى من الركعة
 الخامسة وهي مسئلة زه. وإن كان هذا الشك في السجدة الثانية فسد
 صلوته لاحتمال أنه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالنافلة
 قبل أحوال المكتوبة مفسد المكتوبة. ولو شك في صلوة الفجر في قيامه أنها الأولى
 من صلوته أم الثالثة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يمكنه اصلاح صلوته

بان يرضى ما عهد من قيامه ويعود الى القعدة : فان كانت هذه الركعة ثالثة فنقبل
 رخصتها بالعود الى القعدة وتمت صلواته ثم يقوم ويصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة
 بفاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ويسجد سجدة واحدة للسهو لان تلك الركعة
 ان كانت هي الاولى فلم يأت بشيء من صلواته سوى التكبير فيأتي بجميع اركانها ولا
 يقعد بينهما لانه في حال يلزمه الركعتان وفي حال لا يلزمه شيء فلا يقعد . فاذا
 شك ولم يد راصلة ركعتين ام واحدة فان شك في حالة القيام امكنه اصلاح
 الصلوة بان يتم هذه الركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة واحدة
 يقعد ويسجد للسهو في آخره . بخلاف ما اذا شك انها ثالثة ام الاولى ففيها شك
 لا يتم ركعة بل يعود ويقعد قدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلو امر
 بالمضي فيها يفسد صلواته فلذلك امر بالعود الى القعدة ام ان الفصل الثاني
 شك انه ادى الركعة الثانية ولم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الركعة الاولى
 ام الركعة الثانية فكيف ما كان لا تفسد صلواته باتمام هذه الركعة فاذا اتمها
 يقعد قدر التشهد لاحتمال انها ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة اخرى . وان شك وهو
 ساجد ان شك انها الركعة الاولى ام الثانية يضر فيها سواء شك في السجدة الاولى
 ام في السجدة الثانية لانها ان كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت ثانية يلزمه
 فكملها واذا رفع راسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم وجلي
 بركعة ولو علب على ظنه في الصلوة انه احدث او لم يسمح يثق بذلك لاشك له
 فيه ثم يثق انه لم يحدث او يثق انه قد مسح قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 ربح ينظر ان كان ادى ركنها حال ما كان متيقنا بالحدث وبعد المسح فانه يستقبل
 الصلوة وان لم يؤد ركنها يضر في صلواته . ولو شك في صلواته انه هل كبر للافتتاح

أم لا وهل أحدث أم لا وهل أصابت النجاسة ثوبه أم لا وهل مسح رأسه
 أم لا فكان ذلك أول مرة يستقبل الصلوة. وإن كان يقع له مثل ذلك كثيرا
 جاز له المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب. الإمام إذا قام إلى الخامسة
 ناسيا قبل أن يقعد على رأس الرابعة في ذوات الأربع ثم عاد الإمام إلى القعدة
 ولم يعد المقتدي وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلوة الإمام واختلوا
 في صلوة المقتدي والمعادة احوط. مسائل الرياء. الإمام إذا علم بمجيء شخص
 إلى الصلوة فأن كان لا يعرفه فطول الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة لأبأس
 به لأنه أعانه على الطاعة لكن يطول قدر ما لا يشغل على القوم بأن يزيد تسبيحة
 أو تسبيحتين على المعتاد لأن الزيادة على ذلك يصير سببا لتفرق الجماعة. وكذا
 لو طول القراءة في الركعة الأولى ليدرك القوم تلك الركعة لأبأس بأن يطول
 مقدار ما لا يكون سببا لتقليل الجماعة. وكذا لأبأس للؤذن أن يؤخر الإقامة
 لأدراك القوم مع الاحتراز عن الرياء. هذا إذا كان الإمام لا يعرف الشخص الذي
 يجيء إلى الصلوة. فأن كان يعرفه لا يطول الركوع كيلا يشبه الميل والاشراك الغير
 الله تعالى في الصلوة. وبعض مسائل الرياء يأتي في فصل القراءة إنشاء الله تعالى
 جعل دخل في صلوة الظهر ثم شك أنه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلوة
 تيقن أنه لم يصل الفجر فانه يصلي الفجر ثم يعيد الظهر لأنه لما استيقن بعد الفراغ
 من الصلوة أنه لم يصل الفجر صار كأنه كان مستيقنا في ذلك الوقت كالمصلي بالتميم
 إذا رأى شيئا فظن أنه سراب فلما فرغ من الصلوة ظهر أنه كان ماء فانه يتوضأ ويعد
 وكذا لو تنكر يوم الجمعة وقت الخطبة انه لم يصل الفجر فانه يقوم ويصلي الفجر
 ولا يستمع الخطبة لأنه لو لم يصل الفجر حتى يفرغ الإمام من الخطبة لا يمكن قضاء

الفجر مع الجمعة انباشت في صلاة انه هل اذا ما لم لا كان في الوقت كان عليه ان يعيد وبعد خروج الوقت لاشي عليه. ولو شئت في ركعة بعد الفراغ من الصلوة لاشي عليه وفي الصلوة يلزمه اذاؤها. المسبوق اذا قعد مع الامام قبل التشهد وخاف انه لو انتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه كان له ان يقوم نقضاء ماسبق ولا ينتظر سلام الامام ومقدار الموضع الذي يكره المرور في المسجد قبل هذا وفي الصحراء اذا لم يكن له سترة لا يكره المرور وراء موضع السجدة ولو كان بين يديه سترة يكره المرور بينه وبين السترة. رجل صلى الظهر ثم تركه ترك من صلواته فرضا واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم ويصل ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة في السهم وهذا اذا علم انه ترك فعلا من افعال الصلوة فان ترك قرأة تفسد صلواته لاحتمال انه صلى ركعة بقرأة وثلاث ركعات بغير قرأة. وجل صلى الوتر ركعتين ثم ظن انه في السنة فسلم على رأس الركعتين فسدت صلواته وكذا لو سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن انه في الفجر

فصل في الترتيب وقضاء المتركات

الأصل في اداء الوقتية مع تذكر الفائتة ان ينظر الى الفوائت ان كانت ستا مما فوقها يجوز السابعة الوقتية. وفي رواية ابن سماعة رج ان كانت الفوائت خمسة اجوز السابعة مع تذكر الفوائت وان كثرت الفوائت وسقط الترتيب ثم قضي بعض الفوائت وبقي خمسة لا يجوز السادسة الوقتية فان بقيت الفوائت ستا جازت السابعة الوقتية. ولو تذكر صلوة قد نسيها بعد ما ادى وقتية جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان وان تذكره يظهر الترتيب. وان

تذكر بعد شهر لا يجوز الوقتية مع تذكر الغائبة الا اذا كانت الفوائت ستا
او اكثر. وكذا لو تذكر في الصلوة فسدت صلواته. وكما لا يظهر الترتيب مع
النسيان لا يظهر عند ضيق الوقت وتفسير الضيق ان يكون الباقي من الوقت مقداره
ما لا يسع فيه الوقتية والمتروكة جميعا فان كان يسع فيه المتروكة والوقتية جميعا يكون
واسعا. وان كانت المتروكة اكثر من واحدة والوقت لا يسع جميع المتروكات مع
الوقتية لكن يسع بعضها مع الوقتية لا يجوز له الوقتية ما لم يقض ذلك البعض الذي يسعه
الوقت وتفسيره رجل لم يصل العشاء والوتر فتذكر في وقت الفجر وبقي من الوقت
مقدار ما لا يسع فيه الا خمس ركعات على قول ابى حنيفة ربح يقضي الوتر ثم يصل
الفجر لان عنده الوتر فرض فيمنع جواز الوقتية ثم يقضي العشاء بعد طلوع الشمس
وكذا لو تذكر في الوتر في صلوة الفجر فسدت فجره في قول ابى حنيفة ربح الا اذا كان
في الوقت ضيق بان لم يبق من الوقت مقدار ما يسع فيه خمس ركعات قبل طلوع
الشمس وكذا لو تذكر في وقت العصا لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا
ما يسع فيه ثمان ركعات فانه يقضي الظهر ثم يصل العصر وان كان لا يسع فيه الا ست
ركعات فانه يصل الفجر ثم يصل العصر. واذا قضى الغائبة ان قضاها بجماعة فان
كانت صلوة يجهر فيها بالقرأة يجهر فيها الامام بالقرأة وان قضاها وحده يخبر بين
الجهر والخافتة والجهر افضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيها حتما وكذا الامام
ولو كثرت الفوائت واراد ان يقضيها براعى الترتيب في القضاء. وتفسير ذلك انه
اذا قضى فائتة ثم فائتة فان كان بين الاولى والثانية فوائت ست يجوز له قضاء
الثانية. وان كان اقل من ست لا يجوز قضاء الثانية ما لم يقض ما قبلها. بيان هذا
الاصل رجل ترك الصلوة شهرا ثم اراد ان يقضي المتروكات فتقضيت في اربعة

واحدة ثم تلتين ظهر اثني عشر اهكذا فعل في جميع الصلوة قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح الفجر الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة بيقين. والفجر
من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها اربع متروكات ظهر اليوم الاول وعصره ومغرب
وعشائه. والفجر من اليوم الثالث جائزة لان قبلها ثمان صلوات اربع من اليوم
الاول واربع من اليوم الثاني ثم بعد ما من صلوات الفجر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة
الظهر فان الظهر من اليوم الاول جائزة لانه ليس قبلها متروكة وظهر اليوم الثاني
فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات من اليوم الاول. وصلوة الظهر من اليوم الثالث جائزة
لان قبلها ست صلوات متروكة ثلثة من اليوم الاول وثلثة من اليوم الثاني وما بعدها
من صلوات الظهر الى آخر الشهر جائزة. واما صلوة العصر والعصر من اليوم الاول جائزة
لانه ليس قبل العصر متروكة من ذلك اليوم. وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة
لان عليه المغرب والعشاء من اليوم الاول وصلوة العصر من اليوم الثالث فاسدة
لان قبلها المغرب والعشاء من اليوم الاول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة
العصر من اليوم الرابع جائزة لان عليه قبلها ست صلوة من ثلثة ايام. وكذا اكل
عصر الى آخر الشهر جائزة اما صلوة المغرب. فالمغرب من اليوم الاول جائزة لانه
ليس قبلها متروكة. وصلوة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لان قبلها صلوة متروكة
وهي العشاء من اليوم الاول. وصلوة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لان قبلها
صلواتان العشاء من اليوم الاول والعشاء من اليوم الثاني. وصلوة المغرب من اليوم
الرابع فاسدة لان قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الاول وعشاء اليوم الثاني وعشاء
اليوم الثالث. ومن اليوم الخامس كذلك لان قبلها اربع صلوات. ومن اليوم
السادس كذلك لان قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جائزة شعر

ما بعد ما من صلوات المغرب إلى آخر الشهر جائزة. وأما صلوات العشاء كلها جائزة
 لأنه ليس قبلها صلوة متروكة. وعن محمد بن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت هل
 يعود فيما بقي عليه شيء من الفوائت فيه روايتان كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 رجح اختيار رواية العود. واختار شمس الأئمة السرخسي رجح رواية عدم العود. يجعل ترك
 صلوة ثم صلى بعد خمس صلوات وهوذا أكره المتروكة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رجح يقضي المتروكة ويعيد الخمس فإن لم يقض المتروكة حتى صلى السادسة جازت
 السادسة في قولهم ويقضي للمتروكة واختلفوا في الخمس التي بعد ما قال أبو حنيفة رحمه الله
 لا يعيد الخمس. وقال أبو يوسف ومحمد رجح يعيد. وكذا الوراء خمس صلوات ثم صلى
 بعد عاصلة وهوذا أكره لم يصل الخمس فإنه صلى الخمس ويعيد السادسة في قولهم
 فإن لم يقض المتروكات ولم يعد السادسة حتى صلى السابعة وهوذا أكره ما فعل جازت
 السابعة في قولهم وعليه قضاء الخمس المتروكة. واختلفوا في السادسة قال أبو حنيفة
 رجح لا يعيد السادسة وقال لا يعيد السادسة. أبو حنيفة رجح فرق فقال قبل خروج
 وقت السادسة يعيد السادسة وبعد خروج وقتها لا يعيد لأن قبل خروج وقت
 السادسة الفوائت خمس فلم يسقط الترتيب وأما بعد خروج وقت السادسة لو وجبت عليه
 إعادة السادسة كانت الفوائت ستا فيسقط الترتيب فيسقط الإعادة. رجح ترك صلوة
 يوم ولياليه فصل من الغد مع كل صلوة من الغد صلوة فالفوائت كلها جائزة قلها
 لآخرها. أما الوقتيات إن بدأ بها لا تجوز وإن بدأ بالفوائت فالوقتيات كلها
 فاسدة إلا العشاء الأخيرة وإن كان عالما بالعشاء فاسدة أيضا. وهذه المسئلة
 توافق قول من يقول إن الترتيب إذا سقط بكثرة الفوائت ثم قصي بعض الفوائت
 وبقيت الفوائت أقل من ست يعود الترتيب. وقال بعضهم لا يعود هو.

المختار. وجعل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يردى ايتهما كانت الا
 فصرى ولم يقع تحريم على شئ فانه يبدأ بايتهما شاء فان بدأ بالظهر فقضى الظهر ثم
 العصر قال ابو حنيفة رجع يعيد الظهر. وقال صاحباه لا يعيد وهذا المسئلة
 استدل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع في الرجل اذا ترك صلوة فتذكر بعد
 شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقتية قبل قضاء المتركة الا اذا كانت
 المتركة اكثر من خمس. ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر
 من يومين مختلفين وعسى يكون الصلوات بين الظهر والعصر من يومين مختلفين
 اكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون
 الظهر مع ما بعد ها الى العصر من يوم الياف ست صلوات لكن لما كانت المتركات
 اقل من ست لم يمنع الترتيب. فكذا اذا تذكر صلوة لسيها قبل شهر يجب مراعاة
 الترتيب. وعلى قول اكثر المشايخ لا يجب. ويجوز اداء الوقتية قبل قضاء تلك
 المتركة. وهكذا روي عن ابي يوسف والطحاوي رجع وما قاله المشايخ رجع لحوط
 قول غيره اوسع. ولو تركت ثلث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلثة ايام على
 قول ابي يوسف ومحمد رجع يقضى ثلث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما
 قال في الظهر والعصر انه يقضيها ولا يعيد الاولى منهما. واختلف للمشايخ على
 قول ابي حنيفة رجع قال بعضهم يقضى سبع صلوات والفتوى على قولها. رجل افتتح
 العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غربت الشمس ثم تذكر انه لم يصل الظهر فانه
 يتم العصر ثم يقضى الظهر لانه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر يجوز فهذا
 اولى. ولو افتتح العصر في اول الوقت واطال القراءة فلما صلى ركعتين غربت الشمس
 ثم تذكر انه لم يصل الظهر فكذلك. ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاكر انه لم

لأنه سلاما قبل الوقت وصلوة الفجر من اليوم الثاني ان كان الرجل ممن يرى الترتيب
لا يجوز لأن عليه قبلها من اليوم الاول اربع صلوات وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني
من اليوم جائزة سواء كان الرجل يترتيب أو لا يرى لكثرة الفوات. رجل ترك
الصلوة شهرا أو سنة تراشغل بإداء الصلوات في مواعيدها ثم ترك صلوة ثم صلى
وقتيه وهو ذكر المروة المحديثة ولما قبلها من الفوات اختلفوا في جواز الو^ق
قال بعضهم يجوز وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات وأوصى بأن يطعموا
لصلواته اتفق المشايخ على أنه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى
لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة وللوتر كذلك واختلفوا أنه هل يقوم
الاطعام مقام الصلوة قال محمد بن مقاتل ومحمد بن سلمة ج يقوم. وقال البخاري
رج لا يقوم. وكذا قال علماء فارج ان اطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر
غلام أحتم بعد ما صلى العشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم
ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه إعادة العشاء وهو المختار. وأن
استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجماعا وهذه واقعة محمد ج سألها
ابا حبيبة رج فاجابه بما ذكرنا فاعاد العشاء رجل يقضي صلوات عمره مع أنه لم يقفه
شيئ منها قال بعضهم بأنه يكره وبعضهم بأنه لا يكره لأنه أخذ باحتياط والصحيح
أنه يجوز لكن لا يقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لأنها نفل ظاهر وقد
فعل كثير من السلف رج لشبهة

فصل في الاستخلاف

من لا يصلح اماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له. امام سبقه المحدث تقدم الامام
وجلا والقوم رجلا ونوى كل واحد منهما ان يكون اماما فالامام هو الذي قدمه

الإمام لأنه ما دام في المسجد كان حق الاختلاف له. وأن تقدم رجل من غير تقديم
 احد وقام مقام الإمام قبل ان يخرج الإمام عن المسجد جاز. ولو خرج الإمام من المسجد
 قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلاة الرجل
 والقوم ولا تغسل صلاة الإمام الاول. رجل صلى برجل فاحدثا وخيا من
 المسجد معافست صلاة المقتل دون صلاة الإمام امام حدث تقدم رجلا
 من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فان بوى الثاني ان يكون اماما من ساعته و
 نوى ان يومهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الاول ومن
 كان علمه بين الخليفة وعلمه يساره في صفه ومن كان خلفه ولا يجوز صلاة من كان قبله
 من الصفوف لأنه صاروا اماما للإمام. وأن نوى الثاني ان يكون اماما اذا قام مقام
 الاول وخرج الإمام الاول من المسجد قبل ان يصل الثاني الى مقام الاول فسدت
 صلاتهم لأنه كما خرج الاول خلا مكان الإمام عن الإمام فشرط جواز صلاة الخليفة
 والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الإمام عن المسجد وان نوى الثاني
 ان يكون اماما من ساعته فقبل ان يصل الى المحراب خرج الاول من المسجد لا يفسد
 صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام. الإمام اذا حدث واستخلف رجلا من خارج
 المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح استخلافه ويفسد صلاة القوم
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح. وفي قسأ صلاة الإمام روايتان والاصح هو الفساد
 امام سبقه الحدث واستخلف رجلا واستخلف الخليفة غيره قال الشيخ الإمام أبو بكر
 بن الفضل ربح ان كان الإمام لم يخرج عن المسجد ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف
 غيره جاز ويصير كان الثالث تقدم بنفسه او قل له الإمام الاول. وكان غير ذلك
 يخرج اماما توهم انه ربح فاستخلف غيره فقبل ان يخرج الإمام عن المسجد ظهر.

ماء ولم يكن دما قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفصل رج المكان الخليفة أدى ركعا
 من الصلوة لا يجوز للشام ياخذ الإمامة مرة ثانية لكنه يقتدي بالخليفة لأن الخليفة
 قال كنت باداء ركن وان لم يؤد ركعا لكنه قام في المحراب قال أبو حنيفة وأبو يوسف رج
 له ان ياخذ الإمامة مرة أخرى لأن المسجد مكان واحد فيجعل كأنه لم يحول وجهه عن
 القبلة. قال محمد بن لا يجوز لأنه حول وجهه عن القبلة بالشك لا يبين الحديث ففسد
 صلوة الكل عند محمد بن. ولو ظن أنه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج أنه على
 الوضوء روى الحسن عن أبي حنيفة رج أنه يستقبل الصلوة. وأن ظن أنه أحدث
 فاستخلف رجلا وخبر من المسجد ثم علم أنه لم يكن أحدث فسدت صلوة الكل هو
 الصحيح. ظن الإمام أنه أحدث أو على غير وضوء فانصرف وقدم القوم رجلا ثم
 استيقن بالطهارة فسدت صلوة الكل خرج الإمام عن المسجد ولم يخرج الإمام
 اذا صار مطالباً بالبول فذهب واستخلف غيره لا يصح الاستخلاف انما يجوز
 الاستخلاف بعد خروج البول. وكذا اذا أصابه وجع البطن او المثانة او غير ذلك. و
 كذا لو عجز عن القيام بذلك السبب فقعده صلى قاعدا لا يجوز. أمام سبقة الحديث
 فاستخلف رجلا وتقدم الخليفة ثم تكلم الإمام قبل ان يخرج عن المسجد او أحدث شتم
 تلوا يضرب ولا يضرب غيره. ولو جاء رجل في هذه الحالة فإنه يقتدي بالخليفة. ولو بدا للاد
 ان يقعد في المسجد ولا يخرج كان الإمام هو الثاني. ولو توضأ الأول في المسجد وخليفته
 قائم في المحراب ولم يؤد ركعا يتأخر الخليفة ويتقدم الإمام الأول وان خرج من المسجد فوضأ
 ثم رجع إلى المسجد وخليفته لم يؤد ركعا كان الإمام هو الثاني. وأن تولى الثاني بعد ما تقدم
 إلى المحراب ان لا يخلف الأول ويصلي صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلوة من اقتدى به
 رجل صلى في المسجد فأحدث وليس معه غيره فلم يخرج من المسجد حتى جاء رجل وكبر

ينوي الدخول في صلاته ثم خرج الأول فان الثاني يكون خليفة الأول عند اصحابنا راجح. وكذا لو توضأ الأول في ناحية من المسجد ورجع ينبغي ان يقتدى بالثاني لان الثاني صار اماما له عينه اوله بعينه. اذا حدث الامام واستخلف رجلا وخرج من المسجد ثم احدث الثاني ثم جاء الأول بعد ما توضأ قبل ان يقوم الثاني مقام الأول فقد مه الثاني لا يجوز تقديمه. ولو جاء الأول متوضيا بعد ما قام الثاني مقام الأول جاز للثاني ان يقدمه. ظن الامام انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث يستقبل الصلوة وان علم قبل الخروج بنى على صلاته وقال محمد رحمه يستقبل. ظن الامام انه احدث فاستخلف رجلا ثم احدث الأول متعمدا او تكلم قبل ان يخرج من المسجد فسدت صلوة الكل كالو فعمل ذلك قبل ان يستخلف احدا وان احدث غير متعمد ولم يؤد الخليفة ركعا ينبغي ان يعيد الأول استخلافه حتى يجوز. بجل صلى يقوم في الصحراء فحدث وتقدم امامه خطوبتين قبل ان يقدم احدا ان تقدم مقدرا ما لو تاخر يخرج عن الصفوف فسدت صلاته ثم يعتبر التقدم بالتاخر في حق هذا الحكم. والبيت بمنزلة المسجد. المقدي اد اشك في اتمام وضوء امامه يجوز صلاته ما لم استيقن ان الامام ترك اعضا من اعضاء وضوئه لان الاحكام تبيتن على الظاهر والظاهر هو الاتمام والله اعلم

باب الحدث في الصلوة وما يكره فيها وما لا يكره

في الباب فصول اربعة. فصل فيما يكره في الصلوة وفيما لا يكره. وفصل فيما يوجب السهو وفيما لا يوجب فصل فيما يقطع الصلوة. وفصل فيما يمنع المضي وما لا يمنع البناء

اما الاول

يكره على الاى والتسبيح في الصلوة المكتوبة والتطوع في قول ابى حنيفة رحمه وقال ابو يوسف

رَجُلٌ لَا بَأْسَ فِي الْمَكْتُونَةِ وَالطَّوْعِ قَالُوا إِنَّ غَيْرَ رُؤُسِ الْأَصَابِعِ لَا يَكْرَهُ. وَاحْتَأَفَتْ
 الْمَشَاطِخُ فِي كَرَاهَةِ عَدْلِ الْأَمْرِ وَالْتَفْسِيحِ خَارِجِ الصَّلَاةِ. وَيَكْرَهُ أَنْ يَعْثُبَ شَوْبَةً أَوْ
 جَسَدًا أَوْ لَحْيَةً. وَإِنْ يَكْفُ قُبُوبُهُ. وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَنْفُضَ قُبُوبَهُ كَيْلًا يَلْتَصِقُ بِجَسَدِ
 فِي الرُّكُوعِ وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَمْسَحَ جَبْهَتَهُ مِنَ التُّرَابِ وَالتَّحْشِيشِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ
 وَقَبْلَهُ إِذَا كَانَ يَضَعُ ذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ لَا يَضُرُّ ذَلِكَ يَكْرَهُ فِي وَسْطِ
 الصَّلَاةِ وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَالسَّلَامِ. وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَمْسَحَ الْعَرَقَ عَنْ جَبْهَتِهِ فِي الصَّلَاةِ
 وَيَكْرَهُ أَنْ يَشْبِكَ أَصَابِعَهُ وَيَرْقَعُ وَإِنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ وَإِنْ يَلْتَفِتَ يَمْنَةً وَبَسْرَةً
 بَأَنْ يَحُولَ بَعْضُ وَجْهِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ. فَأَمَّا مَنْ يَنْظُرُ بِمَوْقِعَيْنِهِ وَلَا يَحُولُ وَجْهَهُ فَلَا
 بَأْسَ بِهِ. وَيَكْرَهُ أَنْ يَقْعُدَ فِي الشَّهَادَةِ أَوْ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. وَتَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الشَّيْءَ
 عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصُبُ فَتَحْذَرُهُ. وَقِيلَ تَفْسِيرُهُ أَنْ يَضَعَ الْيَتِيمَ عَلَى الْأَرْضِ وَيَنْصُبُ
 يَدَيْهِ أَمَامَهُ نَضْبًا. وَيَكْرَهُ التَّرَجُّعَ لِمَنْ عَذَرَ بَأَنْ يَفْعَلَ عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ. وَإِنْ تَوَلَّى
 فِي الطَّوْعِ لَا عَلَى رِجْلِهِ التَّكْبِيرَ جَازًا وَلَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعَيْهِ. وَلَا يَتَنَاقَبُ وَلَا يَطْفِئُ فَاهُ وَلَا
 أَنْفَهُ إِلَّا إِذَا غَلَبَهُ التَّنَاقُوبُ فَخَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْفَمِ. وَلَا يَقْطَعُ. وَلَا يَنْفُضُ عَيْنَيْهِ وَلَا يَقْلِبُ
 الْخِصَامَ إِلَّا إِذَا كَانَ لَا يُمْكِنُهُ السُّجُودُ فَلْيَسْوِ مَوْضِعَ سُجُودِهِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ. وَلَا بَأْسَ
 بِمَنْ تَهَلَّلَ أَوْ تَهَلَّبَ وَالْحِجَةُ الْجَنُوزُ وَغَيْرُ الْجَنُوزِ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْأَعْذَارِ وَقَبْلَهُ وَقِيلَ هَذَا
 إِذَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْمَشْيُ وَالْمَعَالِجَةُ فَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمَشْيِ وَالْمَعَالِجَةُ الْكَثِيرَةُ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ
 تَأْتِي خَمْسُ الْأُمَمَةِ السَّرْحِيصَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ احتَاجَ إِلَى الْمَعَالِجَةِ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ وَيَكْرَهُ
 أَنْ يَأْخُذَ الْقَمْلَةَ وَيَقْتُلَهَا لَكِنْ يَدُهَا تَحْتَ الْحَصِيرِ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَجُلٌ وَرَجُلًا
 عَمَهُ أَنْهُ لَوْ أَخَذَ قَمْلَةً أَوْ بَرِغوثًا فَقَتَلَهَا أَوْ دَفَنَهَا فَقَدْ أَسَاءَ. وَلَا يُزَيَّقُ فِي الصَّلَاةِ
 وَيَكْرَهُ تَرَكَ الطَّلَاقِيَّةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَهُوَ أَنْ لَا يَقِيمَ صَلْبَهُ وَيَكْرَهُ الْأَعْتِجَارُ

هو ان يشد راسه بالمندبل ويترك وسط راسه. وكذلك عقص الشعر.
هو ان يجمع شعره على وسط الراس ويشده. ويكره القراءة في غير حالة القيام.
كذلك سدل الثوب في الصلوة وهو ان يجعل الثوب على راسه او عاتقه
ويرسل جانبيه امامه على صدره. ويكره الصلوة في ازار واحد من غير عذر
ولا بأس بان يصل في ثوب واحد متوشحاه. ويكره لبسة الصماء وهو ان يجعل
الثوب تحت الابط الايمن وي طرح جانبيه على عاتقه الايسر. قالوا ومن صلى في
قباء ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشده بالمنطقة مخافة السدل. ويكره
ان يصل وبين يديه او فوق راسه او على يمينه او على يساره او في ثوبه تصاوت
وفي البساط روايتان والصحيح انه لا يكره على البساط اذا لم يسجد على التصاوير
هذا اذا كانت الصورة كبيرة تبدل للناظر من غير تكلف. فان كانت صغيرة او
محموة الراس لا بأس به. ولا بأس بالصلوة على الفرش والبسط واللبود. والصلوة
على الارض او على ما تنبت الارض افضل. ويكره ان يطول الركعة الاولى على
الثانية في التطوع. ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع الصلوة. ويكره تكرار
السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع. ويكره نزع القميص
والقلنسوة ولبسهما ونزع الخف في الصلوة بعمل يسير. ويكره ان يشتم طيبا وان
يروح بثوبه او بمروحة في الصلوة مرة او مرتين ولا يفسد الصلوة ويكره الدخول
في الصلوة وهو مطالب ببول او غائط فان افتتحها وزك يشغله عن الصلوة قطعها
وان مضى عليها اجزاء وقد اساء. وكذا الواصا به بعد الافتتاح ويكره ان يحرف
اصابع رجليه او يديه عن القبلة في السجود وغيره. وينبغي ان يكون منتهى
الموضع سجود ولا يرفع راسه الى السماء ويكره ان يصل خلف الصعود انما وجد

في الصفوف فرجة. ويكره المروءيين يدي المصلّي. ويد ر المصلّي للمارّين يديده ولا
 يقاتله. ويكره أن يصلّ وبين يديه نيام أو قوم يتحدّثون في رواية الحسن عن أبي خنيفة
 صح في رواية جامع الضعيف قالوا بأسن بأن يصلّي الظهر رجل قاعد يتحدّث قالوا
 تاويل رواية الحسن إذا رفعوا أصواتهم بالحدّيث فربما يصير ذلك سببا لقطع الصلوة.
 ويكره أن يصلّ وبين يديه تنوير أو كانوا فيه نار موقدة لأنه يشبه عبادة النار. وأن
 كان بين يدي يده سراج أو قنديل لا يكره لأنه لا يشبه عبادة النار ولا بأس بأن يصلّي وبين
 يدي يده أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك. ويكره أن يصلّ وهو يعتقد
 على حائط أو أسطوانة من غير عزّز. ولا بأس بذلك في التطوع. ولا بأس أن يصلّي في فيه دهم
 أو دنانير لا يمنع عن القراءة. وأن منعه عن القراءة لا يجوز صلواته. وكذلك الوصل في يده مال
 يسكبه ويكره أن لا يضع يديه على ركبتيه في الركوع أو على الأرض في السجود من غير عزّز.
 وكذلك أن يسجد أو فاعل حدّ ي قدميه عن الأرض وأن رفعهما لا يجوز صلواته

فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو

إذا صلّى ولم يدرك ثلث أصلي أمم أو قال إذا كان ذلك أول ماسه يستقبل واختلّفوا في
 تفسير ذلك قال بعضهم أول ماسه في هذه الصلوة وقال بعضهم أول ماسه في عمره
 وعليه أكثر المشايخ فإن لقى ذلك غير مرة يتحرى ويأخذ بما ركن إليه قلبه. فإن وقع تحرّيه
 على أنه صلّى ركعة يضيف إليها أخرى إن كانت الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد
 لسهوه. فإن وقع تحرّيه على أنه صلّى ركعتين يقعد ويسلم ويسجد لسهوه. وإن لم يقع تحرّيه
 على شيء يأخذ بالاقبل في صلوة الفجر يجعل كأنه صلّى ركعة فتعدّ لاحتمال أنه صلّى ركعتين ثم
 يضيف إليها ركعة أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه وسجد السهو يتعلّق بأشياء
 منها إذا فعل فيما يقيم فيه أو قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد أو بالقيام إذا استتم

قائماً وكان إلى القيام أقرب فانه لا يعود إلى القعدة. وأن لم يكن كذلك قعد ولا سهو
 عليه وفي رواية إذا قام على ركبتيه لينهض يقعد عليه السهو ليستوى فيه القعدة
 الأولى والثانية وعليه الاعتماد. وإن رفع اليدين من الأرض وركبناه على الأرض ما لم
 يرفعهما يقعد ولا سهو عليه وكذا روى عن أبي يوسف ر.ح. ومنها إذا جهر وهو أنام
 فيما يخاف فيه قل ذلك أو أكثر. أو خافت فيما يجهر فيه قل ذلك أو أكثر في ظاهر الرواية
 وفي النور لا سهو عليه ما لم يخاف مقدراً ما يتعلق به جواز الصلوة على الاختلاف
 وهو أية قصيرة عند ابني خيفة ر.ح. وعندنا ثلث آيات قصار وأية طويلة وذكر
 شمس الأئمة المحلوا في ظاهر الرواية الجهر والخافت سواء وفي كل ذلك سهو وإن كانت
 كلمة. ولا سهو على المنفرد في شيء من ذلك لانه مخبرين بالجهر والخافت. وروى أبو سليمان
 ر.ح. أن المنفرد إذا ظن أنه امام فحرك كما يجهر الامام يلزمه سجود السهو. ومنها إذا نكث الفاتحة
 في الأوليين أو أحدهما أو ترك السورة في الأوليين أو أحدهما يلزمه السهو. ومنها
 إذا قرأ الأوليين أو في أحدهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة. ولو قرأ الفاتحة ثم السورة
 ثم الفاتحة لا سهو عليه. وقيل بأنه يلزمه السهو. ولو ترك قراءة التشهد ناسياً في
 القعدة الأولى أو في الأخيرة وتذكر بعد السلام يلزمه السهو عن أبي يوسف ر.ح.
 في رواية لا سهو عليه. ولكن لو ترك بعض التشهد ساهياً يلزمه السهو في ظاهر الرواية
 قالوا إكراه المصلحة أما ما أخذ بقول أبي يوسف ر.ح. وإن لم يكن يأخذ بقول محمد ر.ح. ومن
 عليه السهو يصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الأولى وفي قول ابني خيفة و
 أبي يوسف ر.ح. وفي قول محمد ر.ح. في القعدة الثانية. والأحوط أن يصل في القعدتين
 ولا يلزمه السهو بتكرار التشهد في القعدة الثانية ولو نكث بالسورة ساهياً فلا قرأ
 البعض نكراً فانه يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد للسهم. وإن قرأ أكثر الفاتحة لم يجز

الباقي لاسهوعليه وان بقى الأكثر فعليه السهو اما كان او منفردا وان لم يقرأ
 الفاتحة في الشفع الثاني لاسهوعليه في ظاهر الرواية. ولو قرأ الفاتحة او آية من
 القرآن في القعدة او في الركوع او في السجود او قرأ التشهد في الركوع او في السجود
 كان عليه السهو. ولو زاد في القعدة الاولى على التشهد وقال اللهم صل على محمد
 يلزمه السهو. ولو تعد في الثانية قبل التشهد ونسي قراءة التشهد ثم تذكر
 وقرأ فيه روايتان عن ابي يوسف رح في رواية لاسهوعليه اذا ترك القعدة الاولى
 من ذوات الأربع والثلاث يلزمه السهو ولو ترك في التطوع لا تفسد صلاته
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ويلزمه السهو. ولو ترك القنوت تذكر في القعدة
 او بعد ما قام من الركوع لا يفتت وعليه السهو. ولو سهر عن تكبيرات العيد يلزم
 السهو. ولو زاد في صلوته ركوعا أو سجودا لا تفسد صلوته ويلزمه السهو. ولو
 افتتح الصلوة ثم شك انه هل كبر للافتتاح ثم تذكر انه كبر ان شغله التفكير عن
 اداء شيء من الصلوة كان عليه السهو والا فلا ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعاد
 التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا يكون الثانية استقبالا وقطعا لا لو
 ولو افتتح الظهر ثم نسي فظن انه في العصر فصل ركعة او اكثر ثم تذكر انه كان في
 الظهر لاسهوعليه لان تفكره لم يشغله عن اداء ركن. ولو شك في ركوعه أو سجوده
 وطال تفكره كان عليه السهو. ولو صلى وحده فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ
 ثم شك انه صلى ثلثا او اربعا وشغله ذلك عن وضوئه ساعة ثم استيقن فاقم وضوئه
 فعليه السهو لانه في حرمة الصلوة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في
 حالة الاداء. ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمه واحدة ثم استيقن بانما الصلوة
 لا يلزمه السهو لانه شك بعد الخروج من الصلوة وان شك في ذلك بعد ما قعد

قدر التشهد وشغله الشك عن السلام فترتد كرفس لم كان عليه السهو. وإن
 اختلج الصلوة فقرأ التشهد في قيامه قبل أن يشرع في قراءة الفاتحة عامدا
 أو ساهيا لا سهو عليه. وإن جهز بالتعوذ أو بالتسمية أو بالتأمين لا سهو عليه.
 وإن قرأ في الأولين السورة ولم يقرأ فاتحة الكتاب له أن يقرأ الفاتحة في الشفع
 الثاني إن شاء وإن قرأها لا يكون قضاء. وإن ترك السورة في الأولين قضاها
 وعليه السهو قرأ في الآخرين أو لم يقرأ وإذا قرأها قال أبو حنيفة تجزئ بقرأة
 السورة ولا يجزئ بقرأة الفاتحة. رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد
 السجدة الثانية شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو شك في الثالثة أو الرابعة
 فلحظ إلى من خلفه ليعلم أنهم إن قاموا قام وإن قعدوا قعد وتعبد بذلك قالوا
 لا بأس به ولا سهو عليه ولا يجب السهو بترك رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح. ولا
 بترك ثلث الافتتاح والتعوذ والتأمين. ولا بترك التسمية في الركعة الأولى ولا بترك
 سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد. ولا بترك تكبيرات الركوع والسجود ولا بترك
 التسبيحات في الركوع والسجود ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيدين وتكبيرات
 الافتتاح. وإذا قرأ الفاتحة الأخرى فقرأ أكثرها ثم أعادها ساهيا فهو بمنزلة ما لو
 قرأها مرتين. ولو قرأ الفاتحة مرتين في الثالثة أو الرابعة ساهيا لا سهو عليه
 ولو لم يقرأ شيئا من القرآن في الشفع الثاني ولم يسمع عن أبي حنيفة رج أنه قال إن كان
 متعبا فقد أساء. وإن كان ساهيا كان عليه سجود السهو ورأى أبو يوسف
 عن أبي حنيفة رج أنه لا حرج عليه في الحمد ولا سجود في السهو وعليه الاعتماد. و
 من عابه سجود السهو في صلوة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قصد
 قدر التشهد سقط عنه سجود السهو وكذلك سجود. وقضاء الفاتحة فله سجود

حتى احمرت الشمس. وكذا في الجمعة اذا خرج وقتها وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد
السلام يسقط السهو. اقل على امام سلم عليه سجود السهو وان سجد الامام للسهو
صح الاقتداء والافلا. وعند محمد بن يحيى الاقتداء على كل حال اذا لم يسجد
الامام للسهو لا يسجد للمقتدى. اذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لسهو
عليه وسلم عن يمينه. اذا قعد على الرابعة قعد الغشيد ثم تذكروا بعد السلام انه
لرب تشهد قال ابو يوسف رج يعود ويتشهد. وقال زفر بن محمد: اذا ترك الي تشهد.
اذا ترك صلاة الليل ناسيا فضاها في النهار وام فيها واحدة استعيا كان عليه
السهو. وينبغي ان يجهر ليكون الصاء على وفق الاداء وان لم يلا في صلاة النهار يخاف ولا
يجهر فان حصر ساهيا كان عليه السهو. ولو لم في التطوع في الليل خافت متعديا فقد ساء
واذا كان ساهيا فعليه السهو. اذا لم يقرأ شيئا في الشفع الاول قرأ في الشفع الثاني بقائه
الكتاب وسورة ويجهر بهما في قولهم جيعا ويسجد للسهو. اذا قرأ السجدة الصليبية او
سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو. اذا سلم المسبوق ساهيا يلزمه السهو
فيل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لاسهو عليه. المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه
من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا يجوز صلواته في قول ابن خزيمة ومحمد بن يحيى وعليه السهو
اذا زاد على التشهد الاول حرفا ولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام
روى الحسن بن ابن خزيمة رج انه يلزمه السهو. اذا صلى العصر خمسا وقعد في الرابعة
قعد التشهد قالوا لا يضيف اليها اخرى لان التنقل بعد العصر مكروه ولا سهو عليه
لفوات محله لانه اخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى الطوع ولم يتم التطوع. وعن
محمد بن يحيى انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر انما مكروه
اذا كان عن اختيار اما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره. وكذا قالوا في من اراد ان تطوع

في آخر الليل فلا صلى ركعة طلعت الفجر فالأفضل ان يتمها لما قلنا. اذا بدأ بقرأة السورة في الركعة
 الاولى والثانية فقرأ آخرها قاسا، بما كان عليه السهو. اذا سلم بعد ما قعد قد ركن للشهد ولم يتشهد
 فانه يتشهد ويسلم ثم يسجد سجدة السهو ثم يتشهد ثم يسلم. اذا نسي التشهد في آخر الصلوة
 فسلم ثم تذكر واشتغل بقرأة التشهد فلما فرأ البعض سلم قبل اتمام التشهد فسدت
 صلوته في قول ابي يوسف رجع، ثم فعوده الاول ارتفض بالعود الى قرأة التشهد
 فاذا سلم قبل اتمام التشهد تغسل صلوته. وقال محمد رجع لا تغسل صلوته
 لان فعوده الاول ما ارتفض كله بالعود الى قرأة التشهد وانما ارتفض بقدر
 ما قرأ او لم يرتفض اصلا لان محل قرأة التشهد القعدة فلا ضرورة الى رفضها و
 عليه الفتوى. وعن هذا اختلف المشايخ في مسئلة لارواية فيها. اذا نسي الفاتحة
 والسورة حتى ركب فتذكر في ركوعه فانصب قائما للقرأة ثم ندم فسجد ولم يعد
 الركوع قال بعضهم تغسل صلوته لانه لما انصب قائما للقرأة ارتفض ركوعه
 فاذا لم يعد الركوع تغسل صلوته وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع او لم يرتفض اصلا
 لان الرفض كان لاجل القرأة فاذا لم يقرأ صار كأن لم يكن. اذا اراد ان يقرأ فصلوه
 سورة فاطخطأ فقرأ سورة اخرى لاسهو عليه. اذا شئت في سجود السهو انه يسجد
 سجدة وسجدتين وطلا تفكره ثم تذكر لاسهو عليه. المسبوق اذا لم يتابع الامام
 في سجود السهو وسها فيما يقضي كراه سجدة واحدة ويتنظم الثانية الاولى وان لم يسه
 فيما قضى وفرغ عن صلوته يسجد للسهو الذي كان مع الامام استحسانا. ولو تابع
 الامام في سجود السهو ثم سها فيما يقضي فانه يسجد لسهو. اما سها في صلوته
 ثم احداث تقديم غيرها للثاني ايضا فليسجل الثاني سجدة واحدة كراه ذلك. اذا سلم الامام
 وعليه سهو فقام المسبوق الى قضاء ما سبق فقرأ ركعة واحدة وسجد الامام

للسهو يتابعه المسبوق في سجود السهو ويقعد معه مفداً. التشهد لان انفراد
 لم يتأكد لاجرم لو سجد لا يتابع الامام لان انفراده. قد تأكد ثم اذا عاد الى قضاء ما سبق
 قبل التقييد بالسجدة يعيد القيام والركوع لان قيامه وركوعه قبل سجود
 الامام للسهو انقضت بالمتابعة فلا بد من الاعادة. ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم
 الى قضاء ما سبق قبل سلام الامام فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد،
 فالمسئلة على وجه. أما ان كان مسبوفاً بركعة او بركتين او بثلاث فان كان مسبوفاً
 بركعة ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد مفداً وما يجوز به الصلوة
 جازت صلاته لو مضى على ذلك. وان لم يقع من قراءته مفداً رذل ذلك بعد فراغ
 الامام من التشهد فمضى على ذلك فسدت صلاته لان قيامه وقراءته قبل
 فراغ الامام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلواته ركعة
 فلا يجوز. وكذا لو كان مسبوفاً بركتين لانه ترك القراءة في احدهما. ولو كان
 مسبوفاً بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة
 فينظر ان كان قد قام بعد فراغ الامام من التشهد في قومة وقراء في الآخرين ما يجوز
 به الصلوة جازت صلاته. وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ^{مضى}
 على ذلك فسدت صلاته. رجل صلى المغرب ركعتين وقعد قد راى التشهد
 وظن انه اتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر بنوى السنة ثم تذكر انه لم يتم المغرب بعد
 ما سجد للسنة او قبل ذلك فسدت للمغرب لانه انتقل الى السنة قبل اكمال
 الفريضة. ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر فظن ان صلاته قد فسدت
 فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى ثلثاً ان صلى ركعة وقعد قد راى التشهد جاز للمغرب
 والا فلا لان نية للمغرب ثانياً لم تصح فيبقى في الاولى. فاذا صلى ركعة وقعد ثم الصلوة

والا فلا وإن افتتح المغرب وصل ركعة فظن انه يكبر للافتتاح فافتتحها و
صلى ثلاث ركعات جازت صلواته لانه في مرة الثانية قعد على الثانية وهي الثالثة
خفيفة. ولو صلى المغرب ركعتين فظن انه لم يفتتح وصل ثلاث ركعات لا يجوز
صلواته لانه في الاولى ما ذكره يقعد على راس الاولى في المرة الثانية فقد ترك القعد
على راس الثالثة فنفس صلواته. اذ صلى الظهر اربعاً وركب بعد السلام انه
ترك منها سجدة فقام مستقبل الصلوة فصل اربعاً وسلم وذهب ففسدت صلواته
لان نيته استقبال الظهر لم تصح لانه كان في الاولى فصلاً والخط المكتوبة بالنافذة قبل
اكمال المكتوبة فنفس صلواته. رجل صلى العشاء وسلم على راس الركعتين على ظن
انها ترويحاً لو سلم في الظهر على الركعتين على ظن انها جامعة. او للقيم سلم على راس الركعتين
على ظن انه مسافر مستقبل الصلوة ولو سلم على راس الركعتين على ظن انها اربعة
فانه يضر على صلواته ويسجد سهواً. لانه في المسائل الثلاث سلم على انه صلى
ركعتين وكان عامداً في السلام على راس الركعتين فيبطل صلواته. اما في المسئلة الرابعة
سلم على راس الركعتين على ظن انه صلى اربعاً فكان ساهياً خالفاً لغيره عامداً بالسلام على راس
ركعتين فلا يبطل صلواته. وعن محمد رجع انه لا يبني كالوطن انما حدث فانصرفت ثم علم
انهم يحدث وعندهما كان لعمان يضي على صلواتهما لم يخرج عن المسجد وعند محمد رجع
لا يضي فذلك في هذه المسئلة مصلية الاربع اذا رفع راسه عن الركوع من الركعة الثالثة متذكر
انه لم يسجد في الثانية الاسجد واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يقعد للثانية ثم
يسجد للثالثة تسجدتين ثم يتم صلواته لان عوده الى السجدة المتركة لا يرض الركوع
ويؤمره السهو لانه اواخر السجدة في الركعة الثانية عن محلها. وان تذكر وهو راكع في
الثالثة انه ترك من الركعة الثانية سجدة فانه ليس له السجدة الثالثة. كذا في مشاهد.

ثريعود فيصلي الثالثة والرابعة بركوعيهما وسجودهما لأنه لما نزل كركع الركن
والركوع قبل رفع الرأس مما يقبل الأرتفاض فكان عوداً للسجدة المتروكة فضا
للكركوع غير تفضي بخلاف ما بعد التمام المصلي إذا سلم ناسياً وعليه سجدة التلاوة
فسيجد هاتم خرج عن الصلوة قبل أن يقعد قد رآه تشهد صدت صلوته لأن
العود إلى سجدة التلاوة يرفض القعدة في رواية كالأعود إلى السجدة الصليبية يرفض
القعدة باتفاق الروايات وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أما العود إلى سجود
السهو لا يرفض القعدة باتفاق الروايات إذا سلم الإمام وعليه سجدة التلاوة
فقد كركع في مكانه بعد ما تفرق القوم فإنه يسجد للتلاوة ويقعد قد رآه تشهد
فإن سجدة للتلاوة ولم يقعد صدت صلوته لا ارتفاض القعدة وإنه تنفس
صلوة القوم لا نقطاع المتابعة. المسافر إذا صلى ركعتين وسهفاهيهما وسجد للسهو
ثم نوى الإقامة صحى نيته وينقلب فرضه أربعاً ولو صلى الرجل ركعتين نطوى
وسهفاهيهما وسجد للسهو فإن أراد أن يبني عليهما ركعتين لا يبني من عليه السهو
إذا سلم وهو يريد أن لا يسجد للسهو كان عليه أن يسجد ونيته باطلة. رجل
ركع من صلاته سجدة صليبية وسجدة للتلاوة فسلم وهو ذاكر أحداهما فصدت
صلوته كانت المذكورة صليبية أو تلاوة. وعن أبي يوسف رحمه الله أن كان ناسياً
للتلاوة وذكر للصليبية فكذلك. وإن كان على العكس لا تنفس صلوته ولو سلم
هو ذاكر أنه قعد قد رآه تشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة
للتلاوة لا يعود لأنه سلامه وصلوته تامة لأنه لم يترك ركعاً. وكذا الواسع
وهو ذاكر أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يذتهد فإنه لا يعود للتشهد ولا
يسجد للتلاوة وصلوته تامة المصلي إذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم

ذكرها في الركوع أو في السجود أو في القعود فإنه يخر لها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فيه فيعيد استحسانا. وإن لم يعد جازت صلواته وإن أخرها إلى آخر صلواته اجزى لأن الصلوة واحدة. وإن كان أما ما وصل ركعة وترك منها سجدة فصل ركعة أخرى وسجد لها فتذكر المتركة في السجود فإنه يرفع رأسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لأنها ارتفعت فيعيد ما استحسانا. فلما ما قبل ذلك إلى المتركة هل ترتفع إن كان ما تخلل بين المتركة وبين التي تذكر فيها ركعة تامة لا ترتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه إعادة ذلك وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يرتفع إذا قرأ في التسع التاليز من الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة ساهيا لسهو عليه. قرأ صلوة الجمعة سورة السجد وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ أتيجا فجنهم لسهو عليه لأنه لم يقرأ الفاتحة مرتين على الولا

فصل فيما يفسد الصلوة

المفسد للصلوة نوعان فعل وقول. أما الأول إذا حدثت في صلواته من بول أو غائط أو ريح أو عاف متعمدا فسدت صلواته وإن سبقه الحدث ولم يتعمد أن كان حدثا موقعا فذلك وإن كان موجب الوضوء فإن كان بفعل الأدمي نكذ لك وإن لم يكن بفعل الأدمي لا يفسد الصلوة بل يتوضأ ويبدئي إذا كان على يده دم مل أو جراحة أو بثرة فغزها بيده على فسال منه الدم فسدت صلواته لأنه تعمد الحدث. وإن لم يغرزا لكنها انشقت باصادة اليد أو الثوب في الركوع أو السجود وسال منه الدم فسدت صلواته في قول أبي حنيفة ومحمد وهو بمنزلة ما لو رماء إنسان بدم في الحجرة. وفيه خلاف عند مالك والشافعي.

رخ تفسد صلوته ويمنع البناء. كذا لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلي
 بشيء إنسان فإدماه. وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي ووضع جبهته على الأرض
 في السجود فسال منه الدم من غير قصد فسدت صلوته عند هذا. وقيل تفسد عند الكحل
 لأن الاحتراز عنه ممكن فلا المصحة يصار كانه تعمد ذلك. وكذا لو كان تحت شجرة
 فسقطت منها ثمرة فخرجه. وإن لم يصبه الحدث لكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلوة
 انكان كثير العنه يد تفسد صلوته. وإن كان يسيرا لا تفسد صلوته واختلفوا في
 القلة والكثرة. قال بعضهم كل ما يقام باليدين فهو كثير. وما يقام بيد واحدة فهو يسير
 ما لم يتكرر فعلى هذا القول المصلي إذا ضرب دابته مرة أو مرتين لا تفسد صلوته لأن
 الضرب يتم بيد واحدة. وإن صر بها ثلث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته ولو كان
 غصولة الظهر أو الفخذ أربع ركعات فصر بها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلوته وإن
 صر بها ثلث مرات في ركعة واحدة تفسد صلوته. وكذا لو انتقص من عمامته كوفرسواء
 مرة أو مرتين لا تفسد لأن ذلك يحصل بيد واحدة. وإن تم فسدت صلوته لأنه لا يحصل
 بيد واحدة. وكذا المرأة إذا تحمرت فسدت صلوتها ولو أغلق الباب لا تفسد صلوته لأن
 ذلك يحصل بفعلين بإدخال اليد في المخلوق ثم شد المخلوق. وإن أفتح الباب المخلوق
 فسدت صلوته لأنه يحتاج إلى إدخال اليد في المخلوق ثم تحريك المخلوق وقت
 الفتح ثم إخراج المخلوق من موضع الشد. ولو شد السراويل تفسد صلوته
 لأنه يحتاج إلى استعمال اليدين. وإن حل الأزار لا تفسد لأنه يتم بيد واحدة
 من غير تكرار الفعل. وكذا لو زرع القمح تفسد ولو حل لا تفسد. ولو رفع العمامة
 ووضعها على الأرض أو رفعها من الأرض ووضعها على الرأس لا تفسد لأنه يتم بيد
 واحدة من غير تكرار. ولو زرع القمح لا تفسد. ولو نسس القمح يفسد. ولو

تفعل او يخلع نعليه لا يفسد لانه لا يحتاج اليه اليدين ولا الى المعالجة ولوليس
التخفين فسدت صلوته لانه لا يتم بيد واحدة. ولو اُلحِمَ دابته او اسرجها او
نزع السرج فسد صلوته وان امسكها او خلع اللجام لا يفسد. ولوليس فلسفة
او بيضة او نزعها لا يفسد. وان رمى طير لم يفسد صلوته قيل هذا اذا كان
انحر في يد اياها اذا اخذ الحجر من الارض ورمى طيرا ففسد صلوته. ولو تروح بمروحة
او يمسك لا يفسد صلوته وقد مر قبل هذا. وان اكل او شرب عامدا او ناسيا فسد
صلوته لانه ليس من اعمال الصلوة وهو كثير لانه عمل اليد والقدم والاسنان. و
ان ابتلع شيئا بين اسنانه في الكتاب انه لا يفسد الصلوة ولم يفصل قيل هذا اذا
كان قليلا فان كان كثيرا يفسد الصلوة ثم اختلفوا في القلة والكثرة. بعضهم قد
القليل بما دون الحصة وسوى بينها وبين الصوم. وقال بعضهم ما دون مائة
القدم لا يفسد الصلوة وفرق بين الصلوة وبين الصوم. وان ضرب انسانا بسوط او
بيد فسدت صلوته. وان تقلد سيفا او نزع لا يفسد صلوته. وكذا اذا اتردى
برداء او رجل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل صبيا او غويا على عاتقه لم يفسد صلوته
وان كان ثقيلا يتحمل بالاجرم ما يثقله فسدت صلوته وان دفع الماريتين يديه به
او بيده لا يفسد صلوته وان رمى بسهم فسدت صلوته لانه كثير قالوا هذا اذا اخذ
الفوس والسهم ووضع السهم على الوتر ورمى به. فاما اذا كان القوس في يده ورمى
على الوتر فرمى لا يفسد صلوته. ولو ركب الدابة فسدت صلوته لانه لا يتم
الا باليدين. وان نزل من الدابة لم يفسد لان النزول ممكن بدون استعمال
اليدين بان يجعل رجلينه من جانب ويخرج نفسه على الارض. قالوا هذا
يشكل بما اذا حمله غيره ووضع على السرج فان صلوته تفسد. ويمكن ان يجاب

عن هذا فيقال ان فعل غيره انتقل اليه فصار كأنه هو الذي ركب بنفسه. وهذا على قول
من يقلل الكثير يجعل اليدين. وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رح. وقال
بعضهم ان كان بحال لوراء انسان ليستيقن انه ليس في صلوة فهو كثير. وان كان يشك
انه في الصلوة او ليس في الصلوة فهو يسير. وهذا اختيار العامة وقال بعضهم بفوض ذلك
الرأى للصلى ان يستفتيه واستكثر فهو كثير والا فلا. قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
المحلوا في روح هذا القول اقرب الى مذهب ابي حنيفة رح لانه في جنس هذه المسائل لا يقدر
تقدير ابل يفوض ذلك الرأى اليه. ولو حول المصلح وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت
صلوته. وكذا لو تقدم على الإمام من غير عذر. ولو كان في الصحوة افتاح عن موضع قيامه
فسدت صلوته. قال الإمام ابو علي النخعي رح لا تنفس صلوته ما لم يتأخر مقدار سجدته
من خلفه وكذا عن يمينه او عن يساره بقدر ما قلنا كما في وجه القبلة. المرأة اذا ظننت
انها احدثت فاستدبرت القبلة قالوا ان نزلت عن مصلاتها فسد صلوتها. وكبر
البيت لها كالسجد للرجل. وقال القاضي ابو علي النخعي رح لا تنفس صلوتها والبيت لها
كالسجد للرجل. ولو كان المقتدى على يمين الإمام فحاء ثالث واجتذب الموقم لنفسه
بعد ما كبر الثالث او قبله لم تنفس صلوة الموقم. وقال بعضهم اذا احضرت به قبل التكبیر
تنفس محاذاة المرأة الرجل في صلوة مشتركة شرعية التحريم والاداء تنفس صلوة الرجل
قلت محاذاة المرأة او كثرت باللغة كانت المرأة او صغيرة عاقلة لان العاقلة من اهل
الصلوة تناب عليها. اقتدت بامام نوى. امامتها في الفريضة اوقدت مقطوعة
بلفترض فان قامت يحجب امام نوى امامتها وكبرت مع الإمام لم ينقطع تحريم الإمام
هو الصحيح. وان تقدمت على الإمام وانمت به لم تنفس صلوة الإمام. وحل المحاذاة ان
يحاذى عصومنها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلة ورجل يحاذيها لم ينفس

منها وخلصها النكاح يحاذي الرجل شيئا منها تفسد صلوته. ويصح اقتداء المراهق بالرجل
 في صلاة الجمعة وإن لم ينو امامتها. وكذا يصح اقتداء القاري بالامي من غير ان ينوي
 امامته حتى تفسد صلوته الامي. المراهقة اذا صلت بغير قناع جاز. وكذا الامة البالغة
 اذا صلت بغير قناع جاز. فان اعتقت البالغة في خلال الصلوة فستر من ساعتها
 جازت صلاتها. والمحرم اذا افتتح الصلوة عاريا ثم وجد النوب في خلال الصلوة تفسد
 صلوته ولا يبني اذا سبقه حدث في الصلوة فكث ساعة بعد الحدث ولم ينصرف ففسد
 صلوته وهذه جملة مسائل احدهما هذه. ومنها اذا اصاب الثوب او البدن بخلسة
 اكثر من قدر الدرهم من غير حدث. ومنها اذا طرأ القتي في الرحمة امام الامام او في
 صف النساء او في مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرأ اذ ارادوا استطاع المصل في نوبه
 وانكشف عورته فحيما اذا تعمد ذلك فسدت صلوته قل ذلك او اكثر. وان لم يتعمد
 فان سجد مع ذلك او ركع فسدت صلوته علم بذلك او لم يعلم. وان لم يؤدرك ركعا وكث
 فان كان بعد ركعة تفسد في قولهم. وان وجد سبيلا من التبعيل عنها فكث من غير عذر
 اختلفت الروايات فيه وظاهر الرواية عن محمد ربح ان صلوته تفسد. وقيل قول ابن حنيفة
 ربح في هذا لقول محمد ربح. وان تنجس ثوبه او بدنه بحدثه بان رعب فاصاب الرعاف
 ثوبه او بدنه ان كان قابلا فصل فيهما جاز. وان كانت كثيرة وليس معه ثوب اخر
 فانه ينصرف ويتوضأ ويغسل النجاسة ويبني على صلوته لان الشريعة جواز البناء في
 الرعاف مع انه يصيب ذلك جسده ونوبه فلا يمنع البناء المصل اذا خاف سبق الحدث
 فانصرف فسبقه الحدث في الطريق لا يجوز له البناء في قول ابن حنيفة ومحمد ربح. ولو
 سبقه الحدث في الصلوة فانصرف ليتوضأ ثم احدث متعمدا لا يجوز له البناء
 ولو تيممه في صلوته قبل التشهد تفسد صلوته. كما لو احدث متعمدا. ولو

قهقهه بعد التشهد أو بعد ما عاد إلى سجود السهو ينتقض طهارته ولا تقصد
 صلوته. وبعد ما عاد إلى سجدة التلاوة ينتقض طهارته وتفسد صلوته لما مر
 قبل هذا. إذا أحدث الإمام فقدم محدثا أو جنبا أو امرأة أو صبيا أو مجنونا أو كافرا
 وخرج من المسجد فسدت صلوة الكل. وإن لم يخرج الإمام من المسجد حتى
 قدم هؤلاء رجلا يصلح للإمامة أن قدم المحدث أو الجنب متوضئا صحيح تقدا بهما
 ولا يصح تقديم غيرهما. الأعمى إذا تعلم القرآن فسدت صلوته. وكذا إذا قام القارئ
 بجنب الأعمى يصلي صلوة الأعمى تفسد صلوة الأعمى: وقال أبو يوسف ومحمد
 إن تعلم الأعمى بعد ما قعد قبل التشهد لا تفسد صلوته. وإن تعلم الأعمى بعد ما
 سلم عليه سهوا لا تفسد صلوته عند الكل. ولو تعلم بعله ما سلم ثم تذكروا سجدة
 التلاوة فسدت صلوته في قول أبي حنيفة رجع. ولو كانت السجدة صلبية فسدت
 صلوته عند الكل. ولو كان الأعمى مقعدا بالقاري فعلم القرآن في وسط الصلوة
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع لا تفسد صلوته القاري إذا وجد
 الثوب في صلوته تفسد صلوته وكذلك صاحب الجرح السائل إذا انقطع دمه
 أو خرج الوقت في خلال الصلوة والتميم إذا وجد الماء ما صح الخف إذا انقضت
 صلاة مسحوق صاحب الجبيرة إذا سقطت الجبيرة في الصلوة عن برء فسدت صلوته
 رجل صلى أربع ركعات تطوعا ولم يقعد على الثانية لم تفسد صلوته استحسانا. ولو
 لم يستركعات أو ثمان ركعات ولم يقعد إلا في آخرهن اختلف المشايخ فيه
 قال بعضهم تفسد صلوته قياسا واستحسانا. وقال بعضهم هذا والاول سواء
 مصليا الجمعة إذا خرج وقتها فسدت صلوته وهو ما تقدم سواء المرأة إذا راضعت
 ولد لها في الصلوة تفسد صلوتها. ولو جاء الصبي وارثهم من ثلها وهي كارهة

فَنَزَلَ لِبَنِيهَا فَفَسَدَتْ صَلَوَاتُهَا. وَأَنَّ مَصْرَعَةَ أَوْصِيَيْنَ وَلَمْ يَنْزِلْ لِبَنِيهَا لَمْ تَفْسُدْ
صَلَوَاتُهَا. وَأَنَّ مَصْرَعَتْ ثَلَاثَ مَصَاتٍ تَفْسُدُ صَلَوَاتُهَا نَزَلَ اللَّبَنُ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ. إِذَا قَرَأَ الصَّلَاةَ
مِنَ الْمُصْحَفِ فَسَدَتْ صَلَوَاتُهُ فِي قَوْلِ ابْنِ خَيْفَةَ رَج. وَلَوْ نَظَرَ فِي الْمُصْحَفِ وَالْحَرَابِ
فَهُمْ وَلَمْ يَمُرَّ أَلا تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَلَوْ قَرَأَ مِنَ الْإِنْجِيلِ أَوْ التَّوْرَةِ أَوْ الزَّبُورِ
وَهُوَ يَحْسِنُ الْقُرْآنَ أَوْ لَا يَحْسِنُ فَسَدَتْ صَلَوَاتُهُ. وَكَذَلِكَ أَلَا تُشَدُّ شَعْرَاهُ تَسْبِيحُ
أَوْ تَهْلِيلُ فَسَدَتْ صَلَوَاتُهُ. وَلَوْ أَعْمَى عَلَى الْمَصَلِّ أَوْ جُنَّ فَسَدَتْ صَلَوَاتُهُ. وَلَوْ كَانَتْ
الْمَرْأَةُ فِي الصَّلَاةِ نَجَسًا مَعَهَا زَوْجَاهَا بَيْنَ الْفَخْذَيْنِ فَسَدَتْ صَلَوَاتُهَا وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ عَنْهَا بَلَّةٌ
وَكَذَلِكَ لَوْ قَبِلَهَا بِشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِ شَهْوَةٍ أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ. وَلَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ الْمَطْلُوعَةِ طَلَاقًا
بِجَمَاعَةٍ عَنْ شَهْوَةٍ يَصِيرُ مَرَجًا أَوْ تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ فِي رَايَةٍ. وَكَذَلِكَ لَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ
امْرَأَةٍ بِشَهْوَةٍ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أَمَهَا أَوْ ابْنَتَهَا أَوْ تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ فِي رَايَةٍ. وَلَوْ صَلَّى الرَّجُلُ فِي
قِمِصٍ مَحْلُولٍ الْحَبِيبُ فَوَقَعَ بَصَرُهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ عَلَى فَرْجِهِ ذَكَرًا أَمَةً أَوْ تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ
وَفِي رَايَةٍ تَفْسُدُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ الْأَمَامِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ رَج. وَلَوْ نَظَرَ
إِنْسَانٌ مِنْ تَحْتِ الْقِمِصِ وَرَأَى عَمُورَةَ الْمَصَلِّ لَا تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ وَلَوْ قَبِلَتْ الْمَصَلِّ امْرَأَةً
وَلَمْ يَسْتَهْمَا لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَاتُهُ. إِذَا نَامَ الْمَصَلِّ مَضْطَجِعًا مَتَعِدًا فَسَدَتْ صَلَوَاتُهُ. وَلَوْ نَسِيَ
فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَعَمَّدْ فَمَالَ نَفْسَهُ حَتَّى اضْطَجَعَ لَخْتَلَفُوا فِيهِ قَالُ بَعْضُهُمْ يَنْتَقِضُ طَهَارَتُهُ
وَلَا تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ وَلَدَانِ يَوْضَأُ أَبِي بَكْرٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ وَلَا يَنْتَقِضُ
طَهَارَتُهُ كَالْوَنَامِ فِي السُّجُودِ. وَلَوْ نَامَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ سَجْدَةٍ. إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ لَا تَفْسُدُ صَلَوَاتُهُ
وَلَنْ تَعْمَلَ فَسَدَتْ فِي السُّجُودِ لَا تَفْسُدُ فِي الرُّكُوعِ. وَلَوْ كَتَبَ عَلَى يَدَيْهِ أَوْ فِي الْهَوَاءِ أَوْ شَيْئًا
لَا يَسْتَعِينُ لَمْ تَفْسُدْ صَلَوَاتُهُ. وَإِنْ كَتَبَ عَلَى الْأَرْضِ مَسْتَتِينَ فَسَدَتْ صَلَوَاتُهُ إِذَا كَثُرَ
وَلَوْ مَضْغٌ غَلَاكَ فَسَدَتْ صَلَوَاتُهُ إِذَا كَثُرَ. وَلَوْ أَخَذَ مِنَ الْخَارِجِ مَسْمُومَةً وَاسْتَلَمَهَا فَسَدَتْ

صلوته في رواية. ولو كان في فيه مليحة فلا كفاست صلوته وإن لم يلكها
 فدخل في جوفه منها شيء يسير لم تفسد صلوته. وكذا لو ابتلع وما خرج من بين أسنانه
 لم تفسد صلوته إذا لم يكن ملاء الفم. وكذا الوقت أقل من ملاء الفم فعاد إلى جوفه وهو لا يملك
 أسنانه لا تفسد صلوته. ولو أدهن رأسه ونحيته أو كحل أو جعل ماء الورد على
 رأسه فسدت صلوته قيل هذا إذا تناول القارورة فسد الدهن عليه.
 ولو كان في يده فسمم برأسه أو بلحيته لم تفسد صلوته ولو سلم إنسان على المصل^{شار} فآ
 لود السلام برأسه أو يده أو أصبعه لا تفسد صلوته. ولو صاح المصل رجلان بريد^{شار}
 التسليم فسدت صلوته. ولو نتف سعة أو شرطين عمرة أو مرتين لا تفسد وإن نتف
 ثلاث مرات تفسد صلوته. وكذا لو قتل الفيلة عمرا امتدركا فسدت صلوته
 ولو مشى في صلوته مقدار نصف واحد لم تفسد صلوته. ولو كان مقدرا نصفين إن مشى
 دفعة واحدة فسدت صلوته. وإن مشى إلى نصف ووقف ثم مشى إلى نصف لا تفسد
 صلوته. ولو رفع المصل من مقامه ثم وضع من غير أن يحول عن القبلة لا تفسد
 صلوته. ولو طلب من المصل إنسان شيئا فأمى المصل برأسه بسم أو أراه إنسان
 درهما وقال أجد هو فأمى برأسه بسم لا تفسد صلوته. ولو رفع المصل الثقيلة
 في المسرحة لا تفسد صلوته. ولو تفكر في صلوته فخذ كرحدا أو شعر أو انشاء
 كلاما مرتبا ولم يذكر ذلك بلسانه لم تفسد صلوته. ولو انكشف ربيع شعر المرأة أو ساقها
 في الصلوة فسدت صلوتهما. والمعتبر في إفساد الصلوة انكشاف ما فوق الأذنين
 لأن تحتها وهو الصحيح. وفي حرمة النظر تسوي بينهما هو الصحيح. وقال أبو يوسف
 ربح ساقها ليس بعورة. وذراعها كبطنها في ظاهر الرواية. وعن أبي يوسف وهو رواية
 عن أبي حنيفة ربح درعها ليس بعورة حتى لو وصلت أخرة وذراعها لم تكشفان جازت

صلواتها في قديمها روايتان والصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع الصلوة. والكف
والوجه ليس بعورة. وركبة الرجل والمرأة عورة وهو عضو على حد. وانكشاف ربيعها
يمنع الصلوة. وفي رواية الركبة مع الفخذ عضو واحد وكذا الذراع مع الخصيتين عضوان
فختلفان في رواية وفي رواية عضو واحد ان انكشف ربيعها جميعا يمنع الصلوة والصحيح
هو الاول. المصلي اذا سبقه الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشف عورته في الوضوء او
كشفها هو ظل القاضي الامام الاجل ابو علي النخعي ان لم يجد بد من ذلك لم
تفسد صلواته. وان وجد منه بدا بان تمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة
تحت القميص فابدى عورته فسدت صلواته. وكذا المرأة اذا سبقها الحدث
في الصلوة واحتاجت الى البناء لها ان تكشف عورتها واطرافها في الوضوء
تغسل اذا التجدد من ذلك. وقال بعضهم المصلي اذا كشف العورة في وضوئه
يستقبل للصلوة ولا يبيح. وكذا المرأة كما لو كشف العورة في الصلوة تغسل صلواته
والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة منصوص عليه مع انها تكشف عورتها
في الوضوء ظاهرا وليس هذا كما لو كشف العورة في الصلوة الامر ان من سبقه
الحدث في الصلوة ينزع خفيه ويتوضأ. ولو نزع خفيه في الصلوة تفسد صلواته
وكذلك ما سمع الخفاف اذا انقضت مدة مسحه في الصلوة تغسل صلواته ويسبقه
الحدث في الصلوة فذهب للوضوء ثم انقضت مدة مسحه كان له ان ينزع خفيه
ويتوضأ ويبس. ولو صلى رجل مكشوف الرأس وهو يجد عمامة ان كان يلوحي
التدليل والتضرع لابس به. وان كان على وجه التهاون يكره ولو صلى رافعا
كفيه الى المرافقين كره. من سبقه الحدث في الصلوة له ان يستقي الما من الشرب وضوئا
ويسقي اذا لم يكن عنده ماء آخر. وفكر الكرخي والقنوري رحم ان الاستنجاء يبيح البناء

ولوانتهى المنه فيه ماء فجازعته المنه أخرقانه يستقبل الصلوة. ولو سببه
الحديث في الصلوة من ذهب ليتوضأ فوجد الماء لم يضره فخره وأنه يستقبل
الصلوة. ولو سبقه الحديث بغيره يترفع ذهب إلى الماء قالوا إن كان مؤنة النزع
والاستقاء أقل من مؤنة الذهاب إلى الماء وأنه ليس في الذهاب إلى الماء المصلحة
إذا قام ملائمة فينتقض طهارته ولا تنفس صلوته وله أن يتوضأ ويصلي. وإن قام
أقل من ملائمة لا ينتقض طهارته ولا تنفس صلوته. وإن قام ملائمة ثم ابتلعه
ولم يجهده وهو يقدر على أن يجهده تنفس صلوته وإن لم يكن ملائمة لم تنفس
صلوته في قول أبي يوسف رجع وتنفس في قول محمد رجع والأحوط قوله. الإمام إذا
صلى من القراء فاستخلف غيره قبل أن يقرأ مقدر ما يجوز به أصله جاز في قول
أبي حنيفة رجع ولا تنفس صلوته. وأما المفسد من حيث القول إذا تكلم في صلوة
عامة أو ناسيا أو نائما ليسير أو كثيرا قبل أن يقعد قبل الانتهاء فسدت صلوته
وكذا إذا سلم على إنسان أو رد السلام. ولو أراد أن يسلم على أحد ساهيا فقال السلام
ثم علم فسكت تنفس صلوته. ولو بكى في صلوته فإن سال دمه من غير صوت
لا تنفس صلوته. وإن ارتفع صوته فحصل به حروف إن كان من ذكر الجنة والنار
ثم تنفس صلوته. وإن كان من وجع أو مصيبة تنفس صلوته. وكذا لو قال أف
أو تف أو لن في صلوته فقال أه أو وه تنفس صلوته إن كان من وجع أو مصيبة
وإن كان به مرض لا يمكنه الامتناع عنه عن محمد رجع أنه قال لا تنفس صلوته
لأن ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفوا. كما لو عطس وحصل به حروف أو
نخس أو تباوب فارتفع صوته فحصل به حروف لم تنفس صلوته. ولو لدغته
عقرة أو دابة أو دابة أو دابة قال الشيخ الإمام الأجل أبو بكر محمد بن

الفضل مع تفسد صلواته ويكون بمنزلة الأتني. وهكذا روي عن أبي خنيفة ر. ح. وقيل
لا تفسد لأنه ليس من كلام الناس وإن تخرج إن كان بعد ولا تفسد صلواته وإن كان
بغير غدر وتفسد صلواته. وأوعطس رجل فقال المصلي بركت الله فسدت صلواته
لأنه خاطبه. وأوعطس المصلي فقال له رجل بركت الله فقال المصلي آمين فسدت صلواته لأنه
اجابه. ولو كان يجيب المصلي العاطس رجل آخر في صلاة فلما أعطس المصلي فقال له رجل
ليس في صلاة بركت الله وقال المصليان آمين فسدت صلاة العاطس لأنه اجابه
ولا تفسد صلاة غير العاطس لأن تأمينه ليس بجواب. وأوعطس المصلي فقال له رجل
في الصلاة الحمد لله روي عن محمد ر. ح. أنه قال لا تفسد صلواته وإن اراد به الجواب وإن
قال بركت الله فسدت صلواته لأن الأول تحميد وليس بجواب. وأوعطس المصلي
ينبغي أن يسكت فإن قال الحمد لله لا تفسد صلواته لأن هذا ليس بخطاب من
العاطس غيره. ولو قال بركت الله فسدت صلواته وينبغي أن لا تفسد كما لو دعا
بدعاء آخر المصلي إذا فتح على من ليس في الصلاة أن اراد به قراءة القرآن لا تفسد صلواته
عند الكل. وإن اراد به تعليم ذلك الرجل تفسد صلواته لأنه ليس من أعمال
الصلاة ثم هل تفسد صلواته بالفتح مرة أو يشترط فيه التكرار فيه روايتان
والأصح أن لا يشترط وإن فتح على المصلي رجل ليس في الصلاة فاخذ المصلي
بفتحه فسدت صلواته لأنه تعلم. وإن فتح المصلي على إمامه إن كان ذلك قبل أن يقرأ
مقدار ما يجوز به الصلاة ولم ينتقل الإمام إلى آية أخرى جاز ولا تفسد صلواته
أخذ الإمام بفتحه ولم يأخذ. وإن كان ذلك بعد ما قرأ مقداره ما يجوز به الصلاة
فإن انتقل الإمام إلى آية أخرى لا ينبغي أن يفتح. فإن فتح و اراد به التعليم
فسدت صلواته وإن أخذ الإمام بفتحه تفسد صلواته الكل. وإن قرأ الإمام مقداره

ما تجوز به الصلوة الا انه توقف ولم ينتقل الى آية اخرى حتى فتح المقتدى باختلافوا
 فيه. والصحيح انه لا تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بفتحها لا تفسد
 صلواتهم. ولا ينبغي للمقتدي ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلجئ
 المقتدي الى الفتح لكنه يركع ان كان قد رآه تجوز به الصلوة او ينتقل الى آية
 اخرى. المصلح اذا اخبر بخبر يسير فقال الحمد لله واخبر بامر عجيب فقال سبحان
 الله او بخبر يهوله فقال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم تفسد
 صلوته في قولهم جميعا وان اراد به الجواب فسدت صلوته في قول ابي خنيفة
 ومحمد بن وح. وقيل لو قال لا اله الا الله او قال صلى الله على محمد او قال الله اكبر
 لا تفسد صلوته في قولهم. ولو اخبر بصغيرة او بخبر يسير فقال ان الله وانا
 اليه راجعون ان اراد به قراءة القرآن دون الجواب لا تفسد صلوته في قولهم
 وان اراد به الجواب قال بعضهم تفسد صلوته عند الكل وهو ظاهر ولو
 كان بين يديه كتاب موضوع وعند رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب
 بقوة او جل اسمي موسى فقال وما تطلب بيمينك يا موسى او كان في السفينة
 وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تفسد
 صلوته بالاتفاق. وان قصد به الخطاب تفسد في قولهم. ولو قال انا ربكم الاعلى
 واراد به الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كافرا وتبطل
 صلوته ولو قيل للمصلح من اين جئت فقال المصلح بغير مطلة وتصير مشيدا ان اراد به الجواب
 تفسد صلوته والا فلا وقوع الباب على المصلح او نودي من الخارج فقال من دخل كما اذنوا
 اراد به الجواب والاذن بالدخول تفسد صلوته وان سمع يري يدب اعلاما في الصلوة لا تفسد
 صلوته ولو قال جل بين يدي المصلح امع الله الى اخر فقال المصلح لا اله الا الله ان اراد

به الجواب تفسد صلواته. ولو قال المصلّي اللهم اغفر لي أو قال اللهم اغفر لوالدي أو قال
 للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد صلواته. ولو قال اللهم اغفر لي قال شمس الأئمة الحول
 رح لا تفسد صلواته. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح تفسد صلواته .
 ولو قال اللهم اغفر لعمي أو لعمالي تفسد صلواته. ولو قال اللهم ارزقني أو قال اللهم ارزقني
 جنتك أو رزقيتك لا تفسد صلواته. وكذا لو قال اللهم ارزقني الحج. ولو قال اللهم اقض
 ديني تفسد صلواته. ولو رأى الهلال في الصلوة فقال ربي وربك الله تفسد صلواته
 وكذا لو لبى الحاج في صلواته تفسد صلواته. ولو قال في الصلوة في أيام التشريق لله أكبر
 لا تفسد صلواته ولو أذن في الصلوة وأراد به الأذان فسدت صلواته في قول أبي حنيفة
 رح. وقال أبو يوسف رح لا تفسد صلواته حتى يقول حي على الصلوة حي على الفلاح. وكذا
 إذا سمع الأذان في الصلوة فقال المصلّي مثل ما قال المؤذن وأراد به جواب الأذان تفسد
 صلواته في قول أبي حنيفة رح وعلى قول أبي يوسف رح لا تفسد صلواته حتى يقول حي على
 الصلوة حي على الفلاح. ولو قال اللهم ارزقني دابة أو كرماً أو زوجين امرأة تفسد صلواته فالحاصل
 أنه إذا نادى في الصلوة بما جاء في الصلوة أو في القرآن أو في المأثورة لا تفسد صلواته وإن لم يكن في
 القرآن ولا في المأثورة ولا يستحيل سؤاله من العباد تفسد صلواته وإن كان يستحيل سؤاله
 من العباد لا تفسد صلواته. ولو قرأ الإمام آية الترغيب والترهيب فقال المقتدى صدق
 الله وبلغت رسله فقد أساء ولا تفسد صلواته. ولو قرأ أو ركع وسجد وهو باثم تفسد
 صلواته. وإذا جرى على لسان المصلّي نعم فأن كان ذلك عادة له لم يجر على لسانه في غير الصلوة
 عادة فسدت صلواته لأنه من كلامه. وإن لم يكن ذلك عادة له لا تفسد صلواته لأنه
 قرآن. ولو قال بالفارسية أري من يعمز له نعم إن كان ذلك عادة له تفسد صلواته ولا
 فلا كما لو قرأ القرآن بالفارسية وهو مجسّن العرب ولا يحسن جاز في قول أبي حنيفة رح

ولوسبقنا الحمد في الصلوة فذهب الوضوء فقرأ القرآن في الذهاب أو في الرجوع تفسد
 صلواته وان سجد لا تفسد للصلاة اذا وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله
 ان كان ذلك في امر الاخرة لم تفسد صلواته وان كان في امر الدنيا تفسد صلواته. وما يفسد
 الصلوة الخطأ في القراءة

فصل في قراءة القرآن

خطا في الاحكام المتعلقة بالقراءة. الصلاة اذا خطا في القراءة فذلك لا يخلو من وجوه. اما
 ان يكون الخطأ في الاعراب او بتخفيف الشدة او بتشديد التخفيف او بتراء المد في الممدود
 او بادخال المد في غير ما كان حرفا كان حرف. او كلة مكان كلمة او اية مكان اية. او بالتقديم
 والتأخير او بوصل للفصول. ايضا او خطأ في النسبة. اما الخطأ في الاعراب اذا لم يغير المعنى
 لا تفسد الصلوة عند الكل كما لو قرأ المؤمن والمؤمنات او قرأ لم يجعل له عوجا
 بالنصب. او قرأ قولها مكان قولها. او قرأ الحمد لله رب العالمين بنصب الدال ونصب
 ميم الهم ونون الهم ونصب بفتح الباء او بكسر الباء فان ذلك لا يفسد الصلوة لان
 الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر ولهذا قال لرجل زينت بالتخفيف او
 قال لامرأة زينت بنصب التاء يحمد لانه يفهم من الخطأ ما يفهم من الصواب وان غير
 المعنى تغيرا فاحشا بان قرأ وعصم ادم ربه فعوى بنصب ميم ادم ورفع باء ربه. او قرأ البارز
 المصور بنصب الواو او قرأ انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الله ونصب العلماء
 او قرأ نحن خلقنا بفتح القاف وجعلنا بفتح اللام وانزلنا بفتح اللام ومن يغفر الذنوب الا الله
 بنصب الله ما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء ولا يفهمكم بالله الغرور بفتح الغين و
 كسر الراء وان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر لام الرسول وانت خير المنزلة بفتح
 الزاء وما اشبه ذلك مما لو تعبد به يكفرنا فخطا تفسدت صلواته في قول المتقدمين

واختلف المتأخرون في ذلك قال محمد بن مقاتل والنجاشي محمد بن سلام وابوبكر بن
سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر المندلي والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ^{الشيخ}
الامام اسمعيل الزاهد وشمس الأئمة المحلوي رحمه لا تقصد صلوته. وما قاله المتقدمون
احوط لانه لو تعمد يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القرآن. وما قاله المتأخرون
اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب فلا تقصد الصلوة. وهذا على قول ابي يوسف
رح ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب عرف ذلك في مسائل منها اذا قاتل الرجل لامراة ماتت واحدة
ونوى به الطلاق عند يقع الطلاق نصب الواحدة او رفعها ولم يعرفها. ومنها لو قال
لغيره انا قاتل اباك في قول محمد رحمه لا يلزمه شيء ويحجل على الوعد ولو قال انا قاتل
ابيك يكون اقرا في قول محمد رحمه على نفسه بالقتل. وفي قول ابي يوسف رحمه لا يلزم
شيء في الوجهين. ومنها لو قال لعبد راسك راس جرا ورأس جرا ورأس جري
في قول ابي يوسف رحمه يسوي بين الكل ولا يعتق. وفي قول محمد رحمه يعتق في الوجه
الثالث. ثم بعد هذا نذكر اكثر مسائل هذا الفصل على قول القاضية الامام ابي بكر
الزنجري رحمه لانه كان مشهورا بعلم القراءة. المصلي اذا قرأ اياك بكسر الكاف او قرأ
انصت بكسر التاء ضدت صلوته في قول المتقدمين ولا تقصد عند المتأخرين
ولو قرأ ان الله لا يخلف الميعاد برفع الدال او بكسر الدال لم تقصد صلوته عند
الكل ولو قرأ ذلك ككاتب ايمانكم بكسر الالف او قرأ ولم يلبسوا ايمانهم بنصب الالف
لم تقصد صلوته. واما الوجه الثاني اذا خفف المشدد قال القاضية الامام لا تقصد
صلوته بتخفيف المشدد الا في قوله رب العالمين او قرأ اياك نصب بغیر تشديد
تقصد صلوته. وعامة الشائخ على ان ترك المد والتشديد بمنزلة الخطاء
فلا اعراب لا يفسد الصلوة في قول المتأخرين ولو قرأ والقرا انا لها او قرأ

انصينا بالتشديد لا تقصد الصلوة. ولو قرأ اياك نستعين بغير هذه لا تقصد الصلوة
 لانه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ اهدنا الصراط المستقيم واطهر لام صراط المستقيم لا تقصد
 صلوته لانه لا يغير المعنى. وكذا لو قرأ احصوا الذين بالافتة اللام لا تقصد صلوته. ولو قرأ
 اياك نعبد واشبعهم الدال حتى يصيروا ولم تقصد صلوته. وكذا لو قرأ آمين بالتشديد
 لم تقصد صلوته. واما اذا اخطأ بكثرة كل حرف في كلمة فلم يتغير المعنى بان قرأ ان المسلمون ان
 الظالمون وما اشبه ذلك لم تقصد صلوته لانه لا يغير المعنى الا يفهم بالخطأ ما يفهم بالصواب
 وكذا لو قرأ اياها مكان او اياها لم تقصد صلوته. وعن ابي يوسف ربح تقصد صلوته لانه
 ليس في القرآن. وان ذكر حرفا مكان حرف وغير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين من غير
 مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تقصد صلوته عند الكل. وان كان
 لا يمكن الفصل بين الحرفين لا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء
 اختلف المشايخ فيه قال اكثرهم لا تقصد صلوته. وعن ابي منصور العراقي كل كلمة فيها عين
 او جاء او قاف او طاء او تاء وفيها سين او صاد فقرأ السين مكان الصاد او اوالصاد مكان
 السين جائزا اذا قرأ الكلمات لله بالطاء او قرأ الدحيات لله بالدال قال الفاضل الامام ربح
 لا تقصد صلوته. ولو قرأ اذا جاء نصر الله بالسين او قرأ لا يغوث ويعوق ونصر بالصاد لا تقصد
 صلوته. ولو قرأ الحمد بالسين قال شمس الأئمة السرخسي ربح وعبد الواحد الشيباني
 لا تقصد صلوته ولو قرأ اصا طهر بالصاد لا تقصد صلوته. وكذا لو قرأ اساتير بالتاء لا تقصد
 صلوته. ولو قرأ اما اعطرتهم بالطاء تقصد صلوته. وكذا لو قرأ الاما اذ طرتم بالذال
 مكان الضاد تقصد صلوته. ولو قرأ ابا لتاء مع الضاد الاما اضرتهم لا تقصد صلوته. ولو
 قرأ خاسا وهو حصي بالصاد لا تقصد صلوته. وكذا لو قرأ عسير بالعين مع السين لا تقصد
 صلوته ولو قرأ عصير بالعين مع الصاد تقصد صلوته. ولو قرأ يوم تبلى السرائر باللام تقصد

صلوته. ولو قرأ بغيره بالزاد لم يفسد صلوته ولو قرأ الفاطنين بالطاء تفسد صلوته
 ولو قرأ لا انفصال لها بالسين تفسد صلوته. ولو قرأ لا انفصال باللام لم يفسد صلوته
 ولو قرأه وضد الوجوه بالدال تفسد صلوته. ولو قرأ لا نتم اشد رهبطا بالطاء لم يفسد
 صلوته. ولو قرأه الامن خفف الخنفة بالتاء فيه ما تفسد صلوته. ولو قرأ يوم نبش
 البتشة الكبرى باللام لم يفسد صلوته. ولو قرأ في يوم ذي مسغبة بالقاف تفسد صلوته
 ولو قرأ ذو قوامس بغير بالغين تفسد صلوته. ولو قرأ ذلكم بانه اذا دعي الله بعد بالعين
 لا تفسد صلوته. ولو قرأهم اظلم واظن بالتاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ واتقى مكان واظن
 بالتاء والقاف تفسد صلوته. ولو قرأ العاديات طحا بالطاء تفسد صلوته. ولو قرأ يوم
 مرجف الارض والحجار بالراء تفسد صلوته. وكذا لو قرأ قرى الجواز بالراء تفسد صلوته.
 ولو قرأ تحبها حامدا بالدال تفسد صلوته. وكذا جادحة مقلوبة تفسد صلوته. ولو
 قرأ ما حامدة بالحاء لا تفسد صلوته. ولو قرأ فتقلبوا خاسرين مكان خاشعين لا تفسد
 ولو قرأ فليعبدا ورب هذا البيت الذي قرأ التي في بمنزلة ما لو قرأ اياك تعبدوا يا
 نستعين. ولو قرأ انظمت تفككون تفككون بالحاء او تفككون بالعين تفسد صلوته
 ولو قرأ بل الساعة موعدهم موعدهم بالذال فموعدهم بالضاد او قرأ موعدهم بالطاء
 تفسد صلوته في الوجوه كلها ولو قرأ فهل عسيتم عيسىم بالصاد لا تفسد صلوته
 وكذا لو قرأ فان عصواك عسواك بالسين ولو قرأ ليغض بهم الكفار بالضاد
 او ليغض بالذال لا تفسد صلوته. ولو قرأ فيحكمم يتخلوا فيحكمم بالحاء لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ وربك يخلق ما يشاء ويختار قرأ وربك بالنصب لا تفسد
 صلوته. ولو قرأ يلبسون ثيابا خذوا بالذال او بالدال تفسد صلوته. ولو
 قرأ ان هؤلاء يحبون العاجلة يكنون العاجلة تفسد صلوته. ولو قرأ

يعوذون برجال يعوذون بالذال لا تفسد صلواته. ولوقر ^{استشرق} الببيع قرأ
بألفين استشرق تفسد صلواته. ولوقر ^{هذا} مالد ^ي عتيد عتيد بالنون لا تفسد صلواته
وكذا لوقر كل كفار عتيد ^{عتيد} بالناء لا تفسد صلواته. ولوقر ^{فسوف} يغيب ^{يغيب} بهم
الله من البيان لا تفسد صلواته. ولوقر ^{الأنار} إلا النار إلا الناس نفس صلواته. ولوقر وما
أتيناهم من كتب يد رسونها وما اهلكناهم تفسد صلواته. ولوقر ^{ولا} يحسب ^{الذين}
كفروا ^{انما} انما لي لهم خير ^{انما} انما لي لهم قرأ ^{الثاني} بالنصب والاول بالكسر لا تفسد عند
المتأخرين. ولوقر ^{كلا} اذا بلغت ^{التراب} بلقت بالقاف لا تفسد صلواته. ولوقر ^{أو} لا تكن ^{لن}
خصيما قرأ ^{خصيما} بالسين تفسد صلواته. وكذا لوقر ^{أخطيما} مكال ^{خصيما} بالطاء. ولوقر وما
هو على الغيب بضين بذنين بالذال لا تفسد صلواته. ولوقر ^{أفأ} كفر ^{أفأ} فيها الفساد قرأ ^{أفأ} سلوا
فيها الفساد لا تفسد صلواته. ولوقر ^{أغير} المغضوب ^{بين} المغضوب بالقاف تفسد صلواته
وكذا لوقر ^{أغير} المغضوب بالطاء او بالذال تفسد صلواته. ولوقر ^{الظالمين} بالظاء او
بالذال لا تفسد صلواته. ولوقر ^{ألد} الدين بالذال لا تفسد صلواته. ولوقر ^{الصراة} بالناء
تفسد صلواته وعلى قول ^{أيه} منصور ^{العراق} روح لا تفسد. ولوقر ^{الشيطان} بالناء لا تفسد
صلواته. ولوقر ^{ألف} واللام في الرحمن والرحيم لا تفسد صلواته. ولوقر ^{أقل} هو الله ^أ
بالناء تفسد صلواته. ولوقر ^{ألف} ليريه ^{ألف} احد ^{ألف} بالفاء لا تفسد صلواته. ولوقر ^{ألف} لم يكن ^{ألف} له قرأ ^{ألف} له
باللام لا تفسد صلواته. ولوقر ^{ألف} دنا ^{ألف} سد ^{ألف} ناكم ^{ألف} بالسين لا تفسد صلواته. وكذا لوقر
ألف ^{ألف} سطون ^{ألف} بالسين لا تفسد صلواته. ولوقر ^{ألف} موسى ^{ألف} فارعا ^{ألف} بالعين لا تفسد
صلواته. ولوقر ^{ألف} اللام ^{ألف} بالسين لا تفسد صلواته. ولوقر ^{ألف} لا تأخذ ^{ألف} سنة ^{ألف} ولا نوم قرأ
لا تأخذ ^{ألف} سنة بالناء تفسد صلواته. ولوقر ^{ألف} لا تكونوا ^{ألف} كالذين ^{ألف} خرجوا ^{ألف} من ^{ألف} ديارهم ^{ألف} بطرا ^{ألف} بالباء
لأنه صلواته ولوقر ^{ألف} أن ^{ألف} هو ^{ألف} لا متبر ^{ألف} مد ^{ألف} مد ^{ألف} لا تفسد صلواته. ^{ألف} لمة ^{ألف} تده

بشيئ من خمس قرأ بغير محض لا تقصد صلواته ولو قرأ أتمها في زجرة قرأ بالحاء تقصد صلواته
 ولو قرأ وتخل طمعهما هضم قرأ بالطاء أو بالذال تقصد صلواته ولو قرأ أتمها بالباء لا تقصد
 صلواته ولو قرأ وامطرنا عليهم مطرا قرأها بالطاء تقصد. ولو قرأ ربنا أمانا بما أنزلنا
 واتبعنا الرسول قرأوا بعبارة بالنصب ورفع الرسول لا تقصد صلواته عند المتأخرين وكذا
 لو قرأ فان كذبوا فقد كذب رسل من قبلك بصب كاف كذب لا تقصد عند
 المتأخرين وكذا لو قرأ كذب أصحاب الأيكة برفع الكاف ان الشيطان ينفخ بينهم قرأ
 ينفخ بالعين لا تقصد صلواته. وكذا لو قرأ ولا أكثر من ذلك ولا أكبر بالباء لا تقصد
 صلواته. ولو قرأ وعسى ان تكونوا شيا قرأوه وشركاء عيسى ان تحبوا شيا قرأوه وحي لكم
 لا تقصد صلواته ولو قرأ ان الله بما يعملون قرأ بالنصب ان الله لا تقصد صلواته
 ولو قرأ الاعن موعدة وعد ها اياه قرأ بالذال موعدة او قرأ بالضاد موعضة تقصد
 صلواته. ولو قرأ موعظة بالطاء لا تقصد صلواته ولو قرأ وما انا بظلام للعبيد
 قرأ بذا لام بالذال تقصد صلواته ولو قرأ للعبيد بالذال او بالطاء تقصد
 صلواته. ولو قرأ قل موتوا بغيظكم بالضاد لا تقصد صلواته ولو قرأ فظا غليظا ^{للساد}
 او قرأ غليظ القلب بالضاد تقصد صلواته. ولو قرأ خلصوا نجيا خلطوا بجيا
 بالطاء لا تقصد صلواته. ولو قرأ والاعلال التي كانت عليهم والاعناق التي كانت
 عليهم لا تقصد صلواته ولو قرأ بما كنتم تكفرون بما كنتم تكسبون لا تقصد صلواته
 ونور قرأ في البحر ببر باقراض بالصاد تقصد صلواته. وقرأ نسبنا بالصاد
 نفعل صلواته. ولو قرأ اذا وينا الى الصخرة الى الصخرة بالسين نفعل صلواته
 ولو قرأ ببني اسرائيل اصرا ئيل بالصاد تقصد صلواته ولو قرأ فطر الله الذي فطر الناس

فصلنا بعض النبيين فصلنا بالصاد لا تفسد صلوته. ولو قرأ فصل الله فصل الله لا تفسد
صلوته. ولو قرأ فصل الآيات بالسين فسد صلوته. ولو قرأ كتاب فصلت فصلت
لا تفسد صلوته ولو قرأ لا تقبلوا لهم شهادة قرأ لا تقتلوا لهم شهادة تفسد صلوته
ولو قرأ ويد رؤسها العذاب يذروا بالذال تفسد صلوته ولو قرأ والطور وكان مسطور
والتور بالباء تفسد صلوته ولو قرأ مسطور مستور بالباء لا تفسد صلوته. ولو قرأ من يشاقق
الرسول يساقق الرسول بالسين تفسد صلوته. وكذا لو قرأ كنتم تشاققون تساققون
بالسين تفسد صلوته. ولو قرأ فطقوا يخسفان بالسين فسد صلوته. إذا قرأ أبارسلنا
عليهم ريحا قرأ روحا لا تفسد صلوته. وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح قرأ والريح لا تفسد
صلوته. قرأ كأنهم يساققون له الموت قرأ بالشين لا تفسد صلوته. ومن الجبال جد ديبض
قرأ بالذال جد لا تفسد صلوته ورتل القرآن ترتيبا قرأ ترتيبا لا تفسد صلوته. سورة
انزلناها قرأ بالصاد لا تفسد صلوته. وفي عقيبها وفي عبقها لا تفسد صلوته. فقال لسا
يبدل قرأ بالباء تريد لا تفسد صلوته. ومن كل كرب قرأ من كل كلب لا تفسد صلوته. ولا يغرك
بالله الغرور قرأ بكسر الغرور تفسد صلوته. سوط عذاب قرأ بالصاد سوط تفسد صلوته
فرت من قسورة قرأ قوسرة بالصادا وبالسين تفسد صلوته. فسحقا لأصحاب السعير
قرأ بالشين الشعر تفسد صلوته. أول نعيمكم ما يتد كرفيه من تد كروجاهم الندى برقرأ
بالضاد النضم لا تفسد صلوته. ولو لا أن ربطنا قرأ بالباء تفسد صلوته. وهو أفصح مني
لسانا قرأ بالسين أفصح لا تفسد صلوته. بل عجت ويسخرون قرأ يسخرون بالحاء لا تفسد
صلوته. وإذا رآوا آية يستسخرون قرأ بالحاء لا تفسد صلوته. ومن يزغ منهم عن طاعتنا
بالعين لا تفسد صلوته. ولو طأ أنيئنا قرأ بالباء ولو طأ لا تفسد صلوته. من القالين قرأ

وكذا لو قرأ يعضون بالغين لا تقسده. فسيعضون اليك رؤسهم قرأ بالقاف
 فيسقطون لا تقسده صلوته. وهم لا يستكبرون قرأ بالتاء يستكثرون لا تقسده صلوته
 وإن كنت لمن الساحرين قرأ بالحاء الساحرين لا تقسده صلوته لا يجاوزون قرأ
 بالزاء لا يجاوزونك لا تقسده صلوته. أينطق عن الهوى قرأ بالتاء يدنق لا تقسده صلوته
 ليسأل الصادقين عن صدقهم قرأ السادقين عن صدقهم بالسین فيهم لا تقسده
 صلوته. وكانوا يصرون قرأ بالسین يسرون لا تقسده صلوته. ولا تكن كصاحب
 المحوطة قرأ الحوطة بالطاء لا تقسده صلوته. وهو مكظوم قرأ بالذال أو بالضاد
 تقسده صلوته. وما يأتهم من رسول قرأ من رزق لا تقسده صلوته. المبيدات
 يتيما قرأ يجتك بالتاء تقسده صلوته. وقولوا قولا سديدا قرأ بالصاد صديدا
 تقسده صلوته. وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأ الباطل: النون تقسده صلوته
 وكانت من القاسيتين فإذا هم يقنطون. ومن يقنت من رحمة ربه قرأ بالتاء مكان
 الطاء أو الطاء مكان التاء تقسده صلوته. ومن يقنت منكن لله ورسوله قرأ
 بالطاء يقنط تقسده صلوته حتى تكون حرصا أو تكون من المالكين قرأ من الجاهلين
 تقسده صلوته. أيهم أقرب لكم قرأ أعرب تقسده صلوته. خط وائل قرأ وائل
 تقسده صلوته. فاكتمنا مع الشاهدين قرأنا كتمنا بالميم لا تقسده صلوته. وأوتيت
 من كل شيء قرأ من كل نفس لا تقسده صلوته. ولا يستثنون قرأوا لا يسطنون
 بالطاء لا تقسده صلوته. وجوه يومئذ ناضرة قرأ بالطاء ناظرة إليها ناظرة قرأ
 بالضاد ناضرة لا تقسده صلوته. ويتجنبها الأشقى قرأ الاتقى بالتاء قال إن وصل
 به الذي يصل النار الكبرى تقسده صلوته. وإن لم يصل بل وقف ثم ابتداء بالذي
 يصل النار الكبرى لا تقسده صلوته. وكذا لو قرأ وسيجنبها الاتقى الذي سيجنبها

الأشقي الذي ان وصل به الذي يوقه ماله يتزكى بنفسه صلوته ولا فلا ما ودعك
 ربك قرأ ما ودعك بغية تشديد وترك التشديد في الرب ايضا فان ترك التشديد في
 ما ودعك لا نفس الصلوة وفي الرب بنفسه. وما قاله قرأ بالغين وما غلبت نفس صلوته
 اسفل سافلين قرأ بالالف واللام السافلين لا نفس صلوته. حتى مطلع الفجر لما قال
 الفجر انقطع نفسه فركم لا نفس صلوته. والله على ذلك لشهيد قرأ التشديد لا نفس
 صلوته. وكذا لو قرأ وانكسب الخير لشديد قرأ الشهيد لا نفس في الخيرات صبحا قرأ
 سبحا بالسين نفس صلوته. فانزله به نفعاً قرأ نفعاً نفس صلوته. ولو سوي عليك
 ربك فترضى قرأ فترضى بالظلمة نفس صلوته. فاما اليتيم فلا تقهر قرأ فلا تكسر لا نفس
 لا يلاف ترش قرأ لا يلاف كريس لا نفس صلوته. كلا اذا بلغت التراقي قرأ الترقى قيل لا نفس
 صلوته فانتمم الحوت قرأ فانتمم قيل لا نفس هل أشك حديث العاشية قرأ
 العاشية نفس صلوته. وكذا لو قرأ الليل اذا بعثته قرأ بعثته نفس صلوته. وذلك
 تطوفها تذا ليل قرأ بالاضاد ضلكت نفس. ولو قرأ بالظاء ظلمت لا نفس صلوته. وكذا
 لو قرأ وذلكناها بالاضاد ضللتها نفس صلوته. ولو قرأ بالظاء لا نفس صلوته. فظلمت
 اعناقهم قرأ بالذال او بالضاد لم نفس صلوته الرب محمد لك يتيم ما قرأ يزك يتيم لا نفس
 يومئذ تحدث اخبارها قرأ اخبارها اختلافوا فيه قال بعضهم نفس صلوته. فارقامة
 قرأ فارقامة بالحاء نفس صلوته. وتوصوا بالحق وتوصوا بالصبر قرأ بالسين نفس صلوته
 الرب يجعل كيدهم في فضيل قرأ بالذال في تذل ليل لا نفس صلوته. ولو قرأ بالظاء نفس صلوته
 انا اعطيتك الكثرة عند الوصل صبحا الكثرة لا نفس صلوته وان تعمد ذلك فذلك لك وكذا
 اياك نعبد وياك نستعين يصير عند الوصل كأنه قرأ اياك نعبد وياك نستعين فهو كذلك
 فصل لربك وانحر قرأ وانحر نفس صلوته. ثبتت بدا اليك قرأ نبت ادا اليك نفس

صلوته. جملة الخطب قراءة بالتاء جملة المحتب تنفس صلوته. رحلة الشتاء والصيف
 قرأ بالسين والصيف تنفس صلوته. وكذا الوقرء الشتاء بالطاء كعصف فراكعصف
 تنفس صلوته. يدع اليتيم قرأ بدع اليتيم غير مشدود لا تنفس صلوته. ولو قرأ يدع اليتيم
 بتشكين الدال تنفس صلوته. والله اعلم. قل اعوذ برب الفلق. قل اعوذ برب الناس. ترك
 تشديد الرب. اختلافوا فيه. قل بعضهم لا تنفس. ومن شرع فاسق اذا وقب قرأ فاسق
 تنفس صلوته. وكذا الوقرء وقب وجب. ومن شرع اسد اذا حسد قرأ بالصاد حصد
 لا تنفس صلوته. من الحاء والناس قرأ بالنصب من الجحيم تنفس صلوته. كيهلهم
 في تضاعيل قرأ بالطاء قاله من لا يفتح. اذا لا تنفس. ضعف الحيوة وضعف الممات قرأ
 بالصاد او بالطاء لا تنفس. ثم مد صلوته لتكون من الغافلين قرأ من الغافرين بالواو تنفس
 صلوته. لتكون من الخاسرين قرأ من الشاكرين تنفس صلوته. ومن يكتمها اتركها
 بالباء تنفس صلوته. الا انض وان الظن قرأ بالضاد تنفس صلوته. ذكركم انكم لو اطهر
 قرأوا ظهرا لا تنفس صلوته. ولو قرأ بالضاد او بالذال تنفس صلوته. قال فرعون ذروني
 اتقل فقرأ بالرفع لا تنفس صلوته. اذا عوا قرأ بالضاد لا تنفس صلوته. امنت طائفة
 قرأ بالطاء امنت لا تنفس صلوته. ولو قرأ بالتاء طائفة تنفس صلوته. كلما اراد وان
 يخرجوا منها اعيد رافها قرأ بالذال اعيد وافها تنفس صلوته. حتى اذا فرغ عن قلوبها
 قرأ بالراء والغين فرغ لا تنفس صلوته. وهو قرءة فمن يجير الكافرين من عذاب اليم قرأ من
 يزيد الكافرين لا تنفس صلوته. فمواصموا كثير منهم قرأ بالسين وسموا تنفس صلوته
 نصر من الله وفتح قريب فرأ برب الغين لا تنفس صلوته. لنسفعا بالناصية ناصية قرأ
 بالسين لا تنفس صلوته. وكذا الوقرء لنسفعا بالصاد لا تنفس صلوته. كاذبة خاطئة قرأ كاذبة
 بالذال لا تنفس صلوته. وكذا الوقرء خاطئة خاطئة بالتاء لا تنفس صلوته. هل ترى من

فطور قرأ طري بالطاء وفتور بالناء لا تقصد صلوته . فسئسره اليسرى قرأ للطوى بالطاء
 تقصد صلوته . فلما الزيد فيذهب جفاء قرأ فاما الذهب فيذهب جفاء تقصد صلوته
 اتوكؤ عليها قرأ توكل عليها لا تقصد صلوته . سلامهم ايمهم بذلك زعيم قرأ زعيم نفس^{صلوة}
 كيف ضموا لك الامثال قرأ كذب لك الامثال لا تقصد صلوته . يومئذ يصدر^س الناس
 قرأ بالسعين والطاء يسطر الناس تقصد صلوته . ولو قرأ بالسعين والطاء اختافوا فيه
 قال بعضهم لا تقصد صلوته . واذا مسه الخير قرأ الخير بطرح الياء لا تقصد صلوته
 لا نهذف حرفا واحدا وحذف الحرف لا يقصد صلوته . وذابني مبنوثة قرأ
 وذابني مبنوثة قال يعيد الصلوة . فسقناه الى بلد ميت فانزلنا به الماء قرأ
 فاحيينا به الماء اختلوا فيه قال بعضهم لا تقصد صلوته . اية اريد ان انكح
 قرأ وب اية اريد ان انكح تقصد صلوته . ما ننسخ من اية او ننسها قرأ من اية
 او نوتها او يوتها لا تقصد صلوته . سيقولون ثلثة رابعهم قرأ ثلثة رابعهم تقصد
 صلوته . ومن يظلل الله قرأ بالطاء لا تقصد صلوته . الحمد لله قرأ برفع اللام الاول
 لا تقصد صلوته ثمانسبة ايام حسوما قرأ حسوما بالصاد قال ابو عصمة سعيد
 بن معاذ بن المرزى تقصد صلوته . فسترضع له اخى قرأ فسترضع لا تقصد صلوته
 والنين والزيتون قرأ بالطاء والطين تقصد صلوته اعل اطلع الى اله موسى قرأ
 بالثاء اتلع لا تقصد صلوته . وابتغ فيما اتاك الله قرأ بالعين وابتغ لا تقصد
 صلوته . وزرع قرأ بالذال لا تقصد صلوته . الذي فرض عليك القرآن قرأ
 بالطاء غرظ تقصد صلوته . ولبناء خالصا قرأ بالسعين خالصا لا تقصد صلوته
 وكذا لو قرأ سائعا خاصعا بالصاد لا تقصد صلوته . آية كان يخفيا قرأ خفيا
 لا تقصد صلوته . وانا جميع حافظون قرأ بالضاد جاحضون لا تقصد صلوته

بكل ربيع قرأ بكل ربيع بالباء لا تفسد صلوته. لا تدرى انهم اقرب قرأ بالذال لا تفسد وتفسد
 صلوته ولو كان كذلك نعمة قرأ بالذال تفسد صلوته قل كل من لم يصب قرأ بالسین فيهما تفسد صلوته
 بعمل حديد قرأ بالذال حين تفسد صلوته وان كنت من الساجدين قرأ الساجدين تفسد صلوته والذال
 بعد قرأ بالذال لا تفسد صلوته فسوف توبه اجر اعظمه قرأ صلى اجر اعظمه لا تفسد صلوته في عفا
 منشرة قرأ صفا بالسین تفسد صلوته ما سبقكم بها من احد قرأ سبغكم بالغبين لا تفسد
 صلوته. وقالوا انذ اضلنا قرأ بالظاء ظللنا لا تفسد صلوته. وهو قوله فمن فرض فيهن الحج قرأ
 بالظاء فظ او بالذال تفسد صلوته. وذر وظاهر الاثم قرأ بالظاء وظروا وبالضاد وضروا تفسد
 صلوته. وجعلوا الله مما ذرأ من الحرجت قرأ بالضاد وبالظاء مما ظرأ تفسد صلوته وتلك
 الاعين قرأ بالضاد او بالظاء تفسد صلوته. فطاف عليها طائف قرأ بالاء نائف
 تفسد صلوته. لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير وقف عليه لا تفسد
 صلوته عز بن عليه ما عنتم وقف عليه. انت قلت للناس وقف عليه. وقال
 الله لا تتخذوا وقف عليه. الا انهم من افكمهم ليقولون وقف عليه. ثم تولوا عنه و
 قالوا معلم وقف عليه فحشر قنادى فقال وقف عليه. ان وقف لا تطلع النفس
 في هذه المواضع لا تفسد صلوته. من بعثنا من مرقدا هذا وقف عليه قال هذا وقف
 حسن. وما انتم بمصري وقف عليه وابتدأ بقوله انى كفرت قال لو تعد ذلك
 يكفر ويبطل صلوته. قال في ضلال مبين وقف عليه وابتدأ بقوله اقتلوا يوسف
 لا ياثم ولا تفسد صلوته. اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب قرأ الضاد وقال للفقير
 ابو جعفر رح تفسد صلوته. اذ قرأ الرحمن علم القرآن الشيطان علم القرآن تفسد
 صلوته وكذا لو قرأ واذا كره الكتاب ادريس اذ كره الكتاب ابليس تفسد صلوته

صلوته من يومن بالله ويعمل صالحا يخلصه جنات قواوس يكفر بالله تفسد صلوته
 هذا اذا قرأ موصولا وان كان قرأ مفصلا لا تفسد صلوته ولو قرأ ان ربكم الرحمن قرأ وان ربكم
 الشيطان تفسد صلوته وكذا لو قرأ قل بين الرشد من الغي قرأ بالقاف من الغي تفسد
 صلوته. ولو قرأ يدخلون في دين الله يتخلون بالتاء تفسد صلوته. انعمت عليهم
 قرأ باللام انعمت تفسد صلوته قرأ عيسى بن لقمان تفسد صلوته لانه نسبته الى الاب
 وليس له اب. ولو قرأ موسى بن حريم لا تفسد صلوته لان كايهما في القرآن وليس
 فيه نسبة من كلام له الى الام فلا تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن عيسى لا تفسد صلوته
 في قول محمد واحد الروايتين عن ابي يوسف رح وعليه العامة. ولو قرأ عيسى
 بن عمران تفسد صلوته. ولو قرأ موسى بن لقمان قال الفقيه ابو جعفر والقاضي الهادي
 الزينجي رح لا تفسد صلوته بخلاف ما لو نسب عيسى الى الاب لان عيسى له اب
 لهو لا كذلك موسى بن لقمان لان موسى له اب الا انه اخطأ في اسم الاب وهو
 ولقمان كلاهما في القرآن فلا تفسد صلوته. ولو قرأ عبد بن سارة تفسد صلوته
 وكذا لو قرأ مريم بنت عيلان تفسد صلوته لانه قرأ في القرآن والله اعلم
 وان اخطأ في القراءة

ولم يكن المسئلة فيها ذكرنا من المسائل ينظر اهل العلم في الاعراب. كونه
 ان لم يتحش لا تفسد صلوته عند الكل. كما لو قرأ انه سبعين والله لمات يصيب
 التاء وان فحش بان قرأ ما لو حمد به يكفر فكذا عن استاخرين وعلامه احوط
 وان اخطأ بعد كونه

مكان حرف ولم يختلف المعني والقرآن ما تكون في القرآن جازت صلوته عند
 الكل كما لو قرأ ان المسلمون ان الظالمون. وان لم يختلف المعنك. ما قاله في

القرآن كما لو قرأوا قیامین بالقسط ولأنه رهل الأرض من الكافین دوار قرأ الحی القیام
فسدت صلوته فی قول ای یوسف رحمه الله فی قول ای یحیة ومحمی روح لا تقس. وأن
اختلف المعنی ولم یکن التقرأها فی القرآن یخوان یقرأ ضحیقا لأصحاب الشعیر یفسد
صلوته عند الكل ولا یمیز بین حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العرفی ولا یعتبر
تعد الفصل بین الحرفین ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلمة روح انما العبرة لاتفاق المعنی
فیقول ای یحیة ومحمی روح ولوجود التثنية عند ای یوسف روح ولو قرأ طن أن لن یحول باللام
مكان یحور قال ابوالقاسم الصفار البلخی روح لا تقس صلوته لان التحويل والتحويل معاً
واحد ولو قرأ وقرش رفوعة بالقاف اختلفوا فیة قال بعضهم فسدت صلوته لان
المرقع ثوب خلق بمنزق وثیاب اهل الجنة لا تكون كذلك وقال بعضهم لا تقس صلوته
لان الرقعة عبارة عن نفس التیمة توب جید الرقعة اذا كان اصله جیداً ولو قرأ اخل
برأس اخیه یحز به الماء والزاء قال بعضهم نفسد صلوته لان الحز قطع والحز لیس یقطع
وقال بعضهم لا تقس لان الحز هو التمییز قد یکون قطعاً وقد لا یکون فاذا قرأ یحز البه
كان معناه خضه بهذا الاخذ جیت احد برأسه ولم یأخذ برأس السامری وأن قرأ یغز راعاً
فغز ناقاً قال بعضهم نفسد صلوته لاختلاف المعنی لان التغزیر اهانة والتغزیر صرامة
وقال بعضهم لا تقس صلوته لان دره الحد والاكتفاء بما دون الحد کرامة قال الله تعالى
لتوسوا بالله ورسوله وتقرؤوه وتقرؤوه

ان زاد حرفاً فی كلمة

هو وجیهین ان لم یتغیر المعنی ومثله یوجد فی القرآن لا تقس صلوته فی قولهم كما لو قرأ
وأمر للعروف والله عن المنکر وانهی عن المنکر بزيادة الیاء أو قرأ انارادوه الیات بزيادة وال
أو قرأ فحیوا بالحسب منها اوردوها قرأ اوردوها أو قرأ وم بعض الله ورسوله بل حله

نارا خالدا يدل عليهم بزيادة هم قال عامة الشائخ رجع لانفسد صلوته في قياس قول ابي حنيفة
ومحمد رجع وكذا في قياس قول ابي يوسف رجع في رواية. وان تغير المعنى بالزيادة بان قرأ الليل
اذا يغشى والنهار اذا تجل وما خلق الذكرو الانثى ان سعيكم لشيء بزيادة واو قرأ ليس
والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واو فسد صلوته لان جعل جواب القسم قسما ^{صلوته} فتفسد

وان نقص حرفا عن كلمة

ان لم يتغير المعنى لانفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ولقد
جاءهم بحذف التاء او قرأوا انما انت من المسحورين ما انت الا بشر مثلنا بحذف الواو
او قرأ سبحان الذي بيده ملكوت كل شيء قرأ سبحان الذي بحذف الفاء وكذا كل ما
حذفه القرآن بالواو والفاء وبدونها اذا قرأ بغيرهما لم يفسد صلوته

وان حذف حرفا اصليا

من كلمة فتغير المعنى فتفسد صلوته في قول ابي حنيفة ومحمد رجع كما لو قرأ ومارزقناهم بحذف
الزاء والراء او قرأ وليقولوا دوست بغير دال او قرأ ما خلقنا انعاما بغير خاء او قرأ وجعلنا
ابن مريم بحذف جيم او قرأ والليل اذا يغشى والنهار اذا تجل وما خلق الذكرو الانثى بحذف
الواو عن ما خلق لان الواو فيه واو قسم فاذا حذف حرف القسم يصير جوابا للقسم ويصير نسيا
بعد ما كان اثباتا لو تعمد بديكفر فاذا جرى على لسانه سموا او خطا تنفسد صلوته قالوا
على قياس قول ابي يوسف رجع لانفسد لان المقرو موجود في القرآن

ولو كانت الكلمة ثلاثية

بحذف حرفا من اولها او وسطها كما لو قرأنا عريبا قرأنا عريبا بحذف العين او عريبا بحذف
السينه من صلوته اما لتغير المعنى او لانه يصير لغوا في الكلام وكذا لو حذف الحرف من
الآخرة. بخوان يقرأ ب الله مثلا بحذف الباء فان حذف على وجه الترجيح لانفسد

صلوته وشروطه أن يكون بعد النداء في أسماء الأعلام وأن لا يكون الاسم ثلاثياً بل يكون رباعياً أو خماسياً بنحرف الحرف الآخر كما لو قرأ يا مالك وإمال لأن الترخيم يوم من الغصاة
يقم بإحارث مكان ياحارثة ويا عائش مكان يا عائشة كان رسول الله صلى الله عليه و
سلم يقول لعائشة رض يا عائش

وإن قدم حرفاً على حرف في كلمة

كما لو قرأ كعصف ما كؤل مكان كعصف أو قرأ فرت من قوسر مكان قسورة أو قرأ
والعصران الإنسان لفي سرح مكان خسر تفسد صلوته لأن بالتقديم والتأخير يتغير المعنى
وإن اخطأ بذكر كلمة مكان كلمة

فإن كان بينهما مخالفة في المعنى والثانية لا يوجد مثلاً في القرآن تفسد صلوته في قولهم كما لو
قرأ أن الفجار لفي ضيام أو قرأ أن الذين امنوا وعملوا الطالحات مكان الصالحات وإن كان
بينهما موافقة في المعنى إلا أن الثانية ليست في القرآن بأن قرأ طعام الفاجر مكان طعام
لا تفسد صلوته في قول أبي يحيى في محمد ر. وكذلك لو قرأ أن إبراهيم يا إبراهيم وعن أبي توبة
ر. روايتان. وإن كانت الكلمة الثانية في القرآن فهو على وجهين إما أن كانت موافقة للأولى
في المعنى ومخالفة فإن كانت موافقة لا تفسد صلوته في قولهم كما لو قرأ الحليم مكان العليم وإما
أشبه ذلك وإن كانت مخالفة كما لو قرأ وعداً علياً أنا كما عافلين مكان فاعلين أو قرأ
الشیطان على العرش استوى أو ما أشبه ذلك أو ختم آية الرحمة بآية العذاب أو على
العكس قال عامة المشائخ ر. تفسد صلوته وهو قول أبي يحيى في محمد ر. وعن
أبي يوسف ر. فيه روايتان والصحيح هو الفساد لأنه أخبر بخلاف ما أخبر الله
تعالى. ولو قرأ الست بربكم قالوا نعم مكان بلى قالوا تفسد صلوته. وكذلك لو قرأ
وإذا قال إبراهيم رب إنني كيف سمع الموتى قال أولم توهب قال نعم. أو قرأ الله ما أنكم

رسل حكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو قرأوا وتري
 اذ وقعوا على ربهم قال اليس هذا الحق قالوا نعم أو قرأوا يوم يعرض الذين كفروا على النار اليس هذا
 بالحق قالوا نعم تنفس صلوته لأن يله اذا ذكر عقيب النفي يراد به رد النفي والتصديق في الاشياء
 ونعم يكون تصد يقا في النفي يقول الرجل لغيره الم اعطيت كذا الم اعطيت هذا العبد بالف
 ان قال يله يكون رد النفي وتصد يقا الاشياء معناه لابل اعطيتني ولا بل بعين فان قال نعم يكون
 تصد يقا في النفي معناه ما بعين ولا اعطيتني فاذا اختلف المصنف اختلاف فاحشا تنفس صلوته
 وان اراد ان يقرأ كلمة فحجى على لسانه شطر كلمة اخرى فخرج وقرأ الاولى وركع ولم يتم الشطر
 ان قرأ شطر من كلمة لو اتهمها لا تنفس صلوته لا تنفس صلوته بشطرها وان ذكر شطر من كلمة
 لو اتهمها تنفس صلوته تنفس صلوته بشطرها وللشطر حكم الكل هو الصحيح

وان ذكر آية

مكان آية ان وقف على الاولى وقفنا ما وابتدأ بالثانية لا تنفس صلوته كما لو قرأ والسين والهمزة
 ووقف ثم ابتدأ لقد خلقنا الانسان في كبد لا تنفس صلوته وكذلك لو قرأ ان الذين امنوا وعملوا
 الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك هم شر البرية وان لم يقف قرأ موصولا ان لم يتغير الاولى بالثانية
 كما لو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فلهم اجرهم غير ذلك او قرأ وجوه يومئذ عليهم غيرة اولئك
 هم الكافرون حقا لا تنفس صلوته وان تغير المعنى بان قرأ ان الابرار لفي حميم وان الفجار لفي
 نعيم او قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية او قرأ وجوه يومئذ عليهم
 غيرة اولئك هم المؤمنون حقا تنفس صلوته لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى وقال ^{بعضهم}
 لا تنفس صلوته لمعوم البلوى والاول اصح

وان ترك كلمة

من آية ان لم يتغير المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وترك ذا لا تنفس صلوته

لأنهم يفتهم بها فيهم بدون المترك وكذا الوقر أو لئن اتبعت أهواءهم بعد ما جاءهم من العلم
تروا من أقر أو جزل سيئتم مثلهما ولو بدكر السيئة الثانية لأتلفد صلوته وان تغير المعنى
بترك الكلمة بان قرأها لم لا يؤمنون وتروا لا أقر أو إذا قرأ على غيرهم القرآن لا يسجدون و
تروا لأتلفد صلوته عند العامة لأنها أخبر بخلاف ما أخبر الله تعالى به لو اعتقد ذلك يكفر
فإذا أخطأ لنفسد صلوته وقيل لا لنفسد لأن فيه بلوى وضروية والصحيح هو الأول .

وان زاد كلمة

فأية فهذا على وجهين اما ان كانت الزيادة في القرآن او لم تكن ان كانت في القرآن ولا تغير
المعنى بان قرأ لا تصدق الا الله وبالله والذين احسانا وبن او قرأ في او قرأ ان الله
كان عفورا رحيماعليهما والله عفورا رحيم كريم او قرأ وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم ان عليهم لا لنفسد صلوته في قولهم وان كانت الزيادة تغير المعنى وهي موجودة في
القرآن نحو ان يقرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم عند ربهم
تفسد صلوته او قرأ والذين آمنوا بالله ورسوله وكفروا أولئك سوف نؤتيهم موجرا
او قرأ فاما من اعطى واتقى وكفر وصدق بالحسن او قرأ فاما من نجل واستغنى وامن
وكذب بالحسن او قرأ والذين كفروا وكذبوا باياتنا وامنوا أولئك اصحاب النار انه
لنعمد ذلك يكفر فاذا أخطأ لنفسد صلوته وان لم تكن الزيادة موجودة في القرآن ولا تغير
بها المعنى بان قرأ ولما أشهود فهم ينهم وعصينا هم فاستحبوا العمى على الهدى لنفسد
صلوته لأنه غير تغير فاحشا لو تعم ذلك يكفر فاذا أخطأ لنفسد صلوته هو الاصل
في جنس هذه المسائل وان كانت الزيادة لا تغير المعنى بان قرأ كلوا من ثمر اذا اثمر
واستحص او قرأ فيهما فأكهة ونخل وتقاح ورومان لا لنفسد صلوته لأنه ليس
فيه تغير المعنى بل هذه زيادة تشبه القرآن وما يشبه القرآن لا يفسد الصلوة مربي

ذلك عن ايجبة وج وان ترك أية من سورة وقد قرأ مقدار ما يجوز به الصلوة جازت
صلوته. وان وصل في غير موضعه أو فصل في غير موضعه فقد ذكرنا نحوه ان لم يتغير المعنى
تغيراً فاحشاً بان وقف على الشرط وابتداء بالجزء فقرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
ووقف وقتاً تاماً ثم ابتدأ بالولاء تلك هم خير البرية أو قرأ من عمل صالح من ذكرنا وان شئ وهو
مؤمن ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله فلنخصينه حياة طيبة. أو فصل بين الوصف والوصف
بان قرأ انه كان عبداً ووقف ثم ابتدأ بقوله شكوراً فمثل هذا لا يحسن ولا تقصد به الصلوة
وكذا لو فصل بين قوله الأبد كرا لله تطهين القلوب لا تقصد الصلوة وان كان لا يحسن
هذا الوقف لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها الا العلماء وان تغير المعنى تغيراً
فاحشاً نحو ان يقرأ لا اله ويقف ثم يبتدأ بقوله لا اله أو قرأ قالت اليهود ويقف
ثم يبتدأ بقوله عزيزاً بن الله ونحو ذلك قال عامة العلماء ربح لا تقصد صلوة
لما قلنا من المعنى وقال بعضهم تفسد وأما حكم التخفيف والتشديد فقد
ذكرنا فيه قول القاضي الإمام الأجل رحمه الله. ومن العلماء من قال ذلك للتشديد
اذا كان يغير المعنى تغيراً فاحشاً كما لو قرأ وظللنا عليهم الغمام بالتخفيف. أو قرأ
ان النفس لامارة بالسوء بدون التشديد أو شدد كاف اياك نعبد واياك
نستعين تفسد صلوته ويخفى ان لا تفسد لانه لو زاد حرفاً لا يغير المعنى لا تفسد
الصلوة فكذلك اذا شدد وأما ترك المدان لم يغير المعنى كما في قوله انا انزلناه انا
اعطيناك لا تفسد صلوته. وان غير المعنى كما في قوله دعاء ونداء وجزاء وما اشبه
ذلك اختلف المشائخ فيه حسب اختلافهم في ترك التشديد اذا غير المعنى

وان كان الرجل

من لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجهد ولا يعذر في ذلك، فان كان لا ينطق

لسانهم في بعض الحروف ان لم يجد أي لم ليس فيها تلك الحرف يجوز صلوته ولا يؤم غيره
 كذا الرجل اذا كان لا يقف في مواضع الوقوف او يتضح عند القراءة لا يؤم غيره وان جلدانية ليس
 فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل وان قرأ الآية التي فيها تلك الحروف
 قال بعضهم لا يجوز صلوته لانه ترك القراءة مع القدرة عليها بخلاف الاخرس اذا صلي
 وحده حيث يجوز صلوته وان كان يقد ر عليه ان يقتدي بغيره لان ذلك قد يكون وقد
 لا يكون ولو قرأ في صلوته ما ليس في مصحف الامام فهو مصحف عبد الله بن مسعود
 واي بن كعب رضي الله عنه لم يكن معناه في مصحف الامام ولم يكن ذلك ذكرا ولا تهليلا
 نفس صلوته لانه من كلام الناس وان كان معناه ما كان في مصحف الامام يجوز صلوته
 في تياس قول ايحيى في محمد راجح ولا يجوز في قياس قول اي يوسف راجح اما عند ايحيى في
 راجح فانه يجوز قراءة القرآن باي لفظ كان ومحمد راجح يجوز بلفظة العربية ولا يجوز بغيرها
 ولا نقل كيف لا يجوز الصلوة بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ورسول الله عليه الصلوة
 والسلام رغبنا في قراءة القرآن بقراءة لانا نقول انما لا يجوز الصلوة بما كان في مصحفه
 الاول لان ذلك قد انتسخ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقراءة رسول الله عليه
 الصلوة والسلام في آخر عمره واهل الكوفة اخذوا بقراءته الثانية وهي قراءة عاصم وانما
 رغبنا رسول الله عليه الصلوة والسلام في تلك القراءة كذا ذكره الطحاوي راجح ولو قرأ
 القرآن في صلوته بالحنان ان غير الكلمة تفسد صلوته لما عرف فان كان ذلك في حرف الميم
 واللين يجه الياء والالف والواو لا يغير المعنى الا اذا فحش وعند الشافعي راجح الخطابي
 غير الفاتحة لا يفسد الصلوة لان عند الكلام لا يقطع الصلوة اذ لم يكن عند هذا ليس
 بعمل لانه يربد قراءة القرآن وانما تفسد الصلوة بالخطا في الفاتحة لان عند
 يجوز الصلوة دون الفاتحة وان قرأ بالاحسان في غير الصلوة لم يفسد

جوان وعامة المشائخ يحكمون ذلك وكرهوا الاستماع ايضا لانه تشبه بالفسقة
لما يفعلونه في فسقهم. وكذا الترجيع في الاذان وقدم مقبل هذا

من المسائل

التي تتعلق بقراءة القرآن سجدة التلاوة تجب على من يجب عليه الصلوة ادا قرأ
ايه السجدة او سمعها من يجب عليه الصلوة ولا تجب بحيض او نفاس او كفر
او صغر او جنون. ولا تجب اذا سمعها من طير. وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح
هو الوجوب. ولو تلى بالغانسية تجب عليه وعلى من سمعها السجدة فهم السامع
اولم يفهم. اذا اخبر السامع ان قرأ آية السجدة. ولو تهاجبا بالقرآن لا تجب السجدة
ولو تهاجبا في الصلوة لا يقطع الصلوة لانه قرأ المحروف التي في القرآن لكن لا ينوب عن
القراءة لانه لم يقرأ القرآن. ولا تجب السجدة بكلمة القرآن لانه لم يقرأ ولم يسمع ^{وتستطيع}
لاداء السجدة ما يشترط للصلوة من طهارة الثوب والبدن والمكان وستر العورة
واستقبال القبلة ولا تجوز بالتييم مع القدرة على الماء ويبطلها ما يبطل الصلوة من
الكلام والحدث والضحك ولا تبطلها محاذاة المرأة وان نوى ان يؤمها وان صحك
فيها لا يبطل طهارته ولا يجوز اداؤها في الاوقات المكروهة الا ان يقرأ في ذلك الوقت
فان قرأ في وقت مكروه يسجد في وقت مكروه اخرا بان قرأ عند طلوع الشمس وسجد
عند الغروب اختلفت الروايات فيه والظاهر انه لا يجوز ولا يجوز اداؤها في
موضع نجس وان كان سجوده على موضع طاهر ولا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة
سجدة للاولى ولم يسجد الا اذا اختلف المجلس والجلس واحد وان طال او اكل لقمة
او شرب شربة او قام ومشى خطوة او خطوتين او كان لكبا فنزل او نازلا فركب
او انتقل من زاوية البيت او المسجد الى زاوية اخرى الا اذا كانت الدار كسرة

كذا السلطان. وإن انتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا يتكرر الوجوب
 وإن انتقل فيه من دار إلى دار في كل موضع يصح الاقتداء يجعل كمكان واحد
 لا يتكرر الوجوب. ولو تلا آية السجدة ثم نام مصطحبا أو اكل أو اشتغل بالتجارة
 ثم عادها يتكرر الوجوب. وسير السفينة لا يقطع المجلس بخلاف سير
 الدابة إذا لم يكن في الصلاة. وإن قرأ على غصن ثم انتقل منه إلى غصن آخر فاعادها
 اختلفوا فيه والصحيح أنه يتكرر الوجوب وكذا الوقراءات مرارا في الدوس أو
 تسديدة الثوب أو يدور حول الرحى والذي يسبح في حوض اختلفوا فيه. قال
 محمد بن إسماعيل إن كان عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب
 والصحيح أنه يتكرر. وإذا كان كل واحد منهما مائلا يصلح صلاة نفسه فقرأ أحدهما
 آية السجدة مرتين وسمع صاحبه وصاحبه قرأ آية سجد أخرى مرة فسمعها الأول
 فعلى الأول سجدة ثلث سجدة بقرآته يؤديها في الصلاة لأنه قرأ آية السجدة
 في الصلاة مرتين فلا يلزمه إلا سجدة وبعد الفراغ من الصلاة يسجد سجدة بقرأة
 صاحبه لأن ما وجبت بقرأة صاحبه لا تكون صلاتية فلا يؤديها في الصلاة وعلى الثاني
 سجدة واحدة بقرآته يؤديها في الصلاة. وهل يتكرر الوجوب بما سمع من صاحبه
 ذكر في النواحي أنه يتكرر في مسجد مسجدتين إذا دمج من الصلاة لأن ما وجبت بقرأة
 صاحبه لا تكون صلاتية وإنما يتكرر عليه الوجوب بقرأة صاحبه لأن مكان صاحبه
 مختلف حقيقة وإنما جعل متحدا ضرورة جواز الصلاة فلا يظهر الاتحاد في حق غيره
 ويفظاهر الرواية لا يلزمه بقرأة صاحبه إلا سجدة وعليه الاعتماد لأننا انظرنا إلى
 مكان السامع فمكانه واحد. وإن نظرنا إلى المكان التالي فمكانه جعل كمكان واحد في
 فيجعل كذلك في حق السامع أيضا لأن السامع بناء على التلاوة. واجمعوا على أنه إذا ^{تختلف}

مجلس السامع في غير الصلوة واجتمع مجلس التالي يتكرر الوجوب على السامع يتكرر الثالثة
 اما اذا اختلف مجلس التالي دون السامع اختلفوا فيه قال بعضهم يتكرر الوجوب على
 السامع رجل تلى آية السجدة حوارة الصلوة في ركعة واحدة لا يتكرر الوجوب وان
 مرتين في الركعتين في القياس لا يتكرر وبالقياض ناخذ المؤتم اذا قرأ آية السجدة فسمعها
 الامام والقوم لا يجب السجدة في الصلوة ولا اذا فرغوا منها. وقال محمد بن سبيد اذا فرغوا
 من الصلوة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلوة ذكره التطويران عليه ان يسجد قيل هو
 قول محمد بن سبيد وان سمعوا من ليس معهم في الصلوة يسجدوا اذا فرغوا من الصلوة فان سجدوا
 في الصلوة لم يجز لهم ولم يفسد صلواتهم رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلوة
 فقرأها مرة اخرى فانه يسجد سجدة اخرى في الصلوة. ولو قرأ آية السجدة خارج الصلوة
 ولم يسجد حتى شرع في الصلوة ثم قرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة وتسقط
 عنه الاولى في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر. ولو قرأ آية السجدة في الصلوة
 وسجدها ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية
 قبل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ. ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى. رجل سمع آية السجدة من رجل
 فسمعها من رجل اخرى في ذلك المكان ثم قرأها هو اجزأته سجدة واحدة. وقيل على رواية
 النوادر لا تجزئه الا عن قرأته. ولو قرأ آية السجدة في الصلوة وسمعها ايضا من رجل ليس
 في الصلوة قرأها معه اجزأته سجدة واحدة. وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرأته او
 بعد ما يسجد سجدة اخرى اذا فرغ وعلم بظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلية آية
 السجدة من رجل وقرأها هو فسجد ثم احدث وذهب الى البناء ثم عاد فسمعها من
 ذلك الرجل مرة اخرى فالواو يسجد سجدة اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة

وقيل هذا على رواية النواوير وعلى هذا قالوا قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم
أحدث وذهب للبناء ثم عاد فأعادها فانه يسجد سجدة أخرى. ويستوى سماعه
وتلاوته مرتين في وجوب السجدة تين إذا قرأ الإمام سجدة وسجد هاتم اقتدى به رجل
آخر لم يسجد هاتم فيما يقضي. وعن أبي يوسف رحمه الله إذا سجد المسبوق مع الإمام ثم
قرأ هاتم يقضي لم يسجد ولو لم يسجد هاتم مع الإمام ثم قرأ هاتم يقضي يسجد المصل
إذا قرأ آية السجدة على الدابة مراداً وخلفه رجل يسوق الدابة يسجد المصل سجدة واحدة
والسائق يسجد لكل مرة. إذا قرأ المصل على الدابة عشرين مرة ورجل آخر على الدابة قرأ
كذلك وسمع كل واحد منهما تلاوة صاحبه كان على كل واحد منهما سجدة لتلاوته
وعشر سجرات لتلاوة صاحبه. وهذا على رواية النوادر ما في ظاهر الرواية بكنية سجدة
واحدة لتلاوته. رجل قرأ آية السجدة على الأرض ثم ركب ليس له أن يومي بها. ولو قرأها
راكباً كان له أن يومي بها. قال شمس الأئمة المحلوي رحمه هذا في راكب خارج المصو. وإن كان
في المصو وأوى لتلاوته لا يجزيه في قول أبي حنيفة رحمه. ولو قرأها راكباً ثم نزل ثم ركب كان له
يومي بها لأنه إذا ركع وجبت رجل قرأ آية السجدة في الصلوة فإن كانت السجدة في آخر السورة
أو قريباً من آخرها بعد الآية أو آيتين إلى آخر السورة فهو بالخيار أن شاء ركع بها ينوي للتلاوة
وإن شاء سجد ثم يعود إلى القيام فيختم السورة. وإن وصل بها سورة أخرى كان أفضل. وإن لم
يسجد للتلاوة على الفور جازت ختم السورة ثم ركع وسجد للصلوة يسقط عنه سجد التلاوة
لأن هذا القدر من القراءة لا ينقطع الفور. ولو ركع لصلوته على الفور وسجد يسقط عنه
سجدة التلاوة نوى في السجدة السجدة للتلاوة أو لم ينو. فكذا إذا قرأ بعد آيتين اجتمعوا
على أن سجدة التلاوة تنادي بسجدة الصلوة وإن لم ينو للتلاوة. وأختلفوا في الركوع قال
الشيخ الإمام المعروف نحو هذا رحمه لا بد له من ركعة. النسخة منه مائة. سجدة التلاوة

نص عليه محمد ر.ج. وإن قرأ بعد السجدة ثلث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر الشيخ
الامام المعروف بخوارزاه ر.ج. أنه إذا قرأ بعد السجدة ثلث آيات ينقطع الفور ولا
ينوب الركوع عن السجدة وقال شمس الأئمة المحلوا في ر.ج. لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من
ثلث آيات. وإذا سجد للتلاوة يكبر ولا يخطأ وقال محمد ر.ج. يكبر للرفع أيضا. ويقول
يحيى سجود ما يقول في سجد الصلوة هو الصحيح وإذا ختم القرآن وسجدة ثم افتتحها في مكان
فقرأ آية السجدة لا يسجد مرة أخرى. إذا قرأ الامام آية السجدة وبعض القوم كان في الركعة
فكبر الامام للسجدة وحسب من كان في الركعة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الامام من السجدة
وكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم إن لم يزيدوا على ذلك
لم يفسد صلاتهم لأنهم ما زادوا الأركوعا وبزيادة الركوع لم يفسد الصلوة. المصلحة إذا قرأ
آية السجدة في الصلوة فأراد أن يخرسا جلا فخر راكعا فتذكر في ركوعه أنه نوى السجدة
فخرسا جلا ثم رفع رأسه وأتم الصلوة أجزاء. المصلحة إذا سمع آية السجدة من غيره وسجد
مع التالين أن قصد به اتباع التالين ففسد صلاته. رجل سمع السجدة من غيره فلم يستجب
لأنه يسجد مع التالين ولا يرفع رأسه قبله. رجل قرأ آية السجدة في غير الصلوة فأراد أن يركع
للسجدة في رواية يجوز ذلك. مصلحة التطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت
صلواته ووجبت عليه قضاءها لا يلزمه إعادة تلك السجدة. وكذا المسلم إذا قرأ آية
السجدة ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم لم يجب عليه تلك السجدة. وكذا المرأة إذا قرأت
آية السجدة في صلواتها فلم تسجد ما حلتها خضت سقطت عنها السجدة. رجل قرأ آية
السجدة لا يلزمه السجدة بتحريك الشفتين وإنما تجب إذا صحح الحروف وحده. لا
صوت سمع هو وغيره إذا قرب أذنه إليه رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم
حرفا ليس عليه أن يسجد لأنه لم يسمعها من تال. وكذا إذا قرأ رجل سجدة فسمعها

رجل الصلاة ليس عليه ان يسجد. ومن قرأ آية السجدة عند قائم أو أصم فلا يسمع
 ولو لا أن قائم أو أصم يسمع لم يكن على النائم أو الأصم سجدة ولا سلام في سجدة
 التلاوة. ولو سجد للتلاوة إلى غير القبلة جاءها لقال في الكتاب مجزئة. وأراد به
 إذا كان متحرراً. ويكون أن يقرأ السورة ويدع آية السجدة. وأن قرأ آية السجدة
 وحدها في غير الصلوة لا يكره. والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين. ويكره للأمام
 أن يقرأ آية السجدة في الصلوة التي يخاف فيها إلا أن يكون السجدة في آخر السورة

مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ويستحب

ولا بأس بقراءة القرآن في الصلوة على التاليف. عرف ذلك بفعل الصحابة
 رضي الله عنهم. والمستحب قراءة المفصل تيسيراً للأمر عليه وتخفيفاً على القوم
 وأما القراءة في الفرائض بخواتيم السور روي عن محمد رحمه الله أنه لا يكره ما روي
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قرأ في الفجر في السفر قل ادعوا الله
 أو ادعوا الرحمن الآية. ورسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلوة قل يا أهل
 الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم في غير الرواية قلت: عن أبي جعفر رحمه الله
 لا بأس بأن يقرأ من أول السورة أو من وسطها أو من آخرها. وأن قرأ آخر السورة في
 ركعة نكرو أن يقرأ آخر سورة أخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو
 الصحيح. وأن أراد أن يقرأ آخر السورة في الركعتين أو سورة تامة
 فأكثرهما أية أفضلهما قراءة. وأن أراد أن يقرأ أية طويلة مثل أية المدائنة
 أو ثلث آيات اختلفوا فيه والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى. وإذا بلغت الآيات
 مقدار قصير سورة من القرآن فالمعتبر كثرة الألف لا كثرة الكلمات وعدد الحروف
 إذا أراد أن يقرأ القرآن في غير الصلوة فالمستحب له أن يكون على الطهارة

مستقبلا للقبلة لأبسا أحسن ثيابه ليكون أتيابا بالتعظيم على وجه الكمال ثم يتعوذ
 كما ذكرناه بكيفية التعوذ مرة واحدة ولا يحتاج إلى التعوذ عند افتتاح كل سورة. ثم يقول
 بسم الله الرحمن الرحيم. والتسمية عند فالتيسر من الفاتحة. وما في سورة النمل من
 القرآن عند الكل. ولا يجوز للمحاض والنساء والمحجب قولا بسم الله الرحمن الرحيم إذا قرأها
 قرأنا ويمنع من سهله ولا بأس بقوله لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه التبرك لأنه وجه قراءة القرآن
 وكذا إذا أخبر بخبر يسير فقال الحمد لله رب العالمين لأن هذا المقدس يحرم في كلام الناس
 واختلف العلماء في قراءة الفاتحة على وجه الثناء ويكره قراءة القرآن في موضع النجاسات
 كالغسل والخروج والمسح وما أشبه ذلك. وأما قراءة القرآن في الحمام أن لم يكن فيه أحد
 مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فإن
 قرأ في نفسه ولا يرفع صوته لا بأس به. ولا بأس بالتسبيح والتهليل وإن رفع صوته بذلك
 وأما قراءة الماشي والمحتوف أن كان متنبها لا يشغله العمل والمشي جاز والأفلا. وتكلموا في قراءة
 القرآن عند القبور قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره وقال محمد رحمه الله لا يكره ومشائخنا رحمهم الله أخذوا بقول
 محمد رحمه الله واعتادوا الجلوس القاري في المقابر وقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاتحة وغير
 ذلك بجاء أن بولس الموت. وقراءة القرآن عن المصحف أو من القراءة عن ظهر القلب لما
 روى عبادة بن الصامت رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل عبادة امتي قراءة
 القرآن نظرا لأن فيه جمعا بين العبادتين وهو النظر في المصحف وقراءة القرآن. وتكلموا
 في قراءة القرآن في الفراش مضطجعا. والأول أن يقرأ على وجه يكون أقرب إلى التعظيم. ولا بأس
 بالتسبيح والتهليل مضطجعا. وكذا بالصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام. رجل يقرأ القرآن
 ويجنبه رجل يكتب الفقه لا يمكنه أن يستمع كان الأثم على القاري لأنه قرأ في موضع يشتغل
 الساس بأعمالهم ولا شيء على الكاتب. ويكره تصغير المصحف وإن يكتب بقلمه دقيق احترازا

عن التحقير إذا تحرق المصحف أو أسود وصار بحال لا يمكن أن يقرأ فيه يجعل في خرقه طامة
ويدين في أرض مخافة أن تصيبه العجاسة. ويكره كتابة القرآن على ما يفرش ويبسط
وكتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسن عند البعض. ولا بأس بتدبير هيب للمصحف
وتفضيضه عند استخفافه ^{لتنشيط} وعن أبي يوسف روى أنه كره ذلك. وتكلموا في النقطة ^{لتنشيط} وأما
ومشاً ^{لتنشيط} فتحتاج جوداً ذلك. ولا بأس بدفع المصحف واللحج إلى الصبيان من لا يبلغ له
مس المصحف لا يكتب القرآن. وكانت الصحيفة على الأرض لا يسرها بيده وهو قول
محمد روى به أخذ مشاً فتحتاج. ولا بأس للمحاضر والمجنب مس المصحف إذا كان في خريطة
أو غلاف غير مشرب. ويكره أن يأخذ بكه في ظاهر الروايات. ولا بأس بأن يأخذ كتب ^{لتنشيط} الفقهاء
بكها وكان لا يتخلو عن آيات لتكرار الحاجة. ولا بأس للمحاضر والمجنب أن يعلم القرآن
حرفاً حرفاً ولا يعلمه أية تامة. ولا ينبغي للمحاضر والمجنب أن يقرأ التوراة والإنجيل ^{لتنشيط} والقرآن
لأن الكل كلام الله تعالى. واختلفوا في قراءة الفتوى والصحيح أنه لا يكره. رجل تعلم القرآن
ما يجوز به الصلوة كان تعلم الباقية وتعلم الفقه والأحكام أولى له من صلوة التطوع. رجل
قرأ القرآن في غير الصلوة فلما انتهى القول به يالها الذين أنصروا رفع راسه وقال لبك ^{لتنشيط} يا
الأولى أن لا يفعل. ولو فعل ذلك في الصلوة تفسد صلواته وهو الصحيح. الحرابي والذبي
إذا طلب تعلم القرآن يعلم. وكذا إذا طلب الفقه والأحكام رجاء أن يفتدى إلى الحق
لكنه يمنع من مس المصحف إلا إذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك. وتعلم المرأة القرآن من المرأة
خير من تعلمها من الأعمى لأن نعمتها عورة وعلى المولى أن يعلم عبداً من القرآن ما يحتاج
إليه لأداء الصلوة. رجل يقرأ القرآن ويلحن فيه وثمة رجل يسمع أن علم السامع أنه
لوقته الصواب لا يلحقه العوشة كان عليه أن يعلمه وأن علمه أنه لا يتعلم ويصبر ^{لتنشيط} ذلك
سبباً المخصوصة والمثانة لا بأس بأن يترك رجل قرأ القرآن كله في يوم واحد كما قرأه

القرآن لما ومن سورة الاخلاص خمسة آلاف ملأه في ختم القرآن ما الرجب في غيره قالوا
ويذهب بحامل القرآن ان يكتم القرآن في كل اربعين يوما مرة. وجعل قرآن في صلواته في الركعة
الاولى للمعوذتين قال بعضهم يقرأ في الثانية الفاتحة وشيئا من البقرة يكون حاله متحلا
وقال بعضهم بعيد قل اعوذ برب الناس في الركعة الثانية ولا يقرأ شيئا من البقرة مراعاة
للتنظيم والترتيب. وتكلموا في الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن
بالجماعة واستحسنه المتأخرون فلا يمنع عن ذلك. وقرأ سورة الاخلاص ثلاث مرات
عند ختم القرآن يستحسنه مشايخ العراق لان يكون الختم في المكتوبة فلا يذكرو سورة
الاخلاص. ولا بأس بالتحلوة والجماعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين
لا تتحلوا عن ذلك

باب صلاة المسافر

اذا جاوز المقيم عمران معصية قاصدا مسيرة ثلاثة ايام ولياليها بسير الابل او مشي
الاقدام يلزمه قصر الصلوة ويرخص له ترك الصلوة اما شرط مجاوزة العمران لان السفر
فعل فلا يوجد بمجرد النية فيدشنه بقرآن النية باده فعل. بخلاف ما اذا نوى
الاقامة حيث يصير مقاما بمجرد النية لان الاقامة ترك الفعل وترك الفعل لا يحتاج الى
الفعل واما التقدير بمسيرة ثلاثة ايام ولياليها في ظاهر الرواية فلقوله عليه
الصلوة والسلام يسمح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها جواز
المسح لكل مسافر ثلاثة ايام لأحبال الالف واللام في المسافر فكان ذلك تقدير
الادامة السفر وانما اعتبر مدة مشية الاقدام وسير الابل لانها الوسط وانما
ذكر الايام والليالي لان المسافر لا يرتحل في كل يوم وليلة الامرة ليسير بالايام و
يستريح بالليالي وفي الجبل يعتبر ثلاثة ايام ولياليها في الجبل وان كانت تلك المسافة

في السهل تقطع جادونها. وفي البحر ثلاثة أيام ولياليها في البحر بعد ان يكون الرياح مستوية
 غير غالبة ولا ساكنة. وبعضهم قد راد فعمدة السفر ثلث محل. وبعضهم قد رهاها الفرك^س
 ومضاه قريب من بعض. ويعتبر مجاوزة عمران المصور من الجانب الذي خرج. ولا يعتبر محلة
 غري بجذائه من الجانب الآخر فان كانت في الجانب الذي خرج محلة منفصلة عن المص
 والقديم كانت متصلة بالمص لا يقصر الصلوة حتى يجاوز تلك المحلة. وهل يعتبر مجاوزة
 الفضاء ان كان بين المصوف فئاته اقل من قدر غلوة ولو يكن بينهما من ردة يعتبر مجاوزة الفضاء
 ايضا وان كان بينهما من ردة او كانت المسافة بين المصوف فئاته قد غلوة يعتبر مجاوزة عمران
 المصور ولا يعتبر مجاوزة الفضاء وكذا اذا كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر
 وان كان القرى متصلة ببعض المص فالاعتبار مجاوزة القرى هو الصحيح. وان كانت القرية
 متصلة بفناء المص لا يربض المص يعتبر مجاوزة الفضاء ولا يعتبر مجاوزة القرية. الرجل اذا قصد
 بلدة والمقصد طريقان احدهما مسيرة ثلث ايام طليها والاخر دونها فاسلك الابعد كان
 مسافرا وعند المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق نذر كوشيا في وطنه
 فعزم الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنا اصليا بان كان مولدا وسكن فيه
 او لم يكن مولدا ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقيما بمجرد العزم الى الوطن لانه
 رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلثة ايام ولياليها فيعود مقيما يتم صلواته
 الى الوطن واذا خرج من هنا الى السفر بعد ذلك يقصر الصلوة. فاذا انتهى الى المقصد
 ان كان ذلك وطنا اصليا له وتفسيره ما قلنا يتم الصلوة لانه صار مقيما بمجرد الدخول
 على التفصيل الذي قلنا. وان لم يكن وطنا اصليا له فانه يقصر الصلوة ما لم ينو
 الاقامة بها خمسة عشر يوما. ثم نية الاقامة لا تصح الا في موضع الاقامة ممن يمكن
 من الاقامة. وموضع الاقامة العيران والبيوت المتخذة من الحجر والمد والخشب

لا الخيام والاضحية والوبر الغزاة اذا دخلوا دار الحرب للمحاربة ونفوا الاقامة لم
 تصح نيتهم ولكن اذا نزلوا في بعض بيوت الكفرة فظاهر الرواية وكذا لو ساء اذا
 كانوا يطوفون في المغازي ولم يقيموا خياما وضحية. وعن ابي يوسف رح ان نزلا في موضعها
 كثير الماء والكلاء ونصبوا المحابر ونفوا الاقامة خمسة عشر يوما والماء والكلاء
 يكفيهم لم تملك الدار صاروا مقيمين. وكذا التراكة والاعراب ومن دخل دار الحرب
 باسان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح نية الكافر اذا اسلم في دار الحرب ولم
 يتعرضوا له فهو على اقامته وان علم اهل الحرب باسلامه فهرب منهم يريد سفر
 ثلثة ايام ولياليها لم تعتبر نيته وكذا الاسير في دار الحرب اذا انفلت منهم ورطن
 على الاقامة خمسة عشر يوما في غارا ونحوه لم يصير قبيحا الكوفة اذا نفى الاقامة بمكة
 وخمسة عشر يوما لم يكن مقيما وان لم يكن بينهما مسيرة سفر لانه لم ينو الاقامة في احدهما
 خمسة عشر يوما. وان تأهل بهما كان كل واحد من الموضعين وطنا اصليا له
 ومن كان موليا عليه فالنية في السفر والاقامة نية من يله عليه كالمراة مع زوجها
 والعبد مع مولاه والجندي مع الامير الذي يجري عليه والامير مع الخليفة
 والاجير مع من استأجره. واما الغريم اذا تعلق به صاحب دينه في السفر فله
 اوجبه ان كان الغريم قادرا على قضاء ما عليه من قصده ان يقضه دينه قبل ان
 يمضي خمسة عشر يوما فالنية في السفر والاقامة نية المديون. وان لم يكن قادرا
 فله اعتبار نية المجاس وحكم الاسير في دار الحرب كحكم العبد لا يعتبر نيته والرجل
 الذي يبعث اليه الوالي والخليفة ليؤتم به اليه فهو بمنزلة الاسير ولو كان
 العبد بين موليين في السفر فنوى احد المولين الاقامة دون الآخر قالوا ان
 كان بينهما امة فاما في النخبة فان العبد يصلح صلوة الاقامة اذا خدم المولى

الذي هو: الإقامة. ثم إذا تقدم المولى الذي ارى نوا الأقامة يصل صلاة السفر: وإذا نوى
ثلاثة ركعات أو ركعتين أو ركعة واحدة، لم يركل ركعة واحدة، ثم أخبر المولى كان عليه إعادة
نوى الركعة الأولى. ثم إذا تقدم الزوج بإقامة من أيام يلزمها إعادة الصلاة
في طهارته، فإنه عن أبي يوسف ومحمد. العبد إذا لم يولد في السفر ونوى المولى الإقامة
صحة، فإنه عن أبي يوسف ومحمد. العبد إذا لم يولد في السفر ونوى المولى الإقامة
العبد إذا كان: مولى له من سبيل من سقيم والعبد كان في الصلاة ينقلب فرضه أربعة
حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة لأنه سلام عند وقد صار العبد مقيما
تبع المشتري، فإذا لم يولد موله ومعه ما جاعة من المسافرين فلما صلى ركعتان نوى المولى
الإقامة صححت نيته في حق موله في حق عبد ولا يظهر في حق القوم في قول محمد. فيصل العبد
ركعتين ويتقدم واحد من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما
صلواته أربعة وهو نظير ما وصله مسافر في جماعة مقيمين ومسافرين فلما صلى ركعة أحدث
الامام وقد مقيما فإنه لا يقلب فرض القوم أربعة فكذلك فلهما ثم إذا علم العبد
أن المولى نوى الإقامة فإن بعضهم يقوم المولى بأداء العبد فينصب أصبعيه الأولى ويشير
بأصبعه ثم ينصب أربعة أصابع يده ويشير بأصبعه الأربع. الكافر المسافر إذا
وبينه وبين مقصد أقل من ثلاثة أيام كان حكمه حكم المقيم. وكذا الصبي إذا كان
في السفر مخايبه ثم بلغ الصبي وبينه وبين وطنه أقل من ثلاثة أيام كان مقيما. هكذا
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ج. وقال غير من المشايخ إذا بلغ الصبي
يصل أربعة. وإذا أسلم الكافر يصل ركعتين. وقال بعضهم يصلان ركعتين. فاما
المسلم المسافر إذا ارتد والعياذ بالله ثم أسلم من ساعته وبينه وبين وطنه أقل من
ثلاثة أيام يبقى مسافرا ليسلم ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم لا يبطل تيممه فكذلك

لا يبطل سفره وكذا المرأة إذاطلقتها زوجها في السفر تطليقة بائنة أو ثلث أو رجعية و
انقضت عدتها وبينهما وبين وطنها أقل من ثلثة أيام فلما قبل انقضاء العدة في الطلاق
الرجعي كان حكمهما حكم الزوج إذا كان الرجل مقيما في أول الوقت فلم يصل حتى سألوا في آخر الوقت
كان عليه صلوة السفر وإن لم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة ألا يرى
أنه لو مات أو اغشى عليه أو غلبه طول ولا وجن جنونا مطبقا أو حاضت للمرأة أو صارت نفساء
في آخر الوقت يسقط كل الصلوة فإذا سافر يستط بعض الصلوة ولو كان مسافرا في أول
الوقت أن صلى صلوة السفر ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه وإن لم يصل حتى أقام في آخر الوقت
ينقلب فرضه أربعا وإن لم يبق من الوقت إلا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة كما لو بلغ
الصبح في آخر الوقت أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء ولم يبق من الوقت
إلا قدر ما يسع فيه التحريمة أو أفاق المجنون أو المغشى عليه إذا عترض عليه شيء مما قلنا
في آخر الوقت يجب الصلوة فكذا الإقامة وإن أقام بعد الوقت يقضي صلوة السفر
المسافر إذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم يصح نيته في هذه الصلوة لأنه نوى
الإقامة بعد الخروج ويستقط عند سجود السهو في قول أبي حنيفة ولا يوجب سجود السهو لأنه
لوعاده إلى سجود السهو تصح نية الإقامة فيه فينقلب فرضه أربعا ويصير السجدة في
خلال الصلوة فيبطل وقال محمد رح تصح نية الإقامة لأن عند سلام من عليه السهو
لا يخرج به عن حرمة الصلوة فصار كالو نوى الإقامة قبل السلام وإذا صححت نيته يتم
الصلوة أربعا ويسجد السهو بعد الفراغ وإن سجد السهو ثم نوى الإقامة يصح نيته
وقضي صلواته أربعا سواء سجد سجدتين أو سجدة واحدة أو نوى الإقامة في السجدة
لأنه لما سجد للسهو عادت حرمة صلواته فصار كالو نوى الإقامة في الصلوة قسما
صدا ركعة مسافر بن فجاء مسافر وافتدى به ثم أحدث الإمام واستخلف هذا الرجل

وخرج الإمام ليخوض ونوى الإقامة والامام الثاني نوى الإقامة أيضا ثم عاد الإمام الأول
 إلى الصلوة ماذا يفعل الإمام الأول والثاني قالوا يقتدى الإمام الأول بالثاني في الركعة
 الثانية فإذا قعد الإمام الثاني قعد التشبه فيقوم ويستخلف رجلا أو ركعا أول الصلوة
 ليسلم بالقوم ثم يقوم الإمام الثاني ويصل ثلث ركعات والإمام الأول ركعتين لأنه لما صلى
 ركعتين خرج من الإمامة مسافر صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثالثة ناسيا بعد ما قعد قعد
 التشبه ثم تذكر في قيام الثالثة أو في ركوعها فإنه يعود ويقعد وإن تنكر بعد ما قعد
 الثالثة بالسجدة يتم صلواته أو بعاد وكانت الثالثة والرابعة له سنة الظهر وإن لم يكن تعد
 على الركعتين إن تذكر في قيام الثالثة يعود وإن لم يعد حتى قعد هابا بالسجدة فسدت صلواته
 ولو كان هذا المسافر ترك القراءة في الركعتين الأولين أو في أحدهما ثم قام إلى الثالثة وقرا لا
 يقياس قول أبي حنيفة وليد يوسف وح إذا نوى الإقامة في الثالثة يجوز صلواته ولو قرأ في
 الثالثة وركع ثم نوى الإقامة في الركوع قالوا يجوز أيضا مسافر لم يقرأ في آخر وقت العصر فلما صلى
 ركعة غربت الشمس ثم جاء وجل واقترى به صح اقتداؤه فان سبق الإمام الحدث واستخذه
 هذا الرجل الذي اقتدى به فقد كرا تخليفه فانه لم يصل الظهر فسدت صلواته لأن الوقت
 ليس بضيقة عند شروعه. ولو تدكر هذه الغائبة بعد الغروب قبل الشروع لا يصح شروعه
 فإذا تدكر في خلال الصلوة نفست صلواته وإن تدكر الإمام الأول أنه لم يصل الظهر
 لم تنفس صلواته سبقه الحدث أو لم يسبقه لأن الوقت كان ضيقا وقت شروعه ولو تدكر
 الغائبة في ذلك الوقت لا يمنع عن الشروع. فكذلك إذا تدكر في خلال الصلوة رجل
 صلى الظهر في منزله وهو مقيم ثم خرج إلى السفر وصل العصر في سفره في ذلك اليوم ثم تذكر
 أنه ترك شيئا في منزله فخرج إلى منزله لأجل ذلك ثم تذكر أنه صلى الظهر والعصر بغير
 طهارة قالوا يجب عليه أن يصل الظهر ركعتين والعصر أربعاً لأن صلوة الظهر

صارت كأنها الركن وصارت ديناً في الدمة في آخر وقتها وهو كان مسافراً في آخر
 وقت الظهر فصافى فتمت صلاة السفر. أما صلاة العصر خرج وقتها وهو مقيم فيجب
 عليه. مسافراً صلى في جميع الصلوات ركعتين قال أبو حنيفة ربح يعيد ثلاثين مغزياً
 ولا يعيد غيرها وقال أبو يوسف ومحمد ربح يعيد ثلاثين مغزياً ويعيد صلاة العشاء والفجر
 والظهر والعصر بعد المغرب الأول مسافراً ثم قوماً مسافرين فأحدثوا ستخلف مسافراً ونوى
 الثانية الإقامة لا يتغير فرض من خلفه من المسافرين. ولو نوى الإمام الأول الإقامة
 بعد ما أحدث قبل أن يخرج من المسجد صافى فرض القوم أرباعاً فإن استخلف الإمام
 واحد من القوم يتم الخليفة صلاة الإقامة. مسافراً صلى الظهر ركعتين فقام إلى الثانية
 ناسياً أو متعمداً فجاء مسافراً اقتدى به في تلك الحالة فصلوة الداخل موقوفة إن
 عاد الإمام إلى القعدة فصلوة الداخل تامة لأن الإمام في حرمة الصلاة حين
 اقتدى به وإن لم يعيد ونوى الإقامة في قيام الثالثة ينقلب فوضه وفرض الداخل
 أرباعاً لأنه نوى الإقامة وهو في حرمة الصلاة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضيهما
 فانه وذلك ركعتان لأن صلاة المقتدى صارت أرباعاً أيضاً مسافراً قوماً مقيمين
 فلما صلى ركعتين نوى الإقامة لتحقيق الإقامة بل لئلا يتم صلاة المقيمين لا يصير
 مقيماً ولا ينقلب فوضه أرباعاً جاءه من المقيمين صلوا خلف مسافراً لا قراءة عليهم
 فيما يقضون كما ذكر الكرخي ربح. وكذلك السهو لا يقتدى أحد بهم بالآخر أمير
 مع جيشه في طلب العدو ولا يعلم أين يدرهم فانهم يصلون صلاة الإقامة في
 الدهاب وإن طالت المدة. وكذا في المكث في ذلك الموضع. أما في الجمع إن كان
 مدة السفر يقصرون الصلاة والأقلا العبد إذا خرج مع موله ولا يعلم مسيرة المولى
 فانه يسألهم إن أخبروا أنه يسير على السفر صلى صلاة المسافرين. وإن كان دون ذلك

صلوة الإقامة وإن لم يتخير بذلك ان كان مقيماً قبل ذلك صلوة الإقامة وإن كان
 مسافراً قبل ذلك صلوة السفر لعدم الخير في حقه وكذلك الأسير مع من أسره وقيل
 الموتى إذا نوى الإقامة فأنما يظهر نيته في حق العبد إذا تلفظ به. أما إذا نوى الإقامة في نفسه
 ولم يتلفظ به ثم أخبر بذلك بعد زمان لا يظهر في حق العبد. رجل خرج من بخارا إلى أموية
 اختلفوا فيه قال بعضهم يكون سفراً وهو الظاهر لأن الأبل لا يسير في أقل من ثلاثة أيام
 ومن كرمينية إلى بخارا ينبغي أن يكون كذلك. كوفي قد مت عليه امرأته من خراسان
 حاجة عن أبي يوسف رح أنها تنقص الصلاة إلا أن تتوطن بذلك. وكذلك في حجة النفل إلا
 أن يكون بحبسها زوجها. والمسافر أن يترك السنن عند البعض وقال الشيخ الأمام
 أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يرضخ له في ترك السنن ولا في قصرها. ولا تسافر المرأة بغير
 محرم ثلثة أيام وما فوقها. واختلفت الروايات فيما دون ذلك قال أبو يوسف رح أكره لها
 أن تسافر يوماً وهكذا روي عن أبي حنيفة رح. قال الفقيه أبو جعفر اتفقت الروايات
 على الثلث فامادون الثلث قال أبو حنيفة رح هو أهون من ذلك ولا يكون عليها
 في ذلك ما يكون عليهما في الثلث. وقال حماد رحمه الله لا بأس للمرأة أن تسافر
 مع قوم صالحين بغير محرم والصحيح الذي لم يرد لك ليس بمحرم. وصحدا
 المعتوه والشيخ الكبير الذي يعقل محرم. والتجارية التي لا يشك في ذلك إذا
 كانت مشتهمة لا تسافر بغير محرم. ويجوز التطوع في الدابة خارج المصرفة فيلزم. ولا
 يجوز المكتوبة إلا من عذر. ومن الأعذار أن يخاف من نزول الدابة على
 نفسه أو على دابته من سجع أو لص أو كان في طين وردغة لا يجد على الأرض
 موضعاً يأسر أو كانت الدابة جوحاً والنزل لا يمكنه الركوب إلا بمعين أو كان شيخاً كبيراً والنزل
 لا يمكنه أن يركب ولا يجد من يعينه فيجوز الصلاة على الدابة في هذه الأحوال إلهية إلى

فان خفتهم فوجأ الى الركبان. ولا يلزمه الاعادة اذا قدر بمنزلة المريض اذا صلى بالأيام
ثم قدر فان صلى على الدابة لم يطر ان لم يقدر على إيقاف الدابة يجوز الأيماء على الدابة
وان كانت الدابة تسير وان قدر على إيقاف الدابة لا يجوز الأيماء على الدابة اذ كانت
الدابة تسير وكما سقط المشكل عن الراكب يستطع عنه الانحراف الى القبلة بالرجل اذا احل
امرأت من القرية الى اللص كان لها ان تصل على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب
والنزل وكذا الرجل لو خاف ان يصل قائما يراه سبع او عدو لو وصل قاعدا لا يبرأ لكان له
ان يصل قاعدا. وكذا لو خاف انه لو وصل قاعدا يراه سبع او عدو وجاز له ان يصل مستلقيا
اذا صلى على الدابة في محل وهو يقدر على النزول لا يجوز له ان يصل على الدابة اذا كانت
الدابة واقفة الا ان يكون الحمل عليه ان على الأرض. وأما الصلوة على العجلة اذ كان
طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة تجوز حال العذر ولا
غيرها. وان لم تكن طرف العجلة على الدابة جاز وهي بمنزلة الصلوة على السرير

باب صلوة المريض

صلوة المريض ما يستطيع لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين رضي الله عنه
فان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع فمجاوبا. فينظر ان قدر على القيام
والركوع والسجود يصل قائما بركوع وسجود لا يجزئه الا ذلك. وان عجز عن القيام وقدر
على الركوع والسجود يصل قاعدا بركوع وسجود لا يجزئه الا ذلك. وان عجز عن الركوع والسجود
وقدر على القعود يصل قاعدا بأيام ويجعل السجود اخفض من الركوع وكذا العجز عن
الركوع والسجود وقدر على القيام يصل قاعدا بأيام لان القيام وسيلة الى السجود فاذا سقط
المقدور سقطت وسيلة. وان صلى قائما بأيام جاز عندنا والمسحوب ان يصل قاعدا بأيام
وقال دفرج لا يجوز له ترك القيام ان قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام اذا كان يزداد

مرضه او وجعه بالقيام فان لم يكن كذلك لكن يلحقه نوع مشقة لا يجوز له ترك القيام
 وان قدر على بعض القيام دون اتمامه قال الفقيه ابو جعفر رح يقوم قد رما يقد
 فاذا عجز يقعد حتى لو قدر على ان يكبر قائما ولا يقدر اكثر من ذلك يكبر قائما ثم
 يقعد فان لم يقم خفت ان لا يجزى به صلوته وان كان لا يقدر على القيام الامتكا
 قالوا يقوم متكئا لا يجزى به الا ذلك. ويجلس المريض في صلوته كيف شاء وفي رواية
 محمد عن ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يترجع عند الافتتاح وعند
 الركوع فيفترش رجله اليسرى وعن ابي يوسف رح انه يركع متريعا الاحد ب اذا
 كان قهامة ركوعا يشير برأسه للركوع لانه عاجزا هو فوقة. اذا عجز المريض عن الایاء
 بالراس فيظاهر الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الایاء بالعينين والنجاة^{حين}
 ثم اذا خفف مرضه هل تلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم
 وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك يلزمه كما في الانعزاء وقال بعضهم
 ان كان يعقل لا يسقط عنه الفرض والاول اصح لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه
 الخطاب ذكر محمد رح في النور من قطعت يده من المرفقين وقد ما من الساقين
 لا صلوة عليه فثبت ان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب كل من لا يقدر على ادراك
 الاجدث يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلى بين ان يؤدى بعض الاركان مع الحدث او
 بدون القراءة وبين ان يصل بالایاء يتعين عليه الصلوة بالایاء لا يجزى به الا ذلك لان
 الصلوة بالایاء اهلون من الصلوة مع الحدث او بدون القراءة لان الاول يجوز حالة الاختيار
 وهو التطوع على الدأب والصلوة مع الحدث او بدون القراءة لا يجوز الانعذار والبتين
 الشرين يتعين عليه اهوتهما ولو كان صلى قائما او قاعا سلم الجرحه وان استلقى على قفا^{يسيل} لا
 فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلوة مع الحدث كما لا تجوز من غير عذر رفع الاستلقاء ايضا

لا يجوز من غير عذر وفاستويا وترجى الأداء مع الحدث لما فيه من احتراز الأركان وعن محمد ربح في النوادر أنه قال يصلي صلياً يومئذ مريضاً تحت ثياب نجسة إن كان يصلي بسطاً شيئاً أو يتخض من ساعته يصلي على حاله. وكذا إذا لم يتخض شيئاً الثاني لكنه يلحقه زيادة مشقة بالتحويل مريضاً إلى جالساً فلما رضع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الرابعة قلن إنها الثالثة فقرأ أو ركع وسجد بالإيماء فسدت صلواته لأنه انتقل إلى الثالثة قبل إتمام المكتوبة ولو لم يكن في الرابعة لكن كان في الثالثة قلن إنها ثالثة فلحقه في القراءة ثم علم أنها ثالثة لا يعود إلى التشهد بل يضيء في قرائته ويسجد للسجدة في آخر الصلوة .

رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء عن محمد ربح يجب على المولى أن يوضيه لأنه ما دام في ملكه كان عليه تعاونه ميت عليه صلوات فائتة فقتضاها الوارث عنه بامره لا يجوز فرق بين هذا وبين الحج إذا حج الوارث عن الميت بامره جاز والفرق أن الصلوة عبادة بدنية لا تتعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة أما الحج وإن كان عبادة بدنية فلها تعلق بالمال لا تجب بدونه فالحق التسبب فيها بالمباشرة كما في الزكاة قال وينام المريض في الصلوة على قفاه ويجلده في القبلة وعند الشافعي ربح ينام على جنبه الأيمن كما يوضع في المجد وعندنا لو فعل ذلك لا يجوز والأول أولى لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المريض قائماً فإن لم يستطع فقعاً فإن لم يستطع فعلى قفاه يومئذ إيماء فإن لم يستطع فإله حتى يقبل العذر منه وعند الترمذي ينام على قفاه أيضاً لأنه أيسر مخرج الروح رجل يصلي ركعة بقيام وركوع وسجود ثم عرض وصار إلى طالة الإيماء فسدت صلواته فيقول أبي حنيفة ربح ذكره في النوادر لأن تحنئة انقضت موجبة للركوع والسجود فلا تجزى به ونهما رجل صلى أربع ركعات بالسنا فلما تعد في الركعة الرابعة منها قرأ أو ركع قبل أن يتشهد قال هو بمنزلة القيام

ويصح لو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولو قرأ ثم
 ثلثمائة قال يعود ويثبته لأن سجود النبي لا يصير قائماً. الرخص إذا عجز عن الأيماء فحرك
 رأسه عن أي خيفة رج قال أنه يجوز صلواته وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رج لا يجوز لأنه لم يوجد منه فعل

باب صلوة الجمعة

الجمعة فريضة على الرجال الأحرار العاقلين المقربين في الأمصار ولا يكون الموضع
 مصر في ظاهر الرواية إلا أن يكون فيه مفتوحة فاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام وتبلغت
 أبنيتها بادية منها. وكما يجوز أداء الجمعة في المعسكر يجوز إذا هاجب فناء المعسكر وفناء
 للمعسكر هو الموضع المعد لمصالح المعسكر المتصل به. ومن كان مقيماً في عمران المعسكر واطرافه
 وليس بين ذلك الموضع وبين المعسكر فرجة فعليه الجمعة. ولو كان بين ذلك الموضع
 وبين عمران المعسكر فرجة من المزارع والمراعي نحو القلج يتجار الجمعة على أهل ذلك
 الموضع وإن كان النداء يبلغهم والخلوة والبيل والأصيل ليس بشئ هكذا رأى الفقيه
 أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رج وهو اختار شمس الأئمة الحلواني رج. العبد إذا
 تلبس بخلع فليجوز لهم الجمعة تجاز ولا تخور الأنكحة بتزويجه ولا قضاياء لأن أهل القضاء في
 أهل الشهادة والصلح ليس بأهل للشهادة فلا يكون أهل القضاء. والتقلب الذي لا عهد له
 أي لا مستور له من الخليفة أن كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الأحرار ويجوز لهم
 فيما بينهم بحكمه الأولية يجوز منه إقامة الجمعة. وليس للقاضي أن يصلي الجمعة
 بالناس إذا لم يؤمر به. ويجوز لأصاحب الشرطة وإن يؤمر به. وهذا في عرفهم
 ولله المصراعات فجاز يوم الجمعة أن يصلي بهم الجمعة خليفة الميت أو صاحب الشرطة
 أو القاضي جاز لأنه فوض إليهم أمر العامة. ولو أجمع العامة على عقد رجل لم يأمر القاضي

ولا خليفة للبيت المحزون ولو يكن جمعة. وإن لم يكن ثم قاض ولا خليفة للبيت فاجتمع العامة على تقديم رجل جاز كان الضربة بدلو مات الخليفة وله امر أو دولة على الأشياء من أمور المسلمين كان لهم إقامة الجمعة لأنهم أقيموا وأمور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يزلوا. والجمعة شرط لصلاة الجمعة إلا أنها شرط للانطلاق لا للدخول. فعند أبي حنيفة ربح لا يتم إلا بعد العقد قبل التقييد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد ربح يتم إلا بعد العقد بمجرد الشرع وقائلة الخلاف إنما ظهر فيما إذا انفرد الناس بمحببة الإمام وأقل الجمع فيه ثلاثه سوى الإمام ^{بمحببة} عبد الله ربح ولا يشترط الإقامة والحرية لألفا الإمام وكذا المقتدي عند أبي حنيفة ربح ولا يشترط الإقامة والحرية في الإمام ولا في المقتدي عندنا ويشترط الذكورة والبلوغ والنصرانية إذا علمه صلى الله عليه وسلم ليس له أن يصل الجمعة بالناس حتى يؤمر بعد الإسلام. وكذا الصبي إذا أمر ثم أدرك. وكذا الواسق حتى يصلي أو نصي في ثم أسلم النصي في وأدرك الصبي لم يحرم حكمها. ولو قيل للنصر فلماذا سلمت فصل بالناس وأقضى أو قيل للصبي إذا أدركت فصل بالناس وأقضى جاز لأن في الفصل الأول حين أمر لم يكن أهلا فلا يملك الابتداع في المستقبل. أما في الفصل الثالث أضاف التقليد الرحالة الأهلية والتقليد يحتمل الإضافة فيصحب تقليده وعن بعض المشايخ إذا أمر الصبي والذي قبل يوم الجمعة وفوض إليه أمر الجمعة فأسلم ^{الذي} وأدرك الصبي كان له أن يصل الجمعة بالناس. وعلم ما ذكرنا لا يجوز ذلك لأن التفويض باطل. الإمام إذا أحدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم لا بتقديم أحد لا يجوز صلواتهم خلفه. وإن قدمه واحد من أصحاب السلطان فمن فوض إليه أمر العامة يجوز. وكذا إذا قدم القوم واحدا قبل أن يخرج الأعلام عن المسجد جاز كما صلواتهم فإن تكلم بالذي قدمه الجمع أو ضحك فقهة فإخراجه أن يجمع بالناس لا يجوز لأن الإمام لا يفوض التقليد إلى القوم وإنما جاز تقديمهم لأصلاح صلواتهم فإذا خرج عن

صلاة الإمام طريقاً مما أفلا يصح امره. وليس على المقعد الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة
 عند أصحابنا راجح وإن وجد حاملاً. وكذا الأعمى في قول أبي حنيفة راجح وإن وجد قائداً. وقال
 محمد راجح الأعمى إذا وجد قائداً يلزمه والفرق لمحمد راجح أن الأعمى قادر على السعي إلا أنه
 لا يهتدي فإذا وجد قائداً يلزمه كالصحيح إذا ضل الطريق. أما المقعد عاجز عن السعي
 فلا يلزمه. والشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي لا يلزمه الجمعة كالمرضى
 وللولة أن يمنع عبداً عن الجمعة والجماعات والعديد من. وعلى المكاتب الجمعة
 وكذلك معتق البعض إذا كان يسعى والعبد الذي حضر مع مولاه باب المسجد
 لحفظ الدابة. وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤد الضريبة الجمعة
 وقال الشيخ الإمام أبو حفص الكبير راجح المستأجر أن يمنع الأجير عن حضور الجمعة
 وقال أبو علي الدقاق راجح ليس له أن يمنع الأجير في المصر عن حضور الجمعة لكن
 يستقطعه الأجير بقدر اشتغاله بذلك أن كان بعيداً. وإن كان قريباً لا يحط عنه
 شيء من الأجر. وإن كان بعيداً واشتغل قدر ربيع النهار حط عنه ربيع الأجر
 فإن قال الأجير حط عنه الربيع بمقدار اشتغاله بالصلاة لم يكن له ذلك. وقال أبو حنيفة
 راجح والمصري إذا اعتل وأمر رجلاً بأن يصلي الجمعة بالناس وصل هو الظاهر في منزله
 ثم وجد خفة فخرج وخطب بنفسه وصل بهام الجمعة أجرأته وأجزأه. والخليفة قال أو
 وهو في القرى ليس له أن يجمع بالناس ولو لم يصبر من امصار ولايته فجمع بها وهو ساقط
 جاز لأن صلوة غيره تجوز بأذنه فصلوته أولى. الإمام إذا منع أهل مصر أن يجمعوا لم يجزوا
 كما كان له أن يحصر موضعاً كان له أن ينههم قال الفقيه أبو جعفر راجح هذا إذا نههم مجتهداً
 بسبب من الأسباب أو أراد أن يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصر. فأما إذا كان من
 أو اضربهم فلمهم أن يجمعوا على رجل يصل بهم الجمعة ولأن أماً مصر مصر أثر نفق الناس عنه

يخوف عدوا وما تشبه ذلك شرعا واليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأخف من الامام
 اذا اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لا بأس به اذا خرج من عراق مصر قبل خروج وقت
 الظهر لان الجمعة انما تجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت. القروي اذا دخل المصر
 يوم الجمعة ان نوى ان يمكث ثمة يوم الجمعة يلزمه الجمعة وان نوى ان يخرج من المصر
 في يومه ذلك قبل دخول وقت الصلوة او بعد الدخول لاجتماعه عليه لان الفصل الاول
 صار كواحد من اهل المصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لم يصح فلو صلى مع ذلك كان مباحرا
 اذا قلنا المسافر المصر يوم الجمعة على عزم ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة
 خمسة عشر يوما. ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول ابن حنيفة واية يوسف ر ج .
 ولا يجوز في ثلث مواضع وهكذا روى عن محمد ر ج . وروي اصحاب الاما الى عن ابي يوسف
 ج . انه لا يجوز في المسجد من مصر واحد الا ان يكون بينهما منهر كبير فكان حكمة حكمه
 فان لم يكن بينهما منهر الجمعة لمن سبق منهما. فان صلوا معا فسدت صلواتهم جميعا.
 وعن محمد ر ج . جواز الجمعة في ثلث مواضع. ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى
 والبوادي لهم ان يصلوا الظهر بجماعة يوم الجمعة باذان وإقامة. والمسافرون اذا حضروا
 يوم الجمعة في مصر يصلون فرادى وكذلك اهل المصر اذا فاتتهم الجمعة واهل السجون والم^خ
 عكر لهم الجماعة. المقتدى اذا نام في صلوة الجمعة فلم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلوة
 له لو انها كان قضاء وقضاء الجمعة لا يجوز ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائما ثم
 جمعة لانه ادى الجمعة في الوقت. وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت
 الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما تعدد ر الشاهد قبل
 السلام فقول ابن حنيفة ر ج . وعن ابي يوسف ر ج . الامام اذا عزل كان له ان يصل الجمعة
 بالناس الى ان ياتي الكلب بعزله او يقدم عليه الامير الثاني فاذا جاء الكتاب او علم

رجل لم يستطع يوم الجمعة أن يسجد على الأرض من الزحام فإنه ينتظر حتى يقوم
الناس فإذا رأى فرجة يسجد. وأن سجد على ظهر الرجل اجزأه وإن وجد فرجة
فيسجد على ظهر رجل لا يجوز هذا قول أبي يوسف ر. قال الحسن ر. لا يسجد على
ظهر الرجل على كل حال. رجل ركع ركوعين مع الإمام ولم يسجد حتى صلى الإمام ثم رأى
فرجة قال أبو حنيفة ر. يسجد يسجدتين للركعة الأولى ثم يصلي الركعة الثانية بغير
قراءة. وأن نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت نيته وكانت السجدة الأولى وقال
الفقيه أبو جعفر ر. هذا على إحدى الروايتين عن علي بن اثناس ر. فأما على الرواية الأخرى
السجدتان للثانية. وقال أبو حنيفة ر. إن ركع مع الإمام في الأولى ولم يسجد وركع
معه في الثانية وسجد معه فالثانية تامة ويقضي الأولى بركوع وسجود. أما ما فتح الحجة
تدخروا إلى آخره فإنه يفسد في صلواته لأن افتتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل أمره الإمام
بأن يصلي الجمعة بالناس ثم حج عليه أن حجر عليه قبل الدخول على حجره والأفلا رجل اقتد
بالإمام يوم الجمعة ينوي صلاة الإمام وظن أن الإمام يصلي الجمعة فإذا كان الإمام يصلي
الظهر جاز ظهره مع الإمام. وأن نوى عند التكبير أنه يصلي الجمعة مع الإمام فإذا كان الإمام
يصلي الظهر لا يجوز ظهره مع الإمام لأن الفصل الأول نوى صلاة الإمام وحسب أنها
جمعة فضحت نيته وبطل حسبه. أما في الفصل الثاني نوى أنه يصلي الجمعة مع الإمام
فإذا تبين أن الإمام كان يصلي الظهر ظهره أنه لم يصح اقتداؤه لمكانه للمعاذرة. أما ما فتح
الجمعة ففقر الناس عنه وخروا من المسجد ثم جازأ قبل أن يرفع رأسه من الركوع جاز
ولو خطب الإمام وكبر والقوم يعودون ثم جازأ ثم جاء آخرون لم يحزوا كأنه خطب وحده
حتى تكبر الأولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع. وعن أبي حنيفة ر. إذا كبر والقوم يعودون
لمحزوا قيل يجب أن يكبروا قبل أن يقرأ قلث آيات واعتبره الأصل أن يكبر القوم

قبل ان يرفع راسه من الركوع واذا كبر الامام ومعه قوم متوضون فلم يكبر وامعه حتى
 احد ثوابه جاء الآخرون وذهب الأولون جازا استحسنانا. ولو كانوا محدثين فكبر
 ثم جاء آخرون استقبل التكبير الغسل يوم الجمعة سنة لما روي عن ابن مسعود رضي
 الله عنه قال من السنة الغسل يوم الجمعة. واختلفوا ان الغسل للصلاة ام لليوم قال
 ابو يوسف رحمه الله لليوم واحتج بهذا الحديث فانه قال من السنة الغسل يوم الجمعة
 وقال الشئخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ليس الامر كما قال ابو يوسف رحمه الله ^{غسل}
 للصلاة ام لليوم لاجماعهم على انه لو اغتسل بعد الصلاة لا يعتبر ولو كان الاغتسال
 لليوم وجب ان يعتبر. واذا اغتسل بعد طلوع الفجر ثم احدث وتوضأ وصل لم تكن
 صلاة بغسل وان لم يحدث حتى صلى كان صلاة بغسل. وقال الحسن رحمه الله ان اغتسل
 قبل طلوع الفجر وصل بذلك الغسل كان صلاة بغسل. وان احدث وتوضأ وصل ليكون
 صلاة بغسل وعن ابي يوسف رحمه الله في النوادر اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر ثم
 احدث وتوضأ وشهد الجمعة قال ابو يوسف رحمه الله لا يكون هذا كالذي شهد الجمعة
 على غسل. وقال ان كان الغسل لليوم فهو غسل تام له. وان كان للصلاة فانه لم يشهد
 الصلاة على وجهه فاما شهد الصلاة على وضوء. وكذا لو اغتسل للاحرام فبال وتوضأ
 ثم احرم كان لحرامه على وضوء. امام خطب يوم الجمعة وحده عن محمد رحمه الله لا يجوز الا بحضور
 الرجال يذكروا بوضيفة رحمه الله في المجد انه يجوز. وقال ابو يوسف رحمه الله لو كان هناك رجال فخطب
 كما يخرج النبر الى الجبانة يوم العيد لانه لم يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على عهد الخلفاء
 الا ان يكون الامام امره بذلك. اذا خطب الامام يوم الجمعة وهو محدث وجب له الغسل
 وصل بالناس جاز. ولو رجع الى منزله وجامع او تغدى ثم اغتسل وصل بالناس لا يجوز الا
 ان يعيد الخطبة. اذا خطب الامام يوم الجمعة فحدث واستخلف من لم يشهد الخطبة

لا يصح حتى لو أمر هذا الرجل رجلاً شهد الخطبة ليصلي الجمعة بالناس لا يجوز لأن
التفويض إلى الأول لم يصح فلا يملك التفويض للغير. كما لو أمر صبياً أو كافراً أو امرأة
بأنه هو الذي يصلي بدلاً من ذلك لا يجوز لأن التفويض الأول لم يصح فلا يصح الثاني. وأن أحد ث
الأمم بعد الخطبة فاستخلف من شهد الخطبة إلا أنه محدث واجب فامر الخليفة رجلاً
ظاهرًا يصلي بالناس جاز لأن التفويض إلى الأول كان جائزاً. ولهذا لو اغتسل كان له
أن يصلي قبل ذلك التفويض للغير. بخلاف ما إذا استخلف رجلاً لم يشهد الخطبة لأن التفويض
البدل لم يصح ولو أحدث الإمام في الصلوة فاستخلف رجلاً لم يشهد الخطبة جاز لأن الثاني
بني صلواته على حرمة مباشرها من استجمع شرائط الصلوة فكان الثاني قائماً مقام الأول. ولهذا
لو أحدث الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلواته كان له أن يستخلف. كذا لو أحدث هذا الثاني
كان له أن يستخلف آخر لأن الثاني قائم مقام الأول فيملك ما يملكه الإمام الأول إذا أذن الإمام
رجلاً بأقامة الجمعة كان ذلك إذا تاله بالخطبة. وكذا لو أذن له أن يخطب كان إذا باق أقامة الصلوة
ولو قال أخطب لهم ولا تغلّب بهم أجازه أن يصلي بهم. إذا خطب الإمام يوم الجمعة فلما فرغ منها
قد عليه أميراً آخر فقدم وصلّى بهم الجمعة لا يجوز لأنه لم يخطب ولم يسمع الخطبة. فإن كان الأول
الثاني صلى خلف الأول ولم يغزله جازت الجمعة. ولو غزله الأول انتقص حكم الخطبة الأولى فإن لم
يحضر الثاني صلى الأول الجمعة مع غيره بقدم الثاني جازت الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلس
الحكم أو يوجد منه ما يستدل به على عزل الأول إذا خطب الإمام يوم الجمعة قاعداً أو مضطجماً
جاز لأن الخطبة ليست بصلوة. ولهذا لم يشترط فيها الطهارة واستقبال القبلة. إذا خطب
الإمام يوم الجمعة وفرغ من هاتين شيئاً ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الخطبة فصلّى بهم
الجمعة جاز لأنه مخطب والقوم حضور فتحقق الشرط. وعن أبي يوسف رحمه الله في النذور إذا جاء قوم آخرون
ولم يرجع الأولون يصلي بهم أربعاً إلا أن يعبد الخطبة. ويستحب للقوم أن يتوجهوا إلى الإمام عند

الخطبة لما روي عن الزهري وعطاء رضي الله عنهما قالان ذلك من السنة وعدا من جملة ذلك استقبل
الخطيب عند الخطبة وتكلم الناس في التسبيح والتهليل عند الخطبة قال بعضهم
من كان بعيدا عن الإمام لا يسمع الخطبة يحوز له التسبيح والتهليل. أجمعوا
على أن من يسمع الخطبة لا يتكلم بكلام الناس أما قراءة القرآن والتسبيح والذكر
الافتتاح قل بعضهم الاشتغال بفرة القراء وبذكر الله تعالى أفضل من الانصات
وقال بعضهم: نصات أفضل. أما رئاسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته
من أجمعين من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به إذا كان لا يسمع صوت الخطيب
وهكذا روي عن أبي يوسف ربح. أما من كان قريبا من الإمام يسمع صوته احتلوا فيه
روي عن رابعهم النخعي وأبراهيم بن مهاجر أنهما كانا يتكلمان وقت الخطبة فقبل
أبوا بهم النخعي في ذلك فقال أفي حديث الظهر في دار ثم رحت إلى الجمعة تقيّة
ولذلك تأويلان. أحدهما أن الناس في ذلك الزمان كانوا فريقين فريق منهم لا يصلون
الجمعة لأنهم كانوا الأرواح الجاثرة سلطانا ووسطا منهم يومئذ كان جاثرا فاجتمعوا إلى
الجمعة جل ذلك وكان فريق منهم يترك الجمعة لأن السلطان كان يؤخر الجمعة عن وقتها
في ذلك الزمان فكانوا يصلون الظهر في دارهم ثم يصلون مع الإمام ويجعلونها سبحة
وقال بعضهم ما دام الخبيث في جداره تعالى والشاء عليه والو عظم للناس فعلمهم
الاستماع وإساعات فإذا أخذ في مدح الظلمة والتناء عليهم فلا بأس بالسلامة قالهم
الائمة الحلوة ربح الصريح عندنا من كان قريبا من الإمام يستمع ويسكت من ألى الخطبة
إلى آخرها. واستماع الخطبة أفضل من رد السلام وتشميت العاطس والصلاة على النبي
عليه الصلاة والسلام وعن أبي يوسف وهذا قول الطحاوي ربح إذا قال الخطيب في الخطبة
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه الآية يصل على النبي عليه الصلاة والسلام ثم نفسه ومشائخها

رجع قالوا بأنه لا يصح على النبي عليه الصلوة والسلام بل يستقم ويستقيم لأن الاستماع فرض
 والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام ممكنة بعد هذا الحالة. ذكر في النوادر عن أبي يوسف
 رج إذا خطب الإمام يوم الجمعة ثم نزل واقتصر التطعيم كعتين خفيفتين أو طويلتين قال الأمر
 بإعادة الخطبة وإن لم يعد ما جزأه. وكذا لو اقتصر الصلوة فأنسد ما بان له لم يعد على رأس
 الركعتين وصلى أربعاً فإنه يعيد الخطبة وإن لم يعد ما جزأه. وكذا لو اقتصر الجمعة ثم نزل كرآن
 عليه فجر يومه فإنه يقضي القاشئة ويعيد الخطبة وإن لم يعد ما جزأه. ويقرأ الإمام في الجمعة
 في كل ركعة بفاتحة الكتاب وإحدى سورة شاء ويحرم غيرها. واختلفوا في قراءة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في صلوة الجمعة وروى أنه كان يقرأ في صلوة الجمعة سورة الجمعة والمنافقين
 وروى أنه كان يقرأ أسبح اسم ربك الأعلى وهل أتيت حديث الغاشية

باب صلوة العيد بن وتكبيرات أيام التشريق

لا يجب الخروج للصلوة العيد إلا من يجب عليه الجمعة ويشترط للعيد مليش شرط للجمعة من الملبس
 والأذن العام الأفيشدين. أحد هما الخطبة والخطبة في صلوة العيد تحالف الخطبة في الجمعة
 من وجهين. أحدهما أن الجمعة لا تجوز بدون الخطبة وصلوة العيد تجوز بدونها. والثاني أن في
 الجمعة يقدم الخطبة على الصلوة وفي العيد تؤخر عن الصلوة فإن قلنا الخطبة في صلوة العيد
 جاز أيضاً. ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة ويخطب في صلوة العيد خطبتين كما هو المعتاد ويجلس
 بينهما جلسة خفيفة. ويكبر في الخطبة في العيد بن وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية
 لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير. ويكبر في عيد الاضحية أكثر مما يكبر في خطبة عيد الفطر
 ولو بصحهم جاز فلا يصح بعدهم. وصل خطبتين يوم الجمعة فيراذل الأناهل امام حاضر لا يجزئ ولا
 من. واختلف المشايخ في بناء المنبر في الجبانه قال بعضهم لا يكره كيلا يحتاج إلى إخراجة. وقال
 بعضهم يكره ويخطب قائماً أو على دابته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويكبر من

يذهب إلى العيد يوم الاضحية ويكبر بذلك. ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يكبر
في أيام العشر في الاسواق. قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله سمعت أن مشايخنا رحمهم الله يقولون ذلك بدعة
والسنة أن يخرج الإمام إلى الجبابة ويستخلف غيره ليصلي في المصبرا الضعفاء والمريض والأضواء
ويصلي هو في الجبابة بالأتقيا والأصحاء. وإن لم يستخلف أحد كان له ذلك. ولا يخرج الشوا
من النساء في جميع الصلوات. وأما العجائز قال أبو حنيفة رحمه الله يخرج العجوز في العيد من العشاء
والفجر ولا يخرج في الجمعة والظهر والعصر والمغرب. وقال أبو يوسف رحمه الله يخرج العجوز
لجميع الصلوات وأجمعوا على أن العجوز لا تنسا في غير محرم ولا تحلوا بغير تنابا
كان أو شيخا ولها أن تصالح الشيوخ. ولا يخرج العبد إلى العبد من الجمعة غير أن يؤذ
وإذا اذن له مولاه اختلفوا فيه قال بعضهم له أن يتخلف ولا يخرج فقال بعضهم عليه السلام
إذا اذن المولى وإن لم يأذن له المولى لكن يعلم العبد أنه لو استأذنه ياذن له لا ينبغي له أن
يتخلف عن الجمعة والعبد من وإن علم أنه لو استأذنه يكرهه وإياه فإنه لا يشهد الجمعة
والعبد من ولكن المرأة إذا أرادت أن تصوم تطوعا بغير اذن زوجها علمت أنها
لو استأذنت زوجها ياذن لها أن تصوم. ووقت صلاة العيد بعد ما
ارتفعت الشمس قدر رمح أو محين إلى أن تزول. والأفضل أن يجعل الاضحية في
الفطر وليس صلاة العيد اذان واقامة بخلاف الجمعة. ولا يتطوع في الجبابة قبل
صلاة العيد وله أن يتطوع بعدها. والأفضل أن يصلي أربع ركعات فإن تطوع في
بيته قبل الخروج إلى الصلاة اختلفوا فيه قال بعضهم يكره. ومن خرج إلى الجبابة و
لم يدر أراء الإمام في شيء من الصلوة أن شاء انصرف إلى بيته وإن شاء صلى ولو ينصرف
والأفضل أن يصلي أربع ركعات يكون له صلاة الضحى لما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه
قال من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى سبع اسم ربك الأعلى

وفي الثانية تواتر خمس وخمسون مرة في الثالثة والليل اذا مضى في الرابعة والغصبي وروى
 بذلك عن رسول الله عليه وسلم وعدا جليلا وثوابا جليلا رجل احدث في الجبانة
 قبل الصلوة ان خاف فوت الصلوة لو اشتغل بالوضوء كان له ان يصلي بالتيمم بلا
 خلاف وان احدث بعد الشروع كان له ذلك في قول ابي حنيفة ر. ومن تكلم في صلوة العيد
 بعد ما صلى ركعة لا قضاء عليه في قول ابي حنيفة ر. قال الفقيه ابو جعفر ر. سمعت في المسئلة
 خلافا بين ابي حنيفة وصاحبيه على قول صاحبيه يلزمه القضاء بناء على مسئلة اخرى اذا
 احدث في صلوة العيد ولم يجد ماء عند ابي حنيفة ر. يقيم لان عند ابي حنيفة عليه القضاء
 لو لم يقيم تغوته الصلوة اصلا وعندهم الوفاة الصلوة يمكنه القضاء فلا يقيم واما كيفية
 صلوة العيد قاله ابن مسعود ر. يكبر في العيد تسع تكبيرات خمس في الاولى
 واربعة في الثانية تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون الزوائد ست تكبيرات
 في كل ركعة ثلث تكبيرات زوائد. ويؤلى بين القرأتين يبدأ بالتكبير في الركعة الاولى
 وبالقرأة في الركعة الثانية وهو قول اكثر الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا ر. لان الجهر
 بالتكبير بدعة فلا يؤخذ الا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما روايتان وفي رواية يكبر ثلث عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع منها فيكون
 الزوائد تسع تكبيرات خمس في الاولى واربعة في الثانية. وفي رواية يكبر ثلث عشرة ثلث
 اصليات وعشر زوائد خمس في الاولى وخمس في الثانية تبدأ بالتكبير في كل ركعة .
 وعن ابي يوسف ر. في رواية كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في زوايا يكبرون على رأي
 ابن عباس ر. لان الخلفاء شرطوا عليهم ذلك واخذوا بالرواية الاولى في عيد الاضحى
 وبالثانية في عيد الفطر فابو حنيفة ر. سمع بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات
 يوم التشريق فقال في تكبيرات ايام التشريق يبدأ بعد صلوة الفجر من يوم عرفة ويقطع

بعد صلاة العصر من يوم النحر واخذ بالاقل فيهما واما الاكثر في تكبيرات ايام التشريق
 فقال لا يبدا بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ويقطع بعد صلاة العصر من ايام التشريق لقول
 تعالى اذكروا الله في ايام معدودات واراد به ايام التشريق وترفع يده مع كل تكبيرة في قول
 ابى حنيفة ومحمد ربح الا في تكبيرة الركوع وان صلى خلف امام لا يرى رفع اليدين في التكبير
 يرفع المقتدى ويقرا في العيد من في كل ركعة بقائمة الكتاب واي سورة شاء ويقرأ التكبير
 عن ثناء الافتتاح وان ادرك الامام في التشهد او بعد السلام في سجود السهو فانه يصلي
 ركعتين ويكبر برأي نفسه فان فاتت صلاة الفطر في اليوم الاول بعد ربيعه في اليوم الثاني
 وان فاتت بغيره لا يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعد رابعه عذر
 لا يصلي بعد ذلك واما عيد الاضحي ان فاتت في اليوم الاول بعد رابعه عذر
 يصلي في اليوم الثاني فان فاتت في اليوم الثاني بعد رابعه عذر يصلي في اليوم الثالث
 فان فاتت في اليوم الثالث بعد رابعه عذر لا يصلي بعد ذلك امام صلى بالناس
 صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلمه بذلك قبل الزوال اعاد الصلاة وان علم
 بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج و
 ان كان ذلك في عيد الاضحي فعلمه بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح
 ويخرج من الغد ويصلي وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تزل الشمس
 وان زالت الشمس يخرج من الغد ويصلي ما لم تزل فان علم بعد ما زالت الشمس في
 اليوم الثالث لا يصلي بعد ذلك وان علم يوم النحر قبل الزوال نادى بالناس بالصلاة
 وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تزل الشمس
 ولا تصلي صلاة العيد راكبا كما لا تصلي الجمعة والمكتوبة بخلاف صلاة الجنازة لانها
 ليست بصلاة من كل وجه هكذا قال بعض المشايخ خرج في الروايات الظاهرة

انفاصلوا على جنازة دكا نافي القياس تجوز وفي الاستحسان لا تجوز. والسجود في صلوة العيد
 و صلوة الجمعة والكتوبة و صلوة التطوع سواء ومشائخنا خرج قالوا لا يصح السجود في العيدين
 والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة

باب في غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجنازة والتكفين وغير ذلك
 كل مسلم مكلف غسل الميت ولو لم يرجع عن غسله لم يردت له مال ولم يردت له مال لم يغسل قتله اهل البيت لو
 طاع الطريق لو اهل الحرب بسلام ابراهيم. المسلم اذا قتل نفسه في قول ابي حنيفة ومحمد يغسل
 ويصل عليه. انما مات الاصل لا بأس بان يؤذن قرابته واخوانه بموته ويكره النداء في الاسواق
 وكيف لا يغسل ان يحرق الميت عندنا ويوضع على عورته خرقه قد رذاع يستتر من سرته الى ركبته
 ويستتر بركبته في رواية الحسن عن ابي حنيفة صح لان النظر للمعورة الميت حر لم يقول النبي صلى
 الله عليه وسلم اغسلوه لانظر الفخذ نجي ولا ميت. وفي ظاهر الرواية يوضع خرقه يستتر السوءة
 وحده لم يغسل ما تحت الخرقه لكن لا يغسل السوءة ولا يمسها بيد بل يجعل في يد خرقه و
 يغسل سؤته بتلك الخرقه كيلا يمس عورته بغير خرقه كما لو ماتت المرأة من اجانب مسمها
 اجنبية خرقه عند الضرورة ثم يؤضأ وضوءه للصلوة الا اذا كان صغيرا لا يصل ولا يؤضأ ويبدأ
 بالميا من اعتبار ارباب الواعظ في حيوته ولا يغمض ولا يستنشق ومن العلماء من قال لا يغسل
 الغاسل خرقه في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهااته ولثته ويدخل في منخره ايضا وعليه الناس
 اليوم ثم يغسله كما هو المعروف. السقط الذي لم يتم اعضاؤه لا يصل عليه باتفاق
 الروايات. واختلفوا في غسله والمختار ان يغسل ويدفن ملفوفا في خرقه وان سقط
 الغلام من بطن امه ميتا يغسل ويكفن ولا يصل عليه وفي تسميته كلام اذا جرى الماء على الميت او اصاب
 المطر عن ابي يوسف رحمه الله لا يغسل الا ما اصابه الغسل واصابة المطر وجريان الماء ليس يغسل
 الا فرج يغسل ثلثا في قول ابي يوسف رحمه الله وعن محمد في رواية ان نوى الغسل عند الاخراج من الماء

يُغسل بماءٍ ثلثاً وعنه في رواية يغسل مرة واحدة إذا غُسل الميت ثم خرج
منه نجاسة لإعداد الغسل الصغير والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجل والنساء
لأنه ليس لأعضائهما حكم الصورة. وفي الأصل قال قبل أن يتكلم عن أبي يوسف رج أكثران
يغسلهما الأجنبي: الخنثى والمجبوب كالفتل ويتيمم الخنثى وقيل يغسل في ثيابه إذا كان للمرأة
محرم يسهما باليد. وأما الأجنبي فمخرجه عليه يد ويغض بصره عن ذراعيها. وكذا الرجل في
أمرته إلا يغض البصر ولا فرق بين الشابة والعجوز. رجل مات ولم يجد ماءً فيسهوه و
صلوا عليه ثم وجده وأما غسل ويصل عليه ثانياً في قول أبي يوسف رج. وعنه في رواية
يغسل لإعداد الصلوة بمنزلة جنب تيمم وصلّى ثم وجده ماء بعد ذلك. وعن محمد رج في
ميت دفن قبل الغسل وأما الواعية التراب قال يصل على قبره ولا ينشئ وعن محمد
رج. إذا النواذر إذا اكتن الميت وبقي منه عضو لم يغسل يغسل ذلك العضو. وإن بقى
أصبع أو نحو ذلك لا يغسل. ميت غسله أهله من غير نية الغسل أجرهم ذلك إذا
مات الرجل وليس قمه رجل يمه أمه أو أمة غيره بغير ثوب الأمن يعق بموته ولا ^{تغسل}
الأمة مولاها وكذا أم الولد وعن أبي يوسف رج للحرة والصائغة أن تغسل
زوجها. إذا مات الرجل عن امرأته فقبلت ابن الميت وأبقت والياذ بالله أو
وقعت المحرمية بينهما بسبب من الأساليب لم يحل لها أن تغسله. إذا ظهر الرجل من
أمرته ثمرات عنها كان لها أن تغسله. منكوجة الرجل إذا تزوجت بزوجه وخلت
حتى وجبت عليها العدة تفرق بينهما وردت إلى الزوج الأول فمات عنها وهي في
العدة عن نكاح فاسد لم يكن لها أن تغسله. وإن انقضت عدتها في حياته أو بعد وفاته
كان لها أن تغسله. رجل له امرأتان يقال لأحدكما طالق ثلثاً ثم مات قبل أن يبين
لمن كان لواحدة منهما أن تغسله ولم يها الميراث وعليهما عدة الوفاة والطلاق...

الرجل عن المرأة المحسوبة لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله. اذا مات
الرجل عن امرأته واختها في عدته لم تغسله. وان انقضت عدتها كان لها ان تغسله
اذا مات الرجل فقامت امرأتان لاختان كل واحدة منهما بينة فانه تزوجها فغسلها ولا يعلم
ايةهما الاولة لم تغسله واحدة منهما وميرات امرأة واحدة بينهما ويخفى ان يكون غاسل
الميت على الطهارة. ويكره ان يكون حائضا وجنبا. ولا بأس بحلوس الحائض والجنب عند
وقت الموت. امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قل محمد بن يثيق بطنها ويخرج الولد
لا يسمع الا ذلك. اذا عاش الجرح في المعركة يوما غسل. وان عاش اقل من يوم لم يغسل
في قول محمد بن. وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ج. اذا جرح الرجل فحمل قليلا ثم مات
غسل الا ان يسقط فلوضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل. ومن اوصى بوصية
غسل قال الفقيه ابو جعفر انما تبطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلتين
اما الكلبة والكلتان لا تبطل الشهادة. ومن قتل في حالة الحرب بفعل نفسه بان اصاب
سيفه او رمحه غسل في قول محمد بن ولا يغسل في قول ابي يوسف ج. ويغسل من قتل
بالجرح ونحو ذلك في غير المحاربة في قول ابي حنيفة ج. لان هذا القتل يوجب الدية
عنده ومن قتله السبع واحترق بالنار او تردى من جبل او مات تحت عدم او قتل
بقصاص او رجم او قتله انسان دافعا عن نفسه او ماله غسل. ومن قتل ابنه او
قتلت المرأة زوجها ولها منه ولد لم يغسل لان قتله وقع موجبا للقصاص وانما وجبت الدية
لتمن راسنيفاء القصاص. وليس في غسل الميت استعمال القطن في الروايات الظاهرة
وعن ابي حنيفة ج. ان يجعل القطن المحلوج في منخره وفمه وبعضهم قالوا يجعل في صماخ
نذبه ايضا. وقال بعضهم يجعل في دبره ايضا وهو صحيح. ويمكن الميت كفن مثله وتفسيره
ان يطرأ ثيابه فيجوز له الخروج الجمعة والعيد بن فذل لك كفن مثله اكثر ما يكتن فيه الرجل

ثلاثة أثواب ليس فيها علامة عندنا. واستحسنها المتأخرون وهو مروي عن عمر رضي الله عنه وأمثاله
 رضي الله عنه وأدناه في الرجل ثوبان قميص ولعاقفة. وكفن السنة المرأة خمسة خمار وأزار وقميص ولعاقفة
 وخوقة تربط فوق ثدييها ويطبقها وكفن الكفاية ثلثة قميص وأزار ولعاقفة. فان كان المال
 كثيرة وبالورثة قلة فكفن السنة أوله. وان كان على العكس فكفن الكفاية أوله. والمرأى فالكفن
 بمنزلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن قميلاً كفن البالغ. وان كفن
 في ثوب واحد جاز. ويقدم الكفن من التوكدة على سائر الحقوق فان لم يترك ما لا فالكفن على من يجب
 عليه النفقة ألا الزيج في قول محمد رضي الله عنه وعلى قول أبي يوسف رضي الله عنه يجب الكفن على الزوج وان تركه
 ما لا وعليه الفتوى. أذا أنشئت الميت وهو طري كفن ثانياً من جميع المال. فان كان قد قسم ماله
 فالكفن يكون على الوارث دون الغرماء وأصحاب الوصايا وان لم يفضل التركة من الدين لم يكن
 ليكن الغرماء قبضوا دينهم بدين الكفن وان كانوا قبضوا دينهم لم يسترد منه شيئا الزوال ملك
 للميت معق الرجل اذ امات ولم يترك شيئاً له خاله أو موسقياً له الذي اعتقه قال محمد رضي الله عنه
 على خاله. وعن أبي يوسف رضي الله عنه في النواذر اذ امات المرأة وترك اباً وابناً فكفنها على ما على قدر
 موايشهما. وان لم يترك ما لا ولم يكن هناك أحد يجب عليه نفقته في حياته كان كنهه على الناس
 فكل من يقدر وأساأل الناس. وورق بين هذا وبين أبي اذ لم يجد ثوباً يصل فيه ليس على الناس
 ان ييسأأواله ثوباً لان أبي يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت. رجل مات في مسجد
 قوم فقام أحد هم وجع الدرام ليكتفيتها ففضل من ذلك شيء ان علم صاحب الفضل رده عليه
 وان لم يعرف كفن به محتاجاً آخر وان لم يقدر على صرفها إلى الكفن يتصدق بها على الفقراء. رجل
 كفن ميتاً من ماله ثم وجد الكفن لم يجد رجل كان له ان يأخذ منه لأنه ما زال عن ملكه إلى الميت
 وان كان وهبه للورثة وكنهه للورثة فالورثة أحق به وكذا الوكفن ميتاً فترسه السبع كان
 الكفن له لأنه يقع على ملكه. حي عريان وميت ومعهما ثوب واحد ان كان الثوب ملكاً للحي فله

ان يلبسه ولا يكتن به الميت لانه محتاج اليه وان كان ملكا للميت والحى وارثه يكتن فيه
الميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على الميراث من لا يجبر على النفقة في حيوته كاولاد الامهات
والعمات والاخوال والخالات لا يجبر على الكفن ثوب الجنائز اذا تحرق ولم يبق صالحا لما اتخذ له
ليس المتولى ان يتصدق به بطريقه ويصرف ثمنه في ثمن ثوب آخر يجوز الاستيجار على حمل
الجنائز وحفر القبور ولا يجوز على غسل الميت وبعض المشايخ رجع جوزوا ذلك ايضا في السنة
في حمل الجنائز عند ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربع يطوف كل واحد منهم عليها بها
الاربع يضع مقدمها على عتبة ثم وثقها على عتبة ثم مقدمها على يساره ثم وثقها على يساره وروى ابو يوسف
عن ابي حنيفة رجع انه فعل كذلك ويكره ان يضمها على اصل العنق ويقوم بين العمودين ويسرع
بالجنائز ويمشي بها على عجله ولا يطوى كيلا يتحرك الميت والمشي خلف الجنائز افضل ويجوز للمشي
امامها ما لم يتباعد عن القوم ولا ينبغي ان يتقدم القوم كلهم ولا بأس بالركوب في الجنائز وللشي
فضل ويكره ان يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بان
فعال الابع فان كانت مع الجنائز فاشحذ او صاحقة فزجت فان لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها
ويكره رفع الصوت بالذكر فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه وعن ابي ابيهم رجع كانوا
يكرهون ان يقول الرجل وهو يمشي معها استغفر الله غفر الله لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل
الدفن بغير اذن اهلها ولذا كان القوم في المصلح فحى بالجنائز قال بعضهم يقومون لها اذا راوها
قبل ان يوضع الجنائز عن الاعتاق وقال بعضهم لا يقومون وهو الصحيح فهذا شيء كان
في الابتداء ثم نسخ. اختلف الروايات فيمن هو احق بالصلوة على الميت ذكر في شرح
الصلوة لشمس الائمة المحلوا في رجع امام الحى اوله من باب الميت له ان يتقدم
ويصلى من غير تقديم احد في رواية الحسن عن ابي حنيفة رجع الاب اوله ولا يتقدم امام الحى
الا باذن الاب وعند عدم امام الحى اب الميت الى من سائر العصابات وذكر

الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح السلطان احمى بالصلاة على الميت اذا حضر
 ثم امام المحي ثم الوالي ولا يتقدم احد غير السلطان غير امام احمى الاباذن الوالي. وقال
 الفقيه ابو جعفر رح اذا حضر السلطان يقدم الاولياء فيصلي عليها. وان حضر والي^{للصلى}
 والقاضي فالوالي وان يقدم عليها. وان لم يحضر القاضي ولا الوالي وحضر صاحب الشرطة
 وامام احمى فصاحب الشرطة اولان يتقدم. وان كان للوالي خليفة فلم يحضر الخليفة
 فخليفته اول بالترتيب من القاضي ومن صاحب الشرطة. وان لم يحضر الوالي ولا خليفته
 ولا القاضي ولا صاحب الشرطة وحضر الاولياء وامام احمى ينبغي الاولياء ان يقدموا
 امام احمى وان لم يحضر امام احمى وحضر المؤذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر
 الوالي او خليفته والقاضي وصاحب الشرطة وامام احمى والاولياء فابا الاولياء ان
 يقدموا احد من هؤلاء وارادوا ان يتقدموا فلهم ذلك. وله ان يقوموا من شأوا
 ولا يتقدم احد من هؤلاء الاباذنهم. وهذا كله قياس قول ابي خنيفة وابيه يوسف و
 زفر رح. وبه اخذ الحسن رح. مات الرجل وله اخوان لاب ولم فالأكبر اوله فان اراد
 الأكبر ان يقدم غيرهما فلا يصغر ان يمنعه. فان قدم كل واحد منهما رجلا اخو فالذي
 قدمه الأكبر اوله وكذا الابن الأكبر مع الأصغر. وكذلك ابنا العم عند عدم غيرها وان كان
 الاخ الأصغر لاب وام والاخ الأكبر لاب فالأصغر اوله. وان كان الأصغر قدم غيره ليس للاخ
 الأكبر ان يمنعه لانه لاحق للاخ لاب مع الاخ لاب وام. فان كان الاخ لاب وام غائبا
 فكتب ان يتقدم فلان ان مات فلان فلاخ لاب ان يمنعه لان الغائب بمنزلة المعدوم
 وحده العيبة فيه ان لا يقدر على ان يقدم فيدرك الصلاة ولا ينتظر الناس عدومه
 وعن محمد رح امرأة ماتت ولها اب وابن ونحو فالاب احمى بالصلاة عليها ثم الابن ان كان
 من غير الزوج. فان كان الابن من الزوج فالاب احمى ثم الزوج وعن ابي يوسف رح امته ماتت

وحضر جنازتها الزوج وابن المولى والمولى حاضر في المصلى يحض جنازتها ابن المولى
 الحق من الزوج. عبد مات فاختصم في الصلوة عليه المولى واب الصبد وابنه ومهاجران فالق
 الحق بالصلوة عليه. وكذا المكاتب اذا مات عن غير وفاء. وان ترك وفاء ان ادبت كتابته به
 او كان المال حاضر الا يخاف عليه التلف فالابن الحق بالصلوة عليه ويكره ان ينقله جلا و
 هو اب المكاتب. وان كان المال غلبا فالق بالصلوة عليه ولا ترفع الايدي في تكبير ان
 الجنازة الا في تكبيرة الافتتاح عند مشا تخارج ونفس مشا تخ بلح ص يرفع الايدي رجل ^ك
 اول التكبير من صلوة الجنازة ولم يكبر حين يكبر الامام كبر وهو ينتظر التكبيرة الثانية لان محلها
 قائم فان لم يكبر حتى كبر الامام الثانية كبر الثانية مع الامام ولم يكبر الاولة حتى سلم الامام ^{كبر}
 للاولة كان قضاء والمقتدى لا يشتغل بقضاء ما سبق قبل فراغ الامام. وان لم يكبر مع الامام حتى
 كبر الامام اربعا كبر هو للافتتاح قبل ان يسلم الامام ثم يكبر ثلثا قبل ان يرفع الجنازة متبعا ^{لاد}
 فيها فاذا رفعت الجنازة من الارض يقطع التكبير. وعن اب حنيفة قدس سره اذا لم يكبر حتى كبر الامام
 اربعا فانت صلو الجنازة. وان كبر مع الامام التكبيرة الاولة ولم يكبر الثانية والثالثة يكبر
 ثم يكبر مع الامام. واذا كبر الامام على الجنازة تكبيرة او تكبيرتين فجاء رجل لا يكبر هذا الرجل
 حتى يكبر الامام فكبر معه للافتتاح ويكون مسبوقا بما كبر الامام قبله بخلاف من كان
 حاضرا قائما في الصف لم يكبر للافتتاح مع الامام تفا فلا وكان في النية فله يكبر
 ولا ينتظر تكبيرة الامام. واذا كبر الامام في صلوة الجنازة خمسا عن اب حنيفة قدس سره فيه
 روايتان. والخيار ان لا يتابعه في التكبيرة الخامسة وينتظر فاذا سلم سلم معه رجل
 كبر على جنازة امرأة فحضرت جنازة رجل فكبر ينوي به ونوى ان لا يكبر على المرأة فقد خرج
 من صلوة المرأة الى صلوة الرجل. وان كبر الثانية ينوي بها عليهم المولى ركن خارجا عن
 صلوة المرأة الى صلوة الرجل الا ان ينوي بالصلوة عليه وحده بمنزلة ما لو شرع في

فريضة قلما يصلح بعضها كبري نوى الفريضة والتطوع لا يكون خارجا من الفريضة الى
التطوع. وكذا لو كبر على جنازة فانه يجزاة اخرى فانه يمضى في الاولى ويستقبل الصلوة
على الثانية. فان كبر فهو على هذه الوجوه ان نوى الاولى او نواهما ولم ينو شيئا كان
في الاولى الا اذا كبر ينوى الثانية لا غير فانه يصير خارجا عن الاولى وعن ابي يوسف
رج اذا كبر ينوى التطوع وصلوة الجنازة جاز عن التطوع. اذا صلى المريض على جنازة
قاعد وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز. وقال محمد رج لا يجوز. ويدعون في صلوة الجنازة
بالادعية المعروفة ولا يقرأ بفاتحة الكتاب فان قرأ بنية للثناء لا بأس به وان قرأها
بنية المقرأة. وكذلك قال شمس الائمة المحلوا في رج من اصحابنا قال قراءة الفاتحة في
الشفع الثاني من ذوات الاربع يكون على وجه المدح والثناء لا على وجه القردة عن محمد
رج اذا اشترى الرقيق المصغرة في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصلح عليه
اذا ارتد الزوجان في دار الحرب فمات احد منهم في دار الحرب لا يصلح عليه. اذا ارتد
الزوجان والمرأة حامل فوضعت الولد ثم مات الولد لا يصلح عليه وحكم الصلوة عليه بخالف
حكم الميراث. رجل مات في غير بلد فوصل عليه ثم جاء اهله وجلاؤه الى منزله انكثرت^{الصلوة}
باذن السلطان والقاضي لا تعداد. اذا صلى على جنازة عن غروب الشمس او عند طلوعها
او عند الزوال لا يعاد بعد ذلك. اهل البيعة اذا قتلوا في الحرب لا يصلح عليهم. وان قتلوا
بعد ما وضع الحرب او زواها يصلح عليهم. وكذلك قطع الطريق اذا قتلوا في الحرب لا يصلح^{عليهم}
وان اخذهم الامام ثم مات يصلح عليهم وحكم انقتولين لمصيبة حكم قطع الطريق. يندخرون
في المصبر بالليل بمنزلة قطع الطريق والدعي صلبه الامام عن ابي حنيفة رج فيه روايتان روى
ابو سليمان عنه انه لا يصلح عليه. ومن قتل مظلوما يصلح عليه ولم يغسل. ومن قتل خطأ
غسل ولا يصلح عليه. رجل صلى على جنازة والولم خلفه لم ياعرف بذلك ان فاته غسله لم ياعرفه

لا يعيد القول وان لم يتابعه فان كان المصلح سلطانا او الامام الأعظم او القاضي او وال
للصلاة امام حية ليس للولي ان يعيد في ظاهر الرواية. وان كان غيرهم فله الاعادة جنازة
تشار فيها قوم فقام رجل ليس بولي وصلي وتابعه بعض القوم في الصلوة عليهم فاصلواتهم تامة
وان احب الاولياء اعادوا الصلوة. ولا ينوي الامام الميت في تسليمه في الجنازة بل ينوي من عن
يمينه بالتسليم الاولى ومن عن يساره بالتسليم الثانية. ويسلم بعد التكبيرة الرابعة
ولا يقول ربنا آت في الدنيا لحسنه واذا انتهت الجنازة الى القبر كره الجلوس للقوم قبل ان توضع
عن اعناق الرجال فاقاضعت عن الاعناق جلسوا ويكره القيام. والسنة في القبر عندنا ^{الحمد}
فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق. وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ^{رح} انه
جوز اتخاذ التابوت في بلاد الرخاء الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن
ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا بما يلى الميت ويجعل اللبن الخفيف علي يمين
الميت ويساره ليصير بمنزلة الحمد ويكره الاجرة في الحمد اذا كان يلى الميت. اما في عملوا ^س واذ لك طلبا
به. ويستحب اللبن والقصب وان يكون مستهما مرتفعهما من الارض قد رش به ويرش عليه
الماء كيلا ينتشر بالريح. وان كتب عليه شيئا او وضع الاحجار لأبأس بذلك عند البعض ^{تخص}
القبر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التخصيص والتفضيف وعن البناء فوق القبر
قالوا اراد بالبناء السقف الذي يجعل على القبر في ديار النماروي عن ابي حنيفة ^{رح} انه قال لا ^{تخص}
القبر ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وسقف ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر
على جنبه الايمن مستقبل القبلة. ومن الناس من قال يسلم سلا وتفسيره ان يوضع الجنازة
عند آخر القبر حتى يكون راسه بازاء موضع قدميه من القبر ثم يسلم الى القبر. وعندنا يوضع الجنازة
على راس الحمد من قبل القبلة ثم يوضع في الحمد وهذا له لانه اذا اخذ من قبل القبلة يكون
وجوه الاخذين الى القبلة. واذا وضعت القبر قالوا بسم الله وعلى ملة رسول الله. وفي بعض

الروايات بسَمِ الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله ولا يسع اخراج الميت من القبر بعد ما
 دفن الا اذا كانت الارض مخصوبة واخذت بالشفعة. وان وقع في القبر متاع فحمل به لئلا يعبد
 ما اهلوا عليه التراب ينفش. ويستحب في القليل والميت دفنه في المكان الذي مات
 في مقابر اولئكَ القوم. وان نقل قبل الدفن الى قد روي او ميلين فلا بأس به. كذا لو ما
 يغير بلد يستحب تركه. فان نقل الى مصر احو لا بأس به لما روي ان يعقوب صلوات الله عليه
 مات بمصر ونقل الى الشام. وموسى عليه السلام نقل تا بوت يوسف عليه السلام من حبس
 الى الشام بعد زمان ومسلم بن ابي وقاص رضيات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة
 نقل على اعناق الرجال الى المدينة. وبعد مدة من لا يسع اخراجه بعد مدة طويلة او قصيرة الا
 لحظنا وما قلنا قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله وقول محمد رحمه الله في الكتاب لا بأس بان ينقل الميت قبل
 او ميلين بيان ان النقل من بلد الى بلد مكروه. امرأة ماتت ولدها في غير بلدها ودفن فارادت
 نبش القبر وجعل الميت الى بلد هاليس لما ذلك لما قلنا حاصل ماتت وقد اقلع عليها تسعة
 اشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رأيت في المنام انها تقول ولدت
 لا ينش القبر لان الظاهر انها وولدت كان الولد ميتا. ولا يكسر عظام اليهود اذا وجدت
 في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلمين لانه لما حرم ايدى في حيوته يجب حيائته
 عن الكسر بعد موته. ويكره القعود على القبر ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه لم يوافق احد
 لا يمشي في ذلك. وان لم يقع ذلك في ضميرة لا بأس بان يمشي فيه. ويكره قلع الحطب والحشيش
 من المقبرة فان كان يابس لا بأس به لانه مادام رطبا يسمي فيوتس الميت. وعن هذا لو لا
 قلع الحشيش الرطب من غير حاجة اذا قتل المرتد يحمله حفرة يلقي فيها كالكلب ولا يلهو
 اليه من انقل الى دينهم ليدفنوه. بخلاف اليهود والنصارى. مات رجل في السفينة فانه
 يفضل ويكفن ويصل عليه ويلقى في البحر ولا بأس بان يدفن اثنان او ثلاثة او خمسة

فيتم الواحد عند الضرورة ويحول بين كل اثنين حاجز من التراب هكذا أمر رسول الله عليه السلام ببعض الغزوات

كتاب الصوم

قال مولانا رضي جنت في هذا الكتاب بين عبادتهن اخص بهما شهر رمضان صياً
النهار وقيام الليل وبدأت بالصوم لانه اهم اما الصوم فهو مشتمل على فصول
الفصل الاول في رؤية الهلال ومن يجب عليه الصوم ومن لا يجب

شهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلاً مسلماً بالغاً عاقلها
كان او عبداً اذ كان اوائشياً. وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد و
شهادة المحدث في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية. وقال الطحاوي
رحمه الله لا يشترط العدل في هذه الشهادة. وهن الشاشخ من قال
اذا دبه المستور مكلف اروي المحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ولا يشترط الدعوى
واللفظة الشهادة في هذه الشهادة كما لا يشترط في سائر الاخبار هذا اذا كان
علة فان كانت مصححة فشهد واعلى رؤية الهلال في المصر لا يقبل الشهادة
من يقع العلم بشهادتهم. واختلفوا في تعدد يروى ذلك عن ابي يوسف رحمه الله انه قد روى
بخمسين كما في القسامة. وعن محمد رحمه الله حتى يتواتر الخبر من كل جانب. وهكذا روى
عن ابي يوسف رحمه الله. وروى انه يقبل فيه شهادة اهل محلة. وان جاء الواحد
من خارج المصر وشهد برؤية الهلال ثم روى انه تقبل شهادته. واليه اشارة
في الاصل وكذا لو شهد برؤية الهلال في المصر على مكان مرتفع. واما هلال
شوال فان كان بالسماء على الآية بل الشهادة رجلين او رجل وامرأتين.
وايشترط فيه الحرية وكما يشترط فيه الحرية والعدو ينبغي ان يشترط فيه

نقطة الشهادة. وأما الدعوى ينبغي ان لا تشترط فيها كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق
 نكحة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد رحم. وأما على قياس قول أبي حنيفة
 رحم ينبغي ان تشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد عند
 وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر رحم. ولا يجوز فيه شهادة الحد وفي القذف وان كتاب
 وهو قول أبي حنيفة رحم. وان كانت السماء مصحية لا يقبل فيه الا قول الجماعة كما في
 هلال رمضان. وأما هلال ذى الحجة ذكر الحاكم رحم ان هلال الاضحية كهلal الفطر وعن
 أبي حنيفة رحم في النواذر الشهادة على هلال الاضحية كالشهادة على هلال رمضان لما
 يتعلق بهما من امر ديني وهو ظهور وقت الحج وفي ظاهر الرواية هو كهلal الفطر لان فيه
 منفعة الناس وهو التوسع بالحج والاضحية اذا رأى الامام هلال شوال وحل ^{شيف} الاضحية
 له ان يخرج وبأمر الناس بالخروج لكان الاشتباه رجس رأى هلال شوال وحده
 وهو ممن يقبل شهادته ولا يقبل فانه ينوى الصوم ولا يفطر في السر لكان ^{شبهة} الاضحية
 رجس رأى هلال الفطر فشهد ولم يقبل شهادته كان عليه ان يصوم. فان افطر في
 ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. وان رأى هلال رمضان وحده فشهد
 ولم يقبل شهادته كان عليه ان يصوم. فان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء
 دون الكفارة. وان انظر قبل ان يرد القاضي شهادته فدخلها غوافيه والصحيح انه
 لا تجب عليه الكفارة ومن رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك وال
 ولا قاضي فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله. وفي الفطر ان اخبره ان
 بروية الهلال لا بأس بان يفطرا. واذا صاموا ثلثين يوما بشهادة واحد ولم
 يروا هلال شوال لم يفطرا واحتج يصوموا يوما آخر في قول أبي حنيفة واسيوسف
 رحم لانهم لو افطروا لافطروا بشهادة واحد وشهادة الواحد لا تصلح حجة في

الفطر. وإن كانوا صاموا بشهادة رجلين افطروا إذا صاموا ثلثين يوماً. وعن القاضي
 الإمام علي السغدري أنهم لا يفطرون وإن صاموا بشهادة رجلين. وقال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى: لا تقبل شهادة رجلين على هلال شوال إذا أخبرتهما رآياه في غير البلد. إن
 كانت شهادتهما أنهما رآياه في البلد والبلد كثير الأهل لا يقبل فيهما قولوا ^{حد}
 والاشنين وإنما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عن محمد رحمه الله
 في النوادر إذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير رؤية ثمانية وعشرين ثم رأوا
 هلال شوال قالوا إن كانوا عددوا شعبان لرؤية ثلثين يوماً ونعم عليهم
 هلال رمضان قضا يوماً واحداً. وإن صاموا تسعة وعشرين يوماً ثم رأوا
 هلال شوال فلا قضاء عليهم لأنهم قد اكملوا الشهر وأوصام أهل بلدة
 ثلثين يوماً للرؤية وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوماً للرؤية فعلم من صام
 تسعة وعشرين يوماً فعليهم قضاء يوم. ولا عبرة باختلاف المطالع في ظاهر الرؤية
 وكذا ذكر شمس الأئمة المحلوا في رحمه الله وقال بعضهم يعتبر اختلاف المطالع أهل
 بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوماً فتشهد جماعة في اليوم
 التاسع والعشرين إن أهل بلد كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم
 فصاموا وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسمي
 مصححة لإباحتها الفطر غداً ولا تترك التراخي في هذه الليلة لأن هذه الجماعة
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وإنما حكموا برؤية غيرهم. إذا شهد
 شاهداً عند قاضي ليرى أهل بلدة على أن قاضي بلد كذا شهد عند شاهدين
 برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي أن يقضي
 بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة. ولو قضى القاضي بشهادة الواحد على هلال

رمضان فصا مؤاتلثين يوماد ليرى الهلال والسماء مصحبة ذكرغان على قول
 ابىحنيفة ربح لا يفطرون وعن محمد ربح انهم يفطرون وبه اخذ نصير بن يحيى ربح اذا^{شهد}
 الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا هلال رمضان قبل صوا^{هم}
 يوم ان كانوا في هذا المصري يخافان لا يقبل شهادتهم لانهم تركوا الحسبة وما كان حقا
 عليهم وان جازا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانقله التهمة اذا رآوا الهلال نهارا
 قبل الزوال وبعد الايصام به ولا يفطرون من الليلة المستقبلية. وقال ابو يوسف ربح
 ان رآوا الهلال بعد الزوال فكذلك وان رآوا قبل الزوال فهو من الليلة الماضية وعن
 ابىحنيفة ربح في رواية ان كان مجراه امام الشمس والشمس تلتوه فهو الليلة الماضية وان
 كان مجراه خلف الشمس فهو الليلة المستقبلية وقال الحسن بن زياد ربح ان غاب بعد الشفق فهو الليلة
 الماضية وان غاب قبل الشفق فهو الليلة الآتية وعند رؤية الهلال يكون الاشارة اليه
 كما بفعله اهل الجاهلية شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس ويوم عرفة فاجله يوم الخميس كان ذلك اليوم يوم^{الذي}
 الاضحى حتى لا يجوز التضحية في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي يوم نحر يوم صومكو لان ذلك
 محتمل محتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد اذا اسلم الحربي في دار الحرب ولم يعلم ان
 عليه صوم شهر رمضان ثم علم بعد ذلك لم يكن عليه قضاء ماضية ولا زمة الصوم في
 المستقبل وانما يحصل العلم باخبار رجلين عدلين او رجل وامرأتين. وعن ابى يوسف
 ربح انه لا يشترط فيه العدالة والحرية والبلوغ وان اسلم في دار الاسلام فعليه قضاء
 ما مضى بعلم الاسلام علم بذلك او لم يعلم اذا اشتبه على الاسير المسلم في دار الحرب شهر
 رمضان فتحرى شهر اوصامه ان وافق صومه شهر رمضان جاز وان كان هذا الشهر قبل
 رمضان لا يجوز لان الاداء لا يسبق الوجوب وان صام شهر بعد شهر رمضان جاز
 وقيل ينبغي ان لا يجوز لان عليه القضاء وهو لم ينو القضاء ومشائخنا ربح قالوا هل اذا تو^م

ان يصوم ما عليه من شهر رمضان حتى يجوز ذلك. ثم هذا انما يجوز اذا صام شهر اوافق
شهر رمضان في العدد وصلاحيته الايام للقضاء. اما التاخير للصوم في شوال وشوال كان
انقص من رمضان بيوم يقضي يومين ايضا يوما لاتمام العدد ويوما للمكان يوم العيد وان
وافق صومه شهر ذي الحجة وهو نقص من رمضان بيوم يقضي خمسة ايام ايضا يوما ^{لنقصان}
العدد واربعة ايام لبيوم النحر وايام التشريق. رجل جن في رمضان ثم افاق بعد سنين في
رمضان في اليوم الاخر كان عليه قضاء الشهر الذي جن فيه وقضاء النهر الذي افاق فيه
وليس عليه قضاء ما بين ذلك من السنين للناحية. قالوا هذا اذا افاق قبل الزوال. اما
اذا افاق بعد الزوال يجعل كانه لم يفق في هذا الشهر. هذا اذا بلغ عاقلان جن اما اذا بلغ
مجنونا ثم افاق في رمضان في بعض اشهر عن ابي يوسف رج ان هذا والفصل الاول وسواء
يلزمه القضاء ويسوي بين الجنون الطاربي والمقارن. وعن محمد رج ان هذا لا يلزمه
قضاء ما كان مجنونا فيه كالصبي اذا بلغ في نصف الشهر والكافر اذا اسلم. رجل جن في رمضان
كله فليس عليه قضاء. وان افاق شيئا منه فعليه القضاء. وان اغشى عليه في رمضان كله
فعليه قضاء. وقال الحسن البصري رج لا قضاء عليه في الاعماء كما في الجنون المستعجب
ولن اغشى عليه في اول ليلة من رمضان عليه القضاء غير يوم تلك الليلة. قالوا هذا اذا نوى
الصوم في تلك الليلة قبل الاعماء ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعله ناءيا تقديرا ثم انما
يجعل ناءيا تقديرا اذا كان اهلا يصح منه النية. اما اذا لم يكن اهلا في تلك الليلة بان اغشى
عليه في آخر يوم من شعبان ودام الاعماء عليه قضاء ذلك اليوم ايضا. غلام بلغ في ^{النصف}
من رمضان في نصف النهار ونصر ابيه لاسله فانه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقى
من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى وان اكل في يومه لم يكن عليه قضاء فان كان ذلك
قبل الزوال ولم يكن اكلا شيا فتويا الصوم قبل الزوال لا يجوز صومها مع الفرض

غير ان الصبي يكون صائما عن التطوع لانه كان اهلا للتطوع في اول اليوم
 بخلاف الكافر وعن ابي يوسف رح انه يجوز صوم الصبي عن الفرض وقيل جوابه في
 الكافر كذلك واليه اشارة في المنتقى وقيل في الكافر لا يجوز لان الكافر في
 اول اليوم بنا في اصل الصوم. اما الصبا في اول اليوم لا بنا في وجود اصل الصوم
 وكما يجعل وجود النية في اكثر اليوم بمنزلة الوجودية في كل اليوم فكذلك البلوغ في
 اكثر اليوم يجعل بمنزلة البلوغ في كل اليوم. ثم في ظاهر الرواية فرق بين هذا
 وبين المجنون اذا افاق في يوم من رمضان قبل الزوال ولم يكن اكل شيئا مخفوي
 الصوم جازع عن الفرض لان المجنون اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المريض لا يمنع
 الوجوب فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل. ولو اسلم النصراني في
 غير رمضان قبل الزوال ونوى صوم التطوع كان صائما عند ابي يوسف رح حتى
 لو افطر يانمه القضاء خلاصا. لفرج لان ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار
 في حكم النية فكذلك في حكم الاهلية

الفصل الثاني في النية

لا يصح الدخول في الصوم الا بالنية عندنا وعند زفر رح اذا كان صحيحا
 مقيا في نهار رمضان يصح منه الصوم بدون النية. ثم عندنا لا بد من النية
 لكل يوم. وعند مالك رح يكفيه نية واحدة لجميع الشهر ويجوز الصوم بمطلق
 النية قبل الزوال وبنية صوم آخر عندنا وعند الشافعي رح لا يصح الا بنية
 الفرض ونية من الليل صوم التطوع لا يجوز بنية بعد الزوال عندنا. والندب
 المعين يصح بمطلق النية ونية التطوع واذا نوى القضاء والكفارة في اليوم الذي
 نذر ان يصوم فيه كان صومه عما نوى. وكل صوم ليس له وقت معين كالقضاء

والنذر المنطلق والكفارة لا يجوز بذية مطلقة. المريض والسافر إذا نوى في رمضان
عن واجب آخر كان صومه عما نوى عند أبي حنيفة ربح وعند صاحبيه يكون عن
رمضان وإن نوى التطوع في رمضان فعن أبي حنيفة ربح فيه روايتان في رواية
يقع عن التطوع وفي رواية عن رمضان. ولو نوى قضاء رمضان والتطوع كان عن
القضاء في قول أبي يوسف ربح لأنه أقوى وعند محمد ربح يقع عن التطوع لأن النيتين
تد تدافعا في مطلق النية فيقع عن التطوع. ولا يربح يوسف ربح ما قلنا ولأن نية
التطوع للتطوع غير محتاج إليها فانت فبقيت نية القضاء فتع عن القضاء. ولو نوى
قضاء رمضان وكفارة الظهار كان عن القضاء استحسانا. وفي نيباس يكون تطوعا
وهو قول محمد ربح لأن النيتين تد تدافعا فصار كأنه صام مطلقا ووجه الاستحسان
أن القضاء أقوى لأنه حق الله تعالى وكفارة الظهار حوله فينتج القضاء. وعن محمد ربح
فيمن نذر صوم يوم بعينه فنوى النذر وكفارة اليمين يقع عن النذر وكل صوم لا يتأد
الابنية من الليل كالقضاء والنذر إن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قرآن النية
بالصوم لا تغد بها. نية الفطر في النهار لا يفطر عندنا خلافا للشافعية ربح. إذا وجب على
إنسان قضاء يومين من رمضان وأحد فارذن يقضيهم ما ينوي أول يوم وجب عليه
قضاؤه من هذا رمضان وإن لم ينو ذلك أجره. وإن كانا من رمضان ينوي
رمضان الأول فإن لم ينو ذلك اختلف المشائخ فيه والصحيح أنه يحزبه. إذا فطر
في رمضان متعمدا وهو فقير فصام إحدى وستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين
اليوم للقضاء جاز ذلك. كذا ذكره الفقيه أبو الليث ربح فصار كأنه نوى القضاء
في اليوم الأول وستين يوما عن الكفارة. إذا نوى في رمضان قبل أن تغيب الشمس
أن يصوم فداها ما أوامعي عليه أو غفل عن الصوم حتى زالت الشمس من الغد لم يكن

صائماً في العدا إلا ان ينوي بعد غروب الشمس ان يصوم غداً. اذا ارتد رجل عن الاسلام والعياد بالله في اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم. وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة مريض او مسافراً ^{ثوباً} الصوم من الليل في شهر رمضان ثم نوى بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف رجع يحزبهما وبه اخذنا الحسن رجع الصائم المتطوع اذا ارتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام قبل الزوال ونوى الصوم قال زفر بن رجب لا يكون صائماً ولا قضاء عليه ان افطر. وقال ابو يوسف رجع يكون صائماً وعليه القضاء اذا افطر رجل في شهر رمضان سنة تسعين ومائة فصام شهرين في القضاء عن شهر الذي عليه وهو يري انه من رمضان سنة احدى وتسعين ومائة قال ابو حنيفة رجع يحزبه وان صام شهرين ينوى القضاء عن رمضان سنة احدى وتسعين ومائة وهو يري انه افطر ذلك قال لا يحزبه

الفصل الثالث في العذر الذي يبيح الانطaro في الاحكام المتعلقة به رجل يخاف ان لم يفطر يزيد اعيينه وجعا او حماه شدة كان له ان يفطر وكذا الحامل او المرضع اذا خافت على نفسها او ولدها وكذا الامه اذا ضعفت عن الطبخ والتحنين وغسل الثياب ونحو ذلك ان صارت بحال خافت على نفسها فافطرت فعليها القضاء دون الكفارة. وكذا اذا الدغته حية فافطر لشرب الدواء ولو ان كان ذلك الدواء ينفعه فلا بأس به. وكذا الرجل اذا كان بازاء العذر وهو يخاف الضعف على نفسه فله ان يفطر مقيماً كان او مسافراً. رجل لو صام في شهر رمضان لا يمكنه ان يصلّي قائماً وان لم يصم يمكنه ان يصلّي قائماً فانه يصوم ويصلّي قاعداً جمعاً بين العبادتين. رجل له حتى غب فافطر على ظن ان يومه يوم المرض ومات

فيه كان عليه الكفار موكداً اذا افطرت المرأة على ظن ان يومها يوم حيض فلم
تخص في ذلك اليوم كان عليها الكفارة لوجود الافطار في يوم ليس فيه شبهة
الاباحة. قال مولا نارض هذا اذا نوى الصوم ثم اخطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو
الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. للمسافر اذا نزل كوشياً
تقدسيه في منزله فدخل منزله فافطر ثم خرج قال عليه الكفارة قياساً لانه مقيم -
عند الأكل حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقياص نأخذ. الصائم المتطوع
اذا دخل على بعض اخوانه فسأله ان يأكل لا بأس بان يجيبه. وان كان صائماً عن
قضاء رمضان كله ان يأكل. رجل حلف بطلاق امرأته ان لم يفطر فلان فان كان
فلان مطوعاً يفطر بحق اخيه الخالف وان كان صائماً عن القضاء لا يفطر. رجل افطر في رمضان
لمرض كان عليه القضاء ولا تجزئه الفدية. فان مات قبل ان يبرأ الاشئ عليه لانه لم
يدرك عدل من ايام اخر وعليه ان يومي بالفدية ويعتبر ذلك من ثلث ماله عندنا.
وان لم يوص وتبرع الورثة عنه جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء عندنا خلافاً للشافعية. اذا
افطر المريض اياماً ثم صح اياماً ثم مات لم يرضه القضاء بقدر ما صح لانه لم يقبل على القضاء الا بقدر
ما ادركه. اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعد راوي غير عذر ولم يقض حتى يجزى رشيخاً
فانياً بحيث لا يرجي بوه ويجوز له الفدية. وانما يجوز له الفدية عن صوم هو اصل نفسه
وهو صوم رمضان عند وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الخطة ويجوز
فيها ما يجوز في صدقة الفطر الا ان في الفدية يجوز طعام الاباحة اكلتان مشبعتان.
ولا يجوز ذلك في صدقة الفطر. ومن وجب عليه كفارة اليمين او القتل اذا لم يجد ما يكفر
وهو شيخ كبير او لم يصم حتى صار شيخاً فانياً لا يجوز له الفدية لان الصوم هنا بدل عن
غيره ولهذا لا يجوز المعسر الصوم الا عند العجز عن التكفير بالمال والفدية لا تجوز

الاعن صوم هو اصل. رجل نظر للصائم يأكل ناسيا فقال له انت صائم وهذا شهر رمضان
فقال الرجل لست بصائم واكل ثم تذكر انه كان صائما فسد صومه في قول ابي يوسف
صح لانه لو يكن ناسيا عند الاكل حيث اخبر الرجل بذلك. ولا يفسد في قول زفر بن كانه
ناس. ومن رأى صائما يأكل ناسيا هل عليه ان يجزه بذلك قالوا ان كان شاك بايقدر
على اتمام الصوم يجزه وان كان شيخا ضعيفا لا يجزه لان الشيخ لا يقدر على اتمامه فيتركه
حتى ياكله ثم اخبر بذلك. ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها ان لم يكن وطئها فاذن
يفطرها وكذا المملوك اذا كان غائبا ولا يصوم فيه ذلك. وان احرمت المرأة بغير اذن زوجها
قالوا انه يحل لها. وكذا الاجير ان كان يضرم في الخدمة. وكذلك في الصلوة

الفصل الرابع فيما يكره للصائم وما لا يكره

يكره مضغ العلك للصائم لانه تعريض الصوم للفساد من غير ضرورة ولا يفسد صومه
فيل هذا اذا كان ابيض مضغه غيره. اما اذا كان لير مضغه غيره او كان اسود ففسد
صومه. اما الاسود فلانه يذوب فيصل الى الجوف. واما اذا كان ابيض ولم يمضغه
غيره فلانه يتفتت واطلاق محمد رح في الحجاب دليل على ان الكل واحد. ويكره للمرأة ان
تمضغ لصبيها طعاما اذا كان لها منه بد. وكذا اذا اذقت شيئا بلسانها لان فيه تعريض
الصوم للفساد. وقال بعضهم ان كان الزيج سيئ الخلق لا بأس للمرأة ان تذوق الرقة
بلسانها. ويكره للصائم ان يذوق العسل والدهن ليعرف المجيد من الردي عند الشراء
ويستحب للصائم تعجيل الافطار قبل طلوع النجوم وتأخير السجود ولو ردد الاثر في ذلك
وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الافطار ولا ياكل حتى يقلب على ظنه غروب الشمس وان
اذن المؤذن للمغرب. ولا بأس بالسواك والطب واليابس في الغداة والعشي عندنا وعند
الشافعية يكره في العشي. وقال ابو يوسف يكره المبلول بالماء لان فيه ادخال الماء

في الغم من غير ضرورة. ونقطة الرواية لأبأس بذلك لأن المقصد هو التطهير فكان
 بمنزلة المضغضة. وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل. الأصائر إذا سافرت بها
 لا ينبغي له أن يفطر لأن الوجوب كان ثابتا فلا يستقط بفعل بالشره باختياره. ^{المسافر} إذا أصبح
 صائما فدخل مصره أو مصر آخر يوسى الإقامة كره له أن يفطر لأنه اجتمع حكم الإقامة ^{والسفر}
 في هذا اليوم فيتخرج جهة الإقامة ولا بأس للصائم أن يقبل أو يباشر إذا امن على نفسه
 ما سوى ذلك ولا يفسد صومه وعن سعيد بن جب. ^{روى} فإنه يفسد صومه. ولنا ما
 عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه الصلوة والسلام كان يقبل ^{لأنه يحب} ويكره القبلة والبا
 أن لم يامن على نفسه ما سوى ذلك. وعن أبي حنيفة رجع أنه يكره المباشرة الفاحشة وهي
 أن يمس فرجه فرجها متجردين وعنه في رواية أنه يكره المعانقة والمصافحة أيضا وعن
 أبي حنيفة رجع أنه يكره أن يمس ماء بغيره ثم يمسجه أو يصب الماء على راسه أو يبل
 الثوب ويتلفف به لأن فيه اظهار الضمير في العبادة وعن أبي يوسف رجع أنه لا يكره
 أن يصب الماء على راسه أو يبل الثوب ويتلفف به وهو الاستغلال سواء
 ولا بأس بالكل للصائم وإن وجد طعمه فحلقه. وكذا إذا دهن شاربه.
 وكذا الحجامه لما روي عن رسول الله عليه الصلوة والسلام أنه احتجم وهو صائم
 ويكره أن يصوم يومين لا يفطر بينهما. وكذا أصوم الوصال وهو أن يصوم ^{السنة}
 ولا يفطر في الأيام المنهية. والأفضل أن يصوم يوما ويفطر يوما. ويكره صوم ^{الصمت}
 وهو أن يصوم ولا يتكلم لأنه فعل المجوس ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند
 أبي حنيفة ومحمد رجع لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يصوم يوم الجمعة ^{يفطر}
 ويكره صوم النيروز والمهرجان لأن فيه تعظيم أيام نهينا عن تعظيمها وإن وافق
 يوما كان يصومه قبل ذلك لأبأس به. ويستحب صوم أيام البيض الثالث ^{بعشر}

والرابع عشر والخامس عشر لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صوم هذه الايام
صوم النبي القرشي كان رسول عليه الصلوة والسلام يصوم هذه الايام من
كل شهر ويقول هو صيام الدهر ومن الناس من كره ذلك مخافة التوقيف
والالحاق بالواجب ولا بأس بصوم يوم عرفة كان في الحضر او في السفر اذا كان
بقوم عليه ويكره صوم يوم عرفة بعرفات. وكذا صوم يوم التروية لانه يجزئ
عن اداء افعال الحج. ويكره للمسافر ان يصوم اذا اجهد الصوم لان فيه هلاك
النفس فان لم يكن كذلك فالصوم للمسافر افضل عندنا اذا لم يكن
رفقاؤه او عاتلهم مفطرين. وان كان رفقاؤه او عاتلهم مفطرين والنفقة
مشتركة بينهم فالاغطار افضل. واما صوم الستة بعد الفطر فتابعة منهم
من يكره ذلك ومنهم من لم يكرهه. وان فرقه ما في شوال فهو ابعد عن الكراهة
والتشبيه بالنصارى واقرب الى الجواز. الاكل قبل الصلوة يوم الاضحى فيه
روايتان. والخيار ان لا يكره ويستحب الامساك. ويكره صوم العيدين وايام ^{التشريق}
ان صام فيها كان صائما عندنا خلافا للشافعي رحمه الله. ويستحب ان يصوم يومها شورا
يصوم يوما قبله ويوما بعده ليكون مخالفا لاهل الكتاب. وان صام شعبان
ووصله برمضان فهو حسن. واما صوم يوم الشك وهو اليوم الذي يشك
فيه انه من رمضان او من شعبان فان نوى الصوم في هذا اليوم من رمضان كره
لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم
ولقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقدر موا رمضان صوم يوم ولا يومين ولا
فيه تشبه بالروافض فانهم يصومون يوما قبل رمضان ويفطرون يوما قبل ^{الفطر}
فان صام ثم ظهر انه من رمضان اجزأه وان ظهر انه من شعبان كان قطوعا

وَأَن أَفْطَرَ لِقَضَاءِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُظَنُّونَ . وَأَن نَوَى وَلِجِبَا أَفْطَرَهُ لِمَا رَوَيْنَا . فَإِنْ ظَهَرَ
 أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَازَعَنْ رَمَضَانَ لِحُجَا الْوَصَامِ رَمَضَانَ بَنِيَّةً وَلِجِبَا أَخْرَازَ كَانَ مَسَافِرًا فَيَقْتَعُ
 صَوْمَهُ عَمَّا نَوَى فِي قَوْلِ ابْنِ حَنَفِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَتْ بَعْضُهُمْ
 يَكُونُ تَطَوُّعًا لِأَنَّهُ الصَّوْمُ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَهْمَى فَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَحُوزُ
 صَوْمَهُ عَمَّا نَوَى لِأَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ فِي يَوْمٍ يَحُوزُ فِيهِ التَّطَوُّعُ . بِخِلَافِ يَوْمِ الْعِيدِ وَأَصْلُ
 الْكَرَاهَةِ لَا يَمْنَعُ الْجَوَازَ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَبِينَ لَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ
 عَنْ ذِمَّتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ وَأَن نَوَى التَّطَوُّعَ يَوْمَ الشَّكِّ اخْتَلَفُوا فِي كَرَاهَتِهِ
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَصُومُ يَوْمَ
 الشَّكِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ صَامٍ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى بِالْقَاسِمِ مَحْمُولٌ عَلَى صَوْمِ
 الْفَرْضِ . فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ صَائِمًا عَنْهُ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ مَتَطَوُّعًا
 وَإِنْ أَفْطَرَ كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ شَرَعَ مَلْتَمِزًا . بِخِلَافِ مَسْئَلَةِ الْمُظَنُّونَ . أَنَّ نَوَى أَنْ
 يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ أَنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ الْقَضَاءِ
 أَوْ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ فَهُوَ مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ النَّبِيِّينَ مَكْرُوهَةٌ . فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ
 كَانَ صَائِمًا عَنْهُ لِأَنَّهُ نَوَى الصَّوْمَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَبَنِيَّةً الصَّوْمَ تَكْفِيًا لِحُجَا الْفَرْضِ . وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ
 مِنْ شَعْبَانَ لَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ عَنْ ذِمَّتِهِ وَيَكُونُ صَائِمًا عَنِ التَّطَوُّعِ . وَإِنْ أَفْطَرَ لِقَضَاءِ
 عَلَيْهِ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي التَّطَوُّعِ مَسْقُطًا لِمَوْجِبَا . وَأَن نَوَى أَنْ يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ أَنْ كَانَ غَدًا مِنْ
 رَمَضَانَ وَإِنْ كَانَ غَدًا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ التَّطَوُّعِ كَرَاهَةً لِأَنَّهُ نَوَى الْفَرْضَ مِنْ وَجْهِ الشَّكِّ
 فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَازَعَنْ رَمَضَانَ . وَقِيلَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ صَائِمًا كَالْوَشْعِ
 فِي الصَّلَاةِ نَوَى الظُّهْرَ وَالتَّطَوُّعَ لَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ . وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ
 شَعْبَانَ فَافْطَرِ بِذَنْبِهِ إِلَّا يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَأَن نَوَى أَنْ يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ أَنْ كَانَ

غدا رمضان وان كان شعبان فغير صائم لم يكن صائما لانه لم ينو الصوم على كل حال
تكملة في الأفضل في هذا اليوم ان وافق يوما كان يصومه قبل ذلك بان كان
يصوم يوم الخميس او يوم الجمعة فالصوم افضل وان لم يكن اختلفوا فيه قال محمد
بن سلمة ربح الفطر افضل لقوله عليه الصلوة والسلام من صام يوم الشك فقد
عصم بالقاسم الاحتراز عن التشبه بالروافض وقال نصير بن يحيى ربح الصوم افضل
محمد بن علي وعائشة رض والصحيح ما روي عن محمد بن محمد ربح انه يصح يوم الشك منوما
غير مفطر ولا عازم قال مولا نازم هذا اذا لم يكن قاضيا او مفتيا فان كان فالأفضل
له ان يصوم عن التطوع بنفسه وخاصة ويفته العامة بالتلوم والانتظار الى
وقت الزوال مروى ذلك عن ابي يوسف ربح لان المفتي يمكنه ان يصوم على وجه لا يدخل
فيه الكراهة ولا كذلك غيره

الفصل الخامس فيما لا يفسد الصوم

اذا اكل واشرب او جامع فاسيا لا يفسد صومه استحسانا. ولو كان مكرها او خاطئا
فسد صومه قياسا واستحسانا ان ابتلع بزاقه الذي فيه او الخاط الذي
نزل من راسه الى الفم لا يفسد صومه وكذا اذا دخل الدخان والغبار اوج العطر والدخان
حلقه لا يفسد صومه. وكذا اذا تربط شفتاه ببزاقه عند الكلام او نحوه فابتدأ
لا يفسد صومه. وكذا اذا خرج الدمن بين اسنانه والبراز غالب فابتلعه و
لم يجد طعمه لا يفسد صومه. وان كانت الغلبة للدم فسد صومه وان استوي
فسد احتياطا. وان داوى جائفة او أمة ان دواهما بدواء يابس لا يفسد صومه
عند الكل وان دواهما بدواء رطب فسد في قول ابي حنيفة ربح ولا يفسد في قول صاحب
رب قيل لا يفرق بين الرطب واليابس اذا وصل الجوف فسد صومه وان لم يصل لا يفسد

وذكر في الأصل أنه يفسد الصوم مطلقاً بناءً على الغالب والغالب هو الوصول إلى
 الجوف ذكر الشرط في تفسير المجرى إذا احتجم لا يفسد صومه عند فاحلا فالمالك
 مع الغيبة لا يفسد صومه وكذا الاحتلام وكذا إذا نظر إلى امرأة فانزل أو تفكر في
 لا يفسد صومه لأن فساد الصوم في الجماع عرف نضاً والجماع قضاء الشهوة بماسة
 العضو المضموم لم يوجد وكذا إذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ميتة ولم ينزل أو نكح بيده
 ولم ينزل أو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل وإن أنزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء
 دون الكفارة لوجود قضاء الشهوة بصفة النقصان ومن الناس من قال لا يفسد
 صومه في الاستمتاع بالكف وهل يباح له أن يفعل ذلك في غير رمضان إن أراد
 الشهوة لأباح وإن أراد تسكين الشهوة قالوا نرجو أن لا يكون أثماً ولو ابتلع سلكة
 وطر فيها بريد أو خشبة وطر فيها بريد أو دخل أصبعه في دبره أو خرج براقه من الفم إلى الذن
 ولم ينقطع فابتلعها لا يفسد صومه ولو كان به أسنانه شيء قد دخل حلقه وهو كلاً
 أو تمعل لا يفسد صومه إذا كان دون الحصة لأنه قليل فيجعل تبعاً للريق وإن كان قد
 الحصة فأكله متعمداً عن أي وصف صح أنه يفسد صومه ويلزمه القضاء دون الكفارة
 وقال الزفر صح يلزمه القضاء والكفارة وفي نوادر هشام إذا ابتلع سمعة كانت بين أسنانه
 لا يفسد صومه وإن تناولها من الخارج واستلها فسد صومه وتكلموا في وجوب الكفارة
 واختار هو الوجوب هذا إذا ابتلعها فإن مضغها لا يفسد صومه لأنها تلتزق بأسنانه
 فلا يصل إلى جوفه تبيح ولو خاض الماء فدخل الماء أنه لا يفسد صومه وإن حسب الماء أنه
 فيه والصحيح هو الفساد لأنه وصل إلى الجوف بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن وإن لم
 يرسح لا يفسد صومه وإن بقي الزرع في جوفه لأنه لم يوجد منه الفعل ولا صلاح البدن
 وبودخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه ولو ألقى حجر في الحائفة

ودخل جوفه لو يفسد صومه

الفصل السادس فيما يفسد الصوم وهو على نوعين

أحد ما يوجب القضاء دون الكفارة والثاني يوجب القضاء والكفارة، ويدخل فيه مسائل
 الطلوع والغروب أما ما يوجب القضاء دون الكفارة إذا جامع مكرها في نهار رمضان عليه
 القضاء دون كفارة، وكان أبو حنيفة رحمه يقول أو لا عليه القضاء والكفارة لأن الجماع لا
الابتشار الألة وتلك اشارة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهم لأن فساد الصوم
 يكون بالإيلاج وهو كان مكرها في الإيلاج وليس كل من ينتشر التي يجمع وكتب إذا
 قبل امرأة بشهوة فأنه لو سبها بشهوة فأنه عليه القضاء دون الكفارة لوجود بشهوة
 بصفة النقصان، والتحيض والنفاس يفسد ان الصوم فيوجب القضاء دون الكفارة
 ولو اكل مكرها او مخطئا بان يعضض فوصل الماء جوفه فسد صومه وعليه القضاء
 دون الكفارة وقال بعضهم عضض حتى دخل الماء فلو كان زادا العضضة على الثالث
 ووصل الماء جوفه فسد صومه. وقال ابن أبي ليلى رحمه ان قوضا لصاوة المكتوبة
 لا يفسد صومه. وان قوضا للتطوع فسد صومه. وقال بعضهم لا يفسد فيها، وعن الحسن
 وهو قول اصحابنا رحمه ان كان ذا كرا صومه فسد صومه. وان كان ناسيا لاشي عليه. وقال
 الشافعي رحمه ان صب الماء في حلقه لا يفسد صومه وان اكراه حتى اكل بنفسه فسد صومه
 وان كان ناعما فصب الماء في حلقه فسد صومه عندنا خلا للزفر والشافعي رحمه. وكذا
 النائمة والجنونة اذا جامعها زوجها عليها القضاء دون الكفارة. وقال رفاعة لا يفسد
 صومهما الا انهما في معنى النسيان. وانما نقول بانه حصل قضاء الشهوة على وجه لا يغلب وجوده
 ويؤمن وقوع مثله في القضاء فيفسد الصوم ولان الناس العذر رجلا من قبل من له الحق
 هم ناجم من قبل العبد لنا ويجرح رجل فعليه القضاء والغسل انزل المر بني له

ولا كفارة فيه لانه بمنزلة الجماع فيما دون الفرج وان عملت المرأة ثل الرجل من الجماع في رمضان ان اتمها عليهما القضاء والغسل وان لم تنزل الا غسل عليهما ولا القضاء اذا اتمج قبل طلع الفجر فلما خشي الصبح اخرج ومنه بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الاحتلام. وان بدأ بالجماع ناسيا او اتمج قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر والناسي غاليوم تذكر ان نزع نفسه في فور لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية. وان دله عليها حية نزل ماؤه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم عليه القضاء لان الداء لم يعل الفحل للحكم الابتداء ولا كفارة عليه لان ادخال الفرج او اللم يكن على وجه التعدي وقال بعضهم ان مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه وان حرك نفسه بعد التذكر وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة. وهو نظير ما اوردج لامرأته ثم قال لها ان جاعته فانت طالق فان نزع نفسه لا يحث وان لم ينزع ولم يحرك حتى غزل ماؤه فانت نزع لا صحت وان حرك نفسه يقع الطلاق ويصير اجعابا بحركة الثانية وكذا لو قال لامرأته بعد ما اوجها ان جاعته فانت حرة ان نزع نفسه على الفور لا تعتق. وان لم ينزع وحرك نفسه عفت الجارية ووجب لها العقر واحل عليهما. وان لم يحرك لا يحث ولا يعتق كذا همنا. الحقنة توجب القضاء وان كان لبنا لا يثبت الرضاع. وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن اما الحقنة والوجور فلانه وصل الى الجوف ما صارح البدن وفي القطور والسعوط لانه وصل الى الرأس ما فيه صلاح البدن وفي اليوسف رح في السعوط والوجور والحقنة الكفارة لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لان الكفارة موجب الافطار صوم ومعنى لم يوجد وان اضر في احليله لا يفسد صومه في قول ابن حنيفة ومحمد بن قال ابو يوسف رحمه عليه القضاء. وروى الحسن بن زياد عن ابن حنيفة رحمه اذا

في احليله ومن فوصل الى الثانية كان عليه القضاء واضطرب قول محمد ر^ج قال
 الفقيه ابو بكر البلخي ر^ج الخلاف اذا وصل الى الثانية امام ادم في قسبة الذكر لا ^{نفسه}
 صومه بالاتفاق لا ينعينه ر^ج ان الثانية ليس لها منفذ وانما يخرج البول منها ^{بغير}
 الترشح وهذا الكلام يرجع الى الطب. ولو دخل دمه او عرقه جبهته او دم رعا فله
 حلقه فسد صومه. ومن الناس من قال لو فتح فاه فسقطت ثلجة او مطر في فيه فابتلعه
 كان عليه القضاء. الصائم اذا اداء لا يفسد صومه لقوله عليه الصلوة والسلام ^{قوله}
 فلا قضاء عليه فان عاد الى جوفه فهو على وجهين ان كان ملا الفم واعاده فسد صومه
 في قولهم لان ملا الفم له حكم الحاج فاعادته بمنزلة ابتداء الاكل. وان عاد بنفسه فسد
 صومه في قول ابي يوسف ر^ج لانه عاد الى جوفه ماله حكم الحاج ولا يفسد صومه في
 قول محمد ر^ج وهو الصحيح لانه كما لا يمكن الاحتراز عن خروجه لا يمكن الاحتراز عن
 عوده فجعل عفوا. وان لم يكن ملا الفم فان عاد لم يفسد صومه في قولهم عند محمد ر^ج لعدم
 الفعل وعند ابي يوسف ر^ج لانه ليس له حكم الحاج وان اعاده فسد صومه في قول محمد ر^ج
 لوجود الفعل ولا يفسد في قول ابي يوسف ر^ج لان القليل ليس بخارج فلا يتصور ادخاله
 والصحيح في هذا قول ابي يوسف ر^ج. وان تقيا ان كان ملا الفم فسد صومه لقوله ^{عليه}
 الصلوة والسلام من تقيا فعليه القضاء ولا كفارة عليه لان فساد الصوم عرف
 نصا بخلاف القياس فلا يظهر في حق الكفارة. واذا فسد صومه كابتا في فيه العود
 والاعادة. وان لم يكن ملا الفم فسد صومه عند محمد ر^ج لظاهر النص ^{مفحة} عند ابي يوسف
 لا يفسد صومه لان ما دون ملا الفم لا يسمى تبأ ^{مطلقا}. فان عاد الى جوفه لا يفسد
 صومه لان ما دون ملا الفم ليس بخارج حكما. وان اعاده عن ابي يوسف ر^ج في
 روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالدخول وفي رواية

يفسد صومه ان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار ملحقاً بما لا الفم وان
تقيماً لا الفم بلغا لا يفسد صومه خلافاً لابي يوسف ربح وهو بناء على الاختلاف
في انتقاض الطهارة. صائم عمل ابريسم فادخل ابريسم في فيه فخرجت خضرة
الصبيغ او صفرة او حمرة واختلط بالريق فصار الريق اخضر او اصفر او احمر فابتلعه
وهوذا كرسومه فسد صومه. اذا اكل الصائمها لا يؤكل عادة كالخضرة والنواة
وكالقطن والمحشيش والتراب والكاغذ والبراق الذي جعله في كفه ثم ابتلعه
والسفرجل اذا لم يكن مدركاً وهو غير مطبوخ والجوزة الرطبة والطين الذي يفسد
به الرأس فسد صومه. فان كان يعتاد اكل هذا الطين فعليه القضاء والكفارة
النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناس لان النائم اذا هب العقل اذا دمج
لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من نسيه الشمية. وان اكل حية قد توردت فسد
صومه ولا كفارة عليه وان لم تكن تورد فعليه القضاء والكفارة جميعاً

واما ما يوجب القضاء والكفارة

ان اصبح صائماً في رمضان فجامع امرأته متعمداً عليه القضاء والكفارة اذا قاربت
المحشفة انزل او لم ينزل وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت مطاوعة عندنا وللشأن
رج في وجوب الكفارة على المرأة قولان في قول لا تجب وفي قول تجب. ثم قال ان كانت
غنية يتحمل عنها الزوج كتمن ماء الاعتسال وان كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل
عنها الزوج لانها اذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجرى فيها النيابة. و
ان كانت المرأة مكروهة عليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكروهة في الابتداء
مطاعته بعد ذلك لانها طاعته بعد نسيه الصوم. وان جامعها في دبرها اوجب
امته في دبرها متعمداً عليه القضاء والكفارة انزل او لم ينزل في قول ابي يوسف و

محمد بن روح وكذا في عمل عمل قوم لوط وعن أبي خنيفة ربح فيه روايتان في رواية كما قال الأديبة
 اخذ المشايخ في رواية لا تلزمه الكفارة. الصائم اذا اكل متعمدا ما يتغذى به او يدأوى .
 به كالخنزير الاطعمة والاشربة والادهان والاثبان عليه الكفارة عندنا وكذا اذا اكل
 عليه لجة او مسكا او كافورا او غالية او زعفرانا. وان اخذ الحلي لجة بغيره وجعل مصها
 ولا يدخل عينها في جوفه لا يلزمه القضاء. وان جعل هذا بالقانيد او بالسكر يلزمه القضاء
 والكفارة وكذا اذا اكل شيئا من اوراق الشجر مما ياكله الناس. كذا النحل والمرى وماء الصفر
 وماء الزعفران وماء الباقلا والمبطيخ وماء القنطار والقنطار وماء الزوجون والمطر والثلج والبرد
 اذا تمردت لك. وكذا اذا اكل طيبا يوكل للدواء كالطين الارمني يجب القضاء والكفارة
 وفي الطين الذي ساجور عن ابي جعفر الهندواني ربح انه قال يجب القضاء والكفارة وقال
 محمد بن الحسن ربح في البرقيات الصائم اذا اكل الطين يجب عليه القضاء ودون الكفارة
 الا ان يكون من الطين الارمني فان فيه القضاء والكفارة لانه يوكل للدواء. واما الطين
 الذي يغلى ويؤكل عن محمد بن روح انه قال لا أدري. وكذا روي عن ابي يوسف ربح قيل معنى
 قوله لا أدري اي لا أدري انه يتدأوى به ام لا. وفي ظاهر الرواية تجب الكفارة لانه يوكل
 عادة. وان اكل دقيقا في بعض الروايات عن ابي يوسف ربح لا تجب الكفارة. وعند محمد ربح
 تجب. وفي بعض الروايات الخلاف على عكس هذا ولا تجب الكفارة باكل العجين. وفي دقيق
 الذرة اذا التهب بسمن يجب القضاء والكفارة وكذا اذا اكل الحنطة كما هي في قول أبي خنيفة ربح
 وعن ابي يوسف ربح في صائم تقيم الحنطة فاكلها عليه القضاء والكفارة. ولو مضغ حبة
 الحنطة لا يفسد مسومه لانها تتلاشى بالمضغ كما قلنا في السمسم. وان اكل حبة عنب
 ان مضغها فليس بالقضاء والكفارة. وان ابتلعها ان لم يكن معها ثغر وفيها فعليه القضاء
 والكفارة بالاتفاق. وان كان معها ثغر وفيها اختلف المشايخ في وجوب الكفارة وفي

اللوزة الطيبة والخوخة الرطبة كحارة لأنها تؤكل كالحلوى وأما الجوزة الرطبة أن ابتلعها
 عليه القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل وأن مضغها كان فيها اللب عليه القضاء
 والكفارة لأنه أكل ما يؤكل بزيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة ^ط وإن
 باليابس فيه سؤل. واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز وكذا الفندق والغساق إن كانت
 رطبة فهي بمنزلة الجوز وأما كانت يابسة أن مضغها كان عليه الكفارة إذا كان فيها
 اللب لما قلنا في الجوز. وأن ابتلعها أن لم تكن مشقوقة الرأس فسد صومه فلا كفارة
 فيه عند الكل وإن كانت مشقوقة فكذلك عند عامة العلماء وقال بعضهم إن كانت
 مملوحة فيها الكفارة وإن لم تكن مملوحة لا كفارة فيه. وأن ابتلع تفاحة روى هشام
 عن محمد بن رج أن عليه الكفارة لأن حبيباتها أكل بخلاف قشر الجوز. وفي قشر الرمان و
 شحمها وابتلاع الرمانه والبيض القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل كذلك. وأن ابتلع
 بطيخة صغيرة أو خذقة صغيرة أو هليلجة روى هشام عن محمد بن رج أن عليه الكفارة
 وإن أكل شحمها غير مطبوخ اختلغوا فيه وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل دما
 فظاهر الزيادة عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستقذر الطبع. وفي بعض الروايات
 عليه القضاء والكفارة لأن بعض الناس يشربون الدم. وإن أكل لحم غير مطبوخ عليه
 القضاء والكفارة. إذ أقيمت لقمة السحرة وفيه فطلم الفجر ثم ابتلعها أو أخذ كسرة من الخبز
 ليأكلها وهو ناس فلما مضى هذا ذكرناه صائم فابتلعها مع ذكر الصوم اختلغها الشاخص فيه
 على أربعة أقاويل. قال بعضهم لا كفارة عليه. وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم
 أن ابتلعها لا كفارة عليه وإن أخرجهما من فيه ثم أعادها واستلمها عليه الكفارة. وقال
 بعضهم أن ابتلعها فلا يخرجها عليه الكفارة وإن أخرجهما ثم أعادها لا كفارة عليه هو ^{الصحيح}
 إذ أنشأ على يقين أن الفجر لم يطلع وأظن على يقين أن الشمس قد غربت فإذا الفجر طالع

الشمس لم تغرب عليه القضاء فيها الوجود المناقض ولا كفارة فيه للمكان
 العذر وان تسحر وهو شاك في طلوع الفجر فالمستحب له ان يدع الاكل ^{معه} اكل
 شاك فصومه تام. وان شاك في غروب الشمس عليه ان يدع الاكل فان اكل
 وهو شاك يلزمه القضاء. واختلفوا في وجوب الكفارة وان تسحر واكبر رأيه ان
 الفجر طالع قال مشايخنا ج عليه ان يقضي ذلك اليوم وان افطر واكبر رأيه ان
 الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر
 رأيهم فصار بمنزلة اليقين. اذ شهد اثنان ان الشمس قد غاب وشهد آخران
 انها لم تغرب فافطر ثم ظهرا انها لم تغرب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق. واذا
 شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد آخران انه لم يطلع فافطر ثم ظهرا انه كان قد طلع
 عليه القضاء والكفارة بالاتفاق ويقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشبهة
 على النكاح في حقوق العباد. وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخران انه
 لم يطلع فاكل ثم ظهرا انه كان قد طلع لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع
 ليست بحجة تامة بل هي شطر الحجة ولو دخل على رجل جماعة وهو يتسحر فقالوا
 الفجر طالع فقال الرجل اذ الماص صائما وصرت مفطرا فاكل بعد ذلك ثم ظهر
 ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني كان بعد طلوعه. قال المحاكم
 ابو محمد ر ج ان كانوا جماعة صدقهم لا كفارة عليه وان كان واحدا عليه الكفارة
 عد لا كان او غير عدل لان شهادته الواحد لا تقبل في مثل هذا اذا قال الرجل ^{مؤلة} لا
 انظرى ان الفجر طالع او غير طالع فنظرت فرجعت وقالت لم يطلع فجامعها زوجها
 ثم ظهرا ان الفجر كان طالعا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ان صدقها وهي ثقة
 لا كفارة عليه وقال بعضهم لا كفارة عليه مطلقا وهو الصحيح لانه عليه يقين من

الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطرت
في رمضان فيجهول بكفر حتى افطرت في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة. وان افطرت في
رمضان عليه لكل فطر كفارة وقال محمد بن يحيى كفارة واحدة

الفصل السابع فيما يسقط الكفارة وما لا يسقط

نساءهم اذا فطم صرع وهو صائم في رمضان فانتهى ان صومه لا يجزئ فافطر بعد
ذلك متعمدا لا كفارة عليه. وان لم يفت بذلك فكل ذلك في قول ابي حنيفة وابي
رجلان قول بعض العلماء ان صوم المسافر لا يجزئ اورث شبهة فيه. وكذا الواصي
المقيم صائما ثم افطر بعد ذلك لا كفارة عليه. وكذا المرأة اذا فطرت ثم حاضت
والصحيح اذا افطرت ثم مرض مرضا يستطعم معه الصوم يسقط الكفارة عندنا خلافا لغيره
رج. والاصل عندنا انه اذا صام في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يباح
له الافطار يسقط عنه الكفارة وذكر في المتنق انه اذا افطرت في نهار رمضان متعمدا ثم اغشى
عليه ساعة لا كفارة عليه. ولو افطرت في نهار رمضان ثم اكرهه السلطان على السفر
لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية. وروى الحسن بن ابي حنيفة رج انه يسقط عنه
الكفارة. ولو سافر باختياره لا يسقط عنه الكفارة اذا اكل أو شرب او جامع فاسيا فظن ان
ذلك فطره فاكل متعمدا لا كفارة عليه لان صومه مسد قياسي فصار ذلك شبهة فان
كان بلغه الحديث وعلم ان صومه لا يفسد بالزنيان عن ابي يوسف ومحمد رج
ن عليه الكفارة. وروى الحسن بن ابي حنيفة رج انه كفارة عليه وهو الصحيح رج
لحق وهو ذكر للصوم او ناس او اغتسل فظن ان ذلك فطره بوصول الماء الجوف او
الدماع من اصول الشفر فاكل بعد ذلك متعمدا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال
سوى بعض الروايات فرق بين العالم والجاهل ما وجب الكفارة على العالم لا على الجاهل

وكذا الذي قد رده النبي فاكل متعمدا عليه القضاء والكفارة ان كان عالما في قوله وان كان جاهلا فكل ذلك في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب صوم وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب .
وان احتل في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه الكفارة . وان كان جاهلا فكل ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى ان استغنى فتيها فاقامه بالفطر ثم اكل بعد ذلك متعمدا الكفارة عليه وهو الصحيح . وان احتجتم فظن ان ذلك فطره او اكله او ادهن شاربه فظن ان ذلك فطره فان كان جاهلا لم يسمع في ذلك حديثا ولم يفت له احد بالفطر فافطر فعليه الكفارة لان هذا شيء لا يكون مفطرا بحال . وان كان سمع في الحجامة حديثا وعرف تأويله فكل ذلك وان لم يعرف تأويله قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه الله تعالى الكفارة كالوكان عالما . وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى الكفارة عليه ولو جهل هذا الجاهل مقيتا عن الحجامة فافتر له بالفطر فاكل متعمدا بعد ذلك الكفارة عليه وكذا الذي اكل او ادهن نفسه او شاربه ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتر له بالفطر فيلزمه الكفارة رجل اغتاب فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا ان بلغه قوله عليه الصلوة والسلام الغيبة تفطر المصائم وقوله عليه الصلوة والسلام ثلثة يفرطن الصائم وينقض الوضوء الغيبة والغيبة والنظر الى محاسن المرأة واعتمد على الحديث ولم يعرف تأويله قال بعضهم هذا وفصل الحجامة سواء في الجوارح كلها وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال اعتمد حديث او فتوى لان العلماء اجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا لا يوجبون له ذهاب الاجر وليس في هذا قول معتبر وهذا ظن ما استند اليه دليل فلا يورث شبهة . وان استأثرك فظن ان ذلك فطره فاكل بعد متعمدا عليه القضاء والكفارة عالما كان او جاهلا لان هذا شيء يعرفه الخاص والعامة وان اوردت رواية او مية ولم ينزل لا يفسد صومه ولا يلزم الغسل فان ظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك

متعمداً ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة من كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة و
 ان ابتلع سلكه ولم يفتها من يده او ادخل خشبة في دبره ولم يفتها من يده او دخل الصبغة
 في دبره ثم اكل بعد ذلك متعمداً ان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة وان كان
 عالماً فعليه القضاء والكفارة ولو نظر الى مجلس المرأة فانزل او تنكر فانزل فظن ان
 ذلك فطره فاكل متعمداً فهو بمنزلة التقي. وقال بعضهم ان كان عالماً عليه القضاء والكفارة
 عند الكل. وان كان جاهلاً عليه القضاء دون الكفارة

فصل فيمن يجب عليه التشبه ومن لا يجب

غلام بلغ في رمضان في نصف النهار او نصراً في اسبام فانه لا يأكل بقية يومه وكذا
 المرأة اذا ظهرت من الحيض والنفاس بعد طلوع الفجر او معه والجنون اذا افاق والمسافر
 اذا قدم بمصره بعد الاكل والمقيم اذا تسحر بعد طلوع الفجر ولا يعلم به. والذي عن اكل
 وعمو يرى ان الشمس قد غابت فظن انها لم تغب. كل من صار على صفة اخر النهار
 لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم كان عليه الامساك فبقية اليوم عندنا خلافاً
 لشافعية رجع. واجمع على ان من افطر خطأ بان تمضمض ودخل الماء في حلقه او اكل متعمداً
 او مكيداً افطر يوم النكاح بظهوره من رمضان يلزمه التشبه واجمعوا على انه لا يجب
 التشبه على الحاضر والنفاس في الحيض والنفاس وعلى المريض والمسافر
 فصل في التذرع بالصوم

يجل قال الله على صوم عند السنة فانه يفطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق ويقتضيه
 ثلث الايام وعليه كفارة اثنين ان نوى اليمين في قوله اي بخيافة ومحمد رجع. ولو قال لله
 لي صوم سنة ولم يعين يصوم سنة بالاهلة بريقه خمسة اثنان يوماً ثلثين يوماً والرمضان
 ح سنة ايام قضاء عن يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق. ولو قال لله علي صوم سنة متتابعة

فهو كقولہ لله على صوم هذه السنة بصيها لا يذمه قضاء شهر رمضان لان السنة المتتابعة
لا تتأخر عن شهر رمضان. ولو قال لله على ان اصوم الشهر فعليه صوم بقية الشهر الذي
هو فيه. ولو قال لله على صوم هذه السنة يلزمه الصوم من حين حلف الى ان يمضي السنة وليس
عليه قضاء ما مضى قبل اليمين. ولو قال لله على صوم شهر فعليه صوم شهر كامل. ولو قال لله
على صوم شوال وذى القعدة وذى الحجة فصامهن بالاملة وكان ذوالقعدة وذوالحجة تلتين
وشوال تسعا وعشرين عليه صوم خمسة ايام يوم الفطر والاضحى وايام التشريق لانه التزم
صوم ثلثة اشهر معينة وقد صام ما سوى هذه الايام الخمسة. ولو قال لله على صوم ثلثة
اشهر فمين للصوم شوال وذوالقعدة وذالحجة وكان ذوالقعدة وذوالحجة تلتين تلتين وما
وشوال تسعة وعشرين عليه قضاء ستة ايام. رجل قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم
فيه فلان شكرا لله فادار به اليمين فقدم فلان في يوم من رمضان فاعلى كفارة اليمين
ولا قضاء عليه لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر. ولو قدم فلان قبل ان
ينوى فنوى به الشكر ولا ينوبه عن رمضان بيمينه لوجود شرط البر وهو الصوم بنية
شكر واجزاء عن رمضان كما لو صام رمضان بنية التطوع فلبس عليه قضاء. عن ابي جعفر
رجل لو قال لله على صوم مثل شهر رمضان قال ان اراد مثله في الوجوب فله ان يفرق ان
اراد في التتابع فعليه ان يتتابع وان لم يكن له نية فله ان يصوم متفرقا. ومن نوى بالثلاث
بمينا فافطر فعليه القضاء والكفارة. وقال ابو يوسف رج عليه القضاء دون الكفارة ان
ثوان لنزول اليمين حميد وان نوى اليمين يجب الكفارة دون القضاء. ووارد لا يقول
لله على صوم يوم ففجرى على لسانه صوم شهر كان صوم يوم كان عليه صوم شهر. وكان
اراد شيئا ففجرى على لسانه الطلاق والعتاق والسند ويلزمه الطلاق والعتاق والسند
ولونذ وان يصوم ابدا فضعف عن تصوم لاشتغاله بالعيشة فالطلاق يفطر ويطعم كل يوم

نصف صاع من الخنطة لأنه استيقن أنه لا يقدر على قضاء ثلثه لم يقدر على ذلك لصحته
يستغفر الله تعالى أن لو يقدر لأشد الصيف وهو كان له أن يفطر وينتظر رمضان الشتاء
حتى يدرك فيقضي مكان كل يوم يوما إذا لم يكن نذره بالامد ولو أوجب على نفسه حججا
وعلم أنه لا يمكنه أن يحج ذلك القدر قبل موته ليس عليه أن يأمر غيره بأن يحج عنه وإن
علق الصوم بشرط فصام قبله لا يجوز. وإن أضافه إلى وقت فصام قبله جاز في قول الحقيقة
وأي يوسف خلافا للمجد وزفرج. إذا أوجبت المرأة على نفسها صوم سنة بعينها قضت
أيام حيضها لأن تلك السنة قد تخلو عن أيام الحيض فصح الإيجاب ولو قالت لله علي أن
أصوم يوم حيضى أو يوما أكل فيه لا يصح النذر لأنها أضافت النذر إلى وقت لا يتصور
فيه الصوم فلا يصح كالأضاف إلى الليل ولو قالت لله علي أن أصوم اليوم الذي يقدر فيه
فلان فقد فلان بعد ما أكلت أو بعد ما حاضت لا يجب شي في قول محمد ^{رح} وعليه قول أبي يوسف
رح يجب الفداء وإن قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء في قول محمد ^{رح} ولا رواية فيه عن غيره
ولو نذرت بأن تصوم يوم كذا أو غدا فوافق يوم حيضها عليها القضاء عند أبي يوسف خلافا
لزفرج. وكذا إذا نذرت صوم الغد وهي حائض إذا أوجب على نفسه صوم شهر فأتت قبل
أن يمضي الشهر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ^{رح} يلزمه صوم الشهر حتى يلزمه أن
يوصيه بذلك فيطعم عنه كل يوم نصف صاع من الخنطة. وليستوى في ذلك أن كان الشهر
عينه. قال وقد نص على هذا في باب الاعتكاف. إذا أوجب على نفسه اعتكافا فأتت قبل
أن يعتكف يلزمه أن يوصيه بذلك فيطعم عنه بعد موته عن نفسه كل يوم نصف صاع من
الخنطة. وإذا ثبت هذا في الاعتكاف فكذلك في باب الصوم وذكر بعض أصحابنا عن
أبي حفص الفقيه ^{رح} قال هشام بن محمد ^{رح} في رجل أوجب على نفسه صوم شهر فأتت من
ساعته روي عن أبي يوسف ^{رح} أنه يلزمه ويلزمه أن يوصيه به قال هشام ^{رح} يلزمه

فان كانا ثلثهم بعينه قال فكذلك عند ابي يوسف ربح قال هشام فقلت له
ما قولك فيه قال حتى انظر ^{رجل} قال لله على ان اصوم هذا اليوم اسن واسن
هذا اليوم لزمه صوم اليوم. ولو قال غدا هذا اليوم او هذا اليوم خذ الزمه صوم اول
الوقتين الذي تفوه به فان كان اول الوقتين الذي تفوه به اليوم وقال ذلك
بعد الزوال لا شئ عليه. ولو نذر بصوم الاثنين والخميس فصام ذلك
مرة كفاه الا ان ينوي الا بد. ولو اوجب صوم هذا اليوم شهر اصام ما تكره منه في
ثلثين يوما يعني ان كان ذلك اليوم يوم الخميس يصوم كل خميس حتى يفي شهر
فيكون الواجب صوم اربعة ايام او خمسة ايام. وكذا لو قال لله على ان اصوم يوم الاثنين
سنة كان عليه ان يصوم كل اثنين يمر به السنة. وعن الكرخي ربح انه قال يصوم ^{ثلثين}
يوما مثل ذلك اليوم. ولو نذر ان يصوم يوما ويوما لا يلزمه صوم يوم الا ان ينوي
الا بد. ولو قال لله على ان اصوم كذا يوما يلزمه صوم احد عشر يوما ولو قال كذا
يوما يلزمه صوم احد وعشرين يوما. ولو قال بضعة عشر يوما فهو على ثلثة عشر يوما
ولو قال دهر فهو على ستة اشهر عندهما والدمر هو العركل. واو قال لله على ان اصوم
يومين متتابعين من اول الشهر واخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس
عشر. ولو قال لله على ان اصوم جمعة ان اراد به ايام الجمعة يلزمه سبعة ايام. وان
اراد به يوم الجمعة يلزمه يوم. وان لم يكن له نية يلزمه سبعة ايام لان الجمعة تذكروا
ويؤاد بها يوم الجمعة وتذكر ويؤاد بها ايام الجمعة وفي الثاني غلب استعمالها فينبغي
المطلق اليه. ^{رجل} قال لله على ان اصوم عشرة ايام متتابعة فصامها متفرقة لم يحجز
ولو اوجب على نفسه متفرقا فصامها متتابعة اجزاء ^{ربيع} قال لله على ان اصوم
شهر فمات قبل ان يصح لا يلزمه شئ. وان صح يوما يلزمه ان يوصي بجميع الشهر

وقال محمد بن محمد بن زهري ان يوصي بقدر ما صبح كالمرضى اذا فاته صوم رمضان ثم صبح
ولهما ان وجوب النذر مضاف الى وقت الصحة معني فصار كانه قال بعد الصحة
لله على ان اصوم شهر اثم مات بخلاف قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة
فيقتل ويقتل

فصل في الاعتكاف

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه
اعتباراً بآثار العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى
يستلزم الصوم في اعتكاف اوجب على نفسه فاما في النقل فالصوم فيه ليس
بشرط فظاهر الراية وفي المجرى من ائمة حنفية رحمه الله انه شرط وعن ابي حنيفة رحمه الله
لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تصلي فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد
الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقوله عم لا اعتكاف
الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو
ما من الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه افضل
المساجد بعد المسجد الحرام لانه مكان عبادته في حياته وجمادى بعده وفاته ثم
المسجد الجامع ما خلا للمسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد
بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد بيتهما يعني موضع صلواتهما في بيتهما. وقال الشافعي
رحم لا تعتكف الا في مسجد حيها. وعندنا لو اعتكف في مسجد حيها جاز ويكون ولا يخرج
المعتكف من المسجد الا الحاجة لازمة شرعية كالجمعة او الحاجة طبيعية كالبول والغائط
واذا خرج لبول او غائط لا يمكث في منزله بعد الفراغ من الطهور ورواية الجمعة حين تنزل
الشمس فيصلي قبلها اربعاً بعد ها اربعاً او ستاً ولا يمكث اكثر من ذلك اما بعد ها اربعاً

اوستا لان الآثار قد اختلفت بالسنة بعد الجمعة فكان هذا مبلغ سنتها وقال ابو الحسن
 الكرخي رجب ياته الجمعة في مقدار ما يصلي قبلها اربعاً وستاً وبعدها اربعاً اما قبلها اربعاً
 اوستا اربع سنة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد رجب اذا كان بمنزله بعيداً
 من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عند النداء وان كان خروجه قبل الزوال هو
 لصحيح وان قام في المسجد للجماع يوماً وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك
 ولا يعود المعتكف مريضاً ولا يشهد جنازة ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر
 ساعة بطل اعتكافه في قول ابي حنيفة وعندهما لا يبطل حتى يكون اكثر من نصف
 يوم وعلى هذا لخلاف اذا خرج ساعة بعد المرض لان الخروج بعد المرض لم يصير مستثنى
 عن الايجاب لانه لا يغلب وقوعه فصار كأنه خرج بغير عذر لانه لا يأثم في الخروج بعد
 المرض وكذا اذا خرج بغير عذر ناسياً ففسد اعتكافه وان كان ساعة في قول ابي حنيفة
 رجب وكذا اذا انهمم المسجد فانتقل الى مسجد آخر او اخرج السلطان مكرهاً واخرجه
 الغريم او خرج هو لبول او غائط فجبسه الغريم ساعة ففسد اعتكافه في قول ابي حنيفة
 رجب واذا جامع المعتكف امرأته ليلاً الا انهما راعا ممل أو ناسياً ففسد اعتكافه وان كان
 الجماع ناسياً لا يفسد الصوم ويباح للمعتكف الاكل والشرب في معتكفه وان اكل
 او شرب في النهار ناسياً لا يفسد اعتكافه وان باشر فيما دون الفرج فانزل ففسد
 اعتكافه وان لم ينزل لا يفسد ولو نظر فانزل لا يفسد الصوم ويكره للمعتكف
 المباشرة الفاحشة وان امن على نفسه ما سوى ذلك ويباح للصائم اذا امن على
 نفسه ما سوى ذلك لان الاعتكاف مما يمتد ليلاً ونهاراً فباحة الدواعي قد يصير
 سبباً للوقوع فيها هو محظور الاعتكاف وهو الجماع واما الصوم لا يمتد ليلاً ونهاراً
 الدواعي لا يصير سبباً للوقوع في الجماع الذي هو قبيح الصوم ولا يباح للمعتكف

ان يبيع وليشتري اراد به الطعام وما ابل له منه . اما اذا اراد ان ياخذ متجرا فيكون
 له ذلك . ولا حصة في الاعتكاف . ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جلال ولا با^س
 المعتكف ان ينام في المسجد او يخرج راسه من المسجد الى بعض اهله ليفسله
 وان غسله في المسجد في اثناء لا بأس به لانه ليس فيه تلويث المسجد . وصعود
 الميمنة ان كان بها في المسجد لا يفسد الاعتكاف . وان كان الباب خارج المسجد
 فذلك لك في ظاهر الرواية قال بعضهم هل في المؤذن لان خروجه للاذان يكون مستثنى
 عن الايجاب اما في غير المؤذن يفسد الاعتكاف لان الخروج من المسجد وان كان سائ^{عة}
 يفسد الاعتكاف في قول ابى حنيفة وج والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل ويجوز
 اعتكاف التطوع اقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعيادة المريض وفي رواية لا يجوز
 اقل من يوم ويبطل لعيادة المريض ولا بأس للملوك بان يعتكف باذن سيده والمرأة
 باذن زوجها لان الامتناع لحق المولى والزوجة . فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن
 له ان يمنعها بعد ذلك . وان منعها الا يصح منعه والمولى اذا منع الملوك بعد الاذن
 صح منعه ويكون مستثنا في ذلك . وللمكاتب ان يعتكف بغير اذن المولى . ولولد المولى
 ان يمنعه . اذا اصبح صائما عن التطوع ثم مال في بعض النهار لله عليه ان اعتكف هذا اليوم
 لا يصح نفيه في تياس قول ابى حنيفة وج وقال ابو يوسف رح ان كان ذلك قبل الزوال
 فعليه ان يعتكف . وكذا اذا اصبح مفطرا بعينه غير ناو للصوم ثم مال قبل الزوال لله عليه ان يعتكف
 هذا اليوم يلزمه ان يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه القضاء في قول ابى يوسف رح
 وكذا اذا اصبح للقبه غير ناو للصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطر كخاارة عليه في قول ابى
 رح اذا حرم الرجل في اعتكافه بحجة لزمه الاحرام لانه لا تناف بينهما فيجب بينهما الا ان يضام^ن
 فوت الحج فبدع الاعتكاف لان الحج اهم لان الحج لا يمكن نضاه في كل وقت بخلاف الاعتكاف^{اعتكاف}

والعمره ثم يستقبل الاعتكاف لتركة التتابع بالخروج. اذا نهي على المعتكف ايما اوصافه
لم فعلية ان يستقبل الاعتكاف اذ ابر الفوت التتابع. وان صار معتوما ثم افاق بعد سنين
يجب عليه القضاء لكن من وعليه فوات ثم افاق بعد سنين. واذا وجب على نفسه الاعتكاف
ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم سقط عنه الاعتكاف لان النذر بالقرينة قرينة يبطل بالردة كسائر
القرب. اذا قل الله على ان اعتكف شهر الزمة اعتكاف شهر بالايام والليالي متتابعين فظاهر
الرواية بخلاف ما اذا نذر ان يصوم شهرا فانه لا يلزمه التتابع فان نوى بالشهر بالايام دون
الليالي لانضم نيته وان قال لله على اعتكاف شهر بالنهايون الليالي الزمة حكما لانه قال الله
على اعتكاف ثلثين يوما الزمة اعتكاف ثلثين يوما بالليالي فان قال نويت به الايام دون الليالي
صحت نيته وان قال نويت الليالي يلزمه بالليالي والنهار وجب قال الله على ان اعتكف ليلة
ونوى اليوم يلزمه الاعتكاف وان لم ينو لا يثني عليه وكذا لو نذر اعتكاف يوم تداكل
فيه لا يصح نذره ولا يلزمه شيء ومن نذر اعتكاف ليلتين لزمه الاعتكاف بيومين لا قول
ابن حنيفة ومحمد رحم وعندهما يوسف رحم لا يصح نذره. ولو قال لله على ان اعتكف ثلث
ليال صح نذره ويلزمه اعتكاف ثلثة ايام بالليالي. ولو قال لله على ان اعتكف يوما صح نذره
يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ولا يخرج حتى تغرب الشمس ولو قال لله على ان اعتكف
يومين لزمه الاعتكاف بلياليتين ما يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيمكث تلك الليالي
ويومها والليالي المناسبة ويومها ويخرج بعد غروب الشمس وكذا هذا في الايام الكثيرة
مدخل قبل غروب الشمس لان ليلة كل يوم تقدم عليه وهذا ايقام التراويح في الليلة
التي اهل فيها العلال من رمضان وعن ابي يوسف رحم انه يلزمه اعتكاف يومين لا غير
ولا يدخل منه الليل اصلا وعنه في رواه يدخل فيه الليلة الوسطة ضرورة التتابع
وفي رواية اذا نذر ان يعتكف شهر الزمة ابتداء بالليل يدخل المسجد قبل غروب

الشمس وإذا قال إيا ما يبدأ بالنهار فيدخل المسجد قبل طلوع الفجر ومن نذر
 أن يعتكف رمضان مع نذره فإن اعتكف فيه اجزأه فإن صام رمضان ولم يعتكف
 عليه أن يعتكف شهراً آخر يصومه عند الإحيفة ومحمد ربح وهو أحد الروايتين
 عن أبي يوسف ربح وفي رواية أخرى عنه لا يلزمه القضاء وهو قول زفر ربح فإن اعتكف في
 رمضان آخر قضاء لا يجوز عندنا خلافاً لفرج هذا إذا صام رمضان ولم يعتكف فإنه
 يصم رمضان بعد رفق الصوم في شهر آخر واعتكف فيه جازاً وإذا وجب على نفسه
 اعتكافاً ولم يعتكف حتى مات يطعم عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة وقد ذكرنا
 أن كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه وإذا نذر باعتكافاً في
 العيد قضاء في وقت آخر لا يعتكف إلا بال الصوم والصوم في هذا الأيام
 حرام وإن نوى اليمين كفر عن يمينه لفوات البر. وإن اعتكف فيه اجزأه وقد أساء
 ولو نذر أن يعتكف رجلاً ففعل شهراً قبله لا يجوز في قول أبي يوسف خلافاً لمحمد ربح
 عليه هذا الخلف إذا نذر أن يحج سنة قبلها أو نذر أن يصلي ركعتين يوم الجمعة فصلتهما
 يوم الخميس وأحوالته لو قال لله على أن تصدق بدريهين يوم الجمعة قصدت بهما
 يوم الخميس اجزأه. وكذا لو قال لله علي أن أصلي ركعتين في مسجد المدينة فصلتهما
 في مسجد آخر جاز وقال نذر ربح أن كان هذا المكان دون ذلك المكان لم يجز وأجبعوا
 على أن النذر لو كان معلقاً بان قال إذا قدم غائبني أو شفني الله مريض فلا فائدة علمه
 أن يكسب شهراً ففعل شهراً قبل ذلك لم يجز. إذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه
 لأنه تناول محظوراً الدين لا محظوراً الاعتكاف فلا يفسد اعتكافه كما لو أكل مال الغير
 إذا اعتكف الرجل من غير أن يوجب على نفسه ثم خرج من المسجد لأشياء عليه. وروى
 الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ربح عليه أن يعتكف يوماً. إذا نذرت المرأة اعتكاف

شهر ترحمت فاتهاصل تلك الأيام بالشهر ولا يلزمها الاستقبال. إذا قال الله
 علما أن اعتكف رجب وقد مضى رجب وهو لا يعلم أنه قد مضى الشيء عليه يدين به
 إذا أوجب على نفسه اعتكاف رجب السنة التي هو فيها والاول للرجل ان يعتكف
 في رمضان عشرا لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يعتكف من كل
 رمضان عشرا فإذا كانت السنة التي قبض فيها اعتكف عشرين. وروى أنه عليه الصلاة
 والسلام اعتكف العشر الوسطى فلما فرغ من اعتكافه أتاه جبرئيل صلوات الله عليه
 وقال ان ما طلب وراءك يعطى ليلة القدر أخبره ان ما طلبت في العشر الآخر
 استدل بعض الناس بهذا الخبر ان ليلة القدر ليلة احدى وعشرين وروى
 عن ابي حنيفة رجا انه قال ليلة القدر في رمضان فلا يدري اية الليلة هي وربما
 تقدم وربما تأخر وفي المشهور عنه ليلة القدر قد ورد في السنة قد تكون في رمضان
 وقد تكون في غير رمضان. وروى عن ابي يوسف ومحمد رجا انهما قال لا تقدم ولا تأخر
 ولكن لا يدري اية ليلة هي. وإنما يظهر هذا الاختلاف في رجل حلف وقال لأمرأة
 في النصف من رمضان انت طلاق ليلة القدر عند ابي حنيفة رجا لا يقع الطلاق
 ما لم يمض رمضان من السنة المستقبل لاحتتمال ان ليلة القدر قد مضت في
 النصف الاول من الشهر الذي حلف فيه وفي السنة الثانية تكون في النصف
 الآخر فلا يقع الطلاق بالشك ما لم يمض رمضان من السنة الثانية. وعلى قولهما
 اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق لانها لو كانت في النصف
 الآخر من السنة الاولى فقد وقع الطلاق. ولو كانت في النصف الاول فقد وقع
 الطلاق ايضا في السنة الثانية بمضي النصف الاول وقال بعض الناس ليلة
 القدر راول ليلة من رمضان وقال الحسن رحمه الله ليلة سبعة عشر وقبل هجرية

تسعة عشر وقال نريد بن ثابت رضي ليلة أربع وعشرين. وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأكثر الأثاويل على أنها ليلة سبع وعشرين حكى عن أبي بكره الوراق رحمه الله أن الله تعالى قسم كلمات هذه السورة على ليالي شهر رمضان فلما انتهى إلى السابع والعشرين أشار إليها فقال هي حق مطلع الفجر. وقيل ليلة القدر ليلة بلجة ساكنة لأحارة ولا كارة تطلع الشمس صبيحتها ليس لها شعاع كأنها غُست وأغلاخف الله تعالى هذه الليلة ونفع عليها من هذه الأمة ليجتهدوا في إحياء الليالي ويكثر الطاعة في طلبها وجاهوا أن يدركوها. كما أخف الله تعالى الساعة ليكونوا على خوف من قيامها بآفة

فصل في صدقة الفطر

صدقة الفطر لا تجب إلا على الحر المسلم الغني. وقال الشافعي رحمه الله يجب على العبد ويشمل عنه الولد والغنا الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر أن يملك نصابا أو ما لا قيمته قيمة نصاب فأخلا من مسكنه وثياب بدنه وأثاثه وفرسه وسلاحه ولا يعتبر فيه وصف النماء. وما زاد على ذلك الواحدة والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغناء. وكذا الزيادة على فرسين للغازي. والزيادة على الواحدة من الدواب لغير الغازي من فرس أو جمل أو حمار أو بقرة وغيره وكذا الخادم وكتب الفقه لأهل ما زاد على نسخة من رواية واحدة وفي التفسير الأحاديث ما زاد على الاثنين ومن المصاحف لمن يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقيل كل من ذلك معتبر. وكتب الأطباء الأئمة والضوء ونحوها كلها معتبرة في الغناء. والمزارع ما زاد على الثورين وألة الحراثين ويعتبر قيمة الكرا والضبعة عند أبي يوسف وهلال رحمه الله. ولو اشتري قوم سنة يساوي نصابا ففيه كلام والظاهر أنه لا يعد ذلك من الغناء وعن أبي يوسف رحمه الله يعتبر به وجوب صدقة الفطر أن يكفيها وإن أنصبت الففنة ودفقة عيال السنة وإذا كان له دار لا يسكنها وبواجرها أو لبواجرها يعتبر قيمتها في الغناء. وكذا إذا سلمها بفضل عن سكناء شيء يعتبر فيه

قيمة الفاضل في النصاب. ويتعلق بهذا النصاب احكام وجوب صدقة الفطر ^{الاخيرة} والخراجة وضم الزكوة فيه وجوب نفقة الاقارب. وعند الشافعي ^{رج} لا يشترط الفاقة لوجوب صدقة الفطر فعند ^{رج} يجب على الفقير الذي له ثوب يوم. ويجب الصدقة على الصبي والجنون اذا كان لهما مال عند ابي حنيفة وايه يوسف ^{رج} ويجب على والدهما اذا كان غنيا. وعن محمد ^{رج} في الكبير اذا بلغ مجنونا فصلقة فطره على ابيه. وان بلغ مفقدا ثم حن لا يجب على ابيه لان ولاية الاب زالت ببلوغه ولا تعود بالجنون. ولو كان للولد الصغير مال أدى عنه الاب من مال الصغير استحقنا قول ابي حنيفة وايه يوسف ^{رج} وكذا الوصي. وقال محمد ^{رج} يؤدي من مال نفسه وان ادين مال الصغير ضمن وهو قول ^{نفر} رج واما الاصلية ان لم يكن للصغير مال لا يجب على الاب ان يضي عنه. وان كان له مال يجب على الاب ان يضي عنه من ماله في ظاهر الرواية ويؤدي الحسن عن ابي حنيفة ^{حنيفة} رج انه لا يجب وكذا الوصي فان ضحى الاب من مال الصغير عند يسره ^{حنيفة} وي عن أبيه يوسف ^{رج} انه لا يضمن وقال محمد ^{رج} انه يضمن اعتبارا بصدقة الفطر وليس على الاب ان يؤدي الصدقة عن عماليك ابنة الصغير من مال نفسه ويؤدي من مال الصغير اذا كان له مال وكذا المصنوع في قول ابي حنيفة وايه يوسف ^{رج}. وقال محمد ^{رج} لا يؤدي لامن ماله ولا من مال الصغير. وليس على الجد ان يؤدي الصدقة عن اولاد ابنة المعسر اذا كان الاب حيا باتفاق الروايات. وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية لان ولاية الجد تثبت بحسطة الاب فكانت نافضة بعد وفاته الاب عد ما حال بعونه وعلى الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن نفسه واولاده الصغار ولا يجب عليه ان يؤدي عن اولاده الكبار واولاده الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله ولا عن والديه وان كان في عياله. وقال الشافعي ^{رج} اذا كان الاب زمنا

معسر انجب على الابن ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته وعن ابنة يوسف رج اذا
 ادى عن زوجته وعن اولاده الكبار جاز وان لم يؤمر بذلك لانه بمنزلة المأذون ^{عن} ^{الم}
 عابة وعليه الغتوى. ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلم كان او كافرا وقال الشافعي
 رج لا تجب عن مملوك الكفار. ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ادوا عن كل حر و ^{عبد}
 صغير وكبير يهودى او نصرانى او مجوسى نصف صاع من براصا عا من شعير او تمر ^{يحب}
 صدقة الفطر عن عبده للتجارة عند اخلافا للشافعى رج وتجب عن بربه واحبات
 اولاده عند اخلافا للمالك رج. ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن نفسه لعدم
 الملك له حقيقة فاذا عجز المكاتب ورُدَّ في الرق لا يجب عليه المولى زكاة السنين الماضية
 ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة لان المكاتب اذا عجز وقد كان قبل ذلك للتجارة ^{بعد}
 الى حالة التجارة حيز لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لان الكتابة
 ابطلت صفة التجارة مع بقاء الملك فيه وصار كما لو جعله للخدمة ثم ترك الخدمة ولا يؤدى
 عن الابق ولا عن المخصوب المجهود الذي لا بينة له وحلف المغاصب. فان عاد الابق من
 الابق اورد المخصوب عليه بعد ماضيه يوم الفطر كان عليه صدقة ماضيه وعن ابي يوسف
 رج انه لا يجب عليه صدقة ماضيه ذكر في المنتقى. ولا يؤدى عن عبد الماسور ويؤدى عن
 الرهن اذا كان فيه وفاء. وعن ابي يوسف رج في الامانة ليس على الرهن ان يؤدى صدقة ^{الفطر}
 حتى يفتكه فاذا امتك اعطى لما مضى لان الرهن قبل الفك مكتردين ان يبقى للرهن بالفك
 وبين ان يصير الرهن مستوفيا دينه من ماليته بالعلاء فصار كالبيع بشطرا لخير ويجب
 عليه صدقة فطر عبد المستاجر وعبد المأذون وان كان على العبد دين مستغرق. ولا يجب
 صدقة الفطر عن عبد المأذون يوم الفطر على العبد المأذون دين لا يملك المولى عبده
 ان لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة. ولا يجب صدقة الفطر عن العبد للتجارة وان

اشترى المانعون للخدمة تجب ان لم يكن على المانعون دين وان كان عليه دين فعلى المختلأ
ولو كان العبد موصى بخدمته كان صدقة الفطر على مالك الرقبة وكذا العبد العارية
والود يعقد العبد الحائز على اخطأ لان الملك اسما يزول بالدفع الى الجاني عليه مقصودا
على الحال لا قبله والعبد لو كان مبيعا مبيعا فاسد فمريوم الفطر قبل قبض المشتري ثم قبضه
المشتري واعتقه فالصدقة على البائع لان الملك للبائع كان ثابتا قبل القبض وانما ثبت
للمشتري عند القبض مقصودا. وكذا اذا مريوم الفطر وهو مقبوض للمشتري ثم استرد البائع
لان حق البائع ما انقطع بالقبض ابقاء ولاية الاسترد او فكان بمنزلة بيع فيه خيار وانفصل
يسترد البائع واعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري لان ملك المشتري تبرا لا اعتناق كما
باسقاط الخيار في بيع فيه خيار او بالقبض في بيع لا خيار فيه اذا اشترى عبدا قبل يوم الفطر في
البيع خيارا لاحدهما فمضى يوم الفطر فتم البيع او انتقض فصدقة الفطر على من يصير
العبد له. وكذلك زكوة التجارة اذا كان اشتراه للتجارة وعسى وفروح صدقة الفطر تجب
على من كان العبد في ملكه يوم الفطر لوجود السبب في حقه يوم الفطر وهو ملك الرقبة
ولنا ان الملك متردد بين ان يكون للبائع او المشتري لان الرد بخيار الشرط افسخ من كل واحد
وقال الشافعي صدقة الفطر على من كان له الخيار فان كان الخيار لهما فعلى البائع وان لم يكن في
البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر فقبضه بعد ذلك فالصدقة على
المشتري لان ملك المشتري تم بالقبض وان مات قبل ان يقبضه المشتري فلا صدقة
على واحد منهما. وان لم يمت ود قبل القبض بجيب او خيار روية فصدقة الفطر على
البائع. وان رده بعد القبض بجيب او بخيار روية فالصدقة على المشتري لان السبب
قد تم وهو الملك وجبت الصدقة فلا تسقط بانتقاض السبب بعد ذلك. ولا تجب عن
الحمل، ولو قال لعبد اذا جاء يوم الفطر فاستحى فجاء يوم الفطر عتق العبد ويجب عليه

صدقة الفطر قبل العتق بلا فصل ولو كان العبد للتجارة يجب على المولى زكاة التجارة
إذا تم التحول بالتجارة الصبح من يوم الفطر إذا كان المالك بين رجلين ليس عليهما
صدقة الفطر لأنه لم يملك كل واحد منهما عبدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا بين
ابن حنيفة وصاحبيه رج على قول ابن حنيفة رج لا تجب وعليه قولهما تجب بناء على أن قسمة
الرفيق مبادىء عند ابن حنيفة رج لا يقسم قسمة واحدة الأبرضا فلما يكون المالك
ثالثا لكل واحد منها قبل القسمة. وعندهما المراز يقسم القاضي جبر قسمة واحدة فكان
للملك ثابا قبل القسمة. ولو كان العبد بين رجلين لا يجب الصدقة عليهما في قولهم جميعا
وقال الشافعي رج يجب الصدقة عليهما. وإذا كان الابن لرجلين بان جاءت التجارة بين
رجلين بولد فادعياه أو امعيال قيطا قال أبو يوسف رج يجب على كل واحد منهما مصادقة
كاملة وقال محمد رج يجب عليهما صدقة واحدة. ولا تجب صدقة الفطر على الكافر عن
عبد المسلم وولد المسلم. ويجب الصدقة على من يسقط عنه الصوم لمرض أو كبر ويؤد
صدقة الفطر عن نفسه حيث هو وعن عبده حيث هم وفي زكاة المال مكان المال يجوز
أن يعطى الواجب عن واحد جماعة أو على العكس ثم عندنا الواجب نصف صاع من بر أو
من تمر أو شعيرة قول ابن حنيفة وذكر في الجماع الصغير نصف صاع من بر أو دقيق أو سويق
أو دبب أو صاع من تمر أو شعيرة قول ابن حنيفة رج. وقال أبو يوسف ومحمد رج الزبيب بمنزلة
الشعير وقال الشافعي رج لا يجوز الدقيق والسويق. ولو أدى منوين من الخبز لم يذكر في
الكتاب واختلف المشايخ فيه بعضهم جوزوا ذلك وبعضهم لم يجوزوا لأعلى اعتبار القيمة
وهو الصحيح لأن الخبز موزون والحنطة مكيل فلا يجوز إلا باعتبار القيمة وأما الأقط فلا
عندنا إلا باعتبار القيمة. ولو أدى أقل من نصف صاع من الحنطة يساوى صاعا من الشعير
مكان صاع من الشعير لا يجوز والصاع ثمانية أرطال مما يستوى كيله ووزنه فهو المعدن

والماش فإن كان يسع فيه ثمانية ارطال من العسل والماش فهو الصاع الذي
يكال المحنطة والشعير والتمر هذا إذا أعطى صدقة الفطر بالصاع. فإن أعطى
بالوزن من المحنطة يجوز في قول أبي حنيفة وإليه يوسف راج وقال محمد لا يجوز
لأن النص ورد بالصاع وهو ميكال يختلف وزن ما يدخل فيه فإن كان المحنطة برية
كان وزنها أكثر وكان المعتبر هو الكيل ولهما أن المختلفين في الصاع قد رواه الصاع بالوزن
بعضهم بثمانية ارطال وبعضهم بخمسة ارطال وثالث رطل فإن كان تقدير الصاع
بالوزن يجوز إعطاء بالوزن ويجوز أن يعطى فقراء أهل الذمة ويكره ولا يجوز ضربها
إلى المستامن ويجوز المذوجة الغني. وعن أبي يوسف راج إذا قضى لها بالنفقة لا يجوز
لـه يوسف راج الذي أحب إلى من المحنطة لأنه أقرب إلى المقص والدوام أحب إلى من الكل وقال بعضهم
المحنطة أحب من الدوام وثبني أن يكون المحنطة أولى إذا كان في موضع يشترط الأشياء بالمحنطة كما
يشترط بالدوام ويجوز تعجيلها يوم ويومين وعن أبي حنيفة راج في رواية تبسنة أو سنتين
وقال بعضهم إذا مضى النصف من رمضان. وقال الحسن بن زياد لا يجوز تعجيلها.
وقال خلف بن أيوب العامري راج يجوز إذا دخل رمضان. وهكذا ذكر الشيخ الإمام
أبو بكر محمد بن الفضل راج والصحيح اعتبار ابتعيل الزكاة بعد ملك النصاب وقت
وجوبها حال طلوع الفجر من يوم الفطر حتى أن من مات قبله لأصدقة عليه
من أسلم قبله كان عليه صدقة الفطر. وعند الشافعي راج يجب عند غروب
الشمس لأخر يوم من رمضان إذاؤها قبل صلاة العيد أو قبل ولا تسقط
بماخير الأداء وإن افتقر لأنها متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكاة والله أعلم

باب الغواص

الغواص سنة مؤكدة للرجال والنساء تواترها الخلف عن السلف من لدن تاريخ

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة
 أنها سنة لا ينبغي تركها. وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء. وقال قوم
 منهم أنه ليس بسنة أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الليالي
 ولم يواظب عليها ثم أخذ ثم أعرضها ولاهل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال في شأن رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وستت
 لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله عنه صيامه وسنتت
 لكم قيامه. وقد واظب عليها الخلفاء الرشيدون رضي الله عنهم. وقال عليه الصلوة والسلام
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي. وأقامها أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
 ضحوة عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما. وعائشة رضي الله عنها خلفت ذكوان وأم سلمة رضي الله عنهما
 النساء أمتهن مولاتهن أم الحسن البصري رضي الله عنه وكانت هي في صفهن وأثنى عليه على عمر
 ودعاه بالخير فقال نور الله مضجع عمر رضي الله عنه كما نور مساجدنا وأعمالنا يواظب النبي
 صلى الله عليه وسلم خشية أن تكتب علينا إليه أشاف حديث رواه عمر رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ثبت أنها سنة ويستحب أدائها بالجماعة. وقال مالك والشافعي
 في القديم الأفراد أفضل كسائر السنن لأنه أقرب إلى الأخلاص وأبعد عن الرياء وعن أبي
 يوسف رحمه الله أنه قال من قدر أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في مسجد فالأفضل له
 أن يصلي في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله عنه أقامها بالجماعة في الحصرين وبا
 الصحابة وخيارهم رضي الله عنهم والظاهر منهم اختيار الأفضل. وقال بعض العلماء إذا صلحها في
 البيت وحل وتلك الجماعة كان شيئاً تاركاً للسنة والحاصل أن الجماعة سنة على وجه الكفاية
 أن تترك أهل المسجد كلهم فغداً أساءوا تركوا السنة وإن أقيمت التراويح في المسجد بالجماعة
 ومختلف رجل من أئمة الناس وحل في بيته تكون تاركاً للفضيلة ولا يكون مسيئاً ولا تاركاً

للنسبة. وإن كان الرجل من يقتدى به ويكثر الجماعة بمحضه يقل بغيبته لا ينبغي له أن يترك الجماعة لأن تركه تقليل الجماعة وإن صلى بجماعة في البيت اختلف فيه المشايخ والصحيح أن الجماعة في البيت فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى. فإذا أصلي في البيت بجماعة فعد جاز فضيله إذا أتى بالجماعة وترك الفضيلة الأخرى هكذا قاله القاضى العلام أبو عبد الله النيسابورى رحمه الله تعالى. وإن ادعى ما بالجماعة في المسجد افضل لأن فيه تكثر الجماعة ولكن ذلك في المكتوبات. ولو كان الفقيه تاريا فلا فضل والاحسن له أن يصلي بقرآن نفسه ولا يقتدى بغيره ويكره للرجل أن يستأجر رجلا يؤمّه في بيته لأن الاستئجار للإمامة فاسد ولو أقاموا التراويح بأمامين فصل كل امام تسليمه بعضهم حوزا وذلك والصحيح أنه لا يستحب أن يستحب أن يصلي كل امام ترويحة ليكون موافقا عمل أهل الحرمين. فلما جاز التراويح بأمامين على هذا الوجه يجوز أن يصلي الفريضة أحدهما الآخر التراويح ولو صلى أحدهما واحد التراويح في مسجد بين كل مسجد على وجه الحال اختلف المشايخ فيه. حكى عن أبي بكر الاسكاف رحمه الله لا يجوز. قال أبو بكر مصعب أبانصر أنه قال يجوز لأهل المسجد بن جميعا كما لو اذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجد آخر فأذن وأقام وصلى معهم فإنه لا يكره وإنما يكون تهاذنا وأقام ولا يصلى معهم كذلك في التراويح ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد يكره كما لو اذن وأقام مرتين في مسجد واحد وإنما الفقيه أبو الليث رحمه الله قول أبي بكر. هذا إذا لم للناس مرتين. فإن لم يكن إماما ما صلى التراويح في مسجد بجماعة ثم أذن جماعة أخرى في مسجد آخر فدخل معهم وصلى لا بأس به. كما لو صلى المكتوبة ثم أذن جماعة فجاز أن يصلى معهم إلا في العجم والعصر. ثم مسائل التراويح يجمعها فصول نذكرها إن شاء الله تعالى

نسل في المقدار التراويح

مقدار التراويح عند أصحابنا والشافعية رحمه الله ما روى الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله قال أذنوا في شهر رمضان سنة لا ينبغي تركها. يصلي أهل كل مسجد في مسجدهم كل ليلة سبعمائة ركعة

عشرين ركعة خمس ترويجات بعشر تسليمات تسليمة لكل ركعتين. وقال مالك رحمه الله ان يصلي ستا
وثلاثين ركعة سوى الوتر لما روي عن عمرو بن علي رضي الله عنهما كانا يصليان ستة وثلاثين. ولنا ما
روى عن ابن عباس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عشرين ركعة في شهر
رمضان فتركان يوم تربثت جدها. خص المصطفى بالذكوة لظاهر انه اراد به التراويح وهو
المشهور من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم اجمعين وما روى مالك رحمه الله غير مشهور
او هو محمول على انهما كانا يصليان بين كل ترويحة اربع ركعات فوادى فواضى كما هو مذهب
اهل المدينة. فان صلوا بالجماعة ستا وثلاثين كما قال مالك رحمه الله لا بأس به عند الشافعي رحمه
الله. وان صلوا بالجماعة عشرين ركعة وما زاد على ذلك المست وثلاثين فواضى فواضى
فهو مستحب. وان صلوا الزيادة بالجماعة يكره بناء على ان التنفل بالجماعة غير التراويح مكره
عندنا وعند ليس ب مكروه وكما صلى الامام ترويحة ينتظر قاعدا بين الترويحتين مقدرا
ترويحة وينتظر بين الترويحة الخامسة والوتر مقدرا وترويحة ثوبوتر هكذا روى المحسن
عن ابي حنيفة رحمه الله. وانما يستحب الانتظار بين كل ترويحتين لان التراويح مأخوذة من الراحة
في فعل ما قلنا تحقيقا للاصم. وهو في الانتظار مخير ان شاء سبغ وان شاء هلك وان شاء صلى
وان شاء سكت اى ذلك فعل فهو حسن لقوله عليه الصلاة والسلام تنتظر للصلاة في الصلوة
واهل مكة يطوفون بالبيت بين كل ترويحتين اسبوعا واهل المدينة يصلون في ذلك اربع
ركعات فصار تراويح اهل مكة مع الوتر ثلثا وعشرين وتراويح اهل المدينة مع ما يصلون
بين الترويحات تسعا وثلاثين. فان استراح على راس خمس تسليمات ولم يستريح بين
كل ترويحتين اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يستحب ذلك لانه
يخالف عمل اهل الحرمين. وان صلوا بين كل ترويحتين فواضى فواضى لا بأس به يستوي
فيه الامام وغيره

فصل

في وقت التراويح اختلف المشايخ في وقته حكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
وجاءه سواه ان جميع الليل الى طلوع الفجر وقت لعاقيل العشاء وبعد قبل الوتر
وبعد لانها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل وعامة مشايخ بخاري قالوا
وقتها ما بين العشاء والوتران صلوا قبل العشاء وبعد الوتر لم يؤدوها في وقتها
ولا يكون تراويحاً لان التراويح عرف بفعل الصحابة رضي الله عنهم فكان وقتها ما صلوا فيه
وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر وقال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله الصحيح انه لو
التراويح قبل العشاء لا يجوز ولا يكون تراويحاً وان صلوا بعد العشاء وبعد الوتر
جاز ويكون تراويحاً لانها تتبع للعشاء بمنزلة السنة رجل دخل المسجد فوجد الناس
يصلون التراويح وهو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز
ذلك على قول من يجوز التراويح قبل العشاء وان وجد هم في الوتر وهو لم يصل العشاء
فصل الوتر معهم لا يجوز وترو في قولهم ولو صلى المكتوبة وعنده انه قبل الوقت ثم
ظهر انه كان في الوقت قالوا لا يجوز ويخاف عليه في دينه ولو صلى في غير القبلة
متعمداً فظهر انه كان مستقبلاً للقبلة قال نصير بن يحيى رحمه الله يصير كافراً بالله تعالى
اذا ريت اول قوله تعالى ما يفتولوا فثم وجه الله وان تاول لا يصير كافراً ولا يجوز صلواته
وان اصاب القبلة ويستحب تاخير التراويح الى ثلث الليل والافضل استيعاب
اكثر الليل بالتراويح فان آخر التراويح الى ما بعد نصف الليل قال بعضهم لا يجب
كما لا يجب تاخير العشاء الى نصف الليل وبعضهم قالوا لا بأس به وهو الصحيح
ولو صلى العشاء في منزله ثم اتى المسجد فوجد الناس في الصلوة فظن انهم في العشاء
فصل معهم ثم ظهر انه كان عشاء جاز عند البعض لانه تنفل اقتدى بالمفترض

اذا فاتت التراويح لا تقضى بمجاعة و هل تقضى بغير جماعة قال بعضهم تقضى
 في الغد ما لم يدخل وقت تراويح اخرى. وقال بعضهم تقضى في يوم شهر رمضان
 وقال بعضهم لا تقضى وهو الصحيح لانها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى
 اذا فاتت بغير فريضة فكذا التراويح ولهذا لا تقضى بمجاعة ولو جاز قضاءها بعد
 الوقت لتقضى كمفاتت. فان قضاها وحدها كان نفلا مستحبا ولا يكون تراويحا
 كسنة المغرب والعشاء. وان تذكره الليل انه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية
 فاداء القضاء بنية التراويح يكره لانه زيادة على التراويح بنية التراويح. بخلاف
 التطوع بين التراويح فانه لا يكره لانه لا يصل بنية التراويح. اما سائر السنن اذا
 تركها بعد وفهم معد وروان تركها بغير عذر واستخفافا وتهاونا يكون مسيئا

فصل في نية التراويح

ان نوى التراويح او سنة الوقت او قيام الليل في رمضان جاز كما لو نوى الظهر
 او فرض الوقت عند اداء الظهر وان نوى الصلوة او صلوة التطوع اختلف
 المشايخ فيه حسب اختلافهم في سنن المكتوبات. قال بعضهم يجوز اداء السنن
 بنية الصلوة او بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلوة مخصوصة
 فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العادة وذلك بان ينوى السنة او ينوى متعة
 النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح في سنة
 الفجر انهما لا تتادى بنية التطوع وانما تتادى اذا نوى السنة او نوى الصلوة
 متابعا للنبي عليه الصلوة والسلام فلهذا اذا صلى التراويح مقتديا بمن صلى للمكتوبة
 او بمن صلى نافلة اخرى غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز. وكذا لو كان
 الامام يصلي التراويح فافتدى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز.

كما لو اقتدى برجل يصلّي المكتوبة فنوى الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام
فانه لا يجوز. ولو اقتدى بامام يصلّي التسليمة الثانية او العاشرة والمقتدى نوى
التسليمة الاولى او الخامسة جاز لان الصلوة واحدة وليس عليه ان ينوى التسليمة
الاولى او الثانية الا يرى انه لو نوى بعد التسليمة الاولى الثالثة جاز وكانت ثانية
وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر من يؤدّي الاربع قبل الظهر صح اقتداءه فيها
اولى. ولو اقتدى بامام في التراويح والمقتدى نوى حسنة العشاء بان لم يكن صلى السنة
بعد العشاء صح قيام الامام الى التراويح جاز لان التراويح في هذا الوقت سنة العشاء
فلها صلتها. ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم اقام قوما آخرين في التراويح
ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولو لم ينو الامامة او اوشرع في التطوع فاقضى به الناس
في التراويح لو يكره لواحد منهما. ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فامتنع
به رجل في الوتر ثم صلى التسليمات صلى تسع تسليمات لم يحكم للمقتدى ما نوى لانه
نوى التلويح والامام نوى الوتر. ولو صلى التراويح بنية الفوائت من صلوة الفجر لم يحكم
عن التراويح وهذا بناء على ان التراويح لا تتأدى الا بنية التراويح او بنية السنة وفي هذا
الوقت. وهل يحتاج لكل شفيع من التراويح ان ينوى التراويح قال بعضهم يحتاج لان كل
شفيع منها صلوة على حدة والاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة صلوة واحدة

فصل في مقدار القراءة في التراويح

اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يقرأ في كل شفيع مقدار ما يقرأ في صلوة المغرب لان التطوع
اخف من المكتوبة فيعتبر باخف المكتوبات والمغرب. وهذا ليس بصحيح لان هذا القدر
لا يحصل الختم في التراويح والختم في التراويح مرة واحدة سنة. وقال بعضهم يقرأ مقدار ما يقرأ
في العشاء لانها تسع للعشاء. وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة من عشر بن اية الى ثلثين وقال

بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة ربح بقرأ في كل ركعة عشر أيات وهو الصحيح لأن فيه تخفيف على الناس وبه تحصل السنة وهي الختم مرة واحدة لأن عدد ركعات التراويح في ثلاثين ليلة ستمائة وأيات القرآن ستة آلاف وضيغ. فاذا قرأ في كل ركعة عشرين أيات بحصل الختم في التراويح والفضيلة في الختم مرتين. ينبغي للامام وغيره إذا صلى التراويح وعاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصل على عشرين ركعة في كل ركعة عشرين أيات ^{للفضيلة} أحزاباً وهي الختم مرتين. والزهاد وأهل الاجتهاد كانوا يجتهدون في كل عشريال وعن أبي حنيفة ربح أنه كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين ختمة ثلاثين في الأيام ثلاثين فاحسب واحدة في التراويح. وعند ربح أنه صلى ثلاثين سنة سنة الفجر بوضوء العشاء. وإذا فسد الشفع من التراويح وقد قرأ فيه هل يعتد بما قرأ قال بعضهم لا يعتد ليحصل الختم في الصلوات المجاورة. وقال بعضهم يعتد بتلك القراءة لأن المقصود هو القراءة ولا ساد في القراءة ولو عمل الختم له أن يفتتح من أول القرآن في بقية الشهر وأن ختم في التاسع عشر ختم حصل بعد ذلك يصل العشاء من غير تراويح لا يكره لما ذكرنا أن المقصود هو الختم ويكره أن ^{يختم} يحصل القرآن في ليلة إحدى وعشرين أو قبلها إذا كان القوم يعملون وكلما ارتل فهو أحسن ولكن لو قرأ الانعام في ركعة واحدة كره إذا كان يعمل القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بأن كان القوم يعملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الختم وقد ذكرنا أن السنة هي الختم في التراويح وعن أبي بكر الأسكاف ربح أنه سئل يجعل الامام للفرصة قراءة على حدة أو يخطئ فيقرأ البعض في الفرصة والبعض في التراويح قال يميل إلى ما هو أخف على القوم. وسئل أيضاً عن الامام إذا فرغ من الختم هل في التراويح أيزيد عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا يشغل على القوم بزيد من الصلوة والاستغفار وإن علم أنه يشغل على القوم لا يزيد. وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفاً بأهل زمانه ٩٩٩.

جاهل. ويأتى بالشأن في كل شفع. وإذا غلط في القراءة في التراويح فترك سورة أو
آية وقرا ما بعدهما فالمستحب له أن يقرأ للتركة ثم المقررة ليكون على الترتيب
قالوا ولا ينبغي للمقوم أن يقد مواضع التراويح نحو شحوان ولكن يقدمون ^{سبحان} الله
فإن الإمام إذا كان يقرأ بصوت حسن يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير وكذلك
لو كان الإمام كحانا لأبأس بأن يترك مسجد. وكذلك لو كان غيره أخف قراءة أو حسن
والأفضل تعديل القراءة بين التسليمات. فإن خالف لأبأس به أما في التسليمات
الواحدة لا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوة
ولو طول الأول على الثانية في القراءة لأبأس به بل المختار ذلك عند محمد ربح
عند أبي حنيفة وإليه يوسف ربح التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عند
وحكي عن المشايخ أنهم جعلوا القرآن على خمسمائة وأربعين ركوعا واعلموا ذلك
في المصاحف حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الأخبار التي تدل
على أنها ليلة القدر وفي غير هذا البلد كانت المصاحف معلمة بعشرين الآيات
وجعلوا ذلك ركوعا يقرأ في كل ركعة من التراويح القدر المسنون

فصل في الشك في التراويح

أخطأ سلم الإمام في ترويجة فقال بعض القوم صلى ثلث ركعات. وقال بعضهم
صلى ركعتين يأخذ الإمام بما كان عنده في قول أبي يوسف ربح ولا يدع عليه بقول
الغير وإن لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده. وكذلك لو وقع
الاختلاف بين الإمام وبين جميع القوم أن كان الإمام على يقين يعمل بما كان عنده. وإن وقع
الشك أنه صلى تسع تسليمات أو عشرة تسليمات اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصح
تسليمته أخرى لأن الزيادة على التراويح بالجماعة إنما يكره إذا يتقنوا بالزيادة ورأوا الزيادة

تراويحاً وهي يصلون التسليمة الأخرى بنية إتمام التراويح فلا يكره كالطوع
بعد العصر إنما يكره إذا شرع فيه مع العلم به. أما إذا شرع في الطوع بنية العصر
ثم علم أنه كان قد أدى العصر فإنه بتمام صلوته ولا يكره كذا هذا وقال بعضهم
يوترون ولا يصلون تسليمة أخرى احترازاً عن الزيادة على التراويح وهو الصحيح
أنهم يصلون تسليمة أخرى فردى فردى احتياطاً

فصل في السهو

إذا صلى الإمام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس
تفسد صلوته وهو قول محمد وزفر جرح ويلزمه قضاء هذه التسليمة وهو رواية
عن أبي حنيفة رجم وفي الاستحسان وهو ظاهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف
رجح لا تقصد وإذا لم النفس اختلفوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجح أنهما تنوب تسليمة أو
تسليمتين. قال الفقيه أبو الوليث رجم - وبه عن تسليمتين لأن الأربع لما جاز
وجب أن تنوب عن تسليمتين لمن أوجب على نفسه أن يصل أربع ركعات بتسليمتين^{بشليمتين}
فصل في أربعاً بتسليمة واحدة ذكر في الأما إلى عن أبي يوسف رجح أنه يجوز فكذلك إذا ولو
صلى الأربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جازاً استحسننا. وقال الفقيه
أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجح في التراويح بنوب الأربع عن
تسليمة واحدة وهو الصحيح لأن القعدة على رأس الثانية فرض في الطوع فإذا
ركعها كان ينبغي أن تفسد صلوته أصلاً كما هو وجه القياس وإنما جاز استحسننا
فاخذنا بالقياس وقتلنا بمسار الشفع الأول واخذنا بالاستحسان في حق قضاء
التحرمة وإذا بقيت التحريم صح شرعاً في الشفع الثاني وقد اتمها بالقعدة
فجاز عن تسليمة واحدة. وعن أبي بكر الأسكاف رجح أنه سئل عن رجل قام إلى الثا^{لثة}

في التراويح يقعد في الثانية قال ان تذكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد ويسلم
 ما لم يقعد الثالثة بالسجدة وان تذكر بعد ما ركع للثالثة وسجد فان اضاف
 اليها ركعة اخرى فان هذه الأربعة عن ترويسة واحدة يعني عن الركعتين وهذا
 الذي ذكرنا اذا صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية قدر
 التشهد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة
 يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولم يخل بشيء فيجوز كما اوجب
 على نفسه ان يصل اربع ركعات بتسليمتين فصلا اربعاً بتسليمة واحدة وقعد في
 الثانية فانه يجوز كذا هنا وان صلى ثلث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجه
 اما ان قعد في الثانية او لم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ويجب عليه قضاء
 ركعتين لانه شرع في الشفع الثاني بعد كمال الشفع الاول فاذا فسد الشفع الثاني
 بترك الرابعة كان عليه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية ساهيا او عاملا
 لا بد ان في القياس وهو قول محمد وزفر ج واحد من الرويتين عن ابي حنيفة رج تفسد
 صلواته ويلزمه قضاء ركعتين لا غير. واما في الاستحسان هل يفسد صلواته في
 قول ابي حنيفة والي يوسف رج اختلفوا فيه قال بعضهم تفسد ولا يجرى عن
 وقال بعضهم تجزى عن تسليمة واحدة على هذا الخلاف اذا تنقل بثلاث ركعات ولم يقعد
 في الثانية على قول الفريق الاول لا يجوز وحده قول الفريق الثاني ان التطوع معتبة
 بالمكتوبة ولو صلى المغرب ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية يجوز فكذا التطوع يجوز
 عن تسليمة لانه لم يضم الرابعة الى الثلاثة وجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح
 انه ترك القعدة المشروعة وهي القعدة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثا
 غير مشروعة في التطوع فصا ركانه لم يقعد اصلا فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى اربعاً

لم يقعد على راس الثانية لأن القعدة على راس الرابعة مشروعة فجازت وإذا أجزأ الثلث
 عن شيء على هذا القول يلزمه قضاء الركعتين الأولين. وهل يلزمه للثالثة شيء
 أن كان ساهيا لا يتبى عليه لأنه مظنون وإن كان عامدا يلزمه ركعتان في قول أبي يوسف
 ربح لأن عند التحريمة لم تقصد فصيح شرعه في الشفع الثاني وعند أبي حنيفة ربح لا يلزم
 شيء لأنه شرع في الثالثة بجرمة فاسدة قبلها وإنما يصح الشرع في الشفع الثاني عند
 إذا قعد للشفع الثاني في موضعه. وأما على قول الفريق الأول للمجاز الثالث من تسليمة
 واحدة هل يجب عليه شيء لأجل الثالثة أن كان ساهيا لا يجب عليه وإن كان عامدا
 يجب عليه ركعتان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح لأن شرعه في الشفع الثاني قد صح
 وقصد الشفع الثاني بترك الرابعة فيلزمه ركعتان. فعلى هذا إذا صلى التراويح عشر
 تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد في كل ثلاث على الثانية في القياس هو
 قول محمد وزفر وأحمد والرواية عن أبي حنيفة ربح عليه قضاء التراويح لا غير. وأما في
 الاستحسان في قول أبي حنيفة ربح على قول من قال لا يجوز ذلك من الشفع عليه قضاء التراويح
 وهل يلزمه للثالثة شيء على قول أبي حنيفة ربح لا يلزمه ساهيا كان أو عامدا وعلى قول
 أبي يوسف ربح أن كان ساهيا فكذلك. وإن كان عامدا عليه مع التراويح عشر ركعة
 أخرى لكل بالثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز عن التراويح في قولهما هل يلزمه
 قضاء شيء آخر أن كان ساهيا لا يلزمه. وإن كان عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة
 وأوصل ست ركعات أو ثمان ركعات أو عشر ركعات بتسليمة واحدة وقعد في
 كل ركعتين فالجواب فيه ما مر في الأربع إذا قعد على رأس الركعتين من قال يجوز
 ثمه عن تسليمة واحدة يقول ههنا يجوز عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة ثمه
 يجوز عن تسليمتين وهو الصحيح هنا يجوز أيضا كل ركعتين عن تسليمة واحدة وهو

الصحيح وقال بعضهم في الزيادة على أربع ركعات خلاف بين أبي خنيفة وصاحبيه
 رح إذا صلى ست ركعات بتسليمة واحدة ساهيا وقعد على كل ركعتين على قول
 صاحبيه يجوز عن تسليمتهن لأن عندهما الزيادة على الأربع مكروه فلا ينوب الزيادة
 عن التراويح. وعلى قول أبي خنيفة صح مجزئه عن ثلث تسليمات وذلك ست ركعات
 لأن عندنا الست بتسليمة واحدة لا يكره باتفاق الروايات. وإن صلى ثمان ركعات
 بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين على قول صاحبيه رح يجوز عن تسليمتهن لأن
 ما زاد على الأربع مكروه عندنا وعند أبي خنيفة رح في رواية الجامع الصغير يجوز عن
 ثلث تسليمات لأن الزيادة على الست مكروه وفي رواية الأصل يجوز عن أربع تسليمات
 لأن على رواية الأصل إلى الثمان غير مكروه. وما زاد على الثمان مكروه. وإن صلى عشر
 ركعات بتسليمة واحدة وقعد في كل ركعتين عندنا يجوز عن أربع ركعات ^{صنفة} وعندنا
 رح في رواية الشاذة يجوز عن خمس تسليمات. وفي روايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات
 وفي الصحيح وهو قول العامة كل ركعتين يجوز عن تسليمة واحدة ولو صلى التراويح
 كلها بتسليمة واحدة عمد أن قعد في كل ركعتين يجوز عن الكل عند العامة وعند
 البعض يجوز عن تسليمة واحدة كما في الأربع. وإن لم يقعد في كل ركعتين وقعد في
 آخرها في القياس وهو قول محمد وذوريح تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء وفي الاستحسان
 على القول الصحيح مجزئه عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم
 الثانية في الصحيح أنه ينوب عن تسليمة واحدة كذا هنا. أمام شرع في التور على أن أنه
 اتهم التراويح فلا صلى ركعتين نذكر أنه ترك تسليمة فسلم على رأس ركعتين لم يجز ذلك
 عن التراويح لأنه ما صلى بنية التراويح

فصل في أمانة الصبيان في التراويح

اختلفوا فيه قال مشايخ العراق وبعض مشايخ بلخ لا يجوز وقال بعضهم يجوز
 نصير بن يحيى رحمه الله سئل عنها قال يجوز اذا كان ابن عشر سنين. وقال شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله الصحيح انه لا يجوز لانه غير مخاطب وصلوته ليست بصلوة على الحقيقة
 فلا يجوز امامته كامامة المجنون. وان ام الصبيان يجوز لان صلوة الامام مثل
 صلوة المقتدي

فصل في اداء التراويح قاعدا

اتفقوا على انه لا يستحب بغير عذر واختلفوا في الجواز قال بعضهم لا يجوز بغير
 عذر واستدلوا بما روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله لو صلى سنة الفجر قاعدا
 بغير عذر لا يجوز فكذلك التراويح اذ كل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم
 يجوز اداء التراويح قاعدا بغير عذر وروى قوايين التراويح وبين سنة الفجر وهو
 الصحيح الا ان ثوبه يكون على النصف من صلوة القائم وجه الفرق ان سنة
 الفجر سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيد دونها فلا يجوز التسوية
 بينهما فان صلى الامام التراويح قاعدا بعد را وبغير عذر ويقدرى به قوم قيام
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في
 قول محمد رحمه الله ويصح في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله كما في المكتوبة وقال بعضهم
 يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لانهم لو قعدوا
 صح اقتداؤهم فاذا قاموا كان اوله بالجواز. واذا صح اقتداء القائم بالقاعد
 اختلفوا فيما يستحب لقوم قال بعضهم المستحب للقوم ان يقعدوا احترازا
 عن صورة المخالفة. وقار القاضية الامام ابو علي النسي رحمه الله ان الامام اذا
 كان قاعدا نسي القيام في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله امن عذر وقار

محمد ربح يستحب لهم القعود وذكر أبو سليمان عن محمد ربح أنه سئل عن رجل إذا أقامه
 في شهر رمضان أيقوم القوم قال نعم في قول أبي حنيفة وإبي يوسف ربح ذكر قولها خا
 قال بعض المشايخ ربح إنما ذكر قولها لأن عنده لا يصح اقتداءهم بالقاعد وقال ^{مضمون}
 إنما ذكر قولها لأن عنده لا يستحب للقوم أن يقعدوا ويكره للمقتدي أن يقعد في التراويح
 فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم لأن فيه أظهر للتكاسل في الصلوة والتشبه بالمنا
 قال الله تعالى وإذا قاموا إلى الصلوة قاموا كسالى وإذا غلبه النوم يكره له أن يصلي
 مع النومة بل ينصرف حتى يستيقظ لأن في الصلوة مع النوم همارنا وغفلة
 وترك التدبر وكذا الوصل على السطح في شدة الحر لقوله تعالى قل ما رجعتهم أشد
 لو كانوا يفقهون وكذا يكره أن يضع يده على الأرض عند القيام بل يقوم بواحدة لأن
 في وضع اليد على الأرض تشبه بالمنافقين ويكره عند الركعات في الترويضات لما فيه
 من اظهار الملافة وكذا يكره أن يقول عند الجوع والعطش ليت هذا ليكتب علينا

فصل في الوتر

اختلفوا في أداء الوتر في رمضان بالجماعة أفضل أم الأداء في منزله وحده الصحيح
 أن الجماعة أفضل لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يؤمهم في الوتر ولأنه لما جاز الأداء بالجماعة
 كانت الجماعة أفضل اعتبارا بالكتابة وإذا قنت الإمام يقنت المقتدي أم يسكت
 روي عن أبي يوسف ربح أنه بالخيار إن شاء قنت وإن شاء أمن وعنه في رواية أنه
 يقنت المقتدي إلى قوله إن عذابت بالكنار ما حتى حينئذ يسكت وعند محمد ربح
 لا يقنت المقتدي ثم إذا يصنع في رواية عنه يسكت وفي رواية يسكت إلى أن يبلغ
 الإمام موضع الدعاء يؤمن واختلفوا أن الإمام يحكم بالقنوت أم لا يحكم في بعض الروايات
 لا يحكم في قول محمد ربح ويحكم في قول أبي يوسف ربح وفي بعض الروايات الخلاف على

العكس وقيل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء القنوت يجهر الامام ليتعلم القنوت
روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به والصحابة رضي الله عنهم ودعاه القنوت
من قرأته وان كان القوم يعلمون القنوت يجهر الامام لان الاصل في الاذكار والثناء
هو الاخفاء واختلفوا انه يرسل يده في القنوت ام يعقد سئل عنه محمد بن مقاتل
رج فقال في قول ابي حنيفة وايدى يوسف رج يرفع يده اذا كبر للقنوت ثم يرسلهما
في القنوت والمختار عند مشايخنا رج ان يرفع يده للتكبير ثم يعيد في القنوت
كما في القراءة وقد مر هذا فيما تقدم. واذا صلى على النبي عليه الصلوة والسلام في القنوت
قالوا لا يصل في القعدة الاخيرة. وكذا الوصل على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة
الاولى ساهيا لا يصل في القعدة الاخيرة ولو كان الامام يقنت في القومة بين
الركوع والسجود والمقتدى لا يرى ذلك تابع الامام وكذلك في سجود السهو قبل
السلام وكذلك في تكبيرات العبد من اما في تكبيرات صلوة الجماعة اذا كبر الامام
خمس الا يتابعه المقتدى في قول ابي حنيفة ومحمد رج لان ذلك منسوخ واذا قنت
في الركعة الاولى والثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع
وان شك انه قنت في الثالثة لم لا يتحرى فان لم يحضره رأي يقنت لاحتمال انه لم يقنت ولو
حلف من يقنت في صلوة الغجر لا يقنت لان القنوت في صلوة الغجر منسوخ وقال ابو يوسف يقنت
كتاب الزكاة

الزكاة فرض على الخاطب اذا ملك نصابا تاميا حولا كاملا والمال النامي نوعان
السائمة ومال التجارة اما السائمة فهي الراعية التي نكتفي بالرعى يطلب منها
الحبى وهو النسل واللين فان اعلفها في مصر او غير مصر في علوفة وابست سائمة
وان كان يعلفها في بعض السنة ويسيمها في بعض السنة فالعبرة في ذلك

لاكثر السنة فان كانت راعية في نصف السنة لم تكن سائمة وان كانت للتجارة
 فرعها ستة اشهر او اكثر لم تكن سائمة الا ان ينوى ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد
 التجارة اذا اراد ان يستخدمه سنين فيستخدمه فهو للتجارة على حاله الا ان
 ينوى ان يخرجها من التجارة ويجعله للخدمة وما يطلب منها المنفعة دون العين
 كالعوامل والحوامل فليست سائمة فان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او
 يعلمها فلا يفعله وحتى حال الحول كان فيها زكاة السائمة لانها كانت سائمة
 فلا يخرج من ان تكون سائمة بمجرد النية من غير فعل وكذا العورث سائمة فحال
 عليها الحول كان عليه زكوتها لانها كانت سائمة فتبقى على ما كانت وان مئنون ولو
 اشترى سائمة للتجارة كان فيها زكاة التجارة لانه طلب الثماء من البذل لا
 من العين. وذكور السوائم وانماها وذكورها مع انانها في حكم الزكاة سوله

فصل في صدقة الابل

ليس فيما دون خمس من الابل السائمة زكاة. وفي خمس شاة وفي العشر شاتان
 وفي خمسة عشر ثلث شياه. وفي عشرين اربع شياه. وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي
 التي طعنت في السنة الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي طعنت في
 السنة الثالثة وفي ست واربعين حقة وهي التي طعنت في السنة الرابعة وفي
 احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في السنة الخامسة. وفي ست وسبعين
 بنتا لبون. وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فان زادت على مائة
 وعشرين فتستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة مع الواجب المتقدم
 ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة. وفي مائة ثلاثين حقتان وشاتان وفي
 مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلث شياه هكذا الى مائة وخمس واربعين

فيجب فيها حقان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقائق فإذا زاد على
مائة وخمسين تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الزيادة شاة إما كان قبل ذلك
الآن تبلغ الزيادة خمسا وعشرين فيجب فيها بنت مخاض مع الحقائق الثلث التي
كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لبون وفي ست وأربعين حقة فيجب
في مائة وست وتسعين أربع حقائق الثلثين في كل خمسين حقة إن شاء أدى من المائتين
أربع حقائق وإن شاء أدى خمسين بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون فإذا زادت
على ذلك تستأنف الفريضة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في جنس هذه المسائل وفي إتمام
القيمة عند نال من عليه الزكاة

فصل في صدقة البقر

ليس فيما دون الثلاثين من البقر صدقة وفي الثلاثين من البقر السائمة تباع أو تبعة
وهي التي طعنت في السنة الثانية وفي أربعين من البقر مسنة ^{في السنة الثالثة} ^{الطعنت}
وفي الزيادة على الأربعين عن أبي حنيفة ربح ثلث روايات في رواية في إحدى وأربعين ^{مسنة}
وربح عشر مسنة أو مسنة وثلاث عشر تباع هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة ربح وعنده
لا شيء في الزيادة حتى يكون يبلغ البقر خمسين فإذا بلغت خمسين ففيها مسنة وربع ^{مسنة}
وروى اسد بن عمرو عن أبي حنيفة ربح أنه لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى يبلغ ستين
ففيها تبعةان وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والشافعي ربح اتفقوا على أن فيما زاد على
الستين الألفان تسع ويجب في كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبعة أو تبعة وفي
سبعين يجب مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتباع وفي مائة ^{مسنة}
وتبعتان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين إن شاء أدى ثلث ^{مسنتان}
وإن شاء أدى أربع أتباع وألجوا ليس بمنزلة البقر

فصل في صدقة الغنم

لبنس فيما دون الأربعين من الغنم صدقة. وفي أربعين شاة شاة إلى مائة وعشرين
فاذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلث شياه
الحاريج مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة ولا يوخل في زكاة الغنم في روية
الأصل إلا الشئ وهو الذي طعن في السنة الثانية روى الحسن عن أبي حنيفة
رح وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعية رح يجوز أخذ الجذع من الضأن كما يجوز
في الأضحية وأخذ الجذع من الضأن هو الذي مضى عليه أكثر السنة ولا يوخل من المعز
إلا الشئ في قولهم أخذ الذكر والأنثى فيه سواء وقال الشافعية رح لا يجوز أخذ الذكر
إلا أن يكون الكل ذكورا ولا يوخل في الزكاة إلا الوسط من لرفع أدونها من أدونها
ولمن عليه الزكاة أن يرفع الأرفع وليسترد الفضل على الوسط أو يرفع الأدون ويرد
الفضل إلى الوسط. المتولد من الطيب والغنم إذا كان الأم من الغنم فهو من الغنم عندنا
يجب فيها الزكاة باعتبار الأم كما يعتبر في الروي والحرية وكذا المتولد من البقر الأهلية والوحش
فصل في صدقة الحملان والفصلا والجاجيل

لا تجب فيها الزكاة ولا ينعقد بهما النصاب عند أبي حنيفة ومحمد رح وعلى قول زفر رح
يجب في الصغار ما يجب في الكبار واختلفت الروايات عن أبي يوسف رح والمسئلة
معروفة. فإن كان في النصاب مسنة يجب فيها ما يجب في الكبار في قولهم إلا أن عظمها
أما يجب فيها ما يجب في الكبار إذا كان العدد الواجب في الكبار موجودا في الصغار
فإن لم يكن يوخل الموجود لا غير وتفسيره رجل له مائة وتسعة عشر حملا ومسنة
يجب فيها مسنتان في قولهم فإن لم يكن الأمسنة واحدة عند أبي حنيفة ومحمد
رح يوخل تلك المسنة لا غير وكذا الوحال الحول على ستين من الجاجيل وفيها

تبيع واحد عند ابى حنيفة ومحمد ^{رح} يؤخذ ذلك التبيع لا غير وكذا الوحال
الحول على ست وسبعين فصيلا فيهما بنت لبون يؤخذ تلك لا غير ويحتسب على
الرجل في السائمة العياء والجفاء والصغيرة ولا يؤخذ منها شيء. وعن ابي يوسف ^{رح}
ليس في الابل والبقر والغنم العج شيء لانها ليست بسائمة وكذلك مقطوع القوائم
ولا يؤخذ الربة والاكيله والماخض وفحل الغنم لانها من الكرائم وقتل نهينا
عن اخذ الكرائم ولا يؤخذ الهرم ولا ذات عواربين الا ان يشاء المصدق. رجلا
بينهما ثمانون من الغنم كل شاة بينهما روى هشام عن محمد عن ابى حنيفة ^{رح}
انه قال عليهما شاتان ولو كان ثمانون بين اربعين رجلا لرجل منهم من كل شاة
نصفها والنصف الباقى بين تسع وثلاثين رجلا ليس على صاحب الاربعين صدقة
وهو قول محمد ^{رح} وهكذا روى عن ابي يوسف ^{رح} قال في الكتاب ولا يفرق بين
مجتمع ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الاول رجل له مائة وعشرون من الغنم
ليس للساعي ان يجعل كل اربعين في مكان وياخذ من كل اربعين شاة وتفسير
اللفظ الثاني ان يكون بين جلين اربعون شاة لكل واحد منهما عشرون وليس
للمصدق ان يجمع بين الكل وياخذ منهما شاة. قال وما كان بين خليطين فانهما
يتراجعان بالسوية. قالوا اراد بذلك اذا كان بين رجلين احدى و
ستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون والاخر خمس وعشرون فاخذ
المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد منهما يرجع على
شريكه بحصة ما اخذ الساعي من ملكه زكوة شريكه

فصل في الخيل

خيل النساء. اذا كانت ذكورا وانا فاما يجب فيها الزكوة قول ابى حنيفة ^{رح}

ان شاء اعطى عن كل فرس دينار وان شاء قومها واعطى ربع عشر قيمتها قالوا
هذا في افراس العرب لانها لا تتفاوت فاحشا اما في افراسنا تقوم في ردى عن كل
ما تثنى درهم خمسة دراهم وان كان الكل انا فاعن ابى بحيفة ربع فيه روايتان
وان كان الكل ذكورا في ظاهر الرواية عنه لا يجب الصدقة في النواذر تجب على
قول ابي يوسف ومحمد والشافعية ربع لا زكوة في الخيل قالوا والفقوى على قولهما
واجمعوا على ان الامام يأخذ منه صدقة الخيل جبوا

فضل فمال التجارة

مال التجارة نوعان احدهما ما خلق ثمنه وهو الذهب والفضة وزكوة الذهب
والفضة ونصابهما ما قال في الكتاب لكل ما تثنى درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين
مثقال ذهب نصف مثقال مضروبا كان ولم يكن مصوغا كان او غيره صوغ حليا
كان للرجال او النساء عندنا تبركا كان او سبيكة يعتبر في الذهب وزن المثاقيل
وفي الدراهم وزن سبعة ونفسه ان يزن كل عشرة منها سبع مثاقيل وقيل في كل
بلد يعتبر وزن ذلك البلد وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه كان
يوجب في كل ما تثنى درهم تجارية وهي الغطار فئة خمسة منها ويقول انها اعز النقود
في بلادنا يقوم بها الاشياء ويمتھر بها النساء ويشترى بها الخسيس والنغيس
بمنزلة الدراهم في ذلك الرطل يبلع ثمانين ائمة الحلواني رح وشمس ائمة السرخسي
رح وفيما سواهما من الدراهم لا يجب الزكوة عند الكل الا ان يكون النصف من كل
درهم فضة او يبلغ قيمتها ما تثنى درهم او عشرين مثقالا كان الغش غالبا فهي بمنزلة
الفلوس والفلوس بمنزلة الصفران نواها للتجارة وبلغت قيمتها ما تثنى درهم يجب
فيها الزكوة والا فلا وغير الذهب والفضة من الاموال لا يكون للتجارة امانة

ولو باع عرضا كان للتجارة بعرض فان الثاني يكون للتجارة وان لم ينولان حكم البديل
حكم الاصل. وكذا لو كان العبد للتجارة فقتله عبد خطأ ودفع به فان المدد نوع يكون
للتجارة ولو كان القتل عمدا فنصوح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة
لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول. ولو ورث ما لا يؤاؤه للتجارة لا يكون للتجارة
وان ملك ما لا يملكه روصية ونوى التجارة عند قبول الهبة وانوصية لم يكن للتجارة
في قول محمد ربح وعلا فوا. يي يوسف ربح يكون للتجارة. وعلى هذا الخلاف المهم بدل
المخلع وبديل الصلح من دم العمد ان نوى للتجارة يكون للتجارة في قول ابي حنيفة
ربح لانه لا يملكه الا بالقبول والعقد فكان كسبيا. وليس في الزيادة على مائتي درهم
وعشرين مثقال ذهب زكوة في قول ابي حنيفة ربح ما لم يبلغ الزيادة أربعين درهما واربع مثاقيل
فبحسب الزيادة ربع عشرها. ويكمل نصاب الفضة بنصاب الذهب ونصاب الذهب
بالفضة وبعرض التجارة ايضا الان عند ابي حنيفة ربح يكمل نصاب الفضة بنصاب
الذهب باعتبار القيمة. وعند صاحبيه ربح باعتبار الاجزاء وتفسير ذلك اذا ملك
مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب قيمتها مائة درهم عند ابي حنيفة ربح يجب الزكوة ^{عندها}
لا تجب ما لم يكن الذهب عشرة مثاقيل. اشترى خادما للخدمة وهو ينوي
انه لو اصاب رجلا يبيعه فحال عليه المحول لازكوة فيه. وكذا لو اشترى جواثق بعشرة
الاف درهم ليؤجرها من الناس فحال عليها المحول لازكوة فيها لانه اشترىها للخدمة
عزما انه لو وجد رجلا يبيعه لا يعتبر. وكذا الجمل اذا اشترى بالالكر او باللكاري اذا ^{اشترى}
جر اللكرى. ولو اشترى الصباغ عصفرا او زعفرانا ليصبغ ثياب الناس بالاجر وحال
عليها المحول كان عليها الزكوة اذا بلغ نصابا لان ما اخذ من الاجر يقابل بالعين. وكذا
من من استاع عبدا - يعبر به ويسمى اخره في المحول - فلعصفرة الدهن لدنغ الجمل فحال

عليه الحول كان عليه الزكاة. وأن لم يبقَ لذلك العين أثر في المعول كالصابون والحرير
لا زكاة فيه لأنه لا يبقى بعد العمل فكان الأحرى مقابلاً بالمنفعة فلا يعد من مال التجارة
وكذا النحاس إذا اشترى دوا به للبيع واشترى لها جلاً ومقادير فان كان لا يدفع ذلك
مع الدابة إلى المشتري لا زكاة فيها. وأن كان يدفعها مع الدابة كان فيها الزكاة إذا حال
عليه الحول. وكذا العطار إذا اشترى قوارير. ولو اشترى الرجل داراً وعبدًا للتجارة
فأجره يخرج من أن يكون للتجارة لأنه لما أجره فقد قصد المنفعة. ولو اشترى قدورا
من صفي مسكها أو يوابرها لا تجب فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة. ولو دخل من
أرضه خبطة يبلغ قيمتها قيمة نصاب ونوى أن يمسكها ويبيعها فامسكها حولا لا تجب
فيها الزكاة كما في الميراث. ويعتبر في الزكاة كمال النصاب في طرف الحول وعدم الانقطاع
فيما بين ذلك. ونقصان النصاب في خلال الحول عندنا لا يمنع. وهلاك كل النصاب
في خلال الحول يبطل حكم الحول. رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل
الحول فسلخها وبيع جلد ما حتى بلغ جلد ما نصاباً فتم الحول كان عليه الزكاة. ولو كان
له عصير للتجارة فتمخّر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصاباً فتم الحول لا زكاة فيه قالوا لا
في الفصل الأول الصوف الذي بقي على ظهر الشاة منقوص في الحول ببقائه في الفصل الثاني
هالك كل المال فبطل حكم الحول إلا أن هذا يخالف ما روى ابن سبعة عن محمد
رجل اشترى عصيراً بمائتي درهم فتمخّر بعد ما مضت أربعة أشهر فباع مضت
سبعة أشهر أو ثمانية أشهر لا يوماً صارت خلا يساوى مائتي درهم فتمت السنة
كان عليه الزكاة لأنه عاد للتجارة على ما كان. ولو تم الحول وهي خير لا زكاة عليه
رجل أجر داره بعد ونواه للتجارة كان للتجارة. رجل له عبد للتجارة أن قوم بالدين
كانت قيمته أقل من مائة درهم. وأن قوم بالدين فأنير كانت قيمته أكثر من مائة درهم

قال أبو يوسف ربح ان كان اشتراه بالدرهم يقوم بالدرهم وإن كان اشتراه بالدينار
يقوم بالدينارين وان كان اشتراه بمال غير الذهب والفضة يقوم بالنقد الغالب
في المصرا الذي هو فيه وان كان المولى بعث عبدا المصرا حاجة يعتبر قيمة العبد
في المصرا الذي فيه العبد. فان كان العبد في المفاضة يعتبر قيمته في اقرب الامصار
لا ذلك الموضع وقال أبو حنيفة ربح اذا وجب عليه الزكاة في احد الوجهين ولو
في الوجه الاخر كان عليه الزكاة وما ذكرنا من قول ابي يوسف ربح فذلك قوله
الاول. ولو اشترى ارض عشر اخرج للتجارة لا يجب فيها الزكاة. وكذا لو اشترى
بذرا للتجارة وزرعها في ارض عشر استاجرها كان فيها العشر لا غير. وعن محمد ربح
اذا اشترى للتجارة ارض عشر يجب الزكاة مع العشر ان زرع اذا اشترى عبد للتجارة
بنقرة فضة وزنها مائتا درهم وحال عليها الحول وهو لا يساوي مائتي درهم مضروبة
قال محمد ربح لا زكاة عليه حتى يساوي مائتي درهم مضروبة وكذا لو اشترى بمائة
وقسعين درهما وذلك قيمته ثم صارت يساوي مائتي درهم مضروبة قال محمد ربح
يعتبر الحول من حين صار يساوي مائتي درهم مضروبة. فالحاصل ان في عين
الذهب والفضة يعتبر الوزن وفي غير الذهب والفضة لا تجب الزكاة ما لم
تبلغ قيمته مائتي درهم مضروبة هذا اذا كان المال عينا فان كان دينا قال أبو
حنيفة ربح في رواية الاصل الديون ثلثة دين قومي وهو بدل مال التجارة والقرض ودين
وسط وهو بدل مال لم يكن للتجارة كثلث ثياب البدلة وعبد الخدم ودار
السكنى ودين ضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح
عن دم العمد والدية. ففي الدين القوي تجب الزكاة اذا حال الحول ويتلخى الادلة
ان ان يقبض اربعين درهما وكلما قبض اربعين درهما بلزومه درهم وفي الدين الو^{سط}

لا يجب الاداء ما لم يقبض ما انتهى درهم ولا يعتبر الحول بعد القبض ويعتد بما مضى
من الحول قبل القبض في الصحيح من الرواية وفي الدين الضعيف لا تجب الزكاة
ما لم يقبض ما انتهى درهم ويحل الحول بعد القبض وثمن السائمة بمنزلة ثمن
عبد المخدمة ولو ورث ما انتهى درهم ديناً على رجل وحال عليه الحول لا زكاة عليه
حتى يقبض ما انتهى درهم ويعتد بما مضى من الحول قبل القبض وعن أبي حنيفة رجع
في رواية أخرى لا تجب الزكاة حتى يحول الحول بعد القبض ولو ورث سائمة
كان عليه الزكاة إذا حال الحول نوى أو لم ينو وعلى قول أبي يوسف ومحمد رجع
الديون كلها سواء تجب الزكاة قبل القبض وكلما قبض شيئاً يلزمه اداء زكاة
ذلك القدر قل المقبوض أو أكثر الأدين الكتابة فإن في بدل الكتابة لا تجب الزكاة
لما مضى من الحول قبل القبض وكذا لو كان بين رجلين عبد للتجارة وقيمته
الف درهم فاعتقه أحدهما وهو معسر واختار الأخر استسعاء العبد فقبض
السعاية بعد سنين لا زكاة عليه ما لم يحل الحول عليه بعد القبض ولو تزوج
امرأة على ابل بغير عينها فقبضت خمساً من الابل لا زكاة فيها في قولهم ما لم يحل
الحول بعد القبض في قولهم ولو تزوجها على ابل بغيرها فكذلك الجواب في قول
أبي حنيفة رجع يعتبر الحول بعد القبض وقال أبو يوسف ومحمد رجع تجب الزكاة
بحكم الحول الماضي ولو تزوج امرأة على أربعين شاة سائمة فقبضت فحال عليها
الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها زكاة النصف الباقية ولو كان
المهر عبداً فطلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل الدخول بها كان عليها جميع
الصدقة ولو تزوجها على ما انتهى درهم ودفع إليها ثم طلقها بعد الحول فلا زكاة ^{كان}
عليها زكاة الماشئين وفي دية المقتول أن قضى القاضي بالدية من الدراهم

اوالد نانيرو قبض ورثة للقتول بعد المحول على قول ابي حنيفة ربح لا تجب الزكاة
 ما لم يحل المحول بعد القبض. وان قضى القاضى بالدية من الابل لازكاة في قولهم حقه
 يحول المحول بعد القبض. كما لو تزوج امرأة على ابل بغير عينها وقبضت يعتبر المحول
 بعد القبض. اذا جرد اياه او عبد بمائة درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل المحول بعد القبض
 في قول ابي حنيفة ربح. فان كانت الدار والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما بعد المحول
 كان عليه درهم بحكم المحول المأخوذ قبل القبض لان اجرة دار التجارة وعبد التجارة بمنزلة
 ثمن مال التجارة في الصحيح من الرواية. وفي الاجارة المرسومة بتجارا اذا عمل الاجرة
 وبقي المال في يد الأجرسنيين حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه قال ان
 كانت الاجرة من الدراهم ومن الدنانير كان زكوتها على الأجر لانه ملكها بالقبض وعند
 انقضاء الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرهما فكان بمنزلة رد عينه
 بعد المحول. وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد البزدوي ومحمد الائمة السرخسي
 ربح ان زكوتها تجب على المستاجر ايضا لان الناس يعدون مال الاجارة ديناً على الأجر
 وفي بيع الوفاء المعهود بسم قد تجب زكاة الثمرة على البائع. وعلى قول الشيخ الامام
 الزاهد علي بن محمد البزدوي ومحمد الائمة السرخسي ربح تجب على المشتري ايضاً. وفيه
 نفع اشكال وهو انه لو اعتبر ديناً عند الناس ينبغي ان لا يجب الزكاة على الأجر
 والبائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر ايضاً لانه وان اعتبر
 ديناً للمستاجر فليس بمنفعة فحقه لانه لا يمكنه المطالبة قبل فسخ الاجارة
 ولا ملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على المجاهد او فوقه وثمة لا تجب الزكاة
 ما لم يحل المحول بعد القبض. وان كانت الاجرة عينا ونقوى العين في يد الأجر
 الى وقت انقضاء الاجارة تسقط الزكاة عن الأجر لانه استحق عليه عين مال

الزكوة رجل له مائة درهم في يد ومائة درهم اخرى دين له على غيره فحال عليه
 المحول ذكر عصام رح ان عليه الزكوة وهو محمول عليه ما اذا كان الدين بدل مال
 التجاره ويكون المديون مليا مقرا بالدين رجل له على رجل مائتا درهم فحال
 المحول الاشهر اثم استفاد الف اتم الحول على المائتين لا يجب عليه زكوة الالف
 ماله ياخذ من الدين اربعين درهما فاعدا في قول ابو خيفة رح لانه لا يجب عليه زكوة
 المائتين ما لم يقبض اربعين درهما فاذا لم يقبض عليه الادا من اصل لا يجب عن
 الفائدة رجل له دين على رجل وهبه من ثالث وكله بقبضه وحال المحول ثم
 قبضه الموهوب لكملت الزكوة على الواهب لان الموهوب له وكيل في القبض الذي
 يمنع الزكوة اذا كان له مطالب من جهة العباد كالقرض وغن المبيع وضمان المتلف
 وارش الجراحه ومهر المرأة كان الدين من المنقود او من المكيل او الموزون او الثياب
 او الحيوان وجب بنكاح او خلع او صلح عن دم عمد وهو حال او اجل فان كان المال
 فاضلا عن الدين كان عليه زكوة الفاضل اذا بلغ النصاب وان تحقه دين بعد وجوب
 الزكوة لا يسقط الزكوة ووجوب الزكوة في النصاب ودين الزكوة بان استهلك النصاب
 بعد الحول يمنع الزكوة ليستوى فيه المال الظاهر والباطن وقال ابو يوسف رح
 نفس الزكوة في النصاب يمنع الزكوة ودين الزكوة لا يمنع اذا ملك الرجل مائتي درهم
 وخمسة دراهم فمضى عليها حوالا قال ابو خيفة رح عليه عشرة دراهم لان بمضى الحول
 الاول وجب عليه خمسة للمائتين ولا يجب عليه الخمسة الزيادة زكوة لان عند
 لا يجب الزكوة فيما دون الاربعين فمضى الحول الثاني وماله مائتان سوى الزكوة
 الاول فتجب عليه خمسة اخرى وقال ابو يوسف ومحمد رح عليه للسنة الاولى
 خمسة دراهم وغن درهم لان عندهما يجب الزكوة في الكسور بقية ماله في السنة

الثانية مائتان الأتمن دراهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء. ولو ملك الرجل
 ألف درهم ومضيه عليها ثلثة احوال كان عليه المحول الاول خمسة وعشرون للمحول
 الثاني في قول ابى حنيفة ربح عليه زكوة تسعمائة وستين لان عنده لا تجب الزكوة
 فيما دون الاربعين والمحول الثالث زكوة تسعمائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون
 وعندهما تجب الزكوة في الكسور ايضا. فان ضاع منها ثمان مائة وبقي مائتان كان عليه
 خمسة دراهم لا غير كانه لم يملك الا مائتي درهم فكان عليه زكوة المائتين. وان ملك
 الرجل على رجل ثلثمائة درهم ومضيه عليها ثلثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال
 ابو حنيفة ربح يركى للسنة الاولى خمسة دراهم وللسنة الثانية اربعة دراهم عن مائة
 وستين ولا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين هلاك النصاب بعد وجوب
 الزكوة يسقط الزكوة هلك بعد ما طلب الامام او الماسعي او قبله عند مشاخصه خارج
 وهل ياتم بتاخير الزكوة بعد التمكن ذكر الكرخي ربح انه ياتم وهكذا ذكر الحاکم الشهيدي
 في المنتقى وعن محمد ربح ان من اخر الزكوة من غير عذر لا يقبل شهادته. فارق محمد ربح
 بين الحج وبين الزكوة فقال لا ياتم بتاخير الحج وياتم بتاخير الزكوة لان في الزكوة حق الفقراء
 فباتم بتاخير حقهم اما الحج خالص حق الله تعالى. وروى هشام عن ابى يوسف ربح انه
 لا ياتم بتاخير الزكوة وياتم بتاخير الحج لان الزكوة غير موقفة اما الحج فريضة يتعلق
 اداؤها بالوقت بمنزلة الصلوة وعسى لا يدرك الوقت في المستقبل. رجل ملك مائتي درهم
 فضمه عليه حو لان ليس عليه زكوة السنة الثانية لان زكوة السنة الاولى صارت مانعا
 لوجوب الزكوة في السنة الثانية ولم يحل المحول على المائتين فاسهمك النصاب قبل اداء
 الزكوة ثم استفاد مائتي درهم وحال المحول على المستفاد لا يجب عليه زكوة المستفاد لان
 زكوة نصاب الاول دين في ذمته فمغ زكوة المستفاد. ولو ملك نصابا وتزوج امرأة على حدة

وحال الحول على النصاب لا يجب عليه الزكاة لأن وجوب الحجية حق المرأة مانع وجوب الزكاة ولو وجبت عليه كفارة يمين أو ظهار أو قتل لا يمنع الزكاة ولا يمنع الدين وجوب العشر والخراج. ويمنع صدقة الفطرمات من عليه الزكاة تسقط الزكاة ولا تصير ديناً في الزكاة إلا أنه لو أوصى بإداء الزكاة يجب تنفيذ الوصية من ثلث ماله والردة بمنزلة الموت ولو أخر زكاة المال حتى مرض يؤدى سر من الورثة. وإن لم يكن عند مال وإرادان يستقرض لإداء الزكاة فإن كان في أكبر رأية أنه إذا استقرض وذى الزكاة واجتهد لقضاء دينه بقدره على ذلك كان الأفضل له أن يستقرض فإن استقرض وأدى ولم يقدر على قضاء الدين حتى برحى أن يقضه الله تعالى دينه في الأخرة. وإن كان أكبر رأيه أنه إذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين كان الأفضل له أن لا يستقرض لأن خصومة صاحب الدين أشد. رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة لعبد بقدر الدين ولو كان العبد الخدمية كان على المولى صدقة فطر رجل له ألف درهم فاعتصب من رجل الفاء الغصب منه رجل آخر هذه الألف وللغاصب الثاني أيضاً ألف درهم فاستهلك الثاني الغصب وحال الحول على مال الغاصبين ثم أبرأهما المغضوب منه كان على الغاصب الأول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثاني لأن الأول أن ضمن العصب للمغضوب منه كان له أن يرجع على الغاصب الثاني فلم يكن ماله مشغولاً بالدين أما الثاني ضمن الغصب فليس له أن يرجع بذلك على غيره وصار ماله مشغولاً بالدين قبل الأبراء فلا يكون سبباً للزكاة. رجل عليه ألف درهم رجل وكلهما رجل بغير إذنه وللأصيل والكفيل لكل واحد منهما ألف درهم فحال الحول على ماله ثم أبرأهما منه صاحب الدين لا زكاة على واحد منهما لأن كل واحد منهما كان مطالباً بالدين فلا يرجع أحدهما بالدين على صاحبه. رجل انتقط الفاء وعرفها منه ثم تصدق بها وله ألف درهم فحال الحول على الفقه كان عليه زكاة الفقه استحساناً لأن الدين ليس واجباً

لا احتمال ان صاحب اللقطة يجيز الصدقة ولا انه ليس هنا احد يطالبه من حيث الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكاة يوجب الضمان. واستبدال المال النجاسة بمال التجارة لبس باستهلاكه وبغير مال التجارة استهلاكه واستبدال المسائمة بالسائمة استهلاكه. واقرض النصاب بعد الحول ليس باستهلاكه وان نوى للمال على المستقرض وكذا الوعار الثوب للتجارة بعد الحول ولا يجب الزكاة على المجنون اذا كان مطبقا وتجب على المني عليه وان استوعب الاغنام حولا كاملا. ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان يتم الحول كان عليه الزكاة لان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يمنع الصوم فاذا لم يستوعب السنة لا يمنع الزكاة. وعن ابي حنيفة رجا اذا بلغ الصبي مجنونا ثم افاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم افاق ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي الذي جن في اول الحول ثم افاق في السنة يعتد بما مضى من الحول. والذي يجن ويفيق بمنزلة العاقل. رجل اودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجده بعد سنين و اخذ ماله لا زكاة عليه ولو اودع رجلا يعرفه ثم نسيه سنين ثم تذكر بعد ذلك كان عليه زكاة ما مضى. وان سقط ماله في البحر ثم وصل اليه بعد سنين لا زكاة عليه لما مضى وكذا المغصوب المجهود اذا رده الغاصب بعد سنين. وكذا الذي ذهب به العدو الى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين. والعبد اذا ابق من مولاه ثم عاد اليه بعد سنين. والمدفون في الفلاة اذا نسي مكانه وان دفن في دار رداء غيره ونسي مكانه ثم وجده بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى واختلف المشايخ في المدفون في الكرم والارض اذا نسي مكانه والدين المجهود بمنزلة الساقط في البحر فان كان القاضي يعلم بالدين روى هشام عن محمد رجا انه نصاب وان لم يكن القاضي علم بالدين وله بيعة عادلة لم يقم بها حتى مضت السنون روى هشام عن محمد

انه لا يكون نصابا. واكثر المشايخ رجع على خلافة وفي الاصل لم يجعل الدين المحمود
 نصابا ولم يفصل. قال شمس الائمة السرخسي رجع الصحيح جواب الكتاب اذا ^{لنفس}
 كل قاض بعد ل ولاكل بينة تعدل وفي الخصومة بين يدي القاضيه ذل وكل ^{في}
 واجد لا يختار ذلك. وان كان المديون يقره السر ويحمد في العلانية لم يكن
 نصابا وان كان للديون مقرا الا انه معسر فهو نصاب. وان كان على مفلس فلسه
 القاضيه وهو مقر يكون نصابا في قول ابن حنيفة و ابن يوسف رجع الاول وان كان
 مقرا فلما كان قدمه الى القاضيه حمد فقامت عليه البينة ومضى زمان في تعديل
 الشهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكوة من يوم حمد عند القاضيه الى ان عدل الشهود
 لانه كان جاحدا وتلزمه الزكوة فيما كان مقرا قبل الخصومة. ولو كان الدين على
 ملي مقربه وهرب المديون الى مصر من الامصار فعليه الزكوة فيما يقبض منه لانه
 قادر على ان يطلب او يبعث بذلك وكيلًا. وان لم يقدر على طلبه وعلى الوكيل فلا
 زكوة عليه. وعلى ابن السبيل زكوة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه. رجل تزوج امرأة
 على الف ودفع اليها ولم يعلم انها امه فحال المحول عند هاتم علم انها كانت امه رجت
 نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روى عن ابن يوسف رجع انه لا زكوة على ما
 منهما. وكذلك رجل خلق نجمة انسان فقصه عليه بالدية ودفع الدية اليه فحال
 المحول ثم نبئت نجمة وردت الدية اليه لا زكوة على كل واحد منهما. وكذلك رجل اقر
 لرجل يدين الف درهم ثم دفع الالف اليه ثم تصاد قاعد المحول انه لم يكن عليه دين
 لا زكوة على كل واحد منهما وكذلك رجل وهب لرجل الفاد دفع الالف ثم رجع في الهبة
 بعد المحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لا زكوة على كل واحد منهما. رجل اشترى
 عبدًا للتمجاة بساوى مائتي درهم بمائتي درهم ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال

تحول فوات العبد عند البائع كان على البائع زكاة الماشتين وكذلك على المشتري
 أما على البائع فلا لأنه يملك الثمن بحال الحول عليه عند موافقه على المشتري لأن
 العبد كان للتجارة وبموته عند البائع انفسخ البيع والمشتري اخذ عوض العبد
 ما تبقى ربحه فان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة الماشتين انه يملك الثمن
 ومضى عليه الحول عند انفساخ البيع تحقه دين بعد الحول فلا يسقط عنه زكاة
 الماشتين ولا زكاة على المشتري لان الثمن زال عن ملكه لانه لم يملك الماشتين
 كاملا وانفساخ البيع استفاد الماشتين بعد الحول فلا تجب عليه الزكاة وجعل على
 رجل ألف درهم دين وتخل به رجل بأمر المديون او بغير امره وللأصيل والكفيل
 لكل واحد منهما نصف درهم فحال الحول على مالهما لا زكاة على كل واحد منهما لان
 كل واحد منهما نصف من مطالب بالالف ولو اعتصب رجل الفان رجل فجاء آخر واعتب
 الألف من الغاصب راسه هلكه لكل واحد من الغاصبين ألف فحال الحول على مال
 الغاصبين كان على الغاصب الأول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثاني لان الأول
 اوضح من الغصب يرجع على الغاصب الثاني املو ضمن لا يرجع على الأول وانما فارق
 الغصب الكفالة وان في الكفالة بما اذا أدى الكفيل يرجع على الأصيل لان الغصب ليس له ان
 يطالب بهما جميعا بل اذا اختار تضمين احدهما يبرأ الآخر اما في الكفالة له ان
 يطالب بهما جميعا فكان كل واحد منهما مطالبا بالالف رجل له رجل الف درهم فحال الحول
 عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل له الف
 فحال عليه الحول فاستهلكه رجل ثم ان صاحب الألف أبرأ المستهلك سقطت
 عنه الزكاة وكذلك رجل اقترض الفه رجلا بعد ما حال الحول ثم أبرأ المستقرض
 انقرض سقطت عنه الزكاة وكذلك رجل عند متاع التجارة وحال عليه

الحول فباعه من رجل ثم ابرأ المشتري عن الثمن سقطت عنه الزكوة لان من عليه
 الزكوة فله ان يبيع ماله بمال الزكوة ويقضه بعد الحول فاذا صار مال الزكوة ديناً
 بسبب يملكه صار كأنه كان ديناً من الأصل وفي الدين ما لم يقضه لا يلزمه الاداء
 فاذا سقط الدين بالابراء سقط عنه الزكوة رجل له غنم سائمة اشتراها رجل ولم يقضها
 ٩ حتى حال الحول ثم قبضها لآزكوة على المشتري فيما مضى ويستقبل حولا بعد القبض لانها
 مضمونة على بائعه بالثمن. وكذا السائمة اذا غصبها رجل والغاصب مقر بالغصب
 المالك يضمنها من المالك ثم رد ما على المالك بعد الحول لازكوة على صاحب الغنم فيما مضى
 وكذا لو كانت السائمة رهناً عند رجل بالف والراهن مائة الف فحال الحول على الرهن
 فييد المرتهن كان على الراهن زكوة ما كان عند من المال الا الالف التي هي دين عليه
 ولا زكوة عليه في غنم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين فرق بين الدراهم وبين السائمة
 الدراهم اذا كانت غصبا عند رجل والغاصب مقر بالغصب كان على صاحبها الزكوة
 اذا قبض وفي غصب السائمة ليس على صاحبها الزكوة وان كان الغاصب مقر ارجل الف
 درهم مضى عليه ما شهر ثمان صاحب الالف اتلف الرجل متاع قيمته الف ثم ابرأ صاحب
 المتاع عن ضمانه قال زفر بن زفر يستقبل حولا بعد الابراء. وقال ابو يوسف رج اذا حال
 عليها الحول منذ ملكها كان عليه زكوتها

فصل في اداء الزكوة

اداء الزكوة على نوعين اداء بعد الوجوب وتحويل الزكوة قبل الوجوب. اذا اراد الرجل
 اداء الزكوة الواجبة قالوا الفضل هو الاعلان والظهار وفي التطوعات الفضل هو
 الاخفاء والاسرار. قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج الفضل لصاحب
 المال الظاهر ان يؤدى الزكوة الى الفقراء بنفسه لان هؤلاء لا يضعون الزكوة مواضعها

فاما الخراج فانهم يضعون مواضعه لان موضع الخراج انما قلته وهو لا مقام له لانهم
يحبون بيضة الاسلام. قال يكره اخراج الصدقة الى فقراء بلدة اخرى لان يخرجا
الاقرباء. هكذا روى ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ر.ج. وروى
الحسن عن ابي حنيفة ر.ج. رجل بعث ذكوة ماله الى فقراء بلدة اخرى غير البلد الذي هو فيه
قبل تمام الحول ثم الحول على المال في البلد الذي بعث اليه فانه يجوز ذلك. رجل له مال
في بلد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكوة الى فقراء المصر الذي فيه المال
دون المصر الذي هو فيه. ولو كان مكان الزكوة وصية للفقراء فانه تصرف الى فقراء البلد
الذي فيه الميت رجل له اخ تضرع القاض عليه بنفقة فكساء واطعمه ينوي به الزكوة
قال ابو يوسف ر.ج. يجوز وقال محمد ر.ج. يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام. وقول ابي يوسف
ر.ج. في الاطعام خلاف ظاهر الرواية. رجل اعطى رجلا دراهم ليتصدق بها على الفقراء تطوعا
فلم يتصدق المأمور حتى نوى الأمر زكوة ماله من غير ان يتلفظ به ثم تصدق المأمور بها
عن الزكوة وكذا الوامر بان يتصدق بهما عن كفارة اليمين ثم نوى الزكوة ثم تصدق المأمور
جازت عن الزكوة. ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله علي ان تصدق بهذه المائة فدخل
الدار وهو ينوي عند الدخول ان يتصدق بهما عن الزكوة ثم تصدق بهما لم يخرج عن الزكوة
لان في الفصل الاول يدل لوكيل كيد المؤكل ودفعه كدفع المؤكل فاذا نوى الزكوة كان عملا
اما في المسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابقة فلا يصح ر.ج.
رجلان دفع كل واحد منهما زكوة ماله الى رجل ليؤدي عنه فخلطهما لهما ثم تصدق ضمن
الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه. وكذا لو كان في يد رجل اوقاف مختلفة فخلط
موال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا. وكذا البياع والسمار اذا اختلط اموال
الناس والطحان اذا اختلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطحان مازونا بالخلط عرفا

من عليه الزكوة اذا شك انه هل ادى الزكوة ام لا قال ابن مبارك رجع يؤدي
الزكوة. كما لو شك في اداء الصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في اداء الصلوة بعد
خروج الوقف فانه لا يلزمه الاداء من عليه الزكوة اذا كان يؤخر ليس للفقير
ان يطالبه ولا ان ياخذ ماله بغير علمه. فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترده
ان كان قائما في يده ويضمنه ان كان هالكا. فان لم يكن في قرابة من عليه الزكوة
او في قبيلته اخرج من هذا الرجل فكذلك ليس له ان ياخذ ماله. وان اخذ
كان ضامنا في الحكم اما في ما بينه وبين الله تعالى يرجي ان يحل له ان ياخذ رجل
دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نفسه الكبير او الصغير
او امرأته وهم محايض جاز ولا يمسك لنفسه شيئا. رجل امر رجلا بان يؤدي عنه
الزكوة من مال نفسه فادى المامور فانه لا يرجع على الامر بالمعصية الرجوع. و
كذلك لو قال لغيره هب لفلان درهما او قال الموهوب له لرجل عوض لو اهب عن
هبة من مالك ففعل المامور ذلك لا يرجع على الامر. ولو قال لغيره انفق على عيالي
او انفق في بناء دارى وليس بينهما ما خلط ولم يدكر الرجوع فانفق المامور قال
شمس الائمة السرخس رجع يرجع على الامر وقال الشيخ الامام المعروف بجواهر زكوة
رجع لا يرجع بغير شرط. والمديون اذا امر رجلا بقضاء دينه ف قضى المامور يرجع على
الامر بغير شرط وفي الجبايات والمقن المالية اذا امر بغير بادائها عنه فادى المامور
قال الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام علي بن محمد البزدوى رجع يرجع المامور على
الامر بغير شرط. وكذا في كل ما كان مطالب من جهة العباد حسا. قال رجع ومن قسم
الجبايات والمقن بين الناس على السوية يكون ما جورا. والرجل اذا اخذه السلطان
ليصادره فقال الرجل خلصني والاسير في يد الكافر اخذ العرغرة بذلك فدفع المامور

ما لا يخلص الأمر اختقلوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المستثنين إلا بشرط الرجوع
 وقال بعضهم في الأسير يرجع وله الذي أخذ السلطان لا يرجع إلا عند شرط الرجوع
 وقال شمس الأئمة السرخسي رج يرجع في المستثنين وإن لم يشترط الرجوع عامل الخراج
 إذا أخذ الخراج من الأكاروب الأرض غائب في ظاهر الرواية لا يرجع. وذكر في الفتاوى
 لا يبيح الميث رج أنه يرجع. ولو أخذ العامل الخراج من الخارج لا يرجع وعامل الجباية إذا
 أخذ الجباية من المستاجر اجارة طويلة أو من يسكن الدار والحائوت بالخلعة قالوا
 هذا وما لو أخذ الخراج من الأكار سواء رجل دفع زكاة ماله إلى رجل واحد بالادام نذر
 أدى الأمر بنفسه ثم الوكيل قال أبو حنيفة رج يضمن الوكيل بما أدائه لو لم يعلم ومن لا يضمن
 رج إن لم يعلم ضمن وإن لم يعلم لا يضمن رجل وجبت عليه زكاة المائتين فأفوز خمسة
 من ماله ثم ضاعت عنه تلك الخ لا تسقط عنه الزكاة. ولو مات صاحب المال
 بعد أن أفوز الخمسة كانت الخمسة ميراثا عنه. عن هشام رج قال سألت محمد رج عن
 رجل قال ما تصدقت به إلى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل يتصدق ولا
 النية قال لا يجزيه قلت فإن أخرج الدراهم وصيرها في كفة وقال هذا من الزكاة فجعل
 يتصدق ولا تحضر النية قال أرجو أن يجزيه. إذا هلك الوديعة عند المودع نذير
 القيمة إلى صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يريد به الزكاة لا يجزيه. ويكره ^{أصله} ^{أصله}
 منع الزكاة وإبطال الشفعة في قول محمد رج خلافا لابي يوسف رج. رجل أدى خمسة
 من المائتين بعد التحول إلى الفقير لأجل الزكاة ثم ظهر فيها دراهم ستوقفة لم يكن تلك
 الخمسة تركوه نقصان النصاب وإن أراد أن يسترد الخمسة من الفقير ليس
 له ذلك لأنه لما ظهر أن الزكاة لم تكن واجبة ظهر أن الصدقة وقعت تطوعا
 رد الفقير بخياره كان فلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيرا

لا يصح رده وإن دفع خمسة من المائتين بعد الحول إلى رجل وامرأة بأن يتصدق
 بهما عن الزكاة فلا يتصدق حتى يجد ماله درهماستوقا كان له أن يسترده من
 الوكيل. رجل ظن أن ماله خمسمائة فادى زكاة خمسمائة فظهر أن ماله كان أربع
 مائة^{مائة} لأن لم يكن يجعل الزيادة من السنة الثانية لأن الزيادة إن لم تقع زكاة أمكن جعلها
 تجيلا فتجعل تجيلا وكذا التاجر إذا مر على عامل الصدقة بمال فأخذ العامل منه
 أكثر من زكاة ماله على ظن أن ماله أكثر فظهر أنه كان أقل فتجعل الزيادة للسنة
 الثانية. وإن علم العامل مقدار ماله وأخذ منه الزيادة جورا لا اقتساب الزيادة
 من الزكاة لأنه ما أخذ الزيادة على وجه الزكاة وإنما أخذها جورا وظلما

فصل في هبة الدين من المديون بنية الزكاة

إذا ذهب الدين من المديون بعد الحول ينوى به الزكاة إن كان المديون غنيا
 لا يجوز ويضمن الواهب قدر الزكاة استحسانا. وإن كان المديون فقيرا فهو هبة
 الدين ينوى به زكاة مال عين عند الواهب لا يسقط عنه زكاة ذلك المال. وكذا لو
 نوى به زكاة دين آخر على غيره ولو هب جميع الدين من المديون بنية الزكاة عن الدين
 في الاستحسان يكون مؤديا ويسقط عنه الزكاة. وكذا لو هب كل الدين من المديون
 ولم ينو به الزكاة كان مؤديا زكاة هذا الدين استحسانا كما لو كان النصاب عيناً^{هبة} فهو
 النصاب من الفقير بعد الحول ولم ينو شيئا كان مؤديا استحسانا لو كان النصاب عيناً
 فتصدق بالنصاب على الفقير ولم ينو شيئا كان مؤديا قياسا واستحسانا. وإن هب^{من}
 المديون خمسة من الدين ينوى به زكاة المائتين لا يجوز عن المائتين قياسا و
 استحسانا. وهل تسقط عنه زكاة الخمسة وهو ثمن درهم في القياس لا تسقط
 وإذا الاستحسان تسقط وله هبة خمسة من المائتين ولم ينو شيئا قال أبو يوسف^{سقط}

رج لا يسقط عنه زكاة الخمسة. وكذلك لو هب من المديون مائة وخمسة وتسعين
وبقي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكاة في قول أبي يوسف رج. ولو هب
من المديون مائة وستة وتسعين يسقط عنه من الزكاة درهم ويؤدي أربعة
وعلى قول محمد رج يسقط عنه زكاة ما وهب. وإن وهب خمسة يسقط عنه زكاة
الخمس وهو ثمن درهم. وإن وهب مائة يسقط زكاة المائة. وإن وهب الكل
ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع يسقط زكاة الكل

فصل في تعجيل الزكاة

يجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله وكما يجوز التججيل بعد
ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة. رجل له مائة درهم
فجعل منها خمسة وعشرين عنها وعما يستفيد في السنة فحال الحول ومعه ألف
درهم لا يجوز ما عجل ولو ملك مائتي درهم فجعل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في
يده الأدرهما ثم استفاد تمام ألف درهم يحزبه ما عجل. ولو كان له خمسة من الإبل الحول
فجعل شاتين عنها وعما في بطونها ثم نتجت خمساً قبل الحول اجزأه ما عجل. وإن عجل عما
تجمل في السنة الثانية لا يجوز. رجل له ألف بيض وألف سود فجعل خمسة وعشرين
عن البيض فهلك البيض قبل الحول اجزأه ما عجل عن السود. وكذا لو عجل عن السود
فصاعت كان عن البيض. ولو حال الحول وهما عند ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما
عجل عما بقي وعليه تمام زكاة ما بقى. وكذا لو أدى الزكاة عن أحد المالين بعد الحول كان
الأداء عنهما. وفي النودار إذا عجل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول
لا يجوز شيء من المجل عن الباقى وعليه زكاة الباقى ولو كان عند ألف درهم ومائة
دينار فجعل عن الدينارين قبل الحول دينارين ونصفاً ثم ضاعت الدينارين قبل الحول وحال

المحول على الدراهم جازما مجل عن الدراهم اذا كان يساوي خمسة وعشرين درهما
 كذا لو مجل خمسة وعشرين درهما عن الدراهم قبل المحول ثم هلك الدراهم جازما مجل
 عن الديناني بقيته. وان لم يهلك احد هاتين حال المحول ثم هلك المال الذي مجل عنه
 كان المجل عن المالين ولو حال المحول على الف درهم ومائة دينار فادى زكاة احدهما
 بعينه كان المؤدى عن المالين. ولو كان له خمس من الابل السائمة واربعون من الغنم
 فعجل زكاة احد الصنفين وحال المحول على الصنف الاخر لم يكن المجل زكاة عن الباقي
 ولا يشبه هذا الدراهم والديناني لان في الدراهم واندرنا يربكل نصاب احدهما بالآخر
 يضم البعض الى البعض فكانت جنسا واحدا. بخلاف السوائم. ولو كان له الف سودو الف
 بيض فعجل عن احد المالين ثم استحق المال الذي مجل عنه قبل المحول لم يكن المجل عن الباقي
 وكذا لو استحق بعد المحول لان الاستحقاق مجل عما لم يملك فبطل تعجيله. ولو زكاة عن الف
 درهم بعد المحول فضاقت الالف ولدين على رجل لم يكن المؤدى زكاة عن دينه. ولو كان
 الاداء والهلاك قبل المحول اخراة عن زكاة دينه

فصل فيمن يوضع فيه الزكاة

مصرف الزكاة ما ذكر الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء الآية. والفقير عند المجتعية
 من ليس له نصاب وعنده ما يكفي ولا يسأل الناس. والمسكين هو الذي يسأل الناس
 ولا يجد قوتا ولا يحمل السؤال لمن كان عند قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحمل
 السؤال لمن كان كسوبا او يملك خمسين درهما. ويجوز مصرف الزكاة الى من لا يحمل له السؤال
 اذا لم يملك نصا يادوان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه يحتاج اليها للتخفيف والتدبير
 والتصحيح يجوز مصرف الزكاة اليه. وكذا لو كان عند من المصالحف وهو يحتاج اليه
 وان كان لا يحتاج اليه وهو يساوي مائتي درهم لا يجوز مصرف الزكاة اليه ولا له اخذ

الزكوة. وإن كان عند طعام شهر وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الزكوة اليه
 وإن كان أكثر من شهر لا يجوز. وقال بعضهم يجوز أن كان عند طعام سنة وكذلك
 كان له كسوة الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصيف يجوز له
 اخذ الزكوة. وكذلك لو كان له حوانيت او دار غلة تساوي ثلثة آلاف درهم وغلتهما تكفي
 لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكوة اليه في قول محمد ر. ولو كان له ضيعة تساوي
 ثلثة آلاف ولا يخرج منها ما يكفي له ولعاليه اختلفوا فيه. قال محمد بن مقاتل ر. يجوز له
 اخذ الزكوة. ولو كان له دار فيها بستع البيت يساوي مائتي درهم. قالوا ان لم يكن في البستان
 ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغتسل وغير ذلك لا يجوز صرف الزكوة اليه وهو بمنزلة
 من له متاع البيت وجواهر والذي له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة جاز له
 ان ياخذ من الزكوة قدر كفايته الى حلول الاجل. وكذلك المسافر الذي له مال في وطنه
 يجوز له ان ياخذ من الزكوة مقدار البلاغ الى وطنه. وإن كان الدين غير مؤجل فان كان
 من عليه الدين معسرا يجوز له اخذ الزكوة في اصح الاقاريل لانه بمنزلة ابن السبيل
 وإن كان المديون موسرا معتزلا يحل له اخذ الزكوة. وكذلك اذا كان جاحدا وله
 على الدين بيينة عادلة. وإن لم يكن له بيينة عادلة لا يحل له اخذ الزكوة ما لم
 يرفع الامر الى القاضي فيحلفه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له اخذ الزكوة
 وعلى هذا قالوا ان الدين المحجود انما لا يكون نضابا اذا حلفه القاضي وحلف
 اما قبل ذلك يكون نضابا حتى لو قبض منه اربعين درهما يلزمه اداء الزكوة
 ويجوز دفع الزكوة الى فقيرة زوجها موسر في قول ابي حنيفة ومحمد ر. فرض لها
 النفقة او لم تفرض. ولا يجوز الى صغير والده غني فان كان الابن كبير اجاز. ولو دفع
 الزكوة الى ابنة غني يجوز في رواية عن ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة ومحمد ر. وكذلك

لو دفع إلى فقير له ابن موسي وقال أبو يوسف ربح ان كان في عيال الغني لا يجوز ان يربح
 جاز ولا يجوز لمن عليه الزكاة ان يدفع زكاة ماله العبد ولا المدبره ولا الام ولد
 ولا المكاتبه علم بذلك او لم يعلم ومعتق البعض عند أبي حنيفة ربح بمنزلة المكاتب
 ولا يجوز الدفع العبد مولا غني ولا المدبره ولا الام ولد فان دفع وهو لا يعلم
 ثم علم اجراه في قول أبي حنيفة ومحمد ربح ويجوز الدفع المكاتب غني علم بذلك اطلق
 ولا يجوز الدفع اليه هاشم ولا الى موالهم فان دفع وهو لا يعلم ثم علم جاز وكما لا يجوز
 صرف الزكاة اليهم ولا الى موالهم لا يجوز صرف كفارة اليمين والظهار والقتل
 وعشر الارض وجزاء الصيد وغلة الوقف عن أبي يوسف ربح في رواية يجوز صرف غلة
 الوقف اذا كان الوقف عليهم بمنزلة الوقف على الغنيله وان كان الوقف على الفقراء
 ولهم بني هاشم لا يجوز دفعها الى بني هاشم وموالهم وبني هاشم الذين لا يحمل لهم
 الصدقة آل عباس وآل علي وآل عقیل وآل جعفر ولد حارث بن عبد المطلب ولا يجوز
 دفع الزكاة الى الغني مان دفع الى شخص ظن انه فقير فظهر انه كان غنيا يجوز في قول أبي حنيفة
 ومحمد ربح ولو صرف الى فقير ثم ظهر انه صرف الى ابيه او ابنته جاز في قول أبي حنيفة و
 محمد ربح في رواية الاصل ولا يجوز صرف الزكاة الى الكافر حرييا كان او ذميا فان صرف
 الى شخص ظن انه مسلم فظهر انه كافر جاز في رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة
 ربح ان لا يجوز اذا دفع الزكاة الى شخص ظن انه فقير فاذا هو غني جاز في قول أبي حنيفة و
 محمد ربح دفع الزكاة الى فقير مديون ليقضيه دينه افضل من الدفع الى فقير آخر
 ولا يجوز الدفع الى الغني وهو من يملك نصابا كاملا فاضلا عن مسكنه واثائه وركبه
 وسلاحه وخادمه الذي يحتاج اليه وثياب بدنه ولا يجوز دفع الزكاة الى اولاده
 واولاد اولاده من قبل الذكور والاناث وان سفلوا ولا الى والديه واجدادهم

وجلبته وإن علواً من قبل الأبلاء والأمهات ويجوز له سائر قوائمه نحو الأخت والأخوة والأولاد
 والأعمام والعمة والأخوال والخالات ولو دفع إلى أخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصاباً
 إن كان الزوج ملياً لم يطلب إلا يمنع عن الأداء لا يجوز صرف زكوته إليها وإن
 كان فقيراً أو غنياً إلا أنه لا يعطى لو طلبت جازاً للصرف إليها. ولو بنى مسجداً بنية
 الزكاة لا يجوز. وكذا الحج والعمرة واعتاق العبد. وكذا الوقف دين نيت أجنبي غير
 امرئ. وإن قضى دين فقير بامرئ جاز ولو كف ميتاً لا يجوز. ولا يعطى الرجل زكوة ما
 زوجته عند الكل وكذا المرأة إذا دفعت إلى زوجها عند أبي خيفة رجلاً فلا صاحب له
 يجوز إعطاء النهرجة عن الجهاد والغصة عن المضاربة والتبذير المصوغ وإن كانت قيمة المصوغ
 أكثر من قول أبي خيفة رج. وإن كان المدفوع أقل قدر من الواجب لكنه يساوي الواجب في القيمة
 لا يجوز إلا عن قدره. وإذا دفع الزكاة إلى الفقير لا يتم الدفع ما لم يقبضها الفقير
 أو من له ولاية على الفقير نحو الأب والوصي يقضيان للصبي والمجنون أو من كان في
 عياله من الأقارب أو الأجانب الذين يعولونه والملتقط يقبض للقبط ولو دفع
 الزكاة للصبي لا يعقل أو مجنون فدفع الصبي إلى أبيه أو وصية قالوا لا يجوز كما لو دفع
 زكوته على دكان ثم جاء فقير وقبضها فإنه لا يجوز ولو قبض الصبي وهو راقد جاز
 وكذا لو كان يعقل القبض بأن كان لا يرعى به ولا يخلع عنه ولو دفع إلى مقوقر فقير
 جاز ولو دفع ثوباً زكاة أموالهم إلا من يأخذ الزكاة لفقيه فقير فاجتمع عند الأخذ
 أكثر من مائتي درهم قالوا كل من أعطى زكوته قبل أن يبلغ ما يفيد الأخذ مائتي درهم
 جازت زكوته ومن أعطى بعد ما اجتمع عند الأخذ مائتي درهم لا يجوز إلا أن يكون الفقير
 مد يده هذا إذا كان الأخذ أخذ الأموال بامر الفقير فإن أخذ بغير أمره جازت زكاة الكل
 لأن الأخذ إذا لم يكن بامر فقير كان لأحد وكذا من الدافعين فما اجتمع عند الأخذ

يكون مال المدافعين فجازت زكاة الكل كالودفع رجل مائة درهم أو أكثر أو كونه مال
 الفقير واحد، ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائة درهم إن أعطاه جاز عندنا. هذا
 إذا لم يكن الفقير مد يونا فإن كان مد يونا فندفع إليه مقدار ما الوقفية به دينه لا يسبق له
 شيء أو يسبق دون المائتين لأبأس به وكذا الوالم يمكن مد يونا لكن كان معيلا جاز أن
 يعطيه مقدار ما الوديع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين. والدفع إلى
 فقير ما ينسبه عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفريق على الفقراء. ولو وضع الزكاة
 على كفة فانتبه بها الفقراء جاز. ولو سقط ماله من يده فرفعه فقير فوضع به جاز إن كان
 عرفة والمال قائم وعن أبي يوسف رج إذا نوى الرجل أن يعطى فقيرا واحدا ليس عليه دين
 ألف درهم زكاة ماله فجاءه للعطى بالفوز فله ثمانمائة كل ما وزن مائة دفعها إليه قال مجزيه
 الألف من زكاة إذا دفع الألف في مجلس واحد والألف كان حاضرا في المجلس وإن كان
 الألف غائبا ونوى أن يعطى القافاة بمائة درهم فوزها ثم يعقب إلى ثمان مائة فوزها الجاز
 المائتان من الزكاة والباقي تطوع. والسلطان المجاز إذا أخذ صدقة الأموال الظاهرة
 اختلفوا فيه والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر رج أنه يسقط الزكاة عن أربابها ولا يؤمر
 بالاداء تأنسا لأن له ولاية الأخذ فصح اخذ وإن لم يضع الصدقة في موضعها وإن اخذ
 بجبايات أو ما لا بطريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه
 قال بعضهم لا يصح وقال شمس الأئمة السرخسيه الصحيح أنه يجوز ويستقط عنه الزكاة
 ويجوز دفع القيمة في الزكاة والنذر عندنا

فصل في النذر

رجل قال إن نجوت من هذا الغم فلله علي أن اتصدق بهذا الدرهم خيرا ثم أراد
 أن يتصدق بالقيمة لا بالخبر جاز. رجل في يده درهم فقال علي أن اتصدق بهذا الدرهما

فلم يتصدق حتى هلك سقط النذر وان لم يملك وتصدق بمثلها جاز ايضا ولو قل
كل منفعة تصل الي من مالك فله علي ان اتصدق بها فذهب لفلان شيئا كان عليه
ان يتصدق به كما لو ارسل النذر وان لم يهب له شيئا لكن اذن له ان يأكل من طعامه
فليس عليه ان يتصدق بشيء لان الفصل الاول ملك النادر ما اضيف اليه فيلزمه
الوفاء واما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصدق بشيء ولو قال ان فعلت
كذا فالصدقة في المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الديون في النذر ولو قال
مال صدقة على فقراء مكة فتصدق على فقراء بلدة اخرى جاز لان الصرف الى القير صرف
الى الله تعالى فلم يختلف المستحق فيجوز كما لو نذر بصوم او صلوة بمكة فصار وصلته ببلدة
اخرى جاز عندنا ولو قال ان رزقي الله تعالى مائة درهم فله علي زكوة مائة درهم
مائة درهم كان عليه زكوة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لان اختلاف المشرع ولو
قال ان فعلت كذا فال درهم من مال صدقة ففعل ذلك وهو لا يملك الامائة درهم
الصحيح انه لا يلزمه التصدق بما يملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر مضافا الى الملك ولا
السبب الملك فلا يصح كما لو قال مالي في المساكين صدقة وليس له مال لا يلزمه شيء
رجل قال كلما اكلت اللحم فله علي ان اتصدق بدراهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة
اكلها ولو قال كلما شربت الماء فعلي درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصة
درهم رجل سقط عنه شيء قال ان وجدته فله علي ان اقف ارضي هذا على ابناء السبيل
فوجدنا كان عليه الوفاء بالنذر فان وقف على من يجوز له صرف الزكوة اليه من الاقارب
او الاجانب جاز

فصل في العشر والخراج

الارض نوعان عشرية وخراجية فارض العرب كلها عشرية وهي ارض تهامة وحجاز ومكة

العتبية فزرعها المستعير عن اليخضة ربح فيه روايتان. وإن استأجر أو استأجر
 أرضا تصلح للزراعة ففرض المستأجر المستعير فيها كروما وجعل فيها الرطابا كان الحراج
 على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد ربح لأنها صارت كروما فكان حراج الكروم
 على من جعلها كروما. وإن عصب أرضا عشيرة وزرعها ان لم ينقصها الزراعة فلا عشر
 على رب الأرض كأنها أجزأها بالنقصان. بأع أرضا يبيضا وأخرجه اختلعا وفيه .
 قال بعضهم ان بقي من السنة تسعون يوما فالحراج على المشتري والأفعلى البائع
 وقال بعضهم ان بقي من السنة قد ما يتمكن المشتري من الزراعة أي زرع كان ويبلغ
 الزرع مبلغا يتابع قيمته ضعف الحراج الواجب كان الحراج على المشتري والأفعلى البائع
 وقال بعضهم ان بقي من السنة ما يتمكن المشتري ان يزرع فيها الدخرة ويدرك أو ^{يبلغ}
 مبلغا تبلغ قيمته ضعف الحراج الواجب كان الحراج على المشتري. وأختاروا المفتوى
 القول الاول. ولو اشتري أرض خراج ولم يكن في يد المشتري مقدرا ما يتمكن الزراعة
 فيها فآخذ السلطان الحراج من المشتري لم يكن للمشتري ان يبيع على البائع لانه ظلم ومن
 ظلم ليس له ان يظلم غيره. رجل باع أرضا خراجية فباعها المشتري من غيره بعد شهر
 ثم باعها الثاني من غيره كذا لك حتى مضت السنة ولم يكن في ملك احد من ثلثة اشهر
 لا خراج على احد. قالوا الصحيح في هذا ان ينظر الى المشتري الآخر ان بقي في يده ثلثة اشهر
 كان الحراج عليه. رجل باع أرضا فيها زرع لم يبلغ فباعها مع الزرع كان خراجها على ^{المشتري}
 على كل حال. وإن باعها بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث ربح ان هذا
 بمنزلة ما لو باع أرضا فارغا وباع معها حطة محصورة. هذا الذي ذكرنا اذا كانوا يأخذون
 الحراج في آخر السنة. فان كانوا يأخذون في اول السنة على السبيل التجيل فذالك
 محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري. رجل له قرية في أرض خراج فيها بيوت

عرف ذلك بتوظيف عمال عمره و اجازته ما فعل عماله . وفي ارض الزعفران والبستان
بقدر ما يطبق النصف الخارج مقدرا بالطاقة . والبستان كل ارض محوط فيها
اشجار متفرقة يمكن زراعة ما وسط الاشجار وليس في الاشجار التي تكون على المسان
شيء . فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم . فان كانت الارض لا تطبق
ان يكون الخراج خمسة دراهم بان كان الخراج لا يبلغ عشرة دراهم يجوز النقصان عن ذلك
حتى يصير الخراج مثل نصف الخراج وان كانت الارض تطبق الزيادة ففي كل بلدة فيها
توظيف من الامام لا يجوز تغييره ولا يزداد في قولهم وان لم يكن فيها توظيف من الامام على
قول ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رح ليس للامام ان يجعل الخراج اكثر من خمسة
دراهم وعلى قول محمد رح له ذلك . ارض خرجها وظيفة اغتصبها غاصب فان كان الغاصب
جاحدا ولا بدنة للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد . وان زرعهما الغاصب
ولم ينقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب او كان
للمالك بدنة ولم ينقصها الزراعة فالخراج على رب الارض . وان نقصها الزراعة عند
ابي يوسف رح الخراج على رب الارض قل النقصان او اكثر كانه اجرها من الغاصب بضمان
النقصان وعند محمد رح ينظر الى الخراج والنقصان فايهما كان اكثر كان ذلك على الغاصب
ان كان النقصان اكثر من الخراج فمقدار الخراج يؤدي الغاصب الى السلطان ويدفع
الفضل الى صاحب الارض . وان كان الخراج اكثر يدفع الكل الى السلطان وفي بيع الوفاء اذا
قبض المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب . وان اجر ارضه الخراجية او اعاد كان الخراج على
رب الارض . كما لو دفعها فزراعة الا اذا كان كوما ورطابا او شجرا ملتفا فان اجازته و
اعارته باطله لان هذا اجارة وقعت على استهلاك العين ولو اجر ارضه العشرية كان
العشر على رب الارض في قول ابي حنيفة رح . وقال صاحباه على المستاجر . وان اعاد ارضه

واليمن وطائف والعمان والبحرين قاله محمد بن ابراهيم بن عديب الى مكة وعدن
بين الاقصى حجر باليمن بمهرة، وسواد العراق وما سقى من انهار الاعاجم خراجية
وحد السواد طولاً من نجوم الموصل الى ارض عبادان وحد عرضاً من منقطع الجبل
من ارض حلوان الى اقصى الفارسية المتصل بعديب من ارض العرب وما سوى ذلك كل بلد فتح
عنة ولم يسلم اهلها ومن عليهم فخرج خراجية ان كان يصل اليها ماء الخراج وما الخراج ماء الا
التي حفرتها الاعاجم والتيسيون والحييون والدجلة والفرات خراجية في قول ابى يوسف
وكل بلدة فتحت صلحا وقبلوا الجزية فهي ارض خراج وكل بلدة فتحت عنوة وشبهها
الامام بن الغانمين فهي عشرية وكل بلدة فتحت عنوة واسلم اهلها قبل ان يحكم
الامام فيها بشيئ كان الامام بالخيار فيها ان شاء قسمها بين الغانمين وتكون عشرية
وان شاء من عليهم وبعد لم يكن الامام بالخيار ان شاء وضع العشرون شاء وضع
الخراج ان كانت تسقى بماء الخراج وارض الجبان التي لا تصل اليها الماء عشرية وما
احيي من الموات ان حيا بماء الخراج فهي خراجية وما لا يسقيها من الخراج واحيى
ادقناة ينظر الى ما حولها من الاضياء ان كان حوها ارض خراج فهي خراجية وان كان
حولها ارض عشر فهي عشرية وخراج الارض نوعان خراج مقاسمة وهو ان يكون
الواجب شيئاً من الخراج نحو الخمس والسدس وما اشبه ذلك وخراج وطيفة
وهو ان يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل جزء
يصلح للزراعة في كل سنة فغير من الخنطة او الشعير ودرهم الفقين ثمانية اوطال
والدوم عشرة بوزن سبعة. وقد ذكرنا تفسيره. والجريب ستون ذراعاً في ستين
ذراعاً بن، وان الملك وذراع الملك يزيد على ذراع العامة بقبضة من قصات الرجل
الوسط وفي كل جريب يصلح للرباط خمسة دراهم وفي جريب الكرم عشرة دراهم

روناز ليستغلها ولا يستغلها الا يجب فيها شيء . وكذا لك الرجل اذا كان له دار
 خطبة في مصر من امصار المسلمين جعلها بستانا او غرس فيها نخلا او اخر جهها
 عن منزله ليس فيها شيء لان ما بقي من الارض تبع الدار . وان جعل كل الدار
 بستانا فان كان في ارض العشر ففيها العشر . وان كان في ارض الخراج
 ففيها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى في قول
 ابن حنيفة رحمه الله . السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه
 جازي يقول لابيوسف ربح خلافا للمحمد رحمه الله والغنوي على قول ابي يوسف رحمه
 الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاة والفقهاء . وَالْمَدَّةُ
 جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج
 ممن هو عليه كان لصاحب الارض ان يتصدق به . وان تصدق بعد الطلب
 لا يخرج عن العهدة . اشترى ارض خراج فجعلها دارا وبني فيها بناء كان عليه
 خراج الارض كما لو عطلها . والسلطان ان يحبس غلة ارض الخراج حتى يأخذ
 الخراج . وفي خراج الوظيفة اذا هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصاد
 باقية سماوية لا يمكن دفعها كالمحرق والفرق والبردي سقط الخراج . وان هلك
 بما يمكن الاحتراز عنه كاكل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصير
 في ارض العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد . يسقط وان هلك بعد الحصاد
 ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الاكارى يبقى في
 فمة رب الارض لان في نصيب الاكارى ارض بمنزلة المستاجر فكان العشر على
 صلب الارض . وخراج القاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج
 وانما يفارق العشر في المصرف . هذا اذا هلك كل الخراج . فان هلك الاكثر

وبقي البعض في نظر المأبى ان بقى مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم
ولا يسقط الخراج وان بقى اقل من ذلك يجب نصف الخراج. وانما يسقط الخراج بهلاك
الخارج اذا سبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزراعة وان بقى لا يسقط الخراج
ويجعل كان الاول له يمكن وكذا الكرم اذا ذهب ثماره بأفة ان ذهب البعض وبقي البعض
لا يبقى ما يبلغ عشرين درهما واكثر يجب عليه عشرة دراهم وان كان لا يبلغ عشرين درهما
يجب مقدار نصف ما بقى وكذلك الرطاب السلطان اذا ذهب لرجل خراج او ضد ذكره للسير
انه لا ينبغي له ان يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصر فاكان له ان يقبل. ومصرف خراج
الارض والحجيرة وما يؤخذ من نصارى بنى تغلب المقاتلة ووزارهم وكل ما يعود ^{منفعة}
الى عامة المسلمين نحو الكراع والسلاح والعدة وعمارة الجسور والقناطر وحفرها
العامة وبناء المساجد والنفقة عليهم والقضاة والفقهاء. رجل غرس في ارض الخراج كرما
فما لم يثمر الكرم كان عليه خراج ارض الررع. وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج
الزرع الى ان يثمر الاشجار. ومن كان له ارض الررع ان فرغ فيها الحبوب كان
عليه خراج الررع. وكذا اذا قلع الكرم ودرج فيها الحبوب كان عليه خراج الكرم ^{بلغ} واذا
الكرم واثمر ان كان قيمة الثمرة تبلغ عشرين درهما او اكثر كان عليه عشرة دراهم. وان كان
اقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخراج فان كان نصف الخراج لا يبلغ قفيزا
ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكنا من زراعة الارض فلا يسقط عما كان
وان كان في ارضه اجمة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج. وان كان في ارضه قص
الطرفاء وصنوبر او خلاف او شجر لا يثمر ينظر ان امكنه ان يقطع ذلك ويجعلها زراعة
فلا يفعل كان عليه الخراج وان كان لا معدر على صلاح ذلك لا يجب عليه الخراج. وان كان
في ارض الخراج ارض يحرم منها ملح كثير او قليل مكث لك وكذلك ان قدر ان يجعلها

فزعة ويصل اليها الماء المخرج كان عليه المخرج وان كان لا يصل اليها الماء المخرج او كان
 في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب المخرج. وان كان في ارض المخرج قطعة ارض سبعة
 لا تصلح للزراعة او لا يصل اليها الماء ان امكنه اصلاحها فلم يصلح كان عليه ^{حجها}
 وان كان لا يمكن فلا يخرج عليه. والدين لا يمنع وجوب المخرج لانه حق العباد فلا يمنع
 بالدين. اذا اشترى ارضا ولم يقبضها او قبضها ومنعه انسان عن الزراعة لا يجب عليه
 خراجها لان المخرج لا يجب بدون التمكن. اذا عجز صاحب الارض عن الزراعة ولم يجد
 ما ينفق في عمارته لم يدفعها الامام الى غيره فزراعة بالتصف او الثلث او الربع ويكون الغلة
 لصاحب الارض يؤدي عنها المخرج ويمسك ما بقي. وان لم يجد الامام من يأخذها عزاز^ة
 بواجرها الامام فيكون الاجر لصاحب الارض يؤدي عنه المخرج. وان لم يجد من يستأجرها
 يبيعها فيكون الثمن لصاحب الارض يؤدي عنه المخرج ويمسك الفضل ^{لان} لم يجد من
 يشتري يدفع اليه من بيت المال مقدار ما ينفق في عمارته ارض فرضا لان الامام مأمور
 بتثمين مال بيت المال باي وجه يتعبأ. قالوا هذا قول ابي يوسف ومحمد. واما على
 قول ابي حنيفة وج لا يبيع ولا يولج لان ذلك حجر وعند الحجر على الحجر العاقل البالغ
 باطل وكذلك قرية فيها اراض مات اربابها وغاب عنها وعجز اهل القرية عن خراجها
 فارادوا التسليم الى السلطان فان السلطان يفعل ما تلتا. فان اراد السلطان ان
 يأخذها لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري قوم اشترى ارضية فيها
 كروم واما ارض فاشترى احد هم الكروم والاخر الاراضي فان ارادوا قسمة المخرج قالوا
 ان كان خراج الكروم معلوما وخراج الاراضي كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء
 وان لم يكن خراج الكروم معلوما كان خراج ارضية حجة فان علم ان الكروم
 كانت كروما في الاصل لا يعرف الاكروما والاراضي كذلك ينظر الى خراج الكروم ^{ظه} والا

فاذا عرف ذلك ينقسم جلة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما قرية خراج
ارضهما على التفاوت فطلب من كان خراج ارضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا
ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء كان على التساوي ام على التفاوت يترك على ما كان
قبل ذلك ومن عليه الخراج او العشر اذ امات يؤخذ ذلك من تركته وعن اي حقيفة
رج في رواية يسقط ذلك بالموت ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اقلها
البلدان ولا يحل لصاحب الارض ان يأكل الغلة حتى يؤدي الخراج

فصل في العشر

فكل ما يخرج من الارض من الحنطة والشعير والدخن والارز واصناف الحبوب
والبقول والرياحين والاوراد والرطاب وقصب السكر والزبر والبطيخ والقنا
والخيار والبادنجان والحصر واشباه ذلك لها ثمة باقية او غير باقية يجب فيه العشر في
قوله اي حقيفة رج قل اوكثر وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يجب العشر فيما لا يبقى من الثمار
وفيما يبقى لا يجب لم يبلغ خمسة اوسق. والوسق ستون صاعا وان كان شيئا الاوسق
كالقطن والزعفران واشباه ذلك قال محمد رج يعتبر فيه خمسة من اقصر المقادير نحو ^{حال} الا
في القطن كل حمل ثلثمائة من بالمرأة والامناء في السكر والزعفران والافراق في العسل و
قال ابو يوسف رج يعتبر فيه القيمة ان كانت قيمة الخارج مثل قيمة خمسة اوسق من
ادنى الموسقات يجب فيه العشر والا فلا ولا يجب العشر في التين ولا في الحطب والخشيش
والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطرء ولا في الكراث و
شجر القطن والبادنجان ويجب في بذر القنب وبذر الصنوبر ولو جعل ارضه مشجرة
او مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل فيه القث للذئب
ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهليلجة ولا في الكندر والصم ويجب

العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا المن اذا سقط على الشوك الأخضر في ارضه وقيل لا يجب فيه العشر لان الارض لا تعد لذلك. ولهذا الوسط على الاشجار لا يجب. ويجب العشر في الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين ان كانت عشيرة وان كانت خراجية ففيها الخلع. وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوك كاشجار الجبل يجب فيه العشر. وما يستخرج من الجبال ان كان مما ينطبع كالذهب والفضة والصفرة والنحاس والمحد يلد يجب فيه الخمس. وان كان لا ينطبع كالزبدنج والكحل والزنج والياقوت والفيروزج والزبرجد لاشيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ والسمك. رجل فداه شجرة مثمرة لا عشر فيه وان كانت البلدة عشرية بخلاف ما اذا كانت في الارض. ويصرف العشر لمن يصرف اليه الزكاة المسلم اذا وجد في دار معدن ذهب او فضة لاشيء فيه في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه في الخمس وان حليفه ر. كما اذا هو لصاحب النخلة في قول ابي حنيفة ومحمد ر. وقال ابو يوسف ر. هو لمن وجد. وان وجد في ارض معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول ابي حنيفة ر. وذكر في الاصل انه لاشيء فيه. المسلم اذا عار ارضه العشرية في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر. العشر على المستعير ان كان للمستعير مسلما. وان كان كافرا فعلى رب الارض. وان راع ارضه العشرية مزارعة ان كان البلد من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة ر. يكون العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون على الزارع كما في الاجارة وان كان السدر من قبل صاحب الارض كان العشر على صاحب الارض في قولهم. وان غصب ^{عشر} ارضا ورعاها ان نقصتها الزراعة كان العشر على صاحب الارض في قول ابي حنيفة ر. وان

انقصها الزراعة فعلى الغاصب في زرعه

الجزية تؤخذ من الفقير المعقل في كل سنة اثني عشر درهماً. ومن وسط الحال ضعف ذلك أربعة وعشرون. ومن الفائق في الغنى ثمانية وأربعون. وتكلموا في الفقير ^{وسط} الحال والفائق قال بعضهم من لا يملك مائتي درهم فهو فقير. ومن يملك مائتي درهم العشرة آلاف فهو وسط الحال ومن يملك أكثر من عشرة آلاف للمالينئاه فهو فائق في الغنى والمعتل هو الذي يقدر على العمل وإن كان لا يحسن الحرفة. ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا فهو من أهل المواساة لا يؤخذ منه شيء. ويجب الجزية على مولى القرشي عندنا. الذي إذا كان غنياً في بعض السنة فقيراً في البعض قالوا إن كان غنياً في أكثر السنة يؤخذ منه جزية ^{غنية} إلا غنياً وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء. ولو كان غنياً في النصف فقيراً في النصف يؤخذ منه جزية وسط الحال. ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية تألمهم الإمام. الذي إذا عمل الجزية لسنتين ثم أسلم يرد عليه جزية سنة واحدة. وإن أد الجزية في أول السنة ثم أسلم في السنة لا يرد عليه شيء هذا على قول من يقول بوجوب الجزية في أول السنة وهو الصحيح

فصل في أحياء الموات

ذكر في شرب الأصل أرض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح. وعن أبي يوسف ^{سف} ربح أرض الموات إن يفتحها الإمام بلدة عنوة ولم يقسم الأراضية بين الغائبين وتركها مهملّة أو قسم البعض ولم يقسم البعض فمات ترك ولم يقسم يكون مواتاً. وغنه في رواية أخرى يقوم الرجل في آخر العمران ويصيح صيحة وسطاً فإنه إن يبلغ صوته يكون من العمران وما وراء ذلك يكون مواتاً إذا لم يكن مقبرة ولا مئذنة لأهل القرية. وعن محمد ^{رحم} يعتبر الصوت من دور القرية لأهل الأرض المأخرة. وقال أبو عبد الله الحرجي

حج يعتبر الصوت على قل راذ ان الناس في العادة من غير ان يحبه لنفسه هذا
 اذ الم يعرف انها كانت ملكا لاحد. فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف
 الملك في الحال ذكر القاضي الام ابو علي السغدري عن اساتذته المحاكم الامام حج
 انه يجوز للامام ان يدفعها الى رجل ويأذن له بالاحياء فتصير لمن احيائها.
 وفي نوادر هشام عن محمد حج الاراضي اذ اكل لها اثار عذرة من مسنة ونحوها
 ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسمع لاحد ان يحييها ويملكها او يأخذ منها
 ثوبا او رسالة ابي يوسف الطبري حج هي لمن احيائها. وليس للامام ان
 يخرجها من يده وعليه فيها خراجها. وروى هشام عن محمد حج في القصور المحرقة
 والنواويس المحرقة اذ ارفع الرجل منها التراب والقهاها في ارضه قال اذا كانت قصور
 او نواويس خربت قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات لا بأس بذلك وان كانت خربت
 بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسمع لاحد ان يأخذ منها شيئا لانها
 بمنزلة دورهم فتفسر الاحياء عن محمد حج احياء الارض لا يكون بالسنة والكراب وانما
 يكون بالقاء البذر والزراعة وفي ظاهر الرواية اذ اضر نهرها وكرها وسقاها يكون احياء
 وان كبرها ولم يسق او سقى ولم يكر ب لا يكون احياء. وان حوطها وسنتها بحيث يعضم
 الماء يكون احياء. فاما التجبير لا يكون احياء وصورة التجبير ان يجرى الرجل الى ارض
 موات فيحضر عليها خضير ولا يبيها فان فعل بها ذلك فهو احيى بها المثلث سنين
 فان لم يحيها بعد ثلث سنين فهو والناس فيه سوله لا يكون له حق بعد ثلث سنين
 ويحرم التعرض لغيره قبل ثلث سنين. وروى ابن شجاع عن ابي يوسف عن المحنفه
 حج اذ اضر الموات بئر او ساق اليها الماء او جرى اليها عين او فكل احيى. وفي القتال
 انما يملك الموات بالاحياء احد الاشياء الثلاثة لما ان يبني او يكر ب او يجرى اليها

الماء ومن أحيى ارضا فبها حياة غير ان العلم لا يملكها في قول ابي حنيفة ر. وقال صاحباه
يملكها وذكر الناطق في ر. القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك. اذا احيى رجل مواتا
ليس لها شرب وحفر لها من نهر العامة حافتها غير مملوكة وساق اليها ما يكفيها من الماء
ينظر ان كان ذلك لا يضرب العامة كان له ذلك. وان كان يضرب العامة ليس له
ذلك ولا الامام ان ياذن له بذلك. وكذلك ليس للامام ان يزيد في النهر العظيم كوة
او كوتين ان كان يضرب العامة وفي النهر الخاص المملوك ليس له ان يفعل ذلك اضربا
النهر ولم يضرب لان حافة النهر ملكه فلا يملك حفرها وشقها. وفي نوادر ابن رستم للواله ان
يعطي من الطريق الحادة احد البني عليه ان كان لا يضرب المسلمين وان كان يضرب فليس له
ذلك. وليس هذا الا لل خليفة. قالوا للسلطان ان يجعل ملك الرجل طريقا عند الحاجة
ولو بني في ارض الموات بناء في بعضها او ذرع فيها زعاقليا كان ذلك احياءا لذل^ل بعض
دون غيره الا ان يكون ماعرا اكثر من النصف فيكون احياء الكل في قول ابي يوسف ر. ر.
وقال محمد ر. اذا كان الموات في وسطها احيى يكون احياء الكل وان كان الموات في قاعة
لا يكون احياء لما بقى. شجرة في ملك رجل لا يعرف غارسها ليس لاحد ان يحط بها بغير
اذنه. ولكن اكل ما له ساق كالخشيش والشوك الاجر ونحو ذلك. وان كان ذلك كلاً
بان لم يكن له ساق فلكل احد ان يأخذها وان لم يكن موضع الشجرة ملكا لاحد لكنه
ينسب الى قرية او الى اهلها بان كان فناء لهم فلا بأس بان يحتطب ما لم يعلم انه ملك
وكذا الزرع والكبريت والثمار في المروج والودية ولو كان في ارض رجل ملحمة فاخذ انسان
من ذلك الماء لاضمان عليه كالمواخذ من ماء حوض انسان. ولو صار الماء ملحاً فلا يسبيل
لاحد عليه ومن اخذ كان ضامناً لانه لم يبق ماء بل صار من اجزاء الارض. وكذا النهر اذا
انشق فجري الماء بطين واجتمع في ارض انسان قدر ذراع او اكثر لم يكن لاحد ان يأخذها

من ذلك الطين وإن اخذ كان ضامنا لأن الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من اجزاء ملكه. وفيصيد الاصل اذا جاء السيل بالتقارب الكثير واجتمع في ارض انسان يكون لصاحب الارض وكذا الفحل اذا عسلت في ارض رجل كان لصاحب الارض بخلاف الصيد اذا باضت او افرخت في ارض انسان او شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الارض والشجر و كذا الصيد اذا تكسرت في ارض انسان وصار بحيث لا يستطيع البراح لا يصير ملكا لصاحب الارض. وانما يكون ملكا لمن اخذه. وكذا الصيد اذا رمى ووقع في ارض انسان ولا يدري من رماه فانه لا يكون لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذه. وكذا الصيد اذا ضرب صيد الاخر والقاء في دار انسان. وكذا الونصب فسطاطا فتعلق به صيد لا يكون لصاحب الفسطاط. وانما يكون لمن اخذه. والسكك اذا اجتمع في حوض انسان واجتبه بغير احتياله لا يصير ملكا له وكذا لك ماء انهر او المطر او الثلج اذا اجتمع في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز. والرجل اذا كان له ارض ويجب ارضه لرجل شجرة فنبت من عروق تلك الشجرة نالت في ارضه كانت النالة لصاحب الشجرة ويؤمر بقلعها لانها من اجزاء ملكه. ولو ان رجلا احبب ارضا كانت مقصبة فزرعها ثم جاء رجل وادعى انه ملكه ردت عليه لان الارض بالخراب لا ينزل عن ملك المالك فيرد على المالك ويكون الزرع للزادع الا ان مقدرا للبذر واجرة الاجراء واشبه ذلك يطيب له ويتصدق بالزيادة في قول ابي حنيفة ومحمد صح كما لو غصب ارضا فزرعها ولو احبب ارضا مينة باذن الامام وزرعها بماء العشر ثمرها مع الزرع ان كان الزرع قد ادرك فالعشر على البائع وان كان الزرع بقلنا فالعشر على المشتري

كنا الحج
الحج مرة واحدة فريضة عند استجماع الشرائط وشرائطها انوعان بشرائط الاداء وهي الزمان

والبلوغ فلا يجب على الصبي ولو حج الصبي كان عليه حجة الاسلام اذا بلغ. ولو
خرج الصبي الى الحج فبلغ في الطريق قبل الاحرام ثم اخرج حج جاز عن حجة الاسلام. وكذا لو
جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واخرج من مكة اجزأه عن حجة الاسلام
ولم يكن عليه بمجاورة الميقات بغير احرام شيء لانه لم يكن من اهل الحج ولا من اهل
الاحرام عند المجاورة. ولو اخرج قبل ان يحتمل ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة وحج
لا يجزيه عن حجة الاسلام ولو احتلم ثم رجع الى الميقات قبل ان يحرم فاحرم بحجة
الاسلام وحج يجزيه عن حجة الاسلام. وكذا لو لم يرجع الميقات بعد الاحتلام
وجدد الاحرام بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة وحج يجزيه عن حجة الاسلام. ولو أتته
لم يجدد الاحرام بعد البلوغ ومضى فحجه لم يكن ذلك عن حجة الاسلام. ولو بلغ
الصبي فحضر الوفاة واوصى بان يحج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا و
يحج عنه. وكذا الضرر في اذا سلم قبل وقت الحج واوصى بان يحج عنه ومن شرط
الوجوب المحرية فلا يجب على العبد. ولو حج قبل التمتع المولى لا يجوز عن
حجة الاسلام اذا عتق. ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام فاحرم حج اجزأه عن حجة
الاسلام. ولو اخرج قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق وحج لا يجوز ذلك عن
حجة الاسلام. بخلاف الصبي لان احرام الصبي لو كان لازما فجعل كان لم يكن
ولا كذا لك احرام العبد لانه من اهل الاسلام فلا يعتبر بنجده. والفقير اذا حج
ما شيئا ثم اسير لاج عليه. ومن الشرائط لامة البدن عن الارض والعلل
في قول ابى حنيفة ربح فلا يجب على المقلد والمعلوج والزمن والاعشى وان ملك الراد
والاحلة. وقال صاحب ربح سلامة البدن ليس بشرط فندها يجب الاحتجاب
على هؤلاء وان عجزوا باياقتهم وعذر لا يجب الاحتجاج والاعشى اذا ملك

الزاد والراحلة وان لم يجد قائد الا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحجاج
 بالمال عند ايصيغة حج لا يجب وعندهما يجب وان وجد قائدا عند ايصيغة
 لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صاحبيه حج فيه روايتان. هما فقا
 على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقالا لا وجود القائد الى الجمعة ليس بنادر بل هو
 غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمقعد والمريض الذي عجز عن الحج
 اذا امر به لان الحج هو عنه ان مات قبل ان يبرأ جاز ذلك في قولهم. وان برأ كان عليه
 اعادة الحج عندنا. وقال الشافعي حج لا يجب ومن الشرائط الاستطاعة وهي ان يملك
 ما لا فاضلا عن مسكنه وفرشه وثياب مدنه وفروسه وسلاحه ونفقة عياله واؤلا
 الصغار مدة ذهابه وايابه وان يكفي ذلك الفاضل للزاد والراحلة محملا وزاملا
 او شق محمل كان عليه الحج. ولا يثبت الاستطاعة بعقبة الأخر وهو ان يكتري
 رجلا ن بعير او احدا يتعاقبان في الركوب يركب احدهما مرحلة او فرسغا
 ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا
 وقال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك ما لا يقلد ما لو دفع
 منه الزاد والراحلة لذهابه وايابه ونفقة عياله واولاده من وقت خروجه الى وقت
 رجوعه سبق له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كان يتجر بها كان عليه الحج والا فلا
 وان كان محترفا يشترط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة ذهابا وايابا
 ونفقة اولاده وعباله من وقت خروجه الى رجوعه ويبقى له آلات حرفته
 كان عليه الحج والا فلا وان كان صاحب ضيعة ان كان له من الضيعة ما يبيع مقدرا ما يكفي
 لزاده وراحلته ولها وحاشيا ونفقة عياله واولاده يبقى له من الصعة من ما يعش بعله
 الباقي يعرض عليه الحج والا فلا وان كان حرا ثا اكلها فملك ما لا يكفي للزاد والراحلة

ذاهبا وجائبا ونفقة عياله وأولاده من خروجه الرجوعه ويقتله آلات المحرأتين
 من البقر ويجوز ذلك كان عليه الحج والأفلا هذا إذا كان أفاقيا فإن كان مكيا أو كان
 ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وإن كان فقيرا لا يملك الزاد والراحلة وإن كان أفاقيا
 فقيرا وتبرع ولد بالزاد والراحلة لا يثبت به الاستطاعة عندنا خلافا للشافعي
 رح. وإن كان المتبرع اجنبيا له فيه قولان وقيل في الاجنبى عندنا لا يثبت الاستطاعة
 نولا واحدا. وله في الولد قولان ومن الشرط من الطريق حتى قال أبو القاسم الصغار رح
 لا يرى الحج فرضا من عشرين سنة حين خرجت القرامطة وهكذا قال أبو بكر ^{سكاف}
 رح في سنة ست وعشرين وثلاثمائة قيل إنما كان ذلك لأن الحاج لا يتوصل إلى الحج
 بالرشوة للقرامطة وغيره فيكون الطاعة سببا للمعصية والطاعة إذا صارت سببا
 للمعصية ترتفع الطاعة. وقال الغففي أبو الليث رح إن كان الغالب في الطريق ^{مسلا}
 يفترض الحج وإن كان الغالب هو الخوف والقطع لا يفترض. ولو كان بينهما وبين مكة
 بحر فهو كخوف الطريق والسيحون والحجيجون والدجلة والفرات أنهار وليست بها
 ولا يثبت الاستطاعة للمرأة إذا كان بينها وبين مكة مسيرة سفر شابة كانت أو عجوزة
 الأبحر وهو الزوج أو من لا يجوز نكاحها له على التابيد لرحم أو رضاع أو صهرية ويكون
 ما مونا عاقلا بالغار كان أو عبدا كافرا كان أو مسلما. وعند الشافعي رح يجوز لها
 المسافرة بغير محرم في روعة لها فيها نساء ثقات ويجب عليها النفقة والراحلة ^{لها} فيما
 للمحرم للحج بها. وعند وجود المحرم كان عليها أن تخرج لحجة الإسلام وإن لم يأذن زوجها
 وفي المناقلة لا تخرج بغير إذن الزوج وإن لم يكن لها محرم لا يجب عليها أن تزوج للحج كما
 لا يجب على الفقير اكتساب المال لأجل الحج ولا تخرج المرأة إلى الحج في عدة الطلاق
 أو الموت وكذلك لو وجب العدة في الطريق في مصر موالا مضافا إليها وبين مكة مسيرة

سفر لا يخرج من ذلك المصرف المستقض عدتها، ومن له دار لا يسكنها أو ذهاب
 لا يلبسها كان عليه ان يبيع، يحج بنفسها ان كان بنفسها وبقاء بالحج لأنه فاضل عن
 حاجته ولو كان له من لا يفي بغيره لا يلزمه بيع الفاضل لأجل الحج. وتكلموا في ان
 سلامة البدن في قول أبي حنيفة ربح وامن الطريق ووجود المحرم للمرأة من شرائط
 الوجوب او من شرائط الاداء فعلى قول من يجعلها من شرائط الوجوب اذا مات
 قبل الحج لا يلزمه الاجحاج بالمال وعلى قول من يجعلها من شرائط الاداء يلزمه
 الاجحاج بالمال اذا مات قبل الحج. واذا استجمعت الشروط يجب الحج واختلفوا
 انه يجب مضيقا وموسعا في قول أبي يوسف ربح واصح الروايات ^{بعضها} مضيقا
 ربح يجب على الفور حتى لا يساح له بالتأخير بعد الامكان الى العام التالي وان اخرج كان
 أثما وعلى قول محمد ربح يجب موسعا. وقد ذكرنا هذا الخلاف في الزكاة والنذر
 المطلقة. وعن محمد ربح من عليه الحج اذا فرط ولم يحج حتى اتلف ماله وسعه ان
 يستقرض الساعة فيحج وان كان لا يقدر على قضاء الدين. وان مات قبل ان
 يقض دينه قال ارجوان لا يؤخذ بذلك ولا يكون أثما اذا كان من نيته قضاء
 الدين اذا قدر الا فاقى ومن كان خارج الميقات اذا قصد مكة للحج أو عمرة او
 لحاجة اخرى لا يجاوز الميقات المحرمات والواقيت خمسة. ^{لا} اهل المدينة والحليفة
 ولا اهل الشام جيفة. ولا اهل النجد قرن. ولا اهل اليمن يلملم. ولا اهل العراق نأث
 عندهم ميقات الكبر ومن كان دخل الميقات للحج المحرم والعمرة الحله يحج الى الحل فيحرم العمرة
 على التنعيم بغرب مسجد عائشة رض. والافضل للافاق ان يحرم من ديرة اهل
 وبكة. ان يحرم بالحج قبل اشهر الحج واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
^{الحجة} ^{الحجة} ^{الحجة} يطول فربما يقع في الحرم ولهذا قالوا يكره ان يحرم من ديرة اهل اذا كان

بين منزله وبين مكة مسافة بعيدة. وأن أحرم قبل شهر الحج صح أحرمه عندنا خلافاً
 للشافعي رحمه. وإذا أراد أن يحرم يتوضأ أو يغتسل والغسل أفضل وينزع الخيط
 والخف ويلبس ثوبين إذا راور وء جليدين أو غسيلين والجديد أفضل ^{شاربة} ^{نقص}
 ويقلم أظفاره ويدهن بآء من شفاء مطيباً كان أو غير مطيب. وأجمعوا على أنه يجوز
 التطيب قبل الأحرام بما لا يبقى عينه بعد الأحرام وإن بقيت رائحته وكذا التطيب
 بما يبقى عينه بعد الأحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات الظاهرة ثم
 يصل ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبل مني ثم يلبس
 دبر الصلوة أو بعد ما استوت رحلته والتلبية في دبر الصلوة عندنا أفضل وصورة
 التلبية أن يقول ليك اللهم ليك لأشريك لك ليك أن الحمد والمنة لك والملك
 لك لأشريك لك. وأن شاء قال أن الحمد لك بالنصب وإن شاء بالكسر وعند محمد رحمه
 الكسر أفضل وهو اختيار الكسائي رحمه لأن فيه تكثير الشاء وكما يجوز التلبية بالعربية
 يجوز بالفارسية والعربية أفضل. ولو قال اللهم ولم يزد عليه قال الشيخ الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل رحمه هو على الاختلاف الذي ذكرناه في الشروع في الصلوة من قال يصير
 شاعاً في الصلوة يقول يصير به محمداً. وعلى قول من قال لا يصير به شاعاً في الصلوة لا
 محمداً ولا يصير محمداً عندنا بوجود النية ما لم يضم إليها التلبية أو يسوق الهدى. ولو
 لم ينو لا يصير محمداً في الروايات الظاهرة. ويكثر المحرم التلبية في أواخر الصلوات
 والأسماء وكلما أتى ركبانا أو علا شرفاً أو هبط وأهم ما يرفع صوته بالتلبية. وينبغي ^{مختلطة}
 أحرامه وهي الرفث والفسوق والجبدال والجماع ونقض الصيد بآء أو إشارة أو دلالة
 أو إغارة. ولا يلبس مخيطاً قبله أو قيصاً أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة وجه الأرباب
 يقطع الخف أسفل من الكعبين. ولا يلبس مصبوغاً بعصفر أو زعفران إلا أن يكون ^{شسبلاً} بكرن

لا ينفذ اى لا يجرد منها راحة العصفرة والزعفران ولا يغطي وجهه ولا راسه عندنا
ولا يأخذ شعرا ولا ظفرا والحرام من لبس الخيط وهو اللبس المعتاد حتى لو اتخذ بالقبض
او بالسر او بيل او وضع القباء على كتفيه وادخل منكبيه ولا يدخل يده لا بأس به
ولا يشد طلسا نه الزوايا ولا يخلل لانه يشبه الخيط ولا بأس بان يستقل بالفسطاط ولا يحك راسه
ولا يزيل الثفت عن نفسه ولا يقتل القمل واذا طلع راسه يحكمه برفق روى الحسن عن ابى خنيفة ربح
انه يحكم بطون الاصابع كيلا يؤذى شيئا من هوام راسه ولا يتناثر شعرة وان سقط
في الوضوء نلت شعرات من تحيته يلزومه الصلوة بكف من طعم ولا يغسل راسه
وتحيته بالخيط لانه يقتل الهوام ويزيل الثفت فاذا فعل فعليه دم في قول ابى خنيفة ربح
وعن ابي يوسف الحناطيب وكذا القسط ولا يقبل المحرم امرأته ولا يمسها بشهوة فان
فعل كان عليه الدم وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح انما يجب الدم على المرأة
بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجد عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة ولا بأس
للرأة المحرمة ان تلبس الخيط من حرير كان او من غيره وتلبس الحلي والخف وتكشف
وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل وان امرت شيئا على وجهها تجاف وجهها
لا بأس به ودلت المسئلة على انها لا تكشف وجهها على الاجانب من غير ضرورة ولو
حمل المحرم على راسه شيئا يلبسه الناس يكون لابسا وان كان لا يلبسه الناس كالحلقة
ونحوها لا يكون لابسا ولا يمس طيبا بيده وان كان لا يقصد به الطيب ويكره المحرم
لوعمران والثمار الطيبة ولا شيء عليه في ذلك ولا بأس بان يكتحل بكل ليس فيه
طيب وان اكتحل بكل فيه طيب مرة او مرتين عليه الدم في قول ابى خنيفة ربح ولا بأس
بانه يشد الهميان والمنطقة على نفسه ولا يلبس المجوهرين ولا يكره لبس الخرد^{القص}
اذا لم يكن مخيطا وعن ابي يوسف ربح لا ينفذ للمحرم ان يتوسل ثوبا مصوغا بالزعفران

ولا يناب عليه. ولو أدهن بسمن الجشتم لاشئ عليه. ولو نظيب بزيت غير مطبوخ واستكثر كان عليه دم في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحب ربح صدقة ولو دأوى بالزيت شقوق رجله أو جرحه لاشئ عليه ولو جعل الملح الذي فيه طيب في طعام قد طبخ وتغير وأكله لاشئ عليه إن لم يطبخ وريحه توجد منه يكره ذلك ولا شئ فيه. ولو جعل الزعفران في اللحم فإن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة^{الكفارة} وإن كان الملح غالباً لا كفارة عليه. ولو دخل بيئاً قلبح فيه واتصل بثوبه شئ من ذلك لاشئ عليه. ولو شتم ريحاً نظيب به قبل الأحرام لأبأس به ولو نظيب المريض المتداوى فعليه ما في الكفارات شاء ولا بأس للمحرم أن يحتمل ويفتصد أو يجر الكسر أو يختن لأن ذلك ليس من محظورات الأحرام. وكذا الواغسل أو دخل الحمام وإن خضب رأسه بالوسمة عن أبي حنيفة ربح إن غلبه الدم ولو^{سهم} ليس بطيب.

فصل فيما يوجب الكفارة والصدقة على الحاج

منها يجوز الميقات بعير لأحرام الأفاقي إذا جاوز الميقات بعير أحرام حتى يرجع إلى الميقات ولبي جازجه ويسقط عنه الدم الذي كان واجباً عليه بمجاوزة الميقات بغير أحرام عندنا وإن لم يرجع إلى الميقات حتى أحرم بحجة أو عمرة ثم رجع إلى الميقات ولبي إن كان ذلك قبل أن يطوف بالبیت جازجه ويسقط عنه دم المجاوزة. وإن رجع إلى الميقات ولم يلب عند الميقات رجع بذلك الأحرام جازجه ولا يسقط عنه دم المجاوزة في قول أبي حنيفة ربح وقال صاحب ربح جازجه ولا يسقط عنه دم المجاوزة إذا رجع إلى الميقات محملاً بالبي عند الميقات أو لم يلب. وأوجز الأفاقي الميقات بغير أحرام ثم وطاف بالبیت شوطاً أو شوطين لا يسقط عنه الدم الذي كان

واجبا المجاوزة رجع الى الميقات اوله يرجع ولو جاوز الأمانة الميقات بغير احرام و
 يقصد حجة أدمرة ودخل مكة بغير احرام كان عليه حجة أو عمره والمكي ومن كان
 منزله داخل الميقات لا يلزمه بدخول مكة بغير احرام شيء ولو دخل الأمانة مكة بغير
 احرام فرجع الى الميقات في ذلك السنة واحرم بحجة الاسلام سقط عنه دم ما كان ^{جا}
 بالمجاوزه ودخول مكة بغير احرام عندنا. وان لم يخرج من مكة حتى مضت السنة ثم خرج
 الى الميقات في السنة الثانية واحرم بحجة الاسلام وحج يجزيه حجة الاسلام ولا يسقط
 عنه الدم الذي كان واجبا عليه في العام الاول

فصل فيما يجب على المحرم بارتكاب المحظور

وذلك اولى منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب الدم
 ومنها ما يوجب الصلوة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا اما الاول اذا جامع المحرم
 قبل الوقوف بعرفة ففسد حجه ويلزمه الدم يكون فيها الشاة جامعها ناسيا او عا^{دا}
 عندنا وقال الشافعي ان جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المعتزلة اذا جامع قبل
 انطواف ففسد احرامه. واذا فسد حجه بالجماع يرضى في الحجة الفاسدة ورفض
 فيها ما يفعل في الجائزة ويحتنب عما يجنب في الجائزة فان جامعها مرة اخرى في
 غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه
 دم آخر بالجماع الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف رجع ولو نوى بالجماع الثاني ورفض
 الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة
 لا يفسد حجه وعليه جزو جامع ناسيا او عامدا والوطي في الدبر بمنزلة الوطى في
 الفرج في قول ابي يوسف ومحمد واحد من الرايتين عن ابي حنيفة رجع وفي رواية عنه الوطى
 في الفرج لا يفسد الحج. واذا وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حجه وان

ليُنزلَ لاشئى عليه بأن جامع الحاج او المعتمر فيمادون الفرج وامنزل اولم ينزل
لا يفسد احرامه ولا جهر عليه مشاة المرأة في الجماع بمنزلة الرجل وكذا اذا جوعت
نائمة او مكرهه او جامعها صبي او مجنون

فصل فيما يجب بلبس الخيط واذالة النتف

اذا لبس المحرم ثوبا مخيطا او ما كان عليه الدم وان كان اقل من يوم كان عليه الصدقة
نصف صاع من برود عن ابي يوسف رج انه اذا لبس لأكثر من يوم كان عليه دم وعن
محمد رج اذا لبس يوما الا ساعة كان عليه من الدم بمقدار ما لبس وان باشر ما فيه
الدم بعد ربان اضطر الى تغطية الرأس مخوف الحلال من البرد او المرض او لبس
السلاح لاجل المقاتلة كان عليه ما نض الله تعالى عليه في كتابه ففدية من صيام
او صدقة او نسك ار لم بالنسك المشاة وبالصيام صيام ثلاثة ايام وبالأطعام
اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. ولو طيب المحرم بعض الشارب
او بعض اليكيب عليه صدقة ولو طيب عضو كاملا كالراس والمساقي والفخذ عليه
دم. وفي النواذر اذا تطيب مقدار ربيع الراس كان عليه الدم وفي اقل من ذلك عليه
الصدقة. ولو قص كل الاظفار او اظافر يد واحدة او رجل واحدة عليه الدم
ولو قص اقل من يد فعليه الصدقة عندنا الكل ظفر نصف صاع في قول ابي حنيفة
الأخر وهو قول صاحبيه رج. ولو قص خمسة اظافر من يدين او رجلين عليه
الصدقة. وقال محمد رج عليه الدم ولو انكس ظفر المحرم وصار بحال لا ينبت فاخذ
لاشئى عليه ولو قلم اظافر يد واحدة في مجلس واحد و اظافر من يد اخرى في مجلس
آخر كان عليه كفارة في قول ابي حنيفة والي يوسف رج. وقال محمد رج عليه كفارة
واحدة ما لم يكفر الاول وكذا اذا جامعها في مجلسين. ولو قلم اظافر اليدين ولو

في مجلس واحد كان عليه ثفارة واحدة ولا يحلق المحرم راسه فان حلق كان عليه الدم
 حلق في الحرم او في غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رجع وقال ابو يوسف رجع في غير الحرم لا شيء
 عليه ولو حلق موضع الحجامه كان عليه الدم في قول ابي حنيفة رجع كما في حلق الرقبة وقالوا
 في حلق موضع الحجامه عليه الصدقة ولو اخذ المحرم شعر محرم آخر كان عليه الصدقة
 ولو حلق الحلال راس محرم بامر او بغير امر كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك
 على الخالق واذا لبس الخيط قبل الاحرام ثم ارحم ولم يزرع فهو بمنزلة ما لو لبس بعد الاحرام
 ويكره للمحرم ان يدخل تحت ستر الكعبة ولو غطى المحرم راسه كان عليه الصدقة
 ولا بأس للمحرم ان يغطي اذنيه او من تحبته ما دون الذقن ولا يمسك على انفه بثوب
 ولا بأس بان يضع يده على انفه ولا يغطي فاه ولا ذقنه ولا عارضه في حلق المائدة وتنعفها
 دم حلقها هو او غيره كما في حلق الرأس وفي حلق المعانة دم ان كان الشعر كثيرا ارضه الابطان
 كان كثير الشعر يعبر به الريع لوجوب الدم والاذا اكثر وان نتعن من راسه او من انفه
 او كسبه شعرات فبكل سرعة كف من طعام ولو غطى رجل وجه المحرم وهو نائم كان عليه
 الدم وان اخذ المحرم من ساربه يطعم مسكينا ولو غسل المحرم باشتان فيه طيب
 ما ن كان من رآه سماء اشنا ما كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم
 والصدقة في كل موضع نصف صاع الا في الجراح والقمل على ما يذكر والمحرم اذا قلم اظافير
 عمره بصم كماله حلق راسه وعن محمد رجع انه لا يضمن في قلم الاظافير

فصل فيما يجب بقتل الصيد والبهائم

محرم على المحرم صيد البر وهو الممنوع الوحش باصل الخلقة اما الابل والبقر اذا اند
 وتوحش فليس بصيد وصيد البر ما كان مشوا وقوالده والبحر وصيد البحر ما
 كان على العكس والضفدع ليس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب

والعقرب والحداة والغراب فالوالمستثنى هو الغراب الأبقع وما يأكل الجيف. وأما ما يأكل
الزئبق فهو صيد ولا شيء في الحية والغارة والزبور والفحل والسطان والذباب والنور ^{البعوض}
والبرغوث والقراد وعن أبي يوسف رح الأسد بمنزلة الكلب العقور والذئب وفي ظاهر
الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب ولا فرق في الكلب بين العقور وغيره وفي
العقور روايتان والظاهر أنه من الصيد لأن الفواسق وفي السنور الوحش عن أبي حنيفة
يح روايتان ولا شيء في الدجاج والبط الذي يكون في المنازل وما يطير في الهواء صيد
الحمام المسرول صيد. وفي المصونة روايتان. والباشق والصقر والباري صيد معلما
كان أو لم يكن في قتل الصيد لا فرق في وجوب الجزاء بين المباح والمملوك ولا شيء في الهوان
لأرض كالقنفذ والتخفساء ويجب الجزاء في الضب واليربوع وابن عرس ولكن في
الفيل والقرود والتخزير وقال زفر بن فرج في القرود والتخزير لا يجب الجزاء وفي الجزاء ثمة. وفي
القلة الواحدة صيد قد يطعم ماشاء وفي القلتين أو ثلث كف من المخطئة. وفي المشرصف
صانع. وكما لا يقتل القمل لا يد منها الخيرة ليقتل فإن فعل ذلك ضمن وكذا لو أشار إلى
القتل أو القرب أو الشمس ليهلك أو غسل ثوبه ليهلك. ولو ألقى ثوبه في الشمس لاهلك
القتل يهلك القمل لا شيء عليه وإن ابتداء السبع فقتله المحرم لا شيء عليه. إذا كسر المحرم
بيض صيد أو شوى كان عليه قيمته إن لم يكن البيض مذرة وإن خرج منها فرخ ميتة كان
عليه قيمته حيا وكذا لو كان ضارب بطن ظبي فطرح جبيناً ميتاً ومات الظبي كان عليه
ضمانها. ولو قتل ظبياً حاملاً يضمن قيمته حاملاً. ولو عطب الظبي بفسطاط محرم أو جحر
المحرم حطيرة الماء فوقع فيها صيد ولو فرغ الصيد من المحرم واستند فهلك لا شيء على المحرم
ولو قتل المحرم صيداً كان عليه كل واحد منهما جزاء كامل ويحمل المحرم كل لحم صيد
قتله حلال وإن كان فيها صنع المحرم لا يحمل. ولو اشتري المحرم من محرم صيد فملك

عند الثاني يضمن البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو أحرِمَ وفيه قفصه صيد
لا يجب عليه إرساله ولو قلع الحرم سنن، صيد أو نتف ريشه فعدم لأشئ عليه
في قول أبي حنيفة ربح، الحرم إذا ذبح صيد لا يؤكل ولو اضطر انسان في الكرامية
وصيد ذبحه مجرم يتناول ايها شاء وما يضمن الحرم بحجة أو غيره؛ بارتكاب محظور
كان على القارن ضعفه لأنه جنى على احرامين. وجزاء الصيد عند أبي حنيفة ^{سقف} وأي
ربح قيمة الصيد يقومه الحكماء في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان
وان كان لا يباع في ذلك المكان يعتبر قيمته في اقرب المواضع الذي يباع فيه الى
الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء؛ اشترى بها هدايا
ويبيع بمكة وان شاء اشترى بتلك القيمة طعاما يتصدق به على المساكين على
كل مسكين نصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه كم يوجد
بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بريوما. وقال محمد والشافعي ربح ان كان
الصيد مما لا مثل له من النعم ان خيار فيه الى الحكمين اذا حكما على القاتل بشئ من
هذا الاشياء يتعين عليه ذلك وفي المثل من النعم لا خيار فيه للحكمين. ويجب ^{على}
القاتل مثل المقتول في النعامة بدنة في حمار الوحش بقرة وفي الضبع والظبية شاة
وفي الارنب عناق وفي اليربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الا
على وجه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول جملا او عنقا لا يجوز الجمل والعناق
في الهدي وانما يجوز اذا بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن
او الثمن من غيره واذا قتل الحرم سباعا من سباع الوحش والطير كان عليه
قيمتها لا يجاوز به دما وقال زفر رحمه الله يجب عليه قيمته بالقيمة ما
بلغت كالوكان للقتول ما تركه وانما نقول ان الضمان انما واجب بسبب المراقبة

لأن سبب افساد اللحم فلا يذمه آدم بخلاف المأكول لأن ثمة افسد اللحم فيجب عليه فيه بالغلة ما بلغت وفي الصيد المملوك يجب قيمته بالذوق ما بلغت لأن ذلك ضمان الملك فيجب قيمته بالغلة ما بلغت بخلاف الجراء

فصل في كيفية أداء الحج

الحج بأصح إذا أتى محطورات احرامه وقدم مكة فدخلها ليلا او نهارا وايضا المستحب ان يدخلها نهارا. وقال بعض الناس يكبره دخوله ليلا واذا دخل المسجد الحرام وشاهد البيت يكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ثم يركب أبا بكر فيستقبله ويكبر رافعا يديه كما يكبر للصلاة ثم يرسلهما ويستلم الحجر وتفسير ذلك ان يضع كفيه على الحجر ويقبل الحجر ان استطاع من غير ان يوذى احد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك. والحكمة في قبيل الحجر ما روى عن علي رضي الله عنه قال لما احذ الله الميثاق على آدم من ذريته كتب لك كتابا فجعل في جوف الحجر فيجئ يوم القيمة ويتعهد لمن استلمه وان لم يستطع اسلام الحجر من غير ان يوذى احدا الاستمالة لكن يستقبل الحجر ويتبرك بكفيه نحو الحجر ويكبر ويهمل. يحمد الله تعالى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل كفيه ثم يأتى عن يمين الحجر يطوف بالبيت طواف التيمم يطوف سبعة اشواط وراء الحطيم من الحجر الحجرتين ثم يرمي في الثالثة الاولى يعني ههنا كفيه ويرى من نفسه القوة والجلادة فيمشي على هيئته في الرابع. ولذا في كل طواف بعده سعى فانه يرمي فيه وكلما مر بالحجر في الطواف يستلمه ان استطاع من غير ان يوذى احدا وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل واستلام الركن اليماني مستحب في قول ابن حنيفة ربح وليس بواجب. ثم يصل بعد الطواف ركعتين عند المقام او حيث ما تكبر له من المسجد. وان صلى في غير المسجد جاز. وركعتا الطواف عندنا واجبة ولذا فرغ من الصلوة يعود

الى الحجر ويستلذه ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهمل وهذا الاستلاء
 لا فتاح السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا
 والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا من اي باب شاء ويسعي
 بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزمه الدم وعند
 الشافعي ركن وصفة السعي ان يبدأ بالصفا فيصعد الصفا ويستقبل الكعبة ثم
 يكبر ثلاثاً ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره يرفع بها صوته ويصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي
 الى المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعياً فالتفت
 خرج من بطن الوادي يمشی على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد لها يستقبل
 الكعبة ويكبر ويهمل يفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة اشواط
 من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط عند عامة العلماء رجب خلافاً
 لما قاله البعض فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقيم بمكة حراماً
 الى يوم التروية لا يحل له شيء من المحظورات فما دام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له
 كل طواف سبعة اشواط ثم يرجع مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلاة الفجر
 وطلوع الشمس ويبيت بمنا ويصلي ثم صلاة الفجر يوم عرفة بغلس ثم يتوجه الى
 عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اي موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس
 فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وبات بمنا لا بأس به ولو بات
 بمكة وخرج منها يوم عرفة العرفات كان مخالفاً للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت
 الشمس من يوم عرفة يتوضأ ويغتسل واغتسل افضل ثم يصلي الظهر والعصر
 مع الامام في وقت الظهر باذان واحد واقامتين يؤذن للظهر ويقوم ثم يقم العصر

بعد الظهر وان فاتته الجماعة صلى كل صلاة في وقتها في قول ايخيفة ربح ولا يجمع بين الصلوتين
 في وقت الظهر خلافا لصاحب ربح ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالجمعة ثم احرم بالجمعة بدوايتان عن ايخيفة
 ربح في رواية لا يجوز اداء العصر في وقت الظهر الا ان يكون محرما عند الظهر والعصر جميعا وفي
 رواية يجوز اداء العصر في وقت الظهر اذا كان محرما عند اداء العصر وهو قولهما. وعليه هذا فلا
 ينبغي ان يكون محرما بالجمعة عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالجمعة عند اداء الظهر محرما
 بالجمعة عند اداء العصر لا يجوز له ان يجمع لان احرام العرة لا اثر له في جواز الجمع بين الصلوتين
 فكان وجوده كعدمه. ولو صلى الظهر وحده لا يصلي العصر مع الامام في وقت الظهر عند
 ايخيفة ربح خلافا للفرج. ويكره التطوع بين الصلوتين لمن يجمع بينهما اماما كان او
 مأموما فان تطوع اعادة الاذان لاجل العصر في قول ايخيفة وايوسف ربح وقال محمد ربح
 لا يبعد. واذا فرغ الامام من الصلوة راح الى الموقف والناس معه فان تخلف واحد نحو
 لباس به ويقف في اي موضع شاء. والافضل لغير الامام ان يقف عند الامام والا فضل
 للامام ان يعف راکا فان وقف قائما او جالسا جاز ويكبر ويهمل ويدعو الله تعالى
 لحاجته. ووقف الوقوف من حين نزول الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر
 بقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاتته عرفة بليل
 فقد فاتته الحج بين ان الوقت سبق الى طلوع الفجر من يوم النحر فان وقف في شئ منه فقد
 ادرك الحج وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مذكرا الا اذا اشتبه على الناس هلال
 ذي الحجة اكلوا ذالقعد ثلثين يوما ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم
 النحر جاز استحسنانا والقياس ان لا يجوز كما الوتين ان يومهم كان يوم التريفة
 وعرفت كلها موقف الا بطن عرفة. واذا وقف بحمد الله عز وجل ويكبر ويهمل و
 يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته لما روى ان رسول الله

عليه وسلم كان يفعل كذلك بأفعاليته كالمستطعم المسكين. والذي كذا الذي
 جاء فيه عن رسول الله عليه وسلم ما روى عن عمرو بن عبد ربه أنه سأله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الدعاء في هذا الوقت فقال صلى الله عليه وسلم انشروا
 ما ادعوا في هذا اليوم ودعوا الانبياء قبلي عليهم السلام. لا اله الا الله وحد لا شريك^{لك}
 له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت ذو الجلال والإكرام سيد الخلق^{من}
 على كل شيء قدير. وعن غيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقول بعد
 قوله انك على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا وفي سمعي نورا اللهم
 اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم اني اعوذ بك من وساوس النفس وروشت^{ات}
 الأمور وشد القبر فلذا غربت الشمس من يوم عرفة أفاض الإمام والناس معه
 على منبثهم نحو المزدلفة ويقال لها المشعر الحرام ويؤخرون المغرب فانما اتوا^{ها}
 ينزلون بها والنزل بغرب الجبل الذي يقال له قريح افضل ثم يصلي الإمام بالناس^س
 المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان واقامة وفي أحد قولي الشافعي رجح باذان
 واقامتين. ولا يتطوع بين الفرضين كما لا يتطوع بين الظهر والعصر بعرفات فاذا
 انقضى الصبح ثم يصلي الفجر بغسل ثم يقف يحمده الله تعالى ويثنى عليه ويكبر ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى حاجته. الوقوف بمنى دلفة واجب
 عند العامة ولو ترك يلزمه الدم الا اذا كان بعذر وقال مالك رجح هوركن^{وقوف} كالوقوف
 بعرفة. والمزدلفة كلها موقوف الا بطن محسر والمستحب هو الوقوف عند جبل
 قريح. ووقت هذا الوقوف ما بعد طلوع الفجر لا قبله لان قبله ليلة النحر وانما وقت^ت
 الوقوف بعرفة على ما ذكرنا وليس في هذا الوقوف دعاء موقت. وعن أبي يوسف
 رجح انه كان يقول اللهم هذا جمع أسألك ان ترزقني جوامع الخير كله فانه

لا يعطى ذلك غيرك اللهم رب الشعر الحرام ورب الشهر الحرام ورب الحلال والحرام
 رب الخيرات العظام اسألك ان تبلغ روح محمد من افضل السلام اللهم انت خير مطلق
 وخير مرغوب لك في كل وقت جاثرة اسألك ان تجعل حائز في هذا اليوم وان تقبل نوبتي
 وتجاوز عن خطيئتي وان تجمع علي الهدى امرى واجعل التقوى من الدنيا همى ثم يبنى
 عليه هيئة مثل طلوع الشمس المنافذة انما يا تجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي ^{يسمى}
 حصاة مثل حصي الخذف لا يكون اطول من النواة ويستقبل في الرمي جرة العقبة فيجمل لنا
 عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرمى موقع حصياته ويجوز الرمي بكل ما كان من
 اجزاء الارض عند ناكح الحجر والمدركيفية الرمي ان يضع اهما على وسط سببائه ويضع
 الحصاة على راس ايهما فيرميها كذلك ويكبر مع كل حصاة لما روي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال عند الرمي بسم الله والله اكبر رغا للسلطان وحرره ويقطع التلبية عند
 اول حصاة يرمى بها في الصحيح من الرواية ولا يرمى بذلك اليوم غيرها هكذا جاء عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف راجح الافضل ان يكون هذا الرمي راكبا وما سواه
 ما شيا وقال ابو خنيفة ومحمد راجح الرمي كله راكبا افضل ولا يف بعد هذا الرمي على
 يمينه منزله هكذا روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرف بعد الرمي ولم يركب
 الذي بعد هذا الرمي قبل الخلق لانه مفرد لا يلزمه الدبح ولا اضحية عليه لانه
 مسافر فاما القادون والمتمتع بذبحان بعد الرمي قبل الخلق ثم يخلق او يفصح
 لانه جاء او ان الخروج عن الاحرام والخروج مما يكون بالخلق او بالقصر والخلق افضل
 لانه مقدم على التقصير في كتاب الله تعالى والتقصير ان يقطع من رؤس الشعر قبل
 انملة ولا خلق على النساء واذا قصر رجل له كل شيء الا النساء لم يطف بالبدن
 وروى ذلك عن عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي يوسف رحمه الله

يحل له الطيب وإن كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لأن الطيب دأع إلى الجماع
وانما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالآخر ثم يطوف بالبيت في
يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من الغد أو بعد الغد ولا يؤخر عن ذلك
لأن طواف الزيارة عندنا موقت بيوم النحر ويومين بعده والطواف في أول الوقت
أفضل اعتبارا بالأضحية فاذا أخر عن وقته قضاها وكان عليه الدم في قول
ابن حنيفة رجع وقال صاحباه رجع لا يلزمه الدم. ويطوف بالبيت سبعة
اشواط ورأى الحطيم ويصل بعد الطواف ركعتين فيحل له النساء وهذا
الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر ولا يرمل في
هذا الطواف ولا يسعى بعده بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة لا يجب
الأحره وقد سعى قبل طواف الزيارة فان لم يكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى
في هذا الطواف ويسعى بعده بين الصفا والمروة ثم يرجع إلى منى. ولا يبست بمكة لما روي
عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد إلى منى فيقيم بمنى
فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر يرمى الجمار الثلاثة ببدأ بالذي يلي
مسجد الخيف فيرمي بسبع حصيات مثل حصي الخذف ويقف حيث يقف
الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي
عليه السلام ويطلب يد الله تعالى لحاجته يجعل في ذلك بطن كفيه إلى السماء ثم يأتى
جمره فيرمي به بسبع حصيات كذلك يقف حيث يقف الناس ويفعل ما فعل
في الأول. ثم يرمي رءاه بماذا يدع بعد الرمي الأول والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع
رحم الله يقول اللهم اجعل لي جابروا وذنبا مغفورا. وعن أبي يوسف رح انه يقول
اللهم اليك افضت ومن عذابك استغفقت واليك رغبته ومنك رهبت فتقبل

نفسك وارحم تضرعي فاقبل توبتي واستجب دعوتي وعظم اجري واعطيني سؤالي ثم ياتي
بحرة العقبة فيرمي من بطن الوادي سبعا ويكبر مع كل صلاة ولا يقوم بعد هذا المشقة
فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من النحر يرمي الجمار الثلاثة كذلك حتى تزول الشمس
ثم يفران احب في يومين ذلك وليسقط عنه الرمي في اليوم الرابع لقوله تعالى فمن تعجل
في يومين فلا اثم عليه وان احب ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر
لا يمكنه ان ينفر في هذا اليوم حتى يرمي بعد الزوال لذلك فيكون جملة سبعين صلاة
سبعة في اليوم الاضحية ثم بعد ذلك في كل يوم احد او عشرين في ثلثة ايام وان نفر قبل
طلوع الفجر من اليوم الرابع لا يلزمه الدم في رواية وان قام حتى طلع الفجر من اليوم
الرابع ويلزمه الرمي فيرمي قبل الزوال جاز في قول ابى حنيفة رخص ولا يجوز في قول ابى يوسف
ومحمد والشافعي رخص ويبسبب هذا الليالي بمنى ولا يبسبب بمكة لتباعد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ويكره ان يتقدم الانسان ثقله الى مكة حتى يرمي الجمار لان ذلك
يسغل قلبه فلا يرمي الجمار على وجهها ثم ياتي الابطح فيترك به ساعة هكذا فعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمى هذا الموضع ابطح ومحبا وخيفا ثم يطوف
بالبيت سبعة اشواط طول الصد ولا يرمي فيها ويسمى هذا الطواف طواف
الصد ووطواف الوداع ووطواف الافاضة ووطواف آخر العهد بالبيت فاذا
طاف يصلي ركعتين وهذا الطواف واجب الاعا اهل مكة ويسقط بعد رفاذا طاف
وصلي ركعتين ثم حجه وروى الحسن عن ابى حنيفة رخص انه اذا صلى بعد طواف الصلاة
ركعتين ياتي زمزم فيشرب من ماء زمزم ويصب على راسه ثم ياتي بالمترم ويكبر و
يهلل ويحمد الله تعالى ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحجته
ويضع خد على حائط الكعبة ويتشبت باسنار الكعبة هكذا روى اصحابنا

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم انهم كانوا يفعلون كذلك. ووقت الرمي
بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى غروب الشمس في قول ابى حنيفة رجع فان اخرج الى
الليل رماه في الليل ولا شيء عليه وان اخرج الى الغد رماه وعليه الدم في قول
ابى حنيفة رجع. ثم لا يدخل وقت الرمي في اليوم الاول والثاني من ايام التسمية حتى
تزول الشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من ايام التشريق يجوز
الرمي قبل الزوال في قول ابى حنيفة رجع وقال صاحباه رجع لا يجوز. وان لم يرم الجمارا
عليه الدم لترك الواجب. الواجبات التي يجب بها الدم على الحاج خمسة السبع
بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والحلق او التقصير وطواف الصدر
على الاماقى. واول وقت طواف الزيارة عند نابع طلوع الفجر من يوم النحر واخروقه
في رواية المبسوط ايام النحر فان اخرج عنها لا شيء عليه عند ابى يوسف ومحمد رجع
وقال ابو حنيفة رجع عليه الدم والطواف بالبيت ماشيا افضل. ولو طاف طواف
الزيارة محذورا وجبا خرج عن احرامه محل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد
حجه الا انه لو طاف محذورا كان عليه شاة وان طاف جنبا كان عليه بدنة. وان طاف
اكثر الطواف بان طاف اربعة اشواط كذلك فهو كما لو طاف كل الطواف فان عاد الطواف
بعد ايام النحر لا يسقط عنه الدم في قول ابى حنيفة رجع وقال صاحباه بسقط. وان طاف
بالبيت تطوعا لم يبرطهارة عن محمد رجع انه يلزمه الصدقة. وقال بعض مشايخ
العراق رجع يلزمه الدم وان طاف للصدقة على غير وصوء ذكر في النوادر عن ابى حنيفة
رجع انه عليه الصدقة وذكر في بعض الروايات ان عليه دما وعلى قولها عليه
الصدقة. ولو طاف للزيارة مكشوف العورة بعد ما صبح الصلوة جاز فعله ولو
لأت على ثوبه بخاسة اكثر من قدر الدرهم لا شيء عليه ومن اجتاز معرفات

وهو قائم أو مغمي عليه أجر له عن الوقوف وإن حدث به ذلك قبل الإحرام فاهل
 عنه التحم به جائزة قول أبي حنيفة ربح وقال أصحابه ربح لا يجوز ولو أحرأ صحابة قبل التيمم
 أو التيمم أن يحرموا عنه إذا نالوا غمى عليه فأحرأ مواعنه جائزة قولهم حتى لو أفاق
 أو استيقظ من منامه فإنه بافعال الحج جاز ولو أحرأ بالبحج ثم غمى عليه وطافوا به حول
 البيت على غير ما وقفوه بعرفات وعزدلفة ووضعوا الأحجار في يد ورموا بها وسعوا به
 بين الصفا والمروة جاز وعن محمد ربح في الحرم إذا غمى عليه يومه إذا طيف به تشبها
 بالمتوضين. وعنه أيضا ولو رمى عنه الحجار ولم يحمل الموضع الرمي جاز والأفضل أن
 يرمي بالحجار بيد ولا يجوز أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به. وكذا الوقوف
 بعرفة إذا حج الرجل بأهله وولده الصغير فالواحد من الصغيرين كان أقرب إليه حتى لو ^{لحق}
 والد وأب يحرم عنه الوالد دون الأخ. إذا لم يطف الرجل طواف الزيارة وطواف الصدر
 هذه المسئلة على وجه أن طاف أحدا مما جبا أو محدثا فهو على وجه أنه طاف طواف
 الزيارة وطواف الصدر كلاهما على غير وضوء فان طاف كلاهما جبا ورجع إلى أهله كان عليه
 بدنة لطواف الزيارة وشاة لطواف الصدر. ولو طاف كلاهما على غير وضوء فعليه لطواف
 الزيارة دم ولطواف الصدر صدقة في عامة الروايات وفي بعض الروايات دم والأول
 أصح. وإن طاف للزيارة جبا وطاف للصدر وعلى غير وضوء يصير طواف الصدر طواف الزيارة
 وعليه دم لترك طواف الصدر ودم للتأخير في قول أبي حنيفة ربح. وإن طاف طواف الزيارة
 على غير وضوء وطاف للصدر جبا فعليه دمان في قولهم دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر
 وإن ترك أحدا للطوائين فهو على ثمانية أوجه أن ترك كلا الطوائين فهو حرام على النساء أبدا
 وعليه أن يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه لتأخير طواف الزيارة دم
 في قول أبي حنيفة ربح ولا تبقى عليه لتأخير طواف الصدر لأنه غير موقت والثاني إذا ترك

طواف الزيارة خاصة وطواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لترك
طواف الصدر ردم. وإن ترك طواف الصدر خاصة فعليه لتركه دم وإن ترك من طواف
الزيارة أكثره بان طاف ثلثة اشواط وطواف الصدر ركعتين الاربعة الاشواط من
طواف الصدر ولطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة صح ودم لترك اربعة اشواط
من طواف الصدر رمية قولهم. وإن ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة للتأخير
وصدقة لترك الثلثة من طواف الصدر. وإن ترك من طواف الصدر اربعة اشواط كان عليه
دم لأن ترك الأكثر ترك الكل. وإن ترك الأقل كان عليه صدقة. وإن ترك من كل واحد منهما
اربعة اشواط صا الكل للزيارة وهو ستة اشواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة
دم ولترك طواف الصدر ردم. وإن طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فإن نقصان
طواف الزيارة يجب بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة
وإن طاف للزيارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاة شاة
لنقصان تمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويبعث بهما في الحج في العام
التالي بني وكل طواف يوجد في وقته يكون عنه وإن فاء تطوعا أو عن غيره. مثاله الحج بحجة
أو مد مكة وطاف بهما تطوعا كان للقدم وإن كان محرما بحجة فطوفه للحج وإن كان غاربا
طوافه ولا يكون للحج. وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وإن لم يولد لك ذلك
من البية ولا يعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالبا للغير أو هاديا من الهد ولا يعتبر طوافه بخلاف
الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفا وإن لم ينو. ولو طاف ثلث مرات أو خمس مرات أو سبع مرات
كل مرة سبعة اشواط وصلى بعد ذلك لكل اسبوع ركعتين جاز. ولو طاف في الاوقات التي يكره
فيها الصلوة نحو وقت طلوع الشمس وعند الاستواء وعند المغرب يجوز الطواف
ولا صلى الا في الوقت الذي يحل فيه الصلوة المرأة إذا طاعت في الحج ان حاضت

قبل ان تحرم وانتهت الميقات فانها تغتسل وتحرم وادخلت مكة وهي حائض ^{يصنع} ~~تصنع~~ ^{بها} الحاج غير انها لا تطوف بالبيت ولا تسعي بين الصفا والمروة وتشهد جميع المناسك ولا تحلق لكنهما تنصرف. وان حاضت يوم النحر قبل ان تطوف بالبيت فليس لهما ان تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت وان حاضت بعد ما رأيت البيت وطافت جازئها ان تنفر وليس عليه طواف الصدر

فصل في العمرة

العمرة عند ناسنة وليست بواجبة ووقتها جميع السنة الاخسة ايام يكره فيها العمرة اخير القارن يوم منزه وبوم الفرياد ايام التشريق وعن ابي يوسف رح اذا حرم العمرة يوم منزه قبل الزوال لا يكره. ويجوز تكرارها في السنة الواحدة عندئذ ويجتنب المحرم بالعمرة ما يجتنب المحرم بالحج. ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج. واذا طاف وسعى وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما استلم الحجر في اصح الروايات. وركن العمرة شيان الاحرام والطواف بالبيت. وواجبهما شيان السعي بين الصفا والمروة والحلق ولبس عليه ما سوى ذلك من ردى البحار والوقوف بعرفة وطواف النجاة والصدرة والبيتوتة بمى والمزدلفة المحرم بالعمرة اذا احرم بالحج ان احرم قبل ان يطوف لعمرته يكون قارنا. وكذا لو احرم بعد ما طاف لها شوطا او شوطين او ثلثا وان احرم بعد ما طاف لها اربعة اشواط كان متمتعاً. رجل يلبس بحجة فزى بقلبه العمرة او ليع بعمرة ونوى بقلبه الحج او ليع بهما جميعا ونوى احدهما او ليع باحدهما ويوى كلاهما روى الحسن عن ابي حنيفة رح ان العبرة لما نوى

فصل في القران

المحرمون اربعة المفرد بالحج والمفرد بالعمرة والقارن والمتمتع. اما المفرد بالحج والعمرة ففدا

ذكرنا وما القارن فالقارن من جميع بين الحج والعمرة في الأحرام يقول لبيك لعمرة وحجة
إذا أراد الرجل القارن يتأهب للأحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ أو يغتسل ويصلي ركعتين
ويقول بعد السلام اللهم إني أريد العمرة والحج فويلي فيقول لبيك لعمرة وحجة معاقده محمد
رج العمرة في الذكر على الحج لأنها مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة ثم
يبدأ بالحج بافعل العمرة إذا دخل مكة يطوف بالبيت لمرته سبعة أشواط كما يطوف المفرد
ويسعى بين الصفا والمروة ولا يخلق رأسه ولا يحمل بل يخرج العرفات ويقف ثم يطوف
بالبيت للحج ويسعى بين الصفا والمروة عند ما يطوف القارن طوافين ويسعى لهما سبعين
أحداهما للعمرة والثاني للحج ثم يأتي بسائر ما يفعل المفرد بالحج. فإذا رمى جمرة العقبة يوم النحر
يفذبح دم القارن وهذا الدم نسك من المناسك ينوقت بأيام النحر ويباح له أن يتناول
منه عند ما يحجز فيه الشاة والأشتراء في البقرة أفضل من الشاة والحزور أفضل من "بقرة"
كافة الأضحية. وإن كان القارن ساق الهدي مع نفسه كان أفضل ثم يخلق أو يقصر فيستحل
وإن لم يطف القارن لمرته حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند ما يصير أفضلا لمرته ولا قران
لاهل مكة ومن كان منزله بين الليقات ومكة ولو أحرمت بحجتين عند الليقات أو عند غير لزمناه
جميعا في قول أبي حنيفة وإبي يوسف رج. وكذا لو أحرمت لمرتين لزمناه وقال محمد رج لا يلزمه إلا أحد
الحجتين وأحدى العمرتين. وعلى هذا الخلاف إذا أحرمت بحجة ثم أحرمت بحجة أخرى عند ما يلزمه
الثانية أيضا وعند محمد رج لا يلزمه الثانية. وإذا صار محرما لهما كيف يفعل قال أبو حنيفة رج
إذا اشتغل بعمل أحدهما يرتفع الثانية فلا فرغ من الأولى في فصل الحج يقضى الثانية العام
التالي وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف
تكرار الحج. وقال أبو يوسف رج كما قال لبيك بحجتين أو قال لبيك بمرتين يصير محرما بهما جميعا
ويرتفع أحدهما في مكانه قبل أن يشتغل بعمل أحدهما إذا قال لله علي أن حج في هذا العام تلثين

حجة تلزمه الكل في قول أبي حنيفة ربح المكي اذا خرج الى الميقات واحرم بحجة وعمره معلانة يرضى
 العمرة في قولهم ولو طاف للعمرة شوطا وشوطين ثم احرم بحجة فانه يرضى الحج ثم يقضيها
 بعد العمرة في قول أبي حنيفة ربح وقالوا بانه يرضى العمرة ولو كان طاف لعمرة اربعة اشواط
 ثم احرم بحجة فانه يرضى الحج بالاعتاق ويمضي في عمرته ثم يقضي الحج في عامة ذلك ان بقيت
 الحج عن محمد ربح ان اخرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم ولم يحضره النية قال هوج قيل له
 فان خرج ولا نية له فاحرم ولم ينو شيئا قال له ان يجعله ماشيا ما يطف بالمبيت فاذ طاف
 بالمبيت فمضى وعن محمد ربح رجل قال لله على المشي الى بيت الله ثلاثين سنة قال عليه ثلاثون
 حجة او ثلثون عمرة. ولو قال على المشي الى بيت الله ثلاثين شهرا او قال احد عشر شهرا او كان
 قال عشرة اشهر قال عليه عمرة واحدة وانما استحسن ذلك في السنين لمكان العرف ورجل
 قال وهو يخرسان على المقبر الى بيت الله انكلت فلانا بالكونة فكلم فلانا بالكونة قال عليه
 المشي الى بيت الله من خراسان. رجل قال انا محرم بحجة ان فعلت كذا فقل كان عليه حجة
 وكذا لو ذكر العمرة. ولو قال انا اهدي الى بيت الله ان فعلت كذا ففعل لا يلزمه شيئا اذا حج
 الرجل بشئ ونسيه يلزمه حجة وعمره وان احرم بشئين ونسيهما في الاستحسان يلزمه
 حجة وعمره ويحمل امره على القرآن. رجل اوجب على نفسه الحج ماشيا قال ان شاء الله
 وان شاء ركب واهراق دما. وقال في الجامع الصغير عليه الحج ماشيا. وروي الحسن عن
 أبي حنيفة ربح ان الحج راكبا افضل من الحج ماشيا. وفي ظاهر الرواية الحج ماشيا افضل فعلى
 رواية الحسن اذا نظر ان الحج ماشيا في راجح يخرج عن النظر في ظاهر الرواية يلزمه الحج
 ماشيا ثم يختلف الصحابة رضي الله عنهم يركب قال بعضهم يركب اذا لطاف للزيارة. وقال مالك
 ربح يركب بعد ما طاف للصدرة وقال ابن عباس رضي يركب بعد ما وقف ثم اختلفوا
 انه من اي موضع يلزمه المشي قال بعضهم من الميقات والصحيح انه يشي من بيته

فان ركب في الكل اراق وما وان ركب في الأقل فعليه بقدر ذلك من قيمة الشاة صدقة
 رجل قال علي المشي البيت الله او الى الكعبة او الى مكة او قال علي زيارة بيت الله يلزم
 حجة او عمره ملتصيا. ولو قال علي الذي هاب الى بيت الله او علي الخروج الى بيت الله او الخروج
 الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يلزمه شيء. ولو قال علي المشي الى الحرام
 او الى الصفا والمروة لا يلزمه شيء في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح هذا
 وما قال علي المشي الى بيت الله سواء ولو قال علي المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل
 انه على هذا الخلاف ايضا. رجل قال لله علي حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان
 وكذا لو قال لله علي عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا لو اوجب
 على نفسه مائة حجة لزمته قال علي الرازي رح بعد ما يعيدش من السنين. وهكذا
 روي عن محمد وابى يوسف رح. ولو قال لله علي نصف حجة قال محمد رح يلزمه حجة كاملة
 وكذا لو قال لبيل بحجة لا اطوف فيها طواف الزيادة ولا اقف بعرفة يلزمه حجة
 كاملة. اذا علق لله علي الحج بشرط ثم طلقه بشرط آخر وجعل الشيطان يكفيه حجة
 واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعليه ذلك الحج

فصل في التمتع

التمتع افضل من الافراد والقرآن افضل من الكل وعن ابى حنيفة رح في رواية الافراد
 افضل من التمتع وقال الشافعي رح الافراد افضل من الكل التمتع عندنا من ياتي به ^{يعال}
 العرة او يطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج منه ويحج من عامه ذلك قبل ان ^{يلم}
 ياهله بينهما الما يصح. وان احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف لها في اشهر
 الحج وحج في عامه ذلك عندنا يكون ممتعا لان اداء افعال العمرة في اشهر الحج
 بمنزلة ابتداء الاحرام في اشهر الحج ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسد هاتمتها على

الفساد ورجح من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعاً فيه
 قولهم لأنه لم يتم العرة ولو قضى الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعاً ولو قضى
 العرة الفاسدة ورجح من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ولو لم يقض الفاسدة حتى يرجع الى
 موضع لاهل المتعة والقران شرعاً وقضى العرة الفاسدة ورجح من عامه ذلك قال ابو حنيفة
 رجع لا يكون متمتعاً الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرماً بالعره ولو خرج الى الميقات قبل شهر
 الحج ثم رجع يكون محرماً في قولهم وكما لا قران لاهل مكة ومن كان في معانهم لم تنعهم لهم ويجب
 الدم على القارن والمتمتع شكراً لما نعم الله تعالى عليه بتيسر الجمع بين العبادتين اذا حج
 بالعره وطاف لها بعض الطواف في رمضان وبعضه في شوال ثم حج من عامه ذلك فان كان
 اكثر طواف العرة في شوال كان متمتعاً وعليه دم المنعة وان كان اكثر طوافها في رمضان
 لا يكون متمتعاً ولو طاف لها ثلثة اشواط في شوال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطاف
 ما بقى رجع من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعاً لأنه قد
 يقع له نسكان في سفرين وان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعاً ولو طاف
 للعره على غير وضوء في رمضان شرعاً عاد الطواف في شوال شيء من عامه لك لا يكون
 متمتعاً المتمتع اذا لم يسق الهدى مع نفسه فلما فرغ من افعال العرة يتحلل وان ساق
 هدى المتعة يبقى محرماً الى فرغ من افعال الحج

فصل في فائت الحج

من فاته الوقوف بعرفة في وقت الوقوف فاته الحج وماتت الحج يتحلل عن احرام الحج بعمل العرة
 وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عندنا لأنه لم يرتكب الجناية وقد اتى باحد موجبي الاحرام
 فان كان قارناً يطوف للعره ويسعى ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويبطل
 عنه دم القران وليس عليه فائت الحج طواف انصدر

فصل في الحصار

الحصر هو المحرم بالعمرة أو الحج إذا منع عن الوصول إلى البيت لمرض أو عدو وكافراً مسلماً
وقال الشافعي رحمه الله لا حصار إلا بالعدو وحكمه أنه يبعث بهدي واحد شاة أو بقرة أو
بدنة أو يترك في بدنة أو بقرة والبدنة أفضل ويجوز فيهما ما يجوز في الأضحية فإن كان
قارياً يبعث بهديين ويؤدعهم أن يخرؤا في الحرم يوم النحر فإذا خرّج له كل شيء وهذا
الدم هو وقت بالحرم عند نحر عند الشافعي رحمه الله يجوز في الموضع الذي احصر وليس على الحصر
حلق ولا تقصير فإن كان محرماً بالعمرة عليه قضاء العمرة إذا قدر وإن كان محرماً بالحج فعليه
جوهرة أو ما أقضاه الحج فإن كان ذلك حجة الإسلام فعليه إذا نهاه وإن كان محرماً بحجة
الطوع عليه قضاءها لأنه خرج منها بعد صحة الشرع فيها. وأما قضاء العمرة فلا نهى لها
عجز عن الحج بعد الشرع صار كفاً الحج وفاء الحج يلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة
أن ثبت الحصر بالهدي أن شاء أقام في مكانه وإن شاء رجع ويجوز له هدي الحصار
قبل يوم النحر في العمرة والحج جميعاً في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحب رجم لا يجوز في الحج للحصر
إذا لم يجد الهدي فهو محرم إلى أن يجد أو يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق وعن
أبي يوسف رحمه الله إذا لم يجد الهدي يقوم الهدي بالطعام ويتصدق به فإن لم يجد ذلك
صام لكل نصف صاع يوماً لا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصراً ولا يكون محصراً في الحرم
إذا أمكنه الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان بمكة عدو غالب يمنعه من الطواف
فهو محصر ولو احصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التشريق كان عليه دم لترك الوقوف
بمزدلفة ودم لترك الرمي ويطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخيره ودم لتأخير الحلق في
قول أبي حنيفة رحمه الله قال أبو حنيفة رحمه الله ليس على أهل مكة حكم الحصار اليوم لأنهم دار السلام
بخلاف زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا بعث بالهدي ثروال الحصار أن أمكنه أن يذرك

الهدى والحج جسا الزمة المضمرة في الحج والتوجه جميعا ولو قدر على ان يدرك الهدى دون الحج لا يلزمه المضي في الحج وان قدر على ادراك الحج دون الهدى لا يلزمه المضي استحسانا وهذا التقسيم يتأتى على قول ابي حنيفة ربح لان عندا يجوز ذبح دبر الاضار قبل يوم النحر فاما على قول صاحبه ربح لا يجوز الذبح فلا يتأتى هذا التقسيم في الحج انما يتأتى في العمرة ولو كان الاضار بالمرض فزال المرض فهو الاول سوله ولو كانت نفقة الحاج عن محمد ربح قال ان قدر على المشي لا يكون محصرا وان لم يقدر يكون محصرا يصور زنا يلزمه الحج ما شيا وان كان لا يلزمه ابتداء كاللعبة اذا شرع في الحج تطوعا يلزمه الامام وقال ابو يوسف ربح ان قدر على المشي للحال لكنه يخاف ان يعجز يكون محصرا القادر اذا احصر فبعث بهدي واحد للتحلل عن الاحرامين لا يصح ولا يتحلل به لان او ان يخرج عن الاحرامين في حقه واحد وبالهدى الواحد لا يتحلل عنهما وان بعث بهديين لا يحتاج الى ان يعين هذا للعمرة وهذا للحج المرأة اذا احرمت بالحج تطوعا فنعها زوجها فمضى محصورة وللزوجة ان يحللها بما هو من محظورات الاحرام ولا يتب التحلل فمهما بقول الزوج حللتك ولو احرمت بحجة الاسلام وليس لها محرم فهي محصورة ولا يتحلل فمهما ابالهدى واذا احرم العبد والامة بغير ذن الموالي فلهما ان يحللها بغير هدي ويجب القضاء بعد العتق ولو احرم باذن الموالي فمحصرا لا يجرى دم الاضار على الموالي ويجب على العبد بعد الاعتاق

فصل في الحج عن الميت

اذا حج عن الميت بامر هل يسقط الحج عن المحجوج عنه لاختلافوا فيه قال بعضهم لا يسقط الحج عن المحجوج عنه ويكون له ثواب النفقة لا غير وقال بعضهم يقع عن المحجوج عنه وهو الصحيح لان الآثار تدل عليه ولهذا يشترط البتة عن المحجوج عنه وذلك كالحاج في التلبية

فيقول اللهم اني اريد الحج فيسري وتقبله مني ومن فلان ويسئل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل عن هذا فقال ذلك معنق بمشية الله تعالى كما قال محمد بن صالح بن عيسى ان يكون الحاج
 رجلا حج مرة مريض او شيخ دفع الى رجل مالا للحج عنه حجة الاسلام واراد ان ما يفضل عن الحج
 من النفقة والزياد وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع روح الحيلة في ذلك ان يقول
 دافع المال للمدفع اليه وكلت ان تهب الفضل من نفسك وتقبضه لنفسك فيهم به من
 نفسه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجا اذا اخرج رجا بالحج عنه ينبغي ان يفوض الامر الى
 المامور فيقول حج عني بهذا المال كيف شئت ان شئت حجت وان شئت حجة وعمرة وان شئت
 قرأتا والباقي من المال مني لك وصية كيلا يضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فضل الى الورقة
 رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وادعى بان حج عنه ان فسر شيئا فالامر على ما فسر ان لم يفسر
 فعند ابى حنيفة حج عنه من بلد اذا كان ثلث ماله يعني لذلك وان كان له وطنان في موضعين
 يحج عنه من اقربهما الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد حج عنه من حيث مات وادعى
 المامور وهو الوصي المالك الذي مات فيه ثم اخرج رجلا للحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز
 في قولهم ولو قال الميت للوصي ادفع المال الي من يحج عني لو يكن للوصي ان يحج بنفسه ولو اذعه
 الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصي ان يحج فان كان الوصي وارث الميت او دفع المال الي
 وارث الميت ليحج عن الميت فان اجازت الورقة وهم كبار جاز وان لم يجز ولا يجوز ان هذا
 بمنزلة التبرع بالمال المامور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بغداد
 والى الكوفة والى مدينة والمكة واذا اقام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يحج او ان الحج ثم يرحل
 وينفق من مال الميت ليكون المامور منفقا من مال الامر في الطريق ويكون ضامنا لما انفق من مال
 الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوما لانه مقيم ورعي ابن سماعة عن محمد بن
 اذا اقام في امور في بلدة ثلثة ايام او قل وانفق من مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك

ينفق من ماله نفسه قالوا في زماننا وان اقام اكثر من خمسة عشر يوما يكون نفقته في مال
 الميت لانه لا يمكن من الخروج بدون القافلة. وان اقام بعد خروج القافلة لا يكون نفقته
 في مال الميت ولو اقام بمكة بعد اداء الحج فان اقام اقامة معتادة كانت النفقة في مال الميت
 وان لم تكن معتادة لم تكن في مال الميت. ولو عزم الاقامة زيادة على المعتاد ثم عزم على الخروج
 عادت نفقته في مال الميت الا ان يكون اتخذ مكتدرا فلا يعود اذ امر الرجل غيره بالحج لايصح
 امره الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا يدرم الى الموت حتى لو قال الرجل لله علي ثلثون
 حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة واحدة ان ملت قبل ان يحج وقت الحج جاز الكل لانه لم يعرف
 قدرته بنفسه عند محج وقت الحج فجاز وان جاء وقت الحج وهو يقدر بطلت حجة واحدة لانه
 قدر بنفسه فانعدم شرط صحته لا جالح في هذه السنة وعلى هذا كل سنة يحج المرأة اذا
 لم يتجدد محرما لا تخرج الحج الى ان تبلغ الوقت الذي تعجز عن الحج فتح تبعث من حج عنها اما قبل
 ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم الى ان ماتت فذلك
 حائز كالريض اذا حج رجلا ودام المرض الى ان مات هذا اذا كان الامر عاجزا عن الحج زوا
 كالمرض والنفس ونحو ذلك. وان كان لا يرجى زواله كالزمانة والعجى جاز ان يأخذه به بالحج
 المأمور بالحج اذا دخل مكة قبل ايام العشر من ابي يوسف ربح انه قال يكون نفقته في ماله
 الى ان يدخل ايام العشر المأمور بالحج اذا استأجر خادما ليخدمه قالوا ينظر ان كان مأ
 من يخدم نفسه فنفقة الخادم لا تكون في مال المرأة ان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخاد
 تكون في مال المرأة ما دون ذلك دالة. وللمأمور بالحج ان يدخل الحمام بعد التمتع
 ويعطى اجر الحارس من مال المرأة ذلك من الرواتب له ان يتهدى من مال المرأة لنفسه
 ان يخلط دهرام النفقة مع الرفقة وله ان يودع المال استحضانا. ولو ضاع مال الفقير
 مكة او قرب منها ولم يبق مال النفقة فانفق المأمور من مال نفسه كان له ان يرجع في

مال الميت وان فعل ذلك بغيرة قضاء لانه لما امره بالحج فقد امره بان ينفق عنه المأمور بالحج اذا
حج ماشيا وامسك مؤنة الكراء كان ضامنا مال الميت ويكون الحج لنفسه لان الامر بالحج
ينصرف الى المتعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة المأمور بالحج اذا ترك الطريق ^{قربا}
واختارا لا بعد ما نترك البعد ادى طريق الكوفة وذهب فحرق البصرة ان كان الحاج ^{يسلك}
ذلك الطريق لا يضمن لان الطريق لا بعد عيسى يكون يسرها ما من الاقرب اذا دفع ^{حج} الوكيل
المال الى رجل الحج عن الميت في هذه السنة فاخذوا خراج حج من قابل جاز عن الميت ^{لا يكون}
ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقييد كما لو وكل رجلا بان
يعتق عبدا او يبيع غدا فاعتق ليبيع بعد غدا اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد
انفق بعض المال في الطريق فمضى على وجهه حج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون ^{متبعا}
ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق السبب بانفاق المال
في كل الطريق فان قطع عليه الطريق وبقي في يده شيء من مال الميت فرجع فانفق بذلك
على نفسه لا يكون ضامنا ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وبقي
شيء في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضامنا
اذا لم يدسب القافلة المأمور بالحج اذا رجع وقال منعت وقد انفق من مال
الميت في الرجوع وكذا به الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضامنا للنفقة
. الا ان يكون امرا ظاهرا يشهد عليه صدقه الحاج عن الميت اذا قال حججت وكذا
الوارث او الوصي كان القول قول الحاج لانه يدعي الخرج عن المال الذي كان
امانة في يده ولا تقبل بيعة الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا ^{موا} اقال
البينة على قرائنه انه لم يحج ولو كان الحاج غريبا للميت امر بان يحج عن الميت بما
عليه من الدين فقال حججت لا يصدق الا بالبينة لانه يدعي قضاء الدين

الحاج عن الميت اذ مات بعد الوفوف بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج ولو لم تمت فخرج قبل طواف الزيارة فهو حرام على النساء ويمود بنفقة نفسه ويقض ما بقى عليه لانه صار جانيا في هذه الصورة. المأمور بالحج عن الميت اذا حج واعتمر ان اعتبر قبل الحج في اشهر الحج فخرج من مكة عن الميت يكون مخالفا في قواهم ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام عن نفسه وكذا لو حج فاعتكر كان مخالفا عند العامة. الحاج عن الميت اذا كان مأمورا بالقران كان دم القران على الحاج لا في مال الميت. والاصل فيه ان كل دم يجب على المأمور بالحج يكون على الحاج لا في مال الميت الا اصرار في قول ابى حنيفة رجع فان ذلك يكون في مال الميت في قول ابى حنيفة رجع. وقال صاحباه يكون على الحاج. ولو ان رجلا مو رجلا من احدهما بالعمرة والاخر بالحج ولم يأمره بالجمع فجمع كان مخالفا. ولو امر بالجمع فجمع جاز ولا يكون ضامنا ولو امر بالعمرة فاعتكر رجع بماله نفسه لا يكون مخالفا. ولو امر رجلا كل واحد منهما بالحج فاحرم عنهما رجع كان ضامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن احدهما. ولو احرم بالحج عن ابويه كان له ان يجعل عن ابهما شاء. ولو امر رجلا من كل واحد منهما ان يحج عنه فاحرم بحجة عن احدهما عبرين كان له ان يصرف اليهما مائة في قول ابى حنيفة رجع اذا عس قبل الاشتغال بالعمل فاما اذا عس بعد ذلك بان عن بعد الطواف لا يصح تعيينه الحاج عن الغير ان شاء قال لبيك عن فلان وان شاء اكثف بالتليد الصحيح اذا امر رجلا بان يحج عنه ثم عجز لم يجز حجة المأمور الميت اذا اوصى بانه يحج عنه بماله فخرج عنه الوارث او الاجنبي لا يجوز. المأمور بالحج اذا افسد الحج بالجماع بضمن ما كان انفق من مال الميت اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جازوله ان يرجع في مال الميت. وكذا الزكاة والكفارة. ولو فعل ذلك اخطى لا يرجع. ولو وصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه ليرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام. ^١

الميت اذا عرض في الطريق لبس له ان يدفع الممال الى غيره المحج عن الميت الا اذا قيل له وقت
 الدفع اصنع ما شئت فح كان له ان يدفع الممال الى غيره محض او لم يرض اذا استاجر المحبوس
 رجلا ليحج جهة الاسلام جازب التحمة عن المحبوس اذا مات في الحبس والاجير اجرمثله
 في ظاهر الرواية. المأمور بالتحج عن الميت اذا خلف بعض النفقة درج ببقية جاز ويضمن
 ما خلف. اذا خلف المأمور بالتحج النفقة بماله نفسه قال في انتخاب يضمن فان حج وانفق جاز
 وبرى عن المصان. المأمور بالتحج اذا لم يكف مال الميت فامع من ماله ومال الميت قال فان
 كان اكثر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفى الكراء وعامة النفقة فهو حائز لانه
 لا يمكن الاخذ به عن القليل فيعفى القليل والا فهو ضامن

مصل في محظورات الحرم

صل الحرم لا يحل قتله ولا تعفيره الا ما سباح منه للحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان
 عليه قيمته يدخل الاطعام في جزائه ولا يدخل الصوم وفي الهدى روايان الحرم اذا
 قتل صيد الحرم في القياس يلزمه قيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في قتل صيد
 الحلال ولا يجب عليه لاجل الحرم شئ. حلال ان قتل صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد
 منهما نصف قيمته. وكذا لو قتله جماعة يقسم الغرم على عدد الرؤس كما في ضمان المالك
 وان ضربه احدهما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما مائة ناقصة ضربه ثم غرم كل واحد
 منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين. ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع
 القيمة كالموقلة محرمان وعلى الحلال نصف قيمته كما لو كان شريك حلالا. ولو كان
 شريك المحرم صيدا او كافرا لا شئ على الصيد والكافر لانهما لا يخاطبان بحق الشرع
 وعلى المحرم جزاء كامل حلال اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على كل واحد
 منهما جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الاخذ على القاتل بما غرم لانه أكد عليه ما

كان على شرف نسقوط بالار سال فيرجع عليه كما في غاصب الغاصب . حلال دل محرما
 او حلالا على صيد الحرم لا شيء على الدال عندنا ويضمن شجرة الحرم بالقطع كما يضمن صيد
 لان شجرة الحرم في الحرم بمنزلة صيد الحرم الحرم من الشجر ما ينبت في الحرم بنفسه
 بما لا ينبت الناس عادة كالشوك ونحوه واما ما ينبت الناس عادة فلا ضمان عليه بقطعه
 وان بنت بنفسه ولو انبت انسان في الحرم شجرة لا ينبت الناس عادة كالاراك ولم يلا
 لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاجل الحرم . ولو نبت ام غيلان في ارض رجل فقطعه انسان
 كان على الفاضح ضمان قيمته لصاحب الارض لان الشجر ملكه وقيمة اخرى نحو الحرم كما لو قتل
 صيدا مملوكا في الحرم . اذا قطع رجل شجرة الحرم وادى قيمتها بكرة له الانتفاع بها فان استغ
 بها لاتي عليه لانه ملك المقتطوع بالاضمان فلا يفرم بالانتفاع كما لو ذبح صيدا الحرم ولا
 الجزاء ثم اكل . وان غرس المقتطوع فبنت فله ان يقطعه ويمنع به ما شاء . ولو احتش
 حشيش الحرم كان عليه قيمته يتصدق به . ولا شيء عليه في ادخار الحرم لاستئثار النية
 صلا الله عليه وسلم . ولا آس باخذ كاة الحرم لانها ليست من الشجرة ولا من الحشيش
 والكلاء ولا ضمان في قطع ما جف من شجرة الحرم شجرة الحرم ما كان اصله في الحرم ولا عبرة
 للعص فان كان بعض اصله في الحل وبعضه في الحرم لا يجوز اخذ ترجيح الحرم . ولو رمى
 طيرا على غصن شجر يعتبر به مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد
 الحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في الحرم وقوائمه في الحل فهو صيد الحل ولو كان على
 العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد تاما وقوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يحل اخذ لان
 قراره في النوم لا يكون على القوائم . وكما لا يحتش حشيش الحرم لا يرمي في قولنا لا يحنف في ذ
 محمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا بأس بالرعي حلال اخذ صيدا من الحل وادخله في الحرم
 كان عليه ارساله عندنا ولا يجوز بيعه . ولو ذبحه كان عليه الجزاء . ولو ارسل كلبا في

الحل على صيد فدخل الصيد فاحرم فتبعه الكلب واخذ لا يميل اكله كما لو وجد ارمي
 في الحرم ولا يتبع على المرسل ولو لم يصب في الحل فنفر الصيد ووقع السهم به في الحرم
 قال محمد رحمه عليه الخزاء في قول ابي حنيفة رحمه فيها العلم ولو ارسل في الحرم طلبة اذ ثب
 واصاب صيدا او نصب شبكة للذئب ووقع فيه صيد لا يتبع عليه ولو اخرج طيبا من
 الحرم وادى جملها فاولدت اولاد او ماتت الاولاد ليس عليه ضمان الاولاد ولو ذبح هذا
 الصيد قبل التكفير او بعد كره اكله تنزهها ولو استعان بقتله في الجزء كان لغذالك ويجوز به
 الانقطاع للمستترى ولا بأس بالخارج حجارة الحرم ورتابه الى الحل

فصل في المظفات

دخول البيت حسن ولا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار الا فضل ان يبدأ
 الحاج بمكة فاذا قصر نسك بمر بالمدينه وان دن بالمد استفاض الحرم اذا اضطر الى ميتة
 صد كانت الميتة اثم في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه وقال ابو يوسف والحسن رحمه يذبح
 النسيء ولو كان الصيد مذبحا فالصيد اولى عند الكل ولو وجد صيدا وكلبا فالكلب اولى
 لان في الصلابة طيب المخطوبين ولو وجد صيدا او مال انسان بذبح الصيد ولا يأخذ مال
 الغر ولو وجد صيدا او كرا ادمي كان ذبح الصيد اولى استحسانا وعن محمد رحمه الصيد اولى
 من كرا الحنزمر وعن بعض اصحابنا رحمه من وجد طعام الحيرة لا يباح له الميتة وهكذا روي
 عن ابن عباس رحمه ولبشر رحمه ان الغضب اولى من الميتة وبه اخذ الطحاوي رحمه قال الكرخي
 رحمه هو ما نكير وعن ابي حنيفة رحمه الحج تطوعا اعظم احراما الصدقة ثم الصدقة ثم العتق
 اما زوال الحج حلال فيه شبهة فانه يستدين للحج ويقضي دينه من ماله وله ان
 يبيع دونه من ماله وان كان في ماله وفاء بالدين يقصه الدين ولا يحج وبكره يخرج
 في رد الحج ان سئله الدين وان لم يكن عند مال ماله يقض دينه الا باذن الغلاء

وان كان بالدين كفيلا ان كان الكفيل باذن الغريم لا يخرج الا باذنه وان كان
 كفيلا بغير اذن الغريم لا يخرج الا باذن الطالب ولان يخرج بغير اذن الكفيل ^{يكون}
 الجوار بمكذ في قول ابي حنيفة ر.ج. ولا يستوفي في الحرم قصاص في نفس ويستوفي
 فيما دون النفس وعن ابي حنيفة ر.ج. لا يقطع السارق في الحرم خلافا لهما. ولو
 دخل المحرم لا يتعرض له ويمنع عنه الطعام والشراب في قول ابي حنيفة ر.ج. ويكون
 الحج على الحمار والجمال افضل ولا بأس للحرم ان يتزوج. ويكره الخروج الى الحج اذا
 احاد بويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته
 فلا بأس والاجداد والجدات عند علم الاوين بمنزلة الابوين. رجل اوصى لرجل بالف
 درهم وبالف للساكنين واوصى ان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلاث مائة يبلغ الف درهم
 يقسم الثلث بين الكل اقلنا ثم المصاب للساكنين يضم الى حجة الاسلام حتى يتم الحج وما فضل
 من الحج يكون للساكنين لان الحج فريضة والصدقة تطوع وكلامنا في الصدقة تقدم الفريضة
 وان كان عليه حج وزكوة واوصى لسان يقسم الثلث بين الكل ثم ينظر الى الحج والزكوة فيبدأ
 بما بدأ به الميت ذكرنا وان كان عليه فريضة وفداء واجب على نفسه يبدأ بالفريضة على كمال
 وان اجتمع تطوع وواجب اوجه على نفسه يبدأ بالواجب قدم ذكرنا واخر. وان كان الكل تطوعا
 وكان الكل فريضة او كان الكل واحدا اوجه على نفسه يبدأ بما بدأ به الميت وهي من مسائل
 الاصل. رجل مات وترك ابنتين واوصى بان يحج عنه ثلثا ثمن ماله تسع مائة فاقرا احد ابنتين
 بالوصية وتجدد الاخر واخذ كل واحد منهما اربع مائة وخمسين نصف ماله ودفن المقر له
 رجل مائة وخمسين حج عن الميت بذلك ثم اقرا الابن الاخر والوصية فان حج عن الميت بمائة
 وخمسين باقر القاضى ياخذ المقر من الجاحل خمسة وسبعين لان الحج اذا كان باقر القاضى
 يجوز عن الميت فما فضل عن الوصية يكون للورثة وقت الحاجة على انه فضل عن الحج مائة

وخسرون وذلك الفاضل في هذا الجاحد فيرجع المقر عليه بنصف ذلك وإن كان الحج عن
البيت بمائة وخمسين بغیر المفاضل عن الميت بعد إقرار الجاحد مرة أخرى بثلاثة آلاف لأن الأول
لا يخرج عن الميت لأن الميت أوصى بأن يحج عنه بثلاثة آلاف فما صرف إلا الحج الأول يجعل كالثاني فيخرج وثانيه
بثلاثة آلاف

فصل في الأدعية والأذكار

إذا أراد الرجل الحرج إلى الحج فالواجب أن يقضيه ديونه ويرضى خصومه ويتوب من ذنوبه
ويخرج إلى الحج خريج الحاج من الدنيا. ويصل ركعتين قبل أن يخرج من بيته وكذلك بعد
الرجوع إلى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك
اعتصمت وعليك توكلت اللهم أنت ثقتي وأنت رجائي فأكفي ما أهيئ وما أأهت برويا
أنت أعلم به مني عن جارك ولا ألد غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهي للحسين
توجهت اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر وكأبة المنقلب والحور بعد الكور وسوء النظرة
الأهل والمال فاذخر بقول بسم الله الرحمن الرحيم ولا تؤا باله العلي العظيم توكلت على الله اللهم
وفقي لما تحب وترضه وحفظني من الشيطان الرجيم. ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص
والمعوذتين من تعرة وإذا ركب الدابة يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا
لنا في ذلك غافلين عليهما السلام الحمد لله الذي جعلني في خيرامة أخرجت للناس
سبحان الذي سخّر لنا هذا وما كدنا معه مقرين وإنا إليه راجعون والحمد لله رب العالمين. ويحج
عند إحرامه فإذا دخل الحرم يقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وأمانك والامانة مآتك
والعبد عبدك وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار فقم من عذابك يوم تبعث عبادك
ووفقي لما تحب وترضه وحرمي ودي وشعري وبشري على النار وإذا رأى الكعبة يقول الله
أكبر الله أكبر اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركنا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيما
وتشريفا وتكراما ومهادنة وزد من حج واعتمر وطعما وتشريفا ومهابة وتكريما وإذا دخل المسجد

الحجرام يقول بسم الله السلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك السلام
على ملائكة الله اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله بسم الله مدحت وعلى الله توكلت
اللهم اهد قلبي وسد لساني واقل قوتي وتبطني بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة
اللهم اني اسألك في مقامى هذا ان تحبب عتريه وتضع عني رزى اللهم ادخلني جنتك
في عبادة الصالحين ثم يبدأ بالحجر ويستلمه ولا يبدل بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل
في الصلوة ويقول عند استلام الحجر بسم الله الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمدا عبده ورسوله امنت بالله وكفرت بالحبس والطاغوت واللات والعزى وما يعبدون
سواه الله ان ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله انا ناك
تصديقا بكتابات ووفاء بعهدك واتباعا لسنة تنبئك اللهم اغفر لي ذنوبي وطمع قلبي
اشرح لي صدري ويسر لي أمري وعافني فمن عاف فان لم يكن تقبيل الحجر محسنا للحجج سيده
ثم مسح يديه وجهه وان لم يقدر على استلام الحجر لجهة يقوم بجلاء الحجر مستقبلا الحجر ويرفع
يديه ويقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
عبده ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام الحجر ويمسح وجهه بيديه وكلمة بركة الطواف
بالركن اليماني يقول ربنا اثناني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وعند الركن العراقي يقول رب اغفر لي وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاله الكريم مجي
من حرمهم ويقول تحت الميزاب اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
لا اله غيرك يا ارحم الراحمين وعند الركن الشامي يقول اللهم اجعله حيا مبرورا وذا نيا
مغفورا وسعيامشكورا وتجاوزا لن تبوء برحمتك يا غفر يا غفور ويقول في جميع طوافه
اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفسق والشرك والفاق والعقر والذل وسوء الاخلاق بعد
الطواف يصل ركعتين عند المقام اوحث ما تنسبر في الاولة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية

قل هو الله احد وان قرأ غير ذاك جاز. ثم يدعو المؤمنين والمؤمنات. ويقول بعد
 ذلك. اللهم وفقني لما تحب وتؤخر وجنبني عما تكره وتسخط وثبتني على ملة نبيك و
 خليتك ابراهيم عليه السلام. ثم يخرج الى الصفا فيصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع
 يديه ويكبر ثلاثا. ويقول بين كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الاخره لا اله الا الله
 ولا نعبد الا اياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله رب العالمين
 الحمد لله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله الهنا وحده لا اله الا الله
 حمد الم يتخذ صاحبة ولا ولد اللهم اجعل هذا حجاجا مبرورا وسعيام شكورا وعملما مقبولا
 وتجارة لن تبور بفضلك وبرحمتك يا ارحم الراحمين. واذا نزل من الصفا يقول
 اللهم استعملني لسنتك وسنة نبيك وتوفني على ملة رسولك واعذني من مضلات
 الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول في بطن الوادي في سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما
 تعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني الى خير اقوم ونجني من حرجهم فانك تعلم ولا علم. ثم يصعد
 الروض وينظر الى البيت فيقول مثل ما قال على الصفا. ويقول ايضا على الصفا والمررة اللهم عصمني
 على دينك وطواعيتك وطوعية رسولاك وجنبني معاصيك اللهم اذا هديتني الى الاسلام فلا
 تنزعني منه ولا تنزعني عنه حتى توفني عليه اللهم يسر لي اليسر وجنبني العسر واعمر لي في الآخرة
 والأولى اللهم اعني ولا تعن علي واقصرني ولا تقصر علي واجعلني لك شاكرا اذا كرا واهبا اذا اها
 منيبا تقبل توبتي واعسل حوتتي واهد قلبي وسد دلساني. فاذا كان يوم التروية وذهب الامن
 ودخل منى يقول هذا منى وهو ما دلتنا عليه من المناسك فمن علينا بجوامع الخيرات كما
 على اوليائك واهل طاعتك وانما اتابعك وابن عبدك فاصبر بيدك تفعل بيما اردت
 اللهم وياك ادعو ومنك ارجو فبلغني صالح املي واغفر لي ذنبي وقني عذاب النار وانما
 توجه الى عرفات يقول اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت ووليك التبت

اسالك ان تبارك لي في عفري وان تقضي بعرفات حاجتي وان تغفر لي ذنوبي يا ارحم الراحمين
 واذا وكف بعرفات يذكّر الشاء على الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والاستغفار لنفسه ولوالدين وللمؤمنين والمؤمنات وليكن عامة دعائه بعرفات
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخره لا اله الا الله لا نعبد الا الله لا اله الا الله مخلصين
 له الدين ولو كره المشركون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانت لا تتخلف الياسد
 اللهم وهذا مقام المستجير العائد بك من النار فاجري من النار بعفوك وادخلي الجنة ^{حظك} بتر
 اللهم اذهب تيبه للاسلام فلا تنزع عنه ولا تنزع عنه حتى تقبضني وانا عليه ووفقني
 لما اقترضت علي واعني على طلب رضاك واداء حقك واجعلني من اعظم عبادك نصيبا
 من خير تقسيمه في هذه العيشة بين عبادك الصالحين من نور تهدي به اوجحة تنشرها
 اورنق تبسطها وحرر تكشفه اوبلا تدفعه او فتنة تصرفها اللهم امن روحه واستر
 عورة واقلع عثرته واقص عني ديوني واغفر لي ولوالدي وقرايتي واجتبه اللهم انك دعوت
 الى الحج ووعدت المغفرة على شهود مناسك وقد اجبتك ولكل وفد جائزة فاجعل
 جائزتي من موقوفي هذا ان تغفر لي ذنوبي وبؤثني في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار واذا افاض من عرفات الى مزدلفة يقول لا اله الا اله الا اله الا اله اكبر الحمد لله الذي
 لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك اللهم اليك اضمت ومن عذابت اشفقت
 واليك رغب ومنك رهبت فاقبل نسكي واصح حوبتي واعظم اجري وزودني التقوى
 وسلم ديني وزدني علما وحلما واذا انتهى المزدلفة يقول اللهم هذا جمع اسألك ان تزقني
 فيه جوامع الخير كله اللهم رب المشعر الحرام ورب الركن والمقام ورب البلد الحرام ورب
 المسجد الحرام ورب الحبل والحرام اسألك ان تبليح روح محمد في اسلام اسألك
 بنور وجهك الكريم ان تغفر لي ذنوبي ونرجمني وتجمع علي الهدى احرى وتجعل التقوى

زادني وذخر عي والجنة ما به وهب لي رضاك غني في الدنيا والآخرة يا من هو خير
 كله اعطني من الخير كله واصرف عني الشر كله اللهم حرم محبة وعطية وشحن و
 سائر جوراحي على النار برحمتك يا ارحم الراحمين. واذا رعى البحار يكبر مع كل
 حصة ويقول اللهم اجعله حجاب مبرورا وذنباً مغفورا وسعيها مشكورا واذا
 وجهه هديه للذبح يقول. وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 خيفوا انا من المشركين ان صلوة ونسيك ومحباي وبما في الله رب العالمين لا شريك له
 بذلك اوتوا وانا اول المسلمين اللهم هذا منك ولك واليك اللهم تقبله مني كما تقبلت من ابراهيم
 عليه السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين. ويقول عند الخلق اللهم
 بارك في نفسي واغفر ذنوبي واجعل لي بكل شجرة منها نورا يوم القيمة ثم يرجع
 الى مكة ويطوف طواف الصدر ويشرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء وشفاء
 عن كل بلاء قال صلى الله عليه وسلم ان ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب
 الماء اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء يا ارحم الراحمين
 اللهم هذا غياث ولد ابراهيم خليلك فاغثني من كذا وكذا كذا لك. واذا وقف الى اللقطة
 يلتمه ويرفع يده الى عتبة الباب ويقول السائل ببابك يسألك من فضلك
 ومعونتك ويرجو رحمتك ويكثر التضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم
 لك حجت وبك امنت وعليك توكلت ولك اسلمت واياك اردت فتقبل مني
 واغفر ذنوبي وكفر عني سيئاتي واستعملني في طاعتك ابدا ما بقيتني واعذني من النار
 اللهم اني استودعك ديني وامانتني وخوانيم علي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك
 سميع الدعاء اللهم لا تجعل هذا الخلع المهمل من بيتك وارزقني العود اليه واحسن بقى
 حية تبلغني اجله واكفني مؤنتي ومؤنة عيالي وجميع خلقك اثبون تائبون عابدون ساجدون

ولرب حامد ونصير عبد وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله
 ونحن لا شريك له واذا اتى المدينة يستعد لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم يأتيها
 بالسكينة والوقار والهيبة والاحلال لانه محل رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{مهيطة}
 الوحي ونزل الملائكة. ^{عنه} روي انه ينزل في كل يوم تسعون الف ملك يحفون بالقبر الى
 قيام الساعة. واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين
 وما اقلن ورب الرياح وما ذرين اسالك خير هذه البلدة وخير اهلها وخير ما فيها و
 تعوذ بك من شرها ومن شر ما فيها وشر اهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخوله فيه
 وقاية من النار واما من العذاب وسوء الحساب واذا دخل المسجد يقول اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر له ذنوبه وافتح لي ابواب رحمتك اللهم اجعلني
 اليوم من ادخلك من توجه اليك واقرب من تقرب اليك وانجح من دعاك واستغفر رضاك
 ثم يصلي ركعتين حيث شاء من المسجد وان اراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي فيه الصلوة بالناس يأتي المنبر وعن يساره تابوت موضوع فيصلي
 خلف التابوت فذلك مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا صلى ركعتين ^{يقصد}
 القبر على سكينته ووقار وفراغ قلب من امور الدنيا ويذهب الى الموضع من وجه القبر
 وفي ذلك الموضع رخامة بيضاء مركبة في حائط القبر فيكون فوق رأسه تديلا كبيرا
 معلق فاذا وقف هناك فقد وقف عند وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقوم
 السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله قد بلغت
 الرسالة واديت الامانة ونصحت الامة وجاهدت في امر الله حتى قبضك الله تبارك
 وتعالى حمداً محموداً فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خيراً الجزاء صلى الله عليك افضل الصلوات
 وازكاها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النبيين واعطه الدرجة والوسيلة

والفضيلة واوردنا حوضه واستقنا كآسسه وارزقنا شفاعته واجعلنا من رفقائه يوم القيمة اللهم
لا تجعل هذا آخر العهد من قبري نبينا صلى الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال والاكرام
وبيننا ولصاحبيه اليه بكرة يوم نرضى فيقول السلام عليكما ويسأل حاجته ويكثر الصلوة بالمدينة ما دام
فيها لما جاز في الآثار ان الصلوة الواحدة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعدل الف صلوة
فيما سواها من المساجد قالوا ليس في هذا المواقف دعا ووقت فباي دعا دعا جاز وما ذكرنا من الأدعية
بعضها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضوان الله
عليهم اجمعين فالتبرك بها يكون اقرب الى القبول وعليه بقراءة كتاب الله تعالى ما دام راجيا
وبالتسبيح ما دام عاملا ولا بد له ما كان جالسا والحمد لله رب العالمين

النكاح

كما

قال رضي ابواب النكاح ثمانية. الباب الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وان يشتمل على فصلين

الفصل الاول في الالفاظ التي تنعقد بها النكاح

النكاح ينعقد بلفظ النكاح والتزويج كان على وجه الخبر عن الماضي نحو ان تقول المرأة
زوجت نفسي منك بكذا فصح من الشهود فيقول الرجل قبلت او يكون على وجه
الاستقبال بان يقول الرجل للمرأة اتزوجك على كذا فتقول المرأة قبلت او يكون بلفظة
الامر بان يقول الرجل للمرأة زوجي نفسك في كذا فتقول المرأة زوجت. وكما ينعقد
العقد بلفظة النكاح والتزويج ينعقد بما يكون تمليكاً في الاعران عندنا. روي عن
ابن حنيفة ربح قال كل ما يفيد ملك الرقبة فالامة يفيد ملك النكاح في الحرة اذا قالت
المرأة لرجل عند الشهود تصدقت بنفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح
فيقول الرجل قبلت كان نكاحا. وكذا لو قالت ملكت نفسي منك او قال لها الرجل ملكي
نفسك في فقالت ملكت يكون نكاحا ولو قالت بعثت نفسي منك فكذلك قال اشتريت

او قبلت يكون نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا الوبايع الاب ابنته بنشهم هادة الشهود
 يكون نكاحا. وكذا لو قالت المرأة عرسك نفسي فقال قبلت. ولو قالت ابحك نفسي او
 اعزتك او حلتك او اقرضتك او اودعتك او وهنتك فقال قبلت لا يكون نكاحا وشئت
 به الشبهة. ولو قالت اجرتك نفسي بكذا فقال قبلت واستاجرت لا يكون نكاحا. وقا
 الكرخي رح يكون نكاحا. ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل اخذت قالوا لا يكون نكاحا
 ولو قالت المرأة لرجل تزوجتك على الف فقال الرجل اجرت فقالت المرأة قبلت قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون نكاحا. وعنه ايضا اذا قال الرجل لاب البنت زو^{جتي}
 ابنتك فقال اب ابنة زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك
 قبلت فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجتي ابنتك فقال اب البنت زوجت او فعلت فانه
 يكون نكاحا قال لان قوله زوجتي استخبار وليس بعقد بخلاف قوله زوجتي لانه توكل
 اذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا
 وهو بمنزلة ما لو قال اب ابنة وهبتهمامك المتخذ منك فقال قبلت لا يكون نكاحا وكذا
 لو قالت المرأة فديت نفسي منك لم يكن نكاحا وهو الصحيح رجل قال لغيره بالفارسية
 دختر خویش را مراد ادي فقال دادم لا يكون نكاحا. وكذا لو قال لامرأة عوا باش او عوا^{شيد}
 فقالت ماشيد م لا يكون نكاحا حتى يقول يدي يرفتم ولو قال عوا باشيدي بزيه فقالت با^{شيد}
 يكون نكاحا. رجل قال اين زن منست بحضور من الشهود فقالت للمرأة اين شوي^{منست}
 ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ فيه. ذكر البيهقي رح في كتابه رجل وامرأة ليس
 بينهما نكاح اتفقان يقران النكاح فامر لم يلزمهما قال لان الاقرار اخبار عن امر متقدم
 ولم يتقدم. وكذلك في البيع اذا اقر بالبيع لم يكن ثم اجاز لم يحز. وذكر في صلح الاصل
 رجل ادعى على امرأة نكاحا فجمدت فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح

فافترت له بالنكاح جازا لافتر قال لانها تزعم انها زوجت نفسها منه ابتداء
 بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فيجوز ثم صالحها الزوج على
 مائة درهم على ان تبترأ من الدعوى فانه لا يجوز وذكر في النوازل رجل وامراة اقبلين
 يدي الشهود بالفارسية ما رزق وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما وكذا لو قال لامراة
 هذا امرأتي وقالت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وان قال لهما الشهود رضىتما او اجزتما
 فقا لا رضىتما او اجزتما لم يكن نكاحا لان الاجازة تنفذ للعقد وليست بانشاء ولو قال
 الشهود جعلتما هذا نكاحا فقا لا نعم كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الانشاء وقال مولانا
 وضويحي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرا بعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون
 نكاحا وان افترت المرأة انه زوجها وافر الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقراها
 بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرا بعقد لم يكن لان ذلك كذب محض وهو
 كما قال ابو حنيفة رج اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة روى به الطلاق يقع ويجعل كانه
 قال لست لي بامرأة لانه قد طلقك ولو قال لم اكن اتزوجها وروى به الطلاق لا يقع
 لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه رجل قال للمبانة او المختلعة راجعتك على كذا
 بمحض من الشهود يكون نكاحا وان لم يدكر ما الا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحاكم رحمه
 الله في وكذا لو قالت المبانة لزوجهما ردت نفسي عليك وهو بمنزلة الرجعة وقال
 بعضهم اذا قال للمبانة او المختلعة راجعتك بمحض من الشهود فقالت قبلت يكون
 نكاحا ولو قال ذلك لأجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضىت
 لاكون نكاحا رجل قال لأخ زوجته ابنتك مئة ألف درهم فقال اب البنت بمحض من
 الشهود ارفعها واذهب بهل حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رج يكون ذلك نكاحا اب الصغير اذا قال بين يدي الشهود انا قد رزقت

فلانة بنت احد بن زيد به اب الصغيرة من ابني فلان بمركب وكان لا يها اليها هكذا
تقال ابوها هكذا ولم يريها على ذلك قالوا الاولى ان يحد النكاح وان لم يحد اذ كان
امراة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فذهب الوكيل للجماعة من الشهود وقال ^{اشهد}
انني قد تزوجت فلانة والشهود لم يعرفوا فلانة لم يحجز هذا النكاح الا ان يذكر اسمها و
اسم ابائها واسم جد ها وهو كما لو قال تزوجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة
منسوبة فقال تزوجت هذا وقالت المرأة زوجت نفسي جاز لانها معلومة بالاشارة
اما الغائبة لا تعرف الا بالاسم والنسب وان كان الشهود يعرفون المرأة الغائبة وذكر
الزوج اسمها الا غير جاز النكاح اذا علم الشهود انه اراد تلك المرأة وذكر الخصاص
في التحيل رجل طلب من امرأة ان تجعل امرها في النكاح في يده ليزوجها من نفسه على
صدق كذا ففعلت فقال الوكيل بمحض من الشهود زوجت من نفسي امرأة ^{امها} جعلت
في النكاح بيدي على كذا من الصدق وهو كفؤ للمرأة فانه يجوز هذا النكاح ^{تسمى} وقال
الاثمة المحلوا في رج هذا قول الخصاص اما على قول مشائخنا ومشايخ بلخ رج لا يجوز
ما لم يذكر اسمها ونسبها ثم قال تسمى الاثمة السخرى رج وان خصا فان كان كبيرا في
العلم يجوز الاقتداء به وذكر ايضا الحاكم الشهيد رج في المنتقى كما قال الخصاص رج
جارية سميت في صفرها باسم فلما اكبرت سميت باسم آخر قال لا تزوج باسمها
الاول اذا صارت معروفة بالاسم الآخر امرأة وكلت رجلا بان يزوجها من زوجها وغلط
في اسم ابائها لا ينعقد النكاح اذا كانت غائبة رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فتا
الاب وقت العقد زوجت منك ابنتي فاطمة لا ينعقد النكاح بينهما ولو كانت المرأة
حاضرة فقال الاب زوجتك ابنتي فاطمة هذا واشاد الى عائشة وغلط في اسمها وقال
الزوج قبلت جازا لنكاح رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي

ولم يذكر اسمها فقال الزوج قبلت جاز. رجل له ابنتان اسم الكبرى منهم لما نشأ
واسم الصغرى فاطمة فقال الاب في نكاح الكبرى زوجته ابنة فاطمة جاز للنكاح
على الصغرى. ولو قال زوجته ابنة الكبرى فاطمة فقال الزوج قبلت قالوا لا يجوز
نكاح واحد منهما. وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل، رج اذا ذكرنا في
النكاح اسم رجل غائب وكنية ابيه ولم يذكر واسم ابيه اذ كان الزوج حاضرا
اشار الى جاز وان كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم ابيه واسم جدته قال
والأختيان ينسب الى المحلّة ايضا قيل له فان كان الغائب مغرورا عند الشهود
قال وان كان مغرورا لانه لا بد من اضافة العقد اليه. وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة اذا
ذكر الزوج اسمها لا غير علم الشهود انه اراد تلك المرأة يجوز النكاح. الوكيل بالنكاح
من قبل الرجل اذ قال لاب البنت وهبت ابنتك فيقال الاب وهبت فقال الوكيل
مجييا له قبلت ثم ادعى الوكيل انه قبل النكاح لم وكله الا انه اضر منك ولم يصرح قالوا
ان كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب ايصع على وجه الجأ
لا على وجه العقد لم يكن نكاحا. وان كان كلامهما على وجه العقد لزم العقد للوكيل وفي
الجامع الأصغر رجل بعث اقواما الى والد امرأة للخطبة فقال اب البنت زوجت ذكرانه لا يكون
نكاحا لانهم جميعا امرؤا بالخطبة من تكلم منهم ومن لم يتكلم بقي النكاح بغير شهود فلا يجوز
الا ان يكون الزوج حاضرا في يصير القوم شهودا. وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين
لان الناس يريدون بهذا ان يباشر العقد احداهم اياهم كان. وعن ابي حفص السفيّوري
رج رجل سأل رجلا ان يزوجه ابنته من ابنة فقال اب البنت وهبت هاتيك فقال اب
الغلام قبلت كانت منكوبة الاب لا الغلام. ولو قال والد البنت لاب الغلام وهبت هاتيك
فقال اب الغلام قبلت كان النكاح للغلام لان معنى قوله وهبت هاتيك اي لاجلك ونظير

هذا ما قال محمد بن علي في الجمع الكبير فعمائل تسليم الشفعة ذكر الناطق في رجل قال لأمر
 جئتك خاطبا ابنتك فقال الأب ملكتك كان نكاحا. امرأة قال رجل جعلت نفسي لك
 بالف درهم بمحض من الشهمود فقال الرجل قبلت كان نكاحا رجل قال لامرأة بمحض من
 خويستن من دادي: لم يقل بزي دادي فقالت داد ولم تقل دادم أو قيل لرجل في نكاح امرأة
 توأين نكاح يد برفتي فقال يد برفت ولم يقل يد برفتم قالوا يجوز ذلك وكذا الوجري بين
 رجلين مقدمات في بيع فقال البائع بعث هذا العبد بالف درهم وقال المشتري اشتريته
 جازان لم يقل البائع بعث منك وكذا لو قالت المرأة في طلب خلع خويستن خريدم
 تو فروجني فقال الرجل فروخت فانه بصح ذلك وإن لم تقل المرأة خويستن واخر بدم
 ارنو ولم يقل الزوج فروختم رجل اراد ان يزوج لابنه الصغير امرأة صغيرة فقال اب الصغرة
 زوجت ابنتي من ابنك فقال اب الصغير قبلت جازوان لم يقل ابنتي لان المحو اب
 ينضم اعاده ما في السوان. رجل خطب لابنه الصغير امرأة فلما اجتمعا للعقد قال اب
 البنت بالفارسية تراد ادم برفي اين دختر همزاد درهم فقال اب الابن يد برفتم يجوز النكاح
 للاب لان الاب اضاف النكاح الى نفسه وان جرت الخطبة بينهما لاجل الابن. رجل قال
 لغيره جئت خاطبا ابنتك او قال جئت لتزوجني فقال الاب قد زوجتك او قال ملكته هل عنك
 نكاح لازم. واما انعقاد النكاح بالوصية ان قال اب البنت اوصيت بابنتي لك الآن
 بمحض من الشهمود فبقول الرجل قبلت يكون نكاحا وان قال اوصيت لك بابنتي بعد موته لم يكن
 نكاحا ولو قال اوصيت بابنتي لك ولم يرد فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا لفظه الامر
 في النكاح للايجاب وقد ذكرنا ذلك في الطلاق اذا قالت المرأة طلقني على الف فقال
 كان تاما. وكذا في الخلع. وكذا لو قال لغيره اكل لي بنفس هذا او قال اكل لي بما عليه فقال
 تكلفت تمت الكفالة. وكذا لو قال هب لي هذا العبد فقال وهبت ولو قال الوهب

استاء وهبت منك هذا لا يجوز ما لم يقل قبلت وكذا لو قال البائع للمشتري اقلني البيع
فقال اقلني لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت قال ابو يوسف رج يثم الاكالة وان لم يقل
قبلت وكذا لو قال الرجل تصدق بهذا عليك على قول ابو يوسف رج يثم من غير قبول
ولو قال المديون لرب دينه ابرأني فقال ابرأت يثم الابراء ولو قال صاحب الدين لمدني
ابتداء ابرأتك من الدين الذي له عليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون يبطل ابرأه
ولبراء الكيل لا يرتد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول وتبطل بالرد. والافرا لا يحتاج
الى القبول ويبطل بالرد. ولو وقف ارضا على رجل ونسله فقال الموقوف عليه لا قبل
اختلفوا فيه قال هلال رج يبطل الوقف. وقال الأنصاري رج يصح الوقف ولا يبطل
بالرد. قبول النكاح يكون في المجلس بمنزلة قبول البيع. رجل قال بحضرة الشاهد من
تزوجت فلانة قبلها بحضرة الشاهد من فقلت لم يحج في قول أبي حنيفة ومحمد رج. ولو
ارسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها كتابا بالانكاح فقبلت بحضرة الشاهد
ان سمعا كلام الرسول او قرأ الكتاب عليهما فقبلت جاز. وان لم يسمعا كلام الرسول
او لم يقرأ الكتاب عليهما فقبلت لا يجوز. وقال ابو يوسف رج يجوز لك ولا ينعقد ^{النكاح}
بلفظة للمتعة وهي باطلة عندنا لا تفيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضي وتفسيرها
ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من المال كذا مد فرفضت فانها لا تفيد الحل ولا يقع
عليها طلاق ولا ايلاد ولا ظهار ولا يرث احد منهما من صاحبه. وكذا لو قال تزوجتك متعة
وعن أبي حنيفة رج في الهار ونيات ينعقد به النكاح ولا يخوفه متعة ولو قال تزوجتك
شهر فرفضت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا قال زفر رج يصح النكاح ويبطل الشرط
كما لو تزوجها بشرط ان يطلها بعد شهر يجوز النكاح ويبطل الشرط. وكذا لو قال بعثت
هذا بكدا تلجية جاز البيع ويبطل الشرط. وقال الحسن بن زياد رج ان ذكر او قتا لا يعشا

أكثر من ذلك يجوز للنكاح لأنه ثابت مدعيه وإن ذكرنا وقتا يعيشتان أكثر من ذلك
لا يصح لأنه توقيت وعندنا الكل سواء. رجل تزوج امرأة بلفضة العربية ولم يلفظ
لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك إن علم أن هذا اللفظ ينعقد به
النكاح يكون النكاح عند الكل وإن لم يعرف ما معنى اللفظ ولم يعلم أن هذا اللفظ
ينعقد به النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعناق والتدبير والنكاح المخلع
والإبراء عن المحقوق والبيع والتخليك. فأطلق العناق والتدبير واقع في الحكم
ذكره في عناق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب في الطلاق والعناق
مدبر أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ إنما يعتبر لأجل القصد
فلا يشترط فيما يستوى فيه الجدل والحرال. بخلاف البيع ونحو ذلك. وأما المخلع
إذا لقن الرجل أمرته اختلعت نفسه منك بمهرى ونفقة عدة فقالت ذلك اختلفت
المشائخ فيه قال بعضهم إذا لم تعرف معنى اللفظ ولم تعلم أن هذا لفظ المخلع فيما
بين الناس لا يصح المخلع وهو الصحيح قاله أبو نازع بن بنية إن يقع الطلاق لا يبرأ
الزوج عن المهر ونفقة العدة كما لو خال أمرته الصغيرة فقبلت فإنه يقع الطلاق
ولا يسقط المهر والنفقة وكذلك إذا لقنهما تبرأ زوجها عن المهر العربية وكذلك المديون
إذا لقن رب الدين لفظ الإبراء لا يبرأ. رجل قال لامرأة تزوجتك على كذا من الدنيا
بمخض من الشهود فقالت قبلت النكاح ولا أقبل المهر وقال رجل لرجل زوجتك
ابنتي على كذا قال الزوج قبلت النكاح ولا أقبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو
باطل ولو قالت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح بما سمي من المهر
وذكر في النكاح عبد تزوج امرأة على رقبته بغير إذن المولى فبلغ المولى فقال أجز
النكاح ولا أجز على رقبته قال يجوز النكاح ولها الأقل من مهر المثل ومن قيمته

وذكر في الجامع مثل ذلك فقال امته تزوجت فغير اذن المولى على ما تقي درهم فبئس المولى فقال
 اجزت النكاح على خمسين دينارا ورضيه به الزوج جاز. قالوا لان كلام المولى ليس برب
 النكاح بل هو رد التسمية وورد التسمية لا يكون رد للنكاح لان النكاح ينقضي بدنه
 التسمية فجاز ان يبقى بدنه التسمية. رجل قال لامرأة بحضرة الشاهد بن تزوجت
 على كذا ان اجاز اليه اورضيه فقالت قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق
 ولو قال تزوجتك على اني بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الخيار لانه معلق النكاح بالشرط
 بل باشر النكاح وشرط الخيار فيبطل شرط الخيار ورجل تزوج امرأة على انه مدني فاداه
 قروي يجوز النكاح ان كان كفوا ولا يخبر بها. رجل طلب من امرأة نكاحا بمحض من
 الشهود فقالت المرأة لي زوج فقال الرجل لبس لك زوج فقالت المرأة ان لم يكن لي
 زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن لها زوج قالوا يجوز هذا النكاح
 لان التعليق بشرط كائن تنجيز جنيان صغيرا قال اب احدهما اب الآخر
 بمحض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الآخر ثم ظهر ان
 البحارية كانت غلاما والغلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا
 اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا ينعقد النكاح بلفظة الاثارة
 ولا بلفظة الخلع والصلح ولا بلفظة البراءة. ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة
 فيه روايتان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب المحل والحرمية في ذات واحدة
 فيترجح الحرمية وينعقد النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغيرين
 بان كان جلهما او عا لهما فقال زوجت فلانة من فلان. وكذا لو قال الرجل
 زوجت بنتي فلانة ابن اخي فلان. وكذا القاضية اذا قال زوجت هذه الصغيرة من
 هذا الصغير والمولى اذا زوج امته من عبد الصغير والمعقوق اذا زوج معقوته

من مبعقه لصعور كذا لو كان الواحد ويكلام من الجانبين او لسان جانب ووكلام من
جانب او لسان جانب واصلا من جانب فيقول روح انت عي فلان من نفسي ونقولا
معنى الصغرة زوجت هذا الصغرة من نفسي او كان وكلام من قبل المرأة فزوج مؤكته
من نفسه او كانت المرأة وكلام لرجل فتقول زوجت نفسي فلانا ما في هذه المسائل سعد
النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد بجا وقولا. وقال الشيخ الامام المعروف بحرم
داره روح هذا اذا ذكر لفظا هو اصل في دال. اما اذا ذكر لفظا هو نائب فيه لا يمكن بلفظ
واحد وصورة ذلك اذا زوج امرأة من نفسه ان قال زوجت فلانة من نفسي لا يمكن بلفظ
محد لانه في العروج نائب. وان قال نرووح فلانة حاز لانه في التزويج اصل عن ابي
روح رجل قال لامرأة رمحيه نفسك على الف فقالت لا افعل الا بالعين فقال الرجل اتقي الله
واحيه فقالت قد فعلت كان حائرا. وعن محمد روح مثل ذلك. وسعد النكاح بلفظ لصي
موتوا على حاده الولي ان كان عملا يملكه الولي. كما لو تزوج الصبي منه سجد وتوقف
على احارة الولي. اذا قال الرجل لامرأة تزوجتك مالف ان رعى فلان قال ابو يوسف روح
في الاما لي ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضي حازا استعسانا وان كان غائبا لم يحرج وان رعى
بعد ذلك

فصل في النكاح على الشرط

رجل مزوج امرأة على انها طالق او عليا ان امرها في الطلاق سيد هاد كرم محمد روح في الجامع اه
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الا مریدا هاد ذكر في الفتاوي عن المحسن من زياد اذا تزوج
امرأة على انها طالق الى عشرة ايام او على ان يكون الامر يد ماعد عشرة ايام ان النكاح حاس
والطلاق باطل ولا يملك امرها وقال الفقيه انما للبت روح هذا اذا دل الزوج فقال تزوجت
عليك طالق وان استدل المرأة فقال روح نصيب منك على ابي طالق او على ان يكون الامر

بيدي اطلق نفسه كلما شئت فقال الزوج قبلت جازا النكاح ويقع الطلاق ويكون
 الامر بيد المولى لان البداية اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح فلا يصح
 اما اذا كانت البداية من قبل المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد
 كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال فصار كانه قال قبلت على انك
 طالق او علم ان يكون الامر بيدك فيصير مفوضا بعد النكاح. وكذا المولى اذا تزوج امته
 من عبدا ان بدلا العبد فقال زوجني امتك هذا على الف على ان امرها بيدك طلقها
 كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى ولو ابتدأ المولى فقال زوجتك
 امين منك علم ان امرها بيدى اطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت جازا النكاح ويكون
 الامر بيد المولى. وعن هذا قالوا مطلقة الثلث اذا ارادت ان تزوج المحلل ونحوه ان لا يطلقها
 فالحيلة لهما في ذلك ان تقول زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي اطلق نفسي كلما اريد
 ثم يقبل الزوج فيكون الامر بيد ما بعد النكاح تطلق نفسها متى شاءت. او يقول المحلل
 تزوجتك على انك طالق بعد ما تزوجتك العشرة ايام او على ان امرك بيدك بعد ما
 تزوجتك تطلقين نفسك كلما تريد من فتقول المرأة قبلت تطلق بعد عشرة ايام ويصير
 الامر بيد ما وكذا لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فامرها بيدك ابدل ثم تزوجها يكون
 الامر بيد المولى ولا يمكنه اخراجها ابدا. امرأة طلقها زوجها فارادت ان يتزوجها الزوج
 فقال الزوج لا تزوجك حتى تهبين مالك علي من اللهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم اية
 ان يتزوجها قال ابو القاسم الصفار ح المبة باطلة وفيه بالشرط ولم يف لانها جلت
 المال عوضا للزوج على نكاحها وفي النكاح لا يكون العوض على المرأة. وقال الخلف يصح
 المبة تزوجها ولم يتزوجها وسيأتي نظير هذا في كتاب المبة. وعن ابى القاسم الصفار
 اذا تزوج امرأة على ان ياتى بعبد ما الايق قال يجوز النكاح ولها مهر مثلها. وعنه اذا تزوج

امرأة على انها بكر فوجدها غير بكر كان عليه كل المهر لان المهر لا يقابل البكارة لانها تسحق
 بعقد النكاح رجل تزوج امة الغير على ان كل ولد تلد فهو حرم صحيح النكاح والشرط
 لانه لو لم يكن الشرط يكون الاولاد رقيقا فكان الشرط مفيدا. رجل تزوج امرأة على الف
 درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة قالوا يصح النكاح والشرطان عندهم
 حتى لو كانت جميلة كان المهر الف درهم وان كانت قبيحة كان المهر الف لانه لا خطر
 في التسمية لانها اما ان كانت قبيحة او جميلة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ان
 اقام بها وعلى الفين ان اخرجها من بلدها فان الشرط الثاني لا يصح عند ^{حنيفة} _{ابن}
 رج لان ثمة تعلقت التسمية بما لا يعرف وجوده وقت العقد فلا يصح التسمية
 الا ان هذا المعنى يشكل بما لو تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى
 الفين ان كان له امرأة فان ثمة لا يصح الشرط الثاني في قول ابي حنيفة صح و
 ان كان الشرط ثابتا وقت العقد امرأة طلقها تزوجها ثلثا بغيرها رجل على
 قصد التحليل اختلفت الروايات فيه. والحاصل انها اذا تزوجت ومن قصد لها
 التحليل لا انها لم يشترط ذلك حلت للاول. وان شرط الاطلاق في القول بـ
 تزوجها على ذلك صح النكاح وتحل للاول في قول ابي حنيفة وزفر رج ويكره ذلك
 للاول والثاني وقال ابو يوسف رج لا يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول. وقال محمد
 يصح نكاح المحلل ولا تحل للاول. ولو طلقها الزوج الثانية ثلاثا قبل الدخول فتزوجت
 بثالث ودخل بها الثالث حلت للاول والثاني. ولو كان مجبوا فمكت عنده
 حينئذ ولدت ولدا حلت للزوج الاول ويثبت نسب الولد من المجهوب
 ولو كانت المرأة صغيرة لا تتجامع مثلها متزوجها رجل ووطئها قال محمد رج الله
 ان افضاها للزوج الثاني لا تحل للاول بهذا الوجه. وان لم يفرضها حلت للاول

رجل تزوج امرأة على ان ينفق عليها في كل شهر مائة دينار قال ابو حنيفة ربح
النكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف رجل تزوج امرأة على الف درهم على ان لا يكثر
ولا يرضعها جاز النكاح ويتولدان وليس لها الا الف درهم كان مهر مثلها اقل من ذلك
او اكثر

فصل في شرائط النكاح

منها الشهادة عندنا وقال مالك ربح الشرط هو الاعلان دون الشهادة
حتى لو تزوجها بحضور الشهود بشرط الكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود
شرط الاعلان جاز للشاهد فيه كل من يملك قبول النكاح لنفسه بنفسه ^{بشهادة} فيصح
الغاسقين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأته ولا ينقد شهادة المرأة ^{بغير}
رجل ولا بشهادة العبد والمجنون والضيقين والمختفين اذ لم يكن معها رجل
ولا بشهادة الثامنين اذ لم يسمع كلام العاقدين ولا يصح نكاح المسلمين بشهادة الكافر
وجوز نكاح المسلم الذي يهده شهادة الذميين في قول ابو حنيفة واي يوصف ربح ويصح
نكاح اهل الذمة بشهادة اهل الذمة لا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام
صاحبه ويسمع الشاهدان كلامهما معا فان سمع احد الشاهدين كلامهما ولم يسمع
الشاهد الاخر لا يجوز فان اعاد النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم
يسمع الاول العقد الثاني لا يجوز وكذا لو كان النكاح بحضور رجلين احدهما اهم فسمع
السميع دون الاهم فصاح السميع في اذن الاهم او صاح رجل اخر لا يجوز حتى يوجد ^{عها} سماع
معا ذكر لقاضي الامام ابو علي السفدي ربح في شرح السيران النكاح يصح بحضور الاحمين
وان لم يسمع الا ان الشرط حضور الشهود دون السماع وعامة المشايخ قالوا لا يجوز
شرط السماع وذكر ايضا القدرى ربح شرط سماع الشاهدين فان سمعا كلام العا
ذ لم يبر فانه تفسيره قيل بانه صح والظاهر خلافه وعن محمد ربح ان تزوج امرأة بحضور

تركيبين أو هندیین لم یسمع فاکلام العاقدین قال ان امکنهما ان یعبراما سمعا
 جازوالا فلا وفي المنتقی اذا تزوج امرأة بشهادة الشاعدين فسمع احد الشاهدين
 ولم یسمع الآخر ثم اعادة على الذي لم یسمع قال النکاح جائز استحسانا اذا كان المجلس
 واحدا وان اختلف المجلس لا یجوز قال الحاکم ابو الفضل رح حکي عن ابي يوسف
 انه لا یجوز حتى یسمع معا ولا نص عن اصحابنا رح في النکاح بشهادة الاخرسين اما
 على قول القاضي الامام علي السعدي رح لا شک انه ینعقد لان عند الشرط حضور الشا
 دون السماع. وعلى قول غيره انا کان یسمع کلام العاقدین ینفی ان یصح وان لم یکمل اهلا
 لاداء الشهادة اذا تزوج الرجل امرأة بشهادة ابنیه من غيرها وبشهادة ابنیهما من غیره
 یجوز وان تزوج بشهادة ابنیه منها في ظاهر الرواية یجوز. وفي المنتقی انه لا یجوز وان
 تزوجهما بشهادة ابنیه من غیرهما ثم تجاحدا فشهد الابنان ان محمد الاب والامراة عند
 حازت شهادة الابن. وان ادعی الاب والمراة تجحد لا تقبل شهادة ابنیه وان کان
 النکاح لشهادة ابنیهما من غیره ثم تجاحدا ان ادعت الام لا تقبل شهادة ابنیهما. وان محمد
 والزوجة يدعی جازت شهادة الابن وان کان النکاح بشهادة ابنیه منها فیهما محمد
 لا تقبل شهادة الابن. واذا تزوج الرجل ابنته بشهادة ابنیه جاز النکاح فان تجاحدا
 بعد ذلك وشهد الابنان عند وجود الزوج ودعی الاب ان كانت صغيرة لا تقبل
 شهادتهما وان كانت كبيرة ان ادعی الزوج ومحمد الاب قبلت شهادتهما بالاجماع
 وان ادعی الاب ومحمد الزوج لا تقبل شهادتهما في قول ابی حنیفة وایي یوسف رح. وقال
 محمد رح تقبل. ولو تزوج ابنته الكبيرة بشهادة ابنیه فحجبت الرضا وادعی الاب
 لا تقبل شهادة الابن علی الرضا فالحاصل ان الشهادة لاختهما وعلی اختهما تجوز
 وشهادتهما علی ابیهما فیمای محمد الاب مقبولة. وان شهد الابیهما فیمای دعی

الأب فان كان للأب فيه منفعة نحو ان يشهد بعقد له يتعلق حقوقه بالأب لا تقبل
 وان لم يكن للأب فيه منفعة لان الأب يدعى لا تقبل شهادة ابنيه في قول ابي يوسف
 ربح قيل هو قول ابي حنيفة ربح وأصل المسئلة رجل قال لعبد ان كلمك فلان فان حر
 فشهد ابنا فلان ان اباهما كلوا العبد فان كان الأب يحجج جازت شهادتهما وان كان
 الأب يدعى لا تقبل في قول ابي يوسف ربح لانه يعتبر بالدعوى وعلى قول محمد ربح تقبل
 لانه يعتبر بمنفعة الولد لان قول في شهادة الولد وشهادة الانسان فيما باشره مردودة
 بالاجماع سواء باشره لنفسه او لغيره وهو خصم في ذلك او لم يكن فلا يجوز شهادة الوكيل
 بالنكاح والوكيل بالنكاح اذ ازوج المؤكدة بخبرة ابيها وشاهد اخر جازا للنكاح وكذا
 لو زوجت المرأة نفسها بشهادة ابيها وشاهد اخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بان
 يزوج ابنته الصغيرة فزوجها الوكيل بخبرة الأب وشاهد اخر جاز ولو ادعت المرأة
 النكاح على رجل وهو يحجج فاقامت شاهدين واختلفا في المهر فشهد احدهما انه تزوجها
 بالف وشهد الاخر انه تزوجها بالف وخمس مائة والمرأة تدعى النكاح بالف وخمس مائة
 جازت شهادتهما وبقيت لها بالف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة تتجمل للنكاح
 وشهد الشاهدان على هذا الوجه لا تقبل شهادتهما ولا بقضية بالنكاح وان اختلف
 الشاهدان في المكان او في الزمان لا تقبل وان ادعت المرأة على رجل نكاحا فحجج فاقامت
 شاهدين يقضيه بالنكاح ويحججه لا يكون طلاقا ولو اختلف الزوجان فقال احدهما كان
 النكاح بشهود وقال الاخر لم يكن بشهود فالقول قول من يدعى النكاح بشهود وكذا
 لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه ولو ادعت المرأة ان اباها تزوجها وبها بالغة
 لم ترض وادعى الزوج ان اباها تزوجها في الصغر كان القول قول المرأة وان اقامت المرأة البينة
 انها تزوجت بنت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان

سنين كانت البنت قبينة المرأة. أذ أزواج الرجل اثنته بشهادة السكارى ومعهما
 كلام العاقد بن وعرفوا جازا النكاح وإن كانوا الأيدى كونه بعد روال السكر. رجل تزوج
 امرأة بشهادة الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بشه
 وكل نكاح يكون بشهادة الله وبعضهم حملوا ذلك كقولاً لأنه يعتقد أن الرسول صلى
 الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كفر رجل قال بين يدي اليهود تزوجت هذه المرأة
 التي في هذا البيت فقالت المرأة فبليت فسمع اليهود كلامها ولم يروا شخصها فان
 لم يكن في البيت إلا امرأة واحدة جاز والأفلاو كذلك وكلت المرأة فسمع اليهود كلامها
 ولم يروا شخصها فهو على هذا الوجه وأذا اختلف الزوجان فقال الرجل تزوجتك و
 أنا صغير فبرأذ: الولي وقلت المرأة تزوجت بعد البلوغ كان القول قوله ويقول القاضى
 التحيز هذا العقد فان اجازوا وان رد بطل. وأن دخل بها بعد البلوغ كان ذلك اجارة
 الوكيل بالنكاح إذا ادعى أنه أسهد عند العقد وأمر الموكل كان القول قول الوكيل بالكلام
 ويتبث المحومة باقرار الموكل بنكاح الوكيل بغير شهود. إذا شهد الرجل على امرأته أنها منه
 فلا المدعي وإن كان أوفاها المهر جازت شهادته والأفلاو من شرط النكاح الولي وهو
 شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك. واختلفوا في العاقلة البالغة إذا زو
 نفسها. روى أبو سليمان عن محمد بن أن نكاحها باطل يردى أبو حفص عنه ج أنه إن لم
 لها ولي يجوز فان كان لها ولي تنوف على اجازة الولي أن اجازوا وان رد بطل سواء كان الزوج
 كفوا أو لم يكن إلا أنه إذا كان كفوا كان للقاضى أن يحدد النكاح ولا يحل لزوجها من غير
 تجديد. وقال مالك والناسخ لا يسهق النكاح بسمان النساء زوجت نفسها أو أحدهما
 أو توكلت عن غيرها. وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ج أنه يجوز النكاح بكر أو ثنية
 زوجت نفسها كفوا أو غير كفوا إلا أنها إذا لم يكن كفوا كان للأولياء حق الاعتراض بولاية

الحسن عن أبي خنيفة ربح أنه يجرى النكاح إن كان كفواً وإن لم يكن كفواً إلا يجوزاً ^{أصله} ^{أخلف}
 الروايات عن أبي يوسف ربح، والخاتمة ما سألنا للفتوى رواية الحسن ربح قال الشيخ الإمام
 شمس الأئمة السرخسي ربح رواية الحسن أقرب إلى الاحتياط إذ ليس كل واحد من الرافعة
 إلى القاضي ولا كل واحد من العدل فكان الأحوط سد باب الترويج عليهما من غير كفؤ وقال
 أبو يوسف ربح الأحوط أن يحمل العدة وتوابعها على إجازة الولي إلا أن الزوج إذا لم يكن كفواً
 يصح فتح الولي وإن كان كفواً لا يصح فسخه فإن كان الزوج طلقها قبل المرافعة إلى القاضي
 كفؤ صح طلاقه عليها وكذا الإيلاء والظهار وإن مات أحدهما تبوأ ثان وعطى قول محمد
 ربح إن طلقها زوجها قبل المرافعة إلى القاضي يكون متاركة حتى ولو أجاز الولي بعد ذلك
 نكاح للمرأة لا يصح إجازته لكن لا تحرم المرأة طلاقاً وإن طلقها الرجل تلقاؤه لئلا
 يتزوجها قبل الترويج بزواج آخر واجتوا على أنها الواقعة بالنكاح صح إقرارها وقن
 شرائط النكاح رضا المرأة فكانت بالغة بكرًا كانت، أو ثيباً فلا يملك الولي إجازتها
 على النكاح عند ثاقان استأمرها الأب قبل النكاح فقال أزواجك ولم يذكر المهر في النكاح
 فسكت لا يكون سكوتها رضاها إن ترد بعد ذلك وكذا لو قال أزواجك، خير إلي أو بيني
 عني هم لا يحصون لأن الرضا بالمجهول لا يتحقق وإن ذكر الزوج ولم يهره في الاستيلاء
 فسكت كان سكوتها رضا وإن ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا وهما من
 رجل نفذ نكاحه لأنها رضيت بنكاح لا تنسب فيه والظاهر هو النكاح بهما المثل والنكاح
 بلغة الحببة يوجب مهر المثل وإن زوجها بمهر مسخي لا ينفذ نكاح الولي لأنها ما رضيت
 بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي إلا بإجازة مستقبله وإن زوجها الولي بغير
 استيلاء ثم أخبرها بعد النكاح فسكت إن أخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر خلت
 فيه والصحيح أنه لا يكون رضاها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر في ذلك

نكاح

الزوج والمهر معا فسكتت كان رضى وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التفصيل الذي
 تقدم في الاستيمار قبل النكاح. وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكتت لم يكن السكوت
 رضا استمارا قبل النكاح واخبرها بعد النكاح لان الزوج اصل وجهه لانه تمنع الرضا
 وان سمي الولي رجلا في الاستيمار قبل النكاح فقالت غيره احب الي لم يكن ذلك
 اذا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قولها غيره احب الي رد النكاح لان هذا الكلام
 محتمل فلا يبطل به النكاح المنعقد وقبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا ينقذ
 بالشك بكون زوجها وليها فبلغها الخبر فضحكت كان ذلك رضا لان الضمات
 اشارة السرور وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدمع
 من عرسوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصياح لا يكون رضا وان اخذها
 السعال او العطاس حين اخبرت فلما ذهب السعال او العطاس قالت لا ارضى
 صح ردها. وكذا لو اخذ فمها ثم ترك فقالت لا ارضى صح الرد لان السكوت كان
 عن اضطرار ولو قال لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لا تزوجني فلا
 فانه لا يريد فزوجها فبلغها الخبر فسكتت جازا للنكاح لان الرد قبل النكاح
 لا يدل على الرد بعد لاحتمال تبدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت
 اية لا اريد فلانا ولم ترد على ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد العقد انها على
 الحالة الاولى لم تبدل حالها. بالعدة زوجها وليها فبلغها الخبر فقالت لا اريد
 لزوج او قالت لا اريد فلانا يكون رد او قال بعضهم ان قالت لا اريد الزوج لم يكون
 رد الصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون رد فلان
 وغيره. ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك
 فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان تحيز نكاحه

كان لها ذلك لان قولها انا راضية ينصرف الى غير الاول لان تقدر بسلامها كان
 قال لها اذا ابيت فلانا فعند خطبك قوم اخرون فقالت انا راضية بما تفعل ^{بموت}
 الاول. وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل انه كرهت صحبة فلانة فطلقها
 فزوجها امرأة تزنها في فزوج المطلقة لا يجوز ويكون الامر على غيرها وكذلك الوباغ
 عبدة ثم امر انسان ان يشتري له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذلك هنا الولي اذا
 زوج البكر البالغة فاختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح وسكت فقال
 لابل ردت كان القول قولها عندنا المستعير الذي رد الوديعة وانكر المعير كان القول
 قول المستعير لانه ينكر وجوب الضمان على نفسه كذلك هنا لان الزوج يدعى لزوم العقد
 والمرأة تنكره فكان القول قولها وان اقاما البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد
 لانها قامت على الاثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي. وان اقام الزوج بينة
 انها اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانها
 استنوي في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين عليها ^{في قول}
 رج. وان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وان كان دخل بها كرها صدقت
 في دعوى الرد. السكوت جعل رضا في مسائل معدودة. منها بكر زوجها وليها ضلعت ^{بذلك}
 فسكت كان سكوتها رضا. ومنها اذا تواضع رجلان في السر ان تظهر البيعة علانية وهو ^{بيننا}
 نتيجة ثم قال احد هما لصاحبه انا قلنا في السر هكذا وقد بد لنا ان اجعله سرا صحيحا فسكت
 الاخر ثوبا معا كان البيع صحيحا. ومنها اذا اسر المشركون عبد الرجل ثم وقع في الغنيمة بعد
 ذلك وقسم ومولاه الاول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في اخذ العبد ومنها
 المشتري اذا قبض البائع قبل نقد الثمن والبائع يراه ولم يمنعه من القبض كان ادنا. ومنها
 المولى اذا رأى عبدا يبيع ويشترى ولم يمنعه فسكت يكون ذلك ادنا. ومنها رجل اشترى

عبد له عتاقه بالخيار ثلثة ايام فرأى المشتري العبد يبيع ويشترى فسكت لزومه البيع
 وبطل خياره. وإن كان الخيار للبائع لا يبطل خياره. ومنها الشفيع اذا علم بالبيع فسكت
 شفيعته ومنها اذا بيع العبد وهو حاضر فسكت في بعض الروايات فانقلد بالبيع والتسليم
 ثم قال انا حر لا يقبل قوله. ومنها رجل قال والله لا انزل فلانا في داري وفلان نازل فيها
 فسكت الخالف يحنث في يمينه. ولو قال له الخالف اخرج فلانا فخرج فسكت الخالف
 بعد ذلك لا يحنث في يمينه. ومنها امرأة ولدت ولد فنهى الناس زوجها بالولد فسكت
 لزومه الولد حتى لا يملك نفيه بعد ذلك. ومنها الموهوب له اذا قبض الهبة في مجلس الهبة
 فسكت الواهب يكون ذلك اذا نال القبض ورثم الهبة استحسانا وكذلك في البيع
 الفاسد على الرواية التي يعتبر القبض باذن البائع لا فادة الملك اذا قبض بمضرة البائع
 والبائع سكت صح قبضه ويغني الملك. ومنها امرأه جاءت بولد فسكت للولد حتى
 مضى يوم او يومان لزومه الولد ولا يصح نفيه بعد ذلك ولو زوجت المرأة نفسها من غير
 كفؤ فبلغ الولد فسكت الولد لم يكن رضا فان قبض مهرها وجهها به كان رضا. وإن خاف
 الزوج في المهر والنفقة في القياس لا يكون رضاه الاستحسان يكون رضا رجل زوج ابنته
 البكر البالغة من غير كفؤ فعملت بذلك فسكت قال بعضهم سكوتها لا يكون رضا وقال
 بعضهم في قول ابى حنيفة يكون رضا ان على قول ابى حنيفة الاب ولي في الانكاح من غير كفؤ
 ولو كانت صغيرة يلزم العقد فاذا كانت كبيرة يتوقف على الرضا كما لو زوجها من كفؤ الجدة
 عند عدم الاب في ذلك بمنزلة الاب. اما غير الاب والجد ليس بولي في الانكاح من غير
 كفؤ فلم يكن سكوتها رضا كما لو زوجها الاجنبي من كفؤ فسكت لا يكون سكوتها
 رضا لابن من النطق. رجل قال لاجنية انه يريد ان ازوجك من فلان فقالت بالفارسية
 توبه فانه قال الفقيه ابو الليث رح لا يكون ذلك اذنا. وقال بعضهم قولها توبة اي

وقولها تود اني فيعرف بلادي نايكون اذنا. وان قالت ذلك البدن يكون توكيد في قولهم
وذكر الناطقي عن ابي يوسف ربح عبد مستاذن مولاه في التزوج فقال المولى انت اعلم لا يكون
اذنا. ولو قال ذلك اليك كان اذنا وتغويضا رجل تزوج امرأة بغير اذنها فسلمها الخبر فماتت
بالنيسة قال بعضهم يكون اجازة. والاولى ان لا يكون اجازة. ^{لغة} رجل تزوج ابنته البيا
فلما بلغها الخبر فلم تتكلم ثم سئلت في اليوم الثاني فقال لا ارضي بما فعل ايدي ورجعت باحر قال
ابوالقاسم المصفار ربح ان لم تعلم الزوج او لم تعلم الصديق فلما علمت بذلك فردت
بطل نكاح الاب بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لا ارضي كان القول
قولها. ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة فردت لا يقبل قولها. ولو علمها الخبر وعندها قوم
فقالته قد رددت النكاح حين بلغني الانهم لم يسمعوا ذلك مني لا يقبل قولها لان القوم
اذ لم يسمعوا ردها كان الثابت عندهم سكوتها فيثبت الرضا. ^{ميراث} فغير زوجها وليها غير
الاب والجد فقالت بعد ما ادركت اية قد اخترت نفسي حين ادركت لا يقبل قولها بخلاف
الفصل الاول لان خيا والبلوغ فسبح للنكاح النافذ فكانت مدعية بابطال الملك الثاني
رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرجع مات زوجها فقالت ورثة الزوج انها زوجت
بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي زوجتي ابي بامري كان القول قولها
ولها الميراث وعليها العدة. وان قالت زوجتي ابي بغير امرى فبلغني الخبر فرضيت لامر لها ولا
لانها اقرت ان العقد وقع غير نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المكان التهمة
بكر زوجها ابن عمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكت ثم قالت لا ارضي كان لها ذلك
لان ابن العم كان اصيلا في نفسه فصوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة و
محمد رحمه الله فلا يعمل الرضا. ولو استأمرها في التزوج من نفسه فسكت ثم زوجها من
نفسه جاز اجماعا. رجل زوج رجلا امرأة بغير اذنها فبلغه الخبر فقال لهم لمصعت او يارك الله

لثانيها او قال احسنت او اصبت كان اجازة الا اذا علم انه اراد به الاستهزاء
بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فيح لا يكون اجازة هكذا ذكر الشيخ الامام المعروف
بنحو امر زاده راجع في شرح الاكراه عن ابي نصر بن سلام عن محمد بن مسلمة راجع. ولو قال
لا بأس فانه لا يكون اجازة ودوى هشام عن محمد راجع قوله نعم اصنعت او احسنت
او اصبت يكون اجازة وبشما اصنعت لا يكون اجازة. ولو قال اسأت قيل انه
اجازة ولو هناء القوم قبل التهنية كان اجازة. صبي تزوج بالغة غائب فلما حضر
تزوجت المرأة بزوجه اخرج وقد كان الصبي اجاز بعد طهحه النكاح الذي باشره في الصنف
فان كانت المرأة تزوجت بزوجه اخرج قبل اجازة الصبي جاز النكاح الثاني لانها تملك الفسخ
قبل اجازة الصغير. وان كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير ينظر ان كان النكاح
في الصغير ميمر المثل او بما يتغابن الناس فيه لا يجوز النكاح الثاني لانه كان موقوفاً
فينفذه باجازه الصبي بعد البلوغ. وان كان بمهر كثير لا يتغابن الناس فيه وللصغير
اب او جد فكذلك لانها يملك النكاح عليه بمهر كثير فيوقوف عقد الصغير
على اجازتها فينفذه بالاجازة بعد البلوغ. وان لم يكن للصغير اب او جد جاز الثاني
من المرأة لان عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا يلحقه الاجازة. رجل تزوج
ابنته الصغيرة من ابن كبير لرجل وقبل اب الابن بغير امر الابن ثم مات اب الصغيرة
قبل ان يجيز الابن الكبير بطل النكاح لان اب الصغيرة كان يملك فسخ هذا
النكاح الموقوف وكان موته قبل التقاض بمنزلة الفسخ كالمرأة اذا زوجت نفسها
من رجل غائب وقبل عن الغائب فصولي كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموتها قبل
التقاض يكون فسحاً فكذلك ههنا ولو ان رجلاً زوج ابنته البالغة من رجل غائب و
قبل عن الزوج فصولي فمات اب للمرأة قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته

لان الأب لو اراد فسخ النكاح لا يملك في قول ابي يوسف ومحمد ربح لانه فضولي فلا يبطل
 النكاح بموته رجل تزوج ابنه البالغ امرأة بغير اذنه فجن الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي لا
 ان يقول اجرت النكاح علي ايدي لان الأب يملك انشاء النكاح عليه بعد الجنون فيملكه الا
 جازة. عبد تزوج امرأة بغير اذن المولى ثم امرأة وثم امرأة فبلغ المولى فاجاز الكل فان لم يكن
 دخل بهن جاز نكاح الثالثة الا قدم على نكاح الثالثة كان فسخا لنكاح الاولى والثانية
 فيتوقف نكاح الثالثة فينفذ بالاجازة المولى وان كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لان الاطلاق
 على نكاح الثالثة في عدة الاولى والثانية لم يصح فلم يكن فسخا لما قبلها فلا تصح اجازة المولى كما
 لو تزوجهن في عقد واحد وكذا الحراد تزوج عشر نسوة بغير اذنهن في عقد متفرقة فبلغن ^{فجن}
 جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة لانه لما تزوج الخامسة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فافترج
 التاسعة كان ذلك فسخا لنكاح الاربع قبلها فيتوقف نكاح التاسعة والعاشرة على اجازتهما
 امة تزوجت بغير اذن المولى ثم باعها المولى فجاز المشتري نكاحها ان كان الزوج دخل بها صليحا ^{في}
 المشتري. وان لم يكن دخل بها الزوج لا تصح اجازة المشتري لانه اذا لم يكن دخل بها لمحت المشتري
 بملك الصين. والحل البات اذا طرأ على الحل الموقوف بطله. واما اذا دخل بها الزوج يجب
 عليها العدة بهذا الدخول فلا يحل فرجها المشتري فيصح اجازة المشتري. وكذا امة اذا تزوجت
 بغير اذن المولى فمات المولى قبل الاجازة فجاز الوارث نكاحها ان كان المورث او الزوج دخل
 بها صحت اجازة الوارث لانها لا تحل للوارث. وان كان لم يدخل بها المورث ولا الزوج لا يصح
 اجازة الوارث لان الوارث ملكها بموت المورث ودخلت له فبطل النكاح الموقوف. ثم ولد
 تزوجت بغير اذن المولى ثم اعتقها فان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يحل النكاح عوت المولى
 لانه وجب عليه ما عدة العتق والعدة تمنع نفاذ النكاح وان كان الزوج دخل بها قبل العتق جاز
 النكاح بموت المولى لان قيام عدة الزوج يمنع وجوب عدة العتق. وكذا المكاتبه اذا تزوجت بغير

اذن المولى ثلاث المولى فلما جاز الوارث نكاحها صححت اجازته لانها لا تورث فينفذ النكاح
 بلجائزة الوارث. وله الصغير والصغيرة اذا قال زوجت الصغير او الصغيرة اسن لا يصدق الا
 بالبينة او بتصدق الصغير بعد البلوغ في قول ابى حنيفة ر. وكذلك مولى العبد اذا اقر
 بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل الرجل. وقال صاحباه رج يصدق. ومولى الأمة يصدق بالاجماع
 واختلفوا في موضع الخلاف قبل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير وانكر النكاح فاقتر الولى. اما لو اقر الولى
 بالنكاح في الصغير صح اقراء والصحيح ان الخلاف فيما اذا اقر في صغرها فبلغا وانكر الم يصح
 اقراء ولو انكر العبد قبل العتق او بعده لم يصح عليه اقراء المولى في قول ابى حنيفة ر. وسكت
 البكر جعل رضى في استيثار المولى قبل النكاح وكذا اذا زوجها ثم اخبرها وكذا اذا ارسل اليها
 رسولا في الاستيثار وفي الاخبار لا يشترط العد ولا العدالة في الرصول فان اخبرها فضول
 لا بد من العد والعدالة. وسكت التيب لا يكون رضى. ولو صارت ثيبا بالوثبة او
 بمبالغة الاستنجاء او بعد الزمان كان سكوتها رضى. وكذا اذا صارت ثيبا بالزنا في قول
 ابى حنيفة ر. ولو صارت ثيبا بالوطي في نكاح او شبهة نكاح او ملك يمين لا يكون سكوتها
 رضى ولو خلاهما زوجها ثم وقعت الفرية بينهما تقالت لزيد خلية تزوج كما تزوج الابكار
 ولو زوجها الولى الا بعد فعلت بذلك فسكت لم يكن سكوتها رضا اذا لم يكن الاقر
 غائبا غيبة منقطعة. ولو كان اب البكر عبد فزوجها الاح المحر فعلت فسكت كان
 سكوتها رضا. والقاضى عند عدم الاولياء بمنزلة الولى في ذلك الولى اذا زوج التيب
 فرضيت بقلبهها ولم تظهر الرضا بلسانها كان لها ان ترد بعد ذلك ولا يعتبر الرضاء
 بالقلب وانما المعتبر في النيب الرضا باللسان او الفعل الذي يدل على الرضاء نحو
 التمكين من الوطى وطالب للمهر وقبول المهر دون قبول الامدية. وكذلك في حق الغلام
 واذا سأل الشهود التجارية عن رضاها بالنكاح ولم ينظروا اليه وجهها فسكت ان

ان كان كميناً كما يجوز نكاح الأمة وعن أبي حنيفة ربح في رواية وهو قول الشافعي ربح
لا يملك المولى اجبار العبد ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبة الا باذنها
وان كانا صغيرين. ولو تزوج المولى مكاتبه الصغيرة بغير اذنها فعتقت لا يبطل نكاح المولى
لكن لا يجوز الا باجازه المولى وان عجزت بطل نكاح المولى بعجزها. ولو تزوج مكاتبه الصغير
اماً بغير اذنه فعتق او عجز لا يبطل نكاح المولى لكن لا يجوز الا باجازه المولى. وما يجب للأمة
والد بقرعها الولد من المهر بنكاح او بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكاتبه ومعتقة
البعض يكون لها الا للمولى واذا وجب للمهر على العبد بنكاح باذن المولى يباع فيه. وما يجب
على المكاتب والدة بربيعاً لذلك. وما يجب على العبد بغير اذن المولى من ذلك يؤخذ به
بعد العتق وليس للرجل ان يزوجه بانه الصغير وله ان يزوجه امته والجد بمنزلة الاب
وكذا الوصي والقاضي والمفاوض في مال المفاوضة ولما اشترى العنان والمضارب لا يملك
تزويج الأمة في قول أبي حنيفة ومحمد ربح وكذا العبد المأذون والمكاتب لا يملك تزويج الأمة
والله اعلم بالصواب

فصل في فسخ عقد الفضولي

رجل تزوج رجلاً امرأة بغيره نه لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ هذا العقد في قول محمد وإليه
رجح الاول في قوله الآخر له ان يفسخ العقد. العاقدون في الفسخ اربعة. عاقد لا يملك الفسخ
لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي اذا تزوج رجلاً امرأة بغير اذنه ثم قال فسخت لا يفسخ.
وكذا لو تزوجه اخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فسحاً للاول. وعاقد يفسخ بالقول
ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل. رجل وكل رجل لا يزوجه امرأة بغيره فان تزوجه تلك المرأة
خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول. ولو تزوجه اخت تلك المرأة
لا يفسخ العقد الاول. وعاقد يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل

زوج رجلا امرأة بغير امره ثم ان الزوج وكله ان يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه اخذت تلك
 المرأة بنفسه نكاح الاول ولو ضح ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقده يملك
 الفسخ بالقول والفعل جميعا. وصورة رجل وكل رجلا لينزوجه امرأة بغير عينها فزوجه
 امرأة وضابط عنها فصوله فان فسح الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو زوجه اخذت تلك
 المرأة بنفسه العقد الاول

فصل في الوكالة

رجل له ابن ولائنه ابنة فأكراه الاب ابنه علي ان يوكله في تزويج ابنته فقال الابن من اؤ
 واؤ فزوجه ندي توبيز ارم هرچه خواهي بكن فذهب الاب وزوجه ابنة الابن قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل صح لا يصح هذا النكاح لعان احد هاتيه لما قال هرچه خواهي
 بكن في تزويجها فكان الكلام محتملا يحتمل انه اراد بذلك الرد وان كره الاب ولانه لا يراد
 به في حالة الغضب التوكيل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى
 فمن شاء فليؤم ومن شاء فليكفر ثم قال لا بنة اخيه الشيب ان اريد ان فزوجه من فلان
 فقالت يصلح فلما فزوها العم قالت لا ارضيه ولم يعلم العم بذلك فزوجه اياها نكاحه
 في قول ابي حنيفة صح لانه كالوكيل فلا ينزل قبل العلم بالغفوكلت رجلا بتزويجها
 من فلان بالف درهم فزوجه اياها الوكيل بخمس مائة فله الخبر بذلك قالت لا يصح
 هذا لاجل نقصان المهر فقبل لها لا يكون لك منه الا ما تريد من فذلك ضيقت قال الفقيه
 ابو جعفر صح يجوز النكاح لان قولها لا يصح لابس مرد للنكاح فاذا ارضيت بعد ذلك
 فقد صادفت اجازتها عقدا موقوفا فصحت الاجازة. رجل امر رجلا ليسبح غلاما لثمان مائة
 دينار فباعه المأمور بالف درهم ثم قال للأمر بعب الغلام فقال المولى اجرت ذكر في المنية
 انه يحكم بالسوا بالف درهم وكذلك هذا في النكاح. ولو قال الأمر حين اخبره المأمور

بالبيع قد اجزئت بما امرت به لم يجز بيع المأمور رجل وكل رجلا ليروجه فلا تميز بينهما
 لو قيل صمح بكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشرأى شيء بعينه اد اشترى لنفسه صح ولا يكون ^{مشتريا}
 لنفسه لان الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع المشتري كان له اشتراء لنفسه
 ثوابه من الموكل لان ملك اليمين مما يقبل الانتقال عنه لا غير. وهذا المعنى لا يمكن
 تحقيقه في الوكيل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه فلان
 الوكيل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها فزوجها من الموكل
 جاز له ان يزوجهما اياه. مريض كل لسانه فقال له رجل اكون وكيل في تزويج ابنتك فلا
 فقال المريض بالفارسية ارى ولم يزد على ذلك لم يصير وكيل لان قوله ارى محتمل يحتمل
 ان يكون تزويجا في الحال ويحتمل ان يجعله وكيل في الزمان الثاني ويحتمل التامل والثالث
 ارى اجعلك وكيل فلا يصير وكيل بالشك. ولو وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوج الوكيل
 ابنة نفسه ان كانت الابنة صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكل ذلك في قول
 ابي حنيفة رح. وقال صاحب راجح يجوز ذلك. ولو تزوجه الوكيل اخته جاز في قولهم جميعا
 والوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من ابيه وابنه لا يجوز في قول ابي حنيفة رح. الوكيل بالانكاح
 من قبل المرأة اذا زوجها ممن ليس بكفو لها قال بعضهم يصح في قول ابي حنيفة رح خلافا
 لصاحبيه رح. وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفوا الا انه اعشى
 او مقعد او جدي او معتوه فهو جائز وكذلك اذا كان خصيا او عينا. ولو وكل رجلا بان يزوجه
 امرأة فزوجها امرأة عمياء او سلاء او رتقاء او مجنونة او صغيرة تتجمع الا انها جميعا او امة كفوا ^{ليست}
 بكفو له مسلمة او كتابية جاز في قول ابي حنيفة رح. ولو وكل رجلا بان يزوجه امة فزوجها حرة
 لا يجوز. وان تزوجه مكاتبه او مدبرة او ام ولد جاز لانهم في النكاح كالامة. ولو وكل
 رجلا ان يزوجه امرأة فزوجها امرأة حلف الرزح بطلاقها ان تزوجه او تزوجه امرأة كان

الموكل اليه منها وكانت في عدة للوكل صح انكاح الوكيل. ولو تزوجه الوكيل امرأة
 وهي في نكاح الغير او في عدة الغير وهو يعلم بذلك ولم يعلم قد دخل بها الموكل ولم
 يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان موجب الدخول
 في نكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل
 ولكنه لو تزوجه ام امرأته رجل ارسل رجلا ليخطب له امرأة بعينها فذهب الرسول
 وزوجه اياه جاز لانه امرأه بالخطبة وتتمام الخطبة بالعقد ولو وكل رجلا ليزوجه
 امرأة فزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال
 الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في
 ذلك لانهما تصادقا على النكاح فيثبت النكاح بتصادقهما. وهذا المسئلة دليل
 على ان النكاح يثبت بالتصادق. ولو وكل رجلا ليزوجه فلانة او فلانة فايتهما
 نكح جاز لا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان تزوجهما جميعا في عقد لم يجز واحدهما ثم وكل رجلا
 ابن يزوجه امرأة فزوجه امرأتين في عقد. ولو وكل رجلا ليزوجه امرأة ثم وكل
 اخر بمثل ذلك فزوجه احدهما امرأة والاخر اخوته ان كانا على التعاقب جاز الاول
 وان وقعا معا بطلا اذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فاذا فعلت فامرها ببيد ها
 فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بيد ها. ولو قال زوجني
 امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها ببيد ها فزوجه امرأة لم يكن الامر
 بيد ها الا ان يشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك
 الى الوكيل بخلاف الاول. ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على
 الزوج انه اذا تزوجهما يكون الامر بيد ها ثم تزوجهما منه جاز النكاح ولا يكون
 الامر بيد ها. واما اذا تزوجهما له. كما رجلا ان تزوجه فلانة فاذا هما زوج فمات

عنها ولو طلقها وانقضت عدتها تزوجها الوكيل اياه جاز ولو وكل رجلا ان يزوجه
 فلانة تزوجها الوكيل فزواجه الم يكن للوكيل ان يزوجه اياه. اذا وكلت المرأة رجلا
 ان يزوجها فزوجهما على مهر صحيح او فاسد او وهبهما من رجل بالشهود او تصدق بها
 على رجل فهو جائز. فان تزوجت المرأة قبل ان يزوجه الوكيل يخرج الوكيل من الوكالة
 امرأة لها زوج قالت لرجل ائت اخضع من زوجي فاذا خضعت ذلك وانقضت عدتي فزوجني
 فلانا جاز ذلك عليها قالت اذا وكلت المرأة والرجل رجلين بالتزويج او بالتخلع او
 بالعق على مال ففعل احدهما الرجح. ولو وكل رجلين بطلاق او عتاق بغير مال ففعل احدهما
 جاز الوكيل بالنكاح كالرسول لا يملك قبض المهر للمرأة. وكذلك ولي الكبيرة الا لآب
 والجد فانهما يملكان قبض مهر الكبيرة اذا كانت بكر استحسانا. اذا وكل رجلا ان يزوجه
 فلانة بالف درهم فزوجهما اياه بالعين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل. وان لم يعلم الزوج
 بذلك حتى دخل بهما فالحق اوراق ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب
 مهر المثل ان كان اقل من المسمى ولا يجب المسمى وان لم يرض الزوج بالزيادة فقال الوكيل انا اغرم الزيادة
 والزوم كما النكاح لم يكن لغذ لك امرأة وكلت رجلا بالتصرف في امورها فزوجهما من نفسه
 لا يجوز لانها لو وكلته بالنكاح لا يملك التزويج من نفسه فهذه اوله. رجل وكل رجلا ان
 يزوجه امرأة نكاحا فاسدا فزوجهما امرأة نكاحا جائزا ^{نفس} لان النكاح الفاسد ليس بنكاح فلا
 شأن من احكم النكاح ولهذا لا حلف ان لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا لا يحث وهذا بخلاف
 البيع اذا وكله بالبيع الفاسد فباع سعيها جائزا في قول ابي حنيفة رحمه لان الفاسد بيع
 يفيد حكم البيع وهو الملك ويدخل في عين البيع فيحث به بالبيع الفاسد امرأة وكلت
 رجلا ليزوجهما باربعائة درهم فزوجهما الوكيل فقامت مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان
 الوكيل زوجهما منه بدينا فصدقه الوكيل في ذلك فان كان الزوج مقر ان المرأة

لو كلفه بد ينار كانت المرأة بالخيار ان شاءت اجازت النكاح بد ينار وليس لها غير
 ذلك وان شاءت ردت النكاح ولها عليه مهر مثلها بالغاما بالغ بخلاف ما تقدم لان شرط
 المرأة رضيت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العقر بالدخول لا ينال عليها رضيت. اما
 هنا المرأة رضيت بالمسمى في العقد فكان لها مهر المثل بالغاما بالغ وليس لها نفقة
 العدة لان العدة لا تجب بحكم النكاح وانما وجبت بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها ^{النفقة}
 وان كان الزوج يدعى التوكيل بد ينار وهو تنكر فكذلك كان القول قولها مع اليمين وهذا
 امر محتاط فيه ينبغي ان يشهد على امرها ويخبرها بعد العقد اذا خالف امرها وكذا الولي
 اذا كانت بالغه يفعل ما يفعل الوكيل ويكيل المرأة اذا زوجها او الاب اذا تزوج البالغة
 او الصغيرة. ^{١٠٠} في ان الوكيل او الاب ابرأ الزوج عن كل المهر وعن بعض وشط الصمان
 على نفسه لم يصح الهبة والابراء الا ان يجبر المرأة اذا كانت بالغه وشط الصمان باطل
 لانه لو تكفل عن المرأة وقال اكرزني رضاند هـ وبستاند من ضامنم موشوى را بنج زن
 سستاند فبطلان الكهالة ظاهر رجل قال لأخران اخذ فلان ما عليك من الدين فانكضوا ^{من}
 بذلك واراد به الكهالة للمرأة فقال اكرزني تطلب كنت من ضامنم اورا كره انوال خود بد هم
 وهذا كهالة للمرأة وهي غائبة فلا يصح في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يقبلها حاضر المرأة
 في المجلس. والحيلة لها ان كانت كبيرة ان يقول الوكيل او الولي ان المرأة امرتني بالهبة والاب ^{براد}
 فان انكرت ذلك واخذت منك غير حق فانكضت منك بد لك فيصح هذا الصمان. وان
 كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في ان لا يكون الزوج مطالبا بالاجماع ان يقول الاب وقت عقد
 النكاح بالفارسية رخت خویش فلان را بتو بنی دادم بد وهرارد دم بد انك بانصد دم
 تو بعد فانه يصح ذلك ويصير هذا الكلام للاستثناء كانه قال زوجت ابنتي بالغه دم
 الا خمسمائة فيصح ذلك عند الكل فكذلك الوكيل وحيلة اخرى ان يشتري اب

الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضا قليل القيمة بمقدار ما يريد ان يحط عن مهر الصغيرة
من زوجها فيصير الاب مستوفيا ذلك من مهرها بشئ العرض، رجل قال لغير زوج ابنتي هذا
رجلا يرجع الى علم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلا بهذا الصفة من غير مشورة فلان
جار لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح ممن كان بهذا الصفة فاذا حصل الغرض
لا حاجة الى المشورة

فصل في الكفاءة

الكفاءة معتبرة في النكاح خلافا لما لا يرجح وسفبان وجعلته من الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين وعن الكرخي رج انه اخذ بقولهم ثم الكفاءة تتعلق بخسة منها الاثلا^ف
فيها يفتنا وجه النسب فقرئ بشي بعضهم الكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي ليس
بهاشمي يكون كفوا للهاشمي غير القرشي من العرب لا يكون كفوا للقرشي والعرب بعضهم
الكفاء لبعض الانصارى والمهاجرى فيه سواء والمولى لا يكون كفوا للعرب ومنها الاسلام
فالنصرانية واليهودية لا يكون كفوا للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلا بالنكاح فزوجيه يهودي
او نصرانيه لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد رج لان عندهما الوكالة تقتيد بالكفاءة ومن
اسلم بنفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام ومن له
اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام ومن له ابوان في
الاسلام يكون كفوا لمن كان له عشرة اباء في الاسلام ومنها الحرية فالمملوك كيف
كان لا يكون كفوا للحر وكذا المعتق لا يكون كفوا للحر الاصلية وللمعتق ابوه لا يكون
كفوا للمرأة التي لها ابوان في الحرية ومن له ابوان في الحرية يكون كفوا لمن كان له اباء في الحرية
ومن ابي يوسف رج من اسلم بنفسه والمعتق اذا حرز من الفضائل ما يقابل بسبب الآخر يكون
كفوا ومنها الكفاءة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر لان من كان قادرا على الله

والنفقة يكون كقول الذات أموال عظيمة. ومن لا يقدر على المهر والنفقة لا يكون كفواً
للفقيرة في ظاهر الرواية. ومن الحسن عن أبي يوسف ر.ح. يكون كفواً. ولا يعتبر القدرة
على المهر والنفقة وفي بعض الروايات يعتبر القدرة على النفقة دون المهر. وعن بعض النسابة
ر.ح. إذا تزوج الصغيرة أخوها من صبي ليس له طاعة للمهر أبو غنيم وقبل النكاح أبو جاز
الصغير غنياً والمهر مال الأب ولا يعد غنياً والنفقة لأن الأب لا يحملون المهر الغالية ولا يحملون
الدابة. أما من ليس له أب جليل لا بد له من القدرة على المهر ثم اختلفوا في المهر قال بعضهم
يعتبر القدرة على أداء كل المهر وقال بعضهم يعتبر القدرة على أدائه نصف المهر وفي ديواننا
يعتبر القدرة على أداء المجل واختلفوا في النفقة أيضاً مع اعتبارها عند الكل قال بعضهم
الشرط أن يملك نفقة سنة. وقال بعضهم أن يملك نفقة شهر. وعن أبي يوسف ر.ح. إذا قل
على إيفاء ما يجعل لها من المهر ويكسب كل يوم مقدراً ما ينفق عليها يكون كفواً. وقال الشيخ
الامام أبو بكر محمد بن الفضل ر.ح. إذا قدر على إيفاء ما يجعل لها من المهر ونفقة شهر كان كفواً
والأحسن في المحترفين ما قاله أبو يوسف ر.ح. إذا ملك الرجل الف درهم وعليه دين الف درهم
تزوج امرأة بالف درهم مثلها الف قالوا يجوز ذلك لأنه قادر على أن يقضه دين المهر بالف التي يزيد
دما يتعلق به الكفاة عند البعض الديانة. وقال أبو يوسف ر.ح. الفاسق إذا كان معلناً يخرج
سكراناً لا يكون كفواً للصالحة من بنات الصالحين. وإن كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفواً
وعن محمد ر.ح. إذا كان الفاسق محترماً معظماً عند الناس كاعوان السلطان وغيرهم يكون كفواً
لبنات الصالحين. وإن كان مستخففاً عند الناس لا يكون كفواً قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
لسرخسي ر.ح. لم نقل عن أبي حنيفة ر.ح. في ظاهر الرواية في هذا شيء. والصحيح أن عند الفسق
لا يمنع الكفاة وقال بعض مشايخ بلخ ر.ح. الفاسق لا يكون كفواً للبنت انصالح معلناً كان
انفسق أولاً يكن وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ر.ح. ومنها المحرفة في ظاهر

الرواية عن أبي حنيفة ربح لا يعتبر الحرفة ويكون البطار كفوا للعطائي قول محمد وإليه يوسف
واحدي الروايين عن أبي حنيفة ربح صاحب الحرفة الدنيا كالبطار والحجاء والحائك والكنا^س
والدباغ لا يكون كفوا للعطاري والبزاز والصراف وهو الصحيح لأن الناس يستتكون عنهم
وقيل هذا اختلاف عصر وزمان في زمن أبي حنيفة ربح كانوا لا يعدون الدنيا في الحرفة ^{منقصة}
وتبدل له ذلك في زمانها. والجمال لا يعد في الكفاة واختلوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر
وقال السبخ الإمام الزاهد علي بن محمد البردوي ربح الفقير يكون كفوا للعلوي لأن شرف
الحسب فوق شرف النسب. ^{الذمية} إذا زوجت نفسها رجلا لم يكن لوليها حق الفسخ إلا أن
يكون امرطاه إيان زوجت ابنة ملكهم أو خيرهم نفسها ككاسا أو دباغا فمهما رفقست ^{مهرها} عن
نقصا فاحشا كان لأوليائها أن يطالبوه بالتبليغ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ. إذا زوجت المرأة
نفسها غير كفوا كان للأولياء من العصبية حق الفسخ ولا يكون الفسخ لعدم الكفاة إلا عند
القاضي لأنه مجتهد فيه وكل واحد من الخصمين يتمسك بنوع دليل ويقول عالم فلا ينقطع
الخصومة إلا بفضل من له ولاية عليها كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد القبض
فلا يكون هذا الفسخ طلاقا فان كان ذلك قبل الدخول والخلوة يستطكل المهر ولا عدة
عليها. وإن كان بعد الخلوة الصحيحة كان عليه كل المهر ونفقة العدة. ^{والأ} إن يفسخ القاضي
العقد بينهما كان النكاح قائما في جميع الأحكام من ملك الطلاق والظهار والإيلاء ^{رض} ولو
إذا زوجت المرأة نفسها من غير كفوا كان للولي حق الفسخ ما لم تلد منه ولا يبطل حق الولي
بسكوته بعد ما علم أن طال الزمان. وإن قبض مهرها وجهها به بطل حقه. ^{وإن قبض}
ولكن خاصم زوجها في بقية المهر والنفقة بطل حقه استحسنانا. إذا زوجت المرأة نفسها
غير كفوا وضع به أحد الأولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن هو مثله أو رونه في الولاية حق
الفسخ ويكون ذلك لمن فوته. وإن زوجها الولي غير كفوا ودخل بها ثم بان أن زوجها

بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفسخ. وان كان الطلاق رجسا
 لم يكن له ان يفسخ. ولو زوجت نفسها غير كفؤ ودخل بها ثم فسخ القاضى العقد ^{بينهما}
 بخصوصة الولي ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير ولي ثم فرق القاضى بينهما قبل الدخول
 كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة واية يوسف رج ^{وقال}
 محمد وزفر ^{عدة} مخرج لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الاولى عند محمد رج وقال زفر مخرج لا
 عليها. وهذه خمسة مسائل على هذا الخلاف. منها هذه المسئلة. ومنها اذا طلق الرجل
 امرأته المدخلة تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني عند
 عليه كل المهر ^{ها} وعلى قول زفر ومحمد رج نصف للمهر بالنكاح الثاني. ومنها اذا طلق امرأة بائنة
 بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم اردت والى اذ بالله ثم اسلمت على قول ابي حنيفة واية ^{سف}
 رج عليه كل المهر وعلى قول محمد وزفر رج لا يجب عليه المهر الثاني. ومنها المنكوحة اذا
 كانت امه فطلقها بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم اعتقت فاخارت
 نفسها قبل الدخول. ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول تطليقة بائنة ثم تزوجها في العدة ثم
 ونعت الفرقة بينهما بالعان او بخيار البلوغ عند ابي حنيفة واية يوسف رج الدخول في ^{النكاح}
 الاول يجعل دخوله في النكاح الثاني في حق ناكدة المهر وجوب العدة. وعلى قول محمد وزفر رج
 الدخول في النكاح الاول لا يكون دخوله في النكاح الثاني كافي المهر ولا في العدة الا ان عند
 زفر رج يستقط عنها بقية تلك العدة. وعلى قول محمد رج لا يسقط. وكذلك لو كان
 النكاح الاول فاسدا ودخل بها وكان وطئها بشبهة ووجبت عليها العدة ثم تزوجها في
 العدة نكاحا جائزا ثم فارقه قبل الدخول. ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها وقت
 الفرقة بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم فرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر

البتة قول كان المجهول فيه عند الكل كما قال محمد وذكر في فصول المتقدم
 رجل تزوج امرأة وانتسب إلى قبيلة ثم ظهر أنه من غيرهم فإن كان ما ذكر شرابا مظهر
 هو كقولها بما ظهر بان تزوج عربية على أنه عربي فظهر أنه قرشي وذكر أنه عجمي فإذا
 هو عربي كان العقد لازما ولو كان مظهر خيرا إما ذكر وليس بكقولها بان تزوج
 قرشية على أنه عجمي فإذا هو عربي كان النكاح لازما في حقها ويكون للأولياء حق
 الاعتراض وأن كان مظهر شرابا إما ذكر وليس بكقولها بما ظهر بان تزوج عربية
 على أنه عربي فإذا هو عجمي كان لها حق الفسخ وأن رضيت كان للأولياء حق الفسخ
 وأن كان مظهر شرابا إما ذكر وهو كقولها بان تزوج عربية على أنه قرشي فإذا هو
 عربي كان لها حق الفسخ عند أصحابنا الثلاثة ربح خلافا للزوج. وكذا لو تزوج امرأة
 على أنه فلان بن فلان فإذا هو أخوه لأبيه أو عمه لأبيه كان لها حق الفسخ وإن كان
 كقولها رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجده
 شربا مدمنا فبلغت الصغيرة وقالت لأرضي قال الفقيه أبو جعفر ربح إن لم يكن
 أب البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لأن
 والد الصغيرة لم يرض لعدم الكفاة وإنما زوجها منه على ظن أنه كفؤ. وذكر
 في الأصل امرأة زوجت نفسها رجلا ولم تعلم أنه حرا وعبد ثم ظهر أنه عبد أذن له
 في النكاح لأخبارها ويكون الخيار للأولياء. وأن زوجها الأولياء بوضاه أو لم يعلموا
 أنه حرا وعبد ثم علموا أنه كان عبد الخيار لأحداهم. وبمثله لو ذكر الزوج أنه حرا
 فزوجها منه ثم ظهر أنه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على أن المرأة إذا
 زوجت نفسها رجلا ولم يشترط لها الكفاة وتعلم المرأة أنه كفؤ وليس بكفؤ

الكفاءة ثم علموا أن شرط الكفاءة أو أخبر لهم بالكفاءة فزوجها ثم ظهر أنه غير كفؤ كان لهم
 الخيار والسكران إذا زوج ابنته الصغيرة وقصر في مهر مثلها قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
 بن الفضل رج لو فعل الصاحب ذلك يجوز في قول أبي حنيفة رج ولا يجوز في قول صاحب
 أما السكران فليس من أهل الرأي والمشورة فلا ينفذ عقده على الصغيرة بائنا من مهر
 مثلها وإن زوجها الصاحب من غير كفؤ لا يجوز في قول صاحبيه. واختلفوا في قول أبي حنيفة
 والظاهر المجوز. وإن زوجها السكران من غير كفؤ لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات
 عنهما في الأب والجدة إذا زوجا الصغيرة بائنا من مهر المثل في رواية عنهما العقد فاسد
 وفي رواية عنهما العقد موقوف على إجازة الصغيرة بعد البلوغ وعن أبي يوسف رج
 أنه قال يفسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة زوجت نفسها غير كفؤ كان الولي
 أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يسمع وإن لم يكن الولي ذارحم محرم منها كابن العم ونحوه. وقيل
 من لا يكون محرمًا لا يكون له حق الاعتراض. والصحيح هو الأول غير الأب والجدة إذا زوج
 الصغيرة من رجل كان جده معنق قوم أو لم يكن مسلمًا في الأصل وإنما صار مسلمًا ^{الصغيرة} ورواية
 أباء أحرار مسلمون ثم أدركت الصغيرة فاجازت النكاح لم يجز لأن هذا النكاح لم يكن له
 مجيز حال وقوعه فلم يتوقف فلا يلحقه الإجازة. وكذا لو أئدت الكفاءة بسبب أخى
 لا يستقد نكاح غير الأب والجدة امرأة زوجت نفسها غير كفؤ قالوا لما ان تمتع نفسها
 ولا تمكنه من الولي حتى يرضى الولي بهذا العقد لأن الظاهر من حال الولي أن لا يرضى ^{طهرها} فلور
 الزوج فعسى تجبل فيتعد الفسخ ويحققهم العار بنسبة من لا يكافهم والله أعلم

فصل في الأولياء

الأصل في اعتبار الولي قول صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وهو شرط جواز ^{النكاح}
 في الصغار والمماليك والمجانين. والله أعلم بتفصيل ما سبب أنه أهمل ملك الصين لا يضح

نكاح المملوك الاباذن المولى والمولى يملك اجبار عبد على النكاح عندنا واجبار الامه عند
الكل والمملوك اذا كان بين رجلين لا يزوجه احدهما ثم بعد ملك اليمين العصوية لقوله
عليه السلام النكاح الى العصابات واقرب العصابات الى الصغير والصغيرة الاب ثم الجد
اب الاب وان علا والابن من العصبية يزوج الام المحنونة عندنا. وقال الشافعي لا يزوجه
الا ان يكون الابن من عشيرتها. واختلف اصحابنا في الاب والابن اذا جمعا للمحنونة قال
ابو حنيفة وابو يوسف رج الابن احق بنزويهما. وقال محمد الاب احق لانه يملك التصرف
في المال والنفس والابن لا يملك التصرف في مالها. وكذلك ابن الابن وان سفل. ثم الاخ
لاب وام. ثم الاخ لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب وان سفلوا. ثم العم لاب وام ثم العم لاب
ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب
وما ذكرناكم من باب اصحابنا رج. وقال الشافعي رج ليس غير الاب والجد تزويج الصغيرة
والصغير والمولى تزويج التيب الصغيرة عندنا خلافا للشافعي رج. وبعد العصابات من
الاقارب الولاية عندنا للمولى العتقة لانه عدسة ثم عصبته مولى العتقة وعند عدم
العصبه كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويج الصغير والصغيرة
في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رج وقال محمد رج لا ولاية لذوى الارحام وقول ابي يوسف
مضطرب والاقرب عند ابي حنيفة رج الام ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن
الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخ لا بن ثم اخ لاب ثم الاخ و الاخ لا ثم اولادهم ثم العمات
والاخوات والعمالات واولادهم على هذا الترتيب فاذا اجتمع الجد الفاسد والاخذ فعند
ابي حنيفة رج الولاية للجد. وبعد هؤلاء مولى المولات عند ابي حنيفة رج خلافا
لصاحبه وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول ابي حنيفة رج وعند صاحبه ما دام
له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي انما يملك نكاح من يحتاج الى الولاية اذا كان ذلك في

عهد ومفتشوره وان لم يكن ذلك في عهد ومفتشوره لم يكن وليا فان زوجها القاضي راجع
 يأذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاجاز القاضي ذلك النكاح جازا استحسانا
 كالصبي اذا تزوج بغير اذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح فاجاز ذلك النكاح جازا
 استحسانا. والوصي لا يملك النكاح الصغير والصغيرة او صبي اليه الاب في ذلك او لم
 يوص. وروي هشام عن ابي حنيفة راجع وهو قول مالك ان اوصى اليه الاب جاز له
 تزويج الصغير والصغيرة. وقال ابن ابي ليلى وهو راجع في الوجهين وان كان الصغير
 والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمقتط ونحوه فانه لا يملك تزويجهما ولا ولاية
 للصبي والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والفسق لا يمنع الولاية اذا اجتمع
 للصغير والصغيرة ولبيان كالأخوين والعين فانهما زوج جازع. فان كان زوجها
 على التعاقب جازا الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر فوجها
 معا ولا يعلم ايها اول ابطال العقدان. وقال مالك راجع لا ينفرد احد الوليين بالنكاح
 كما لا ينفرد واحد من الموليين في العبد والامة المعققة وان زوجها الابعد والاقر
 حاضر يتوقف على اجازة الاقرب. وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز نكاح
 الابعد عندنا. وقال الشافعي راجع اذا غاب الاقرب ينتقل الولاية الى السلطان والقاضي
 وقال زفر راجع لا يزوجهما احد حتى يحضر الاقرب او يزوجهما وكيل الاقرب فاذ راجع
 الاقرب حيث هو اختلفوا في جواز نكاحه والمظهور الجواز. ونكحوا في الغيبة المنقطعة
 بعضهم قد رها بانقطاع الخبر والقوائل وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد
 بمسيرة شهر وقال اكثرهم ان كان في موضع ينتظر الكفو بمجيئ الخبر منه فهي منقطعة
 وأشار في الكتاب الى ان اذ نكح السفر يكفي لانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل
 الرازي راجع وسفيان الثوري وابي عصمة وسعيد بن معاذ المرزبي راجع عليه

سوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الإمام أبو علي النسيفي رح قال هو من بخارا النفس
 غيبه منقطعة ما كان الاقرب حيث هو بوالا لا يوقف على اثره او كان مفقودا لا يعرف مكانه
 او مختفيا في البلد لا يوقف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السندي رح يكون هو
 بمنزلة الغائب غيبه منقطعة لأنه لما تعذر الوصول اليه ولا تتفاد برأيه كان بمنزلة الميت
 ما كان زوجها الأبعد ثم ظهر أنه كان محتميا في مصر جازي نكاح الأبعد. وأما نكاح الرجل ابنه
 امرأة بأكثر من مهر مثلها وزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها او وضعها في غير كفوا ورجع
 ابنه الصغيرة او امرأة ليست بكفوة لاجازة في قول أبي حنيفة رح. وقال صاحب راجح لا يجوز
 واجمعوا على أنه لا يجوز ذلك من غير الأب والجد ولا من القاضي. وإذا بلغ الصغير أو الصغيرة
 فقد زوجها الأب والجد لا خيار لهما. ولهما خيار البلوغ في نكاح غير الأب والجد عند أبي حنيفة
 ومحمد رح. وقال أبو يوسف رح لا خيار لهما وإذا بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل خيارها
 فإن اختارت نفسها كما بلغت واشهدت على ذلك صح. فأما في الغلام والحارفة التي هي ثيب
 لا يبطل خيار البلوغ بسكوتهما ولا يقتصر على المجلس وهي على خيارها ما لم تنص على الرضا
 او تفصل ما يدل على الرضا نحو التمكين من الوطء وطلب النفقة. وإن أكلت من طعامه أو أخذ^{منه}
 كما كانت فهي على خيارها وخيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجه أحدهما خيار العتق
 يبطل بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ فالغلام والثيب لا يبطل بالقيام عن المجلس. والثاني
 أن الجهل بخيار البلوغ لا يعتبر عند راجحان الصهر إذا مات لم أعلم بخيار البلوغ تأماسا لا لجل
 وإليه لا تعذر ويبطل خيارها والعققة إذا ماتت ذلك عدوت ولا يبطل خيارها وإن كان ذلك بعد
 زمان ومهما أن خيار العتق يثبت للأمة دون الغلام وخيار البلوغ يثبت لهما جميعا ومهما أن فيما
 لعتق لا يبطل بالسكوت وإن كانت بكر أو خيار البلوغ يبطل بسكوت لكونهما ثيبا في خيار العتق
 كانه نفى الفرقة على العتق بل ثبت بنفسه الاختار وفي خيار النساء ولا يقع الفقه في

ولا يسطل النكاح ما لم يفسخ القاضية العقد بينهما. وإن كان ذلك قبل الدخول يستقط
كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يستقط شيء من المهر ^{للصغيرة}
والصغير خيار البلوغ فانكاح القاضية في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وهو قول محمد ^ص وإذا
نزع ابنته الصغيرة ضمن لها المهر عن زوجها صحتها ضمان فإذا بلغت وأخذت الأب ^{لضمين}
لم يرجع الأب على الزوج إن كان الضمان بغير امره ويرجع النكاح باعوه فإن كان ضمان الأب في
مرض موته لم يصح. وإن نزع الأب ابنته الصغيرة امرأة ضمن عنه المهر إن كان في صحة الأب
وإن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغيرة في المهر إذا استحسن ^{الرجوع}
ولومات الأب وأخذت المرأة المهر من تركته فليسا نزل الوزنة أن يرجعوا في نصيب الصغير بل
عندنا خلافا للفرج. ولو كان الابن كبيراً ضمن عنه الأب بغير امره في صحة ثم مات وأخذ ^{الضمان}
من تركته لم يرجع ورثته بالإجماع. ولو كان الأب ضمن المهر عن ولد صغير في مرض موته يصح
الضمان. والجائز أن كالصبيان في ذلك وإذا ضمن عن ابنته الصغير وأدى كان متطوعاً إلا إذا
اشتهل عند الأداء أنه يؤدي ليرجع كما يكون متطوعاً. ولا يزوج البكر البالغة أبوها على كره
منها خلافاً للشافعية وفي النيب لا يزوج بالإجماع. وإن نزع البكر البالغة العاقلة أبوها
وهو كافراً وعبد فوضيت باللسان جاز في قول أبي حنيفة وإليه يوسف ^ص. وقال محمد ^ص لا يجوز
وإنه سكت لا يجوز بالإجماع. وإذا بلغ الابن معتوها أو مجنوناً بقية ولاية الأب عليه في ماله
ونفسه وإذا بلغ عاقلاً لا يخرج من أوصار معتوها هل تعود ولاية الأب في المال والنفس اختلفوا ^{فيه}
قال أبو بكر البلخي ^ص لا تعود في قول أبي يوسف ^ص ويكون الولاية للسلطان. وقال محمد ^ص
تعود ولاية الأب في المال والنفس استحسننا وقال محمد بن إبراهيم المديني ^ص عندنا تعود ولاية
الأب وعلى قول فرج تنبت الولاية للسلطان. وأما إذا جن الأب أو صار معتوها هل يكون
للابن ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على اختلاف الذي ذكرنا في الابن إذا جن امرأة جلد

الى القاضي وقالت اني لديد ان اتزوج وليس لي ولي ولا يعرفني احد فللقاضي ان ياذن لها
 بالنكاح ويقول لها اذنت لك ان لم تكوني قوشية ولا عريبة ولا مملوكة ولا ذات زوج ولا
 في عند الغير. وكذلك لو كان لها ولي فابان تزوجها كان للقاضي ان ياذن لها بالتزوج وان
 لم يكن لها ولي واددت الاحتياط برفع الامر الى القاضي حتى يزوجه القاضي باذنها او ياذن لها
 بالنكاح. وان كرهت ان ترفع الامر الى القاضي فطالبت اباها بالتزوج فيجوز من الاب انه كان
 زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب فاقام الاب بيينة على ذلك قالوا لا يلتفت الى
 بيينة لانها قامت على غائب ليس عنه خصم حاضر. وللآب ان يزوجه فان ابى الاب ترفع
 الامر الى القاضي حتى يزوجه او تعقد بنفسها. قالوا وذلك اولها من ترك النكاح لان محمدا بن
 رجح القول ابي حنيفة رضي الله عنه في النكاح بغير ولي غير الآب والمجد اذا زوج الصغيرة قالوا الاحوط
 ان تزوجه امرأتين مرة بهم مسمى ومرة بغير تسمية لوجهين. احدهما انه لو كان في التسمية
 نقصان فاحش ولم يصح النكاح الاول يصح النكاح الثاني بهما المثل والثاني ان الزوج لو طلق
 بطلاق امرأة بتزوجها بلفظة ان تزوجت امرأة او بلفظ كل امرأة اتزوجها فهي طالق فاذا تزوجها
 ينحل اليمين بالنكاح الاول ويقع عليها الطلاق فحل بالنكاح الثاني وان كان الزوج هو الآب
 او المجد ينبغي ايضا ان يباشر النكاح على هذا الوجه مرتين عند ابي يوسف ومحمد رضي الله عنهما لما ذكرنا
 من الوجهين لان عندهما الآب والمجد لا يملكان النكاح باقل من مهر للثلث نقصانا فاحشا
 كما لا يملك غير الآب والمجد عند الكل. واما عند ابي حنيفة رضي الله عنه في النكاح باقل من مهر المثل
 فيباشر النكاح مرتين على هذا الوجه احتياطا للوجه الثاني. وانما يباشر النكاح الثاني بغير تسمية
 لانه لو سمى للمهر الثاني وعند البعض ان الرجل اذا جلد النكاح في النكاح يزوجها مهرها من
 ربحا ترفع ذلك الى قاض يرى ذلك فيقضيه بالمهرين. واليها اذا جاز جنونا مطبقا وتروى ولايته
 وان كان يكن ويقيم لا ينفذ تصرفه في نفسه وما له في حاله جنونه وينفذ ذلك في حالة

الافاقه وتكلموا في الجنون المطبق قال ابو يوسف ربح مقدار بكثر السنة. وقال محمد ربح هو مقدار بالشهر في الصوم وفي الزكاة مقدار بالسنة. وعن ابي يوسف ربح انه ربح الاقول محمد

باب في المحرمات

حرمة النكاح على نوعين مؤبد وغير مؤبد فالمؤبد تثبت بالنسب والرضاع والصهرية اما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى في قوله حرمت عليكم احماتكم الآية الام بالرشدة والزوجة حرم. وكذلك الجملة القرية والبعدى من قبل الاب او الام. وكذلك البنت واولاد البنت وان سفلت. وبنات الابن كذلك. المخالقة من ولد الزنا حرام عندنا وكذلك الاخوات من ابي جهة كن وبنات الاخوات وان سفلن. وكذلك بنات الاخ وان سفلن. وكذلك العمات والخالات من الوجه الثالثة وعمات الاصول وخالاتهم ام العمة حرام. وعمة العمة لاب وام اولاد اب كذلك. واما عمه العمة لام لا تحرم. واما المحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب يحرم بالرضاع وانما بقا الرضاع النسب في مسائل. منها تحريم على الرجل اخت ولده من النسب ولا تحرم اخت ولده من الرضاع. ومنها انه لا يحل للرجل ان يتزوج جد ولده من النسب ويحل جد ولده من الرضاع ومنها لا يحل للرجل ان يتزوج بام اخيه وام اخته من النسب ويحل من الرضاع ويستند كرم مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة. واما المحرمات بالصهرية الصهرية تثبت بالعقد الجائز وبالوطي حلالا كان او عن شبهة اؤذنا. اما المحرمات بالعقد منكوجة الاب والجد من قبل الاب او الام وان علنا. ومنكوجة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفل وام المرأة و جدتها القرية والبعدى دخل بالمرأة او لم يدخل. وبنات المرأة. وبنات اولادها وان سفلت ان كان دخل بالمرأة. واما المحرمات بالوطي الحلال موطوءة الاب والجد وان علنا بملك اليمين وموطوءة الابن وابن الامن وان سفل وام الموطوءة و جداتها وان علت وبنات الموطوءة و بنات اولادها كذلك. واما الموطوءة عن شبهة وهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره اذا

وطئها أحد ما يحرم عليه أصولها وفروعها. ويجزم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه
والزناقة قبل بمنزلة الوطئ لخلال في ذلك عندنا. ووطئ الصغيرة التي لا تشتهى لا يوجب حرمة
المصاهرة في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وطئها بملك اليمين أو بغير ملك. وقال أبو يوسف
يوجب حرمة المصاهرة. وشكوا في المرأة التي تبلغ حد الشهوة قال بعضهم إذا بلغت تسع
سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنة خمس سنين لم تبلغ. أما ابنة ست أو سبع ولو
ثمان إن كانت عيلة ضحية فقد بلغت حد الشهوة. وإن لم تكن فالعنتى عشرة. وعن
أبي يوسف رحم إن كانت ابنة خمس سنين وتشتهى مثلها فهي مشتهة ولا توقفت فيه
رواه عن أبي حنيفة رحم وفي رواية عن أبي حنيفة أن وطئها ولم يفضها تثبت حرمة المصاهرة
وإن أفضها لا تثبت. وعن أبي يوسف رحم في النوادر إذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين
في الدبر وماتت ولا يندري أنها هل كانت تشتهى حرمت عليه أمها. وقال الفقيه أبو
رحم مادون سبع سنين لا تكون مشتهة وعليه الفتوى. الزوج المحلل إذا وطئ المرأة
فأفضهاها التحلل للزوج الأول أما المحرمة بدواحي الوطئ إذا مسها أو قبلها بشهوة تثبت حرمة
المصاهرة وإن أنكر الشهوة كان القول قوله إلا أن يكون مع انتشار الألة والمباشرة عن
شهوة بمنزلة القبلة. وإن مسها وعليها ثوب صفيق لا يصل حرارة المسوسة ولينها
اليد لا يثبت المحرمة وإن كان الثوب رقيقا يصل إليه حرارة المسوسة ولينها تثبت
المحرمة كما لو مس متجردا. وكذلك لو مس أسفل الخف إذا كان منعلًا لا يجد لين القدم
ومس المرأة الرجل في المحرمة كس الرجل المرأة ولو قبل الرجل أم امرأته يثبت المحرمة ما لم
يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم أنه كان عن الشهوة لا يثبت المحرمة لأن
تقبيل النساء غالبًا يكون عن شهوة. والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير
ودليل الشهوة على قول أبي المحسن القمي رحمه انتشار الألة عند ذلك وإن لم يكن منقشرا

قبل ذلك. وان كان منتشر قبل ذلك فعلازمة الشهوة زيادة الانتشار الشدة. وبني
 الشيخ والعين علامة الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتغال ان لم يكن متحركا قبل ذلك
 وان كان متحركا قبل ذلك فحد الشهوة ان يزداد التحرك والاشتغال وقال عامة
 العلماء الشهوة ان يميل قلبه اليها ويشتهي ان يواقعها. والنظر الى الفرج عن الشهوة
 يثبت حرمة المصاهرة عندنا وتكليف النظر الى الموضع الذي يثبت الحرمة ^{بعضهم} قال
 هو النظر الى منبت العانة وهو رواية عن محمد بن ^{بعضهم} وقال بعضهم هو النظر الى الشق وقال
 هو النظر الى داخل الفرج وهو رواية ابن رستم عن ابي يوسف رجع وعليه الفتوى حتى قالوا
 لو نظر الى فرجها وهي قائمة لا يثبت حرمة المصاهرة. وانما يقع النظر في الداخل اذا كانت ^{عذ}
 منكئة. ولو نظر الى دبرها لا يثبت الحرمة. ولو جامع الرجل رجلا لا يحرم الفاعل ^{المفعول}
 به وابنته. وكذلك لو اوطأ امرأة لا يحرم عليه امها وابنتها. ولو لمس امرأة بشهوة فامنع
 او نظر الى فرجها فامنع يثبت حرمة المصاهرة. ولو لمس شعر امرأة عن شهوة ^{ثبت} فالواو
 حرمة المصاهرة. وذكر في الكيسانيات انها تثبت. اذا فجر الرجل با امرأة ثم تاب يكون محرما
 لا بنتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها على التابيد. وهذا دليل على ان المحرمية تثبت
 بالوطء الحرام فيما تثبت به حرمة المصاهرة. ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة ورأى ^{بعضهم}
 رقيقا او زجاجا يستبين فرجها يثبت حرمة المصاهرة. ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج
 امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه امها وابنتها لانه لم ير فرجها وانما رأى عكسها
 ولو كانت المرأة على شط حوص او على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها
 فنظر عن شهوة لا يثبت الحرمة. ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من
 الخارج فنظر عن شهوة يثبت الحرمة. اذا تزوج الرجل امرأة وخلصها وهو
 صائم صوم رمضان او محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد رجع انه يحل له ان يتزوج

بأبنتها ولو نظر إلى غير الفرج من الأعضاء عن شهوة أو نظر إلى فرجها عن شهوة لا يثبت الحرمة ولو أركب أو أعلل أو لبس بينهما فربما يثبت الحرمة وكذا لو احتلم على امرأة لا يثبت الحرمة وكذا لو جامع ميتة لا تثبت الحيوة وهذا لا يثبت الحرمة مع ابنة مشتهة لها في فراش فمدا ^{جل} يدا إلى امرأته ليجرها إلى فراشه ليجامعها فاصابت يد الرجل ابنة المرأة ففرصها بأصبعه على فخذها أو امرأته ان وقعت يده على الابنة وهو يشتهي بها حرمت عليه امرأته وإن كان ^{يظن} أنها امرأته لو جرد المس عن شهوة. وإن اختلفا في الشهوة فالقول قول الزوج لأنه ينكر الحرمة. وإذا نظر الرجل إلى فرج ابنته بغير شهوة فتمت أن يكون له جارية مثلاً فوقعت منه شهوة فجمع وقوع بصره قالوا إن كانت الشهوة وقعت على ابنته حرمت عليه امرأته وإن كانت الشهوة وقعت على التي تمناها لا تحرم لأن نظر في هذه الصورة إلى فرج الابنة لم يكن عن شهوة. امرأة لها زوج حدة يكون محرماً لها إن كان دخل بالحدة كانت الحدة من قبل الأب أو من قبل الأم. وأما زوج بنتها وزوج بنت ولد ما يكون محرماً لها مطلقاً ولم يدخل لأن ^{البنت} لا تحرم بنفس نكاح الأم فلا تحرم بنفس نكاح الحدة. أما الأم تحرم بنفس نكاح البنت عندنا فتحرم بنفس نكاح بنت البنت وبنت الابن. ولا بأس للمرأة أن تسافر مع ابن زوجها لأنه محرم ولكن لا يرعها ولا يضعها مخافة أن يقع في قلبه شيء صغير فترى في المنام فهربت إلى فراش والدها عريانة وانتشرها أبوها وهي ابنة ثمان سنة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل راجح اختيار أن تحرم والدتها على أبيها. وطى الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطى البالغ في ذلك. قالوا والصبي الذي يجامع مثله إن يجامع ويشتهي ويستحيي النساء ^{مثله} وأما المحرمات لأعلى سبيل التابيد سبعة منها الزيادة على العدد المشرع والعدد المشرع للإحرار هو الأربع من الحراش والأماء وأما المملوك له أن يتزوج امرأتين لا غير عندنا وإذا تزوج المحرم ساع على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ولا يجوز نكاح الخامسة و

أن تزوج خمساً في عقد فسد الكل وكذا العبد إذا تزوج ثلث نسوة. ولو تزوج المحرم خمساً
 ثم أسلموا أن تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ويفرق بينه وبين الخامسة
 عند الكل وإن تزوجهن جملة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وإليه يوسف راجع
 وإن تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد وزفر والشافعي راجع له إن
 يختار منهن أربعا كيف ما تزوج. والمحاذق تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح التسعة
 والعاشر لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الأربع قبلها فلما تزوج
 السادسة دل على فساد نكاح الأربع قبلها فيجوز نكاح التاسعة والعاشر. ومنها الجمع بين
 الأختين نكاحاً حراً بين كائناً أو امتين أن تزوجهما جملة بطلاً وإن تزوجهما على التعاقب صح
 الأول وبطل الثاني. ومنها الجمع بين الأختين وطياً. إذا وطئ الرجل أخت امرأته بنسبته
 للعد على الموطوءة وما لم ينقض عدتها لا يحل له أن يوطئ المنكوحة. ولو اشترى امتين ^{أختين}
 ليس له أن يوطئهما فإن وطئ واحدة منهما لا يحل له وطئ الأخرى حتى يحرم فريج الموطوءة على
 نفسه ببيع أو هبة أو صدقة أو كتابة أو عتق أو تزويج وإن وطئهما ليس له أن يوطئ واحدة
 منهما حتى يحرم فريج الأخرى كما قلنا. وإن باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت للبيعة
 بعيب أو رجع في العدة أو طلق المنكوحة زوجها وانقضت عدتها لم يوطئها بوطئ واحدة منهما حتى يحرم
 الأخرى على نفسه بما قلنا. ومنها الجمع بينهما وطياً حكماً كما إذا ملك أخت منكوحة لم يوطئ
 المملوكة. ولو ملك جارية ووطئها ثم تزوج أختها جاز النكاح عندنا ولا يوطئ واحدة منهما
 حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا. ولو تزوج أختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما له أن
 يتزوج واحدة منهما الحال. وإن تزوجهما في عقد وفسد نكاحهما ووطئها كان عليهما
 العدة. وما دامتا في العدة لا يجوز نكاح أحدهما. فإذا انقضت عدة أحدهما جاز أن يتزوج
 الأخرى. ولو تزوج امرأة ثم نكح أختها جاز نكاح الأولى وبطل نكاح الثانية. فإن وطئ

الثانية لربط الأولى حتى ينقض على الثانية ومنها إذا جاع بين الاختين في نكاح وعدة نكاح
إذا تزوج امرأة وأختها في عدة تهما من طلاق بائن في نكاح صحيح أو في عدة من نكاح فاسد
لا يصح عندها، ولو قال زوج المعتدة أخبرني إن عدتها قد انقضت وذلك في مدة تنقض
في مثلها العدة كان له أن يتزوج بأختها وأربع سواها عندنا خلافاً للزفر وخلافاً للشافعي إن
كان الطلاق رجعيًا، ومنها الجمع بين الاختين نكاحاً وعدة عتاق صورتها إذا اعتق أم ولد كان
عليها الاعتد بثلث حيض ولا يحل له أن يتزوج بأختها ولا بأربع سواها في عدة تهما عند
زفرج، وقال أبو يوسف ومحمد يحوز كلاهما، وقال أبو حنيفة يحوز نكاح الأخت و
يحوز نكاح الأربع، ومنها الجمع بين ذواته ورحم محرم، لا يجوز له أن يتزوج امرأة على عمتها
ولا على خالتها ولا على ابنة أختها ولا على أخته، ولو تزوجها معها لا يصح نكاحها قالوا
كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكراً والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما إلا يجوز أن يجمع بينهما
في النكاح إلا في مسئلة إذا جاع بين امرأة وبين أمة تزوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك
ومنها الجمع بين الحرة والأمة في النكاح إن نكحها جملته صح نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة
وإن نكح الأمة ثم الحرة صح نكاحها، ولو نكح الحرة ثم الأمة لا يصح نكاح الأمة ولو
تزوج الأمة وحرة في عدة لا يجوز في قول أبي حنيفة رج خلافاً لصاحبيه رج ولو جمع
بين خمس حرائر وأربع أماء في عقد صح نكاح الأماء، ولو تزوج حرة وأمة معاً والحرة
في نكاح الغير أو في عدة الغير صح نكاح الأمة، ولو تزوج أمة بغير إذن مولاهم ثم تزوج
حرة بطل نكاح الأمة لا يعمل فيه إجازة المولى بعد ذلك فلا يجوز للعبد أن يتزوج
أمة على حرة عندنا خلافاً للشافعي رج، وطول الحرة عندنا لا يمنع نكاح الأمه من المحرمات
الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافراً للمرتد ولا يجوز نكاح
المرتدة لأحد والمجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافراً للمرتد، ويجوز نكاح

الصلابة للمسلم عند ابي حنيفة ربح ويجوز للمسلم نكاح اليهودية والنصرانية. واذا تزوج
 المسلم كتابية حربية في دار الحرب جاز ويكره. فان خرج بها الى دار الاسلام بقي على النكاح
 والميض اذا تزوج مبينة بثت يهود وويل ثمسلا جميعا وتركاما كانا يعتقد انه من التفات
 في باطنهما وكان الزوج خلاهما ولم يخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزوج آخر بعد اسلامها
 قبل ان يقع الفقرة بينهما بين زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 ان كانا يظهران الاسلام ويعتقد ان الكفر كان نكاحهما جازا فلا يجوز نكاح المرأة مع
 الزوج الثاني وان كانا يظهران الكفر واحد هما كانا بمنزلة للرتدين لم يصح نكاحهما وصرح نكاح
 المرأة مع الثاني. ويجوز للحر نكاح الامة الكتابية عندنا خلافا للشافعية ربح ولا يجوز نكاح
 منكوحة الغير معتدة الغير عند الكل ولو تزوج منكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة
 الغير فوطئها تجب العدة. وان كان يعلم انها منكوحة الغير فوطئها لا تجب
 العدة حتى لا يحرم على الزوج وطئها. والمهاجرة لا عدة عليها ولها ان تنزوي للحال
 فيقول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه ربح عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو
 هاجر الزوج كان له ان يتزوج باختها واربع سواها. وان كانت المهاجرة حاملا لا يتزوج
 في رواية محمد عن ابي حنيفة ربح وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة ربح ان لها ان تنزوي لكن
 لا يطأها زوجها حتى تضع الحمل. ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد
 فيقول ابي حنيفة ومحمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا يجوز نكاحها. واذا رأى الرجل امرأة تزني
 متزوجا جاز النكاح وللزوج ان يطأها من غير استبانه. وقال محمد ربح لا أحب له ان يطأها
 من غير ان يستبرئها. واذا تزوج الذمي كافرة معتدة من كافر جاز في قول ابي حنيفة ربح
 ولو اسلما بقي على النكاح وان توافعا الامر الى القاضي لا يبطل القاضي النكاح بينهما خلافا
 لابي يوسف ومحمد ربح. ولو كانت الكتابية في عدة مسلم لا يجوز للمسلم ولا للذمي ان يتزوجها

حتى تنقضي عتقها الذي إذا بان امرأته الذمية فترزقها مسلم أو ذمي من ساعته وذكر
بعض المشايخ رج أنه يجوز له نكاحها ولا يباح له وطئها حتى يستبينها بحضرة في قول
ابن حنيفة رج وفي قول صاحبه نكاحها باطلا حتى تغد بثلاث حيض، وروى أصحاب ^{ماله} ^{ال}
عن ابن حنيفة رج أنه لأعداء عليها. وقال شمس الأئمة الشرح رج اختلف المشايخ في جواز
العداء على الذمية في قول ابن حنيفة رج قال بعضهم لأعداء عليها وقال بعضهم يجب العداء إلا
إنها ضعيفة لا يمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما إذا كانت الذمية معتدة
من مسلم لأن تلك العدة قوية فيمنع النكاح. ويجل وطئ امرأة أبيه حرمت على أبيه وكان على
الأب كل المهران دخل بهما فإن قال الأب إن علمت أنها على عام أو عدت أو أفساد النكاح كان
عابه الحد ولا يرجع الأب عليه بما عزم من المهر لأن وجوب الحد عليه يمنع وجوب الضمان
وإن لم يعلم الأب بذلك وطئها عن شبهة لمحل عليه وتحرم على أبيه ويجب المهر على
الأب أن دخل بها ولا يرجع على الأب لأنه لم يتعد لفساد. وإن قبل امرأة أبيه عن شهوة
حرمت على أبيه ويجب المهر على الأب أن كان دخل بها فإن قال الأب تعدت أو أفساد النكاح
رجع الأب عليه بما عزم من المهر وإن لم يتعد الفساد لا يرجع ولا يحل للرجل أن يتزوج حرة
طلقها ثلثا قبل إحصاء الزوج الثاني لأنه طلقها فمبين وكما لا يجوز له نكاحها إلا بحل له وطئها بملك ^{اليمين}

فصل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة

فساد النكاح بسبب النسب وبطلان النكاح بملك اليمين. المطلقة الثلث إذا اتت
الزوج الأول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل به وطلقه وانقضت عدته انكثرت ثقله ووقع
عد الأول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقض فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعدا
حل للزوج الأول أن يتزوجها وإن كان بعد مدة لا تنقض فيها العدتان لا يحل وكذا لو أقرت
الزوجة بذلك وانكر الزوج الثاني حل نكاحها للأول ولو أقرت الزوج الثاني من المهر. إنك قد

المرأة دخول الثاني للحل الاول. وان كان الاول تزوجها بعد مدة ولم يقتل المرأة شيئا ثم قالت
 تزوجني وكنت في عدة الثاني اوقات كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل به. قالوا انك انت
 عالة بشرائط الحل الاول لا يقبل قولها وللأول ان يمسكها وان كانت جاهلة قبل قولها
 وكذا الرجل اذا تزوج امرأة كانت مذكوحة الغير قد طلقها فقالت المرأة للثاني تزوجني وانا
 معتدة عن الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان بين نكاح الثاني وطلاق
 زوجها الاول شهران لا يقبل قولها في قول ابي حنيفة واية يوسف رح ويكون اقدامها على النكاح
 اقوارا منها بانقضاء العدة. وان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من شهرين كان القول
 قولها. ويفرق بينهما وبين الثاني. وهذا بخلاف ما اذا طلق الرجل امرأته ثلثا ثم تزوجها
 بعد مدة فقالت تزوجني قبل ان اتزوج بزوج آخر كان القول قولها ولا يكون اقدامها على نكاح
 الاول اقداما عليها لانهما تزوجت بزوج آخر لان انقضاء العدة لا يعرف الا بقولها فجعل اقدامها
 على النكاح بمنزلة اقرارها بانقضاء العدة. وكذلك النكاح لان الوقوف على نكاح الثاني ممكن فلم
 يجعل اقدامها اقرارا منها بوجود النكاح. فان كان الزوج الاول تزوجها بعد شهر ولم ^{ذلك} قال لها تزوج
 قبل اصابة الزوج الثاني او تزوجتك قبل نكاح الثاني وقالت المرأة لا بل كان بعد ذلك كان القول
 قول المرأة ويفسد النكاح باقرار الزوج ولها عليه نصف السعي ان كان لم يدخل بها والكل ان
 كان دخل بها. اذا تزوج الرجل امرأة قد كان لها زوج طلقها فقال الزوج الثاني تزوجتك قبل
 انقضاء العدة وقالت المرأة قد كنت اسقطت بعد الطلاق سقطا استبان خلقه كان القول
 قول الزوج ويفرق بينهما. ولو قالت المرأة بعد النكاح قد كنت اسقطت قبل نكاحك بعد
 طلاق الاول سقطا استبان خلقه وقال الزوج تزوجتك قبل انقضاء العدة كان القول
 قولها ويفرق بينهما ولها عليه المهران كان دخل بها ونصف المهران لم يدخل بها وفي الوجهة
 الاول يفرق بينهما ولا مهر للزوج ان لم يكن دخل بها امرأة زوجت بزوج ودخل بها ثم قالت

لما كن رضىت بكنكح الأب وقد ردت كنكح الأب حين علمت وأقامت البينة على ذلك
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل راجع يقبل بينتهما على رد النكاح. وقال القاضي لهما
 أبو علي النسفة راجع لا يقبل بينتهما لأن التمكن بمنزلة الإقرار على جواز النكاح فكانت مكنة
 ظاهراً رجل تزوج امرأة ثم أقران فلا تاتزوجهما وطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجهما وقالت
 المرأة هو زوجي عليها له لم يطلقني لم يفرق بينهما فان حضر الغائب وانكر الطلاق يقضي له بالمرأة
 ويفرق بينهما وبين الآخر فان أقر الأول بالنكاح والطلاق وانقضت العدة وكذبته المرأة
 في الطلاق فالطلاق واقع وعليها العدة كأنه طلقها للحال ويفرق بينهما وبين الآخر وان
 صدقته المرأة في ذلك كانت المرأة للأخر. وإن أنكرت ما اقربه الأول من النكاح والطلاق
 كانت المرأة للأخر. ولو تزوج امرأة ثم قال كان لها زوج قبلي طلقها وانقضت عدتها وقال
 المرأة لم يطلقني وأنا امرأته وقال زوجها الأول طلقتك وانقضت عدتك كان القول
 قوله. إذا تزوج الرجل امرأة فقالت المرأة تزوجتني بغير شهوة أو العدة أو كنت أمة ^{مختصة} ففترق
 بغير إذن المولى وتزوجتني حال ما كنت محوسية وانكر الزوج ذلك وادعى النكاح الجائر
 كان القول قول الزوج. ولو ادعى الزوج فساد النكاح بشيء مما ذكرنا فأنكرت المرأة وادعت
 الصحة ففرق بينهما ولها عليه نصف المهر إن كان لم يبدخل بها والكل إن دخل بها. رجل أقر
 أن هذه المرأة أمة أو اخته من الرضاع أو بنته ثم أراد أن يتزوجها وقال ادعيت وأخطأت
 أن نسيت وصدقت المرأة فيما ادعى من النسيان والغلط كان له أن يتزوجها وإن ثبت
 الرجل على إقراره وقال هو حق كما قلت لم يكن له أن يتزوجها. وإن كان أقول بذلك بعد
 ما تزوجهما ففرق بينهما إن ثبت على إقراره. وكذا لو أقرت المرأة بذلك وانكر الزوج ثم كذبت
 المرأة نفسها وقالت أخطأت أو غلطت ففرق بينهما جاز النكاح. وإن كان أقرارها بذلك
 بعد النكاح بقاء على النكاح. ولو تزوج امرأة ثم قال بعد ذلك هي اختي أو ابنتي أو أختي

من الرضاغ تُقال او هت ليس الامر كما قلت لا يفسد النكاح بينهما ولو ثبت على اقراره
وقال هو خي كما قلت او اشهد عليه شهود افرق بينهما فان حُجج بعد ذلك لا ينفعه
جحد. وكذا لو قال هذه ابنتي واخوتي لها نسب معروف تُقال او هت صدق. ولو قال
لصدي اولا منه هذا ابني وابنتي يصدق ولا يشترط الثبات على اقراره. وكذا لو قال لامرأته هي ابنتي
من النسب ولها نسب معروف لا يفرق بينهما وان كان مثلهما يولد مثله. وكذا لو قال
هي امي وله ام معروفة. ولو قال لها هي ابنتي وليس لها نسب معروف ومثلهما يولد مثله
ثبتت على اقراره فرق بينهما. وان اقرت المرأة انها ابنته ثبتت النسب ان كان مثلهما يولد
مثله. وان كان مثلهما لا يولد مثله لا يثبت النسب ولا يفرق بينهما. وملك اليمين يمنع
انعقاد نكاح المولى اذا تزوج الرجل امته او مكاتبته او مدبرته او ام ولد او امة يملك بعضها
لغير ذلك نكاحا. ولو تزوج امة الغير في ملكها او ملك بعضها بطل النكاح. والمأذون
والمدبر اذا اشترى ما نكحته مما لا يبطل النكاح. وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته لا يفسد
النكاح. ولو اشترى المكاتب امة فتزوجها لا يصح. ولو اشترى الحر امرأته بشط الخيارد
لا يبطل نكاحه في قول ابي حنيفة. وكذا المرأة اذا زوجت نفسها من عبدا او المكاتب
اذا تزوج مولاته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر. وكذا الرجل اذا نكح مكاتبته لا يصح
فان وطئها كان عليه العقر ان النكاح اذا لم يعتبر كان بمنزلة العدم. ولو عتق المكاتب
بعد ما تزوج مولاته لا ينقلب لنكاح جائزا. ولو تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى
جاز فان مات المولى لا يبطل النكاح بعد ذلك ان عتق المكاتب يتقرر النكاح وان عجز
وردة الرق يبطل نكاح البنت ويسقط كل المهر ان كان قبل الدخول. وان كان بعد
الدخول فبقد رحصتهما من رقية الزوج يسقط المهر وسبق حصه غيرها من الورثة
ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا يعقد واذا تزوج الرجل بجارية له

جاء عندنا فان ولدت منه أولاد اعتقوا على المولى لأن الولد يتبع الأم في الرق فإذا امتلكت
المولى أخاه يعتق، ولا تنصير الجارية أم الولد للآب عندنا خلافاً للفرج، وكذلك أولاد منته
أولاد ابنك فاسد وبالأوطى عن شبهة، ولو ولدت منه بفجور تنصير الجارية أم ولد له
ولو تزوج الأم بجارية أبيه باذن الآب جاز النكاح، فلن ولدت منه ولد كان الولد حراً
لأن المولى ملك ابن ابنه، ولا تنصير الجارية أم الولد للآب لعدم الملك، ولو كان الأم وطئها
بغير نكاح أو شبهة نكاح لا يثبت النسب منه، وإن ادعى الولد فان صدقه الآب في أنه
وطئها وإن الولد منه عتق على الآب باقراره لأنه لو ملك ابنه من الزنا يعتق عليه فكذلك إذا
ملك ابن ابنه من الزنا فان قال الابن علت أنها لا تحمل لكان عليه الحد وإن قال ظننت
أنها لا تحمل لا يحسد صغير وصغير بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقته فانوا إلا بأس
بالنكاح بينهما هذا إذا لم يخبر بذلك إنسان، فإن أخبر بذلك عدل ثقة يوجب بقوله
فلا يجوز النكاح بينهما، وإن كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا خوف أن يفارقها
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يأمر بالمفارقة، صبيحة أرضعها قوم كثير من
أهل نرية أقالهم أو أكثرهم ولا يدري من أوضعها أراد واحد من تلك القرية أن يتزوجها قال أبو
الصفار ربح إذا لم يظهر له علامة ولم يشهد له بذلك كان في سعة من نكاحها

فصل في مسائل النسب

رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً فدخل بها فجاءت بولد لسته أشهر ثبت النسب منه و
اختلفوا في اعتبار هذا الوقت بأنه يعتبر ستة أشهر من وقت النكاح أو من وقت الدخول قال
أبو حنيفة وأبو يوسف ربح يعتبر من وقت النكاح، وقال محمد ربح يعتبر ستة أشهر من وقت الدخول
وعليه الفتوى، وفي النكاح الصحيح اجتمعوا على أنه يعتبر المدة من وقت النكاح وقال بعضهم
لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخلوة، رجل زني بأمة فنجبت منه فلما

استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغيرة النكاح عليهما
التوبة. وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان جاءت بولد لستة اشهر فصاعد من وقت النكاح جاز
النكاح ويثبت النسب. وان جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب
ولا يرث منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنا. رجل اتهم بامراة ظهر بها رجل تزوجها
ابوها منه والزوج ينكر ان يكون الحمل منه جاز النكاح في قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله لان عندهما يجوز
نكاح الحامل من الزنا لكن لا يحل للزوج وطأها حتى تصح حملها. رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط الاستبان
خلقه وبعض خلفه قالوا ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح. وان جاءت لاربعة اشهر الا يوما
لا يجوز لان الحمل ليستين في اثنى عشر راحة وعشرين يوما فاذا سقط استبان خلفه كان
المسقط صحيحا كان قبله فلا يتجزأ النكاح. وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لستة اشهر من وقت
النكاح ذاب. ونسب منه وبني نكاحا وان ولدت لاقل من ذلك لا يجوز نكاحه في اثنى عشر
الراية. وما لأهله ولو بان النكاح في عشرين الشهر يعد لها عشرين يوما من هذا الشهر و
خمس اشهر لاهله وعشرة ايام من الشهر السادس. وكذلك في عدة الأيسة. جعل غلب عن امرأته
وهي بكر او ثيب فتزوجت برج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رحمه الله الاولاد للاول
ويجوز للاول دفع الزكاة اليهم ويجوز شهادة تهم له ولا يجوز للزاني دفع الزكاة له ولده من
الزنا وعن ابى حنيفة رحمه الله انه رجح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني وعليه
الفتوى. ولا يجوز للزوج دفع الزكاة له ولده الملاعنة ولا يقبل شهادة تهم له. وذكر هشام
رجح في النوادر يجوز شهادة ولده الملاعنة للزوج. رجل تزوج امرأة فولدت ولدا خمسة
اشهر فقبل الزوج الولد ولدي بسبب اوجب ان يكون الولد له فقالت المرأة لابل هو
من الزنا في رواية القولي قول الرجل وفي رواية القولي قولها. وان جاءت بالولد لاكثر
سنتين من وقت النكاح والمسئلة بحالهما ان القول قول الزوج. وفي رواية الحسن

رج القول قول المرأة انهم عبد تزوج امة باذن مولاها ثم اشترى لها رجل فادعى المشتري
انها ولد له ومثلها يولد مثله فهما ولد له ويفسد النكاح بينهما وان انكر ذلك
وعن محمد رج رجل اشترى امة فولدت منه ثم جاء رجل واقام بينة انها امراته
زوجها منه مولاها قال اجعلها امراته واجعل الولد ولد الزوج لانه صاحب فراش و
بغض الولد على المولى له عواء انه ولد رجل تزوج امرأة فجاءت بولد تام لاقل من ستة
اشهر قال محمد رج النكاح فاسد في قوله وفي قول ابي يوسف رج محبوب تزوج امرأة
فمكثت عنده زمانا ثم جاءت بولد قال ابو يوسف رج الولد ولد ويحلها ذلك
لزوج كان قبله طلقها ثلثا رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنتها فجاءت
الام بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فنفاه قال ابو يوسف رج بانته منه
امراته وله ان يتزوج الأم بعد ذلك ولا يمنع عن ذلك زعمه ان نكاح البنت كان
جائزا امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتدت فتزوجت بزوج وولدت ولدا ثم جاء الزوج
الاول حيا كان ابو حنيفة رج يقول اول الولد الاول ثم رج وقال الولد للثاني رجل طلق
امراته باثنا اورجعا فتزوجت في العدة ثم ولدت لسنتين من طلاق الاول ولستة
اشهر او اكثر من نكاح الثاني قال ابو يوسف رج الولد الاول بخلاف ما تقدم الا اننا لو جعلنا للثاني
الحكمنا بانقضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة ام ولد واعتقها مولاها او مات و
لزمها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين من حين مات المولى واعتق ولستة
اشهر من تزوجت فادعيها جميعا فان الولد للمولى في قوله لمكان العدة التي كانت بخلاف
ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لستة اشهر فصاعد من وقت النكاح فادعى المولى
والزوج فان الولد يكون للزوج في قوله جميعا فلو طلقها اطلاقا رجعا فتزوجت رجلا
في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول ولستة

اشهر فصله من طلاق الثاني فان الولد يكون للثانية لانا لو جعلناه الاول لم يكن له حصة
 امرأته طلقها وزوجها ثلثا وهي أئمة فاجبرت بعد شهر وان عدتها انقضت بالاشهر
 تجوز بولد لاكثر من سنتين قال ابو يوسف رج ينقض عدتها بالولادة ولا يكون
 الولد للزوج الا ان يدعي رجل تزوج امرأة طلقها من ساعته فجاءت بولد على تمام ستة
 اشهر من وقت النكاح كان الولد ولد عندنا خلافا للفرج وان جاءت بالولد لاكثر
 من ستة اشهر لاول من ذلك لا يكون للزوج. امرأة قالت في عدة الوفاة لمست بحامل ثم
 قالت من الغد انما حامل كان القول قولها فان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست
 بحامل ثم طلت انما حامل لا يقبل قولها الا ان تأت بولد لاقبل من ستة اشهر من موت زوجها
 فيقبل قولها ويطلب اقرارها بانقضاء العدة رجل خال امرأته بمهرها ونفقة عدتها وكل
 حق لها عليه فافترت المرأة وقت الخلع وقالت انما حاض غير حامل من زوجي ثم افترت في
 الشهرين قبل ان تقر بانقضاء العدة وقالت انما حامل من زوجي وانكر الزوج الحمل لا يصح
 دعواها رجل له جارية غير محصنة فتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد وكبر
 ظن المولى ان الولد ليس منه كان في سعة من نفيه وان كانت محصنة لا يسعه نفيه
 لانه بما يعزل فيقع الماء الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتمد على العزل جارية هربت عن مولاه
 فوجأ ثم وجدها وبطأها ويعزل عنها فظهر بها لحبل وولدت بعد ستة اشهر من هرب
 ومات الولد فان كانت الجارية هربت لامتهم بها كان المولى في سعة من بيع الجارية ولو
 ان كانت الجارية عفيفة لم يظهر منها فحور لا ينبغي له ان يبيعها بل ينبغي ان يقر ويشهد
 انها لم ولد له حتى لا يتابع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه فيلزمه ذلك
 ديانة ولا يعتمد على العزل رجل زوج امه من رضيع فوجأت بولد فادعاه المولى انه
 منه يثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان

الزواج مجبواً بالربثب النسب من المولى لأنه ثابت النسب من الزوج وعلى الزوج كل
 للمهر كان الدخول حكماً رجل طلق امرأته طلاقاً رجعياً فولدت لاقلاً من سنتين
 بيوم نفقه ثرولدت ولداً أخر بعد سنتين بيوم فمما ابتداء ويثبت الرجعة لانهما ثرولدت
 خلقاً من ماء واحد. والولد الثاني من علوق بعد الطلاق فكان الاول كذلك والوطئ
 بعد الطلاق رجعة. رجل طلق امرأته طلاقاً بائناً بعد الدخول فخرج منها راس الولد
 قبل سنتين ثم خرج الباقي بعد سنتين فان الولد لا يكون من الزوج حتى يخرج أكثر
 الولد قبل سنتين. رجل تزوج صغيرة يجامع مثلها ولم تبلغ الحيض فدخل بها شراً
 طلقها انطليقة رجعية فقالت بعد شهر انا حامل ينظر ان جاءت بولد لاقلاً من سنتين
 من وقت الطلاق أو لا أكثر من سنتين من وقت الطلاق أو لاقل من ستة اشهر من حين
 قالت انا حامل كان الولد للزوج

ماد... .. في ذكر مسائل المهر
 المهر لا يكون الا من مال متقوم فان سيمى بالامجمل والجنس بان تزوج امرأته على دابة او
 ثوب كان لها مهر المثل بالغة بالغ لان التسمية لم تصح. وكذلك لو تزوجها على دار ولم يبين موضع
 الدار ولو تزوج امرأة على عبد وثوب مروى صحت التسمية ولها الوسط من ذلك ولا
 يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء اعطاها الوسط من ذلك وان شاء اعطاها
 قيمة الوسط ولو تزوجها على كرخطة ولم يعف كان له الخيار ان شاء اعطى كراو سطار
 ان شاء اعطاها قيمة الوسط. وروى الحسن عن ابي حنيفة رج ان عليه الوسط بعينه
 ولو وصف الكرف قال وسطا او ديا كان عليه تسليم الكرف. ولو تزوج على ثوب موضع
 خمر لزوج في ظاهر الرواية ان شاء اعطاها ثوباً من ذلك النوع وان شاء اعطاها ^{القيمة}
 ولو تزوج امرأة على خمسة دراهم يكمل لها عشرة دراهم لايزاد عليها وان كان مهر مثلها

اكثر. ولو تزوج على نصيبه من هذه الدرا قال ابو حنيفة ربح لها الخيل ان شاءت اخذت
 النصيب وان شاءت مهر مثلها الا زيادة على قيمة الدر ان كان مهر مثلها اكثر. وعلى قول
 صاحبه ربح لها النصيب من الدر ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم. ولو تزوج
 امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان فان لم يقبض الثوب حتى بلغت قيمته
 عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان يعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على
 تبرقة وزنه عشرة ولا يساوي عشق مضر وبه كان لها ذلك ولا تجب الزيادة وفي
 سرقة مثلها لا يقطع ما لم يبلغ قيمتها عشرة مضر وبه يعتبر الوزن والقيمة جميعا احيا لا
 للدر وقال ابو يوسف ربح يقطع في الدر اهرام الزينة والنهرجة اذا تزوج فيما بين
 الناس وفي الزكاة تجب في مائتي درهم زيو ف خمسة منها. ولو تزوج امرأة على الف من
 دراهم البلد فكسدت قبل القبض فصار النقد غيرها قالوا ان كانت تلك الدراهم
 تزوج لو وجدت خلها تلك الدراهم لا غير وان قلت قيمتها من الذهب وان انقضت
 تلك الدراهم فلا توجد او صارت لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدراهم
 قبيل الكساد. ولو كانت ثمنًا فكسدت قبل القبض ضد البيع في قول ابو حنيفة ربح. و
 عن هذا اختاروا في زماننا تسمية الدراهم والدنانير في المهور. رجل تزوج امرأة على قيمة
 هذا العبد او على قيمة هذا الدراجار النكاح بمهر مثلها لانه سمح جنس الجهول. رجل
 تزوج امرأة على الف الذي له فلان فلان حاز النكاح ولها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالف
 وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوكفها بقبض الدين من المديون. ولو
 تزوجها على ان ابرأ فلانا سراً له عليه من الدين برئ فلان ولها مهر مثلها على الزوج. ولو
 تزوجها على الف التي له على فلان السنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها
 الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت اخذت المديون فان اختارت

أخذ الزوج أخذته بالمال السنة ولو تزوج امرأة على هذه العشرة الاقواب فاذا هي تسعة
قال محمد ربح لها التسعة وتقام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة التسعة وفي قياس
قول بجحيفة ربح لها التسعة لا غير انما كانت قيمة التسعة عشرة دراهم ولو كانت الثياب
احد عشر فالمد ربح يعطيها عشرة منها اى عشرة شاء وفي قياس قول ابى حنيفة ربح ان كان
مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها يعزل الاخص ولها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل
العشرة الباقية اذا عزل الاجود يعزل الاجود ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها
اكثر من قيمة الاقواب اذا عزل الاجود واقل من قيمة الاقواب اذا عزل الاخص كان لها مهر
المثل وهو بمنزلة ما لو تزوج امرأة على هذا العبد وعلى هذا العبد والوكس والاخر
ارفع والقوى على قول ابى حنيفة ربح رجل تزوج امرأة على حطة بعيها على انة عشرة اكراد
فاذا هي تسعة اكراد كان لها التسعة وكذا اخر مثل التسعة ولو تزوج امرأة على قراح على انها
عشرة اجربة فاذا هي خمسة اجربة لها الخيار ان شاءت اخذت القراح كما هي وان شاءت
اخذت قيمة عشرة اجربة مثل هذا القراح رجل قال لامرأة زوجيني نفسك على اربعة آلاف
درهم على ان تدعى لوالدى الف والوالدية الف ان قبلت جازا النكاح بالف درهم سواء كانت
مهر مثلها اقل او اكثر اذا كان الترك من قبل المرأة لشخص مسمى ويكون النكاح على الحاصل
ولو تزوج امرأة على اربع مائة دينار على ان يعطيها بها اربع مائة من الخدم باعيانها فهو جائز
وكذا لو تزوجها على ان يعطي اربع مائة من الخدم كل خادم بمائة دينار او تزوجها على اربع مائة
دينار على ان يعطيها هذا الجارية بعيها بمائة وهذه البيت بمائة فم ان يحط عنه مائة
وعلى ان مائة على ظهر ربح هذا الشرط وكذا لو تزوجها على اربع مائة دينار على ان يعطي بكل
مئة خادم بجوز الشرط ولها اربع من الخدم الاوسطا وكذا لو تزوجها على مائة درهم على
ان يسوق بذلك اليها عشر من امل الاوسطا فمى ز استحسانا والقصاص بخلاف

ذلك قال محمد بن ابي حنيفة في النكاح ما لا يجزئ في البيع، ولو تزوج امرأة على طلاق امرأته
 اخرى او على دم عبد له عليها او على وليها او على ان يعلمها القرآن او على ان يحج بها كان لها
 مهر مثلها، ولو تزوجها على حجة كان لها قيمة حجة وسط، ولو تزوجها وهو حر على ان يخل
 سنة كان لها مهر مثلها في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح، وكذا لو تزوجها على ان يرعى
 غنمها سنة او يزرع ارضها سنة في رواية الاصل، ولو تزوجها على خدمة حتى آخر سنة و
 رضى ذلك المحر كان لها من الخدمة، ولو قال الرجل زوجتك ابنتي هذا على ان تزوجني
 ابنتك فلا تجوز النكاح لكل واحد منهما مهر مثلها، وكذا لو تزوجها على ثوب يساوي
 درهما كان لها مهر المثل، ولو تزوجها على هذا الصدد فاذا هو حر او على هذا الدين من الخلق فاذا
 هو حر او على هذه الشاة فاذا هي خنزير او على هذه الشاة الذكية فاذا هي ميتة كان لها مهر
 ولو قال تزوجتك على هذا المحر فاذا هو عبد او على هذا الخنزير فاذا هو شاة او على هذه الشاة
 الميتة فاذا هي ذكية او على هذا المحر فاذا هو خمل روى محمد بن ابي حنيفة ربح ان لها مهر المثل و
 روى ابو يوسف عن ابي حنيفة ربح ان لها المثار اليه وهو الصحيح، ولو جع بين مال وغير مال
 فقال تزوجتك على هذا من العبد من فلان او هذا من الدين من فلان او هذا من الخلق فاذا العبد
 خمر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ربح لها ما هو مال ان كانت تساوي عشرة دراهم، وان كان لا يساوي
 عشرة دراهم يكمل عشرة كانه سمي المثل لا غير، ولو اشار الى ما ليس فقال تزوجتك على هذا العبد
 او على هذا العبد واحد او كس والآخر ارفع قال ابو حنيفة ربح ان كان مهر المثل مثل الاوكس
 او اقل منه فلها الاوكس وان كان مهر المثل مثل الارتفاع او اكثر من الارتفاع فلها الارتفاع وان كان
 من الاوكس واقل من الارتفاع كان لها مهر المثل لا يزداد على الارتفاع ولا ينقص عن الاوكس، وان
 قبل الدخول بها كان لها نصف الاوكس على كل حال الا ان يكون نصف الاوكس اقل من النعنة
 فيكون لها النعنة وقال ابو يوسف ومحمد ربح لها الاوكس على كل حال ان كان يساوي عشرة

در ايهن واكثر. وعلى هذا الخلاف اذا تزوجها على الف درهم والفين فان اعتقت المرأة
 او كسها قبل الطلاق فان كان مهر مثلها مثل الاوكس او اقل منه جاز عتقها في الاوكس .
 وان اعتقت الارفع وكان مهر مثلها اكثر من قيمته جاز عتقها . وان كان اقل منها لم يجز ^{بمحو}
 عتقها في الارفع بعد الطلاق قبل الدخول على كل حال . ويجوز في الاوكس وهو قول ابى حنيفة
 ر . قال ابو يوسف ر . اذا اعتقت احدهما قبل الطلاق او بعده بطل عتقها . وان ^{اعتقها}
 الزوج جميعا جاز عتقه فيهما وبضمن قيمة ايها شاء . وان اعتقها المرأة جميعا قبل ^{الطلاق}
 او بعده فايها اصاب لها عتق . ولو تزوج امرأة على خادمة نكاحا فاسدا ودفع الخادمة
 اليها فاعتقها قبل الدخول فالعتق باطل وان اعتقها بعد الدخول فالعتق جائز . ولو
 تزوج امرأة على الف وعلى ان يطلق فلانة او على الف ويمن ان يعفو عن دم عبد له عليها او ^{على}
 الف وعلى ان يعتق اخاها ان في بالنشرط كان لها الف لا غير . وان لم يف يكمل مهر مثلها
 ان كان مهر مثلها اكثر من الف . ولو تزوجها على احد هذين العبد بين ايها شئت ^{فقطه} انا
 اليك فانه يعطيها ايها شاء . ولو كان هذا في الخلع تعطيه ايها شاءت المرأة وهو قول
 ابى حنيفة ر . ولو تزوجها على الف ان اقام يلعو على الفين ان اخرجها من بلدها او على الف
 ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كان له امرأة قال ابو حنيفة ر . الشرط الاول حائزان وان في
 الشرط كان لها الف لا غير وان خالف كان لها مهر المثل لا يتراد على الفين ولا ينقص عن الف
 ولو تزوجها على الف حالة او الفين الى سنة ان كان مهر مثلها يبلغ الف درهم اختارت ما
 شاءت . ولو تزوجها على هذا الرق من السمن فاذا اشئى فيه كان لها مثل ذلك الرق سمنا
 ان كان يساوي عشرة وان تزوجها على ما في الرق من السمن فاذا اشئى فيه كان لها مهر المثل
 كذا لو كان في الرق شيء اخر من خلاف الجنس . ولو تزوج امرأة على جارية على ان اخذتها
 معايش او ما في بطنها له كانت الجارية ونحو منها وما في بطنها للمراة ان كان مهر مثلها

مثل قيمة الخادمة أو أكثر وإن كان مهرها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر مثل الأول
 يسلم الزوج الخادم إليها باختياره بغير خدمة، ولو تزوج امرأة على غنم بعينها علم أن أصولاً
 لم يكن له الصوف استحساناً، ولو تزوج امرأة على الف علم أن لا يرثها ولا ثمنه
 جاز النكاح بالف كان مهرها أقل أو أكثر، ولو قال لامرأة اتزويك عليان
 اهب لك الف درهم وعلم أن اهب لك عبد يهذه فتزوجها على ذلك قال أبو يوسف
 ربح أن دفع إليها ما سمي فهو مهرها وإن أيا ن يدفع لا يجبر وكان عليه مهرها ولا يرثها على الف
 ولا على قيمة العبد وهو قول أبي حنيفة ربح، ولو تزوج امرأة على عبد فاداه هو مبراً ومكاً
 أو مولداً والمرأة تعلم بحال العبد أو لم تعلم كان لها قيمة العبد، رجل له على امرأة الف
 درهم من ثمن بيع فتزوجها على أن أخذه لك عنها سنة كان لها مهر المثل والتأخير باطل، رجل
 طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ثم راجعها وقال لها زدت في مهرك لم يصح لأنها مجهولة، ولو قال را
 بمهر الف درهم إن قلت جاز ولا فلا لأن هذه زيادة في المهر فتوقف على قبولها، ولو تزوج
 امرأة بالف ثم جدد النكاح بالف درهم اختلفوا فيه قال الشيخ الإمام المعروف بمخوهر زاده ربح
 في كتاب النكاح أن على قول أبي حنيفة ومحمد لا يلزمه الألف الثانية ومهرها الف درهم
 وعلى قول أبي يوسف ربح يلزمه الألف الثانية، وبعضهم ذكروا الخلاف على عكس هذا إن علم
 لها
 يلزمه الألف الثانية، وعلى قول أبي يوسف ربح لا يلزمه، وذكر عصام الدين ربح أن عليها الفين
 وليرد كرهه خلافاً، وذكر شمس الأئمة الحلواني ربح في شرح الحيل إذا جدد النكاح في المنكوحه
 روى عن أبي حنيفة ربح أنه يلزمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر رايه أشار شمس الأئمة السرخسي
 في شرح النكاح قال مولانا رضوي ويحج أن لا يلزمه الألف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظاً ولو ثبت
 الزيادة إنما تثبت في ضمن النكاح فإذا رجع النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه، ولهذا لو باع
 شمس الأئمة ربح أنه لا يلزمه المهر الثاني، والثاني في المهر الثاني، والثالث في الزيادة

والمهر سواء ولو أمكن أن يجعل العقد الثاني زيادة يجعل البيع الثاني زيادة ولا يجعل ^{فرضا}
لهذا لو كان النكاح الأول بالف والثاني بالف لا يجعل المال الثاني زيادة في مهر امرأة ^{حيث}
مهرها من زوجها ثم إذا تزوج اقربين يدي الشهود أن لها عليه كذا وكذا من مهر تكلموا
في ذلك. قال الفقيه أبو الليث ج يصح اقارؤه إذا قبلت ويجعل على أنه زاد في مهرها
والزيادة في المهر بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزيادة في المهر يصح من غير
قبول المرأة. رجل قال لامرأته إن أقررت بمهر كذا فانت طالق ثم أراد أن يقر وهو صحيح
فإن المرأة تبني شيئاً من مالها بمقلد ما يريد أن يقر لها من المهر بعد البراءة فيقر على ^{نفسه}
لها بثمن البيع فلا يحنث في عينته. وإن كان الزوج مريضاً لأجل قلة في ذلك. رجل قال لامرأة أبر ^{ثبني}
من مهر كذا حتى أهب لك فأبرأته وبأه الزوج أن يهب لها شيئاً قال نصير رج لا يبرأ الزوج عن المهر
رجل تزوج امرأة بالف على أن كل ألف موجد أن كان الأجل معلوماً صح التأجيل وإن لم
يكن لا يصح إذا المصمح التأجيل يؤمر بالزوج بتججيل قد رما يتعارفه أهل البلد فيؤخذ
منه الباقية بعد المطلق أو بعد الموت ولا يجبره القاضي على تسليم الباقية ولا يجبره ولو أن
أخا واختا ورثا وأما من أبيهما فتزوج الأخ امرأة بيتت بعينه من تلك الدار ثم مات الأخ ولم
ترض الأخت بذلك قالوا يقسم الدارين ورثة الأخ والأخت فإن وقع ذلك البيت في ^{نصيب}
الأخ كان البيت للمرأة بمهرها. وإن وقع في نصيب الأخت فللمرأة قيمة البيت في تركة الزوج كما
لو تزوج امرأة بعبد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها أن ترجع بقيمة العبد على الزوج وإن كان
الأخ تزوج امرأة على مال ثم أعطاهما بذلك المال بيتا بعينه من تلك الدار والمسئلة بجأها بطل ^{البيع}
ويبقى على الزوج المهر الذي تزوجها عليه جماعة قالوا الرجل زوجناك فلانة بالف درهم على أن
مائة منها لك ورضيت المرأة بالنكاح بتسعمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء رجل تزوج
امرأة نكاحاً فاسأل على خادونه بعينه فاعتقها قبل أن يدخل بها فاعتق ماطل وإن اعتقها بعد ما

دخل بها جاز العتق رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرقعة الى اجل
معلوم فاعطاها قيمته فالثياب كان لها ان لا تقبل القيمة ولو لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمتنع
عن اخذ القيمة قال محمد بن واصل هذا ان كل ما جاز السلم فيه فلها ان لا تأخذ الا المسمى وما
لم يجز فيه السلم كان للزوج ان يعطيها القيمة والسلم في الثياب جائز اذا كانت مؤجلة ولا يجوز زيادة
الاجل فله ان يعطيها القيمة الا في المكيل والموزون لها ان لا تأخذ القيمة وان لم تكن مؤجلة
لان المكيل والموزون يصلح مهر او مسمى من غيره ذكر الاجل اما الثوب الجعصوف وان صلح مهرها
الا ان الثوب يتعين بالتعيين فكان بمنزلة العبد ومن تزوج امرأة على عبد بغير عينه كان
له ان يعطى القيمة رجل حلف ان لا يتزوج امرأة باربعة دراهم فتزوج امرأة باربعة دراهم
واكمل القاضي لها عشرة قال محمد بن واصل لا يثبت بغيره وكذا لو زادها الزوج بعد ذلك على مهرها
بعل قال لامرأة تزوجتك على اله درهم فقالت ما زوجتك بغيره ثم قالت بعد ذلك زوجتك ^{نفسه}
جاز وكذا لو سكت الزوج وافترقا ثم قالت المرأة صدقت قد زوجتك بنفسه على الف كان جائزا
رجل قال تزوجت هذه وهي امة له معروفة قال محمد بن واصل لا يكون ذلك اقرا بالعتق والسكاح ^{طال}
رجل قال لامرأة اتزيجك على ناقة من ابلي هذا قال ابو خيفة ربح لها مهر مثلها وقال ابو يوسف
ربح يعطيها ناقة من ابلي ما شاء رجل تزوج امرأة بالف على ان ينقذها ما نسله والناقية
المسنة كان الالف كذا السنة الا ان تقيم المرأة البينة انه تيسر له مهرها شيئا او كله فتأخذ
رجل تزوج امرأة على بيت وزلم قال ابو خيفة ربح لها ثمانون دينار لقيمة الخادم اربعون ^{بعون}
قيمة البيت وقال ابو يوسف ومحمد بن واصل لا يقدر بالاربعين ويعتبر فيه قيمة الغلاء وال^{خص}
والفتوى على قولهما اذا تزوج امرأة ومهرها شيئا وأشار الى شيئا والمشار اليه ليس من جنس
المهر قال ابو خيفة ربح انكنا حلالين فلها مثل الذي سمى وان كانا حرامين او كان الم^{اله}شار
حراما كان لها مهر للثلث اذا كان مشكلا وقت العقد لا يدري كمالا تزوج امرأة على هذا ^{الدين}

من الحمل فاذ هو طلاء فله مثل الدن من الحمل. وإن كان فيه خمر فله مهر المثل وإن كان للسمي
 حراما والمشار إليه حلال اختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة رحمه الله. والصحيح ما روى
 أبو يوسف ح أنه إذا أشار إلى حلال كان لها المشار إليه. ولو قال تزوجتك على الشاة التي في هذا
 البيت فاذ البيت خنزير وليس فيه شيء كان لها شاة وسط وبطل الإشارة. رجل تزوج ابنة
 فقال اشهدوا لي زوجت فلانة من فلان بالف درهم على أن علي من مالي الف درهم وعلى فلان
 برية به الزوج الف درهم فقال الزوج قبلت ذلك كان لها المهر كله على الزوج وهذا ضمان من الأب
 بالف درهم فاذ قبل الزوج ذلك صار كأنه امرء بالضمان عنه فاذ أخذت المرأة من أبيها ومن
 ميراثه الفلانة للآب ولو رثته أن يرجعوا بذلك على الزوج. ولو قال اشهدوا لي زوجت ابنتي
 فلانة من فلان بالف درهم من مالي فقال الزوج قبلت جاز النكاح والضممان على الآب. رجل تزوج
 امرأة على عشرة دراهم ونوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم. ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها
 خمسة دراهم إلا أن يكون متعتها أكثر فيكون لها ذلك امرأة قالت زوجتك نفسك على الف درهم
 الف منها تركت لله والهم فقال الزوج قبلت فالحل الف درهم. رجل تزوج ابنته من رجل على أن أبر
 الزوج الأب من دينه الذي له عليه. أو زوجت الابنة نفسها على أن أبر الزوج أباه من دينه
 وهو كذا فالبراة جائرة ولها مهر مثلها. وكذا لو قالت علان تبرأه وذلت مهري. رجل تزوج امرأة على
 عبد هاذ كوفي النوادر أن لها مهر مثلها وليس هذا بمنزلة ما لو تزوج امرأة على عبد الغير لأن ثمة لولها
 صاحب العبد كان العبد ممرأه وهذا عبد المرأة لا يصير مهر لها. فذا تزوج الرجل امرأة بالف على
 أن ترد المرأة عليه الفاجاز النكاح ولها مهر مثلها. كما لو تزوجها على أن لا مهر لها. ولو تزوج امرأة على
 أن يهب الزوج لبيها الف درهم كان لها مهر المثل وهب لبيها الف أو لم يهب. فإن وهب كان
 لدان يرجع في العبة ولو تزوج امرأة على أن يهب لبيها عنها الف درهم فالألف مهرها. فإن طلقها
 قبل الدخول بها وقد دفع الألف إلى الأب رجع عليها بنصف الألف وهي الواهبة. رجل تزوج

عبد امرأة بالف درهم ثم يباع منها بتسعة دراهم بعد ما دخل العبد بها فانها تأخذ التسعة
بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد
لرجل لخردين الف درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة بين الغريم وبين
المرأة يصرف فيها الغريم بالف والمرأة بالالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بها
من دينه اذا عتق رجل تزوج امرأة على حكمها جاز النكاح ولها ما حكت بمقتل مهر المثل
اواقل وان حكمت بأكثر من مهر مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم
للزوج فحكم بمقتل مهر المثل او أكثر جاز وان حكم بأقل من مهر مثلها لم يصح حكمه الا بضا
المرأة وكان لها مهر مثلها وكذا لو شرط في النكاح حكم رجل اجنبي فحكم بمقتل مهر المثل
جاز حكمه وان حكم بأكثر من ذلك لا يصح حكمه على الزوج وان حكم بأقل من مهر المثل
لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لامرأة تزوجتك على دراهم ولم يذ كر العد
كان لها مهر مثلها ولا يشبه هذا الخلع اذا تزوج امرأة على اقل من الف ومهر مثلها الفان
كان لها الف درهم لان القصاص عن الف لم يصح لمكان المهرالة فصار كأنه تز
على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد صح لها عشرة دراهم رجل تزوج امرأة
بالف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف والنفقة اذا تزوج بذات
رحم محرم منه نحو الام والبيت والاخت والعمة والخالة او تزوج ماهرة ابنة او ابنة
ودخل بها الاحد عليه في قول ابى حنيفة صح وعليه مهر مثلها بالغام بالغ وقال ابو يوسف
محمد والشافعي رح ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحمد ولا مهر عليه وان لم يعلم
كان عليه المهر لاحد عليه اذا تزوج امرأة على الف الى سنة كان لها الف بعد
سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقبل ان يعطى شيئا في قول ابى حنيفة ومحمد رح
وقال ابو يوسف رح او لا كما قال ابو حنيفة ومحمد رح ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها

حتى يوفيهما عشرة دراهم ثم رجع وقال لها ان تمنع نفسها حتى يوفيهما كل المهر اظن ان الخطر
 البضع وثبت على ذلك اذا تزوج امرأة وسمى لها شيئين احدهما مال والاخر ليس بمال
 لكن لها فيه منفعة كطلاق الضرة وان لا يخرجها من البلد ونحو ذلك ولم يف بالشرط
 كان لها مهر المثل ومهر المثل معتبر بنساء عشرين تمها من قبل الاب كالاخوات لاب والعمات
 وعمات الاب من كانت مثلها في المال والجمال والسن والحسب والنسب والعصر في هذا البلد
 وقال ابن ابي ليلى ربح مهر المثل بعتير نفوس من الخالات ونحوهن واذا وجب مهر المثل بحكم النكاح ثم
 طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة

فصل في المتعة

المتعة ثلاثة اثواب درع وخمار وملحفة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها اكثر من نصف
 مهر مثلها كان لها المتعة لا يزاد على نصف مهر المثل عندنا وكذا لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر اثر
 ففرض لها الزوج او القاضي مهر ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة في قول ابي حنيفة ومحمد
 وابي يوسف الآخر وقال ابو يوسف او لاو الشافعي ربح لها نصف المفروض ولو تزوج امرأة ولم يسم
 لها مهر او كفل رجل بمهر المثل جازت الكفالة كما يجوز الكفالة بالمسيح فان دخل بها الزوج بوخذ
 الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجب المتعة لا بوخذ الكفيل بالمتعة ولو اخذت
 المرأة بالمسيح او بمهر المثل رهنا جاز فان اخذت رهنا بالمسيح وهلك الرهن ثم طلقها قبل الدخول
 ان هلك الرهن قبل الطلاق بل زهارة نصف المهر لانها تصير مستوفية مهرها بهلاك الرهن
 اذا كان بالرهن وفاء بالمهر وان هلك الرهن بعد ما طلقها قبل الدخول عندنا تصير مستوفية
 نصف المهر ويهلك النصف الباقي امانة. كالوهب المرتين الدين من الرهن ثم هلك
 الرهن عندنا يهلك امانة وعند زفر ربح يهلك مضمونا بالدين. هذا اذا كان رهنا
 بالمسيح وان كان رهنا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن

يسقط عنها قدر المتعة وإن هلك بعد الطلاق إن هلك قبل أن تحلخ المرأة حبسا بالمتعة
قال أبو يوسف ربح أخرا يهلك أمانتها ولها المتعة على الزوج. وقال أبو يوسف ربح أو لا وهو قول
محمد رحمه الله يهلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ. وإن أحلت حبسا
بالمتعة بعد الطلاق ثم هلك الرهن قال أبو يوسف ربح أخرا يهلك بمهر المثل فيلزم مهر ^{المثل}
ينقص عنه للمتعة وقال محمد وهو قول أبي يوسف ربح الأول يهلك بالمتعة ولا يرجع أحدهما على
صاحبه بشئ. إذا وقعت الفوتيتين الزوجين قبل الدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة وتقبل
ابن الزوج وخيار البلوغ من قبل الظلام والمرأة وخيار الحق إذا كانت المرأة أمة أو مكاتبة ^{زوجه}
مولاهما بذنها وهي صغيرة أو كبيرة ثم عتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شئ. وكذا
لو كانت أمة فقتلها مولاهما قبل الدخول بها عدا أو خطأ يسقط كل المهر في قول أبي حنيفة ربح و
قال صاحب الاستعانة يهلك المهر. ولو قتلت الأمة نفسها عن أبي حنيفة ربح فيه رواية ثان
والصحيح أنه لا يسقط. ولو ابتعت في قيان قول أبي حنيفة ربح وهو قول أبي يوسف ربح أصلا ^ق
لها ما لم تحضر. ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شئ من المهر عندنا خلافا للشافعي ربح والمجوسية
إذا كان في نكاح مجوسى فاسلم الزوج وأبت المرأة الإسلام يفرق بينهما ويسقط كل المهر
فصل في حبس المرأة نفسها بالمهر

إذا تزوجت المرأة ولها مهر معلوم كان لها أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر فإن كان في موضع
يجعل البعض ويتوكل الباك في الذمة إلى وقت الطلاق والموت كما هو عرف ديارنا كان لها
أن تحبس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال بالفارسية دست پيمان ولبس
لها أن تطالبه بكل المهر فإن بينوا بعد العجل يحل ذلك وإن لم يبينوا شيئا ينظر إلى المرأة وإلى
المهر إلى كونه العقد أنه كم يكون المهر لمثل هذا المرأة من مثل هذا المهر فيحسب ذلك
معجلا ولا يقدر ذلك بالربع ولا بالخمس. وإنما ينظر إلى المتعارف لأن الثابت عرفا

كالثابت شرطاً. وإن شرطوا في العقد تجهيل كل المهر يجعل الكل مجعلاً ويترك العرف وإن كان
 البعض مجعلاً وإداه كان له أن يدخل بها لأن الدخول بعد أداء المجهل مشروط عرفاً فيعتبر
 بما لو كان شرطاً نصاً. وإن كان كل المهر مؤجلاً وشرط الدخول قبل أداء شيء كان له أن يدخل
 بها كما قال أبو حنيفة ومحمد بن نافع فإن لم يدخل بها حتى حل الأجل وكان له أن يدخل بها
 قبل إعطاء المهر. ولو تزوج امرأة بمهر مجهل كان لها أن تخرج في حوائجها بغير إذن الزوج
 ما لم تقبض مهرها. وكذا لو كان البعض مجعلاً كان لها أن تخرج قبل أداء المجهل بعد أداء
 المجهل ليس لها أن تخرج إلا بإذن الزوج. صغيرة تزوجت فذهبت إلى زوجها قبل قبض
 الصداق كان لمن له حق إمساكها قبل النكاح أن يردّها إلى منزله ويمنعها من الزوج حتى
 يدفع الزوج مهرها إلى من له حق القبض لأن منع النفس بالصداق حق للمرأة فلا يبطل ذلك
 بإبطال الصغيرة. وكذا الرجل إذا زوج ابنة أخيه وهي صغيرة وسلمها إلى الزوج قبل قبض
 الصداق كان له أن يمنعها من الزوج لأن العم لا يملك تسليمها إلى الزوج قبل قبض
 الصداق فلم يصح تسليمه. إذا أراد الرجل أن ينقل المرأة من بلد إلى بلد بغير إذنها
 كان ذلك قبل إيفاء المهر لا يملك. ولله ذلك بعد إيفاء المهر في ظاهر الرواية. وقال أبو القاسم^{سم}
 الصفار صح لا يملك نقلها من بلد إلى بلد وإن أوفاهام مهرها. وبه أخذ الفقيه أبو^{للث}
 روح لأن الزمان قد فسد يخاف عليها من الضرر في الغربة بما لا يخاف عليها في عشتريها
 ولأن يخرجها من المصر إلى القرية ومن القرية إلى المصر ومن القرية إلى القرية لأن النقل
 إلى ما دون السفر لا يعد غربة ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة إلى محلة. رجل تزوج
 ابنته الصغيرة كان له أن يطالب الزوج بالمهر وليس له أن يطالبه بالنفقة إذا كا^{نت}
 لا تطيق الرجال ولا تحتمل الجماع لأن النفقة جزاء الاحتباس بحق الزوج والصغيرة التي
 هذا حالها لم تكن محبوسة نحو الزوج. أما المهر بدل البضع وقد ملك بضعها فسطا^ب

بهما امرأة زوجت ابنتها الصغيرة وقبضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلبت المهر من الزوج
 فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه برئ بدفع المهر الى الام .
 وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام
 اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق القبض ولا التصرف في مالها فان كان الدفع اليها كالدفع
 الى اجنبي . وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد اب الاب والقاضي لان غيره هؤلاء لا يملك
 التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة
 جعل زوج ابنته وهي بكر وصغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج
 مقرا بالنكاح والمهر ومقربا به لم يدخل بها وكان للاب ان يخاصم الزوج في المهر والنفقة
 ولا يشترط احضار المرأة عندها ولو وهب الزوج لها عبدا او بيعت اليها مديونة لم يكن قبض
 الاب قبضا لها وكان للزوج ان ياخذ ذلك من الاب . وان كانت المرأة بالغة ثيبا او كانت
 بكر او كان الزوج جاحدا لم يكن للاب ان يخاصم الزوج ابو كالتها . فان قال الزوج دخل
 بها فليس لك ان تأخذ الصداق ابو كالتها وانكر الوكالة وقال الاب لا بل هي بكر في منزلي
 ولا بينة للزوج وطلب من القاضي تخليف الاب على العلم بذلك عن ابي يوسف رجح الخلاف
 لان الاب لو اقر بذلك صح اقراره على نفسه ويبطل خصومته فيخلف . وذكر الخصان
 في ادب القاضي انه لا يخلف لانه لا يدعي على الاب شيئا فلا يخلف الاب . كالزدي . بعض
 الدين اذا قال له الغريم ان المؤكل قد ابرأني عن الدين او قل او فيته واراد ان يخلف المؤكل
 ليس له ذلك فان قال الزوج انه ياخذ الصداق ولا يسلم البنت فان تصادقا ان البنت
 صغيرة ولا تحتل الجراح أم الزوج بدفع الصداق الى الاب ولا يلتفت الى كلام الزوج . وان
 قال الاب هي كبيرة لا اعرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك يريد اخذ الصداق
 من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي انا اخذ صداقها واجهزها به

والزوج يطلب تسليم المرأة فان القاضى يأمر الزوج بدفع الصداق الى الأب لان العادة
جرت بتجمل الصداق وتأخير تسليم المرأة والثابت عرفا كالتأنيث شرطاً الا انه يأخذ من
الأب كفيلاً بالمهر حتى لو سلم البنت اليه برئ الكفيل. وان عجز عن تسليم البنت يتوسل
الزوج الحق باخذ المال من الكفيل لان الأب اذا كان عاجزاً عن تسليم البنت
لا يكون له حق قبض الصداق اذا كانت كبيرة. وان كانت الخسومة بين الأب والزوج ^{فمصر}
والزوجة مصر فإن عقد النكاح ثمة او كان عقد النكاح في المصرا الذي اختصا ^{استقلت}
المرأة الى مصر اخر بان كانت الخسومة بينهما بالكوفة والمرأة بالبصرة فقلل الأب ان
أخذ الصداق طهناً واسلمها الى الأب بالبصرة فان القاضى يأمر الزوج حتى يدفع الصداق
الى الأب ثم يذهب الى البصرة فيأخذها ثمة ولا يجب على الأب حمل المرأة الى زوجها
رجل زوج بكر بالغة برضاها بهم مسمى ثم اخذ المسمى ضيعة فاخبرت بذلك فردت
اخذ الضيعة قالوا ان كان في موضع تعارفوا اخذ الضيعة بالمهر لم يصح ردها لانه لما كان
متعارفاً كان ذلك قبض المهر والأب يملك قبض صداق البكر وان لم يكن متعارفاً لا يجوز
اخذ الضيعة عليها لانه شري الضيعة بما لها والأب لا يملك الشيء على البالغة وفي بلادنا
اخذ الضيعة متعارف في الراساتيق لانه مصر واخذ السود مكان البيض او على العكس
بمنزلة اخذ الضيعة لا يملك اذا الركن متعارفاً في الاثر اخذ الدواب بالمسمى متعارف
كاخذ الضيعة في الراساتيق. هذا اذا كانت بالغة فان كانت صغيرة فاخذ الأب بالمسمى ضيعة
باضاعاف قيمتها لم يكن ذلك متعارفاً في ذلك الموضع لا يجوز فعل الأب عليها لانه لا يملك ^{المشتر}
عليها باضاعاف القيمة. وان كان ذلك متعارفاً جاز ويكون ذلك بمنزلة قبض المسمى رجل قبض
صداق ابنته ثم ادعى انه رد على الزوج وصداقه الزوج وكذبته الابنة. قالوا ان كانت بكراً
لا يصدق الأب الابينة لانه يملك قبض صداق البكر فاذا برئ الزوج بقبضه لا يملك

الرد عليه. وأن كانت نيبا كان القول قول الأب لأنه لا يملك قبض صدق النيب فإذا دفع
 الزوج إليه كان أمانة في يده وللوديع إذا ادعى رد الوديعه كان القول قوله. رجل تزوج ابنته
 الصغيرة فادركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى
 أبيك حال صغيرك وصدقته الأب لا يصح إقرار الأب عليها لأنه لا يملك قبض الصداق
 في هذه الحالة فلا يملك الإقرار به. ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك على
 الأب لأن الزوج أقرب قبض الأب في وقت كان للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه. كالوكيل
 بقبض الدين إذا اقرب قبض الدين وصدقته المديون وكذا به الطالب. ولو كان الأب
 حين قبض المهر من نعيمها قال أخذ منك علمه أن أبرأك من ابنتي والمسئلة بحالها كان للأب
 أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الأب كالوكيل بقبض الدين إذا قال للمدين
 أخذ منك علمه أن أبرأك من فلان صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة وأخذ المال من
 المديون كان للمديون أن يرجع بذلك على الوكيل. امرأة سلمت نفسها إلى زوجها قبل
 استيفاء المهر ثم نعت نفسها لاستيفاء المهر كان لها ذلك في قول أبي حنيفة ر. وقال
 أبو يوسف ومحمد ر.ج ليس لها أن تمنعه من الوطء. واشتبهت الروايات عنهما في ^{متناع} الاستناع
 عن المسافرة على قول أبي القاسم الصفار ر.ج لها أن تمنع عن المسافرة وإن استوفت مهرها
 وقد ذكرنا. امرأة ماتت فقال الزوج وهبت مهرها مني في صحتها وقالت الورثة لأبل
 وهبت في مرضها الذي ماتت فيه قال بعض مشايخنا ر.ج القول قول الزوج وذكر
 في وصايا الجماعة الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة لأنهم انكروا سقوط
 الدين ولأن العبة حادث في حال الأقرب الأوقات. امرأة طالبت زوجها بمهرها
 فقال الزوج مرة أوفيتها مرة قال أديت الله أبوها قالوا لا يكون متناقضا لأن الأداء
 إلى الأب وهو قبض للبنت بمنزلة الأداء إليها. امرأة أقرت أنها مكرمة و^{هبت}

مهرها من زوجها قالوا ينظر الى قدما فان كان قدما فقد المدركات صح اقرارها حتى لو
 قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها. وان لم يكن قدما فقد المدركات لا يصح
 اقرارها. قال مولا نارض ويذبح للقاضي ان يحتاج في ذلك ويسألها عن سنها يقول لها
 بماذا عرفت ذلك. كما قالوا في غلام اقروا بالبلوغ ان القاضي يباله عن وجهه ويحتاج في ذلك
 رجل اشترى لامرأته متاعا ودفع اليها ايضا دراهم حتى اشترت متاعا ثم اختلفا فنقل الزوج
 هو من المهر وقالت المرأة عديّة ذكر في الكتاب ان القول قول الزوج الالف الطهال الذي يوكّل
 وضربوا ذلك وقالوا ان كان تمرا او دقيفا او عسلا او شيئا يبيع كان القول فيه قول الزوج
 وان كان مثل اللحم والخبز والشيخ الذي لا يبيع لا يقبل فيه قول الزوج. وقال ابو القاسم
 الصفار ربح كل متاع لا يبيع على الزوج شراؤه لها كان القول فيه قول الزوج انه من المهر
 وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار ومتاع البيت لا يقبل فيه قول الزوج فقبل له
 الخف والملا قال ليس على الزوج ان يهبها لها امر الخروج. وقال الفقيه ابو الليث ربح قول
 ابي القاسم الصفار ربح حسن وبه نقول. رجل بعث امرأته متاعا وبعت اب المرأة لا الزوج
 متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صدقا كان للقول فيه قول الزوج مع عيّن. فان
 حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهر او يرجع على الزوج بما
 من المهر وان كان المتاع هالكا كان شيئا مثليا اردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا
 لا ترجع على الزوج بما بقى من المهر. واما الذي بعث اب المرأة ان كان هالكا لا يرجع على الزوج
 بشيء. وان كان قائما وكان الاب بعث ذلك من مال نفسه يستردّه من الزوج لانه هبة
 لغير ذى رحم محرم فكان له ان يرجع. وان بعث الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها
 فلا رجوع فيه لانه هبة من المرأة واحد الزوجين اذا وهب من الآخر لا يرجع. رجل تزوج
 امرأة وبعث اليها هدايا وعوض المرأة لذلك عوضا وزفت اليه شيئا وعدها وما له "زوج

كنت بعثت ذلك عارية واراد ان يسترد وارادت المرأة استرداد العوض ايضا قالوا
 القول للزوج في متاعه لانه انكر التملك واللمرأة ان تسترد ما بعث لانها تنعم بها بعثت
 عوضا للهبة فاذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما ان
 يسترد متاعه. وقال ابو بكر بن الاسكاف ان صرحت حين بعثت انهما عوض فذلك لك
 وان لم تصرح بذلك لكنهما حسبت ونوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت
 نيتهما رجل خطب ابنة رجل فقال اب البنت بل ان كنت تنقذ المهر السنة اشهر او
 السنة ازوجها منك ثم الرجل بعد ذلك بعث هذا الى بيت الاب ولم يقدر على ان
 ينقذ المهر فلم يزوج منه هل له ان يسترد ما بعث. قالوا ما بعث المهر وهو قائم اوها^{لك}
 يسترد. وكذا كل ما بعث مديته وهو قائم. فاما المال والمستهلك فلا شيء له في ذلك
 امرأه لهما مال قالت لزوجها انفق عليهم من مهري ففعل فقالت لا احسب من مهري
 لانك استخدت منهم قال ابو القاسم البلخي رح ما انفق عليهم بالمعروف يكون من المهر
 رجل زوج ابنته وسلبها الى زوجها بجهاز ثم قال كانت الجهاز عارية اخلفوا فيه قال
 بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهة فاذا انكر التملك كان القول
 قوله. وقال بعضهم لا يقبل قوله الابينة لان الجهملة غالبا يكون ملك المرأة فاذا انكر
 ذلك كان مكذبا ظاهرا. قال مولا ثار ضروري ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان
 الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان الاب من جملة من لا يحجر
 البنات بمثل ذلك قبل قوله. فان اراد الاب ان يكون له ولاية الاسترداد يشهد عند
 بعث الجهاز انه عارية او يجعل للجهاز نكحة ويكتب في ذلك اقرار البنت انها عارية
 في يد ما يشهد على ذلك قالوا تمام الاحتياط في ذلك ان يشتري الاب جميع ما في^{نسخته}
 من البنت بثمن معلوم ثم انها تبرئ الاب عن الثمن ان كانت بالغه لاحتمال ان

الابن كان اشترى لها بعض ذلك في صفرها فكان الا حوط ما قلنا رجل خطب امرأة وهي
 تسكن في بيت اختها وزوج اختها الا يرضى بنكاح هذا الرجل الا ان يدفع اليه دراهم
 فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان له ان يسترد ما دفع اليه لانه رشوة امرأة
 في عدة الغير جاء اليها رجل فقال انا انفق عليك ما دمت في العدة بشرط ان تزوجي
 نفسك مني اذا انقضت عدتك فرضيت وانفق عليها في العدة فانه يرجع عليها بما
 انفق لانه انفق عليه بشرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق
 عليها ليتزوجها اختلفوا في ذلك قال بعضهم يرجع عليها بما انفق لانه اذا علم بذلك كان
 بمنزلة الشرط وقال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد التزويج لا على شرط التزويج
 قال مولانا رضي وينبغي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لانفق عليها كان ذلك بمنزلة
 الشرط المستقرض اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان
 حراما وكذا القاضي لا يحجب الدعوى الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا
 لا يهدى اليه ويكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا امرأة ادعت بعد وفاة
 زوجها ان لها عليه الف درهم من المهر قبل قولها انه تمام مهر مثلها في قول ابي حنيفة ترجح لان
 عند يحكم مهر المثل. امرأة ماتت فانتحلت احدهما ما وبعت الزوج الى ام المأة بقرقة ^{بعت}
 البقرة وانفقتها في ايام الماتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة. قالوا ان اتفقا ان يبعث
 اليها الذبيح وتطعم من اجتمع عند هاتم الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لانها استهلكته و
 انفقت باذنه من غير شرط الرجوع. وان اتفقا انه بعت اليها ولو ذكر القيمة يرجع عليها لانها
 اتفقا انه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يذكر في الهدايا وانما يذكر ليرجع فكان ذكر القيمة
 بمنزلة شرط الرجوع. وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع ميمها لان
 حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشترط الضمان. قال

مولدًا وضوءًا يذبحان يكون القول قول الزوج لأن أم المرأة تدعي بالاذن بالاستهلاك
بغير عوض وهو يمكن ذلك فيكون القول قوله. كن دفع إلى غيره دراهم فانفقها فقال
صاحب الدراهم اقضتكمها وقال القاض لا بل وهبتني كان القول قول صاحب الدراهم

فصل في تكرار المهر

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطء أخرى مرة يتكرر بهما. أما الثالث رجل زني بامرأة
فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر للثلث بالزنا لأن أول الفعل كان
حرما إلا أن الفعل في حق قضاء الشهوة كفعل واحد فاذا صار حلالا في آخره لم يجب
الحمد بأوله فصار آخر الفعل شبهة في أوله والفعل الحرام لا يخرج عن غرامة أو
عقوبة فاذا انتفت العقوبة بقعت الغرامة فيجب مهر للثلث ويجب المسمى للعقد
لأن المسمى تأكيد بالتحلوة فباتمام الوطء أول. وأما الثاني رجل قال لامرأته كلما
تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع
عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح
لأنه لما تزوجها أولا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول
فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لأن على قول الشافعي رح لا يقع الطلاق المعلق
بالتزوج فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر
هذا طلاق يعقب الرجعة في قول أبي حنيفة وإليه يوسف رح لأن عندهما إذا تزوج
المعتقة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وإن كانت
العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول يعقب الرجعة ويوجب كمال المهر
فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح
الثالث لأنها في عدته عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر

الثالث قال مولانا رضي وهذا للسئلة نظير رواية فيما قلنا اذا جدد النكاح في المنكحة
لا يلزم من الثاني ولا يجب عليه المهر بالدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكحة ولو
قال كلما تزوجتك فانت طلاق بائن فتزوجها ثلث مرات ودخل في كل مرة بانته منه
بثلث وعليه خمس مهور ونصف في قياس قول ابي حنيفة وايضا يوسف رح نصف مهر
بالنكاح الاول ومهر مثل بالدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل بالدخول الثاني لانه
وطىها عن شبهة ومهر بالنكاح الثالث لان النكاح الثالث صادفها وهي مبانة فاعتبر
النكاح الثالث ومهر مثل بالدخول الثالث لانه دخول عن شبهة فيجب عليه خمس
مهور ونصف وعلى قول محمد رح يجب عليه اربع مهور ونصف مهر بالانكحة الثلاثة قبل
الدخول وثلاث مهور بالوطى ثلثا عن شبهة وعلى هذا الخلاف اذا تزوج امرأه ودخل بها ثم طلقها
بانتها تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني كان عليه مهر النكاح الاول و
مهر كامل بالنكاح الثاني لان النكاح الثاني اتصل بها بالدخول في قول ابي حنيفة واليه يوسف
رح وعليه استقبال العدة عند ما رجع على هذا الخلاف لو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانت
من زوجها قبل الدخول بفعل من قبلها كالردة ومطوعة ابن الزوج عند ما يجب عليه
مهر كامل وعلى هذا الخلاف اذا كانت امه فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها
قبل الدخول عندهما يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني وعلى هذا الخلاف اذا تزوجت
المرأة غير كفوء ودخل بها فخرج الوكيل الامر الى القاضي وفرق بينهما فوجب المهر والعدة ثم تزوجها
هذا الرجل بغير وكيه وفرق القاضي بينهما قبل الدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل وبار
عدة مستقبلية في قول ابي حنيفة واليه يوسف رح وعلى هذا ايضا رجل تزوج صغيرة زوجها
ودخل بها فاصغت او اختارت نفسها وفرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها
قبل الدخول بها عندهما وعليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا ايضا

رجل تزوج صعبه ودخل بها ثم طلقها تطليقه مائة ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت
 نفسها وفرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلية وعلى هذا أيضاً رجل تزوج
 امرأة ودخل بها ثم امتدت والعباد بالله ثم اسلمت فتزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول
 بها. وعلى هذا أيضاً رجل تزوج أمة ودخل بها ثم عتقت واختارت نفسها ثم تزوجها
 في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها. وعلى هذا أيضاً رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً ودخل
 بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحاً جائزاً ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه
 مهر كامل وعليها عدة مستقبلية في قول أبي حنيفة وإبي يوسف رج. وأما ما يتكرر
 بالوطء رجل تزوج امرأة نكاحاً فاسداً وطئها ثم فرق بينهما قال محمد رج
 عليه مهر واحد. وإنما قال ذلك لأن الوطيات حصلت بشبهة واحدة وهي شبهة
 النكاح الفاسد. ومنها إذا اشترى جارية ووطئها ثم اراد أن يستحق كان عليه مهر
 واحد لأن الوطيات كانت بناء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر
 وإن استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق. وفي الجارية بين رجلين
 إذا وطئ أحدهما ثم اراد أن كان عليه بكل وطئ نصف مهر قال همام رج لأنه حين وطئ
 كان يعلم أن نصفها ليس له. رجل وطئ جارية ابنه ثم اراد أن كان عليه مهر واحد
 لأن الكل كانت بشبهة واحدة وهي شبهة حق التملك. ولو وطئ الابن جارية
 أبيه ثم اراد أن يدعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لأن المهر وجب بسبب دعوى
 الشبهة لأنه لو لم يدع الشبهة كان عليه الحد فإذا تكررت دعوى الشبهة
 تكرر المهر بخلاف الأب لأن الأب لا يحتاج إلى دعوى الشبهة. وإذا وطئ الرجل
 جارية أمته ثم اراد أن يدعى الشبهة فهذا كالوطئ جارية أبيه ثم اراد أن يدعى الشبهة
 كان لكل وطئ مهر لأنه يحتاج إلى دعوى الشبهة. ولو وطئ الرجل مكاتبته ثم اراد

كان عليه مهر واحد لأن سبب الكل واحد وهو قيام ملك اليمين وطي مكاتبة
 بينه وبين آخر مراد كان عليه في النصف الذي له بالوطيات نصف مهر واحد وفي
 النصف الآخر بكل وطي نصف مهر وذلك كله للمكاتبة. رجل وطى امرأة مراراً ثم ظهر
 أنه كان حلف بطلائقها ووقع الطلاق كان عليه مهر واحد. كما لو اشترى جارية ووطى
 مراراً ثم استحققت كان عليه مهر واحد. غلام ابن أربع عشر سنة جامع امرأة وهي
 نائمة لا تدري أن كانت ثيباً ليس عليه حد ولا عقربان كانت بكرًا واقتضها
 يلزمه مهر مثلها. وكذا لو كانت أمة أن كانت ثيباً لا شيء عليه. وإن كانت بكرًا و
 اقتضها عليه مهرها وكذا المجنون. رجل وقع على امرأة فلما خالطها طلقها وهو
 على تلك الحال ثم اتهم جماعة بعد الطلاق ووطى جماعة حتى مات من غير رجوع
 الروايتين عن أبي يوسف رج ليس عليه حد ولا مهر لأن الكل فعل واحد فإذا كان
 أوله وآخره حلالاً لا يجب عليه الحد ولا المهر إلا إذا أخرج ثم دخل بعد الطلاق. أما
 إذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أنزل فلا مهر عليه. وعن أبي يوسف رج
 وهو قول زفر رج يجب المهر وإن لم يحج ثم يدخل بعد الطلاق. وعلى هذا الخلاف
 لو كان الطلاق رجياً على قول محمد واحد الروايتين عن أبي يوسف رج لا يصير
 مراجعاً. وفي رواية أخرى وهو قول زفر رج يصير مراجعاً. وعلى هذا أيضاً إذا قال لأمة
 بعد التفاء الختانين أنت حرة ثم اتهم جماعة لأعقر عليه في قول محمد رج إذا أخرج
 بعد العتق ثم أدخل. أو أن تزوج أحدهما المرأة والأخرى ما دخلت كل واحدة منهما
 على غير زوجها فوطئها قال أبو يوسف رج بانت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل
 واحد منهما لامرأته نصف مهرها وعليه للتي وطئها عقربا وليس لأحد همان يتزوج
 امرأته بعد ذلك لأن امرأة كل واحد منهما صارت حراماً بوطي الموطوءة ولزيج الأم إن

يتزوج الابنة التي وطئها لانه لم يوطأ أمها وليس لزواج البنت ان يتزوج الأم لانها
 حرمت عليه بذلك البنت. وكذا لو لم يكن بين الزوجين قرابة. رجل وابنه تزوجا
 اختين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبتها فوطئها كان على كل واحد منهما
 عقر المتي وطئها لانه وطئ عن شبهة. وليس على كل واحد منهما مهر امرأته لانها بانت
 قبل الدخول بفعل من قبلها وهو مطاوعة. رجل تزوج امرأة وابنه ابنتها فادخلت كل
 واحد منهما على زوج الاخرى فوطئها كان على الواطئ الاول نصف مهر امرأته لانها بان
 من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على
 الواطئ الاخر لامرأته لان امرأته بانت منه قبل الدخول بوطئ الاول بمطاوعتها. وان
 طالق حين اخلوبك او قال اذ خلوت بك فانت طالق فخلابها وجامعها كان عليه
 ونصف مهر بالخلوة لان المهر بما يتأكد بالخلوة اذا وجد بينهما مدة يقدر على وطئها و
 لم يوجد هناك وان لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

فصل في الخلوة

المهر يتأكد بثلاث بالوطئ وموت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة
 ان يجتمع في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ حسا او شرعا او طبعيا. اذا خلأ امرأته
 واحد هما مرض لا يقدر على الجماع او محرم بفرض او نقل او فصدوم فرض او صلوة فرض
 لا تصح الخلوة. وفي صوم القضاء والنذور والكفارة روايتان. والاصح انه لا يمنع الخلوة
 وصوم التطوع لا يمنع الخلوة في ظاهر الرواية وقيل بان يمنع بعد الزوال. وصلوة التطوع
 لا تمنع الخلوة والحيض والنفاس يمنع الخلوة لانه يمنع شرعا وطبعيا. ولو كان معهما ثائم
 او اعمى لا يصح الخلوة. وقيل عند ابي يوسف ومحمد رحم الله في منع الخلوة ولو كان

معهم اصغير لا يعقل او من غير عليه لا يمنع الخلوة. وعند ابي يوسف رج المخرج عليه واجبون
 بمنع وان كان معهم اصغير يعقل بان امكنه ان يعبر ما يكون بينهما الا تصح الخلوة. ولو
 كان معهم الصم او اعمس لا يصح الخلوة. ولو كان معهم جارية احد هما او امرأة له اخرى
 كانا محمد رج يقول او لاجارية الرجل لا تمنع الخلوة لان له ان يجامعها بحضور جارية
 او امرأة له اخرى ثم رجع وقال جارية احدهما تمنع الخلوة وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف
 رج. وعلى هذا يكره الوطى بحضور امرأة له اخرى. ولو كان معهم كلب احدهما حاكمه عن
 الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رج انه قال كلب المرأة يمنع لانه لا يتحمل ان يكون
 سيدته متفرشة وعسر يعقرو بخلاف كلب الرجل. ولا تصح الخلوة في المسجد والحمام
 وقيل في الليل يصح الخلوة في المسجد كما في الحمام. ولا يصح الخلوة في الطريق المجردة فان
 حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعدل بها عن الطريق كان خلقه في الظاهر. ولو
 دخلت على الرجل امراته ولم يعرفها او دخل الرجل على امراته فمكت ساعة تخرج ولم يعرفها
 اختلفوا فيه قال الفقيه ابو الليث رج لا يكون خلقه ويصدق انه لم يعرفها. ولا يصح
 الخلوة في صحراء ليس بقرى بها احد اذ الم يأمن بمرور انسان. وكذا لو خلا على سطح ليس
 بجداريه ستر او كان السقف رقيقا وقصيرا بحيث لو قام انسان يقع بصره عليها لا تصح
 الخلوة اذا خافا اطلاع الغير عليهما فان اساعن ذلك صحى الخلوة. ولو خلا بها في محمل
 عليهما قبة مضمرة ليل او نهار ان امكنه الوطى صحى الخلوة. ولو خلا بها في بيت غيب
 مسقف اربعة كرم صحى الخلوة. والظاهر. وكذا لو خلا بها في مفازة صحى الخلوة كذا في المحمل
 ولو نزل في طريق الحج في غير خيمة وخلا بها لا تصح الخلوة في السنوات الثلاثة او الاربعة
 واحد بعد واحد اذ خلا بامراته فالبيت القصوى ان كانت الابواب مفتوحة من اراد
 ان يدخل عليها مدخل من غير استئذان لا تصح الخلوة. وكذا لو خلا بها في بيت من

دار البيت باب مفتوح في الدار اذا نادى ان يدخل عليهما غيرهما من المحارم او الإنا
 بدخل لا تصح الخلوة. ولو اجتمع مع امرأته في الخان على رواق والناس قعود ففسل الخان
 لو نظروا اليها لم يقع بصريهما لا يصح الخلوة. عريض حتى ما امرأته وادخنت عليه في
 بيته وهو لا يشعر بها فخرجت بعد الصبح فاخبر الزوج بذلك فقال لم اشعر بها ثم طلقها
 وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم. وإن علم الزوج وهو يفد
 على وظفها مصت الخلوة وكان عليه كل المهر خلوة عتين صحيحة. وكذلك خلوة المحبوب
 في قول أبي حنيفة ربح. والريق يمنع الخلوة لانه يمنع الجماع. وذكر في طلاق الأصل ان العدة
 تجب على الرقاة ولها نصف المهر ولا يصح خلوه الغلام الذي لا يجامع مثله. ولا الخلوة بصغيرة
 لا يجامع مثلهما. وفي كل موضع صحت الخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحت
 الخلوة كان لها كل المهر وإن اقوت المرأة انه لم يجامعها فظاهر الرواية. الكافر إذا خلا
 بأمرأته بعد ما أسلمت صحت الخلوة. ولو أسلم الكافر وأمرأته مشتركة فخلوها لا تصح
 الخلوة. وفي كل موضع فسدت الخلوة مع القدرة على الجماع حقيقة فطلقها كان عليها
 العدة استحسانا. وإن كان عاثر عن الجماع حقيقة لا تجب العدة. إذا قال إن تزوجت
 فلانة فخلوت بها فني طالق فزوجها وخلوها كان لها نصف المهر وقد ذكرناه الله أعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت

إذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند أبي حنيفة ومحمد ربح يحكم
 مهر المثل. فإن شهد أحدهما كان القول قوله مع اليمين على دعوى الآخر.
 فإن قال الزوج المهر ألف وقالت هي ألفان ومهر مثلها ألف أو أقل كان القول
 قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بألف درهم فإن نكل تثبت الزيادة وإن حلف لا تثبت
 وإيهما أقام البينة قضيه. وإن أقاما جميعا بقية بينتهما وإن كان مهر مثلها

العين أو أكثر كان القول قولها مع اليمن بالله ما تزوجت بالف فإن نكلت ثبت
 الألف وإن حلفت فلها الفان الف بالتسمية لأخيار الزوج فيها والف بحكم مهر
 المثل لما تخيار فيهما أن شاء ادى من الدراهم وإن شاء ادى من الدنانير وإيهما
 أقام البينة يقضه ببينة وإن أقام جميعا يقضه ببينة الزوج. وإن كان مهر
 مثلهما الف وخمسائة تحالفان نكل الزوج لزومة الفان بطريق التسمية وإن
 نكلت هي يقضه بالف وإن حلفا جميعا يقضه بالف بطريق التسمية وخمسائة
 بحكم مهر المثل. ويخير الزوج في الخمسمائة وإيهما أقام البينة قبلت ببنته. وإن
 أقام البينة يقضه بالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة بطريق
 مهر المثل. وإن اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة ومحمد رجع
 يحكم بمتعة مثلهما فإيهما شهدت له كان القول قوله مع يمينه على دعوى إلى آخر
 فإن كانت المتعة بينهما تحالفان في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير
 القول قول الزوج مع يمينه وقال أبو يوسف رجع القول قول الزوج في الوجه كلها إلا أن يأتى
 بشئ مستنكر ويختلف في المستنكر. قال الحسن بن زياد رجع للمستنكر إن يكون مهر مثلهما
 عشرة آلاف درهم والرجل يدعى النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ المروزي المستنكر
 إن يقول الرجل تزوجتها بنجر أو خنزير وقال بعضهم المستنكر إن يدعى الزوج النكاح بما
 لا يتزوج مثلهما به عادة وعليه الاعتماد. وإن اختلفا في أصل التسمية أحدهما يدعى
 تسمية المهر والأخرين كركان القول قول المنكر ويقض لها به المثل وهذا وما اختلف
 الزوجان قبل الطلاق في الوجه سواء وإن مات أحدهما واختلف الحي وورثة المبت
 فهذا وما اختلف الزوجان في حيوتها سؤله وإن ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في
 قدر المسحوق قال أبو حنيفة رجع الله القول قول وورثة الزوج قل أو أكثر وقال أبو يوسف

وج القول قول ورتة الروح الا ان ياتوا بشيء مستنكر وقال محمد بن يحيى يحكم مهر المثل وان
 وقع الاختلاف بين ووثهما في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقض
 لها بشيء في قول ابى حنيفة ترج. وقال الأشعري يقضي مهر المثل وقالوا والفتوى على قولها ولو وز
 على عبد بعينه وملاك العبد قبل التسليم اليها واختلفا في قيمته كان القول للزوج. و
 كذا لو تزوجها على ثوب بعينه فهلك الثوب قبل التسليم واختلفا في قيمة الثوب
 كان القول قول الزوج. وكذا لو تزوجها على ابريق فضة او ذهب فهلك قبل التسليم
 واختلفا في وزنه كان القول قول الزوج في هذه المسائل وان تزوجها على ثوب بعينه
 وقيمتها عشرة فتغير السعر الى ثمانية كان لها ثوب لا غير ولو كانت قيمة الثوب يوم
 العقد ثمانية وازداد السعر وصارت قيمته عشرة فلها ثوب ودرهم ولو كانت قيمة
 الثوب مائة فانتقصت قيمته قبل التسليم وصارت خمسة خیرت المرأة ان شاءت
 اخذت الثوب ناقصا وان شاءت اخذت قيمته يوم العقد. ولو قالت المرأة
 تزوجتني على عبد له هذا وقال الرجل تزوجتك على امي هذه وهي ام المرأة واقاما ^{البينة}
 فالبينة بينة المرأة لان بينتهما قامت على حق نفسها وبينة الزوج على حق الغير ^{تتفق}
 الامة على الزوج باقراره. ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم واقامت ^{المراة}
 بينة انه تزوجها بمائة دينار واقام اب المرأة وهو عبد الزوج بينة انه تزوجها على
 رقبته فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امة الزوج مع ذلك بينة انه
 تزوج ابنتها على رقبتهما فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهرها ^{سبع}
 الوالد ان للزوج في نصف قيمتهما. ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة
 انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم يقضي القاضي
 ببينة المرأة بالنكاح بمائة دينار فان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة

انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يبطل القضاء الاول ويقضي بان الاب هو المهر
ولو كان الزوج يدعى انه تزوجها على ايها وصدقه الاب في ذلك واقلم البينة وأد
للرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الاب والزوج وجعل
الاب صدقاً واعتقه من مالها وجعل ولاء لها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها
بمائة دينار كانت البينة ببينة المرأة ويقضى القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل اباهما
حر من مال الزوج وابطل الولاء الذي كان قضيه به للمرأة لان الاب كان حراً باقرار الزوج
قبل ان يقضي بعقه فانما قضى القاضي بالولاء دون العتق ولذلك بطل الولاء ببينة المرأة
بعد ذلك والله اعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت

اختلف الشايع في هذه المسئلة على تسعة اقوال قال ابو خيفة ومحمد رح اذا اختلف الزوجان
في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقت الفرة
بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرج والخمار والمغازل والصدوق وما
اشبهه فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء
والقلنسوة والمنطقة والفرس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان تقيم المرأة البينة على
ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخادم والفراش والشاة والستور فهو للرجال
الا ان تقيم المرأة البينة على ذلك وقال ابو يوسف رح المرأة جهاز مثلها والباقي للرجل
ولو مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ووارث الرجل فما يكون للرجل
عادة كان القول فيه قول الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي الرجل فما يكون
للنساء فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل للرجل من ماله هو الرجل قال
ابو يوسف رح الحكم بعد موت احد هما هو الحكم في حيتهما وان كان احدهما ميتاً

مملوكا محجورا كان او ماذونا او مكاتب كان المتاع كله الحرمة لهما ايها المالك. وقال صاحباه
 ربح ان كان المملوك محجورا فذلك وان كان ماذونا او مكاتب فالجواب فيه كالجواب
 في المحرين. ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء
 لو كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء
 وذكر في البعض فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غير بالغه الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو
 وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنانه
 فيه ملك الزوج او ملك للمرأة. ولو كان غير الزوج في عيال احد بان كان الابن في عيال
 الاب او الابنة في عيال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاشتبا الذي يعطى في
 قولهم كذلك ذكر في الكيسانيات وتوارد ابن رستم. ولو كان للرجل اربع نسوة فوقع الاختلاف
 في المتاع بينهما وبينهن فان كن في بيت واحد فما يصلح للنساء يكون بينهما. وان كانت
 كل واحدة في بيت على حدة فما كانت في بيت كل واحدة منهن يكون بينها وبين زوجها
 على الوجه الذي ذكرناه في الزوجين لا يشارك بعضهن بعضا في ذلك لانه لا يلد لواحدة
 منهن علم ما في بيت الاخرى فلا تستحق شيئا من ذلك الا ببينة. ولو ادعت المرأة بمتاع
 انها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج وعليها البينة. ولو مات الزوج فقال وارثه للمرأة
 قد كان والدي طلقك، ثلث في الصحة واراها ان باخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الا
 بالبينة ويكون المتاع لها في قول ابى حنيفة ربح لان عند المشكل للحي منه ما فيكون القول
 قولها مع مبنها بالدماء تعلم انه طلقها. فان نكلت او اقرت كان المشكل للوارث كما لو قد قصت
 الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة
 كان المشكل للوارث الزوج لانها صارت اجنبية ولم يبق لها يد. وان مات قبل انقضاء
 العدة كان للمشكل للمرأة في قول ابى حنيفة ربح لانها توفت فلم تكن اجنبية وكان بمنزلة ماله

مات الزوج قبل الطلاق. وأن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكنان فيه كل واحد يدعى أنه له كان القول في ذلك قول الزوج. وأن أقامت المرأة البيعة أو أقامت جميعا يقضي ببيعة المرأة لأنها خارجة معنى. ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة ولما كانت المرأة البيعة أن الدار لها وإن الرجل عبد أو أقام الرجل البيعة أن الدار له والمرأة تزوجها بالفدرهم ودفع اليها ولعرقم بيعة أنهما قاما يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا ينكحها لأن المرأة أقامت البيعة على رقب الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضي بالرق. وإذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وإن كان الرجل أقام البيعة أنه حر الأصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل فينكح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لأننا نقضينا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد المرأة خارجة فيقضي بالدار لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قول أبي حنيفة وإليه يوسف ر.ج. وأن أقامت البيعة يقضي ببيعة للمرأة. ولو اختلفا في متاع من متاع النساء وأقاما البيعة يقضي به للزوج. ولو اختلفا في متاع المتاع وفي النكاح فأقامت المرأة البيعة أن المتاع لها وإن الرجل عبد أو أقام الرجل البيعة أن المتاع له وأنه ترجح المرأة بالف ونقد ما فاته يقضي بالرجل أنه عبد المرأة ويقضي لها بالمتاع أيضا كما قلنا في الدار وإن أقام الرجل البيعة أنه حر الأصل يقضي له بالحرية وبالمرأة والمتاع أيضا لأنه في متاع النساء يحتاج إلى البيعة. وأن كان المتاع مشكلا يكون للرجل والنساء يقضي بحريته ويقضي له بالمرأة أيضا ويقضي بالمتاع للمرأة لأن بيعة المرأة في المشكل أولها خارجة. إذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل الفارقة أو بعد ما فالمسئلة على وجه. أما أن أذن لها بالغزل أو نهى عن الغزل ولم يأذن لها ولم ينهها فإن أذن لها بالغزل أن قال أغزلي في كان الغزل للزوج ولا أجر لها عليه لأنه لما أمر بالغزل ولم يذكر لها أجره كان ذلك استعانة منها. وإن ذكر لها أجره

ان سمى لها اجر معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها العمل غير مستحق عليها
 باجر معلوم وان ذكر اجر مجهولا او شرط ان يكون الغزل او الكرباس لهما كان الغزل
 للزوج ولها اجر مثلها لانه استاجرها ببعض ما يخرج من العمل فيكون في معنى
 قفيز الطحان. وهو كما لو دفع غزلا الى حائك ينسجه بالنصف. وان اختلفا
 في الاجر فقالت المرأة غزلت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع يمينه
 لانه انكر الاجارة والاجر. ولو قال اغزلي لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها
 لانه تباع عليها بالقطن. وان اختلفا فقال الزوج انما اذنت لك لتغزليه ليوقالت
 لا بل قلت اغزلي لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن يستفاد من جهة
 فيكون القول قوله مع يمين. ولو قال لها اغزلي لي يكون الغزل لها كان الغزل للزوج
 ولها اجر المثل وقد ذكرنا. ولو قال لها اغزليه ولم يرد عليه كان الغزل للزوج لان
 الظاهر من حاله انه يرصم بالغزل له. وان نههاها عن الغزل فغزلت كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها غزلته غصبا فتضمن مثل ذلك القطن
 كمن غصب حنطة فطحنها كان الدقيق للغاصب وعليه مثل تلك الحنطة ولو
 ان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت باذنه وقالت غزلته بغير اذنه كان
 القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو ينكر. وان حمل
 قطنا الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن
 لاجل البيع. وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول
 قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن
 ثابتا دلالة. كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون

الزوج ولأن الزوج إذا كان يدعي الأذن والمرأة تدعي عليه غلظ القطن وهو منكروكذا
لو اختلفا في ذلك يأس فقال الزوج للمرأة دفعت الي الحائط بلذني لينسجه وقالت دفعت
بعد ذلك كان القول قول الزوج. إذا غزلت المرأة قطن زوجها بأذنه وكانا يبيعان من
ذلك الكرياس ويشتريان بالثمن امعة لحاجةهما واتخذا ببعض الكرياس ثياب
البيت فجميع ما اتخذ من ذلك الكرياس وما اشترى من ثمنه الرجل لأن المرأة تعمل
للرجل فيكون ذلك للرجل الأشياء اشترى لها وسمي عند الشراء او علم عادة انه اشترى
لها ودفع اليها فيكون لها رجل كان يدفع الحامراته ما يحتاج اليه وكان يدفع اليها الحيات
من الدار ويقول اشترى بها قطناً واغزلت فكانت تسمى وتغزل ثوبه وتبيع وتشتري بها امعة للبيت كما
والله اعلم
الامعة للمرأة لانها اشترت من غير وكيل الزوج اباها بالشراء فكانت مشتري لنفسها

فصل في دعوى النكاح

امراة ادعت على رجل انه تزوجها فحجده فانه يستحلف بالله ما هي بزوجة له وان هي
زوجة له فيحلف بالحق بائن اما الاستحلاف فلاذ على قول ابي يوسف ومحمد رج يستحلف
على النكاح والقوى على قولهما واجمعوا على انه يستحلف على النكاح بعد الطلاق^ث البائنة
والموت لاجل المال. وانما يستحلف على هذا الوجه لانها لو كانت صادقة لم يبطل النكاح
بجوده فاذ حلف بغير معطلة وقال بعضهم يستحلف على النكاح فاذا حلف بقول القاض
فوفت بينكما رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين فانكرت المرأة وتزوجت غيره ومات
الشهود ليس للزوج ان يستحلف المرأة في قولهم لان الاستحلاف شرع لرجل النكول
ولما قرأت المرأة بنكاح الاول لا يصح اقرارها على الزوج الثاني فلا يستحلف لكن يحلف
الزوج الثاني فان حلف انقطعت الخصومة وان نكل الزوج الثاني صار مقرا بنكاح الاول
فح يستحلف المرأة فان حلفت لا يثبت نكاح الاول وان نكلت بغضه بالاول.

وجلان ادعى نكاح امرأة وحدث لهما فافهما اقام البينة يقضيه له فان اقام البينة
 وليست هي في يد احد مما تبطل البينة لان النكاح حالة الحيوة لا يحتمل الشركة
 وليس احد مما اولى من الآخر. وان اقام كل واحد منهما البينة انها له وكانت المرأة
 في يد احد مما يقضي بها لصاحب اليد. وكذا لو اقاما البينة وادعى احدهما الدخول
 وشهد شهوده بالنكاح والدخول يقضيه له. وان اقام كل واحد منهما البينة على
 النكاح والدخول لا يقضي احدهما وان ادعى النكاح ووقت احدهما وشهد شهوده على النكاح والوقت
 فهو اولى وان وقت احدهما ولم يوقت الآخر الا ان المرأة في يد الذي لم يوقت يقضيه لذي اليد. وكذا لو
 وقت احدهما ولم يوقت الآخر الا اذا الذي لم يوقت اقام البينة على النكاح والدخول كما
 هو اولى وان وقتا واحد مما سبق فالاسبق اولى على كل حال. وان اقاما البينة على النكاح ولم
 يوقتا فافترت هي لاحد مما يقضي للمقر له. وان اقاما البينة على النكاح والمرأة تقر لاحد مما
 اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقضي للمقر له لان الامر قبل البينة يبطل بينة الآخر فلا يقضي
 بالاقترار بعد البينة. وقال بعضهم يقضي للمقر له لان اقرار المرأة لاحد مما بمنزلة اليد
 ولو اقاما البينة وهي في يد احد مما يقضي لصاحب اليد. ولو كانت المرأة في يد احدهما
 فشهد شهوده انها امراته او شهدوا انها منكوبة وحلاله وشهود الآخر شهدوا
 انه تزوجها اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقبل بينة ذي اليد لان بينة ذي اليد انما تخرج على بينة
 الخارج اذا شهد واعلى السبب اما اذا شهد واعلى هذا الوجه كان هذا بمنزلة
 الشهادة على مطلق الملك فلا يقبل بينة ذي اليد. وقال بعضهم تقبل لان شهادة
 الشهود انها امراته او منكوبة وحلاله بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تصير
 منكوبة وحلاله الا بسبب معين وهو النكاح والحكم اذا تعلق بسبب معين كان
 ذكر الحكم وذكر السبب سواء. بخلاف الملك لان الملك يثبت باسباب كثيرة وليس

بعضها بلوغ من البعض فلا يتعين السبب. رجل ادعى نكاح امرأة وهي تحتل فتهرب
الشهود وانها امرأتة وقضى القاضي بها ترجاء آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يلتفت
إلى الثانية لأن القضاء صحيح ظاهر فلا يبطل ما لم ينظر خطأؤه بيقين وذلك بأن وقت الثانية وقا
يكون قبل الأولى. ولو أن رجلين ادعيا نكاح امرأة وقد كان دخل بها أحدهما وهي في
بيت الآخر. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح صاحب البيت أولاً. ولو ادعى
زيد وعمر نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا قال أبو يوسف رح
بقضى لزيد وعليه الفتوى ثم قال أبو يوسف رح فإن سألتها القاضي وقال من زوجك فقالت
تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا فإن القاضي يقضى بها العمرو وقال استحسن ذلك في
جواب المنطق وكذلك في البيع. وكذلك لو قال رجل لأختين فاطمة وخديجة تزوجت
فاطمة بعد خديجة قال أبو يوسف رح يقضى بنكاح فاطمة. ولو قالت امرأة
تزوجت هذا الرجل أمس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فمضى
للذي اقترنت بنكاحه أمس. ولو شهد الشهود على اقترانها جميعا وهي تحتل
قال أبو يوسف رح أسأل الشهود بآيها ما بدلت أقضيه به. ولو قالت تزوجتها
جميعا هذا أمس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الأسس. ولو أن رجلين
اقاما جميعا البينة على نكاح امرأة بعد موتها يقضى لهما بميراث زوجها واحد لأن
حكم النكاح بعد الموت الميراث وهو يحتمل الشراكة. ولو مات أحد المدعين
فاقرت المرأة أن نكاح الميت كان أو لأصح تصديقها. رجل ادعى على امرأة أنها امرأته
واقام البينة على ذلك وادعت المرأة أنها امرأة هذا المحرم على آخر وذلك الرجل يحمى
واقامت البينة على ذلك قال محمد رح يقبل ببينة الزوج المدعى لأن الشهود لما
شهدوا وعليها بالنكاح فقد شهدوا على اقترانها أنها امرأته واقترانها على نفسها

اصدق من بينتهما. الايمى ان رجلا لواقام البينة على رجل انه اشترى منه
 ثوبه هذا واقام صاحب الثوب البينة على رجل اخوانه باعه منه وهو يحمد فان
 البينة بينه المدعى على صاحب الثوب لما قلنا. ولو قالت المرأة حين اقامت البينة
 على الرجل انها امرأته ادعاها ذلك الرجل كانت البينة بينة المرأة. وذلك كما مر ^{اقام}
 البينة عليها رجلا بالنكاح ولم يوقعا فابهما صدقته المرأة فهو زوجها امرأة قالت
 لرجل انا امرأتك فقال مجيبا لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وهي طالق ولو
 قالت لرجل انا امرأتك فقال ما انت لي بزوجة وانت طالق فليس هذا باقرار
 عند ابى حنيفة ر.ج. امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها فانت طالق يقع
 الطلاق وان قال انت طالق لا يقع شيء ولا يكون اقرارا بالنكاح. ولو ادعى على
 امرأه نكاحا واقام البينة واقامت لخت المرأة البينة انها امرأته وان اباهما زوجها
 منه كانت البينة بينة الزوج صدقته المرأة المدعى عليها ام كذبت. ولو ادعى
 طامرا نكاحا واقام البينة واقامت المرأة البينة ان اختها المرأة المدعى والرجل المدعى بنكاح
 ويقول ما هي بزوجتي فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة انها امرأة المدعى ولا يقضي
 بنكاح الغائبة فيقول ابى حنيفة ر.ج. وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار
 المدعى بنكاح الغائبة. وقال ابو يوسف ومحمد ر.ج. ينوقف القاضي لا يقضي بنكاح
 الشاهدة. فان حضرت الغائبة واقامت البينة على ما دعت اختها يقضي
 بنكاحها اذا اقامت هي البينة ولا يقضي بنكاحها بذلك البينة التي اقامت ^{هذه} الشاهدة
 ويفرق بين الزوج والشاهدة. فان انكوت الغائبة نكاحها يقضي بنكاح الشاهدة
 ولو اقر الرجل بنكاح الغائبة يسأله القاضي هل كان بينك وبين الغائبة فرقة
 فان قال لا يبطل نكاح الحاضرة. ولو قال كنت طلقت الغائبة واخبرتني بانقضائه

عدت له وكذبته الغاشية في طلاق الغاشية يقضي بنكاح الشاهدة فان حضرت الغاشية
وصدقته في النكاح وكذبته في الطلاق يقع الطلاق عليهما من حين اقرار الزوج بطلاقها
ولو ادعى نكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة تزوج بامها وابنتها فهذا وما لو ادعت
نكاح الاخوت سواء في قول ابينة زوج. ولو اقامت الشاهدة البينة انه تزوج بامها او
دخل بها او قبلها او مسها عن شهوة او نظالم فرجها عن شهوة فوق القاضي بين الشاهدة
وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغاشية. رجل تزوج امرأة ثم اقران فلا تا كان زوجها
طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها فقالت المرأة هو زوجي على حاله لا يقبل قول المرأة
لا يفرق بينهما وبين الزوج. فان حضر الغائب وانكروا الطلاق يقضي له بالمرأة. ويفرق
بين المرأة وزوجها الثاني. وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وانقضاء العدة كما قال الزوج
الثاني وكذبته المرأة في الطلاق وقع الطلاق عليهما من الزوج الاول حين اقرار الزوج الاول
بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويفرق بينهما وبين الثاني. وان صدقته في جميع ما
قال كانت امرأة الثاني ولو قال الزوج كان لها زوج قبل فطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها
وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة فان حضر رجل
وادعى انه الزوج الذي اقربه الزوج الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذب الزوج الثاني كان
القول قول الزوج الثاني لانما اقرب النكاح المعلوم منهما والله اعلم

فصل في الشهادة على النكاح

يجوز الاعتماد على الشهادة والتسامع لتحمل الشهادة في خمس مسائل اربع منها مسوقة
النسب والنكاح والموت والقضاء واحدة منها ذكرها الخصاص رج وهو الدخول من
الزوج. وذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ان الشهادة على اصل الوقف تجوز
بالشبهة والتسامع. ولا تجوز على شرائط الوقف. وكما يجوز الشهادة على النكاح بالتسامع

يجوز بالمرء أيضاً بالشهرة والتسامع. ذكر الحاكم الشهيد رَجَّحَ فِي الْمُنْتَقَى وَالْأَشْهَادِ
 عَلَى نَوْعَيْنِ، عَرَفُوهُ وَهُوَ أَنْ يَسْمَعَ مَنْ قَوْمٍ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى الْكُذْبِ وَتَشْهَرُ
 وَهُوَ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ رَجُلَانِ عَدْلَانِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ مِنْ
 غَيْرِ اسْتِشْهَادٍ وَيَقَعُ فِي قَلْبِهِ أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ وَلَا يَكْتَفِي بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ رَجَّحَ، وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَجَّحَ إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ عَدْلٌ بِمَوْتِ رَجُلٍ وَقَالَ
 أَنَا عَايَنْتُ مَوْتَهُ حُلَّ لَدُنْهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَوْتِهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمَوْتَ بِمَنْزِلَةِ النِّكَاحِ وَ
 غَيْرِهِ وَلَا يَكْتَفِي فِيهِ بِشَهَادَةِ الْوَاحِدِ. وَلَوْ رَأَى رَجُلًا وَامْرَأَةً يَسْكُنَانِ فِي مَنْزِلٍ وَ
 يَنْبَسِطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَزْوَاجِ حُلَّ لَدُنْهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى
 نِكَاحِهِمَا. وَلَوْ قَدَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ بِلَدٍ وَانْتَسَبَ لَهُ وَأَقَامَ عِنْدَهُ دَهْرًا لَمْ يَسْعَهُ أَنْ
 يَشْهَدَ عَلَى نَسَبِهِ حَتَّى يَلْقَى مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَدِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ وَيُشْهِدُهُ
 عَلَى نَسَبِهِ. وَإِذَا تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ بِالشَّهْرَةِ وَالتَّسَامُعِ فَشَهِدَ عِنْدَ الْقَاضِي وَ
 إِيَّاهُمْ جَازَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ فَسَرُوهُ قَالَ أَشْهَدُ عَلَى النِّكَاحِ أَوْ عَلَى النِّسْبِ لَا فِي
 سَمْعَتِ ذَلِكَ مَنْ قَوْمٍ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعَهُمْ عَلَى الْكُذْبِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَنْ
 رَأَى دَارًا أَوْ عَيْنًا فِي يَدِ رَجُلٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفُ الْمَلِكِ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ مَلِكُهُ
 حُلَّ لَدُنْهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ مَلِكُهُ ثَانٍ شَهِدَ وَفَسَّرَ فَقَالَ أَشْهَدُ بِهِ لَأَنَّهُ رَأَيْتُهُ فِي يَدِهِ
 يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفُ الْمَلِكِ لَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَذَا ذَكَرَ شَمْسُ الْأُمَمَةِ الْحَلَوَائِيُّ رَجَّحَ وَلَمْ
 يَفْصَلْ بَيْنَ الْمَوْتِ وَغَيْرِهِ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي الْمَوْتِ يَقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَإِنْ فَسَّرَ
 وَإِذَا سَمِعَ الرَّجُلَ نِكَاحًا أَوْ مَوْتًا أَوْ نَسَبًا وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّهُ حَقٌّ ثُمَّ شَهِدَ عِنْدَ عَدْلَانِ
 بِخِلَافِ مَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَوْ لَا لَمْ يَسْعَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ وَلَا إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِنَ
 كُذْبَهُمَا. وَإِنْ شَهِدَ عِنْدَ عَدْلٍ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَوْ لَا وَسَعَهُ أَنْ يَشْهَدَ

بواقع في طلبه أولاً إلا أن يقع في قلبه أن هذا الواحد صادق فيما يشهد به
 أن عاين رجل نكاح امرأة أو بيع جارية أو قتل عمداً وأقر رجل على نفسه بجمال ثم
 شهد عند الشاهد رجلان عدل أن ملائطاً طلق امرأته ثلثاً بحضرة ما أولاه
 مشترى الجارية اعتق الجارية أو اقربا بيع الجارية قبل البيعة اعتقها أو أن امرأة
 واحدة أوضحت الزوجين في صفرهما في المحولين ثم إن المرأة أنكرت النكاح وأنكرت
 الجارية ملك المشتري لا يسع للشاهد أن يشهد على نكاح المرأة ولا على بيع الجارية
 لأن الشاهد ينو شهادته عند المرأة بالطلاق الثلاث وعند الجارية بعثتها
 لا يجوز للمرأة ولا للجارية أن تدعيه بجامعها. فلذا لا يحمل للشاهد أن يشهد
 على النكاح والبيع. وإن شهد عند الشاهد الذي عاين النكاح وبيع الجارية
 عدل واحد بالطلاق الثلاث وعق الجارية لا يحمل للشاهد أن يمتنع عن الشهادة
 على البيع والنكاح

فصل في العنين

نكاح العنين جائز فإن علمت المرأة وقت النكاح أن العنين لا يصل إلى النساء لا يكون
 لها حق الخصومة كما لو علم المشتري بالعيب وقت البيع. وأن لم يعلم وقت النكاح
 علمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة. ولا يبطل حقها بترك الخصومة وإن طال
 الزمان ما لم ترض بذلك. وكذا لو كان الرجل يصل إلى غيرها من النساء الجوارح
 ولا يصل إليها كان لها حق الخصومة. وإذا تخاضعته إلى القاضي من القاضي يسأل الزوج فإن
 قال قد وصلت إليها فهذا النكاح وأنكرت المرأة أن كانت تيبك أن القول قولها وإن قالت أنك
 القاضي يبرئها النساء والمرأة الواحدة تكفي والثلث للقول. فإن قلن هي نكحت كان القول قول
 الزوج. وإن قلن هي بكر كان القول قولها وعدم الوصول إليها وإن شهد البعض بالبكارة

والبعض بالثياب بينهما غير من فاذ ان ثبت عدم الوصول اليها اجلة القاضية سنة طلب الرجل
التأجيل اولى بطلب ويشهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخاً وكذلك لو اقتر الزوج ^{بعض} من
اليها اجلة سنة وتكفلوا ان يوجله سنة قرية ارض سنة قال الشيخ الامام المعروف بخواجه زاده ^{تجمل} رحمه الله
رجع هذا في الكتاب وروى ابن سماعة عن محمد بن رج في النوادر انه يوجله سنة شمسية بالام
وهكذا قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والناظري رج رجاء ان يوافقه العلاج في الايام
التي يقع التفاوت فيها بين الشمسية والقمرية ولا يكون هذا التأجيل الا عند قاضيه مصر او مدونة
فان اجلته المرأة او اجله غير القاضية لا يعتبر ذلك التأجيل ويحتسب على الرجل شهر رمضان وابام
حيضها وان مرض احداهما مرضاً شديداً لا يستطيع معه الجماع عن به يوسف رج فيه روايتان
به رواية يحتسب عليه ما دون السن وان كان يوماً ورواية ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب
عليه ويعوض له لذلك عوضاً ما دون ذلك يحتسب وعن محمد بن رج لا يحتسب الشهر وما دونه
عقب وهو امح الا فادبل ولو عرت المرأة من زوجها لا يحتسب تلك الايام على الزوج وان عاد الزوج بمح أو
يحتسب عليه ولو حوس الزوج فلم تاته المرأة لا يحتسب على الزوج وكذلك لو حبسته المرأة بمهرها ولم
تاته وان اتته الا السكينة وغده مكان يمكنه الخلوة والجماع يحتسب عليه وكذلك لو سب ^{الليلة} المرأة
مضى وكان الزوج يصل اليها ويمكنه الخلوة والمبيت معها لا يحتسب تلك اللذة والافلا وان كانت المرأة
محرمة بحجة الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى تفرغ وان احرمت بعد التأجيل لا يحتسب على
الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان الزوج مظاهراً عنها ان قادراً على الاعتاق ^{للقاضية} اجله
سنة ولو كان عاجزاً عن الاعتاق امهله القاضية شهرين للكفارة ثم يوجب وان طاهر بعد
التأجيل لا يلتفت اليه ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة فمات القاضى او عزل
قبل ان تحيض المرأة ورثه غير فقد منه الى القاضية الثانية وان ماتت البديهة فلا تا القاضية كان اجله
في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضية الثانية ينبغي على الاول وان مضت السنة من

وقت التخليل ولم يتخاضه من مانا لا يطل حقها وان طأ وعته في المضاجعة في تلك الايام
فان خاصته اليه القاضي ان كانت ثيبا كان القول قوله . وان اقر الزوج انه لم يصل اليها
او قالت انا بكر فنظر اليها النساء ووطن انها بكر غيرها القاضي فان اختارت زوجها واقامت عن
مجلسها قبل الاختيار او اقامها اعوان القاضي او قام القاضي عن مجلسه بطل حنفها كما في
خيار الخيرة . فان اختارت العرة في مجلسها يامر القاضي بالتفريق ولا يقع العرة
ما اختيارها فان اية الزوج ان يفرق يقول القاضي فرقت بينكما فيلزمه المهر وعليها
العدة . وان طلب من القاضي ان يؤجله سنة اخرى لا يجيبه القاضي . فان اجله
المرأة سنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العنين يؤجل الخصمة سنة
وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجو ان اصل اليها والغلام الذي هو ابن اربع عشر
سنة اذا لم يصل الى امرأته وله امرأة اخرى يجامعها او يجامع الجارية كان للمرأة ان تتخاضه
ويؤجل سنة . وكذا الخنثى اذا كان يبول من مبال الرجل يؤجل سنة . ولو وجدت
المرأة زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وان طال المرض والمعنوه
اذا زوجه وليه امرأة فلم يصل اليها حلما القاضي سنة بمحضرة الخصم عنه وتأجل
العنين لا يكون الا عند قاضي مصر او مدينة فلا يستبرأ تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها
رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها وافرقت القاضي بينهما بعد مضي الاجل ثم تزوجها مرة اخرى
لا خيار لها . ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عنيئا لم يكن لها
حق الخصومة . ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت العرة بينهما ثم تزوجها ثم
عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العنين . ولو تزوج
امرأة ولم يصل اليها وافرقت القاضي بينهما بسبب العنة ثم تزوج هذا الرجل امرأة
اخرى تعلم بحالها مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه . والصحيح ان الثانية حق

الخصومة لأن الإنسان قد يعجز عن امرأة ولا يعجز عن غيرها ولو وجدت المرأة
 زوجها محبوبا خيرا القاضية في الحال ولا يؤجل لأن الألة المقطوعة لا تنبت فلا
 يفيد التأجيل. فإن كان خيرا فلها كل المهر في قول أبي حنيفة ربح وعليها العدة
 إذا فارقتها. وإن كان ذلك قبل الخلوة لها نصف المهر ولا عدة عليها. وإن قرئ
 القاضية بينهما بعد الخلوة ثرياً مات بالولد إلى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل
 تفريق القاضية. وفي فصل العنين إذا فرق وهو يدعي الوصول إليها فنجأت بوثق
 لأقل من سنتين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضية وكذلك لو شهد شاهدان
 بعد تفريق القاضية على إقرار المرأة قبل التفريق أنه وصل إليها يبطل تفريق القاضية
 ولو أقرت بعد التفريق أنه كان وصل إليها لم تصدق على إبطال تفريق القاضية ولو
 وجدت المرأة زوجها محبوباً وهي رتقاء لا خيار لها طو وجدت زوجها محبوباً باقاً قامت
 معه زماناً وهو يرضى بها كانت على خيارها. ولو ألت المرأة هو محبوب والزوج
 ينكر فإن كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر عيس وراء الثوب ولا يكشف
 عورته. وإن كان لا يعرف إلا بالنظر أمراً القاضية أمينا لينظر إلى عورته فيخبر به بحاله
 لأن النظر إلى العورة مباح عند الضرورة. رجل تزوج امرأة وكان يأتيها فيما دون
 الفرج حتى ينزل وتنزل المرأة ولا يصل إليها في فرجها وأقامت معه كذلك زماناً
 وهي بكر أو ثيب ثم خاصمتها إلى القاضية أجله القاضية ستة ويفعل ما قلنا تزوج الأمة
 إذا كان محبوباً أو عنيماً كان الخيار إلى المولى في ذلك في قول أبي حنيفة وزفرج فإن رضى
 المولى لأحق الأمة وإن لم يرض كانت الخصومة إليه كما في الغزل. وقال أبو يوسف
 ربح الخيار إلى الأمة لا إلى المولى كما قال هو في الغزل واختلفوا في قول محمد ربح ذكر بعضهم قوله
 مع أبي يوسف كما في الغزل عند بعضهم ذكره. وأقوله ههنا مع أبي حنيفة ربح وإذا فرق

القاضي في الحب والعنة كان طلاقاً بائناً

فصل في الخيارات التي تتعلق بالنكاح

الخيارات أنواع منها ما يثبت في جميع التصرفات وهو خيار إجازة عقد الفضول وعند الشافعي رج خيار عقد الإجازة لا يتصور لأن عند عقد الفضول لا يتوقف فلا يتصور الإجازة ومنها ما يثبت في التصرفات التي تتحمل الفسخ ولا يثبت فيما لا يتحمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعلاق وهو خيار شرط إذا شرط النكاح عند نكاح ويبطل الشرط وعند الشافعي رجعه الله بشرط الخيار يبطل النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت في النكاح لأن المرأة ولا في المهر ومنها خيار العيب وهو حق الفسخ بسبب العيب عندنا لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بسبب ما قاله الشافعي له أن يرد المرأة بعيوب خمسة بالجنون والجذام والبرص والقرن والرق له أن يفسخ النكاح ويرد المرأة أن رد قبل الدخول يستط كل المهر وإن كان بعد الدخول كان لها مهر المثل كما هو حكم الفسخ وإن وجدت المرأة بزوجه أجونا أو جذاً ما أو برصاً قال أبو حنيفة وأبو يوسف رج ليس لها حق الفرقة وقال محمد رج لها حق الفرقة وإن وجدت المرأة في مهرها عيباً ترد في اليسير وترد في الفاحش إلا أن يكون للمهر مكيلاً أو مؤزراً فترد في اليسير وإن وجدت زوجهما مجبواً أو عنيباً لم يكن لها حق الفسخ وكان لها حق المطالبة بالأمساك المعروف والتفريق بناء عليه ولهذا كانت الفرقة بسبب الحب والعنة طلاقاً وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح أربعة خيار للخيفة وخيار العسر وخيار القسح الكفاة وخيار البلوغ أما الأول إذا قل للمرأة أنت اختاري أو اختاري نفسك ينوي به الطلاق فقالت اخترت نفسي مع تطبيقه بائناً وهذا الخيار يختص بحجاب المرأة لا يبطل بسكوته ما بكرت أو نكحت بل يمتد إلى آخر المجلس إلا إذا مدت أوقات أو عرضت والفرقة بهذا الخيار لا يحتاج إلى قضاء القاضي وأما خيار العسر للنكحة إذا كانت أمة أو مدبرة أو أم ولد فعتقت قبل الدخول أو بعد

كان لها حق الفسخ حر كان الزوج او عبدا عندنا. وكذا المكاتب الصغيرة او الكبيرة اذا
 زوجها المولى برضاها فعتقت بالاداء او اعتقها المولى كان لها خيار العتق عندنا. وهذا
 الخيار بمنزلة خيار الخيرة عندنا من حيث انه يختص بالمرأة. ووقوع الفرقة فيها لا يثبت
 على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد الى اخر المجلس الا اذا بطلت الخيار بلسانها او
 دلالة وانما يفارق حلف الخيار الخيرة من وجه واحد وهو ان الفرقة في خيار العتق لا تكون
 طلاقا وفي خيار الخيرة يكون طلاقا. واما الخيار لعدم الكفاءة اذ زوجت المرأة نفسها غير كفؤ
 كان للاولياء من العصبة حق الفسخ. وهذا التفريق لا يتم الا بقضاء القاضي وقبل القضاء
 النكاح قائم بجميع احكامه من الطلاق والظهار والتوارث. وخيار الولي لا يبطل بسكوته
 ولا بالامتناع عن المطالبة بالتفريق وان طال الزمان ما لم يتد ويكفؤ فسخا لا طلاقا حتى لو
 كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة
 وان اجاز الولي بطل حقه. وكذا اذا اخذ مهرها وان زوجها الولي غير كفؤ ثم وقعت
 الفرقة بينهما ثم زوجت نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للولي ان يفرق بينهما
 ولو زوجها الولي غير كفؤ فطلقة الزوج طلاقا رجعيا ثم رجعها لم يكن لهذا الولي
 ان يفرق بينهما ولو طلقة طلاقا بائنا ثم تزوجها بغير اذن ولي كان للولي ان يفرق
 بينهما ورضاء الولي بالعقد الاول لا يكون رضا بالعقد الثاني. ولو زوجها احد
 الاولياء غير كفؤ لم يكن لهذا الولي ولا لمن دونه حق التفريق. واما خيار البلوغ غير
 الاب والجد اذا زوج الصغير والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وان زوجها القاضي
 فمن اي حينة رج فيه روايتان قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رج الظاهر
 ثبوت الخيار في كساح القاضي. وكذا اذا زوج الصغيرة امها عن اي حينة رج في خيار
 البلوغ روايتان والظاهر ثبوته. اما المعتوه اذا زوجها اخوها او غيرها عقلت كان

لها الخيار كأصغيرة إذا بلغت. وأن زوجها الأب أو الجد لا خيارا لها. وإن زوجها
 ابنها الأرواية فيه عن أبي حنيفة ر. ج. قالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كما لو زوجها
 الأب وعن محمد ر. ج. أن لها الخيار. والمولى إذا زوج أمته الصغيرة فعقدت
 ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلفوا فيه ^{الصحيح}
 أنه لا يكون لها خيار البلوغ لأن المولى ملك الرقبة والكسب جميعا فكان ولايته
 فوق ولاية الأب والجد. ثم خيار البلوغ يفارق خيار العتق من وجوه. ومنها أن
 خيار العتق يثبت للأنثى خاصة وخيار البلوغ يثبت للذكر والأنثى. ومنها
 أن خيار العتق إذا ثبت للبكر لا يبطل بسكوتها بل يمتد إلى آخر المجلس و
 خيار البلوغ يبطل بسكوت البكر. وخيار البلوغ للشيب والغلام لا يبطل ^{طال} إلا بالانكاح
 نصا فان قال الغلام نقضت النكاح ونوى به الطلاق عن أبي حنيفة ر. ج. أنه يكون
 طلاقا وإن نوى ثلثا نكاحا. ومنها أن الفرقة بخيار العتق يثبت بقولها اخترت
 نفسي وفي خيار البلوغ لا يقع الفرقة ما لم يفرق القاضي بينهما. وعند تفريق
 القاضي يسقط كل المهر إن كان الفرقة قبل الدخول وإن كانت بعد الدخول
 كان لها المهر المسمى وخيار البلوغ إذا ثبت للشيب لا يبطل إلا بالانكاح ^{لتمكن} نصا. أو بما
 من الزوج أو طلب المهر أو طلب النفقة بخلاف من العتق بخيرة فان ذلك يبطل بالقيام
 عن المجلس ومنها أن في خيار العتق إذا علمت بالنكاح والعتق ولم تعلم بالخيار كان
 له الخيار إذا علمته وتعذر بالجهل وفي خيار البلوغ إذا علمت بالزوج والمهر لم تعلم
 بالخيار لا تعذر بالجهل والفرقة بخيار البلوغ لا يكون طلاقا كالفرقة بخيار العتق
 وخيار عدم الكفاة فان بلغ الشيب في جوف الليل ولم تقدر على الأشهاد قال محمد
 ر. ج. كارات الدم تقول اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا أصبحت تشهد و

تقول رأت الدم الساعة واخترت نفسي ف قيل له ايسع لما اذ الشوق قال نعم لانها واخبرت
نهارات الدم في الليل واخترت نفسها لا يقبل قولها ويبطل خيارها وروى عنه انها لو^ت

عند الشهود او عند القاضي نقضت النكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقتت ثمالت

بلغت احسن واخترت نفسي لا يقبل قولها ولو قالت لم اعلم بالنكاح الا الآن واخترت نفسي

قبل قولها ولو بلغت فقالت الحمد لله اخترت نفسي كانت على خيارها ولو بلغت في

مكان منقطع عن الناس فبعثت الجارية لتات بشهود تشهد لهم بطل خيارها الا ان يكون

على الفور وينبغي ان تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فاذا انك^ت

لا يبطل حنفيا بالتاخير حتى يوجد التمكن. واما اذا ثبت لها جارا بالبلوغ والشفعة فتقول

طلبت الحقين ثم تفسر وتبدل في التفسير بالاختيار وقيل تطلب الشفعة وتكسر صراخا فكل

البلاء هذه الصفة رد للنكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البلاء هذه الصفة ردا

النكاح باب الرضاع

الرضاع اثبات حرمة المناكحة بمنزلة النسب والصهرية كما ان الحرمة بالنسب اذا

ثبت في الامهات والبنات يتعدى الى الجدات والنواغل فكذا اذا ثبت بالرضاع يتعدى

الاصول للرضعة وفروعها لوخوتها واخوتها وهذه الحرمة كانت ثبتت في جانب الام تثبت في جانب

الاب وهو الفحل الذي ينزل لبنها بوطيه. وقال الشافعي بح الحرمة لا تثبت في جانب

الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفحل فعندنا الفحل اب الرضيع وام الفحل

جدة واخواته عماته واولاد الفحل اخوته لا يحل الرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح

موطوءة الفحل ومنكوحته ولا للفحل نكاح موطوءة الرضيع ولا منكوحته. ولو كان للفحل

امران جلتا منه فارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لاب وان

كا احدهما بشتا لا يجوز النكاح بينهما ولو كان اثنان لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لول

كما لا يجوز الجمع بين الأختين من النسب. قليل الرضاع وكثيره سواء عندنا
وقال المشايخ يرجح لا يثبت الرضاع بما دون خمس رضعات في خمس اوقات يكفيه الصغير ^{كلها} ^{حدها}
منهن. قال اصحاب الظواهر لا بد من ثلث رضعات. وكما يحصل الرضاع
بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والدجور ولا يحصل بالاقطار في
الاذن والاحليل والجماعة والأمة ولا بالحفنة في ظاهر الرواية وعن محمد رج
يحصل بالاحتقان. ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رج مقدربثلثين شهرا
اذا ارتضع في هذه المدة يثبت الحرمة فطم على راس الحولين او لم يطم. ولو ارتضع
بعد حولين ونصف لا يثبت الحرمة فطم او لم يطم. وقال ابو يوسف ومحمد والشافعية
رج وقته مقدربحولين ان ارتضع في الحولين يثبت الحرمة فطم او لم يطم و
بعد الحولين لا يثبت قطم او لم يطم. وقال زفر رج وقته مقدربثلث سنين
واجموعا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع على الأب مقدربحولين
حتى ان المطلقة اذا طالبت به بعد الحولين اجرة الرضاع فالب أب ان يعطى لا يجبر
ويجبر في الحولين. وروى الحسن عن ابي حنيفة رج اذا فطم الصبي في الحولين
فتعو والصبي واكتفى بالطعام فارض لا يثبت حرمة الرضاع وفي ظاهر الرواية اذا
ارضع في مدة الرضاع يثبت به الحرمة على كل حال. اذا مص الرجل ثدي امرأة و
شرب لبنها لم تحرم عليه امرأته لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال. بكم تزوج
قط نزل لها لبن فارضت صبيها صارت اما للصبي وثبت جميع احكام الرضاع
بينهما حتى لو تزوجت البكر رجلا ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها كان لهذا
زوج ان يتزوج الصبية. وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها
لأما صارت من الرابث التي دخل بها. ويثبت الرضاع بلبن الميتة سواء

حلب اللبن قبل الموت او بعده. وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت الرضاع بلبن يحلب
 بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بوطي الميتة واذا أنزل لرجل لبن فأرضع
 به صبيا لا يثبت به حرمة الرضاع. لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولدها
 ولد من الرضاع لان نكاح اخت ولده من النسب جائز اذ لم تكن ولد موطوءته
 فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجمعت بولد واحد عياد ولكل واحد من
 الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج ابنة
 شريكه وان كانت اخت ولده من النسب. ونظائرهما كثيرة اذ ارتفع الصبيان
 من لبن بهيمة لا يثبت به حرمة الرضاع بينهما. واذا جعل لبن المرأة في طعام
 صبيين ان طبخ الطعام بان طبخ بلبنها رز لا يثبت الحرمة بينهما في قولهم جميعا
 كان اللبن غالبا او مغلوبا. وان لم يطبخ الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت
 الحرمة في قولهم قيل هذا اذا كان لا يتقاطر منه اللبن عند رفع القربة وان كان
 يتقاطر يثبت الحرمة والاصح انه لا يثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن
 لا يثبت الحرمة عند ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يثبت الحرمة. كما لو خلط
 لبن الأدمى بلبن المشاة ولبن الأدمى غالب يثبت الحرمة. وكذا لو ثردت خبزا
 في لبنها وشرب الخبز اللبن اولت سويا بلبنها ان كان يوجد منه طعام اللبن
 يثبت الحرمة. هذا اذا اكل الطعام لقمة فان حصى حصى لا يثبت الحرمة في قولهم. وان
 خلط لبن المرأة بالماء وسقى صبيين ان كان اللبن غالبا يثبت الحرمة في قولهم وان كان
 اللبن مغلوبا لا يثبت وكذا لو جعل الدواء في لبن المرأة ان كان الدواء غالبا لا يثبت
 الحرمة عندنا. وان كان مغلوبا باللبن يثبت الحرمة ثم فسر محمد رحمه الله فقال ان لم يغير
 الدواء اللبن يثبت الحرمة وان غير لا يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله ان غير طعام اللبن

ولو أنه لا يكون رضاعا وإن غير سببهما دون الآخر يكون رضاعا. وقيل على قول أبي حنيفة
 ربح إذا جعل اللبن في دواء أو خلطه بالماء لا يثبت المحرمية على كل حال. ولو خلط لبن المرأة بلبن
 امرأة أخرى فأوجر صبيها قال أبو يوسف ربح وهو رواية عن أبي حنيفة ربح الرضاع من أكثر
 ثلاثة استويا يكون منهما. وقال محمد ربح يثبت الرضاع منهما على كل حال. امرأة لها لبن
 طلقها زوجها وتزوجت بزوجه آخر فحبلت من الثاني وأرضعت صبيها قال أبو حنيفة ربح
 الرضاع من الأول ما لم تلد من الثاني فإذا ولدت كان الرضاع من الثاني وعن أبي يوسف
 روايتان في رواية أن عرفت نزول اللبن من الحمل الثاني فالرضاع من الثاني وينقطع حكم الأول ^{إذا} فولدت
 حبلت من الثاني ينقطع حكم الأول وقال محمد ربح الرضاع منهما حتى تضع الحمل من الثاني إذا ولدت
 المرأة من زوجها وولدت لغيره الزوج وتزوجت بأخر فأرضعت بلبن الأول ولدا وهي
 تحت الزوج الثاني فإن الرضاع يكون من الزوج الأول لأن نزول اللبن كان
 منه. رجل تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبيا كان
 الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي أو لاد هذا الرجل من غير هذه
 المرأة. رجل زني بأمرأة فولدت منه وأرضعت بهذا اللبن صغيرا لا يجوز لهذا
 الزاني ولا لأحد من أبائه وأولاده نكاح هذه الصبية. وذكر في الدعوى رجل قال
 لملوك هذا ابني من الزنا ثم اشتراه مع أمه عتق المملوك ولا تصير الجارية أم
 ولدا. رجل تزوج امرأة فولدت منه ولدا فأرضعت ولدا ثم يبيع لبنها ثم
 دثر لها لبن بعد ذلك فأرضعت صبيا كان لهذا الصبي أن يتزوج أولاد هذا
 الرجل من غير المرضعة. الرضاع الطاري على النكاح بمنزلة السابق. بياتة إذا تزوج
 صبية فطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فأرضعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على
 زوجها لأنها صادت من أمهات نسائه. وكذا لو تزوج رضيعا فأرضعتها أمه وأخته

او ابنته حرمت الرضعية على زوجها. وكذا لو تزوج برضيعتين فارضعتها امرأة
 واحدة معا او واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لانه صار جامعاً بين الاختين
 ولكل واحد منهما نصف الصداق. ^{في} الزوج بذلك على المرضعة ان
 تعمّد الفساد عندنا. ^{والتعمد} ان ترضعها من غير حاجة الى الارضاع بان كانت
 شبعان ويقبل قولها انها لم تتعمّد الفساد وان كانت مجنونة وهي امرأة لا يجزى
 عليها والمجنونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكذا لك لو اخذ
 الصبي ثدي الكبيرة وهي نائمة فارضعه فالتائمة بمنزلة المجنونة ولو اخذ
 رجل لبن الكبيرة فاوجر صبيتين يفرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق
 ثم يرجع الزوج على الرجل ان تعمّد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلث رضيعات
 فجمعت امرأة وارضعتهم على التعاقب او ارضعت ثنتين ثم الثالثة حرمت الاوليان
 لانه صار جامعاً بين الاختين في نكاح وبقيت الثالثة امرأة لانها صارت اختاً
 للاوليين بعد ما فسد نكاح الاولين. فان ارضعت واحدةً منهن او اثنى
 الثنتين معا حرمن جميعاً لان الاختية يثبت دفعة واحدة. ولو تزوج صغيرة
 وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة بانتاجيها المهر للكبيرة ان كان لم يدخّل بها
 لان الفرقة جاءت من قبلها. وللصغيرة نصف المهر لانها باتت بفعل الغير ثم يرجع
 الزوج بنصف المهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمّد الفساد وان لم تتعمّد لا يرجع
 وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها صارت ابنة امرأته ولم يدخّل بها وبسبب
 ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها ام امرأته. وان كان دخل بالكبيرة لا يحل للارض
 نكاح الصغير ولو تزوج كبيرة وثلث رضيعات فارضعتهم الكبيرة واحدةً ^{واحدة}
 وارضعت واحدةً ثم ثنتين معا حرمن جميعاً. اما الكبيرة والصغيرة الاولى لانها صارتان

اما بنتا اما الباقيتا فانهما صارتا اختين في نكاح واحد. وان ارضعت ثنتين
 معاً ثم الثالثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا تحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأته
 بعد ما ماتت امرأتها قبل الدخول. وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فارضعت الكبيرتان
 صغيرة ثم صغيرة بانت الكبيرة وان والصغيرة الاولى اما الكبيرة الاولى فلانها بارضاع
 الاولى صارت ام امرأتها فبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانهما اجتمعا في نكاح
 واحد. واما الكبيرة الثانية فلانها بارضاع الصغيرة الاولى صارت ام امرأة كانت
 له فبطل نكاحها والصغير الثانية امرأته لانها صارت ابنة امرأته التي بانت عنه قبل
 الدخول وليس في نكاحه غير ما فلا تحرم. رجل ذبح ام ولد من عبد صغير له فار
 ضعت^{من لبن} السيد حرمت المرضعة على مولاها وعلى زوجها الصغير. اما على اللؤلؤ
 فلانها صارت منكوبة ابنة فتحرم على اللؤلؤ وتحرم على الزوج الصغير لانها صارت
 موطوءة الاب ولانها امه. رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبية فار
 ضعتها^{ام الموطوءة} بانت الصبية لانها صارت اخت الموطوءة والموطوءة بعد تغييط
 نكاح الصبية. رجل تزوج صبية ثم عمها لا يصح نكاح العمة. فان ارضعت ام
 العمة الصبية لا تحرم الصبية على زوجها لان نكاح العمة لم يصح فلا يصح جامعها
 بين الاخنتين. رجل تزوج رضيعتين فجاءت امرأتان لهما لبن من رجل واحد
 فارضعت احدى المرأتين رضيعة وارضعت المرأة الاخرى الرضيعة الثانية
 بانت الرضيعتان عن زوجها لانها صارتا اخنتين تحت رجل واحد ففسد
 نكاحهما واختمان على المرضعتين وان تعديتا الفساد لان الفساد للنكاح
 الاخوية والاخوية حصلت بفعلها مجلة فلم يكن الفساد حاصل بفعل احد^{هما}
 خاصة فلا يجب الضمان كرجل قال لامرأتين له في عرض موته ان دخلتما الدار فانتما

طالقان ثلثاخذ خلتا باءا ولا تحرمان عن الميراث لان وقوع الطلاق حصل
 بصنعهما جملة لا بفعل احدهما ولو كانت الكبيرتان لهما ابن من زوج الضعفتين
 والمسئلة بما اذا ذكر في بعض المواضع انه لا يجب الضمان على كبيرتين لانفساد
 النكاح لا يضاف لاحدهما خاصة وكان هذا الجواب وقع سهوا لان سبب
 فساد نكاح الصغيرتين هما صيرورتهما ابنتين لزوجهما لا الاختية فكل كبيرة
 تفردت بافساد نكاح الصغيرة التي ارضعتها رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة انها
 ارضعتها الا ثبت المحرمه بقولها وان كانت عدلة وان تنزه كان افضل وقيل مالك
 ربح يثبت المحرمه بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الظانة فتثبت بقول الواحد
 كما لو اشترى لحما فاخبره عدل انه ذبيحة الجوسم يحرم عليه وانما نقول هنا لانها
 شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تثبت المحرمه كما لو قامت على الطلاق و
 وان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك لك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال
 المشافعي ربح يفرق بينهما بشهادة الاربع وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح لا تثبت
 المحرمه بشهادتهن فذلك لك قبل النكاح وان اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت
 امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح
 ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسمعهما للمقامع الزوج
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عندها اذا
 اقر الرجل بامرأة انها اخذته من الرضاع ولم يصريح على اقراره كان له ان تزوجها وان اصر
 لا يحل له ان يتزوج ولو اقر بعد النكاح بذلك ولم يصريح على اقراره لا يفرق بينهما
 وان اصر فرق بينهما وكذا اذا اقرت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقرارها كان
 لها ان تزوج نفسها منه فان اقرت بذلك ولم تصر ولم تكن بنفسها حتى زوجت نفسها

منه جازئكاها لأن النكاح قبل الإصرار وقبل الرجوع عن الأقارب بمنزلة الرجوع عن أقاربها
وقد عرفت هذه الجملة في فصل المحرمات. فإن تأملت المرأة بعد النكاح كنت أقررت قبل
النكاح أنه أخيه من الرضاع وقد قلت أن ما أقررت به حتى حين أقررت بذلك فلم يصح الكلام
لا يفرق بينهما. وبمثله لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقررت قبل النكاح أنها اختي
من الرضاع وقلت أنه حتى فإن القاضي يفرق بينهما لأن المرأة لو أقرت بعد النكاح أن الزوج
أخوها من الرضاع وأصرت عليه لك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما فكذلك إذا استند
ذلك إلى ما قبل النكاح. أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصر على أقاربه ففرق بينهما فكذلك إذا استند
أقراره إلى ما قبل النكاح

فصل في المحضنة

أحق الناس بمحضنة الصغير طلبة قيام النكاح أو بعد الفرقة الأم فإن ماتت الأم أو تزوجت فلم
الأم فإن ماتت أو تزوجت قام الأب. فإن ماتت أو تزوجت فالأخت لأب وأم فإن ماتت أو
تزوجت فالأخت لأم. فإن ماتت أو تزوجت فابنة الأخت لأب وأم. فإن ماتت أو تزوجت فابنة
الأخت لأم لم تختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة إنما اختلفت الرواية بعد هذه الحالة
والأخت لأب. وفي رواية كتاب النكاح الأخت لأب وأول من الحالة. وفي رواية كتاب الطلاق
الحالة أول. وبنات الأخوات أول من بنات الأخوة وبنات الأخت لأب وأم وأول من
الحالات في قولهم واختلفت الرواية في بنت الأخت لأب مع الحالة. والصحيح أن الحالة
أول. وأول الحالات الحالة لأب وأم ثم الحالة لأم ثم الحالة لأب. وبنات الأخوة أول من
العمات. والعمات في العمات على نحو ما علمنا في الحالات. والآخ للامه ولم الولد في الحصانة
وأهل الذمة في المحضنة بمنزلة أهل الإسلام والآخ للامه. وإنما يبطل حق المحضنة
لهؤلاء النسوة بالتزوج إذا تزوجن بأحد منهن فأن تزوجن من غيرهن من الصغيرة

كالجدة إذا كان زوجها جلد الصغيرة أو الأم لو تزوجت بعم الصغير لا يبطل حقها ولو النساء
 احق بالحضانة مما لم يستغن الصغير فإن استغنى فإن كان ياكل وحده ويشرب وحده ^{وحده} ويلبس
 وفي رواية ويستنجي وحده فالأب بالغلام والام بالجارية حتم تحيض وعن محمد ربح حتم
 تبلغ حد الشهوة. ومن لا ولد لها من النساء لا يبق لها حق الحضانة بعد الاستغناء في
 الغلام والجارية. وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة او له يقدم
 الاقرب فالأقرب. ولأحق لابن العم في حضانة الجارية فإذا اختلف الزوجان
 فادعى الزوج ان الأم تزوجت بزوجه آخر وانكرت المرأة كان القول قولها. وإن اتت
 انها تزوجت بزوجه آخر لكن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة فكان
 تعيين الزوج كان القول قولها وإن عمت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق
 ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الأم هو ابن سعت سنين وأنا احق ^{به} بامساكه
 وقال الوالد هو ابن سبع سنين ولنا احق به فإن القاضي لا يحلف احدهما لكن
 ينظر الى الصبي ان رآه يستغنى عن والده بان كان ياكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده
 يدفعه الى الأب والا فلا لأن القاضي لم يعجز عن الوقوف عليهما يبطل حق الأم وهو
 الاستغناء. وإذا اطلع الرجل امرأته وله منها ابنة احدى عشر سنة فضمها الأم الى
 نفسها وانها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت ضائعة كان للأب ان
 يأخذ البنت لأن للأب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد
 على هذه الرواية لفساد الزمان. ولذا بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت
 حد الشهوة في قولهم صغيرة لها اب معسر وعمه موسرة ارادت العدة ان تربي
 الولد بما لها مجانا ولا تمنع الولد عن الأم والام تأبه ذلك وتطالب الأب بالاجر
 ونفقة الولد اختلفوا فيه. والصحيح ان يقر للأم اما ان تمسك الولد بغير

اجروا ما ان تدفع الى العمة. واذا امتنعت الام عن امساك الولد وليس لها زوج اخلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهما الله على امساك الولد وقال مشائخنا خرج لا تجبر امرأة حلفت بالفارسية فقالت اكر من امشب اين يحبه ولد ارم فجاءت امرأة اخرى وجعلت في المهمل وامسكت الصبي الا ان الحالفة ارضعته قالوا حنثت في عيניה لان امساك الرضيع يكون بالارضاع. خالة الصغيرة اذا ابت ان تمسك الصغيرة وتعاهد قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث رحمهما الله والصحيح انها لا تجبر لان الام لا تجبر في الصحيح فالحالة اوله امرأة خرجت من منزلها وتركت صبيها في المهمل فسقط المهمل ومات الصبي لاشيئ عليها لانها لم تضع فلا تضمن كما لو خرجت من منزلها فجاء طراد وطرد ما في البيت لاضمان عليها اد بلف الجارية مبلغ النساء ان كانت بكر وكان للاب ان يضمها الى نفسه وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلाम اذا عقل واجتمع رايه واستغنى عن الاب ليس للاب ان يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مأمونا على نفسه فكان له ان يضمه وليس عليه نفقته الا ان يتطوع

باب النفقة

النفقة تتعلق باشياء منها الزوجية والاحتباس فتجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة تجامع مثلها فان كانت لا تجامع لانفقة لها. والمنكوحة اذا كانت امة ان بواها المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة ولم الولد. والتبوية ان يجلس بينها وبين زوجها ولا يستحد مها المولى. وان بواها بيتا ثم بدله ان يستحد مها كان له ذلك. فان بواها بيتا وكانت تسيّر الى المولى في اوقات وتخدمه من غير استحد امة

لأيسقط نفقتها والمكاتبه اذا تزوجت باذن المولى في كالحرة ولا يحتاج الى
التبوية. والعبد اذا تزوج باذن مولاه كان عليه نفقة المرأة يباع في النفقة مرة بعد اخرى
ولا نفقة المريضة اذا المتزوف الى بيت زوجها فان زفت قالوا لها النفقة. وعن ابي يوسف
انه لانفقة لها ان كانت لا تطيق الجماع. واذا زفت المرأة الى زوجها وجب صحبة فمضت في بيت الزوج
مرض لا يحتمل الجماع ان كان ينبيها كان لها النفقة لان المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها وان
كان لم يدخل بها فرضت مرضا لا يحتمل الجماع لانفقة لها. وان اعنى عليها اغناء كثير اخره
بمنزلة المرض. وان بنى بها في منزلها ثم مرضت مرضا لا يحتمل الجماع وذهبت الى
منزل الزوج وهي مريضة على حالها كان له الخيار ان شاء امسكها وعليه النفقة و
ان شاء ردها الى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة. قالوا انما تجب النفقة على
الزوج المرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تجامع اذا كان يتمكن الزوج من
الانتفاع بهما مع ذلك المرض بوجه ما فان كان لا يتمكن لانفقة لها ولو مرضت المرأة
في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار غيرها قالوا ان كانت بحال يمكنها
النقل الى منزل الزوج بمحفة او نحوها فلم تنتقل لانفقة لها وان كان لا يمكن نقلها
فلهما النفقة. ويجب على الصغير نفقة امرأته الكبيرة. فان كانا صغيرين لا يطيقان
الجماع لانفقة لها. وان كانت كبيرة وليس للصغير مال لا يجب على الاب
نفقة امرأة ولد. ويستدين الاب عليه ثم يرجع بذلك على الابن اذا ايسر.
والنفقة الواجبة الماكول والملبوس والسكنى اما الماكول فالذي يق ولدا والخطب
والمح والدهن. فان قالت لا يطبخ ولا اخضر قال في الكتاب لا تجبر على الطبخ والتخبز
وعلى الزوج ان يانيها بطعام مهين اريتها من بكميها عمل الطبخ والتخبز. وفرق بين
المرأة وخادمها وخادم المرأة اذا امتنعت عن الطبخ والتخبز لا تجب لها النفقة

على زوج المرأة لأن نفقة الخادم مقابل بالخدمة فلذا لم يخدم لا يجب. وأما نفقة المرأة
فمقابل بالاحتباس وقد احتبست بحق الزوج فكان لها النفقة على الزوج. وقال الفقيه
أبو الليث رح إذا اقتضت المرأة عن الطبخ والخبز إنما يجب على الزوج أن يأتيها بطعام^{هـ}
إذا كانت المرأة من بنات الأشراف لا تخدم بنفسها في أهلها أو لم تكن من بنات الأشراف
ولكن بهالة لا تعد رعي الطبخ والخبز أما إذا لم تكن كذلك لا يجب على الزوج أن يأتيها بطعام
هـ ولا تقدير في النفقة عندنا وإنما يجب عليه كفايتها بالمعروف وذلك يختلف باختلاف
الأوقات والأماكن. ويجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذلك الأدام لأن الخبز لا يؤكل
عادة إلا مدموماً. وقالوا في تأويل قوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم أن أعلى ما يطعم الرجل
أهله الخبز واللحم. وأوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت. وأدنى ما يطعم أهله الخبز والبن^{لبن}
أما الدين فلا بد منه خصوصاً في ديار الحر وهذا كله في عرفهم. أما نفقة نفقة المرأة
تختلف باختلاف الناس والأوقات. ولا تعد النفقة مال درهم. وقال الشافعي يصح النفقة
مقدرة على الموسر مدان. وعلى وسط الحال مد ونصف وعلى العسر مد واحد وهذا غير صحيح
لأن الواجب الكفاية والكفاية تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات. وأما الملبوس
ذكر محمد رح في الكتاب وقد راكسوة بدرعين وخمارين وملحفة في كل سنة. واختلفوا في
تفسير الملحفة قال بعضهم هي الملاء التي تلبسها المرأة عند الخروج وقال بعضهم هي غطاء
الليل يلبس في الليل. وذكر درعين وخمارين أو أدنى صيفيان وشتويان. فالصيف ما يكون
رقيقاً يصلح في زمان الحر والشتوى ما يكون ثخيناً يصلح لدفع البرد. ولم يذكر السراويل في^{الصف}
ولابد منه في الشتاء وهذا في عرفهم. أما في ديارنا يجب السراويل وقياب آخر كالجبة والغرا^ش
الذي ينأى عليه والخصاف وما يدفع به أذى الحر والبرد في الشتاء والصيف درع خروجة
خروجر ابريسم. ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لأن ذلك إنما يحتاج إليه الخروج

وليس على الزوج تهيئة اسباب خروج المرأة عن النفقة انما تجب على قدر يسار الرجل وعسرته
 وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال الخصاصح يعتبر حالهما وتفسير ذلك ان الرجل
 اذا كان من الاشراف ان يأكل الخواصر والطير المشوى والبلجات والمرأة فقيرة تأكل في
 اهلها خبز الشعير يطعمها الزوج خبز البر وباجة لوباجتين ولو كانا موسرين كان عليه
 نفقة الموسرين لا اسراف فيه ولو كانا معسرين كان عليه نفقة المعسرين لا تقييد فيه وان
 كانت المرأة موسرة والزوج معسر يطعمها خبز البر وباجة يتكلف لذلك والناشرة لا نفقة
 لها وهي التي خرجت عن منزل الزوج بغير اذنه بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها ومنعت
 نفسها الاستيفاء المهران كان المهر موجبا او وهبت مهرها ثم منعت نفسها كانت ناشرة
 وان كانت سلمت نفسها ثم منعت الاستيفاء المهر لم تكن ناشرة في قول ابي حنيفة ر^ح وقال
 صاحباه ر^ح تكون ناشرة ولو كان الزوج ساكنا معها في منزلها فمعت زوجها عن الدخول
 عليها كانت ناشرة الا اذا منعت ليحولها الي منزل او يكتري لها منزلا فح لا تكون ناشرة .
 ولو كانت مقيمة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة وان غصبها غاصب وهرب
 بها اكرها ثم عادت اليه لا يجب عليه نفقةهما الماضي وكذا اذا حبست ظملا او بحق ذكر
 في الاصل والجامع الكبير انه لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عن ابي حنيفة ر^ح وعن ابي يوسف^س
 ان حبست بدين لا تقدر على اداء نفقة الزوج لا نفقة فان كانت تقدر على الاداء ولم تقدر
 لا نفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها في الحبس وان وجدتمه مكانا
 يصل اليها فالواجب لها النفقة وان خرجت الى الحج مع محرم لا نفقة لها في قول محمد ر^ح
 وقال ابو يوسف ر^ح لها نفقة الاقامة لا نفقة السفر وان حجت مع الزوج حجة الاسلام
 او نفلا كان لها نفقة الحضر لا نفقة السفر وتفسير ذلك ان ينظر لو كانت في الحضر فكيفها
 النفقة بدراهم وفي السفر لا يكفي الاربع دينار او اكثر تنفق عليها في السفر بدراهم ولا يلزمه

الزيادة بأن حبس الزوج بدین فان لم تمتنع المرأة من اتيانها كان لها النفقة. وإن
 حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة
 والرتقاء تستحق النفقة. رجل تزوج بامرأة واوفاهامهرها الا ان الزوج يسكن
 بفارض الغصب او في دار الغصب فامتنعت المرأة منه وخرجت من منزله كان
 لها النفقة لانها محقة وليسبت مباشرة. رجل غاب عن امرأته وتزوجت
 امرأته بزيج آخر ودخل بها الثاني فعاد الزوج الاول وفرق القاضي بينهما
 وبين الزوج الثاني كان عليها العدة ولا نفقة لها في عدتها الا على الاول ولا
 على الثاني. اما الثاني فلان نكاحه كان فاسدا والنكاح الفاسد لا يوجب النفقة
 لا قبل الفرية ولا بعد ما في العدة. واما الزوج الاول فلانها صارت ناشرة
 رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة
 ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول
 في قول ابي حنيفة ج. منكوحة الرجل اذا تزوجت بزواج ودخل بها الثاني فعلم
 القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلثا وحيت عليها العدة
 عنهما ولا نفقة لها على احد. اما على الثاني لان نكاحه كان فاسدا واما على
 الاول لانها صارت ناشرة على الزوج الاول والنكاح فسقطت نفقتها مادامت
 تعد من الثاني فاذا سقطت عنه النفقة في النكاح لا تجب عليه في العدة
 وكذا المرأة اذا ارتدت بعد الدخول والعياذ بالله وبانت من زوجها و
 حيت عليها العدة لا يكون لها النفقة. وكذا اذا طاعت ابن الزوج او قبلته
 او فعلت ذلك في العدة عن طلاق رجعي سقطت النفقة. ولو كانت العدة
 من طلاق بائن او ثلث لا تسقط ذكرنا الماكول والكسوة. اما السكينة!

في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحي من عيها من معاشره الزوج فان كان
 للرجل والدة او اخت او ولد عن غيرها في منزلها قالت صير في منزل على حدة
 كان لها ذلك لانها لا تأمن على متاعها وتستحي من المعاشره اذا كان البيت
 واحدا فان كانت دارا في هيايوت واعطى لها بيتا تغلق وتفتح لم يكن لها ان تطلب
 بيتا اخر اذ لم يكن ثمه احد من اهل الزوج يؤذيها فان لم يكن هناك احد فشكت
 للقاضي ان الزوج يؤذيها ويضربها وسالت مسكنايين قوم صالحين يعرفون
 احسانه واسلوته ان علم القاضي ان الامر كما قالت زجره القاضي عن ذلك ومنعه
 من التعدي وان لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي ان كان جيران الدار قوما
 صالحين اقربها القاضي هناك وسال عن جيرانها فان اخبروا ان الامر كما قالت المرأة
 زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وان ذكر الجيران انه لا يؤذيها يتركها
 القاضي في تلك الدار وان لم يكن في جيرانه من يثق به امر القاضي ان يسكنها بين
 قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يمنع اباها او امها او احدا من اهلها عن الدخول
 عليها في منزلها اختلفوا فيه قال بعضهم له ان يمنع عن الدخول ولا يمنعهم عن
 النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الداخل ويمنع من النظر ان يكون
 محرما وبها للزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول عليها للزيارة في
 كل جمعة وانما يمنعهم عن السكونه عندها وبه اخذ مشائخناج وعليه
 الفتوى رهل يمنع غير الابوين عن الزيارة قال بعضهم له ان يمنع وقال بعضهم
 لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال مشائخ بلخ رح في كل سنة وعليه
 الفتوى وكذا لو ارادت المرأة ان تمنع لزيارة المحارم كالحالة والعمة والاخت
 فموجب له الاقوال وان كان لها خادم يفرض عليه نفقة خادمها ولا تنقض

لا يترن خادم واحد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أبو يوسف رحمه الله تفرض نفقة
 خادمين قالوا إنما تفرض لها نفقة الخادم إذا كانت المرأة من بنات الأشراف ولم ياتها الزوج
 بطعام مهين. وإن قال الزوج أنا خد مك أو تخد مك جارية من جواربي الصحيح أن
 الزوج لا يملك إخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم له الكفاية لا تبلغ نفقة المرأة
 ويفرض لخادمها قميص وازار كبراس وكساء كارض ما يكون وخف لأنها تحتاج إلى الخوج
 لمصالحها الخارجة من الرسالة إلى الأبوين ونحو ذلك ولا يفرض لخادمها الخمار لأن
 شعرها ليس بعورة. دعي تزوج بمحارمه فطلبت النفقة فان القاضي يقضي لها بالنفقة
 في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه رحمه الله لا يقضي ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا
 تستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها إذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية موسر كان الزوج
 أو معسر المرأة طلبت من القاضي أن يفرض لها على زوجها النفقة أن كان الزوج صاحب
 مائة وطعم كثير لا يفرض لها النفقة. وإن لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف
 شهر اشهر. قال مشايخنا رحمه الله ذلك يختلف باختلاف حال الزوج أن كان محترفا يفرض
 عليه النفقة يوما بوما لا بد عسره لا يقدر على تعجيل نفقة الشهر دفعة واحدة. وإن كان
 من التجار يفرض عليه شهر اشهر. وإن كان من الدهاقين يفرض ستة فسنه ينظر
 المالك اليسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل ستة أشهر كسوة. وإذا فرض القاضي
 على الزوج لا تطالبه بنفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض لأن عندنا لا تصير النفقة ديناً
 إلا بالقضاء أو بالتراضي فإن كانت امرأة استدان قبل الفرض وانفقت على نفسها
 لا ترجع بذلك على الزوج. وإن فرض لها القاضي أو صاحبت زوجها من النفقة على شيء
 معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها أو استدان رجعت بذلك
 على الزوج أمرها القاضي بالاستئانة أو لم يأمر ولو صاحبت زوجها من النفقة على ما لا يملكها

كان لها ان ترجع عن ذلك الصلح وتطلب الكفاية. وأن فرض لها القاضية الكسوة لستة
 اشهر واعطاها فضايعات الكسوة او سرت لا يقصر لها بكسوة اخرى ما لم يرض ستة اشهر
 وكذا لو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتخرجت قبل مضى المدد ولو لبست لبسا معتادا
 فتخرجت قبل الوقت قضى القاضية لها بكسوة اخرى وان مضت المدد والكسوة قائمة ان
 لم تلبسها في تلك المدد يقضى لها بكسوة اخرى وكذا لو لبست تلك الكسوة ومعها ثوب
 اخر قضى القاضية بكسوة اخرى. وان لم تلبس معها ثوبا اخر قضت المدد والكسوة قائمة ^{ببعض} لا
 بكسوة اخرى ما لم تتخرج تلك الكسوة. وكذا النفقة على هذه التفاصيل ان هلك او
 سرت او اكلت واسرفت ولم يبق قبل مضى المدد لا يقضى بنفقة اخرى وان لم تسرف فلم
 يبق يقضى بنفقة اخرى ويقضى القاضية بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وقدرته
 فان قال الرجل انا معسر وعلي نفقة المعسرين كان القول قوله لان نقيم المرأة البينة و
 في ثمن المبيع والقرض اذا ادعى المديون انه معسر لا يقبل قوله قالوا وكذلك في المهر
 والکھالة. وقال بعض الناس يحكم الري فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى
 عليه بنفقة الموسرين. وان اقاما البينة كانت البينة بينة المرأة. وان لم تكن لها بينة
 وطلبت من القاضية ان يستل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال. وان سأل كان
 حسنا. وان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضية ذلك. وان اخبره عدل ان ^{هو} موسر
 قضى القاضية بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة ويشترط العدد والعدالة
 في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظة الشهادة. وان قالوا سمعنا انه موسر او بلغنا ذلك
 لا يقبل القاضية ذلك. ولو قضى القاضية على الزوج بنفقة المعسرين ثم ايسر فخاصمته الى
 للقاضية فرض القاضية عليه بنفقة الموسرين لان النفقة تجب ساعة فضاء. وهو نظير
 ما لو شرع في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه التكفير بالمال. وكذا لو فرض القاضية عليه

النفقة بالنذرهم وهي لا تكفيها فان القاضيه يضيف في النفقة. ولو قضى القاضيه عليه
 بالنفقة فغلا الطعام او رخص فان القاضيه يغير ذلك الحكم. ولو قالت المرأة انه يريد
 السفر فخذ لي كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة رج لا يجبره القاضيه على اعطاء الكفيل كما
 لا يجبر القاضيه على اعطاء الكفيل بالدين المؤجل اذ اخاف الطالب ان يغيب المدين
 قبل حلول الاجل. وعن ابي يوسف رج انه يأخذ من الزوج كفيلا بالنفقة. وهكذا
 عن محمد رج في بعض الروايات ثم عند ابي يوسف ومحمد رج يأخذ منه كفيلا بنفقه
 شهر واحد وعن ابي يوسف رج في رواية ان القاضيه يسأل الزوج كم تغيب فان
 قال شهر يأخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد وان قال اغيب شهرين يأخذ كفيلا
 بنفقة شهرين. وكذا السنة. واما في الدين المؤجل فالوا على قياس ما روى عن ابي
 يوسف رج في النفقة لو اخذ كفيلا كان حسنا. وذكر في المنتقى له ان يأخذ كفيلا
 بالدين المؤجل اذا اراد المطلوب ان يسافر قبل حلول الاجل. وذكر في شمس
 الائمة الحلواني رج اذا بقى من الاجل ثبتي قليل فاراد الغريم ان يسافر ورسال
 الطالب من القاضيه ان يأخذ منه كفيلا او يمنعه من السفر فان القاضيه لا يجيبه الى
 ذلك ولا يأخذ منه كفيلا. قال وهذا في قولهم جميعا. ولم يستحسن ابو يوسف
 رج في الدين المؤجل فكان هذا نقضا عليه. وان كفّل للمرأة رجل بنفقة كل شهر
 يمكن كفيلا الا بنفقة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو أجرداه كل شهر كانت
 الأجرة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار ان يخرج من الدار اذا جاء راس
 الشهر الثاني. وعند ابي يوسف رج اذا كفّل بنفقة كل شهر كان على الأب استحقاقا
 وكذا لو قال رجل لامرأته تزوجي فلانا على اني ضامن بنفقتك كل شهر فان على
 الأب. ولو قال الكفيل كفلت لك عن زوجك نفقة سنة كان كفيلا بنفقة

السنة. وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة أبدا أو ما عشت كان كفلا بالنفقة
 ما دامت في نكاحه. وإذا كفل إنسان بنفقة شهر أو سنة وطلقها زوجها بان
 أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة. رجل خاصته المرأة ^{قال} إلى القاضية بالنفقة
 أحب الزوج أنا أعطيك النفقة فأعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن نأذا
 أن يسترد منها ما أعطاها من النفقة لأن إعطاء الأب بمنزلة إعطاء الابن
 ولو عمل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له أن يسترد منها ما عمل إذا طلب المرأة
 من القاضية أن يفرض لها النفقة ففرض وهو مصر فإن القاضية يأمرها بالاستلانة
 ثم يرجع على الزوج إذا أيسر ولا يجبسه في النفقة إذا علم أنه معسر وأن لم يعلم
 القاضية أنه معسر وسالت المرأة حبسه بالنفقة لا يجبسه القاضية في أول
 مرة لكن يأمره بالاتفاق ويخبره أنه يجبسه أن لم ينفق فإن عادت المرأة
 بعد ذلك مرتين أو ثلاثا حبسه القاضية. وكذا في دين آخر غير النفقة فإذا
 حبسه القاضية شهرين أو ثلاثة يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر أربعة
 أشهر والصحيح أنه ليس بمقد ربل هو مفوض إلى رأي القاضية أن
 كان في أكبر رأيه أنه لو كان له مال يضحى ويؤدي الدين يخله سبيله ولا يسمع
 الطالب عن ملائمته بل للطالب أن يدور معه أينما دار ولا يقعد في مكان
 ولا يمنع عن التصرف. وأن كان غنيا لا يخرج حقه يؤدي الدين والنفقة
 الأبرياء الطالب فإن كان له مال حاضر أخذ القاضية الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدي منها النفقة والدين لأن صاحب الحق لو ظفر بحسن حقه
 كان له أن يأخذ. وكذا إذا ظفر بطعام في النفقة. ولأن كان الدين دراهم
 فوجب له أن يأخذ من ماله في القياس ليس له أن يأخذ وفي الاستحسان

له ان ياخذ. ولا يبيع القاضيه عروضة في النفقة والدب في قول الجنيفة رج وقال
صاحباه وهو قول الشافعي رج للقاضيه ان يبيع. واذا فرض القاضيه النفقة للمرأة كل شهر
فمضت اشهر ولم يوف حتمات احد الزوجين سقط النفقة. ولو كانت المرأة استندت
بعد الفرض باجر القاضيه ثم مات احد الزوجين قبل القبض لا تسقط المستدانة .
لو فرض لها القاضيه النفقة ولم يجرها بالاستدانة فاستدانت او صالحت زوجها
من النفقة كل شهر على شيء معلوم فاستدانت او مستدن كان لها ان ترجع على الزوج
بما فرض لها القاضيه مادام احبب. واذا مات احد هما لم يكن لها ان ترجع في تركه الميت .
وكما تسقط المفروضة بموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق اختلافوا فيه . قال
بعضهم لا تسقط . وقال القاضيه الامام ابو علي النسفي رج وجدت رواية في السقوط
وذكر الفاي ان على قول محمد رج تسقط . ولا رواية فيه عن ابي يوسف رج . وذكر شمس
الائمة الحلواني رج زاد الخصاص لسقوط النفقة المفروضة سببا اخر فقال تسقط بموت
وموتها وتسقط اذا طلقها وابانها . ولو فرض القاضيه للمطلقة نفقة العدة فلم تاخذ حتى
انقضت العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط . وذكر شمس الائمة
الحلواني رج اذا فرض القاضيه للمرأة نفقة العدة فلم تستوف حتمات احد الزوجين تسقط
وكذا اذا انقضت عدتها قبل القبض . القاضيه اذا فرض للمرأة النفقة فقال الزوج
استقرض كل شهر كذا وانفقت على نفسيك ففعلت ليس لها ان ترجع على الزوج الا ان
يقول وترجعى بكذا على امرأة جاءت الى القاضيه وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان
وان زوجي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضيه
ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين . اما ان كان للغائب مال حاضر في منزله
من جنس النفقة كالدراهم والدنانير والطعام والشيء الذي يكون من جنس

الكسوة والقاضي يعلم انها منكوبة الغائب فان القاضي يامر بها ان تنفق على نفسها
 بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما
 استوفيت النفقة ولم يكن دين كما سبب يمنع النفقة كالشئور وغيره ^{منها} وياخذ
 كفيلا لانها لو ظفرت على مال الزوج بشئ من جنس النفقة كان لها ان تاخذ ذلك
 سرا وجهرا وان كره الزوج فكان امر القاضي اعانة لها على استيفائها الحق ولم يكن قضاء
 الا انه ياخذ منها كفيلا ويحلفها نظرا للغائب وان كان القاضي لا يعلم نكاحها
 وليس للغائب مال حاض فاقامت المرأة البينة على النكاح لا يقبل القاضي ^{بينتها}
 قال الحاكم الشهيد وهذا قول ابي يوسف الآخر وهو قول محمد ربح وقال شمس
 الأئمة السرخسي لا يقبل بينة المرأة عندنا بالاتفاق وانما تقبل عند زفر ربح وقال
 ورفق ابو يوسف ربح بين ما اذا كان للغائب مال حاض وبين ما اذا لم يكن ان
 كان له مال حاض يقبل القاضي بينتها وان لم يكن لا يقبل وقال شمس الأئمة
 الحلواني ربح قال مشايخنا ربح كنا نظن ان بينة المرأة على الزوج لا تقبل عند اصحابنا
 اذ لم يكن له مال حاض وتقبل عند زفر ربح وانما عرفنا قول ابي يوسف ربح
 في هذه المسئلة كما هو قول زفر ربح من الخصاف فقال تقبل بينة المرأة على قول
 ابي يوسف وزفر ربح في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في
 قبول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فان الغائب اذا حضر ولو اقرب بالنكاح
 كان لها ان تاخذ النفقة المفروضة وان انكر النكاح كان القول قوله وعليها إعادة
 البينة على النكاح ويجوز ان تقبل البينة في حكم دون حكم كالوكل رجل ان يقل
 عياله او عبدا الى بلد فاقامت المرأة البينة على الطلاق والعقد لا تقبل
 هذه البينة في قصر الوكيل ولا تقبل في الطلاق والاتاق وعن ابي يوسف

رج ويرواية اذا لم يعلم بالقاضي بالنكاح وليس للغائب مال حاضر فقامت المرأة ^{بالبينة}
 على النكاح يقول لها القاضي ان كنت صادقة فقد فرضت لك النفقة على الغائب و
 ان كنت كاذبة لم افرض فان كانت صادقة تستحق النفقة والا فلا والقضاء في زماننا
 يقبلون البينة على النكاح لفرض النفقة لانه مجتهد فيه وللمناس حاجة وعلى قول
 من يقبل هذه البينة لا يحتاج المرأة الى اقامة البينة ان الغائب لم يخلف لها النفقة
 وكما لا يفرض القاضي على الغائب اذا لم يعلم بالنكاح في ظاهر الرواية لا يامرها القاضي بالا ^{ستدانة}
 وكان اوجبه رج يقول ولا يامرها بالاستدانة ثم يرجع وعلى هذا لو كان للغائب ^{بعدة}
 في يد رجل من جنس النفقة او دين على رجل فطلبت المرأة نفقة تمها من الودبعة والدين
 ان كان المودع والمديون مقربا للودبعة والنكاح والدين يامرهما ماداء النفقة نظر للمرأة كما
 لو كان المال موضوعا في بيته بعد ما يحلفها بالله ما استوفيت النفقة ولمأخذ منها
 كقبلا في قولهم وان شاء ضمها ومعنى هذا الضمان ان يقول لها الا صدقت ولكن اقضك
 فان كنت صادقة لا شئ عليك وان كنت كاذبة استرد منك المال والودبعة ولو لم ين
 الدين في البداية بالاتفاق عليها وبعد ما امر القاضي المودع والمديون اذا اقال المودع دعت
 المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المديون الابسية ولو كان على الغائ ^ب
 دين اخر غير النفقة فاحضر صاحب الدين عريما اخر للغائب او مودعا للغائب لا يامر
 القاضي المودع والمديون بقضاء الدين وان كان مقرا بالمال والدين ولو دفع المودع
 الودبعة الى امرأة صاحب الودبعة لاجل النفقة لواله ولد او والديه ان دفع بامر القاض ^ب
 لاضمان عليهما وان دفع بغير امر القاضي كان ضامنا كما لو قضى المودع بالودبعة دينه ^ب
 الودبعة فانه يضمن ولو كان المودع او المديون جاحدا للمال والنكاح فقامت المرأة
 البينة على ما دعت لم تقبل بينتها اما في المال فلا نهانتبت ما لا للغائب وانها ليست

بخسمن عنه. وأما إذا قامت البينة على النكاح فلا يثبت النكاح على الغائب وليس من
 الغائب حصم خاص فلا تقبل البينة في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه رحمهم الله ولو أن
 المرأة استدلّت على زوجها الغائب بغير استنادات طامعاً بالنسبة لتقضي الفسخ من مال الغائـ^ب
 ب. ان استدلّت بغير إقرار القاضية لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبه حتى
 لو حضر الغائب لا يكون لها أن تخرج على الغائب. وإن استدلّت بغير القاضية رجعت بذلك
 على زوجها. والمفقود في جميع ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا سماع على الغائب عروضة والنفقة
 وإذا بعث الرجل إلى امرأته شوب فعاد الزوج هو مهرها وقال هو من الكسوة وقالت المرأة هي
 صلبة. كان القول قول الزوج وكذا لو عطاها مائة درهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي مديونة
 كان القول قول الزوج. وكذا لو كان على الرجل ديون مختلطة فادى شيئاً وقال هو من
 دين كذا كان القول قوله لأنه هو المالك وكذلك الزوج إلا أن تقيم المرأة البينة أن بعث
 إليها مديونة. وإن أتت جميعاً البينة فالبينة بينة الزوج. وكذا لو أقام كل واحد منهما
 البينة على إقرار الآخر كانت البينة بينة المالك. وكذا لو اختلف الزوجان بعد فرض
 النفقة في مقدار المفروض أو فيما مضى من الزمان بعد فرض القاضية كان القول قول
 الزوج لأنه ينكر الزيادة والبينة بينة المرأة لأنها تثبت الزيادة. رجل له عمامة واحدة
 لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك
 في النفقة ولا يباع على الزوج المحاضر عروضة في الدين والنفقة في قول أبي حنيفة رحمهم الله لأن
 ذلك حجر وهو لا يرى الحجر. وقال أصحابه رحمهم الله عروضة في الدين والنفقة وإذا
 استعملت المرأة نفقة مدة ثم ماتت قبل مضى تلك المدة ليس للزوج أن يسترد
 شيئاً من ذلك في قول أبي حنيفة ولأبي يوسف رحمهم الله وقال محمد رحمهم الله لو رثت ما حصـ^ص

النفقة لاستقاط الواجب وقد بطلت النفقة بالموت فيسترد للعجل لغوات الفرض
 كما لو أعطى لامرأة نفقة ليزوجها فماتت كان له ان يسترد ذلك ولو أعطى النفقة
 للتي طلقها ثلاثا في عدة الحلل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه .
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دراهم كان له ان يرجع الا
 ان يكون على وجه الصلة . وقال غيره من المشائخ رح ان اعطى النفقة وشرط فقال
 انفق عليك على ان تزوجني فزوجت نفسها منه او لم تزوج كان له ان يرجع عليها
 وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يرجع
 وقال الشيخ الامام الأجل الاستاذ ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل
 حال لانه رشوة الا ان ينص على الصلة . امرأة لها زوج معسر وابن موسر يقر
 لابن اقرضه ويحبر عليه فان اية يفرض عليه النفقة . امرأة قالت
 لزوجها انت بري من نفقتي ابد اما كنت امرأتك ان لم يكن فرض القاضي عليه
 النفقة كانت البراء باطلة لانها ابرأته قبل الوجوب وان كان القاضي فرض عليه
 النفقة لكل شهر كذا فقالت انت بري من نفقتي ابد اما كنت امرأتك صحت
 البراءة من نفقة شهر واحد لا غير ولو ابرأته بعد مضي شهر صحت البراءة عما
 مضى دون ما بقى كما لو اجر داره كل شهر بكذا او كل سنة بكذا فمضى بعض السنة
 او بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى وذكر في
 كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة العدة على شئ ان كانت
 العدة بالشهور صح الصلح وان كانت بالحيض لا يصح ولو صالحته المعتدة
 من سكنها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكنى حق الله تعالى
 فلا يصح اسقاط المرأة . رجل اتهم بامرأة فظهر بها جل فزوجها ابوها منه و

ابي الزوج ان ينفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ر ح ان
 اقر الزوج ان الحمل منه جاز النكاح في قولهم ويجبر على النفقة وان لم يقر ان
 الحمل منه يجوز النكاح في قول ابي حنيفة ومحمد ر ولا يجوز في قول ابي يوسف
 ر ولا يجبر على دفعها في قولهم اما على قول ابي يوسف ر ففساد النكاح
 واما على قولهما لانه لا يحل له وطئها ما لم تصحح لها وهل يجب على الزوج
 ثمن ماء الاغتسال وماء الوضوء قال متتابعين ر يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب
 الصلوة امرأة مات ولم ير له مالا قال ابو يوسف ر كفنها على الزوج وعليه
 النفوى بالاصل عندنا ان كل من تجب عليه نفقته في حياته تجب عليه كفنه
 بعد وفاته وملا محمد ر استثنى الزوج من هذا الجملة ومن لا يجب عليه
 نفقته في حياته لا يجب عليه كفنه بعد وفاته في قولهم رجل قال لغيره استدن
 عيا امرأه وانفق عليها كل شهر كذا فقال للامور انفتت وصداقته المرأة لا يرجع
 للامور بذلك على الزوج الا ان يكون القاير فرض لها كل شهر عشرة دراهم
 فاذا اقرت المرأة ان الامور تنفق عليها قبل قولها لانها اخذت بقضاء القاير اما
 في الوجه الاول انما اخذت لتوجب على زوجها دينا فلا يقبل قولها وكذلك هذا
 في الولد الصغير رجل قال لغيره انفق على امرأتي او على عيالي فانفق المامور بالسر
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي ر المامور ان يرجع على امرأته انفق
 العجز عن الاتفاق لا يوجب حق الفرق وقال الشافعي ر لها ان تطالب من القاير
 ان يفرق بينهما ما يكون ذلك فسخا وعلى هذا الخلاف اذا عجز عن ايقاد المهر
 للمحل قبل الدخول فان فرق القاير بينهما وهو شفيع المذهب فنقض قضاؤه
 لانه قضى في فصل محنهم فيه ليس فيه نص ولا اجماع فينفذ قضاؤه عند الكل

وان كان القاضي حنفيا لا ينبغي ان يقضي بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا
ووقع بجهته ما عذرت له وان قضى مخالفا لرايه من غير اجتهاد عن ابي حنيفة في نقاذ قضا
روايتان وكذلك في كل فصل مجتهد فيه وان لم يقض القاضي ولكنه امر شفعا باليقض
بينهم في هذه الحادثة ان لم يكن القاضي ماذونا بالاستخلاف او كان ماذونا الا ان
القاضي والموأخذ في ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لان قضاء القاضي فيما ارشده
باطل عند الكل وان لم يأخذ به ينفذ المأمور به جاز تفريقه وان كان الزوج غائبا فرفعت
المرأة الامر الى القاضي واقامت المرأة البيت على ان زوجها الغائب عاجز عن النفقة و
طلبت من القاضي ان يفرق بينهما فان كان القاضي حنفيا فقد ذكرنا وان كان شفعا
وفرقت بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفريقه لانه قضى في فصلين التفريق بسبب
العجز عن النفقة والقضاء على الغائب وكل واحد منهما مجتهد فيه وعندنا القضاء
على الغائب لا يجوز لكن لو قضى ينفذ قضاؤه في اظهر الروايتين فجاز التفريق وقال
الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين زرج لا يصح هذا التفريق لان القضاء على
الغائب انما يجوز عند الشافعي راجع وينفذ في احدي الروايتين عن ابي حنيفة راجع اذا ثبت
للمهود به وههنا لم يثبت للمشهود به عند القاضي وهو العجز لان المال مفادى
وراجع فصي بصير الغائب غنيا ولا يعلم به الشاهد لما بينهما من المسافة وكان
الشاهد مجازا في هذه الشهادة فاذا علم القاضي بذلك لا يجوز قضاؤه رجل يسكن
في ارض المملكة يريد به ارض السلطان ويأخذ المال من السلطان فقالت المرأة
لا اقدم عليك في ارض المملكة ولا اكل من مال العقال لو ليس لها ذلك وان ثم ذلك
يكون على زوجها ولو امتنعت المرأة عن السكنى معه تصير ناشزة وقد ذكرنا
قبل هذا ان الزوج اذا كان يسكن في ارض الغصب فامتنعت منه لا تصير ناشزة

ويمكن لها النفقة على زوجها لأن الغصب حرام لأشبهه به نجس
أرض السلطان وماله

فصل في القسم

وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملك وهو البيت
عندها للصعبة والمواشاة لهما لا يملك وهو الحب والجماع لأن الحب
عمل القلب والجماع ينفي عمل الفشاء وكل ذلك لا يتعلق باختياره إليه
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه قسمي فيما أملك ولا
تؤخذ بي فيما لا أملك. حراً وعبد تحت أمأتان كان عليه أن يستوى
بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام ولياليها
ثم الرأي في البداية إليه. العيب والبكر والمراقة والبالغة والعاقلة والمجنونة
والسليمة والكناينة في القسم سواء وكذا الزوج الصحيح والمرضى والمحبوب
والنجس والعين والبالغ والمراهق والمسلم والذي. والجديدة والعقيقة في
القسم سواء عندنا كانت الجديدة بكرة أو ثيباً. إذا أقام عند الجديدة ثلثة
أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك. وله أن يبدأ بالجديدة قال الشافعي
رجح أن كانت الجديدة بكرة يكون عند ما سبعة أيام ثم يسوى بينهما بعد
ذلك ويقيم عند كل واحد منهما يوماً وليلة وإن كانت الجديدة ثيباً يقيم
عند ما ثلثة أيام ولياليها ثم يسوى بينهما. ولو كانت تحت الجلالة أو مدبرة
أو مكاتبه أو أم ولد تزوج عليها حرة فللحرة يومان والأمة يوم. وإن أقام عند
الأمة يوماً ثم اعتقت لم يقيم عند الحرة الأخرى اليوم. ولو أقام عند الحرة
يوماً ثم اعتقت الأمة تحول إلى المعتقة. وإليه أقام عند إحدى أمرأتين زيادة

ان ذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع عن ذلك ولا يكون الاذن لانها ولو جعلت المرأة
 رجوعها حلالا على ان يريد لها في القسم يوما ففعل لم يجب ولها ان تسترد المالك وكذا
 لو حطت عنه شيئا من مهرها او زاد لها الزوج في المهر او جعل لها جلا على ان تجعل
 يومها الفلانة فهو باطل. ولو امره القاضي بالقسم والنسوية فجارفرا فاعتنه الى القاضي
 اوجعه القاضي عقوبة لارتكابه الخطور وبأمره بالعدل. ولو اقام عند احد امرأتين
 شهر اقبل الخصومة او بعد مائة خاصة الاخرى في ذلك امر القاضي بالنسوية بينهما
 في المستقبل وما مضى كان ممدد ليس لها ان تطلب ان يقيم عند هاتئذ ذلك ولو
 كان عند امرأة طعت في السن فاراد ان يستبدل بها شابة فطلبت القديمة
 ان تمسكها ويتزوج اخرى ويقوم عند المجديدة اياما وعند الاولى يوما فتزوج على هذا
 الشرط جاز فيه. ثم قلوا له تعالى وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا الآية. واذا
 سافر مع احدى امرأتين بغير اقرار جاز عندنا والاقراع افضل. وقال الشافعي لا يجوز
 الا بالاقراع فلوانه سافر مع احدى امرأتين فلما قدم طلبت التي لم يسافر معها ان يقيم
 عند هاتئذ تلك المدعى لم يكن لها ذلك. وقال الشافعي رج ان سافر بغير اقرار يكون ذلك
 محسوبا عليه في حق الاخرى فيقيم عند الاخرى مثل تلك المدعى. ولو كان للرجل امرأة
 واحدة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار او يشتغل بصحبة الاماء فطلب المرأة الى
 القاضي امر القاضي ان يبيت معها اياما ويفطر لها احيانا. وكان ابو حنيفة رج اولي جعل لها
 يوما وليلة وللزوج ثلثة ايام ولياليها ثم رجع فقال يؤثر الزوج ان يراعى ما فيون بها بصحبة
 اياما وحيانا من غير ان يكون في ذلك شيء موقت. وفي المتن اذا تزوج امرأة وله امهات اولاد
 وسراى فقال اكون عندهن وانتي ما اذابد الي لم يكن له ذلك ويقم كن عند ما في كل اربع
 يوما وليلة وكن في الثلث البوالة عند من شئت. ولو كان عند امرأتين وله امهات اولاد

وصار يرى أقام عند كل واحدة منها يوماً وليلة ويقوم في يومين، وليلتين عند من شاء
 من السراى ولو كان عند أربع نسوة أقام عند كل واحدة منهن يوماً وليلة ولم يكن عند
 السراى الاوقفة شبه المارويكره للرجال زبطاً امرأته وعندهما صبى يعقل او اعشى
 اوضوهم اوتاهوا وامتها رجل لها امرأة وامه طالت المرأة لا اسكن مع امكك وطلبت بيتاً
 ليس لها ذلك والله اعلم

فصل في نفقة العدة

المعتدة عن الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق رجعي او بائناً او ثلثاً
 حاملاً كانت اولم تكن وقال الشافعي رحمه الله لا تستحق النفقة ولا تستحق
 السكنى الا اذا كانت حاملاً فتكون لها النفقة وعندنا تستحق النفقة على كل
 حال والمبانة بالخلع والايلاء للمعان وددة الزوج وطجامة امها في النفقة
 سواء والاصل فيه ان الفقرة اذا وقعت من قبل الزوج بمباح او محظور تستحق
 النفقة والسكنى وكذا اذا اقر الزوج ان نكاح امرأته كان فاسداً وكذبته المرأة
 وقرق القاضي بينهما بعد الدخول كان لها النفقة والسكنى. واما اذا وقعت
 الفقرة من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ وخيار العتق وعدم
 الكفاية كان لها النفقة والسكنى وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطاعة
 ابن الزوج ليس لها النفقة ولها السكنى وان اختلفت بمال ولم يذكر نفقة
 العدة كان لها النفقة. وان اختلفت على نفقة العدة سقطت النفقة وان
 اختلفت على نفقة العدة والسكنى سقطت نفقة العدة وكان لها السكنى. وان
 اختلفت بشرط البرقة عن هونة السكنى بان قالت اكثري بيتاً واعتدت فيه كان
 عليهما ان تكثرى بيتاً وتعتديه وان طلقت المرأة وهي في بيت كرهه كان الكرا

على زوجها ما دامت في العدة. وأن أبرأتها عن نفقة العدة بعد الخلع لا يصح إلا ^{برأه}
 المنكوسة إذا كانت أمة قد بواها المولى بيتاً فطلقت ثم اعتقت واختارت نفسها
 كان لها النفقة فإن أخرجها المولى من بيته سقطت نفقتها فإن أعادها إلى
 بيته بعد ذلك عادت النفقة. وأن لم يكن المولى بواها بيتاً حال قيام النكاح
 فهو عليه الطلاق لأن نفقة لها. وإذا طلق الرجل امرأته ووجبت ^{لها} نفقة فارتدت
 والعاد بالله سقطت نفقتها. فإن أسلمت عادت النفقة. وإن ارتدت و
 تحقت بدار الحرب ثم عادت مسلمة إلى دار الإسلام لم تعد النفقة والمنكوحة
 إذا ارتدت ثم أسلمت لا يكون لها النفقة. وإن طأعت المعتدة ابن زوجها بعد
 الطلاق لا يسقط النفقة. وأن طلقها وهي ناشرة فلها أن تعود إلى بيت زوجها
 وتأخذ النفقة فإن طألت العدة بارتفاع الحيض كان لها النفقة إلى أن تصير
 أئسة وينقض عدها بالأشهر. وإن أنكرت المرأة انقضاء العدة بالحيض كان
 القول قولها مع اليمين ولو أقام الزوج البين فعلى إقرارها بانقضاء العدة
 سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة
 من وقت الطلاق إلى سنتين. فإن مضت سنتان ولم تلد وقالت كنت
 أظنني حامل ولم أحض إلى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة وتعدر
 في ذلك لأن هذا مما يشبهه فكان لها النفقة إلى أن تنقض عدها بالحيض
 أو تصير أئسة تنقض عدها بالأشهر. أم الولد إذا اعتقت ووجبت لها
 العدة ليس لها النفقة وإذا أخرج أحد الزوجين مسلماً إلى دار الإسلام ثم
 خرج الآخر لا نفقة للمرأة. رجل كفّل لأخيه أمة عن زوجها نفقة كل شهر أبداً
 طلقها زوجها كان للمرأة أن تطالب الكفيل بالنفقة لأن نفقة العدة بمنزلة نفقة

النكاح المعتدة إذا لم تخلف في نفقة العدة حتى انقضت عدتها النفقة لها. وإذا لم
 كان القاضيه فرص لها نفقة العدة فلم تأخذ حتى مات أحدهما سقطت النفقة وإن لم
 يميت أحدهما وانقضت العدة اختلفوا فيه قال شمس الأئمة المحلوان رج تسقط النفقة
 ولو كان الرجل غائبا فاستدانت المعتدة ثم قدم الغائب بعد انقضاء العدة ^{أو ردائه} ^{أو رجوعه}
 على الرجل في قول أبي حنيفة رج الآخر. وقد ذكرنا عدل في نفقة النكاح فكان في نفقة
 العدة. وإذا حبست المعتدة بحق عليها تسقط النفقة كما لو حبس ^{بغيره} ^{أو بغيره} وكما
 تستحق المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة. وإذا طلق الرجل أمرته بعد الذنوب وهي
 صغيرة تجتمع مثلها كان عليها العدة بثلاثة أشهر ويكون لها النفقة. وقال الشيخ الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل رج أن لم تكن مراوحة كان عدتها بثلاثة أشهر وإن كانت راحة
 لا تنقص عدتها بالأشهر لاحتمال أنها حلت بالطي فينفق عليها ما لم يظهر فراغ وجهها
 فان حاضت استقبلت العدة بالحيض وينفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها ما يحض.
 المعتدة إذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لأنها بمنزلة المعتدة
 إذا ثبت أن تطبخ فهي كمنكوحة أن كانت من بنات الأشراف أو من ماعلة لا تستد ابيع الطبخ
 والخبر كان على الزوج أن ياتيه بطعام مهيا أو ياتيه من يطبخ ويخبز. وإن لم تكن من بنات
 الأشراف وليس بماعلة فعلى الزوج أن ياتيه بالدقيق ونحو ذلك. المعتدة عن دعة يكون
 نفقة لها مالها والمنكوحة نكاحا فاسدا إذا فرق القاضيه بينهما بعد الدخول ووجبت
 العدة ليس لها النفقة. رجل تزوج منكوحة الغير ودخل بها فأن كان لا يعلم أنها منكوحة
 الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها. وإن كان يعلم أنها منكوحة الغير لا عدل عليها. وفي النكاح
 بغير شهود إذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال. وإذا دخل على معتدة لأجل ^{الطلاق}
 هل وباح له ذلك فيه روايتان. وإذا دفع الرجل زكوة ماله إلى معتدة أو شهد لها بشيء

ليخرج رجل طلق امرأته نكاحاً وكنتم فلما حاضت حيضتين دخل بها فحبلت ثم اقربا الطلاق
كان عليها النفقة ما لم تضع حملها والله اعلم

فصل في حقوق الزوجية

للزوج ان يمنع المرأة من العزل وله ان يضربها على اربعة منهن اترك الزينة اذا اراد الزوج
الزينة. والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة. والثالثة ترك الصلوة وفي بعض
الروايات عن محمد بن يسري ان يضربها على ترك الصلوة. وترك الغسل عن الجنابة والحيض
بمنزلة ترك الصلوة. والرابعة الخروج عن منزله بغير اذنه بعد ايفاء المهر رجل له امرأة
لا اتصل له ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهما مهرها. وحكي عن ابي حفص النخعي
انه قال ان لقي الله ومهرها في عنقه احب الي من ان يطلق امرأة لا اتصل. رجل يريد ان يطلق
امرأته بغير نيب او فاتها المهر ونفقة العدة وسع له ذلك لانه تسريح باحسان واذا
رايت المرأة ان تخرج الى المجلس العلم بغير اذن الزوج لم يكن لها ذلك. فان وقعت لها نازلة
فسالت زوجها وهو عالم فاحبرها بذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. وان كان الزوج
جاهلاً وسأل عالماً عن ذلك فكذلك. وان امتنع الزوج عن السؤال كان لها ان تخرج
بغير اذنه لان طلب العلم فيها يحتاج اليه فرض على كل مسلمة ومسلمة فيقدم على حق الزوج
وان لم يقع لها نازلة واددت ان تخرج الى المجلس العلم لتعلم مسائل الصلوة والوضوء فان
كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك ليس لها ان تخرج بغير اذنه. فان كان الزوج
لا يحفظ المسائل فالاولى له ان ياذن لها بالخروج فان لم ياذن فلا ينبغي عليه. ولا يسع
لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نازلة. امرأة لها اب من ليس له من يقوم عليه
وزوجها يمنعها عن الخروج اليه وتعاهد كان لها ان تعصم زوجها وتطيع الوالد
مؤمناً كان الوالد او كافراً لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليه فيقدم على حق

الزوج قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا بأسباب معدودة
 منها اذا كانت في منزل يخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى المجلس العلم
 اذا وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا
 وجدت محرمها ويجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن
 الخروج الى زيارة الوالدين وتعزيتهما وعبادتهما وزيارة المحارم المرأة اذا
 كانت قابلة فاستأذنت الزوج لمنع الولد وكذا اذا كانت تغسل الموتى والى
 مجلس العلم واذا كان عليها حق او لها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا
 من بيتها بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض وليس عليها ان تعمل ببدنها شيئا الزوجها
 قضاء من الخبز والطبخ وكنس البيت وغير ذلك رجل له ام شابة تخرج الى
 الموليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن ان يمنعها ما لم يثبت عندها
 تخرج للفساد فحرف رفع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالبيع كان له ان يمنعها لانه
 قام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح والمرأة تباين تكون
 معه قال ليس لها ذلك. رجل عليه دين لرجل وعلى رجل الدين حقوق
 الله تعالى من الزكوة والحج والعشر وهو لا يؤدى حقوق الشرع ليس للمدين ان
 يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدى حقوق الشرع فلا يؤدى حقه لرجل
 فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة ان تخبز وتطبخ الا انها تنوى عند
 الطبخ والخبز انهم مادموا مشغولين بالاكل يمتنعون عن الشرع يمكن جلس
 عند الفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك ويوجب
 عليه والله اعلم

فصل في المرأة التي لا تدرى انها منكوحه او مطلقه

سَأَهَذَا شَهِيدًا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ تَدْعِي الطَّلَاقَ وَتُنْكِرُ أَوْ
 قَالَتْ لِلرَّوِيِّ قَبِلْتُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لِأَنَّهُمَا مَاتَ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَشْتَرُطُ فِيهَا
 الدَّعْوَى. فَإِنْ عَرَفَهُمَا الْقَاضِي بِالْعَدَالَةِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ زَوْجَهُمَا وَبَقِضَ لَهَا
 بِنَفَقَةِ الْعَدَّةِ وَالسَّكَنِ لِأَنَّ الْمَبْتُونَةَ تَسْتَحِقُّ نَفَقَةَ الْعَدَّةِ. وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا الْقَاضِي
 بِالْعَدَالَةِ يَسْأَلُ عَنْ حَالِهِمَا وَيَمْنَعُ الزَّوْجَ عَنِ الْخُلُوعِ وَالْدُخُولِ عَلَيْهِمَا عَدَلًا كَانَ
 الزَّوْجُ أَوْ فَاسِقًا أَوْ لَا يَخْرِجُهُمَا عَنْ مَنَازِلِهِ لِأَنَّهُمَا مَنُكُوحَةٌ أَوْ مُعْتَدَةٌ لَكِنْ يَجْعَلُ مَعَهَا
 امْرَأَةً عَدَلَةً تَقَعُ تَمْنَعُ الزَّوْجَ عَنِ الدُّخُولِ عَلَيْهَا فَإِنْ طَلَبَتِ النِّفْقَةَ فِي ذَلِكَ الْمَسْأَلَةِ
 عَنْ الشَّهَادَةِ بَرَضَ لَهَا الْقَاضِي نَفَقَةَ الْعَدَّةِ أَدْعَتْ الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ تَدْعِ لِأَنَّهُمَا لَوْ لَمْ
 تَكُنْ مُطْلَقَةً تَصِيرُ مَمْنُوعَةً عَنِ الزَّوْجِ فَيَسْقُطُ النِّفْقَةُ. وَلَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً كَانَ
 لَهَا النِّفْقَةُ فَلَا يَسْقُطُ النِّفْقَةُ بِالشَّكِّ. فَإِنْ طَالَتِ الْمَسْأَلَةُ عَنِ الشَّهَادَةِ وَوَجَدَ
 مَتْنَهَا مَا تَنْقِضُ بِهِ الْعَدَّةَ لَمْ يَعْطِهَا النِّفْقَةَ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَتْ مَنُكُوحَةً
 فَنَبِيٌّ مَمْنُوعَةٌ عَنِ الزَّوْجِ. وَلَوْ كَانَتْ مُطْلَقَةً فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَتَقْبَلُ بَسْقُوطَ
 النِّفْقَةِ فَإِنْ عَدَلَتْ الْبَيْتَةَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَضِيهِ بِالطَّلَاقِ وَيَسْلَمُ لَهَا مَا أَخَذَتْ. وَإِنْ رَدَّتْ
 الْبَيْتَةَ خَلَى الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ زَوْجَهُمَا وَرَدَّ عَلَى الزَّوْجِ مَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ لِأَنَّهُ
 ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَذَتْ النِّفْقَةَ وَهِيَ نَاشِئَةٌ. وَكَذَا الْوَقْصُ الْقَاضِي بِالطَّلَاقِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الشَّهَادَةَ
 كَانُوا عِبِيدًا رَدَّتْ عَلَى الزَّوْجِ مَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ. وَكَذَا لَوْ زَوَّجَ امْرَأَةً فَطَلَبَتِ النِّفْقَةَ
 فَفَرَضَ لَهَا الْقَاضِي فَأَخَذَتْ النِّفْقَةَ أَشْهَرًا ثُمَّ شَهِدَ الشَّهَادَةَ أَنَّهَا أَخَذَتْ مِنَ الرِّضَاعِ
 الْقَاضِي بَيْنَهُمَا رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَيْهَا بِمَا أَخَذَتْ مِنَ النِّفْقَةِ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنَّهَا أَخَذَتْ بِغَيْرِ
 حَقٍّ هَذَا إِذَا أَخَذَتْ بَعْدَ فَرَضِ الْقَاضِي فَإِنْ أَعْطَاهَا الزَّوْجُ سَحَابًا لَمْ يَرْجِعِ الزَّوْجُ عَلَيْهَا
 بِشَيْءٍ وَلَوْ شَهِدَ الشَّهَادَةَ عَلَى أَمَةٍ فِي يَدِ رَجُلٍ أَنَّهَا حُرَّةٌ قَبِلَتْ الْبَيْتَةَ لَمَا قُلْنَا فِي

الطلاق فان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم وبفرض النفقة فيمدد المسألة
عن الشهود ويجبر على اعطاء النفقة ويضعها على يدي امرأة عدلة. وفي فصل الطلاق
ذكرنا انه لا يخرجها عن منزله لانها منكوجة او معدة فلا يجوز اخراجها وههنا ان
حرمة جاز اخراجها عن منزله فيخرجها ويضعها على يدي امرأة عدلة ويكون اجر الامينة
في بيت المال لانها عاملة لله تعالى وامر المدعي عليه بالنفقة وان طالب المسألة عن
الشهود بخلاف فصل الطلاق فان تمه اذا وسم ينقض به العد تسقط النفقة
وههنا ما لم يقض القاضي بالحرية لا تسقط وانما يجبره القاضي على النفقة لان الأدعي
من اهل الخصومة فيجزي الحجة في حقه بخلاف غير الأدعي من الحيوانات فان نفقة
الحيوان تجب على المالك ديانة ولا يجزى فيها التجرى لانه لا يست من اهل الخصومة
فان اعطى المدعي عليه النفقة ثم عدلت البينة ونقض مجريها رجع المدعي عليه
عليها بما اخذت من النفقة سولو ادعت انها حر الاصل واودعت الاعتاق على المولى
او لم تدع الحرية لانه ظم انها اخذت النفقة بغير حق وكذا لو اكلت شيئا من ماله بغير
اذنه. وان ردت البينة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشئ لانه انفق على
مملوكه ولا يرجع ايضا بما اخذ من ماله بغير اذنه لان المولى لا يسئوب على مملوكه فيما انفق
وكذا رجل في يده امه شكت عند القاضي انه لا ينفق عليها امر القاضي بان ينفق عليها
او يبيع. وان اجبر القاضي على النفقة فاعطاها النفقة تزومت البينة انها حر الاصل ونقض
القاضي بالحرية رجع المولى عليها تلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما
اكتت باذنه. رجل ادعى امه في يد رجل انها له فانكر المدعي عليه فاطام المدعي بينة عليها
ادعى يضمها القاضي على يدي عدل حتى يسأل عن الشهود وبما امر المدعي عليه بالانفاق
عليها لقيام الملك من حيث الظاهر بان انفق عليها ثم ردت البينة بقيت الجارية للمدعي

عليه ولا شيء عاينها لأنه ظهر أنه انفق على مملوك نفسه فان عدلت البينة
تخصه القاضي للمدعى لم يرجع المدعى عليه بما انفق لأنه ظهر أنها كانت مخصصة
كلت من مال الغاصب وجناية المخصوص على الغاصب هذا قول أبي حنيفة
بح وفي قول أبي يوسف ومحمد رحم الله يكون ذلك ديناً في رقبة الأمة تبع فيه أو
بفديتها الموء فان بيعت أو فداها المولى رجح المولى على المدعى عليه بالأقل من
قيمتها ومن النفقة التي تحقها. وإن كان المدعى عبداً ان كان صغيراً أو مرضياً
لا يقدر على الكسب فهو بمنزلة الأمة يقوم المدعى عليه بالاتفاق كافة الأمة لكن
لا يؤخذ العبد من المدعى عليه بل ترك في يد المدعى منه كفيلاً بالمدعى به
الآن يكون المدعى عليه مخوفاً يخاف أنه يغيبه فتح يؤخذ منه. وإن كان العبد
كبيراً يقدر على الكسب يترك العبد في يد المدعى عليه لما قلنا ولا يجبر على النفقة
بل يؤمر العبد بالاكْتِسَابِ والنفقة على نفسه من كسبه. والأمة اذا كانت تقدر
على الكسب كالمخبر والخياط ونحوها فهي بمنزلة العبد والرجل اذا اخذ عبداً
أبقاؤه امره القاضيه فان القاضي أمر الذي في يده ان ينفق عليه ويرجع على
المولى بذلك ولا يؤمر العبد بالاكْتِسَابِ كيلاً يابق والله اعلم

فصل في نفقة الأولاد

نفقة الأولاد الصغار والانات المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط
بفقره. ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا ان يكون الولد عاجزاً عن الكسب لقلة
أمرض فيكون نفقته على والده. ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة
عاجز لأن من لا يحسن العمل لا يستأجره الناس. قال الشيخ الإمام شمس الدين
الحلواني رحمه الله لا يقدر الرجل الصحيح على الكسب لحرفة أو لكونه من أهل اسوة

فإذا كان هكذا كانت نفقته على والده وإن كانت له قوق العمل قال وهكذا قالوا في طالب العلم إذا كان لا يهتدى إلى الكسب لا يستطع نفقته مع والده ويكون كالزمن والأنثى والولد الصغير إذا كان رضيعاً فإن كانت الأم في نكاح الأب والصغير يأخذ لبن غيره لا يحرم الأم على الرضاع وإن لم يأخذ الولد لبن غيرها قال شمس الأئمة المحلوا في رج في ظاهر الرواية لا يخبر أيضاً وعن ابن جنيبة وإليه يوسف ربح تجبر قال شمس الأئمة الشرح مبيحاً بدماء كرويه خلافاً وعليه الفتوى فإن لم يكن للأب ولا للولد الصغير مال يجبر الأم على الرضاع عند الكل وإن استاجر الأم على الرضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الأجر في قولهم وإن استأجرها لارضاع ولد ليس منها كان لها الأجر وإن كان طلق الأم وانقضت عدتها فاستأجرها لارضاع الولد صح الاستيجار وهي أولى من الأجنبية وإن كانت الأم في العدة من طلاق بائن أو ثلث فاستأجرها لارضاع الولد فيه روايتان في رواية الأصل تستحق الأجر وفي رواية الأجازات لا تستحق وإن ابت الأم أن ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الأب أن يستأجر امرأة ترضعه عند الأم ولا يفرغ الولد من الأم فإن قالت أنا أرضعه مما ترضع الظئر فهي أولى وإن طلبت الزيادة ليس لها ذلك وبعد الفطام يفرض القاضي نفقة الصغار على قدر طاقة الأب ويدفع إلى الأم حتى تنفق على الأولاد لأنها تصلح الطعام لكل الولد فإن لم تكن الأم نفقة ينفق عليها غيرها لينفق على الولد امرأة طلقها زوجها ولها أولاد صغار فأقرت أنها تقبض نفقتهم خمسة أشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت العشرين ونفقة متلهم في مثل تلك المدائة درهم ذكر في المتن أن هذا على نفقة متلهم ولا تصدق أنهما قبضت عشرين، فإن قالت بعد إقرارها بقبض النفقة ضاعت النفقة فإنها ترجع على أبيهم نفقة متلهم امرأة اختلعت من زوجها على أن أبرأته من نفقتها ونفقة ولدها وصما كان أم لا وعلى نفقة ما في بطنها من الولد قال عليها أن تود المهر الذي أخذت ولا نفقة

اذا كان صحيح البدن لازمة تبه. وقال الخصاص رح المجد من قبل الكمال اذا كان فقيرا يستحق
 عليه وان لم يكن نعمنا وهو بمنزلة اب الاب فقير له اخ موسر وبنت بنت موسر كانت
 نفقة على بنت الابن لا على الاخ وكذا لو كانت نفقة على البنت خاصة ولو كان له
 ابن وابنة كانت نفقة عليهم اعل السواء. وقال بعضهم يكون نفقة على ابنتي ابنتي
 قدر الميراث والفتوى على الاول امرأة لها زوج فقير واخ موسر قال ابو يوسف رح يجب
 الاخ على ان ينفق عليها ثم يرجع على الزوج معسرة لها مسكن تسكنه ولها اخ موسر قاله ^{الجمهور}
 الاخ على نفقةها. وقال الخصاص رح يجب وقال شمس الائمة الحلواني رح الصحيح قول الخصاص
 والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للانسان دار يسكنها او خادم يخدمه او دابة
 يركبها لا يجب نفقة على ذي الرحم المحرم. وقرئ بين ذوي الارحام وبين الوالدين والو^{لدين}
 قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار
 لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها افضل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبع الناحية
 الاخرى. وكذا الخادم والدابة اذا كانت نفيسة يمكن ان يبيعها ويشتري بثمنها ^{سيسة}
 وينفق الفضل على نفسه فيجب له النفقة ابنة معسرة لها مسكن ولها اب موسر يجب
 الاب على نفقةها الا ان يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب ماله لاجل النفقة لا
 للابوين فانهما يبيعان عرض الابن الغائب في نفقة ما في قول ابني خيفة رح وعندنا
 رح لا يجوز للابوين بيع العرض للغائب لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم وللأمة
 اذا باعت مال زوجها الغائب لاجل النفقة لا يجوز في قولهم. الاب اذا انفق مال ولدا
 الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى ان الاب كان موسرا وقت الاتفاق وانكر الاب اعتبر
 حاله وقت الخصومة فان كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا
 وان اقاما البينة عليه دعواهما كانت البينة ببيتة الابن لانها تثبت امر اعراضا حريان

مئذ وانحاف منه على المال اخذ القاضى ذلك منه ويضعه على يدي عدل
 ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير
 ام بانت عن زوجها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها ^{صغيرا}
 كان الولد او كبيرا ونفقة البنت البالغة فظهر الرواية تكون على الاب خاصة
 وكذا الغلام اذ بلغ اعمى اوبه زمانة او علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى النفقة
 كانت نفقته على الاب خاصة. وقال المحصاف رح نفقة البنت البالغة والغلام
 البالغ الزمن والعاجز عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الام الثلث وفي
 ظاهر الرواية البنت اليالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الآ
 خصه ولو اب الأب عند عدم الأب في النفقة بمنزلة الاب رجل به زمانة اوبه علة
 لا يقدر على الحرفة وله ابنة كبيرة فقيرة لا يجبر على نفقتها ويجبر على نفقة الاولاد الصغار
 فان كان للصغير مال غائب يؤمر الاب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال ولده فان انفق الاب
 بغير امر القاضى لا يرجع الا اذا نوى عند الاتفاق ان يرجع بذلك في مال الولد فح يرجع
 بذلك ديانة. وان اشهد عند الاتفاق انه ينفق ليرجع كان له ان يرجع. صغير له اب
 معسر وجد اب الاب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينا
 له على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان له ذلك دينا
 على الاب. وان كان الاب ذمنا وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة
 بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او جد موسرة والاب معسر تؤمر بان تنفق
 على الصغير ويكون ذلك دينا على الاب ان لم يكن الاب ذمنا فان كان ذمنا
 لاشئ عليه ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم. وكذا المسلم على نفقة ولده
 الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك رجلا ان بينهما تجارية فجاعت

بولد فامعياه كانت نفقة الولد عليهم

فصل في نفقة الوالدين وذوي الاطام

الابن الموسر يجبر على نفقة ابويه المعسرين ولا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر على العمل ان كان الوالد زنا او لا يقدر على عمل والابن عيال كان على الابن ان يضم الاب المعيا له وينفق على الكل والموسر فعلا الباب من يملك ما لا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقل را يجب فيه الزكوة فان كان للفقير ابنان احدهما فائق في الغنا والاخر يملك نصا با كانت النفقة عليهم على السواء وكذا لو كان احدا لابنين مسلما والاخر ذميا كانت النفقة عليهم على السواء الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد الصغير والبنات البالغات اباكارا كن او ثقبيا والزوجة والمملوك وروحي هشام عن محمد بن روح رجل له اب مصر والابن محترف يكسب كل يوم درهما ينفقه ولما له اربعة دنانق كان عليه ان يصرف الفضل الحاشية وكما يجب على الابن الموسر نفقة والد الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم اوطاة اذا كان الاب محتاجا اليمن يخدمه وليس على الاب نفقة امرأة الابن بن فقير محترف وله اب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان الاسر من ايجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولد الصغير وابنته الكبيرة وعلى نفقة الاب ايضا وان كان الابن زنا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه وولد الصغير ولا يجبر على نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطفي رحمه الله ولا على نفقة ابية او امه وان كان المظ زنا والمجد اب الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب واما المجد من قبل الام ذكر الناطفي انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا

عليها الولد، فيجب عليها نفقة ما دامت في المدة امرأة أدعت عهر زوجها لم ينفق
على ولدها الصغير قالوا إن كان القاضيه فرض عليه نفقة الولد وفرض الزوج على نفسه
فادعت المرأة ذلك بعد مضي مدة وانكح الزوج حلف والا فلا رجل معسر له ولد صغير
معسر له ولد صغير إن كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه أن يكسب وينفق
على ولده وإن كان لا يقدره على الكسب يفرض القاضيه عليه النفقة وبإمر الأم حتى
تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الأب إذا اليسر وكذا لو كان الأب يجد نفقة
الولد ويمتنع من الاتفاق بفرض القاضيه عليه النفقة ثم يرجع الأم عليه بذلك وكذا
لو فرض القاضيه على الأب نفقة الولد فتركه الأب بلا نفقة فاستدات الأم و
انفقت بأمر القاضيه كان لها أن ترجع بذلك على الأب ويجبس الأب بنفقة الولد
وإن كان لا يجبس بسائر ديونه ولو فرض القاضيه النفقة على الأب فلم تستدين الأم
وأكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الأب بشئ وإن حصل له مسألة الناس نصف
الكفاية يسقط نصف النفقة عن الأب ويصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا إذا
فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسألة الناس لا يرجع على الذي
فرضت عليه النفقة بشئ إلا المرأة إذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال
نفسها أو من مسألة الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها رجل غاب
ولم يترك لأولاده الصغار نفقة ولا مهام مال تجبر الأم على الاتفاق ثم ترجع بذلك
على الأب صغير يبلغ حله الكسب ولم يبلغ مبلغ الرجال كان للأب أن يسلمه في
عمل أو يواجره يعمل أو خدমে وينفق عليه من ذلك وإن كان الولد بنتاً لا يملك
دفعها إلا غير المحرم للخدمة لأن الخاوة مع الأجنبية حرام فإن فضل شيء من
كسب الولد عن نفقته يمسكه الأب إلى أن يبلغ الصغير فإن كان الأب

وخلافاً لارأ الإسلام بأمان ولهما ولد مسلم لا يجب نفقتهما على ولدهما وتجب
 على المسلم نفقة أبويه الذميين. وكذلك نفقة الولد المسلم على الأب الكافر
 صغيراً مات أبوه وله أم وجد أب الأب كانت نفقته عليهما انما إذا التفت على
 الأم والتفتان على الجد صغيراً له حال موصراً بن عم موصراً كانت نفقته على التمثال لانه
 محرم ونفقة الحارم تجب على ذى الرحم المحرم لا على كل من يرث. مصراً له ابن صغير
 مصراً وابن كبير من مصراً وللرجل ثلث أخوة متفرقين أهل يسار كانت نفقة
 الرجل على أخيه لأب وأم وأخيه لام أسداً باعتبار الميراث وأما نفقة ولد. يكون على الأم لأب
 وأما خاصة اعتباراً بالميراث. والأصل فيه أن يجعل كل من كان محتاجاً في حكم
 النفقة كالعديم ويكون النفقة بعد علم من كان دارثاً بقدر الميراث ولو كان
 الولد ابنة كانت نفقة الأب والبنت على الأخ لأب ولم خاصة. أما نفقة
 البنت لما قلنا أن يجعل الأب كالمعدوم كما جعلنا في الابن في المسئلة الأولى
 وأما نفقة الأب لأن وارث الأب هنا الأخ لأب ولم لانه يرث مع البنت. لا
 يرث غير من الأخوة فلا يجعل الابنة كالمعدومة بل يعتبر الوارثة
 مع وجود البنت والأخ لأب لا يرث مع البنت بخلاف الابن لأن أحداً من
 الأخوة لا يرث مع الابن فمست الحاجة إلى أن يلحق الابن بالمعدوم وإذا جعلنا
 الابن معدوماً كان ميراث الابن بين الأخ لأب ولم والأخ لأب على ستة فيجب
 النفقة عليهم كذلك ولو كان مكان الأخوة أخوات متفرقات والولد ذكر فنفقة
 الأب على أخواته على خمسة لأن أحداً من الأخوات لا يرث مع الابن فيجعل الابن
 كالمعدوم. وإذا جعلنا الابن معدوماً كان ميراث الأب بينهن على خمسة ثلاثة
 خمسة للأخت لأب وأم وخمس للأخت لأب وخمس للأخت لام بطريق الرقيق

النفقة لذلك. ونفقة الابن تكون على الاخت لآب وام خاصة عند علمائنا
 رحمهم الله لان ميراث الولد عند عدم الوالد يكون للعمة لآب وام خاصة
 وكذا تلك المنفعة والاصل في هذا انه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابته مؤس
 ومع سائر نظر الى المعسر ان كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعد وم ثم ينظر الى من يرث
 من يجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر موارثهم وان كان المعسر
 لا يحوز كل الميراث يقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث
 معه فيعتبر بالمعسر لظاهره وقد راجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسر
 على اعتبار ذلك. بيان هذا الاصل صغير له اخت لآب وام واخت لام واخت
 لآب وام الا ان الام والاخت لآب وام موسرتين ومن سواهما معسرة كانت
 نفقة الصغير على الام والاخت لآب وام على اربعة ولا شيء على غيرها ولو جعل
 من لا يجب عليه النفقة كالمعد وم اصلا كانت نفقة الصغير على الام والاخت لآب
 وام انما سائر ثلثة اخماس على الاخت لآب ولم والخمسان على الام اعتبارا بالميراث .
 صغير له ام موسرة وله اخوان موسران اخ لآب ولم واخ لآب كانت نفقة الصغير على الام
 والاخ لآب وام اسد اسد السدس على الام وخمس اسد اس على الاخ لآب ولم اعتبارا
 بالميراث رجل مات وترك ولدا صغيرا وابا كانت نفقة الصغير على الجد فان كانت
 للصغير ام موسرة وجده موسر كانت نفقة الصغير على الجد والام اثلاثا فظاهر الرواية
 اعتبارا بالميراث. وفي رواية الحسن رحمه عن ابي حنيفة رحمه كانت نفقة الصغير على الجد
 كما لو كان مكان الجد لآب فان كانت الام فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل
 الام كالمعد ومة ولو كانت الام موسرة وللصغير اخ موسر لآب وام وجده موسر اب
 لآب قال ابو حنيفة رحمه وهو قول ابي بكر الصديق رحمه كانت نفقة الصغير على الجد امرأة

يعتبر لها ابن صغير عشر لها ثلث اخوات متفرقات كانت نفقة الصغير على الحالة
 لاب وام لان الام تحزر كل الميراث فتجعل كالحدة ومدة وعند عدم الام كانت نفقة
 الصغيرة على الحالة لاب وام خاصة اعتبارا بالميراث. واما نفقة الام على اخواتها
 على خمسة ثلثة اخماس على الاخت لاب وام وخمس على الاخت لاب وخمس على الأخت
 لام. امرأة معسرة لها ولد موسر وابوان معسران كانت نفقة لها على الولد دون الابوين
 لا يشترك الولد في نفقة الوالدين احدا كما لا يشترك الوالد في نفقة الولد احدا في
 ظاهر الرواية. وكذلك معنوه له ابن واب كانت نفقة المعنوه على الابن دون الابن امرأة
 لها ابنان موسران فقصير عليهما بالنفقة فاب احدهما ان ينفق يقصر على الآخر ^{النفقة} جميع
 ثورج هو على اخيه بنصف ذلك. امرأة معسرة لها ثلث بنات اخوة متفرقين او ثلث بنات
 ٢٠ اخوات متفرقات قال ابو يوسف رج كل النفقة يكون على الذي من قبل الاب والام وقال
 محمد رج في ثلث الاخوات خمس للنفقة على بنت الاخت لام والخمس على بنت الاخت لاب
 وثلثة اخماس على بنت الاخت لاب ولم يرب بنات الاخوة سدس النفقة على بنت
 الاخ لام والباقي على بنت الاخ لاب وام ولا شيء على الاخرى والله اعلم

فصل في نفقة المملوك

عبد او مدبر تزوج امرأة باذن المولى كان عليه نفقة المرأة فان ولد له اولاد لا يجب
 عليه نفقة الاولاد حرة كانت المرأة او مملوكة. اما اذا كانت حرة فولد لها يكون
 حرا فلا يجب عليه نفقة الولد الحرة وان كانت مملوكة كان الولد مملوكا للمولى الام
 فكانت نفقتهم على مولى الام وكذا للمكاتب اذا تزوج امرأة لا يجب عليه نفقة الولد
 الا ان يكون له ولد ولد في مكاتبته من امته فنجب على المكاتب نفقة هذا الولد
 وكذا المكاتب اذا تزوج امته فولدت منه اولاد او لم تلد حتى اشتراها فولدت

كانت نفقة الولد على المقلب. ولو تزوج المكاتب مكاتبة ومكاتبتهما واحد
 ومولاهما واحد مولد لهما ولد في المكاتبه فان نفقة الولد تكون على الام لان
 المولى يكون تبعا للام ويكون كالمملوك لها فكلت نفقته عليها. وكذا الحر اذا
 تزوج امة او مكاتبة او ام ولد لم يدرى كان عليه نفقة المرأة الا ان في امة والد
 وام الولد لا يجب على الزوج نفقةهما ما لم يبوأها المولى بيتا وفي المكاتبه يجب
 نفقةهما على زوجها ولا يشترط التبوية ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد ما لم يكون
 نفقة الولد على مولى الام اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد. فان كان مولى امة
 والمدبرة والمولد فقيرا والزوج اب الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد
 فيقولد امة لا يجب على الزوج لان ولد امة يكون مملوكا لمولى امة فينفق
 عليه المولى ويبيعه كالمعجز المولى عن الانفاق على امة فان كان الولد من المدبرة
 او ام الولد ومولى الام فقير لا يمكن البيع ههنا فيومر الاب ان ينفق على الولد ثم
 يرجع على المولى. رجل تزوج امته من عبد وبوأها بيتا ولم يوفها كانت نفقة امة
 والعبد على مولاهما فان اية ان ينفق عليهما امر بالبيع رجل تزوج ابنته من عبد فطلبت
 النفقة تغرض لها النفقة على زوجها. رجل تزوج امة ولم يبوأها المولى بيتا حتى
 طلقها طلاقا رجعيا كان لمولاهما ان يامر الزوج ليتخذ لها بيتا وينفق عليها في
 العدة. وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى ان يتخذ بينهما وبين زوجها وهل له ان
 يطلب نفقة العدة قال الخصاص رح له ذلك وقال بعض العلماء ليس له ذلك
 وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوية
 فلا تستحق بعد الطلاق البائن. ولو كان الطلاق رجعيا ثم عتقت كان لها ان يطلب
 من زوجها ان يسويها بيتا وينفق عليها حتى تنقض عتقها وان كان الطلاق بائنا

ليس لها ان تأخذ بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذ لم
 يكن بواها بيتا فكذلك بعد الطلاق وهذا يؤيد قول بعض العلماء في
 المسئلة الاولى رجل وجد عبدا ابقا فاخذ ليرده على مولاه فانفق عليه
 ان انفق بغير امر القاضيه كان منطوعا لا يرجع عليه ولان كان رفع الامر الى القاضيه
 وسأل من القاضيان يامر به بالنفقة ينظر القاضيه في ذلك فان رأى الانفاق اصلح
 امره بالانفاق وان خاف ان ياكله النفقة يامر القاضيه بالبيع وامساك الثمن
 وكذا اذا وجد دابة ضالة في المصروا في غير المصور ولوان رجلا غصب عبدا
 كانت نفقته عليه الى ان يرده على المولى فان طلب من القاضيان يامر بالنفقة
 او بالبيع لا يجيبه لان المصوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب
 مخوفا يخاف منه على العبد فحياخذ القاضيه ويبيعه ويمسك الثمن ولو
 اودع رجل عبدا فغاب فجاء المودع الى القاضيه وطلب منه ان يامر بالنفقة او
 بالبيع فان القاضيه يامر بان يولج العبد وينفق عليه من اجره وان رأى ان يبيعه
 فعل رجل اوصيه بعبده لانيسان وبخدمته لأخر كانت نفقته على صاحب الخدمة
 فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يمنعه عن الخدمة كان نفقته
 على صاحب الخدمة وان كان مرضا يمنعه عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقبة
 وان تطاول المرض ورأى القاضيه ان يبيعه فباعه ويشترى بثمنه عبدا يقوم مقام
 الاول في الخدمة وعبد الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعة
 عديين رجلين غاب لهما وتركهما عند الشريك فرفع الشريك الامر الى القاضيه
 واقام البيئته على ذلك كان للقاضيه بالخيار ان شاء قبل هذا البيئته وان شل لم
 يقبل وان قبل يامر بالنفقة ويكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عند صغير

لَوْ مِنْ لَدُنِّهِمْ لَوَاقِعٌ مَوْلَاهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَقِ نَفَقَةٌ بِحَالٍ مَا وَاللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ وَهَذَا حُكْمُ الْحَاكِمِ
 تَمَّ الْجُلْدُ الْأَوَّلُ مِنْ قِصَاصِ قَاضِي خَانَ

داخلة نمبر	۱۹۷۱
فن نمبر	۲۴۴۲
کتاب نمبر	۱۰۷

Intaun
QAZEE KHAN

On the Institutes of
Abu Huneefa.

Translated with four Manuscripts and corrected for
the Press by Moulvie Mohummed Isorandi Moosha,
7th Supreme Court, Moulvie Hafez Ahmed Kibar
Superintendent of the Forensic and Midwifery, Moulvie
Mohummed Soliman of the Moulvie of the Gen-
eral Committee of Public Instruction, Moulvie Shau-
lam Wissa attached to the Sudder Dewanee Adawlat
and Moulvie Fumeedooden Azeem

In 4) Four Volumes

Printed and Published by
Thomas Black
At the Asiatic Lithographic Press
Calcutta 1835

Vol 1st

Containing four lithographic plates with clean lines
in the margin comprising 516 pages

